

١٤٤٠

فَقَالَ الْبَكْرِيُّ وَالصَّكْرِيُّ

تصنيف

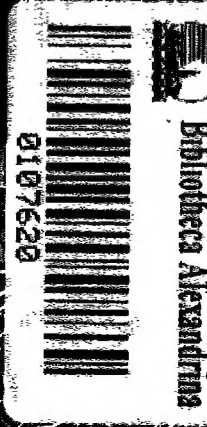
ابو محمد محمد بن عبد الله بن جمال الدين بن حكام الانصاري
الشرقي في سنة ٧٦١ هـ

فہرست کتب

سید محمد رفیع بن سید محمد رفیع

۱۰۰

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله رب العالمين



شرح قطر الندى وبك الصدى

تصنيف أبي محمد محمد بن عبد الله جمال الدين بن هشام الأنصاري
(١١٢٠ هـ - ١٢٠٠ هـ) سنة ٧٦١ من الهجرة

سبيل الهدى بتحقيق شرح قطر الندى

طبعة قديمة منقحة منقولة بالمعاصر

تأليف
محمد محيي الدين عبد الحميد
عفا الله تعالى عنه

المكتبة العصرية
بيروت

جَمِيعُ حُقُوقِ هَذِهِ الطَّبْعَةِ
مُحْفُوظَةٌ لِلنَّاشِرِ
الطَّبْعَةُ الثَّانِيَّةُ
١٤١٨ هـ - ١٩٩٧ م

شَرِكَةُ الْبَيْتِ الشَّرِيفِ لِلْإِصْرَارِ
لِلطَّبَاعَةِ وَالنَّشْرِ وَالتَّوْزِيعِ

الْمَكَتَبَةُ الْعَجَازِيَّةُ لِلطَّبَاعَةِ وَالنَّشْرِ

الدَّارُ الْبَيْتِيَّةُ لِلنَّشْرِ وَالطَّبَاعَةِ
الطَّبَاعَةُ الْعَجَازِيَّةُ لِلطَّبَاعَةِ وَالنَّشْرِ

بَيْروت - صَبَّ ١١/٨٣٥٥ - تَلْفَاكْس ٠٠٩٦١١٦٥٥٠١٥
صَبَّ ١ - صَبَّ ٢٢١ - تَلْفَاكْس ٠٠٩٦١٧٢٣٣١٧

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

نحمد الله على ما وَفَّقَنَا إليه من العثور على صفحات وجدناها تابعةً
لكتاب «شرح قطر الندى وبلّ الصدى» في مكتبة محقق الكتاب ونجله
نبيل؛ وهذه الصفحات الجديدة، منها ما يتبع المتن فيكمّله ويُغنيه، ومنها
ما يتبع الهوامش من الشواهد والأسماء والآيات القرآنية الكريمة، أو
الفهارس من أبيات الشعر.

ونشكره تعالى على ما وَفَّقَنَا فيه من تحقيقٍ وتدقيقٍ وإعادة طبعٍ
وإصدار حتى جاءتِ النسخة هذه بحلَّتْها الجديدة وصفحَاتُها النهائية بما
يتفق ومتن الكتاب وهوامشه وفهارسه؛ وبذلك يظهر لقراء العربية
والمهتمين بها كتابٌ جديد في طبعته يعتبر الأصل والأساس، ويمكن
اعتماده نسخةً فريدةً أصليةً.

وإننا، إذ نُصدر هذه الطبعة المزيّدة والمنقّحة خدمةً للعلم وطالبيه،
نتوخى أن نغني المكتبات العربية بكتابٍ تامٍّ الفوائد، كافٍ لمن أقتصر
عليه، وافٍ ببيعة من جنح إليه.

والله سبحانه وتعالى وليُّ التوفيق.

الناشر

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

«ما زلنا ونحن بالمغرب نسمع أنه ظهر بمصر عالم بالعربية يقال له «ابن هشام» أتى من سيويه» .

«إن ابن هشام على علم جَمَّ يَشْهَدُ بِعُلُوِّ قدره في صناعة النحو، وكان يَتَحَوُّ في طريقته مَنَحَاةَ أهل المَوْصِلِ الذين أَقْتَفَوْا أَثَرَ ابنِ جِنِّي واتبعوا مُضْطَلَحَ تعليمه؛ فأتى من ذلك بشيء عجيب دَالٌّ على قوة ملكته وَاطْلَاعِهِ» .

ابن خلدون

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

المقدمة

أحمد الله على جزيل نِعَمَائِهِ، وأشكرهُ شكر المعترف بِمَنِّهِ وآلَائِهِ، وَأصَلِّي وَأَسْلَمُ على صَفْوَةِ أَنْبِيَائِهِ، وعلى آلِهِ وصحبه وأوليائِهِ.

وبعد، فهذا كتاب «شرح قطر الندى، وَبَلِّ الصدى» أَحَدُ تصانيف الإمام أبي محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن هشام، الأنصاري، المصري، المتوفى في ذي القعدة من سنة ٧٦١ من الهجرة، وهو أحد كتب العربية التي أولُعْتُ بها منذ الصغر، وأَحَدُ الكتب التي كان لها في نشأتي العلمية أجمل الأثر؛ فالله يعلم أنني انتفعت به في زمن الحداثة انتفاعاً كان له أثر جِدُّ واضح في ميولي ونزعاتي العلمية، وإنني ما زلت أجد في نفسي آثارَ هذا الانتفاع القديم عَهْدُهُ إِلَى اليوم، وإنَّ من علائم صدق هذه الدعوى ومطابقتها للحقيقة الواقعة أنك قَلَّمَا رَأَيْتَ امراً مِنْ ذوي الرأي والمكانة سَبَقَتْ له بالكتاب معرفة إلا وجدته كثير الإطراء له، والثناء عليه، والإشادة بذكره، ووجدته - مع شديد الأسف - يحمل على تَحْلِيَةِ الشادين عنه وَصَدَّهم عن الانتفاع به، بِمَا شَوَّهَ الناشرون من محاسنه حتى ظهر للناس في مَرَأَى يَلْفُتِ العيون عنه، وَيُجَافِي النفوس عن الطمأنينة إليه، وهذا - مع الألم الشديد - أمر لا يختصُّ كتاباً من كتب أسلافنا، ولا ينفرد به أثر من آثارهم النفيسة، بل إنك لا تقع عينك - إلا في القليل النادر - على كتاب من كتبهم قد عُيِّنَ نَاشِرُهُ بإخراجه على وَجْه يسرك إذا نظرت إليه، وحسبنا الله ونعم الوكيل!

لذلك لم أجد بُدّاً من القيام على هذا الكتاب: بِضَبْطِ متنه وأمثله وشواهد من القرآن الكريم والحديث النبوي والشعر العربي، ثم بشرح آياته شرحاً وَسَطاً بين الوجيز المخلِّ والبسيط المُمَوِّل، مع إعراب الأبيات إعراباً كاملاً، وَأَدَيْتُ ذلك كُلَّهُ بعبارة سهلة وأسلوب قريب المتناول؛ إذ كان قصدي أَنْ يَتَقَهَّمَهُ المبتدئون في علم العربية وَمَنْ في حكمهم، وكان من أهم ما بعثني إلى هذا العلم الرغبة في أَنْ أَضَعُ لِبَنَةِ في إصلاح الجامع

الأزهر بإصلاح ما يمكنني إصلاحه من الكتب التي تُدرس فيه، فقد والله، ساءني كما ساء كلَّ محبٍّ للأزهر أن يُضْرَبَ المثل في رداءة الطبع، واختيار أدنى أنواع الورق بالكتب الأزهرية، فيقال: «هذه طبعة أزهرية» ولا يكون للكتاب عَيْبٌ يزدريه بعضُ القراء من أجله إلا أن حروفه صغيرة، أو أن ورقه أصفر، أو نحو ذلك.

ورأيت - مع ذلك - كثيراً من أبنائنا من طلبة العلم في الأزهر يجأرون بالشكوى من كتب الدراسة، من غير أن يكون لذلك سبب في نظري غير رداءة الطبع وسوء الإخراج. وقد جئت من ذلك كلُّه - والحمد لله وحده - بما تَقَرُّ به أعيُنُ المطلعين عليه، وترتاح له قلوب المنصفين من أهل العلم، وسميت هذه التحقيقات «سبيل الهدى، بتحقيق شرح قطر الندى».

فإن كنتُ قد بلغتُ ما أردتُ، وكان هذا العرض الجميل باعثاً على الانتفاع بالكتاب؛ فهذه رغبة طالما تمنيتها، وإن تكن الأخرى فللِ الأمر من قبلُ ومن بعدُ، والله وحده المسؤول أن يحسن جزاءنا، إنه السميع المجيب.

وأهتبل هذه الفرصة فأضْرَعُ إلى الله تعالى أن يَتَّعَمَدَ برحمته ورضوانه وإلدي الذي دَفَعَنِي إلى الحرص على تَلَقِّي العلم وتحصيله، ولم يَدَّخِرْ وَسْعاً في تحريضي على أن أجْعَلَ ذلك أَبْلَغَ وَكُودِي، وَأَجْمَلَ ما أَقْضِي الوَقْتَ فيه، وأستاذي وشيخي الذي تَلَقَّيْتُ عليه هذا الكتابَ فانتضعتُ بعلمه وخلقه وَتَدَبُّيْنَهُ، رضي الله عنهما، وَأَجْزَلَ ثوابهما.

هذا، وقد اتفق أن نُفَيْدَتْ جميعُ نسخ الكتاب، ورَغِبْتُ إليَّ المكتبةُ التجارية الكبرى في إعادة طبعه، فاغتنمت هذه الفرصة لأزيد في شرحي على الكتاب زياداتٍ علميةً هامةً، ولأَجوِدَ ضَبْطَهُ وتحقيقه، وأنا أرجو أن يكتب الله تعالى هذا العمل في سِجْلِ الحسنات، إنه وليُّ ذلك.

وفي هذه الطبعة الثالثة عشرة زدت في تحقيقاتي زياداتٍ كثيرة ذات بال، رأيت أن تكون بين يدي طلبة العلم على طَرَفِ الثَّمَامِ؛ إذ كانت مما لا يُسْتَعْنَى عنها، وكانت العبارات الدالة عليها في كتب القوم فوق متناولهم. والله وحده وليُّ الجزاء، ومنه المعونة.

محمد محيي الدين عبد الحميد

ترجمة ابن هشام

صاحب كتاب «قطر الندى» و«بَلِّ الصدى» وشرحه

هو الإمام الذي فاق أقرانه، وَشَأَى من تَقَدَّمه، وأَعْيَا مَنْ يَأْتِي بعده، الذي لا يُشَقُّ عُبَّارَه في سَعَةِ الاطلاع وحسن العبارة وجمال التعليل، الصالح الْوَرَعُ، أبو محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن هشام، الأنصاري، المصري. ولد في القاهرة في ذي القعدة من عام ثمان وسبعمائة من الهجرة (سنة ١٣٠٩ من الميلاد).

لزم الشهاب عبد اللطيف بن المرحّل، وتلا على ابن السراج، وسمع على أبي حَيَّان ديوان زُهَيْر بن أبي سُلَمَى الْمُزْنِي، ولم يلازمه ولا قرأ عليه غيره، وحضر دروس التاج التبريزي، وقرأ على التاج الفاكهاني شَرْحَ الإشارة له إلا الورقة الأخيرة، وَحَدَّثَ عن ابن جماعة بالشاطبية، وَتَفَقَّه على مذهب الشافعي، ثم تحنبل فحفظ مختصر الخرقى قبيل وفاته.

تخرج به جماعة من أهل مصر وغيرهم، وَتَصَدَّرَ لنفع الطالبين، وانفرد بالفوائد الغريبة، والمباحث الدقيقة، والاستدراكات العجيبة، والتحقيق البارع، والاطلاع المفرد، والاعتدال على التصرف في الكلام، وكانت له ملكة يتمكن بها من التعبير عن مقصوده بما يريد مُسَهَّباً وَمُوجِزاً؛ وكان - مع ذلك كله - متواضعاً، بَرّاً، دَمَتْ الخلق، شديد الشفقة، رقيق القلب.

قال عنه ابن خلدون: «ما زلنا ونحن بالمغرب نسمع أنه ظهر بمصر عالم بالعربية يقال له ابن هشام أُنْعَى من سيويه».

وقال عنه مرة أخرى: «إن ابن هشام على علم جَمٍّ يشهد بعلو قدره في صناعة النحو، وكان يَتَحَوُّ في طريقته مَنَحَاجَ أهل الموصل الذين اِقْتَفَوْا أثر ابن جني واتبعوا مصطلح تعليمه، فأتى من ذلك بشيء عجيب دالٌّ على قوة ملكته واطلاعه» اهـ.

ولابن هشام مصنفات كثيرة كلها نافع مفيد تُلَوِّحُ منه أمارات التحقيق وطول الباع، وتطالعك من روحه علائم الإخلاص والرغبة عن الشهرة وذيق الصيت، ونحن نذكر لك ما اطلعنا عليه أو بَلَّغْنَا علمه مرتباً على حروف المعجم، ونذكُّكَ على مكان وجوده إن علمنا أنه موجود أو نذكر لك الذي حَدَّثَ به إن لم نعلم وجوده، وهاكها:

(١) الاعراب، عن قواعد الإعراب، طبع في الآستانة وفي مصر، وشرَّحه الشيخ خالد الأزهرِيُّ.

(٢) الألغاز، وهو كتاب في مسائل نحوية صَنَّفَه لخزانة السلطان الملك الكامل، طبع في مصر.

(٣) أوضح المسالك، إلى ألفية ابن مالك، طبع مراراً، وشرحه الشيخ خالد، ولنا عليه ثلاثة شروح: أولها شرح وجيز مطبوع، وثان متوسط مطبوع أيضاً، وثالث مبسوط طبع أخيراً بعد تعديل فيه.

(٤) التذكرة: ذكر السيوطي أنه كتاب في خمسة عشر مجلداً، ولم نطلع على شيء منه.

(٥) التحصيل والتفصيل لكتاب التذيل والتكميل: ذكر السيوطي أنه عدة مجلدات.

(٦) الجامع الصغير: ذكره السيوطي، ويوجد في مكتبة باريس.

(٧) الجامع الكبير: ذكره السيوطي.

(٨) رسالة في انتصاب «لغة» و «فضلاً» وإعراب «خلفاً» و «أيضاً» و «هلم جرأ» وهي موجودة في دار الكتب المصرية وفي مكتبتي برلين وليدن، وهي برمتها في كتاب «الأشباه والنظائر النحوية» للسيوطي المطبوع في الهند.

(٩) رسالة في استعمال المنادى في تسع آيات من القرآن: موجودة في مكتبة برلين.

(١٠) رفع الخصاصة، عن قراء الخلاصة: ذكره السيوطي، وذكر أنه يقع في أربعة مجلدات.

(١١) الروضة الأدبية، في شواهد علوم العربية: يوجد بمكتبة برلين، وهو شرح شواهد كتاب اللُّمَع لابن جني.

(١٢) شذور الذهب، في معرفة كلام العرب: طبع مراراً، ولنا عليه شرح مطبوع.

(١٣) شرح البردة: ذكره السيوطي، وربما كان هو شرح قصيدة «بانت سعاد» الآتي ذكره؛

لأن من العلماء من يسميها «البردة» بسبب أن رسول الله ﷺ أجاز كعب بن زهير قائلها بيزدته.

- (١٤) شرح شذور الذهب المتقدم، طبع مراراً، ولنا عليه شرح طبع مراراً.
- (١٥) شرح الشواهد الصغرى: ذكره السيوطي أيضاً، ولا ندري أهو كتاب الروضة السابق ذكره أم هو كتاب آخر؟
- (١٦) شرح الشواهد الكبرى: ذكره السيوطي أيضاً، ولا ندري حقيقة حاله.
- (١٧) شرح قصيدة «بانت سعاد»: طبع مراراً.
- (١٨) شرح القصيدة اللغزية، في المسائل النحوية، يوجد في مكتبة ليدن.
- (١٩) شرح «قطر الندى، وبل الصدى» الآتي ذكره: طبع مراراً، وهو هذا الذي تقدمه اليوم.
- (٢٠) شرح اللوحة لأبي حيان: ذكره السيوطي.
- (٢١) عمدة الطالب، في تحقيق صَرْفِ ابن الحاجب: ذكره السيوطي، وذكر أنه في مجلدين.
- (٢٢) فَوْحُ الشذا، في مسألة كذا، وهو شرح لكتاب «الشذا، في مسألة كذا» تصنيف أبي حَيَّان: يوجد في ضمن كتاب «الأشباه والنظائر» للسيوطي.
- (٢٣) قطر الندى، وبل الصدى، طبع مراراً، وهو متن هذا الشرح، ولنا عليه شرح مطبوع.
- (٢٤) القواعد الصغرى: ذكره السيوطي.
- (٢٥) القواعد الكبرى: ذكره السيوطي.
- (٢٦) مختصر الانتصاف من الكشف، وهو اختصار لكتاب صنفه ابن المنير في الرد على آراء المعتزلة التي ذكرها الزمخشري في تفسير الكشف، واسم كتاب ابن المنير «الانتصاف، من الكشف» وكتاب ابن هشام يوجد في مكتبة برلين.
- (٢٧) المسائل السفرية، في النحو: ذكره السيوطي.
- (٢٨) مغني اللبيب، عن كُتُبِ الأعراب: طبع في طهران والقاهرة مراراً، وعليه شروح

كثيرة طبع منها عدد وافي، ولنا عليه شرح مبسوط، لم يطبع إلى اليوم.
(٢٩) موقد الأذهان، وموقظ الوسنان، تعرّض فيه لكثير من مشكلات النحو، ويوجد في دار الكتب المصرية ومكتبتي برلين وباريس.

وتوفي رحمه الله تعالى في ليلة الجمعة - وقيل: ليلة الخميس - الخامس من ذي القعدة سنة إحدى وستين وسبعمائة من الهجرة «سنة ١٣٦٠ من الميلاد».
وقد ذكر حاجي خليفة في غير موضع من كتابه «كشف الظنون» أنه توفي في سنة ٧٦٢ اثنتين وستين وسبعمائة من الهجرة، وهو ما لم أجده لأحد سواه.
رضي الله تعالى عنه وأرضاه^(١)!!

(١) تجد لابن هشام الأنصاري - رحمه الله تعالى - ترجمة في الدور الكامنة لابن حجر ٣٠٨/٢ وفي بنية الوعاة للسيوطي ٣٩٣ وفي حسن المحاضرة له أيضاً ٢٤٧/١ وفي المعنهل الصافي، وفي المنهج الأحمد للعلمي ٢٥٥، وفي دائرة المعارف الإسلامية ٢٩٥/١، وفي مواضع متفرقة من كشف الظنون.
وقد اشتهر بهذه الكنية قبل المؤلف جماعة: منهم الإمام عبد الملك بن هشام بن أيوب المعافري الذي هذب سيرة النبي ﷺ التي صنفها ابن إسحاق، وقد توفي ابن هشام هذا بمصر في عام ٢١٣، وقيل: في عام ٢١٨هـ، وله ترجمة في وفيات الأعيان لابن خلكان (الترجمة رقم ٣٥٣ بتحقيقنا) ومنهم العلامة أحمد بن عبد الله بن هشام بن إبراهيم بن خلف، السبتي، النحوي، أحد أعيان القرن السادس، وله ترجمة في بنية الوعاة للسيوطي ص ١٩، وفي ابن خلكان (الترجمة رقم ٦٨ بتحقيقنا) ومنهم محمد بن يحيى بن هشام الخضرأوي، ويعرف بابن البرذعي أيضاً، وكان رأساً في العربية وتوفي بتونس في سنة ٦٤٦هـ، وله ترجمة في بنية الوعاة للسيوطي ص ١١٥.

واشتهر بهذه الكنية من أسرة المؤلف جماعة: منهم حفيده محمد بن عبد الرحمن المتوفى في عام ٨٦٦ من الهجرة، وله ترجمة في الضوء اللامع للسخاوي ٢٩١/٧ ومنهم محب الدين محمد بن عبد الرحمن، وهو ابن الحفيد السابق، وله ترجمة في الضوء اللامع أيضاً ٩٢/٩، وكانت وفاته في سنة ٩٠٧.

ترجمة العلامة الراحل محمد محيي الدين عبد الحميد

شيخ العلماء المحققين
عفا الله تعالى عنه

[٢٨ من جمادى الأولى سنة ١٣١٨ - ٢٤ من ذي القعدة سنة ١٣٩٢ من الهجرة]

[٢٣ من سبتمبر سنة ١٩٠٠ - ٣٠ من ديسمبر سنة ١٩٧٢ من الميلاد]

«لقد قيل في الطبري: إنه كان كالفارسي الذي لا يعرف إلا القرآن، وكالمحدث الذي لا يعرف إلا الحديث، وكالفقيه الذي لا يعرف إلا الفقه، وكالنحوي الذي لا يعرف إلا النحو، وكالحاسب الذي لا يعرف إلا الحساب، وكذا يقال في الشيخ محيي الدين؛ إنه كالنحوي الذي لا يعرف إلا النحو، وكالفقيه الذي لا يعرف إلا الفقه، وكالمحدث الذي لا يعرف إلا الحديث، وكالمكلم الذي لا يعرف إلا الكلام، وآية ذلك ما ألفه وأخرجه من الكتب في هذه الفنون».

العلامة محمد علي النجار

عضو مجمع اللغة العربية

«كان محيي الدين نزاعاً للعلم شغوفاً به منذ نشأته الأولى، إذ تربى في بيت فقير وقضاء؛ لأن والده الشيخ عبد الحميد إبراهيم كان من رجال القضاء والفتيا، وله صلات قوية بزملائه، والصفوة من علماء بيته، فكانوا يجتمعون لديه في منزله، وقد ترعرع الطفل الناشئ لسمع آيات القرآن، وأحاديث الرسول ﷺ، ومسائل العلم في نقاش الزائرين، ويلحظ لوالده من الهيبة والمكانة ما دفع به إلى محاكاته، حتى إذا بلغ دور الصبا دفع به والده إلى معهد دمياط الديني ليرتشف من معيته، إذ كان والده قاضياً بمحكمة فارسكور، ثم انتقل إلى القاهرة مفتياً دينياً لوزارة الأوقاف، فانتقل معه إلى الجامع الأزهر، وأكبر ما يدل على ألمعية الطالب وظهور هلاله مبشراً بما سيعقبه من إيدار، أن طمح للتأليف العلمي وهو في ساحة الدرس قبل أن يظفر بدرجة العالمية سنة ١٩٢٥ م، إذ أقدم على عمل جاد مشعر هو شرح مقامات الهمذاني، ومؤلف الشرح ومحقق النص في هذا المقتبل من الشباب لا بد أن يكون بعيد الطموح، واسع الأمل، ولا بد أن يكون قد وعى من

مسائل اللغة والأدب والتاريخ العربي ما سمح له بالإتقان، بل لا بدّ أن يكون قد وجد من والده منذ نشأته الأولى في القسم الابتدائي حتّى على الدأب في المذاكرة، ومواصلة التوجيه، وقوة التتبع حتى بلغ الطالب أشده واستوى على سؤقه، وقد اعترف لوالده بواجب البر حين جعل إهداء الشرح لوالده، وحين قال في ذلك الإهداء:

(سيدي الوالد:

إلى نفسك الطاهرة، وحكمتك العالية، وأدبك الجم، وفضلك الغزير، أقدم كتابي هذا. لقد ربيتني على الفضيلة، وحببت إليّ العمل، وزهدتني في الدعة والوني، وعند الله في ذلك جزاؤك، فليس بيدي شيء منه، ولا في استطاعتي أن أناله، ولو رقيت أسباب السماء، ولكنني أتقدم إليك بكتابي هذا برهاناً على أنك غرست فائمت، ويزرت فأنميت، ودليلاً على أن غراسك سيزداد نمواً بمر الأيام إلى أن يؤتي أكله مرتين بإذن الله) والحق أن الغراس قد أتى أكله مرات عدة، فإن ما أخرجه الأستاذ من الكتب العلمية تأليفاً وتحقيقاً ليعجز القراء، حتى ليأتوا خلفه تابعين^(١).

«تتلمذ الأستاذ محمد محيي الدين عبد الحميد على جيل الرواد الإسلاميين الكبار الذين ازدانت بهم الحياة المصرية في أوائل القرن العشرين، وكانوا دعامة النهضة العربية والأدبية والوطنية في العالم العربي كافة، ومضى على تخرجه في الأزهر الشريف - يحمل شهادة العالمية أعلى شهاداته العلمية آنذاك - نحو نصف قرن من الزمان، وكان نجاحه بل تفوقه يومئذ مثار الدهشة، فقد جاء الأول على فحول أقرانه من العلماء^(٢).

«واختير مدرساً بالجامع الأزهر، وظهر من دلائل فضله العلمي ما أعده بعد خمس سنوات فحسب، لأن يكون مدرساً بكلية اللغة العربية سنة ١٩٣١ م، إذ أصدر عدة أجزاء من شرح خزنة الأدب للبغدادي جاءت خالية من التحريف وحافلة بالضبط والتعليق، فأذاعت علمه كما أذاعه تلاميذه الذين نهلوا من حياضه وأساتذته من المفتشين الذين شهدوا بنبوغه وتحديثه عنه مكبرين، وقد كان أصغر أعضاء هيئة التدريس بالكلية سناً، ولكن مقامه العلمي دفعه إلى الصدارة، فاختير سنة ١٩٣٥ م للتدريس بتخصص المادة

(١) من كتاب «النهضة الإسلامية في سيرة أعلامها المعاصرين» للدكتور إبراهيم رجب البيومي، عميد كلية اللغة العربية بالمنصورة.

(٢) من قرار جامعة الأزهر بترشيحه لنيل جائزة الدولة التقديرية في الآداب سنة ١٩٧١ م.

لطلبة الدراسات العليا، وزامل الكبار من أساتذته زمالة خصبة مثمرة فاعترفوا بفضله، وسمعه الإمام المراغي في زيارته المتعاقبة للكلية فاسترعى انتباهه، واختاره محاضراً في الاجتماعات العامة بالجامع الأزهر عند المناسبات الدينية كالاحتفال بالمولد والهجرة والإسراء، إذ كان الشيخ الأكبر يلقي الكلمة الأولى لترك المجال لأستاذ من نابهي هيئة التدريس بالأزهر كالشيخ محمد عرفة والشيخ محمد أحمد العدوي والشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد^(١).

«وشغل في هذه الحقبة الطويلة الكثير من المناصب العلمية الرفيعة: أستاذاً بالأزهر، فأستاذاً بكلية اللغة العربية، فمفتشاً عاماً بالمعاهد الدينية، فوكيلاً لكلية اللغة العربية، فأستاذاً بكلية أصول الدين، ف رئيساً لمفتشي العلوم الدينية والعربية بالأزهر، فعميداً لكلية اللغة العربية، وعضواً بالمجمع اللغوي، ورئيساً للجنة الفتوى بالأزهر، وعضواً بالمجلس الأعلى للشؤون الإسلامية (ومجمع البحوث الإسلامية والمجلس الأعلى للفنون والآداب والعلوم) وفي كثير من الهيئات العلمية، ولا ننسى أنه اختير عام ١٩٤٠ م للسودان ليشترك في تأسيس مدرسة الحقوق العليا في الخرطوم، وقد قام حينئذٍ بمهمته خير قيام، وكان مضرب المثل في علو المنزلة وسمو المكانة بين السودانيين والمصريين على السواء^(٢).

«ومثل الأزهر في كثير من المؤتمرات الثقافية واللغوية والأدبية، ووجه الثقافة فيه الوجهة الرفيعة العميقة، التي أثرت في بناء الجيل الحاضر تأثيراً كبيراً^(٣).

«وقد عاش أيي النفس عزيزاً لا يمكن أن يمكن من نفسه أي إنسان مهما كانت منزلته، دعاه إلى ذلك حفاظه على كرامته، حفاظه على رجولته، حفاظه على خلقه، وإن في اختياره أستاذاً بكلية اللغة العربية وهو بعد على مشارف الثلاثين كان مؤذناً بأن ذلك الرجل الألمعي جدير بأن يكون موطن التقدير والإعجاب، وما كاد عام ١٩٣٥ م يبدأ وكانت الأمور السياسية في مصر مضطربة، وكان الأزهر آنذاك معرضاً لبعض الاضطرابات الخطيرة، حتى قام الأزهر بثورة قوية لأنه كان يراد إقصاء الجماهرة الغفيرة من أبناء الأزهر وصدهم عن التعليم؛ قامت الثورة وكانت ثورة قوية، ثورة هادفة، تهدف إلى تخليص

(١) من كتاب «النهضة الإسلامية» السابق.

(٢)، (٣) من قرار جامعة الأزهر السابق.

الأزهر من برائن الرجعية وإلى النهوض به نهضة قوية، وكان عماد تلك النهضة أساتذة أجلاء على رأسهم المغفور له الأستاذ محمد محيي الدين عبد الحميد، إنه آنذاك عرضت عليه العروض لكي يمتنع عن مناصرة تلك الثورة ولكي يبتعد عن الوقوف بجانب أبنائه^(*)، ولكنه لم تلن له قناة ولم يخضع لتهديد ولم يأبه لوعيد، وذلك خلق قوي في تلك الفترة العصيبة التي يدركها الجميع. ظل أستاذنا على هذا الوضع إلى أن صدر قرار بنقله مدرساً إلى معهد الإسكندرية انتقاماً لموقفه المشرف، فلم يزد ذلك إلا إصراراً على مناصرة الحق، وإلا إصراراً على السير في ركاب الحرية، وإلا إصراراً على الوقوف في وجه أولئك الطغاة الذين لا همّ لهم إلا أن يكتبوا الأنفاس، ويخمدوا الأرواح الطاهرة البريئة، وقد أراد الله للأزهر أن يتصر، وأراد الله أن تعود الدراسة بعد تعطيلها وأن يعود أستاذنا إلى كليته موفور الكرامة، مرفوع الهامة، مظللاً لأبنائه بظله الوارف القوي، لا يأخذه زهو العلم، ولكنه كان كالأب الحنون العطوف على أبنائه، بيته بيت الأبناء، مكتبته مكتبة الأبناء، فكنا نغد إليه نستطلع رأيه ونستفيد من خبرته ومن تجاربه، فلم يضمن على إنسان يوماً ما بأيّ ناحية من تلك النواحي المتعلقة بدراسته، وعندما أنشئت الدراسات العليا كان الرائد الأول لنا والموجه لنفعنا...^(١).

عندما عين وكيلاً لكلية اللغة العربية، وكانت الكلية آنذاك في حرب ضروس ومعاناة قوية من الداخل والخارج، ما كاد يتولى أمرها ويسوس شأنها إلا ورأيناه يقود السفينة بحكمة الريان الماهر الحكيم، فينهي المآزق القوية، ويقضي على الفتن التي كادت تقضي على تلك الكلية، وإن أستاذنا الجليل الدكتور عبد الرزاق السنهوري، وكان وقتذاك وزيراً للمعارف، رأى بثاقب فكره أن ذلك الرجل جدير بأن يتولى عمادة الكلية؛ لتفتح ذهنه وتوقد فكره، وإمكاناته التفاهم مع كل الناس، ولكنه لم يتمكن من إقناع المسؤولين لما عرف عن فقيدنا الراحل من جرأة في الحق لا ترضي بعض الناس آنذاك، فانتقل إلى التفتيش ونقل من التفتيش إلى أصول الدين ظناً منهم أن ذلك الرجل الذي كرس حياته في علوم العربية لا يمكن أن يجلي في أي ميدان آخر، ولكنه - بحمد الله - وهو الحصيف

(*) انظر جريدة «البلاغ» - ١٥ ديسمبر ١٩٣٤ م والأعداد التالية حتى أول مايو ١٩٣٥ م.

(١) من كلمة الدكتور إبراهيم محمد نجا (رحمه الله) عميد كلية اللغة العربية بالقاهرة التي ألقاها في الحفل الذي أقامه مجمع اللغة العربية في مارس سنة ١٩٧٣ م لتأبين الفقيد.

الرأي، القوي البيان، المتين الحجة، أمكنه أن يكون رائداً في علوم الدين كما كان رائداً في علوم اللغة، وأن يكون قوياً بين أساتذته مما جعل الجميع يشيدون بفضله ويعترفون بنبله، ويرجعونه إلى عمادة تلك الكلية التي أرسى فيها قواعد العدل، والتي هيأ فيها للجميع حياة مستقرة، والتي أمكنه بفضل تفتح ذهنه أن يوجد فيها الأقسام المختلفة؛ لتتمكن تلك الكلية من متابعة الدرس ومن السير في الدراسة اللغوية والأدبية، فأنشأ فيها قسماً لأصول اللغة كان هو النواة الأولى فيها والمرجع الأوفى فيها^(١).

«إن أستاذنا الجليل ووالدنا الراحل كرس حياته معتزاً بكرامته معتزاً بفضله، معتزاً بعلمه، لم يتمكن أحد من أن ينال منه إطلاقاً؛ عرضت عليه المناصب، وقيل: إنه يطلب منك أن تقابل بعض المسؤولين، فأبت عليه عزة نفسه أن يخضع لتلك الرغبة قائلاً أمامنا جميعاً، والله يشهد على ما أقول أنني صادق فيه: «إن المنصب إذا كانت الدولة تعترف أنني أهل له فلتسندنه إليّ، وإن لم تكن معترفة بي فلا حاجة بي إلى مقابلة أي مسؤول مطلقاً» لم يقلها رحمه الله غروراً أو تأبياً، بل حفاظاً على كرامة العلماء، وعلى كرامة الرجال الذين أثبتوا في شتى العهود السابقة أن رجال الأزهر يجب أن يشبثوا للملا أن الأخلاق الفاضلة وأن الرجولة الحققة هي التي يجب أن تسيطر عليهم، وألا تغرهم المناصب، وألا يبعدهم زهو الحياة وبريق المال إلى الانحراف عن الجادة القيومة التي سار عليها أستاذنا والتي دربنا عليها تدريباً قوياً»^(٢).

ولئن أمكنك - بعد هذا التجوال السريع في دروب حياته وبين معالمها - أن تضع يدك على بعض مواطن النبوغ العلمي والعملية؛ فحريّ بك أن تجمع إليها قطوفاً من أمارات الشموخ والإباء، ويأتي في مقدمتها موقفه من اعتلاء المناصب الكبرى مثل مشيخة الأزهر، والتي كان في مقدمة المرشحين لتوليها المرة تلو المرة، وكذا في ترشيحه لنيل جائزة الدولة في الآداب المرة بعد المرة، وأضف لذلك - إن شئت - تلك العروض التي تلقاها لرئاسة جامعات عربية وإسلامية وحالت ظروفه الصحية دون قبولها، وإن كان أهل الأزهر - آنذاك - يجمعون على أنه أجدر من يتولى المنصب، فقد كان اعتلاء المناصب يقتضي التحلي بشيم ليست بينها الأهلية والكفاءة والنزاهة والصرامة في الحق، ولا يلوينك

(١)، (٢) من كلمة الأستاذ الدكتور إبراهيم محمد نجا في حفل مجمع اللغة العربية السابق.

عن الحقيقة جاهل أو مكابر يبطر الحق فيوهمتك أن عزوفه عن المناصب كان اتقاء لبطش السلطان؛ فلم يكن لمثله أن ينأى عن الميدان وقد توافرت له العدة والعتاد، وإنما كانت له شروط لقبول المنصب تنطوي على إصلاح لحال الأزهر وإحلال علمائه المكانة اللائقة بهم، وكانت السلطة الحاكمة تدخر للأزهر وعلمائه مآلات أخرى، وحسبك من هذا التاريخ - غير البعيد - تلك العبارات المقتضبة التي لا يتسع المقال لما يفوقها بسطاً، وحسبك أن تستشف رأيه فيما شابه ذلك من أمور من إحدى الترجمات التي أعدها عن واحد من سلف الأمة الصالح، وهالك طرفاً من مقاله عن الإمام العلامة ابن قيم الجوزية:

«سبحانك ربي! ما أجل حكمتك! وما أبدع تدبيرك! من كان يظن أن ابن القيم الذي قضى حياته كلها مضطهداً، معذب القلب، مؤرق الجفن، لا شيء غير النصيحة لله ولرسوله ولأئمة المسلمين وعامتهم، يصبح بعد أن تمضي ستة قرون، وهو من أول من يتنافس الناس في بعث مؤلفاته وقراءتها وتحصيلها، من كان يظن ذلك وقد كان الناس إلى عهد قريب جداً يتهمون من يذكر اسم ابن القيم واسم شيخه شيخ الإسلام ابن تيمية بالمروق والزندقة والإلحاد وما أشبه هذه الأوصاف؟ وإنما يتعزى أصحاب ابن القيم عما لقيه من الهزيمة والعنت في حياته، بأن ذلك كله لم يثته عما رسمه لنفسه، ولم يعقه عن السير في طريقه، فلا يتوهم من متوهم أنه لو لقي من إقبال الخاصة والعامة ما هو خليق به وبأمثاله، لكان له إنتاج فوق ما صنعه أو أكثر مما صنعه، فما كان الجحود ونكران الحق على مستحقه بعائق لذوي المبادئ القويمة عن أن يسيروا قُدماً إلى ما يهدفون، ذلك لأنهم لم يفكروا في الناس، وإنما فكروا للناس ولصالح الناس، وعلموا أن المثوبة من لدن العليم الخبير»^(١).

ولقد كانت ثَمَّ قضايا ثلاث تمحور حولها جهاده، وتبلورت من خلالها ألمعيته وإنجازاته، وهي قضايا: اللغة العربية، والتراث، والأزهر، والقضايا الثلاث تلتقي في أمور عدة؛ فإن افرقت فهي تلتقي بعد عنده؛ فإن بحثت في أمور العربية ألفتها إمامها - غير منازع - والمنافع الأول عنها، وإن تطرقت إلى التراث فهو رائد بعثه وإحيائه، وإن شغلت بهم من هموم الأزهر وجدته أكثر اهتماماً به، ووجدت عنده الدواء الذي يشفي العلة

(١) من مقدمة كتاب «الداء والدواء» لابن قيم الجوزية.

ويبرئ السقم، ولا عجب بعد ذلك أن يتطرق به الحديث كلما تحدث أو كتب عن واحدة من تلك القضايا أو عنها جميعاً، ولكيما ندنيك من اليقين بصدق ما قدمنا فلتنصت إليه وهو يحدثك:

«أما بعد؟ فإن بي من حب العربية والشغف بها ما يدفعني إلى احتمال المصاعب، والرضا بركوب المخاطر والأهوال، وبذل النفيسين الوقت والراحة، وإنني لأجد من السرور بهذا ما لا يبلغ معشاره غريبٌ ألقى بين أهله عصا الترحال، أو محبٌ لقي حبيبهُ بعد طول افتراق، وواصله بعد طول تجنُّ وصدود، وقد أخذت على عاتقي أن أقوم لهذه اللغة بما يسعه جهدي من خدمة، فلم أجد أنبل مقصداً، ولا أسمى غرضاً، ولا أقرب عند الله قبولاً، من أن أتوفر على كتب أسلافنا من علماء هذه اللغة، فأحققها وأحاول ردها إلى الصورة التي خرجت عليها من أيدي مؤلفيها قبل أن يصيبها تحريف النساخ وتصحيف الناشرين، أو مسخهم.

وأردت أن أجمع بذلك بين خلال أربع:

أولها: أن أبتعد عن الغرور بالنفس والتفاخر بالتأليف.

وثانيتهما: أن أظهر شباب هذه الأمة على تراثنا الذي ورثناه عن آباء لنا كانوا قادة العالم وأهل الرأي فيه يوم كان الناس كلهم يتيهون في بيدאות الجهالة ويعيشون عيش السائمة والأنعام، وأنا أعلم أن شبابنا اليوم ليس لهم الصبر والجلد على قراءة هذه الذخائر في منظرها الذي يختاره لهم الوراقون وتجار الكتب، وإن من حسن الرأي أن نضع بين أيديهم كتباً بهيجة المنظر بديعة الرواء؛ ليقبلوا عليها، ويتفعوا بما فيها من علم.

وثالثتها: أن أثبت لهؤلاء الذين ينتقصون من قدر آبائنا وينالون منهم أن لأولئك الآباء من المجد والمنزلة ما يفاخر به الأبناء، وليس يضير الغادة الهيفاء ضنانه أهلها وبخلهم ولؤم أنفسهم، ولا يغض من جمالها أن تظهر في أطمار مهلهلة، ولكن على من تكون من نصيبه أن ينفض عنها غبار الإهمال ويجلوها في فاخر الدياج، ليظهر له بديع ما أودعها الله من فتنة وجمال.

ورابعتها: أن أنفي عن نفسي تهمة التقصير في وقت نحن أحوج ما نكون إلى التساند والتضافر على إعادة رسومنا الدارسة إلى ما كانت عليه يوم كنا قادة الشعوب وسادة هذا العالم؛ وليس للبلاد العربية كلها من بد أن تسلك لوحدها طريق الاتحاد في المشاعر

والمعارف، وأقرب ما يصل بنا إلى هذه الغاية معاودة معارفنا القديمة مع اختيار أقربها إلى أنفسنا وقلوبنا في فروع العلم كلها^(١).

وفي مقال آخر يقول:

«وقد خلق الله في نفسي حب السلف، والتفاني في الدفاع عن علومهم وأفكارهم، والحرص على إذاعة فضلهم وعظيم مَنِّهم علينا وعلى من يأتي بعد من الأجيال المتلاحقة، ولست أدري سرَّ ذلك كله، غير أنني لا أشك في أن بين أيدينا ثروة يحس بها المستشرقون أكثر مما نحس بها نحن أبناء هؤلاء المؤرِّثين، وأنا نضيع هذه الثروة بأحد سببين لا ثالث لهما؛ أولهما: الانصراف عنها إلى الافتتان بالغرب وعلوم الغرب، وردَّ كل نبوغ وفوقٍ إلى نبوغ الغرب وفوقه، وثانيهما: الاقتناع من باعة الكتب بأن يظهروا لنا كتب أسلافنا على صور مشوهة ممسوخة لا تسد نَهْمَةً ولا تَبْلُ أواماً، ولو أننا أرغمناهم على أن يظهروها موافقةً لروح العصر الحديث لاستطعنا أن نفيد، وأن نجد في ميراثنا النفع والغناء^(٢)».

وفي أحد المؤتمرات التي مثل الأزهر فيها يقول^(٣):

«حضرات السادة. إن في أعناقكم أمانة من أنقل الأمانات حملاً، وأنتم بحمد الله صفوة الصفوة من رجال الأمم العربية، فليس يعجزكم أن تنهضوا بما حُمِّلتم وأن تؤدوا الأمانة على أفضل وجوه الأداء، وإني لعلّي ثقة من أنكم ستنظرون إلى قديمنا الخالد نظرة المعترّ به العارف لما فيه من خير وفضل، وستحاولون ما وسعه جهدكم أن تنفضوا عنه ما علق به بدواعي الإهمال من عُبارٍ فيظهر للناس رواؤه وتتكشف لهم بهجته، كما أنني على ثقة من أنكم لا تهملون من الجديد إلا ما تحقق لكم زيفه وثبت عندكم بهرجه، وأنتم خير من علم أن الأمم لا تنهض إلا بأن تصل حديثها النافع بقديمها الصالح».

حضرات السادة.. إن للأمة العربية لتراثاً من العلم والمعرفة في جميع ما كان معروفاً للعالم من ألوان العلم والمعرفة، وقد سائر آباؤنا بهذا التراث أحقاب الزمن، وكان

(١) من مقدمة كتاب «المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر» سنة ١٣٥٨هـ - ١٩٣٩ م.

(٢) من مقدمة كتاب «العملة في محاسن الشعر وآدابه ونقده» ١٣٥٣هـ - ١٩٣٤ م.

(٣) من كلمة ألقاها في حفل افتتاح المؤتمر الثقافي الأول للجامعة العربية في بيت مري - لبنان - ٢ سبتمبر ١٩٤٧ م.

لهم في كل عصر ما يعد من ذخائر الموارث، وقد مضت علينا فترة من الزمن لم نحاول فيها أن نجد ما درس من رسومهم، بل لقد كان كثير منا ينال من هؤلاء الآباء ويرميهم بشراً ما يرمى به إنسان، وليس هذا من سمة أهل العلم، وإنما واجب أهل العلم أن يتقبلوا من كل أحد ما رأوه حقاً وأن يبينوا منه ما رأوه خطأ، فما من أحد من الناس إلا وهو بصدد أن يؤخذ من كلامه ويترك، وإني لأشعر أن الأكثرية من المتعلمين - متعلمي هذا الجيل - أخذت في طريق البحث الصحيح، فعلى القوامين على التعليم أن ييسروا لهم السبل، ويمهدوا أمامهم الطريق مخافة أن تزل أقدامهم بعد ثبوتها. وأنتم إن شاء الله فاعلمون...».

وفي حديثه عن التأليف وتحقيق كتب التراث، والفارق بينهما، يضع يدك على حقيقة، نحسب الكثيرين بمنأى عن إدراكها الإدراك الصحيح:

«ولا يسعني في هذا المقام إلا أن أنبهك إلى حقيقة قد تغفلها أو تشكك فيها إذا عرضت لك، أحب أن تعلم أن الجهد الذي يبذله من يحقق كتاباً من كتب أسلافنا لا يقل عن الجهد الذي يبذله مؤلف كتاب حديث، بل أنا أجاهر بأن جهد الأول فوق جهد الثاني، وفرق بين من يعمد إلى المعارف فيختار منها ما يشاء، ثم يعبر عما اختار بالأسلوب الذي يرضاه، وبين آخر لا يسعه إلا إثبات ما بين يديه بالأسلوب الذي اختاره صاحبه منذ مئات السنين، وهو بين عبارات شوهها التحريف وغير الكثير منها تعاقب أيدي الكتاب والصفافين، وأكثرهم ممن لا يتصل بالعلم من قريب أو بعيد»^(١).

ثم يطلعك على رؤيته لواحدة من قضايا العصر الساخنة:

«ونذكر لك عملنا في هذا الكتاب لتدرك مقدار الجهد المضني الذي بذلناه في إخراجه على هذه الصورة التي نتمنى أن تخرج عليها الكتب العربية، بل كتب الثقافة الإسلامية عامة؛ لتقطع السنة الأفاكين الذين يهتمون آباءنا بقلّة الإنتاج الصحيح، وإذا اعترف أحدهم لهم ذكر في جانب اعترافه هذا أن الإنتاج محدود لا أثر فيه لشخصية المنتج، ولا برهان فيه على الاستقلال والحرية الفكرية، في الوقت الذي يسطو هو على إنتاجهم وعصارة أذهانهم فينتحلها وينسبها لنفسه، وهو بمأمن من أن يعرف ذلك سواد الناس ودهماؤهم؛ لأنهم لا يقرؤون هذه الكتب»^(٢).

(١)، (٢) من مقدمة كتاب «المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر» السابق.

وهو يمدك برؤية تحليلية عن واقع الأمة، وما تعانيه من عجز عن اللحاق بركب التقدم، وتنبؤ المكانة التي تلائم إمكاناتها والأمانة التي حملت إياها في مقال مجمل وإن كان جامعاً؛ فيقول:

«مضى على الشرق الإسلامي حين من الدهر كان سيف الاستعمار مصلاً فوق رقاب أهله: يرهبهم ويخيفهم، ويستأثر دونهم بخيرات بلادهم، ويلفتهم عن السعي المثمر، ويحول بينهم وبين العمل النافع، ويحملهم على ما يرضاه لهم من الحياة الرتيبة التي لا جدّ فيها ولا دأب. وكانت شياطين الاستعمار وأذناؤه الذين يجلبهم من نفايات الأمم وأراذلها يجوسون خلال ديارهم ويخالطونهم ويتوددون إليهم، وقد يتملقونهم، وليس في نفوسهم من الود والملك شيء، ولكن ليخدعهم عن أنفسهم وليستجلبوا إقبالهم عليهم واطمئنانهم لهم، فلا يزالون يختلونهم ويغترون بهم حتى إذا رأوا أن قد جازت حيلهم أخذوا يزينون لهم التواكل والخضوع، ثم أخذوا يهدونهم في تقاليدهم ومقدساتهم، ثم أخذوا يشككونهم في معتقداتهم ويزعمون لهم أن هذه التقاليد والمقدسات والمعتقدات السبب الأول في تخلفهم وضعفهم، وتحكم الأجنبي فيهم، ثم أخذوا يلوحون لهم بحضارة الغرب وتقدمه وقوته، فإذا استشرفت أنفسهم شيء من هذه الحضارة جلبوا لهم منها البهرج الزائف وما يكون سبباً قريباً للانحلال والتخاذل، والاستعمار من ورائهم يغريهم ويشجعهم ويحميهم إن جدّ ما يستوجب الحماية، وكان من أهم ما يعني الاستعمار وشياطين الاستعمار وأذناؤه الاستعمار أن يقطعوا الصلة التي تربط الشرق بماضيهِ المشرق المنير، وأن يحولوا بينه وبين التطلع إلى حضارته التي أضاءت العالم كله يوم كانت قيادة العالم في أيدي أهل الشرق، ويوم كانت قيادة العالم في أيدي العرب من أهل الشرق خاصة، ذلك لأنهم يعلمون أن الشرق الإسلامي - والعرب منه خاصة - إن تلفتوا إلى هذا الماضي المجيد رأوا إشراقه وبهائه فتاقت أنفسهم إلى العودة إليه، وقد يعملون على إعادته، وحيث لا يكون لبقاء الاستعمار بينهم مجال، ويعلمون - مع ذلك أنه ما من أمة انقطعت صلة ما بين حاضرها وماضيها - وبخاصة إذا كان هذا الماضي مشرقاً مجيداً - إلا صار أمرها إلى فناء.

وطال على الشرق هذا الليل البهيم حتى نال الاستعمار بعض أمانيه، بالإرهاب والجبروت حيناً، وبالخدعة والمكر والدسائس حيناً آخر، فإذا وحده الشرق تفتت، وإذا

كل قطعة من هذا الفتات دولة، وإذا بأس هذه الدول بينهم شديد وإذا الجفاء والبغيضة يحلان محل الإلاف والوحدة، وإذا مجدهم التليد وحضارتهم الرفيعة وتاريخ هذه الحضارة وعلومها ورجالها في زوايا النسيان، وقد أخذهم بريق من حضارة الغرب يفتن أبصارهم، بريق ليس هو بالنور الساطع الذي يبدد غياهب الظلام، ولا هو بالنور الذي يعقبه ضوء يتتشر في الأفق فإذا الناس يسرون فيه آمنين، ولكنه يشبه بريق السراب الخادع الذي تراه فتحسبه شيئاً فإذا جتته لم تجده شيئاً، وخدعهم هذا البريق عن حضارتهم وتاريخها وعلومها ولم ينالوا به شيئاً ذا بال من حضارة الغرب وعلومها ذات الأثر الفعال في بناء الأمم وتجديدها وبعث الحياة في أوصالها، وإذا المتعلمون والمثقفون من أبناء هذه البلاد التي كانت مبعث العلم والثقافة أقلية قليلة بقدر ما يحتاج إليه المستعمر في وظائف الدولة التي يزهد رجاله في تقلدها، وإذا علم هذه الأقلية وثقافتها ضئيلان بقدر ما يجعلها آلات يديرها الاستعمار ويحركها في أهوائه، تسير إذا أراد أن تسير، وتقف كلما أراد لها الوقوف.

ولأمر أراد الله، ولم تكن للاستعمار فيه يد، بقي معدن هذه البلاد وأهلها سليماً نقياً صالحاً للعمل إذا نفص عنه الغبار وأزيل ما علق به من الصلابة وجلي جلاء يعيد له أصالته ونفاسته، وبقي - مع ذلك - من أهل البلاد جماعة لم تلن قناتهم، ولم تتحطم أعوادهم ولم تفتت عزائمهم ولم يخدعهم ذلك البريق، ولكنهم تطامنوا للعاصفة الهوجاء وقبعوا في أماكنهم - لا ضعفاً ولا استكانة، ولا رهبة ولا خوفاً، ولا رضاً بما عليه الناس من حولهم - ليعدوا أنفسهم وليهيئوا الجو الصالح، وليبصروا قومهم في حذر وترقب حتى إذا اكتمل الوعي وجاء وعد الانتفاضة هبوا فإذا الناس يهبون معهم من كل جانب، وإذا معدن الشرق الأصيل الكريم يظهر على حقيقته، وإذا أبناء الشرق جميعاً يتقدمون للعمل ويتنظرون التوجيه، وإذا الاستعمار يتخاذل ويستخذي ويتضاءل ثم إذا هو يضع عصاه على كتفه ويحاول النجاء.

ويتلفت المصلحون وينظرون فيما يعيدهم أمة قوية حية ناهضة عزيزة مرهوبة الجانب فيجدون أن لا مناص لهم من العودة إلى الماضي المجيد يصلون به حاضرهم ويننون عليه مستقبلهم، الماضي المجيد بوحدته التي تصمد وتتعاون وتتساند وتتكاثر ويكون معها الجميع كجسد واحد إذا اشتكى منه عضو تداعى له سائر الأعضاء بالسهر

والحمى، ويحضارته التي بهرت أنظار العالم ولم تبخل على أحد بشيء منها، ولم تحاول التغيرير بأحد ولا استغلاله ولا الاستعلاء عليه، ولم تدّع لنفسها ما ليس لها، ولا زيفت التاريخ وغضت من حضارات سبقتها واقتبست هي منها، لأنها غنية بمفاخرها وأمجادها، فليست بها حاجة أن تسلب أمجاد غيرها ولا مفاخرهم، ولأنها حضارة بنيت على مكارم الأخلاق واحترام المثل العليا، وليس من مكارم الأخلاق ولا من احترام المثل العليا أن تنسب لنفسها ما هو من صنيع غيرها.

ثم يضيف:

«وقد أظهر ناشر هذا الكتاب من البراعة والحدق في اختياره، في هذه الفترة التي نجتازها اليوم، ما هو خليق بالتقدير والثناء، فنحن في حاجة ماسة إلى نظرة فاحصة في تشريعاتنا في الدماء والأموال والأحوال الشخصية، ونحن في حاجة ماسة إلى أن يطلع أهل الرأي منا على آراء الشريعة الإسلامية وقواعدها العامة في ذلك كله، ونحن في حاجة ماسة إلى أن نظهرهم على الآفاق الواسعة والآراء الناضجة المؤسسة على سعة الاطلاع ونفاذ البصيرة وبراعة العرض وحسن الترجيح، وقد تكفل هذا الكتاب - على صغر حجمه - بالكثير من ذلك»^(١).

والحديث عن تحقيق كتب التراث قد يمتد ما شاء الله له أن يمتد دون أن نوفيه حقه من التمام، وإلى ما لا يتسع له المقال، وإنما تبقى نقطة نكتفي بالإشارة إليها، فإن بعضاً من المتسبين إلى العلم أو العاملين في تحقيق التراث قد يعمد إلى الانتقاص من قدر الرجل وقيمة جهده وعمله، أنه - من مذهبهم - لا يوافق عمل المستشرقين، ولا يجري على سنن المنهجية التي ادعوا لأنفسهم، تقليداً للمستشرقين، وحسبك أن نحيلك إلى نتف من أقوال السلف الصالح، ففيها الغناء عن كثير مما ينبغي قوله في ذلك المقال، يقول التاج السبكي في طبقاته: «قد عرفناك أن الجارح لا يقبل منه الجرح - وإن فسر - في حق من غلبت طاعته على معاصيه، ومادحوه على ذميه، ومزكوه على جارحيه، إذا كانت هناك قرينة يشهد العقل بأن مثلها من تعصب مذهبي، أو منافسة دنيوية، كما يكون بين النظراء، وغير ذلك، وحينئذ فلا يلتفت إلى كلام الثوري وغيره في أبي حنيفة، وابن أبي

(١) من مقدمة كتاب «الطرق الحكمية» لابن قيم الجوزية.

ذئب وغيره في مالك، وابن معين في الشافعي، والنسائي في أحمد بن صالح، ونحوه، ولو أطلقنا تقديم الجرح لما سلم لنا أحد من الأئمة، إذ ما من إمام إلا وقد طعن فيه طاعنون، وهلك فيه هالكون.

ويقول الحافظ الذهبي في ميزانه: «كلام الأقران بعضهم في بعض لا يعبا به، لا سيما إذا لاح لك أنه لعداوة أو لمذهب أو لحسد، وما ينجو منه إلا من عصم الله، وما علمت عصراً من أعصار سلم أهله من ذلك سوى الأنبياء والصديقين، ولو شئت لسردت من ذلك كرايس» اهـ.

«ويمثل الأستاذ محمد محيي الدين عبد الحميد فلسفة لغوية لها منهجها ودقتها وعمقها، فهو يرى ضرورة تربية الحس اللغوي لينتهي بصاحبه إلى الذوق الأدبي، ويبدأ بالكلمة لينتهي إلى الأسلوب فالأدب نفسه، ودور الكلمة في الأدب دور كبير، وأثرها في بناء العمل الأدبي ضخمة وجليل.

والأستاذ محمد محيي الدين يقف دائماً في مجال الريادة؛ فهو أول من فكر في تأليف كتب دينية مزدانة بالصور للأطفال، فألف خمسة أجزاء اثنين للبنين واثنين للبنات وكتاباً مشتركاً، وقد ذاعت هذه الكتب آنذاك، حتى كان المرحوم الدكتور عبد الوهاب عزام يذكر أنه شاهد ترجمات لها بالتركية والفارسية.

وهو أول من عني بكتب التراث وتحقيقها تحقيقاً علمياً دقيقاً، مما يتجلى لنا فيما حققه من أمهات كتب التراث في الأدب والنقد والبلاغة واللغة والنحو والصرف، ولذلك يعد بحق شيخ العلماء المحققين.

وهو أشهر شارح ومفسر لكتب القدماء في مختلف فنون العلم، وقد سهل بذلك على الجيل المعاصر قراءة هذه المصادر، والإفادة منها، والاعتراف من بحرهما، وقد اختارت مؤسسة «بريل» في هولندا نشر شرحه على ابن عقيل بالحروف البارزة ليقرأه المكفوفون. ونحن نشكر لها هذا العمل العلمي والإنساني معاً.

من كتب التراث التي شرحها شرحاً وافياً، وذلّل صعوباتها للباحثين والدارسين وأضاف إليها الكثير من الدراسات:

- شرحه للمقدمة الآجرومية الذي خرج بعنوان «التحفة السنية» وظل إلى اليوم يدرس في جميع أنحاء العالم العربي والإسلامي.

- كتاب تنقيح الأزهري.
- شرحه على قطر الندى لابن هشام.
- شرحه على شرح شذور الذهب لابن هشام.
- شرحه على شرح ابن عقيل في أربعة أجزاء.
- شرحه على أوضح المسالك لابن هشام في أربعة أجزاء.
- شرحه على المفصل للزمخشري.
- شرحه على شرح الأشموني في أربعة أجزاء.
- وشرحه على كتاب الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين لابن الأنباري في جزئين ويدرسه المستشرق الفرنسي «بلاشير» لطلابه في «السوربون» مؤثراً إياه على الطبعة الأوروبية وشرحه.
- وشرحه على متن التلخيص في البلاغة^(١).

ومن أمهات كتب التراث التي حققها تحقيقاً علمياً دقيقاً، وعني فيها عناية فائقة بتقويم النص، وضبط مشكله، وشرح غريبه؛ شملت كل الفنون والعلوم: النحو واللغة والأدب والبلاغة والتاريخ والجغرافيا والحديث وأصول الحديث والفقه وأصول الفقه والتوحيد والمنطق:

شرح شافية ابن الحاجب - المختار من صحاح اللغة (معجم) بالاشتراك مع عبد اللطيف السبكي - أدب الكاتب لابن قتيبة (مشروحاً) - المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر لابن الأثير - العملة في محاسن الشعر وآدابه ونقده لابن رشيق - يتيمة الدهر وعصرة أهل العصر للثعالبي - زهر الآداب للحصري - نهج البلاغة للشريف الرضي - مجمع الأمثال للميداني - مغني اللبيب لابن هشام - الموازنة بين أبي تمام والبحتري للآمدي - معاهد التنصيص على شواهد التلخيص للعباسي - جواهر الألفاظ لقدامة بن جعفر - شرح ديوان الحماسة للتبريزي - شرح القصائد العشر للتبريزي - شرح المعلقات السبع للزوزني - أبو الطيب المتنبي ما له وما عليه - شرح مقامات بدیع الزمان الهمداني - شرح ديوان عمر بن أبي ربيعة - شرح ديوان الشريف الرضي (صدر منه الجزء الأول) - شرح ديوان أبي تمام (صدر منه الجزء الأول ووافته المنية قبل إتمام باقي الأجزاء) - نفح

(١) من قرار جامعة الأزهر السابق.

الطيب من غصن الأندلس الرطيب للمقري - وفيات الأعيان لابن خلكان - فوات الوفيات لابن شاکر - تاريخ الخلفاء للسيوطي - مروج الذهب للمسعودي - المنهج الأحمد في تراجم أصحاب الإمام أحمد للعلمي - سيرة النبي ﷺ لابن هشام - وفاء الوفا بأخبار دار المصطفى للسمهودي - سنن أبي داود - الترغيب والترهيب للمنزدي - شرح ألفية السيوطي في مصطلح الحديث - توضيح الأفكار لمعاني تنقيح الأنظار للصنعاني - شرحه لكتاب نور الإيضاح (في الفقه الحنفي) المسمى سبيل الفلاح - اللباب في شرح الكتاب للميداني - الدروس الفقهية على مذهب السادة الشافعية - الإقناع في حل ألفاظ أبي شجاع للخطيب الشربيني - بدائع الصنائع للکاساني - فتح المبدی بشرح مختصر الزبيدي - الموافقات للشاطبي - منهاج الوصول في معرفة علم الأصول - المسودة في أصول الفقه لآل تيمية - شرح الرحبية - الشرح الصغير للميداني - الاختيار لتعليل المختار للموصلي - كفاية الطالب الرباني - رحمة الأمة في اختلاف الأئمة - شرح السراجية - المسامرة بشرح المسامرة - روضة العقلاء ونزهة الفضلاء للبستي - موافقة صحيح المنقول لصريح المعقول لابن تيمية - الصارم المسلول على شاتم الرسول لابن تيمية - إعلام الموقعين عن رب العالمين لابن القيم - الحاوي للفتاوى للسيوطي - الداء والدواء لابن القيم - مقالات الإسلاميين للأشعري - الفرق بين الفرق للبغدادي - رسالة التوحيد لمحمد عبده - شرح جوهرة التوحيد للقاني - شرح السلم للملوي (في علم المنطق) - رسالة الآداب في علم آداب البحث والمناظرة.

وله «دراسات أدبية ولغوية وإسلامية ألفها، وكانت مثلاً لرصانة العلماء، وعمق البحث، ودقة التأليف، ومنها»:

- دراسة كبيرة عن المتنبي ونقد شعره نشرت تباعاً في مجلة الأزهر وتعد من أهم المراجع عن أبي الطيب وشعره.

- دروس التصريف، وهو كتاب مشهور لم يؤلف مثله حقاً ويعد مكملًا لمنهج القدماء في دراسة الأفعال، وطبع عدة طبعات، وكان مرجعاً علمياً للأساتذة والطلبة في كليات اللغة ودار العلوم والآداب.

- أحكام الموارث في الشريعة الإسلامية - المعاملات الشرعية - أصول الفقه - الأحوال الشخصية [أثنى عليه أحد كبار العلماء وأفاضلهم ثناء بليغاً وعده أفضل ما صنف في هذا الموضوع بين كتب السلف والخلف]، وهي كتب أربعة مشهورة كانت تدرس في كليات

الحقوق وأصول الدين وفي مدرسة الحقوق العليا بالخرطوم وطبعت مراراً^(١).

(فماذا عسى أن يقول المنصف في مجهود مجمع كامل قام به فرد واحد! فأَي زمن اتَّسع؟ وأي نوم سلب؟ وأي راحة قضي عليها؟ حتى وقف الرجل على صرحه العلمي الشامخ ليقول للناس بلسان الحال: هاؤُم اقرؤوا كتابيه، وقد قرأ الناس فوجدوا الخير الهائل والنفع الجزيل). هكذا عقب الأستاذ الدكتور إبراهيم رجب البيومي بعد سرده لمجموعة من الكتب التي ألفها وأخرجها العلامة الراحل، وله في ترجمته عن العلامة الراحل محمد محيي الدين عبد الحميد والتي أودعها كتابه القيم «النهضة الإسلامية في سير أعلامها المعاصرين» آراء سديدة وصادقة أوردنا أطرافاً منها، وهو يقول أيضاً:

«وللأستاذ مقدمات علمية رائعة، تدل على أنه باحث جيد، لو تفرغ للتأليف الخالص لأبدع الكثير، وأشير إلى مقدمتين رائعتين هما مقدمته لكتاب «مقالات الإسلاميين» للأشعري، ومقدمته لكتاب «تهذيب السعد» حيث أَلَم في الأولى بتاريخ دقيق لعلم الكلام منذ بدت أصوله حتى اكتمل وتشعب وتعددت فرقه بعد الأشعري، في وضوح خالص يدل على صحة الفهم، وصدق الاستنباط، كما أَلَم في المقدمة الثانية بتاريخ علم البلاغة في دقة حصيفة، وقد كتب هذا التاريخ المستوعب قبل أن تظهر الكتب المستقلة بتاريخ هذا الفن فكان ذا سبق جلي، وله في مقدمة نهج البلاغة استيعاب جيد، واستشفاف بصير^(٢).

وقال عن كتابة السير والتراجم:

«وكننت أتمنى أن يتفرغ الأستاذ محيي الدين لكتابة تراجم عن معاصريه، إذ كان يعرف من أحوال أساتذته وزملائه وأعيان عصره ما يملأ صحائف ذات أجزاء، وما جاء في مجلس ذكر لعالم من العلماء إلا أفاض الشيخ مبيناً نشأته وبلدته ومناصبه العلمية، ومواده الدراسية التي كان يقوم بإلقائها، وما صادفه في حياته من صعود وهبوط، وما تركه من بحوث ومقالات، وما أذاعه في الجمعيات والمساجد من محاضرات، وكل ذلك تاريخ حافل طواه الأستاذ في صدره، وأذكر أن مجلة الكاتب حين صدورها عن دار المعارف

(١) من قرار جامعة الأزهر السابق.

(٢) تحت الطبع كتاب «مقدمات في نشأة العلوم العربية والإسلامية» للعلامة الراحل وهو يضم المقدمتين المشار إليهما بالإضافة إلى العديد غيرها.

طلبت منه ترجمة وافية للأستاذ الأكبر الإمام المراغي لتتشر في عددها الأول، فنهض الأستاذ لساعته فكتبها دون احتياج إلى مراجعة، وكانت أول ما كتب في تاريخ الإمام الراحل، فليته وجد من محرري المجلات مَنْ يحملونه على متابعة هذا النمط من التاريخ، ليكون أحد شهود العصر بما سجل من وقائع، وروى من أنباء.

ثم يضيف:

«وفي الأعداد الأخيرة من مجلة مجمع اللغة العربية بمصر صفحات مشرقة بآرائه: محاضرة ومناقشة وتعقيماً وتكريماً وتأييناً، وكلها مواد ثمرة تضاف إلى تراثه الحافل، كما أن سجلات لجنة الفتوى تجمع من آرائه الثاقبة، وأحكامه الصائبة ما يهيئ المجال لدراسة جهوده العلمية دراسة مستوعبة، وما بالقليل عليه أن ينهض باحث جاداً لدراسة حياته الإنسانية وجهوده العلمية فيروي غلة المتطلعين ويقضي حق العلماء العاملين»^(١).

(١) قام أحد الباحثين العرب بإعداد رسالة عن تأثير العلامة الراحل محمد محيي الدين عبد الحميد في الدراسات النحوية لتقديمها لنيل درجة الماجستير من جامعة طرابلس - ليبيا، ولم نطلع على البحث بعد.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

قال الشيخ، الإمام، العالم، العلامة، جمال المتصدرين، وتاج القراء، تذكيرة أبي عمرو، وسيويوه، والقراء؛ أبو محمد عبد الله بن يوسف بن عبد الله بن هشام الأنصاري، فسح الله في قبره:

الحمد لله رافع الدرجات لمن انخفض لجلاله، وفتاح البركات لمن انتصب لشكر إفضاله، والصلاة والسلام على من مدت عليه الفصاحة رواقها^(١)، وشدت به البلاغة نطاقها^(٢)، المبعوث بالآيات الباهرة والحجج، المنزل عليه قرآن عربي غير ذي عوج، وعلى آله الهادين، وأصحابه الذين شادوا الدين، وشرف وكرم.

وبعد، فهذه نكت حرزتها على مقدمتي المسماة بـ «قطر الندى، وبل الصدى» رافعة لحجابها، كاشفة ليقابها، مكمل لشواهدا، متممة لفوائدها، كافية لمن اقتصر عليها، وافية ببغية من جنح^(٣) من طلاب علم العربية إليها.

والله المسؤول أن يتفح بها كما نفح بأصلها، وأن يدلل لنا طرق الخيرات وسبلها؛ إنه جواد كريم، رؤوف رحيم، وما توفيقي إلا بالله، عليه توكلت وإليه أنيب^(٤).

ص - الكلمة قول مفرد.

(١) الرواق - بكسر الراء، بزة الكتاب - أصله بيت كالفسطاط، وقيل: هو سقف في مقدم البيت.
(٢) النطاق - بكسر النون - ما يشد به الوسيط كالحزام، وقيل: شقة تلبسها المرأة وتشد وسطها عليها فترسل الأعلى على الأسفل إلى الأرض، وليس له حزمة ولا نيفق (الموضع المتسع منه) ولا ساقان، وجمعه نطق بزة كتب.
(٣) البغية: الحاجة والطلب، وجنح: مال.
(٤) أنيب: أرجع.

ش - تُطْلَقُ الكلمة في اللغة على الجَمَلِ المفيدة^(١)، كقوله تعالى: ﴿كَلَّا إِنَّهَا كَلِمَةٌ هُوَ قَائِلُهَا﴾^(٢) إشارة إلى قوله: ﴿رَبِّ أَرْجُمُونِ لَعَلِّي أَعْمَلُ صَالِحًا فِيمَا تَرَكْتُ﴾^(٣)، وفي الاصطلاح على القول المفرد.

والمراد بالقول: اللفظ الدالُّ على مَعْنَى: كَرَجُلٍ، وَقَرَسٍ.

والمراد باللفظ: الصوتُ المشتملُ على بعض الحروف^(٤): سواء دلَّ على مَعْنَى: كزيد، أو لم يدل ككذِب - مقلوب زَيْد - وقد تبين أنَّ كلَّ قولٍ لَفْظٌ ولا ينعكس^(٥).

والمراد بالمفرد: ما لا يدلُّ جُزْؤُهُ على جُزْءٍ معناه، وذلك نحو «زيد»؛ فإنَّ أجزاءه - وهي: الزاي، والياء، والدال - إذا أُفْرِدَتْ لا تَدُلُّ على شيء مما يدلُّ هو عليه، بخلاف قولك «عَلَامٌ زَيْدٌ» فإنَّ كَلَّامًا من جُزْأيه - وهما: الغلام، وزيد - دالٌّ على جُزْءٍ معناه؛ فهذا يسمى مركباً، لا مُفْرَداً.

فإن قلت: فلم لا اشترطت في الكلمة الوَضْعَ، كما اشترط مَنْ قال: الكلمة لفظٌ وُضِعَ لمعنى مفرد؟.

قلت: إنما احتاجوا إلى ذلك لأخْذِهِمُ اللفظَ جِنْساً للكلمة، واللفظُ ينقسم إلى موضوع، ومُهمِّلٍ؛ فاحتاجوا إلى الاحتراز عن المهمل بذكر الوَضْعِ، ولما أَخَذْتُ القولَ جِنْساً للكلمة - وهو خاصٌّ بالموضوع^(٦) - أغناني ذلك عن اشتراط الوَضْعِ.

(١) في نسخة «على الجملة المفيدة».

(٢) من الآية ١٠٠ من سورة المؤمنين.

(٣) من الآيتين ٩٩ و ١٠٠ من سورة المؤمنين، ونظير هذه الآية قوله تعالى ﴿وَمَتَّ كَلِمَةً رَبِّكَ لِأَمْلَانِ جَهَنَّمَ مِنَ الْجَنَّةِ وَالنَّاسِ أَجْمَعِينَ﴾ وقوله سبحانه ﴿وَجَمَلُ كَلِمَةِ اللَّهِ هِيَ الْعُلْيَا، وَكَلِمَةُ الَّذِينَ كَفَرُوا السُّفْلَى﴾ وإطلاق لفظ الكلمة على الجملة أو الجمل مجاز مرسل علاقته الجزئية والكلية.

(٤) يقال للحروف التي تتألف الكلمة منها «حروف المباني» وهي بخلاف حروف المعاني؛ فإنها تطلق على ما يقابل الأسماء والأفعال، كحروف الجر، وحروف العطف، وحروف النداء، وحروف الاستثناء، وحروف النفي، وحروف التثنية، ونحو ذلك، أي الحروف التي لكل واحد منها معنى، ولهذا تجدهم يقولون في تقسيم الكلمة «وهي اسم وفعل وحرف جاء لمعنى» أي دل على معنى.

(٥) يعني أنه ليس كل لفظ قولاً؛ لأن ما لا يدل على معنى ككذِب يسمى لفظاً، ولا يسمى قولاً.

(٦) قد يقال إنَّ القول قد يطلق على الرأي وقد يطلق على الاعتقاد أيضاً؛ فالجواب أن إطلاق القول على اللفظ الموضوع إطلاق حقيقي، وأما إطلاقه على الرأي أو على الاعتقاد فهو إطلاق مجازي، والألفاظ التي تذكر في التعريفات إنما تحمل على معانيها الحقيقية.

فإن قلت: قَلِمَ عَدَلْتُ عن اللفظ إلى القول؟

قلت: لأن اللفظ جنسٌ بعيدٌ؛ لانطلاقه على الْمُهْمَلِ والمستعمل، كما ذكرنا، والقول جنسٌ قريبٌ؛ لاختصاصه بالمُستعمل، واستعمالُ الأجناس البعيدة في الحدود مَعِيبٌ عند أهل النظر.

صـ - وَهِيَ: اِسْمٌ، وفِعْلٌ، وَحَرْفٌ.

ش - لَمَّا ذَكَرْتُ حَدَّ الْكَلِمَةِ، يَبَيَّنْتُ أَنَّهَا جِنْسٌ تَحْتَهُ ثَلَاثَةُ أَنْوَاعٍ: الْاِسْمُ، وَالْفِعْلُ، وَالْحَرْفُ؛ وَالِدَلِيلُ عَلَى انْحِصَارِ أَنْوَاعِهَا فِي هَذِهِ الثَّلَاثَةِ الْاِسْتِقْرَاءُ^(١)؛ فَإِنَّ عُلَمَاءَ هَذَا الْفَنِّ تَتَّبَعُوا كَلَامَ الْعَرَبِ، فَلَمْ يَجِدُوا إِلَّا ثَلَاثَةَ أَنْوَاعٍ، وَلَوْ كَانَ^(٢) تَمَّ تَوْعُّعٌ رَابِعٌ لَعَرَّضُوا عَلَى شَيْءٍ مِنْهُ.

صـ - فَأَمَّا الْاِسْمُ فَيُعْرَفُ: بِأَنَّ كَالرَّجُلِ، وَبِالْتَّوِينِ كَرَجُلٍ، وَبِالْحَدِيثِ عَنْهُ كَتَاءٍ ضَرَبَتْ.

ش - لَمَّا يَبَيَّنْتُ مَا انْحَصَرَتْ فِيهِ أَنْوَاعُ الْكَلِمَةِ الثَّلَاثَةِ، شَرَعْتُ فِي بَيَانِ مَا يَتَمَيَّزُ بِهِ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهَا عَنْ قَسِيمِيهِ؛ لِتَمِّمَ فَائِدَةَ مَا ذَكَرْتَهُ، فَذَكَرْتُ لِلْاِسْمِ ثَلَاثَ عِلَامَاتٍ^(٣):

(١) وَأَيْضاً فَالْكَلِمَةُ إِمَّا أَلَّا تَدُلُّ عَلَى مَعْنَى فِي نَفْسِهَا بَلْ يَكُونُ مَعْنَاهَا فِي غَيْرِهَا، وَإِمَّا أَنْ تَدُلَّ عَلَى مَعْنَى فِي نَفْسِهَا، وَالْأَوَّلُ الْحَرْفُ، وَالثَّانِي إِمَّا أَنْ يَكُونَ الزَّمَنُ جُزْأً مِنْ مَعْنَاهَا، وَإِمَّا لَا، الْأَوَّلُ الْفِعْلُ وَالثَّانِي الْاِسْمُ، وَالِدَلِيلُ الَّذِي ذَكَرَهُ الْمُؤَلِّفُ عَلَى انْحِصَارِ الْكَلِمَةِ فِي الْأَقْسَامِ الثَّلَاثَةِ اسْتِقْرَائِي؛ فَيُسَمَّى الْحَصَرُ بِالنِّسْبَةِ إِلَيْهِ «الْحَصَرُ الْاِسْتِقْرَائِي» وَالدَّلِيلُ الَّذِي ذَكَرْنَاهُ لِلذِّكْرِ لِلذِّكْرِ عَقْلِي، وَعَلَيْهِ يُسَمَّى الْحَصَرُ «الْحَصَرُ الْعَقْلِي».

(٢) فِي نَسْخَةِ «فَلَوْ كَانَ» بِالْفَاءِ مَكَانَ الْوَاوِ.

(٣) فَإِنْ قُلْتُ: كَانَ الْأَوَّلَى فِي تَمَيِّزِ كُلِّ وَاحِدٍ عَنْ أَخُوهِ أَنْ يَذْكَرَ تَعْرِيفَهُ وَيُحَدِّدُ بِالْحَدِّ الَّذِي أَصْطَلَحَ النُّحَاةُ عَلَيْهِ، لِأَنَّ الْحَدَّ أَمُّ فَائِدَةٍ وَأَشَدُّ تَحْقِيقاً لَكُونِهِ مَطْرُوداً مَنْعِكاً.

فَالْجَوَابُ عَنْ ذَلِكَ أَنَّهُ قَصْدُ التَّسْهِيلِ عَلَى الْمُبْتَدِئِينَ فَذَكَرَ لَهُمْ مَا لَا يَكَادُ يَخْفَى عَلَى أَحَدٍ مِنْهُمْ: وَهُوَ الْعِلَامَاتُ.

- (١) علامة من أوله، وهي الألف واللام^(١)، كالفرس، والغلام.
- (٢) وعلامة من آخره، وهي التنوين، وهو «نُونٌ زائدة، ساكنة، تُلَحَقُ الْآخِرَ لِفْظًا، لَا خَطَأً، لغير توكيد» نحو: «زَيْدٌ، وَرَجُلٌ، وَصَبٌّ، وَجَيْتٌ، وَمُسْلِمَاتٌ» فهذه وما أشبهها أسماء؛ بدليل وجود التنوين في آخرها.
- (٣) وعلامة معنوية، وهي الحديث عنه كـ «قَامَ زَيْدٌ»، فزيد: اسم؛ لأنك حَدَّثْتَ عَنْهُ بالقيام، وهذه العلامة أَتَفَعُّ العلامات المذكورة للاسم، وبها اسْتَدِلُّ على اسمية التاء في «صَرْنَتْ» ألا ترى أنها لا تقبل «أل» ولا يلحقها التنوين، ولا غيرها من العلامات التي تُذَكِّرُ للاسم، سوى الحديث عنها فقط.

* * *

ص- وَهُوَ صَرْنَانٍ: مُعَرَّبٌ، وَهُوَ: مَا يَتَغَيَّرُ آخِرُهُ بِسَبَبِ الْعَوَامِلِ الدَّاخِلَةِ عَلَيْهِ: كَزَيْدٍ، وَمَنْبِيٍّ، وَهُوَ بِخِلَافِهِ: كَهَؤُلَاءِ فِي لُزُومِ الْكُسْرِ، وَكَذَلِكَ جَذَامٌ، وَأَمْسٍ، فِي لَعَةِ الْحَجَازِيِّينَ، وَكَأَحَدِ عَشَرَ وَأَخَوَاتِهِ فِي لُزُومِ الْفَتْحِ، وَكَقَبْلُ وَيَعْدُ وَأَخَوَاتِيهِمَا فِي لُزُومِ الضَّمِّ، إِذَا حُذِفَ الْمُضَافُ إِلَيْهِ وَتَوَيَّ مَعْنَاهُ، وَكَمَنْ وَكَمْ فِي لُزُومِ السُّكُونِ، وَهُوَ أَضَلُّ الْبِنَاءِ.

ش- لما فَرَعْتُ من تعريف الاسم بذكر شيء من علاماته عَقَبْتُ ذلك ببيان انقسابه إلى مُعَرَّبٍ، وَمَنْبِيٍّ، وَقَدَّمْتُ الْمُعَرَّبَ لَأَنَّهُ الْأَضَلُّ، وَأَخَّرْتُ الْمَنْبِيَّ لِأَنَّهُ الْفَرِغُ.

وذكرْتُ أَنَّ الْمُعَرَّبَ^(٢) هو «مَا يَتَغَيَّرُ آخِرُهُ بِسَبَبِ مَا يَدْخُلُ عَلَيْهِ مِنَ الْعَوَامِلِ» كزَيْدٍ،

(١) كان الأولى أن يعبر بدل قوله «أل» أو «الألف واللام» بأن يقول «بأداة التعريف» فإن كلمة أداة التعريف أكثر شمولاً، لأن النحاة يختلفون في أداة التعريف؛ فمنهم من يقول: الألف واللام جميعهما هما أداة التعريف، ومنهم من يقول: أداة التعريف هي اللام وحدها، وأيضاً فإن أداة التعريف عند جُنَيْرٍ هي «أم» وسيأتي في كلامه بيان أن «أم» الحميرية مثل أل، ولو قال «بأداة التعريف» لشمَل ذلك كله.

(٢) كان ينبغي أن يقدم بيان الإعراب والبناء على بيان المعرب والمبني، لأن المعرب مأخوذ ومشتق من الإعراب، والمبني مأخوذ ومشتق من البناء، ومعرفة المشتق متوقفة على معرفة ما منه الاشتقاق، والإعراب يطلق في اللغة على واحد من ثلاثة معان: البيان، والتغيير، والتحسين، ومن الأول تقول: «أعرب فلان عما في نفسه» أي أبان، ومن الثاني قولهم: «عربت معدة البعير» أي فسدت، و«أعربتُ أنا» أي أفسدتها، ومن الثالث قولهم: «جارية عروب» أو «عروية» أي حسناء، والإعراب في اصطلاح النحاة «أثر ظاهر أو مقدر يجعله العامل في آخر الكلمة أو ما نزل منزلة آخرها» وسنذكر تعريف البناء فيما يلي قريباً عند ذكر المبني.

تقول: «جَاءَنِي زَيْدٌ»، و «رَأَيْتُ زَيْدًا» و «مَرَزْتُ بَزِيدًا»، ألا ترى أن آخر «زيد» تَغَيَّرَ بالضمة، والفتحة، والكسرة، بسبب ما دَخَلَ عليه من «جاءني»، و «رأيت»، والباء، فلو كان التغير في غير الآخر لم يكن إعراباً، كقولك في «فَلَسَ» إذا صغرت «فَلَيْسَ»، وإذا كَسَرْتَهُ^(١) «أَفْلَسَ، وَفُلُوسَ»، وكذا لو كان التغير في الآخر، ولكنه ليس بسبب العوامل، كقولك: «جَلَسْتُ حَيْثُ جَلَسَ زَيْدٌ»؛ فإنه يجوز أن تقول: «حَيْثُ» بالضم، و «حَيْثُ» بالفتح، و «حَيْثُ» بالكسر، إلا أن هذه الأوجه الثلاثة ليست بسبب العوامل، ألا ترى أن العامل واحد، وهو «جَلَسَ» وقد وُجِدَ معه التغير المذكور؟.

ولما قَرَعْتُ من ذكر المعرب ذَكَرْتُ المَبْنِيَّ^(٢)، وأنه «الذي يلزم طريقة واحدة»، ولا يتغير آخره بسبب ما يَدْخُلُ عليه، ثم قسمته إلى أربعة أقسام: مبني على الكسر، ومبني على الفتح، ومبني على الضم، ومبني على السكون.

ثم قسمتُ المَبْنِيَّ على الكسر إلى قسمين:

- (١) قسم مُتَقَيِّقٌ عليه، وهو «هؤلاء» فإن جميع العرب يكسرون آخره في جميع الأحوال.
- (٢) وقسم مُتَخَلِّفٌ فيه، وهو «حَذَامٌ، وَقَطَامٌ»، ونحوهما من الأعلام المؤنثة الآتية على وزن «فَعَالٍ»، و «أَمْسٍ» إذا أُرِدَتْ به اليوم الذي قبل يَوْمِكَ.

فأما باب «حَذَامٌ» ونحوه: فأهْلُ الحجاز يَتَّبِعُونَهُ على الكسر مُطْلَقًا^(٣)؛ فيقولون: جَاءَنِي حَذَامٌ، وَرَأَيْتُ حَذَامًا، وَمَرَزْتُ بِحَذَامٍ، وعلى ذَلِكَ جاء قول الشاعر:

(١) كسرتة: يعني جمعته جمع تكسير.

(٢) وأما البناء فمعناه لغة: وضع شيء على شيء على وجه يراد به الثبوت، ومعناه في اصطلاح النحاة «ما جيء به لا لبيان مقتضى العامل من شبه الإعراب: من حركة أو حرف أو سكون أو حذف، وليس حكاية أو إتباعاً أو نقلاً أو تخلصاً من ساكنين».

(٣) يريد من الإطلاق هنا أن يقول: سواء أكان آخر الاسم الذي على هذه الزنة راء كالأمثلة التي ذكرها المؤلف (في ص ٣٦) ومثل «جعار» اسم للضبع، و«ظفار» اسم لبلدة، و«نوار» اسم لامرأة الفرزدق الشاعر، أم لم يكن آخره راء مثل «حذام، وقطام، ورقاش، وقطاف»، - أسماء نساء، ومثل «دراب» اسم بلد، ومثل «سجاح» اسم للكذابة التي ادعت النبوة، و«سكاب» اسم لفرس، وفيها يقول الشاعر:

أَبَيَّتَ اللَّغْنَ إِنَّ سَكَابَ عِلَقَ نَفِيسٍ لَا يُعَارُ وَلَا يُبَاعُ

١- فَلَوْلَا الْمُزْعَجَاتُ مِنَ اللَّيَالِي لَمَّا تَرَكَ الْقَطَا طِيبَ الْمَمَامِ
إِذَا قَالَتْ حَذَامٍ فَصَدَّقُوهَا فَإِنَّ الْقَوْلَ مَا قَالَتْ حَذَامٍ
فذكرها في البيت مرتين مكسورة، مع أنها فاعل.

وافترقت بنو تميم فرقتين؛ فبعضهم يُعَرِّبُ ذلك كُلَّهُ: بالضم رفعاً^(١)، وبالفتح نضباً

١- البيتان قيل: إنهما لديسم بن طارق أحد شعراء الجاهلية. والصواب كما في اللسان (مادة رقت) أنهما للجميل بن صعب والد حنيفة وعجل، وحذام امرأته وفيها يقولهما، والبيت الثاني من شواهد ابن عقيل (رقم ١٦) واستشهد به الأشموني في باب ما لا ينصرف، والمؤلف في كتابه أوضح المسالك (رقم ٤٨٢) وفي كتابه شذور الذهب (رقم ٣٨) وأنشده قبلهم ابن جني في الخصائص (١/٥٦٩).

اللفظة «المزجعات» جمع مزعجة، وهو اسم الفاعل المؤنث من الإزعاج، وهو الإقلاق «القطا» طائر يشبه الحمام «النم» «التوم» «قالت» فعل ماضٍ من القول «حذام» اسم امرأة الشاعر كما عرفت «صدقوها» انسبوا للصدق، ولا ترموها بالكلب.

المعنى: هذه المرأة صادقة في كل ما تذكره من قول؛ فإذا قالت لكم قولاً فاعلموا أنه القول المعتمد به الذي لا يصح خلافه، فيلزمكم تصديقها واليقن بما تقول.

الإعراب: «إذا» ظرف لما يستقبل من الزمان، خافض لشرطه منصوب بجوابه، مبني على السكون في محل نصب «قالت» قال: فعل ماضٍ، والتاء علامة التأنيث حرف لا محل له من الإعراب «حذام» فاعل بقال، مبني على الكسر في محل رفع، والجملة من الفعل وفاعله في محل جر بإضافة إذا إليها «فصدقوها» الفاء واقعة في جواب إذا، صدقوا: فعل أمر مبني على حذف النون، وواو الجماعة فاعل مبني على السكون في محل رفع، وها: مفعول به مبني على السكون في محل نصب، وجملة فعل الأمر وفاعله ومفعوله لا محل لها من الإعراب جواب إذا الشرطية، وكانت الجملة لا محل لها لأن إذا أداة شرط غير عاملة جزماً «فإن» الفاء حرف ذال على التعليل، إن حرف توكيد ونصب «القول» اسم إن منصوب بالفتحة الظاهرة «ما» اسم موصول خبر إن، مبني على السكون في محل رفع «قالت» قال: فعل ماضٍ، والتاء علامة التأنيث «حذام» فاعل قال، مبني على الكسر في محل رفع، وجملة الفعل وفاعله لا محل لها من الإعراب صلة الموصول، والعائد ضمير محذوف منصوب بقال، وتقدير الكلام: فإن القول هو الذي قالته حذام.

الشاهد فيه قوله «حذام» في الموضعين؛ فإن الرواية فيهما بكسر الميم بدليل القوافي في الكلمة الثانية، وهي فاعل الموضعين جميعاً، ونحن نعلم أن الفاعل لا بد من أن يكون مرفوعاً، فلما لم يكن ههنا مرفوعاً في اللفظ جزماً بأنه مرفوع في المحل، وهذا معنى كونه مبتدأ، وهذه لغة الحجازيين؛ وخالفهم بنو تميم، وتفصيل مقالاتهم في الشرح.

(١) وعلى هذه اللغة ورد قول الفرزدق، وهو شاعر من بني تميم:

نَدِيتُ نَدَامَةَ الْكُوسِيِّ لَمَّا حَدَّثَ نَيْسِي مُطْلَقَةً نَوَازٍ =

وَجَرَأْ؛ فيقول «جَاءَتْنِي حَدَامٌ» بالضم، و «رَأَيْتُ حَدَامَ، وَمَرَزْتُ بِحَدَامٍ» بالفتح، وأكثرهم يُفَصِّلُ بين ما كان آخره راءً - كَوَيَّارٍ: اسم لقبيلة، وَحَضَارٍ: اسم لكوكب، وسَقَارٍ: اسم لماء - فينبه على الكسر، كالحجازيين^(١) وما ليس آخره راءً - كَحَدَامٍ، وَقَطَامٍ - فيُغَرِّبه إعراب ما لا ينصرف^(٢).

وأما «أَمْسٍ» إذا أَرَدْتَ به اليوم الذي قَبْلَ يومك، فأهْلُ الحجاز يَبْنُونَهُ عَلَى الكسر؛ فيقولون: «مَضَى أَمْسٍ، وَاعْتَكَفْتُ أَمْسٍ، وَمَا رَأَيْتُهُ مُذْ أَمْسٍ» بالكسر في الأحوال الثلاثة قال الشاعر:

٢ - مَنَعَ الْبَقَاءَ تَقَلُّبُ الشَّمْسِ وَطُلُوعُهَا مِنْ حَيْثُ لَا تُنْمِئِي
وَطُلُوعُهَا حَمَرَاءَ صَافِيَةً وَغُرُوبُهَا صَفَرَاءَ كَالْوَرْسِ
الْيَوْمُ أَعْلَمُ مَا يَجِيءُ بِهِ وَمَضَى بِفَضْلِ قَضَائِهِ أَمْسٍ

وَلَوْ أَنِّي مَلَكَتُ يَدِي وَنَفْسِي لَكَانَ إِلَيَّ يَلْقَدَرُ الْخِيَارُ
الشاهد في قوله «نوار» فإنه جاء به مرفوعاً بالضم الظاهرة لكونه فاعل «غلت» بدليل القافية في البيت الثاني.
(١) من ذلك قول الفرزدق همام بن غالب - وهو من شواهد كتاب شذور الذهب للمؤلف (ش ٣٩)، واستشهد به أيضاً صاحب لسان العرب وصاحب معجم البلدان:

مَتَى مَا تَرَدَّ يَوْمًا سَقَارٍ تَجَدُّ بِهَا أَذْنُهُمْ يَزِيْمِي الْمُسْتَجِيرَ الْمُتَوَرَّا
ولذا تأملت في هذا الشاهد وفي الشاهد الذي ذكرناه قريباً ونسبناه إلى الفرزدق، أيضاً، تبين لك أمران، الأول أن بني تميم يجيئون بما آخره راء مبنياً على الكسر أحياناً كهذا الشاهد، ومعرباً إعراب ما لا ينصرف أحياناً أخرى، والثاني أن الفرزدق قد استعمل في شعره هاتين اللغتين؛ وكل منهما لغة لفريق من قبيلته.
(٢) والمانع له من الصرف العلمية والعدل عن فاعله عند سيوبه، والعلمية والتأنيث عند المبرد.

٢ - هذه الأبيات لتبع بن الأقرن، أو لأسقف نجران، وقد استشهد المؤلف في التوضيح بالشرط الأخير من هذه الأبيات في باب ما لا ينصرف (رقم ٤٨٥) وذكر الأبيات كلها في كتابه شذور الذهب (ش ٤١) وذكر البيتين ابن منظور في لسان العرب (أ م س).

اللفظة: «البقاء» أراد به الدوام والخلود «الورس» هو الزعفران «بفصل قضائه» أراد بقضائه الفاصل، أي: القاطع، فالمصدر بمعنى اسم الفاعل، وإضافته لما بعده من إضافة الصفة للموصوف.

المعنى: إن الخلود في هذه الدنيا ممتنع غير ممكن لأحد، والدليل على امتناعه ما نشاهده من تقلبات الأحوال، فالشمس - وهي نجم عظيم جداً - ليست بياقية على حالة واحدة، بل يعترها التغير والأفول، ألا تراها تطلع من جهة غير الجهة التي تغرب فيها، ثم ألا تراها تطلع حمراء صافية، ثم تغرب صفراء تشبه الزعفران في الصفرة.

فَأَمْسَ فِي الْبَيْتِ فَاعِلٌ لِمَضَى، وَهُوَ مَكْسُورٌ كَمَا تَرَى.

وافتَرَقَتْ بنو تميم فرقتين:

(١) فمنهم من أَعَزَّهُ: بالضمة رَفْعاً، وبالفَتْحة مطلقاً^(١)، فقال: مَضَى أَمْسٌ، بالضمة، واعتَكَفْتُ أَمْسَ، وما رَأَيْتُهُ مُذْ أَمْسَ، بالفتح، قال الشاعر:

ثم يقول: أنا أعلم ما يحصل في وقتي الحاضر لأنني مشاهد له، وقد أحتال على أن أعمل شيئاً، ولكن ما حدث أمس مني ومن غيري لا يمكن لي أن أردّه، لأنه قد ذهب وانقطع، ومن لا حيلة له كيف يأمل الخلود؟

الإعراب: «منع» فعل ماضٍ «البقاء» مفعول به مقدم على الفاعل، منصوب بالفتحة الظاهرة «تقلب» فاعل منع، مرفوع بالضمة الظاهرة، وتقلب مضاف «والشمس» مضاف إليه «وطلوعها» الواو حرف عطف، وطلوع: معطوف على تقلب، والمعطوف على المرفوع مرفوع، وطلوع مضاف وها: مضاف إليه، «من» حرف جر، «حيث» ظرف مكان مبني على الضم في محل جر بمن، والجار والمجرور متعلق بطلوع «لا» نافية «تمسي» فعل مضارع تام، مرفوع بضمة مقدرة على الياء منع من ظهورها الثقل، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود إلى الشمس، وجملة الفعل وفاعله في محل جر بإضافة حيث إليها «وطلوعها» الواو حرف عطف، وطلوع: معطوف أيضاً على تقلب، وطلوع مضاف وها: مضاف إليه «حمرأ» حال من ضمير المؤنث المجرور محلاً بإضافة طلوع إليه «صافية» صفة لحمرأ أو حال ثانٍ «وغروبها» الواو عاطفة، وغروب: معطوف على تقلب، وغروب مضاف وها: مضاف إليه «صفراء» حال من «ها» المجرور محلاً بإضافة غروب إليها «كالورس» جار ومجرور متعلق بمحذوف حال ثانٍ، أو صفة لصفراء «اليوم» بالرفع، مبتدأ مرفوع بالابتداء وعلامة رفعه الضمة الظاهرة، أو بالنصب على الظرفية الزمانية «أعلم» فعل مضارع، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا «ما» اسم موصول: مفعول به لأعلم، مبني على السكون في محل نصب «يجيء» فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى اليوم «به» جار ومجرور متعلق بيجيء، وجملة يجيء مع فاعله لا محل لها من الإعراب صلة الموصول وهو ما، وجملة أعلم مع فاعله في محل رفع خبر المبتدأ، وهو اليوم إذا قرأته بالرفع، وهو أجود، بل هو الصحيح الجائز.

الشاهد فيه: قوله «أمس» في آخر الأبيات؛ فإن هذه الكلمة قد وردت مكسورة الآخر؛ بدليل قوافي الأبيات كلها، وهي فاعل لمضى، ومن هنا تعلم أن الكلمة مبنية على الكسر في محل رفع؛ لأن الفاعل لا يكون إلا مرفوعاً: إما لفظاً، أو تقديراً، وإما محلاً.

وبناء «أمس» على الكسرة هو لغة أهل الحجاز، وقد قرر النحاة - بعد استقراء كلام أهل الحجاز وتبعية استعمالاتهم - أنهم لا يبنون أمس على الكسر إلا إذا أريد به معين، ولم يضاف، ولم يعرف بأل، ولم يكسر، ولم يصغر، وإن فقد شرطاً من هذه الشروط الخمسة أعربوه، وسر بنائه عندهم أنه تضمن معنى حرف وهو «أل» المعرفة.

(١) هو حيث لا يعرب إعراب ما لا ينصرف، والمانع له من الصرف العلمية والعدل عن الأمس المعروف بأل.

٣- لَقَدْ رَأَيْتُ عَجَباً مِثْلَ أَمْسَا عَجَائِزاً مِثْلَ السَّعَالِي خَمْسَا
يَأْكُلْنَ مَا فِي رَحْلِهِنَّ هَمْسَا لَا تَرَكَ اللَّهُ لَهُنَّ ضِرْسَا
وَلَا لَقَيْنَ الدَّهْرَ إِلَّا تَغْسَا

٣- هذه الأبيات من الشواهد التي لا يعرف قائلها، وقد أنشد سيبويه البيت الأول منها (ج ٢ ص ٤٤)، وقد استشهد الأشموني بالبيت الأول منها كذلك في باب الاسم الذي لا ينصرف، وذكر هذه الأبيات كلها أبو زيد في نواذره، وذكره الأعلام في شرح شواهد كتاب سيبويه الثاني، وروى المؤلف الأبيات الأربعة الأولى في كتاب الشلور (ش ٤٢).

اللفظة: «عجائزاً» جمع عجوز، وهي المرأة الطاعنة في السن «السعالي» بفتح السين - جمع سعللة - بكسر السين وسكون العين - وهي الغول، وقيل: ساحرة الجن «همساً» الهمس: الخفاء وعدم الظهور «لا ترك الله لهن ضرساً» يدعو عليهن بذهاب أضراسهن، وقوله «ولا لقين الدهر - إلخ» دعاء عليهن أيضاً.

المعنى: يذكر أنه رأى شيئاً عجيباً في اليوم الذي قبل يومه، وقد بين هذا العجب بأنه خمس نساء يشبهن الغيلان، ويأكلن ما في رحالهن من الطعام أكلاً خفياً، ثم دعا عليهن بأن يقلع الله جميع أضراسهن.

الإعراب: «لقد» اللام واقعة في جواب قسم محذوف، والتقدير: والله لقد رأيت - إلخ، وقد: حرف تحقيق «رأيت» فعل وفاعل «عجياً» مفعول به لرأى وأصله صفة لموصوف محذوف، والتقدير: لقد رأيت شيئاً عجياً، ثم حذف الموصوف وأقام الصفة مقامه «مذ» حرف جر «أمسا» مجرور بـمذ، وعلامة جره الفتحة نيابة عن الكسرة لأنه لا ينصرف والمانع له من الصرف العلمية والعدل عن الأمس، والجار والمجرور متعلق برأى «عجائزاً» صرفه للضرورة، وهو بدل من قوله عجياً، وبدل المنصوب منصوب، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة «مثل» صفة لعجائز، ومثل مضاف «السعالي» مضاف إليه، مجرور بكسرة مقدرة على الباء منع من ظهورها الثقل «خمساً» بدل من عجائز أو صفة له، منصوب بالفتحة الظاهرة «يأكلن» فعل مضارع، مبني على السكون لاتصاله بنون النسوة، ونون النسوة فاعل مبني على الفتح في محل رفع، وجملة الفعل والفاعل في محل نصب صفة لعجائز «ما» اسم موصول: مفعول به ليأكلن، مبني على السكون في محل نصب «في» حرف جر «رحلهن» رحل: مجرور بـفي، ورحل مضاف والضمير مضاف إليه، والجار والمجرور متعلق بمحذوف صلة الموصول، وهو ما «همساً» مفعول مطلق، منصوب بالفتحة الظاهرة، وأصله صفة لمصدر محذوف، والتقدير: يأكلن أكلاً همساً - أي خفياً - ثم حذف الموصوف وأقام الصفة مقامه «لا» حرف نفي دال على الدعاء «ترك» فعل ماض «الله» فاعل لترك «لهن» جار ومجرور متعلق بترك «ضرساً» مفعول به لترك.

الشاهد فيه: قوله «مذ أمسا» فإنه أتى بكلمة «أمس» مفتوحة بدليل قوافي بقية الأبيات، مع أنها مسبوقة بحرف جر وهو مذ، فدل ذلك على أن هذه الكلمة تعرب بالفتحة نيابة عن الكسرة عند جماعة من العرب.

(٢) ومنهم من أعربه بالضمة رفعاً، وبيّناه على الكسر نصباً وجرّاً.

وزعم الزّجاجي أن من العرب مَنْ يبنّي «أمس» على الفتح، وأنشد عليه قوله * مُدْ
أَمْسَا* [٣] وهو وَهْمٌ، والصّوابُ ما قدمناه من أنه مُعَرَّبٌ غيرُ منصرفٍ، وزعم بعضهم أن
«أمساً»^(١) في البيت فعلٌ ماضٍ، وفاعله مستتر، والتقدير: «مُدْ أَمْسَى الْمَسَاءَ».

ولما فَرَعْتُ من ذكر المبني على الكسر، ذكرتُ المبني على الفتح، ومثّلته بأحدَ
عَشَرَ وأخواته^(٢)، تقول «جَاءَنِي أَحَدُ عَشَرَ رَجُلًا، وَرَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ رَجُلًا، وَمَرَرْتُ بِأَحَدِ
عَشَرَ رَجُلًا» بفتح الكلمتين في الأحوال الثلاثة، وكذا تقول في أخواته، إلا «اثنِي عَشَرَ»
فإن الكلمة الأولى منه تعرب: بالألف رفعاً، وبالياء نصباً وجرّاً، تقول: «جَاءَنِي اثْنَا عَشَرَ
رَجُلًا، وَرَأَيْتُ اثنِي عَشَرَ رَجُلًا، وَمَرَرْتُ بِاثنِي عَشَرَ رَجُلًا».

وإنما لم أسّس هذا من إطلاق قولي «وأخواته» لأنني سأذكر - فيما بَعْدُ - أن «اثنين،
واثنتين» يُعَرَّبَانِ إعرابَ المثنى مطلقاً، وإن رُكِّبَا.

= والدليل على أنها عندهم معربة هذا الإعراب وليست مبنية على الفتح أنهم قد جاؤوا بها في حالة
الرفع مرفوعة بالضمة الظاهرة مثل قول الشاعر:

أَعْتَصِمَ بِالرَّجَاءِ إِنْ عَنَّ بَأْسُ وَتَنَاسَّ الَّذِي تَضَمَّنَ أَمْسُ

فإن قوله «أمس» مرفوع بالضمة، بدليل القافية في آخر المصراع الأول، وهو فاعل لقوله «تضمن» ولو
كان مبنياً للزم حالة واحدة في جميع مواقع الإعراب.

(١) كان صوابه حيثُ أن يكتب «أمس» بالياء، لأن الألف الزائدة على الثلاث تكتب ياء.

(٢) أخوات «أحد عشر» هي: «اثنا عشر» و«ثلاثة عشر» إلى «تسعة عشر» في المذكر و«إحدى عشرة» و«ثلاث
عشرة» إلى «تسع عشرة» وكل هذه الأعداد المركبة مبنية الصدر والعجز، إلا «اثنِي عشر» فإن عجز هذا المركب
هو «عشر» مبني على الفتح، وأما صدره - وهو اثنا في المذكر واثنَا في المؤنث - فهو معرب كإعراب المثنى:
بالألف رفعاً، وبالياء نصباً وجرّاً، تقول: «عندي اثنا عشر كتاباً» وتقول: «اشتريت اثني عشر كتاباً» أما بناء ما
بني منها فلتضمنه معنى حرف من حروف المعاني وهو واو العطف، لأن قولك: «أحد عشر» في معنى قولك
«أحد وعشر» فحذفت الواو لقصد مزج الاسمين معاً وجعلهما اسماً واحداً، وكان البناء على حركة ليعلم أن
لهذا المركب أصلاً في الإعراب وذلك قبل مزجه، وكانت الحركة فتحة للنفخة، وهكذا يسأل في كل اسم مبني
على حركة؛ لماذا بني مع أن الأصل في الاسم الإعراب؟ ولماذا بني على حركة مع أن الأصل في البناء أن
يكون على السكون؟ ولماذا كانت الحركة خصوصاً للفتحة أو الضمة أو الكسرة؟.

ولما قَرَعْتُ من ذكر المبنّي على الفتح ذَكَرْتُ المبنّي على الضّم، ومثّلته بِقَبْلٍ،
وَبَعْدُ، وأشرتُ إلى أن لهما أَرْبَع حالات:

(١) إحداها: أن يكونا مُضَافَيْنِ؛ فَيَعْرَبَانِ نَصْباً على الظرفية، أو خَفْضاً بِمِنْ^(١)، تقول:
«جئتكَ قَبْلَ زَيْدٍ وَبَعْدَهُ» فتصبيهما على الظرفية، و «مِنْ قَبْلِهِ، وَمِنْ بَعْدِهِ»، فتخفضهما
بِمِنْ، قال الله تعالى: ﴿كَذَّبَتْ قَبْلَهُمْ قَوْمُ نُوحٍ﴾^(٢) ﴿فَبَأَيِّ حَدِيثٍ بَعْدَ اللَّهِ وَآيَاتِهِ
يُؤْمِنُونَ﴾^(٣)، وقال الله تعالى: ﴿أَلَمْ يَأْتِهِمْ نَبَأُ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ﴾^(٤) ﴿مِنْ بَعْدِ مَا أَهْلَكْنَا
الْقُرُونَ الْأُولَى﴾^(٥).

(٢) الحالة الثانية: أن يُحْدَفَ المضافُ إليه، وَيَتَوَيَّ ثَبُوتُ لَفْظِهِ؛ فيعربان الإعراب
المذكور، ولا يَتَوَيَّانِ لنية الإضافة، وذلك كقوله:

٤ - وَمِنْ قَبْلِ نَادَى كُلِّ مَوْلَى قَرَابَةٍ فَمَا عَطَفْتُ مَوْلَى عَلَيْهِ الْعَوَاطِفُ

(١) إنما أحرّبا في الحالة الأولى - وهي إضافتهما لفظاً - لأن الإضافة من خصائص الأسماء؛ فهي تعارض سبب
البناء، والأصل في الاسم الإعراب كما أنباتك، وأحرّبا في الحالة الثانية، لأن اللفظ المحذوف منوي فهو
كالموجود، وسيأتي (في ص ٤٢، ٤٣) بقية لهذا الكلام.

(٢) من الآية ٤٢ من سورة الحج.

(٣) من الآية ٦ من سورة الجاثية.

(٤) من الآية ٧٠ من سورة التوبة.

(٥) من الآية ٤٣ من سورة القصص.

٤ - هذا البيت من الشواهد التي لم نجد لها نسبة إلى قائل معين، مع كثرة استشهاد العلماء به، وهو من
شواهد ابن عقيل (ش ٢٣٥) واستشهد به الأشموني في باب الإضافة (٦٤٢) واستشهد به مؤلف هذا
الكتاب في باب الإضافة من كتابه «أوضح المسالك» (٣٤٤).

اللفظة: «نادى» فعل ماضٍ من النداء، والنداء هو أن تدعو غيرك ليقبل عليك «مولى» للمولى معان
تقرب من العشرين، فيطلق على السيد، ويطلق على العبد، ويطلق على ابن العم، ويطلق على
الحليف الناصر، ويطلق على غير ذلك «قربة» مصدر بمعنى القرب.

المعنى: وصف شدة من الشدائد قد وقعت فأذهلت كل واحد عن أقربائه وذوي نصرته.

الإعراب: «ومن» الراو حرف عطف، من: حرف جر «قبل» مجرور بمن، وعلامة جره الكسرة
الظاهرة، والجار والمجرور متعلق بقوله نادى الآتي، فهو متقدم على عامله «نادى» فعل ماضٍ مبني
على فتح مقدر على الألف منع من ظهوره التعذر «كل» فاعل نادى، مرفوع بالضمّة الظاهرة، وكل
مضاف و «مولى» مضاف إليه، ويروى مولى متوناً وغير متون، فإن كان متوناً فهو مجرور بكسرة=

الرواية بخفض «قَبْل» بغير تنوين، أي: ومن قبل ذلك، فحذف «ذلك» من اللفظ، وَقَدَّرَهُ ثَابِتًا، وقرأ الجَحْدَرِيُّ، والعَقِيلِيُّ: ﴿لِلَّهِ الْأَمْرُ مِنْ قَبْلٍ وَمِنْ بَعْدِهِ﴾^(١)، بالخفض بغير تنوين، أي: من قَبْلِ الْعَلَبِ ومن بَعْدِهِ، فحذف المضاف إليه، وَقَدَّرَ وَجُودَهُ ثَابِتًا.

(٣) الحالة الثالثة: أن يُقَطَّعَا عن الإضافة لفظاً، ولا يَتَوَيَّ المضاف إليه؛ فيعربان أيضاً الإعراب المذكورَ ولكنهما يَتَوَيَّانِ؛ لأنهما حيثلداً اسمانِ تامَّانِ، كسائر الأسماء النكرات؛ فتقول: «جِئْتُكَ قَبْلًا وَبَعْدًا، من قَبْلٍ ومن بَعْدٍ» قال الشاعر:

ه فَسَاغَ لِي الشَّرَابُ وَكُنْتُ قَبْلًا أَكَاذُ أَعْصُ بِالسَّمَاءِ الْفُرَاتِ

= مقدرة على الألف المحذوفة للتخلص من التواء الساكنين، وعلى ذلك يلزم أن يكون قوله: «قراءة» مفعولاً به لنادى منصوباً بالفتحة الظاهرة، وإن كان «مولى» غير متون فمولى مجرور بكسرة مقدرة على الألف الموجودة في اللفظ منع من ظهورها التعلد، وهو على هذا مضاف و «قراءة» مضاف إليه، وعلى هذا الوجه يكون مفعول نادى محذوفاً لعدم تعلق الغرض بذكره: أي نادى كل مولى قراءة من ينجده، مثلاً «فما» الفاء حرف عطف، وما: نافية «عطفت» عطف: فعل ماضٍ، والتاء علامة التانيث «مولى» أعربه بعضهم بدلاً من ضمير الغائب الذي هو الهاء في قوله: «عليه» الآتي، ويلزم عليه تقديم البديل على المبدل منه وذلك نادر كل الندرة؛ فلا يسوغ الذهاب إليه إلا إن تعين، وليس بمتعين هنا، وأعربه بعضهم حالاً من ضمير الغائب، ويلزم عليه تقديم الحال على صاحبها المجرور بحرف الجر، وهذا - مع كونه أخف من سابقه، وله شواهد مسموعة - محل اختلاف العلماء، وليس واحد من هذين الإعرابين بلازم؛ فإنه يجوز أن يكون قوله «مولى» مفعولاً به لعطفت تقدم على الفاعل، وقوله «عليه» جار ومجرور متعلق بقوله عطفت، و «المواطفت» فاعل عطفت، وهذا الإعراب خير من سابقه.

الشاهد فيه: قوله «من قبل» فإن الرواية بجر «قبل» بدون تنوين، وذلك لأنه حذف المضاف إليه، ونوى لفظه، وأصل الكلام: ومن قبل ذلك حدث كيت وكيت، واسم الإشارة هو المضاف إليه الذي حذفه من الكلام مع أنه يقصده، ويشار به إلى ما كان يتكلم فيه قبل هذا البيت.

(١) من الآية ٤ من سورة الروم.

ه - نسب قوم هذا البيت لعبد الله بن يعرب، والصواب أنه ليزيد بن الصعق، وأن صحة روايته هكذا:

فَسَاغَ لِي الشَّرَابُ وَكُنْتُ قَبْلًا أَكَاذُ أَعْصُ بِالسَّمَاءِ الْحَمِيمِ

وهو كذلك في بعض نسخ الشرح، وفي شرح ابن عقيل (٢٣٦) وقد شرحناه هناك وذكرنا قصته، وقد أنشده الأشعموني في باب الإضافة (٦٤٣) كما أنشده الشارح، وقد أنشد المؤلف صدره في باب الإضافة من كتاب «أوضح المسالك» (رقم ٣٤٥) وأنشده كذلك في كتابه شلور الذهب (رقم ٤٧).

وقرأ بعضهم: ﴿لِلَّهِ الْأَمْرُ مِنْ قَبْلُ وَمِنْ بَعْدِ﴾ بالخفض والتنوين.
(٤) الحالة الرابعة: أن يُحذف المضاف إليه، وَيَتَوَى معناه دون لفظه، قَبِيَّتَانِ حيثل على الضم^(١)، كقراءة السبعة: ﴿لِلَّهِ الْأَمْرُ مِنْ قَبْلُ وَمِنْ بَعْدِ﴾.

اللفظة: «ساغ لي الشراب» سهل مروره في حلقي، وحلا مذاقه، وطاب لي شرابه «أغص» بفتح همزة المضارعة، والغين المعجمة مفتوحة في الأكثر ومضمومة في لغة قليلة، وهو من الغصص - بفتح الغين والصاد - والغصص هو وقوف الطعام واعتراضه في الحلق «الماء الحميم» - كما هي الرواية الصحيحة - هو الماء البارد، والقرات - كما في الرواية الأخرى - هو الشديد العذوبة، ومنه قوله تعالى: ﴿وَمَا يَسْتَوِي الْبَحْرَانِ هَذَا عَذْبٌ فُرَاتٍ سَائِفٌ شَرَابُهُ وَهَذَا مِلْحٌ أُجَاجٌ﴾ من الآية ١٢ من سورة فاطر.

المعنى: يقول: إنه - بعد أن أدرك ثأره ونال من عدوه ما كان يشتهي - طاب له الشراب، وقد كان قبل أن يصل إلى هذه الأمنية إذا أراد أن يشرب الماء لم يستطع أن يسيغه.

الإعراب: «فساغ» الفاء حرف عطف، ساغ: فعل ماض مبني على الفتح لا محل له من الإعراب «لي» جار ومجرور متعلق بساغ «الشراب» فاعل ساغ «وكننت» الواو واو الحال، وكان فعل ماض ناقص، وتاء المتكلم اسمه مبني على الضم في محل رفع «قبلاً» ظرف زمان منصوب على الظرفية، والعامل فيه النصب كان «أكاد» فعل مضارع ناقص، واسمه ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا «أغص» فعل مضارع مرفوع بالضممة الظاهرة، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا، وجملة الفعل وفاعله في محل نصب خبر أكاد، وجملة أكاد واسمه وخبره في محل نصب خبر كان، وجملة كان واسمه وخبره في محل نصب على الحال، وقوله: «بالماء» جار ومجرور متعلق بأغص «الحميم» صفة للماء، وصفة المجرور مجرورة.

الشاهد فيه: قوله «قبلاً» فإن الرواية في هذه الكلمة بالنصب مع التنوين، وذلك لأن الشاعر قطع هذه الكلمة عن الإضافة في اللفظ ولم ينو المضاف إليه لا لفظه ولا معناه، ولو أنه نوى المضاف إليه لما نوته، وذلك لأن المنوي كالثابت، وإذا وجد المضاف إليه في الكلام امتنع تنوين المضاف، فكذا يمتنع تنوين المضاف مع نية المضاف إليه.

ومثل هذا البيت قول الشاعر، وينسب لبعض بني عقيل من غير تعيين:

وَنَحْنُ قَتَلْنَا الْأَسَدَ أَسَدَ شَوْءٍ فَمَا شَرِبُوا بَعْدَ عَلَى لَدَوِ خَمْرًا

(١) إنما بنيت هذه الألفاظ عند حذف المضاف إليه ونية معناه لأنها أشبهت الحرف في الاحتياج إلى ذلك المحذوف كما بنيت الأسماء الموصولة لاحتياجها احتياجاً متصلاً إلى الصلة، فإن قلت: فلماذا لم تبين مع ذكر هذا المضاف إليه مع أن الموصولات تبني مع ذكر الصلة؟ فإن جواب هذا السؤال أن الإضافة من خصائص الأسماء كما قلنا لك، فإذا ذكر المضاف إليه أو حذف لكنه كان منوياً بلفظه فقد أبعد ذلك شبهه بالحرف، وإذا حذف المضاف إليه ولم ينو لفظه ولا معناه صار اسماً تاماً، وزال الاحتياج الذي هو سبب البناء.

وقولي «وَأَخَوَاتُهُمَا» أَرَدْتُ بِهِ أَسْمَاءَ الْجِهَاتِ السَّتِّ^(١)، وَأَوَّلُ، وَدُونُ، وَنَحْوُهُنَّ^(٢)، قَالَ الشَّاعِرُ:

٦ - لَعَمْرُكَ مَا أَذْرِي وَإِنِّي لَأَوْجَلُ عَلَى آيِنَا تَعْدُو الْمَنِيَّةُ أَوَّلُ

(١) هي فوق وتحت ووراء وأمام ويمين وشمال، وما بمعنى أحدها كخلف وقدام.
(٢) مما بني على الضم وألحق بهذه الظروف لفظ «غير» الواقعة بعد «ليس» في نحو قولك: «قبضت عشرة قروش ليس غير» ومن العلماء من يلحق «لا» النافية بليس في نحو «قبضت عشرة لا غير» ومنهم من أنكر صحة ذلك واقتصر على ليس، فإن قلت: فكيف تعرب «ليس غير» في هذا المثال؟ قلت: ليس فعل ماض ناقص، وغير: يجوز أن يكون اسم ليس مبنياً على الضم في محل رفع، والخبر محذوف، وتقدير الكلام على هذا: «ليس غير العشرة مقبوضاً، كما يجوز أن يكون «غير» خبر ليس مبنياً على الضم في محل نصب، واسمها محذوف، وتقدير الكلام على هذا الوجه: ليس المقبوض غير العشرة.

٦ - البيت لمعن بن أوس، من كلمة مذكورة في أمالي القاضي (ج ٢ ص ٢١٨) وفي ديوان الحماسة لأبي تمام (ج ٢ ص ٧) وزهر الآداب (٧٣٧ بتحقيقنا) وقد استشهد به الأشموني في باب الإضافة (رقم ٦٣٩)، والمؤلف في كتابه أوضح المسالك (٣٤٨) وفي كتابه شذور الذهب (رقم ٤٥).

اللفظة: «عمرك» أي حياتك «ما أدري» ما أعلم «أوجل» أخاف «تعدو» تجترى فتشب عليه وتسطو، ويروى تغدو - بالغين المعجمة - أي: تجتبه في وقت الغداة «المنية» الموت.

المعنى: يقول لصاحبه: أقسم لك بحياتك إنني لا أعلم - مع أنني خائف - من الذي ينزل به الموت منا قبل أن ينزل بصاحبه، يريد أن هذه الحياة قصيرة، والمرء في كل لحظة عرضة للموت، فلا يحسن أن تقضي حياته في الهجران والقطيعة.

الإعراب: «لعمرك» اللام حرف ابتداء، مبني على الفتح لا محل له من الإعراب، وعمر: مبتدأ مرفوع بالضممة الظاهرة، وعمر مضاف وضمير المخاطب الذي هو الكاف مضاف إليه مبني على الفتح في محل جر، وخبر المبتدأ محذوف وجوباً، والتقدير: لعمرك قسمي «ما» نافية، حرف مبني على السكون لا محل له من الإعراب «أدري» فعل مضارع مرفوع بضممة مقدرة على الياء منع من ظهورها الثقل، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا «وإني» الواو واو الحال، إن: حرف توكيد ونصب، وياء المتكلم اسمها، مبني على السكون في محل نصب «لأوجل» اللام لام الابتداء، وهي اللام المزحلقة، وأوجل: فعل مضارع فاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا، والجملة من الفعل والفاعل في محل رفع خبر إن، والجملة من إن واسمها وخبرها في محل نصب على الحال، ويجوز أن يكون أوجل أفعل تفضيل بمعنى الأشد وجللاً أي خوفاً، فهو خبر إن مرفوع بالضممة الظاهرة «على» حرف جر «آينا» اسم استفهام مجرور بعلی، وأي مضاف و «نا» ضمير مضاف إليه، مبني على السكون في محل جر، والجار والمجرور متعلق بقوله تعدو الآتي «تعدو» فعل مضارع مرفوع بضممة مقدرة على الواو منع من ظهورها الثقل «المنية» فاعل تعدو «أول» ظرف زمان، مبني على الضم في محل نصب، والعامل فيه قوله: تعدو.

وقال آخر:

٧ - إِذَا أَنَا لَمْ أَوْمَنْ عَلَيْكَ وَلَمْ يَكُنْ لِقَاؤُكَ إِلَّا مِنْ وَرَاءُ وَرَاءُ

الشاهد فيه: قوله «أول» فإن الرواية في هذه الكلمة بالضم، وذلك على تقدير حذف المضاف إليه ونية معناه لا لفظه؛ كما في قراءة السبعة في قوله تعالى: ﴿لِلَّهِ الْأَمْرُ مِنْ قَبْلُ وَمِنْ بَعْدُ﴾ وفي قول أبي النجم يصف فرساً:

* أَقْبُ مِنْ تَحْتِ عَرِيضٍ مِنْ عَلٍ *

وكما يروى في قول العرب: «أبدأ بذا من أول» بضم اللام؛ فإن كل هذه الشواهد يخرج على البناء بسبب حذف لفظ المضاف إليه ونية معناه.

فإن قلت: ما معنى نية معنى المضاف إليه بعد حذفه؟ وما معنى نية لفظه؟

فالجواب: أنك حين تحذف المضاف إليه وأنت تنويه إما أن تلاحظ لفظه المعين الدال عليه، ويكون هذا اللفظ هو مقصوداً بذاته، وحيث تكون قد حذفت المضاف إليه ونويت لفظه، وإما أن تلاحظ معنى المضاف إليه، من غير نظر إلى لفظ معين يدل عليه، بل يكون المقصود لك هو هذا المعنى مدلولاً عليه بلفظ أي لفظ، وحيث تكون قد حذفت المضاف إليه ونويت معناه.

فإن قلت: فلماذا كانت نية معنى المضاف إليه لا تقتضي إعراب المضاف، وكانت نية لفظه مقتضية لإعرابه؟

فالجواب عن ذلك: أن الإضافة مع إرادة معنى المضاف إليه ضعيفة، بسبب كون المضاف إليه غير موجود في الكلام وغير مقصود بلفظ معين، فأما نية لفظ المضاف إليه فقوية، ولما كانت الإضافة من خصائص الأسماء كانت معارضة لسبب بناء الاسم على ما ذكرناه فيما مضى، ولما كان انقطاع الاسم عن الإضافة - بحسب الظاهر - يقتضي بقاء ما ثبت له من البناء بسبب شبه الحرف في الاحتياج راعينا هذا الظاهر في حذف المضاف إليه ونية معناه؛ لضعف الإضافة حيثئذ عن أن تعارض سبب البناء، وراعينا جانب الإضافة حين كانت قوية عند إرادة لفظ المضاف إليه، فافهم هذا التحقيق فإنه مفيد.

٧ - لم أقف لهذا الشاهد على نسبة إلى قائل معين، ولم أقف له على سابق أو لاحق.

اللفظة: «أومن» أصله أومن - بهمزة مضمومة هي همزة المضارعة ضمت للبناء للمجهول، وهمزة بعدها ساكنة هي فاء الكلمة - فقلبت الهمزة الثانية واواً؛ لأن كل همزتين اجتمعتا في أول كلمة وثانيتها ساكنة قلبت الثانية حرف مد من جنس حركة الأولى، فإذا كانت الأولى مفتوحة قلبت الثانية ألفاً نحو آمن وآثر وأدم، وإن كانت الأولى مكسورة قلبت الثانية ياء نحو إيمان وإيثار وإيلاف، وإن كانت الأولى مضمومة قلبت الثانية واواً نحو أوثر وأومن وأولف «وراء» كلمة بمعنى خلف، ويكون معناها ما استتر عنك ولم تشاهده عينك.

المعنى: لا خير في المودة التي بيننا «مثلاً» إذا كنت لا تجلني أهلاً لأن تأمّني على شرك وسائر شؤونك، وكنت لا تلقاني إلا لقاء من لا يقبل ولا ييش.

ولما فرغت من ذكر المبني على الضم، ذكرت المبني على السكون، ومثلت له بمن، وكَم، تقول: «جاءني مَنْ قَامَ، ورأيت مَنْ قَامَ ومَرَزْتُ مَنْ قَامَ»، فتجد «مَنْ» ملازمة للسكون في الأحوال الثلاثة، وكذا تقول: «كَمْ مَالُكَ، وكَمْ عَبْدًا مَلَكَتَ، وَيَكَمْ يَزْهَمُ اشترت» فلكم في المثال الأول في موضع رفع بالابتداء عند سيويه، وعلى الخبرة عند الأخفش، وفي الثاني في موضع نصب على المفعولية بالفعل الذي بعدها، وفي الثالث في موضع خفض بالباء، وهي ساكنة في الأحوال الثلاثة كما ترى^(١).

ولما ذكرت المبني على السكون متأخراً خشيئت مِنْ وَهْمٍ مَنْ يتوهم أنه خلاف الأصل؛ فدفعت هذا الوهم بقولي: «وهو أصل البناء».

الإعراب «إذا» ظرف لما يستقبل من الزمان خافض لشرطه منصوب المحل بجوابه «أنا» نائب فاعل لفعل محذوف يفسره المذكور بعده، على الراجح عند جمهور البصريين، وهذا الفعل المحذوف مع نائب فاعله جملة في محل جر بإضافة إذا إليها، وهذا معنى قولنا «خافض لشرطه» وقوله «لم» حرف نفى وجزم وقلب «أومن» فعل مضارع مبني للمجهول، مجزوم بلم، وعلامة جزمه السكون، ونائب فاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا، والجملة من الفعل المذكور ونائب فاعله المستتر لا محل لها مفسرة؛ لأنها دلت على الفعل الذي يكون بعد إذا «عليك» جار ومجرور متعلق بقوله «أومن» «ولم» الواو عاطفة، لم: حرف جزم ونفي وقلب «يكن» فعل مضارع مجزوم بلم «لقاؤك» لقاء: اسم يكن على تقدير جعلها ناقصة، أو فاعل بها على تقدير كونها تامة، ولقاء مضاف والكاف ضمير المخاطب مضاف إليه، مبني على الفتح في محل جر «إلا» أداة استثناء ملغاة لا عمل لها «من» حرف جر «وراء» ظرف مكان مبني على الضم في محل جر بمن، والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر يكن، فإذا جعلت قوله «لقاء» فاعلاً ليكن على تقدير كونها تامة كان الجار والمجرور متعلقاً بمحذوف حال من الفاعل «وراء» تأكيد للأول.

الشاهد في قوله «من وراء وراء» حيث وردت الرواية بضم هذه الكلمة مع أنها مسبوقة بحرف الجر؛ فدل ذلك على أنها مبنية على الضم، وإنما بنيت لأنه حذف المضاف إليه ونوى معناه لا لفظه، وقد قدمنا لك السر في البناء في هذه الحالة.

(١) لا فرق في «من» بين أن تكون موصولة، أو استفهامية، أو شرطية، أو نكرة موصوفة، فهي مبنية على السكون في جميع هذه الأحوال، كما لا فرق في «كم» بين أن تكون استفهامية، أو خبرية - وستعرف في باب التمييز فرق ما بين كم الخبرية والاستفهامية - وإنما بنى «من»، و«كم» لشبههما بالحرف في المعنى أو نحوه، فإن من الاستفهامية أشبهت في المعنى همزة الاستفهام، ومن الشرطية أشبهت إن الشرطية في المعنى، ومن الموصولة أشبهت الحرف في الافتقار إلى جملة كسائر الموصولات، وأما «كم» الخبرية فقد أشبهت في المعنى «رب» فإنها تدل على التكثير، ومن العلماء من ذكر أنها أشبهت حرفاً كان يجب أن يوضع لكن العرب لم تضعه، كما قالوا في بناء اسم الإشارة.

ص - وَأَمَّا الْفِعْلُ فَثَلَاثَةُ أَقْسَامٍ :

(١) ماضٍ، وَيُعْرَفُ بِنَاءِ التَّائِيثِ السَّائِكَةِ، وَبِنَاؤُهُ عَلَى الْفَتْحِ، كَضَرَبَ، إِلَّا مَعَ وَاوِ الْجَمَاعَةِ فَيُضَمُّ كَضَرَبُوا، أَوْ الضَّمِيرِ الْمَرْفُوعِ الْمُتَحَرِّكِ، فَيَسْكُنُ كَضَرَبْتُمْ؛ وَمِنْهُ: «نَعَمْ، وَيَسَّ، وَعَسَى، وَلَيْسَ» فِي الْأَصَحِّ.

(٢) وَأَمْرٌ: وَيُعْرَفُ بِدَلَالَتِهِ عَلَى الطَّلَبِ، مَعَ قَبُولِهِ يَاءِ الْمُخَاطَبَةِ، وَبِنَاؤُهُ عَلَى السُّكُونِ كَاضْرِبْ، إِلَّا الْمُعْتَلَّ فَعَلَى حَذْفِ آخِرِهِ: كَاغْزُ وَاحْشَ، وَارِمِ، وَنَحْوَ قُومَا، وَقُومُوا؛ وَقُومِي فَعَلَى حَذْفِ الثَّوْنِ، وَمِنْهُ: «هَلُمَّ» فِي لُغَةِ تَمِيمٍ، وَهَاتِ وَتَعَالِ فِي الْأَصَحِّ.

(٣) وَمُضَارِعٌ، وَيُعْرَفُ بِلَمٍ، وَافْتِتَاحِهِ بِحَرْفٍ مِنْ حُرُوفِ «تَائِيثٍ» نَحْوُ «نَقُومُ، وَأَقُومُ، وَيَقُومُ، وَنَقُومُ» وَيُضَمُّ أَوَّلُهُ إِنْ كَانَ مَاضِيَهُ رُبَاعِيًّا، كَدَخِرْجُ، وَيُكْرِمُ وَيُفْتَحُ فِي غَيْرِهِ كَيَضْرِبُ، وَيَجْتَمِعُ، وَيَسْتَخْرِجُ وَيُسْكُنُ آخِرُهُ مَعَ ثَوْنِ النُّسْوَ، نَحْوُ (يَتَرَبَّصَنَّ، وَإِلَّا أَنْ يَغْفُونَ) وَيُفْتَحُ مَعَ ثَوْنِ التَّوَكِيدِ الْمُبَاشِرَةِ لَفْظًا وَتَقْدِيرًا، نَحْوُ (لَيَبْذُلَنَّ) وَيُعْرَبُ فِيمَا عَدَا ذَلِكَ، نَحْوُ: يَقُومُ زَيْدٌ (وَلَا تَتَّبِعَانَّ، لَتَبْلُوُنَّ، فَاِمَّا تَرَيْنَّ، وَلَا يَصُدُّنَّكَ).

ش - لما قَرَعْتُ من ذكر علامات الاسم، وبيان انقسامه إلى مُعْرَبٍ ومَبْنِيٍّ، وبيان انقسام المَبْنِيٍّ منه إلى مكسور، ومفتوح، ومضموم، وموقوف؛ شَرَعْتُ فِي ذِكْرِ الْفِعْلِ، فَذَكَرْتُ أَنَّهُ يَنْقَسِمُ إِلَى ثَلَاثَةِ أَقْسَامٍ^(١): ماضٍ، ومضارع، وأمر، وذَكَرْتُ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهَا عِلْمَهُ الدَّالَّةَ عَلَيْهِ، وَحُكْمَهُ الثَّابِتَ لَهُ: مِنْ بِنَاءٍ، وَإِعْرَابٍ.

وبدأت من ذلك بالماضي، فذكرت أن علامته: أن يقبل تاء التائيث الساكنة، كقام

(١) كان الواجب على المؤلف أن يذكر تعريف الفعل قبل أن يذكر أقسامه، فإن مرتبة التعريف متقدمة على مرتبة التقسيم، لأن التعريف يقصد به بيان حقيقة المعرف، والفعل معناه في اللغة الحدث، وفي اصطلاح النحاة هو «كلمة دلت على معنى في نفسها واقتربت بأحد الأزمنة الثلاثة» فقولنا كلمة جنس في التعريف يشمل الأنواع الثلاثة الاسم والفعل والحرف، وقولنا «دلت على معنى في نفسها» معناه أن هذا المعنى يفهم من نفس الكلمة من غير حاجة إلى انضمام شيء آخر معها، وبه يخرج الحرف، فإن للحرف معنى كما أنباتك، ولكن هذا المعنى لا يظهر إلا إذا انضم له فعل واسم، مثلاً، وخذ للكل مثلاً «من» الجارة فإنها تدل على الابتداء لكن لا يظهر إلا إذا قلت «ذهبت من البيت» وقولنا «واقتربت بأحد الأزمنة» يخرج الاسم، لأنه لا دلالة له على الزمان وضعاً.

وقعد، تقول: «قَامَتْ، وَقَعَدَتْ»، وأن حكمه في الأصل البناء على الفتح كما مثلنا، وقد يخرج عنه إلى الضم؛ وذلك إذا اتصلت به واو الجماعة، كقولك: «قَامُوا، وَقَعَدُوا»^(١) أو إلى السكون، وذلك إذا اتصل به الضمير المرفوع المتحرك كقولك: «قُمْتُ، وَقَعَدْتُ، وَقُمْنَا، وَقَعَدْنَا» والنسوة كقولك: «قُمْنَ، وَقَعَدْنَ».

وتلخص عن ذلك أن له ثلاث حالات: الضم، والفتح، والسكون، وقد يثبت ذلك.

ولما كان من الأفعال الماضية ما اختلف في فعليته نصصت عليه، ونبّهت على أن الأصح فعليته، وهو أربع كلمات: نِعَمَ، وَيُسَ، وَعَسَى، وَلَيْسَ.

فأما «نعم، ويس» فذهب الفراء وجماعة من الكوفيين إلى أنهما اسمان واستدلوا على ذلك بدخول حَرْفِ الْجَزْرِ عليهما في قول بعضهم - وقد بُشِّرَ بِنَتٍ -: «والله ما هي بنعم الولد»^(٢)، وقول آخر - وقد سار إلى محبوبته على حمار بطيء السير - «نِعَمَ السَّيْرُ عَلَى يُسَ الْعَيْرِ».

(١) ومن العلماء من ذهب إلى أن الماضي المسند إلى واو الجماعة مبني على فتح مقدر على آخره منع من ظهوره اشتغال المحل بحركة المناسبة، والمسند لضمير الرفع المتحرك مبني على فتح مقدر على آخره منع من ظهوره اشتغال المحل بالسكون العارض لدفع كراهة توالي أربع متحركات فيما هو كالكلمة الواحدة، لكن الذي ذكره المؤلف أيسر على المبتدئين.

(٢) إذا قلت «نعم الرجل محمد» فأعربه على مذهب البصريين هكذا: «نعم» فعل ماضٍ دال على إنشاء المدح مبني على الفتح لا محل له من الإعراب «الرجل» فاعل مرفوع بالضممة الظاهرة، والجملة من الفعل والفاعل في محل رفع خبر مقدم، و«محمد» مبتدأ مؤخر، وفيه أعراب أخرى على مذهبهم. وإعربه على مذهب الفراء ومن وافقه من الكوفيين هكذا: «نعم» مبتدأ، وهو اسم بمعنى الممدوح مبني على الفتح في محل رفع «الرجل» بدل من نعم أو عطف بيان عليه مرفوع بالضممة الظاهرة (محمد) خبر المبتدأ مرفوع بالضممة الظاهرة.

وكان قياس ما ذهب إليه هؤلاء أن يكون «الولد» في قوله «ما هي بنعم الولد» وكلما «العير» في قوله الآخر «على يس العير» مخفوضين، على أن يكون «الولد» بدلاً أو عطف بيان من «نعم» المخفوض محلاً بالباء، و«العير» بدلاً أو عطف بيان من «يس» المخفوض محلاً بعلی، لكن الرواية وردت في الكلمتين بالرفع.

وتخريج ذلك على أن «ما» نافية مهملة «هي» مبتدأ «بنعم» الباء حرف جر زائد «نعم» اسم بمعنى الممدوح، وهو خبر المبتدأ مبني على الفتح، وله محلان: أحدهما جر بالنظر إلى الباء، وثانيهما رفع بالنظر إلى الخبرية «الولد» بدل أو عطف بيان على «نعم» بالنظر إلى محله الثاني، أو الباء أصلية و«نعم» في محل جر بها، والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ الذي هو قوله «هي»، و«الولد» نعت مقطوع؛ فهو خبر مبتدأ محذوف، وقس إعراب المثال الثاني على هذا.

وأما «ليس» فذهب الفارسي في الحَلِّيَّات إلى أنها حرف نَقِي بمنزلة «ما» النافية وتبعه على ذلك أبو بكر بن شَقِير.

وأما «عسى» فذهب الكوفيون إلى أنها حرف تَرْجُّ بمنزلة «لَعَلَّ» وتبعهم على ذلك ابنُ السَّرَّاج.

والصحيح أن الأربعة أفعال؛ بدليل اتصال تاء التانيث الساكنة بهنَّ، كقوله عليه الصلاة والسلام: «مَنْ تَوَضَّأَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ فَبَهَا وَنَعِمَتْ، وَمَنْ اغْتَسَلَ فَالْغُسْلُ أَفْضَلُ»، والمعنى: من توضأ يوم الجمعة فبالرخصة أَخَذَ، ونعمت الرخصة الوضوء، وتقول: «بُشَّتِ الْمَرْأَةُ حَمَالَةً الْحَطْبِ، وَلَيْسَتْ هُنْدٌ مُفْلِحَةً، وَعَسَتْ هُنْدٌ [أَنْ] تَزُورَنَا».

وأما ما استدلل به الكوفيون فمؤوَّل على حذف الموصوف وصفته، وإقامة معمول الصفة مقامها، والتقدير: ما هي بولدٍ مَقُولٍ فيه نِعَمُ الولدِ، ونعم السيرُ على غيرِ مَقُولٍ فيه بش العَيْرِ، فحرف الجرِّ في الحقيقة إنما دخل على اسمٍ محذوف كما بينا، وكما قال الآخر:

٨ - وَاللَّهِ مَا لَيْلِي بِتَامَ صَاحِبُهُ وَلَا مُخَالِطُ اللَّيْلِ جَانِبُهُ
أي بليلى مَقُولٍ فيه نَامَ صاحبه.

٨ - لم أجد أحداً ممن استشهد بهذا البيت نسبة إلى قائل معين، وقد استشهد به كثير من العلماء، منهم الأشموني في باب نعم ويش (رقم ٧٤٤).

اللفظة: «الليان» يفتح اللام - مصدر لَانَ، مثل اللين، تقول: لَانَ لِيْنَاً. وليَاناً، هذا هو المعروف المذكور في معاجم اللغة، لكن قال العلامة السجاعي: «والليان بكسر أوله بمعنى اللين» ولم أجد لذلك وجهاً، إلا أن يحمل على أنه جعله مصدر لآينه، وهو بعيد كل البعد، والليان واللين: السهولة ونعمة العيش والرخاء، وقد روي صدر البيت كما في الأشموني:

* عَمْرُكَ مَا زَيْدٌ بِتَامَ صَاحِبُهُ *

المعنى: يصف أنه أرق ليلته وطال سهره وجفا جنبه عن الفراش، فكأنه نائم على شيء خشن لا لين فيه.

الإعراب: «والله» الواو حرف قسم وجر، ولفظ الجلالة مقسم به مجرور، وعلامة جره الكسرة الظاهرة، والجار والمجرور متعلق بفعل قسم محذوف، أي: أقسم بالله، وقوله «ما ليلى» ما: نافية تعمل عمل ليس عند الحجازيين، وهي مهمله عند بني تميم «ليلى» اسم «ما» على لغة الحجازيين، =

ولما فرغت من ذكر علامات الماضي، وحكمه، وبيان ما اختلف فيه منه ثبتت

ومبتدأ على لغة بني تميم، وعلى كل حال هو مرفوع بضمه مقدرة على ما قبل ياء المتكلم منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة، وليل مضاف وياء المتكلم مضاف إليه، مبني على السكون في محل جر «بنام» الباء حرف جر زائد، وهي داخلة على مقدر ليس مذكوراً في الكلام، والتقدير: ما ليلى بليل نام صاحبه. وليل المقدر هو خبر ما أو خبر المبتدأ، وهو منصوب على الأول ومرفوع على الثاني، وعلامة نصبه أو رفعه فتحة أو ضمة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد، و«نام» فعل ماض مبني على الفتح «صاحبه» صاحب: فاعل نام، مرفوع بالضمه الظاهرة، وصاحب مضاف والهاء ضمير الغائب مضاف إليه مبني على السكون في محل جر، وجملة الفعل والفاعل في محل نصب أو رفع نعت لليل المحذوف، وقيل: هذه الجملة في محل نصب مقول لقول محذوف؛ وهذا القول المحذوف هو الذي يكون نعتاً لليل المحذوف، وأصل الكلام على هذا: والله ما ليلى بليل مقول فيه نام صاحبه «ولا» الواو عاطفة، لا زائدة لتأكيد النفي «مخالط» معطوف على محل قوله «بليل نام صاحبه»: إن جعلت محلها نصباً نصبت، وإن جعلت محلها رفعاً رفعت؛ ويجوز جره على أن يكون نعتاً لليل المحذوف تبعاً للفظه، ويجوز أن يكون مرفوعاً على أنه خبر لمبتدأ محذوف، والجملة معطوفة على جملة «نام صاحبه» ومخالط اسم فاعل من خالط، وهو مضاف و«الليان» مضاف إليه من إضافة اسم الفاعل إلى مفعوله؛ وقوله جانب من «جانبه» فاعل بمخالط، وجانب مضاف والهاء ضمير الغائب مضاف إليه.

الشاهد فيه: قوله «بنام» فإن الباء حرف جر، ونام فعل ماض، وهذان أمران متفق عليهما بين الكوفيين والبصريين؛ فلا يختلف أحد في أن الباء حرف جر، كما لا يختلف أحد في أن «نام» فعل ماض، ومن المتفق عليه بينهما أيضاً أن حرف الجر لا يدخل في اللفظ والتقدير جميعاً على الفعل، وإذا كان ذلك كذلك فقد اتفقوا على أن هذه الباء داخلة في التقدير على اسم، كما قررنا في الإعراب.

وقد روى البصريون هذا البيت لإبطال حجة الكوفيين القائلين إن «نعم» اسم بدليل دخول حرف الجر عليها، وطريق الإبطال أن يقال: لا يلزم من دخول حرف الجر في اللفظ على كلمة ما أن تكون هذه الكلمة اسماً؛ لأنه يجوز أن يكون التقدير أن حرف الجر داخل على كلمة أخرى محذوفة من اللفظ كما في هذا البيت، وذلك أن كلمة «نام» فعل بالإجماع من الفريقين كما قلنا، وقد دخلت عليها في اللفظ باء الجر؛ فلم يدل دخولها على خروج الكلمة من الفعلية إلى الاسمية؛ فيكون دخول الباء على «يتم» في قول القائل «ما هي ينعم الولد» ودخول «على» على «يش» في قول الآخر «على يش العير» غير دال على اسمية نعم ويش، ويبقى أن دليلنا على فعليتها دخول علامة الأفعال عليهما كناء التأنيث في نحو «فبها ونعمت» وفي نحو «بست المرأة حمالة الحطب».

فإن قلت: فلماذا أولت دليل الكوفيين وزعمت أن مدخول حرف الجر محذوف، ولم تؤول دليل البصريين؟ فالجواب عن ذلك أنني وجدت دخول تاء التأنيث على هذه الأفعال مطرداً في الكلام فلم أجرو على تأويله، ووجدت دخول حرف الجر غير مطرد في الكلام، كما وجدت حرف الجر يدخل في اللفظ على ما ليس باسم باتفاق الفريقين، ووجدت الفريقين يؤولون هذا كما في هذا الشاهد فلذلك جرت على تأويل دليل الكوفيين.

بالكلام على فعل الأمر؛

فذكرت أن علامته التي يعرف بها مركبة من مجموع شيئين، وهما دلالته على الطلب، وقبوله ياء المخاطبة، وذلك نحو «قُمْ» فإنه دالٌّ على طلب القيام، ويقبل ياء المخاطبة، تقول إذا أمرت المرأة «قومي» وكذلك: «اقْعُدْ، واقْعُدِي، وَاذْهَبْ وَاذْهَبِي» قال الله تعالى: ﴿فَكُلِي واشْرَبِي وَقَرِّي عَيْنًا﴾^(١).

فلو دلت الكلمة على الطلب ولم تقبل ياء المخاطبة - نحو «صَبْ» بمعنى اسكت، و«مَهْ» بمعنى اكفّف - أو قبلت ياء المخاطبة ولم تدلّ على الطلب - نحو «أَنْتِ يا هند تَقُومِينَ وتَأْكُلِينَ» - لم يكن فِعْلٌ أَمْرٌ.

ثم يبيّن أن حكم فعل الأمر في الأصل البناء على السكون، كاضرب، واذْهَبْ، وقد يُبنى على حذف آخره، وذلك إن كان معتلاً، نحو: «اغْزُ، وَاخْشُ، وَازِمِ» وقد يُبنى على حذف النون، وذلك إن كان مُسنداً لألف اثنين، نحو «قُوما»، أو واو جمع، نحو «قُومُوا» أو ياء مخاطبة نحو «قُومي».

فهذه ثلاثة أحوال للأمر أيضاً، كما أن للماضي ثلاثة أحوال.

ولما كان بعض كلمات الأمر مختلفاً فيه: هل هو فعلٌ أو اسمٌ؟ تَبَهَّتْ عليه، كما فعلت مثل ذلك في الفعل الماضي، وهو ثلاثة: هَلَمْ، وَهَاتِ، وَتَعَالَ. فأما «هَلَمْ» فاختلفت فيها العرب على لغتين.

إحداهما: أن تلزم طريقة واحدة، ولا يختلف لفظها بحسب مَنْ هي مُسندة إليه؛ فتقول: هَلَمْ يا زَيْدَ، وَهَلَمْ يا زَيْدَانِ، وَهَلَمْ يا زَيْدُونَ، وَهَلَمْ يا هَيْدَ، وَهَلَمْ يا هَيْدَانِ، وَهَلَمْ يا هَيْدَاتَ، وهي لغة أهل الحجاز، وبها جاء التنزيل قال الله تعالى ﴿وَالْقَائِلِينَ لِإِخْوَانِهِمْ هَلُمَّ إِلَيْنَا﴾^(٢) أي اتوا إلينا، وقال تعالى: ﴿قُلْ هَلُمَّ شُهَدَاءَكُمْ﴾^(٣) أي:

(١) من الآية ٢٦ من سورة مريم.

(٢) من الآية ١٨ من سورة الأحزاب، و«هلم» في هذه الآية الكريمة غير متعدٍّ إلى المفعول بنفسه، ومعناه أقبل.

(٣) من الآية ١٥٠ من سورة الأنعام، و«هلم» في هذه الآية الكريمة متعدٍّ إلى المفعول بنفسه، ومعناه أحضر.

أَحْضِرُوا شُهَدَاءَكُمْ. وهي عندهم اسمُ فعل، لا فعل أمر؛ لأنها وإن كانت دالة على الطلب، لكنها لا تقبل ياء المخاطبة.

والثانية: أن تلحقها الضمائر البارزة، بحسب من هي مُسْنَدَةٌ إليه، فنقول: هَلَمْ، وَهَلُمَّا، وَهَلُمُّوا^(١)، وَهَلُمُّنَ، بِالفكِّ وسكون اللام، وَهَلُمِّي [وهي لغة بني تميم] وهي عند هؤلاء فعلٌ أمر، لدالتها على الطلب وقبولها ياء المخاطبة.

وقد تبين بما استشهدت به من الآيتين أن «هَلَمْ» تستعملُ قاصرة ومُتَعَدِّية.

وأما «هَاتِ» وَ«تَعَالَ» فعَلُهُمَا جماعَةٌ من النحويين في أسماء الأفعال، والصوابُ أنهما فِعْلًا أمر، بدليل أنهما ذَالَّانِ على الطلب، وتلحقهما ياء المخاطبة نقول: «هَاتِي» وَ«تَعَالِي».

واعلم أن آخر «هَاتِ» مكسورٌ أبدأً، إلا إذا كان لجماعة المذكرين فإنه يضم؛ فنقول: هَاتِ يَا زَيْدُ، وَهَاتِي يَا هِنْدُ، وَهَاتِيَا يَا زَيْدَانِ، أَوْ يَا هِنْدَانِ، وَهَاتِيْنِ يَا هِنْدَاتِ، كل ذلك بكسر التاء^(٢)، وتقول: هَاتُوا يَا قَوْمَ، بضمها، قال الله تعالى: ﴿قُلْ هَاتُوا بُرْهَانَكُمْ﴾^(٣).

وأن آخر «تَعَالَ» مفتوح في جميع أحواله من غير استثناء، تقول: تَعَالَ يَا زَيْدُ، وَتَعَالِي يَا هِنْدُ، وَتَعَالِيَا يَا زَيْدَانِ^(٤) وَتَعَالُوا يَا زِيدُونِ، وَتَعَالَيْنِ يَا هِنْدَاتِ، كل ذلك بالفتح، قال الله تعالى: ﴿قُلْ تَعَالَوْا أَتْلُ﴾^(٥)، وقال تعالى: ﴿فَتَعَالَيْنِ أُمْتَعُكُنَّ﴾^(٦) ومن ثمَّ لَحْنُوا مَنْ قَالَ:

- (١) وفي صحيح البخاري أن النبي ﷺ قال في مرضه الذي مات فيه: «هلموا أكتب لكم كتاباً لا تضلوا بعده».
- (٢) وبناء «هات» أو تعال - يا زيد» على حذف حرف العلة وهو الياء في هات والالف في تعال، وبناء «هاتيا - أو تعاليا - يا زيدان» على حذف النون، واللف الاثنين فاعل مبني على السكون في محل رفع، ونظيره - في البناء على حذف النون - «هاتي - أو تعالي - يا هند» و «هاتوا - أو تعالوا - يا زيدون» فظنن لذلك، والله يوفقك.
- (٣) من الآية ١١١ من سورة البقرة، ومن الآية ٢٤ من سورة الأنبياء، ومن الآية ٦٤ من سورة النمل.
- (٤) وتقول «تعاليا يا هندان» أيضاً.
- (٥) من الآية ١٥١ من سورة الأنعام.
- (٦) من الآية ٢٨ من سورة الأحزاب.

٩ - * تَعَالِي أَقَاسِمُكَ الْهُمُومَ تَعَالِي * بكسر اللام.

ولما فرغْتَ من ذكر علامات الأمر وحكمه، وبيان ما اختلف فيه منه ثلثُ

٩ - هذا عجز بيت لأبي فراس الحمداني، ابن عم سيف الدولة الحمداني مدوح المتني، من كلمة يقولها وهو أسير في بلاد الروم، وصلو البيت مع بيتين سابقين عليه قوله:

أَقُولُ وَقَدْ نَاحَتْ بِقُرْبِي حَمَامَةٌ أَيَا جَارَتَا، لَوْ تَشْعُرِينَ بِحَالِي
مَعَاذَ الْهُوَى مَا دُقَّتْ طَارِقَةُ النَّوَى وَلَا خَطَرَتْ مِنْكَ الْهُمُومُ بِئَالِ
أَيَا جَارَتَا مَا أَنْصَفَ الدُّهْرُ بَيْنَنَا تَعَالِي..... إلخ

وقد نسب العلامة الأمير في حاشيته على شلور الذهب البيت لأبي نواس، وهو انتقال نظر، والصواب ما ذكرناه من أنه لأبي فراس؛ وقد ذكر جارا الله الزمخشري بيت الشاهد في تفسير سورة النساء من الكشاف.

وأبو فراس صاحب هذه الأبيات شاعر مجيد مطبوع، ولكنه لا يستشهد بشعره في اللغة وقواعد النحو والصرف، وذلك لأنه من الشعراء المولدين الذين جاؤوا بعدما فسدت الألسنة وكثر الدخيل وفشا اللحن، فإنه ولد في سنة (٣٢٠) من الهجرة، وتوفي سنة (٣٥٧)، ولم يذكر المؤلف ولا الزمخشري هذا البيت على أنه شاهد للمسألة، وإنما ذكره الزمخشري على سبيل التمثيل، وذكره المؤلف ليحكم عليه بأنه لحن وخطأ؛ فلا اعتراض عليهما، وقد ذكره المؤلف أيضاً في كتابه الشلور (رقم ٦) لمثل ما ذكره هنا.

اللفظة: «ناحت» بكث، وبكاء الحمام: تغريده «لو تشعرين بحالي» يريد لو كنت تجلين مثل ما أنا فيه من الهم والآلام لفراق الأهل والأوطان ما سمع أحد صوتك «معاذ الهوى» أي: أعوذ بالهوى معاذاً: أي ألجأ إليه لجوءاً «طارقة النوى» النوى: البعد والفراق، وطارقه: ما يطرق منه ويحدث.

المعنى: يصف حاله في بعده عن أهله وخلاته، ووقوعه بين أيدي الأعداء أسيراً، ويث ما يلاقي من آلام الشوق، ويصور ذلك في صورة أنه رأى حمامة تغرد في مكان قريب منه، فشكا إليها ما به؛ وقال: إنك تغردين لأنك لا تشعرين بمثل شعوري، فأنت طليقة وأنا أسير، وأنت على مقربة من فراخك وأنا بعيد عن صحتي وذوي قرياي، ثم طلب إليها أن تجلس إليه لكي تقاسمه ما يجده من آلام.

الإعراب: «تعالِي» فعل أمر، مبني على حذف النون، وياء المؤنثة المخاطبة فاعل مبني على السكون في محل رفع «أقاسمك» أقاسم: فعل مضارع، مجزوم في جواب الأمر، وعلامة جزمه السكون، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا، والكاف ضمير المخاطبة المؤنثة مفعول به أول لأقاسم، مبني على الكسر في محل نصب «الهموم» مفعول ثان لأقاسم، منصوب بالفتحة الظاهرة «تعالِي» مثل تعالِي السابق في الإعراب، وهو تأكيد له.

التمثيل به: محل التمثيل بهذا البيت قوله «تعالِي» حيث نطق بها هذا الشاعر مكسورة اللام؛ بدليل =

بالمضارع؛ فَذَكَرْتُ أن علامته أن يَصْلَحَ دخولُ «لَمْ» عليه، نحو «لَمْ يَلِدْ، وَلَمْ يُولَدْ، وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُوًا أَحَدٌ»^(١)؛ وذكرْتُ أنَّه لا بُدَّ أن يكون في أوله حرف من حروف «نأيت» - وهي: النونُ، والألفُ، والياءُ، والتاءُ - نحو «تَقُومُ، وَأَقُومُ، وَيَقُومُ، وَتَقُومُ» وتسمى هذه الأربعة «أحرف المضارعة»^(٢).

= قواني بقية الآيات، والمعروف عن العرب أنهم يفتحون لام هذه الكلمة في كل حال من أحوالها، سواء أسندت إلى الضمير المستتر، أم إلى الضمير البارز لواحدة، أو لاثنتين، أو لجمع؛ فيكون هذا الشاعر قد خالف لغة العرب، ومن يخالف لغة العرب في كلامه العربي يعتبر لاحقاً، ولهذا حكم العلماء على هذا الشاعر بأنه لحن في هذا البيت.

هذا تفصيل كلام الشارح وبيانه، ولكن هذا الذي ذكره الشارح غير مسلم به، وذلك لأن العلماء قد نصوا في هذه الكلمة على أن للعرب في استعمالها وجهين:

الوجه الأول: التزام فتح لامها في كل الأحوال؛ فيكون شأن هذه الكلمة كشأن غيرها من الأفعال المعتلة الآخر بالألف، مثل تغاضى وتركى، كما ذكره المؤلف.

والوجه الثاني: أن يفتحوا اللام إذا أسند إلى ضمير الواحد المذكر أو الاثنتين، أو جمع النسوة، ويكسروا اللام إذا أسند إلى ضمير الواحدة، ويضموا اللام إذا أسند إلى جماعة الذكور، حكوا أن أهل الحجاز يقولون «تعالى» بكسر اللام، وقرأ الحسن في الآية ٦١ من سورة النساء «وإذا قيل لهم تعالوا إلى ما أنزل الله وإلى الرسول رأيت المنافقين يصدون عنك صدوداً» بضم اللام، وهي من القراءات الشاذة.

وهذا الوجه الثاني أقل في الاستعمال العربي من الوجه الأول، ولكن لا يلزم من كونه قليلاً أن يكون المتكلم به لاحقاً، وعلى ذلك يكون قول أبي فراس ليس لاحقاً، ولكنه جار على لغة ضعيفة قليلة الاستعمال.

(١) الآيتان ٣٠٤ من سورة الإخلاص، ومثل «لم» في الدلالة على أن ما دخلت عليه فعل مضارع جميع الجوازم والنواصب، إلا أن المؤلف رحمه الله قلد ابن مالك في قوله في الألفية:

* فعل مضارع يلي لم كيشم *

(٢) يشترط في هذه الحروف الأربعة الألف والنون والياء والتاء - لكي تكون دالة على أن ما بدئ بها فعل مضارع - شرطان، الأول: أن تكون زائدة، فلو كانت أصلية لم تدل على أن مدخولها فعل مضارع؛ لأنها تكون في أول الفعل الماضي، نحو أكل وأخذ وأمر، ونحو نفع وقم ونعمس، ونحو يفع وينع ويشس، ونحو تبع وتجر وتخذ، والشرط الثاني: أن تكون الألف دالة على المتكلم نحو أكتب، والنون دالة على المتكلم ومعه غيره نحو نكتب أو على المتكلم المعظم نفسه لكونه عظيماً في حقيقة الأمر أو لكونه يدعي العظمة نحو نكتب، والياء دالة على الغائب المذكر مفرداً كان أو غيره ظاهراً أو غيره - نحو يكتب زيد وزيد يكتب، وكذلك المعنى والجمع، أو على جمع الغائبات نحو يكتب الهنات، والتاء دالة على المخاطب - مفرداً أو متي أو جمعاً - نحو تكتب يا زيد وتكتبان يا زيدان وتكتبون يا زيدون، أو على الغائبة نحو تكتب هند أو الغائبتين نحو الهندان تكتبان.

وإنما ذكرت هذه الأخرى بساطاً وتمهيداً للحكم الذي بعدها، لا لأعرّف بها الفعل المضارع؛ لأننا وجدناها تدخل في أول الفعل الماضي، نحو «أَكْرَمْتُ زَيْدًا» و«تَعَلَّمْتُ المسألة» و«تَرَجَّسْتُ الدواء» إذا جعلت فيه تَرْجِسًا، و«يَزْنَأُ الشَّيْبُ» إذا خَضِبْتَهُ بِالْيَزْنَاءِ، وهو الْجِنَاءُ؛ وإنما العُمْدَةُ في تعريف المضارع دخول «لم» عليه.

ولما فرغْتُ من ذكر علامات المضارع شرعت في ذكر حكمه؛ فذكرتُ [أَنَّ] له حكيمين: حكماً باعتبار أوله، وحكماً باعتبار آخره.

فأما حكمه باعتبار أوله فإنه يُضَمُّ تارة، ويفتح أخرى، فيضمُّ إن كان الماضي أربعة أخرف، سواء كانت كلها أصولاً، نحو: «دَخَرَجٌ يُدْخِرُجُ» أو كان بعضها أصلاً وبعضها زائداً، نحو: «أَكْرَمَ يُكْرِمُ» فإن الهمزة فيه زائدة؛ لأن أصله كَرَمٌ، ويفتح إن كان الماضي أقل من الأربعة، أو أكثر منها؛ فالأول نحو: «ضَرَبَ يَضْرِبُ» و«ذَهَبَ يَذْهَبُ» و«دَخَلَ يَدْخُلُ»، والثاني نحو: «انْطَلَقَ يَنْطَلِقُ» و«اسْتَخْرَجَ يَسْتَخْرِجُ».

وأما حكمه باعتبار آخره فإنه تارة يُبْنَى على السكون، وتارة يُبْنَى على الفتح، وتارة يُعْرَبُ؛ فهذه ثلاث حالاتٍ لآخره، كما أن لآخر الماضي ثلاث حالاتٍ، ولآخر الأمر ثلاث حالاتٍ.

فأما بناؤه على السكون فمشرطاً بأن يتصل به نونُ الإناث، نحو: «النِّسْوَةُ يَقْمَنُ»، و«وَالْوَالِدَاتُ يُرْضِعْنَ»^(١)، و«وَالْمُطَلَقَاتُ يَتَرَبِّصْنَ»^(٢)، ومنه: «إِلَّا أَنْ يَنْفَعُونَ»^(٣)، لأن الواو أصلية، وهي واو عَقَا يَعْفُو، والفعل مبنيٌّ على السكون لاتصاله بالنون، والنون فاعل مضمر، عائدٌ على المطلقات، ووزنه: يَفْعُلْنَ، وليس هذا كَيَعْفُونَ في قولك: «الرِّجَالُ يَعْفُونَ» لأن تلك الواو ضميرٌ لجماعة المذكورين كالواو في قولك: «يَقُومُونَ»، وواو الفعل حذفت، والنون علامة الرفع، ووزنه: يفعون، وهذا يقال فيه: «إِلَّا أَنْ يَعْفُوا» بحذف نونه، كما تقول: «إِلَّا أَنْ يَقُومُوا» وسيأتي شَرْحُ ذلك كله^(٤).

(١) من الآية ٢٣٣ من سورة البقرة.

(٢) من الآية ٢٢٨ من سورة البقرة.

(٣) من الآية ٢٣٧ من سورة البقرة.

(٤) إنما بني الفعل المضارع عند اتصاله بنون الإناث رجوعاً إلى الأصل في الأفعال وهو البناء؛ لأن شبهه بالاسم الذي كان سبب إعرابه قد عارضه ما هو من خصائص الأفعال وهو لحاق هذه النون التي لا تتصل إلا بالفعل، =

وأما بناؤه على الفتح فمشروطٌ بأن تُبَايِرُهُ نون التوكيد لفظاً وتقديراً، نحو ﴿كَلَّا لَيُبَدِّلَنَّهُ﴾^(١)، واحترزتُ بذكر المباشرة من نحو قوله تعالى: ﴿وَلَا تَتَّبِعَنَّ سَبِيلَ الَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ﴾^(٢). ﴿لَتَبْلُغُنَّ فِي أَمْوَالِكُمْ﴾^(٣)، ﴿فَإِنَّمَا تَرَوْنَهُ مِنَ الْبَشَرِ أَحَدًا﴾^(٤)؛ فإن الألف في الأول، والواو في الثاني، والياء في الثالث؛ فاصِلَةٌ بين الفعل والنون، فهو مُعَرَّبٌ، لا مَبْنِيٌّ^(٥).

وكذلك لو كان الفاصل بينهما مُقَدَّرًا كان الفعل أيضاً مُعَرَّبًا، وذلك كقوله تعالى: ﴿وَلَا يَصُدُّنَّكَ عَنْ آيَاتِ اللَّهِ﴾^(٦)، و﴿لَتَسْمَعُنَّ﴾^(٧) مثله؛ غير أن ثَوْنَ الرَّفْعِ حُذِفَتْ تَخْفِيفًا لتوالي الأمثال، ثم التقى ساكتان^(٨) أَضْلُهُ قبل دخول الجازم «يَصُدُّونَنَّكَ»: فلما دخل الجازم وهو «لا» الناهية - حُذِفَت النون؛ فالتقى ساكتان: الواو، والنون، فحذفت الواو؛ لاعتلالها، ووجود دليل يدل عليها وهو الضمة، وَقُدِّرَ الفعلُ مُعَرَّبًا - وإن كانت النون مُبَايِرَةً لآخره لفظاً - لكونها منفصلة عنه تقديرًا، وقد أشرتُ إلى ذلك كله مُمَثَّلًا^(٩).

= وإنما كان بناؤه مع هذه النون على السكون لأن الأصل في البناء أن يكون على السكون. ثم إذا دخل عليه والحالة هذه عامل نصب نحو «المقصرات في واجباتهن لن يفلحن» فهو مبني على السكون في محل نصب، وإن اتصل به عامل جزم نحو «إن لم تقمن بواجبك فلا خير فيكن» فهو مبني على السكون في محل جزم.

(١) من الآية ٤ من سورة الهمة.

(٢) من الآية ٨٩ من سورة يونس.

(٣) من الآية ١٨٦ من سورة آل عمران. (٤) من الآية ٢٦ من سورة مريم.

(٥) ذكر قوم أن علة بناء الفعل المضارع المتصل بنون التوكيد لفظاً وتقديراً هي أن الفعل ركب مع النون مثل تركيب خمسة عشر فأخذ حكم هذا المركب، والصواب أن علة البناء في هذه الحالة قصدهم إلى دفع الإلباس لأنه لو أهرب بالضمة قبل النون لالتبس المستند إلى الواحد المذكور بالمستند إلى الجمع، ولو جعل الإعراب على نفس النون لكان فيه جعل الإعراب على ما يشبه التنوين وهو مما لا يجوز.

(٦) من الآية ٨٧ من سورة القصص.

(٧) من الآية ١٨٦ من سورة آل عمران.

(٨) أي فحذفت واو الجماعة للتخلص من التقاء الساكنين، وإنما آثروا حذف الواو ولم يحذفوا النون لما ذكره المؤلف، وهو شيثان؛ أحدهما: أن الواو حرف معتل، والمعتل أولى بالحذف من الصحيح، وثانيهما: أن حذف الواو يبقى معه ما يدل على المحذوف، وهو الضمة التي من قبلها، فأما النون فلو أنها حذفت لم يبق في اللفظ ما يدل عليها، وإذا دار الأمر بين حذف ما يبقى في اللفظ دليل عليه وحذف ما لا يبقى في اللفظ دليل عليه رجحنا حذف ما يبقى في اللفظ دليل عليه.

(٩) ههنا شيثان أحب أن أنبهك إليهما، الأول: أن المؤلف لم يذكر في نون النسوة مثل ما ذكره في نون التوكيد أنها قد تكون مباشرة لفظاً وتقديراً فينبى الفعل، وقد تفصل من الفعل لفظاً وتقديراً فيعرب؛ وذلك لأنه لا يفصل =

وأما إعرابه فقيما عدا هذين الموضعين، نحو «يَقُومُ زَيْدٌ» و«لَنْ يَقُومَ زَيْدٌ» و«لَمْ يَقُمْ زَيْدٌ».

ص - وَأَمَّا الْحَرْفُ فَيُعْرَفُ: بِأَنْ لَا يَقْبَلَ شَيْئاً مِنْ عِلَامَاتِ الْأَسْمِ وَالْفِعْلِ، نَحْوُ: هَلْ، وَبَلْ، وَلَيْسَ مِنْهُمَا، وَإِذْ مَا، بَلْ مَا الْمَصْدَرِيَّةُ، وَلَكَّمَا الرَّابِطَةُ فِي الْأَصَحِّ.

ش - لما فرغنا من القول في الاسم والفعل، شَرَعْتُ في ذكر الحرف، فَذَكَرْتُ أَنَّهُ يُعْرَفُ بِأَنْ لَا يَقْبَلَ شَيْئاً مِنْ عِلَامَاتِ الْأَسْمِ، وَلَا عِلَامَاتِ الْفِعْلِ، نَحْوُ «هَلْ» وَ«بَلْ» فَإِنَّهُمَا لَا يَقْبَلَانِ شَيْئاً مِنْ عِلَامَاتِ الْأَسْمَاءِ، وَلَا شَيْئاً مِنْ عِلَامَاتِ الْأَفْعَالِ، فَانْتَفَى أَنْ يَكُونَا اسْمَيْنِ، وَأَنْ يَكُونَا فِعْلَيْنِ، وَتَعَيَّنَ أَنْ يَكُونَا حَرْفَيْنِ؛ إِذْ لَيْسَ لَنَا إِلَّا ثَلَاثَةُ أَقْسَامٍ، وَقَدْ انْتَفَى اثْنَانِ، فَتَعَيَّنَ الثَّلَاثُ.

ولما كان من الْحُرُوفِ مَا اخْتَلَفَ فِيهِ: هَلْ هُوَ حَرْفٌ أَوْ اسْمٌ؟ نَبَّضْتُ عَلَيْهِ كَمَا فَعَلْتُ فِي الْفِعْلِ الْمَاضِيِّ وَفِعْلِ الْأَمْرِ، وَهُوَ أَزْبَعَةٌ: إِذْ مَا، وَمَهُمَا، وَمَا الْمَصْدَرِيَّةُ، وَلَكَّمَا الرَّابِطَةُ.

فأما «إِذْ مَا» فاختلف فيه سيبويه وَغَيْرُهُ، فَقَالَ سيبويه: إِنَّهَا حَرْفٌ بِمَنْزِلَةِ «إِنْ»

= بين الفعل ونون النسوة أصلاً، والأمر الثاني: أَنْ الْقَوْلَ بِنَاءِ الْمَضَارِعِ إِذَا بَاشَرْتَهُ نُونُ التَّوَكِيدِ لَفْظاً وَتَقْدِيرًا وَيَا عَرَابَهُ إِذَا فَصَلَ بَيْنَهُمَا لَفْظاً أَوْ تَقْدِيرًا هُوَ قَوْلُ الْجُمْهُورِ، وَهُوَ الَّذِي ارْتَضَاهُ الْمُحَقِّقُونَ مِنَ النُّحَاةِ، وَذَهَبَ الْأَخْفَشُ وَالزَّجَاجُ وَأَبُو عَلِيٍّ الْفَارَسِيُّ إِلَى أَنَّهُ مَبْنِيٌّ فِي الْحَالَتَيْنِ مَتَى اقْتَرَنَتْ بِهِ نُونُ التَّوَكِيدِ، نَعْنِي سِوَاهُ أَبَاشَرْتَهُ هَذِهِ النُّونُ أَمْ فَصَلَ بَيْنَهُمَا فَاصِلٌ مَلْفُوظٌ بِهِ كَأَلْفِ الْاِثْنَيْنِ أَوْ مُقَدَّرٌ كَوَاوِ الْجَمَاعَةِ وَيَاءُ الْمُخَاطَبَةِ، وَزَعَمَ هَؤُلَاءُ أَنَّ نُونَ التَّوَكِيدِ مِنْ خِصَائِصِ الْفِعْلِ، فَإِذَا اقْتَرَنَتْ بِهِ فَقَدْ أَكَّدَتْ أَنَّهُ فِعْلٌ، وَالْأَصْلُ فِي الْفِعْلِ الْبِنَاءُ، وَرَدَّ ذَلِكَ ابْنُ مَالِكٍ بِمَا حَاصِلُهُ أَنَّ كَثِيرًا مِنَ الْأَشْيَاءِ مِنْ خِصَائِصِ الْأَفْعَالِ مِثْلُ الْجَوَازِمِ، وَالسَّيْنِ فِي نَحْوِ سَيَقُومُ وَسَوْفَ فِي نَحْوِ سَوْفَ يَقُومُ، وَهَذِهِ الْأَشْيَاءُ تَتَّصِلُ بِالْفِعْلِ الْمَضَارِعِ وَلَا تَزِيلُ عَنْهُ الْإِعْرَابَ، فَلَوْ كَانَ اقْتِرَانُ مَا هُوَ مِنْ خِصَائِصِ الْفِعْلِ بِهِ يَعِينُهُ إِلَى حُكْمِهِ الْأَصْلِيِّ وَهُوَ الْبِنَاءُ لِأَعَادَتِهِ هَذِهِ الْأَشْيَاءَ إِلَيْهِ، وَذَهَبَ جَمَاعَةٌ إِلَى أَنَّ الْمَضَارِعَ الْمُقْتَرَنَ بِنُونِ التَّوَكِيدِ مُعْرَبٌ كَحَالِهِ قَبْلَ اقْتِرَانِهِ بِهَا، وَذَهَبَ قَوْمٌ إِلَى أَنَّهُ لَا مُعْرَبٌ وَلَا مَبْنِيٌّ مِثْلُ مَا قَالَهُ جَمَاعَةٌ فِي الْمَضَافِ إِلَى يَاءِ الْمُتَكَلِّمِ، وَلَا تَنْسَى أَنَّ الصَّوَابَ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ هُوَ رَأْيُ الْجُمْهُورِ الَّذِي يَفْصِلُ بَيْنَ النُّونِ الْمُبَاشِرَةِ لَهُ لَفْظاً وَتَقْدِيرًا وَالْمُنْفَصِلَةِ مِنْهُ لَفْظاً أَوْ تَقْدِيرًا، فَيَكُونُ مَبْنِيًّا مَعَ الْمُبَاشَرَةِ لَفْظاً وَتَقْدِيرًا نَحْوُ لَا تَهْمَلُنِي فِي وَاجِبِكَ، وَمُعْرَبًا مَعَ الْمُنْفَصِلَةِ لَفْظاً نَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى: «فَاسْتَقِيمَا وَلَا تَتَّبِعَانِ» وَمَعَ الْمُنْفَصِلَةِ تَقْدِيرًا نَحْوُ قَوْلِهِ سَبَّحَانَهُ «فَلَمَّا تَرَيْنِ مِنَ الْبَشَرِ أَحَدًا» وَالْمُبَاشَرَةَ لَفْظاً وَتَقْدِيرًا فِي الْمُسْنَدِ لِلوَاحِدِ، وَالْمُنْفَصِلَةَ لَفْظاً فِي الْمُسْنَدِ لِلْاِثْنَيْنِ، وَالْمُنْفَصِلَةَ تَقْدِيرًا فِي الْمُسْنَدِ لِلوَاحِدَةِ أَوْ لِلْجَمْعِ.

الشرطية، فإذا قلت: «إِذْ مَا تَقُمْ أَقْمَ» فمعناه: إِنْ تَقُمْ أَقْمَ؛ وقال المبرد، وابن السراج، والفارسي: إنها ظرف زمان، وإن المعنى في المثال: مَتَى تَقُمْ أَقْمَ، واحتجوا بأنها قبل دخول «ما» كانت اسماً، والأصل عدم التغيير، وأجيب بأن التغيير قد تحقق قطعاً، بدليل أنها كانت للماضي، فصارت للمستقبل، فدلّ على أنها نُزِعَ منها ذلك المعنى ألّبتة، وفي هذا الجواب نظر^(١) لا يحتمله هذا المختصر.

وأما «مَهْمَا» فزعم الجمهور أنها اسم، بدليل قوله تعالى: «مَهْمَا تَأْتِنَا بِهِ مِنْ آيَةٍ»^(٢)، فالهاء من «به» عائدة عليها، والضمير لا يعود إلا على الأسماء، وزعم السهيلي وابن يسعون أنها حرف^(٣)، واستدلّا على ذلك بقول زهير:

١٠ - وَمَهْمَا تَكُنْ عِنْدَ أَمْرِي مِنْ خَلِيقَةٍ وَإِنْ خَالَهَا تَخْفَى عَلَى النَّاسِ تُعْلَمِ

(١) حاصل هذا النظر أنه لم يرتض الجواب الذي أجاب به أنصار سيويه؛ وذلك لأن خروج الكلمة من دلالتها على زمان إلى دلالتها على زمان آخر لا يلزم منه خروجها عن أصلها في النوع من كونها اسماً أو فعلاً؛ فإن الفعل الماضي دال على الزمان الماضي، وإذا دخلت عليه إن الشرطية دل على الزمان المستقبل، والفعل المضارع دال على الحال أو الاستقبال، ومتى دخلت عليه لم تنافي دل على الماضي، ومع ذلك فإن أحداً من العلماء لم يذهب إلى أن واحداً من هذين الفعلين قد خرج عن أصله فصار الأول فعلاً مضارعاً أو الثاني فعلاً ماضياً، مثلاً.

(٢) من الآية ١٣٢ من سورة الأعراف.

(٣) ظاهر كلام المؤلف أن القائل بأنها حرف يقول: إنها حرف في كل كلام وردت هي فيه، ولهذا استدل على بطلان ذلك بمجيئها اسماً في بعض الاستعمالات كآية الكريمة، واستدل لكونها اسماً في الآية يعود الضمير عليها، لكن من العلماء من زعم أن الذين يقولون إنها حرف لا يرون أنها في كل كلام تجيء فيه تكون حرفاً، بل هم يرون أنها قد تكون حرفاً في كلام ما، مثل ما ذكره في بيت زهير، وهذا لا ينافي أنها تكون اسماً في كلام آخر مثل الآية الكريمة.

١٠ - هذا البيت لزهير بن أبي سلمى المزني، من معلقته المشهورة التي أولها:

أَمِنْ أَمْ أَوْفَى دِمْنَةً لَمْ تَكَلِّمْ بِحَوْمَانَةِ الدَّرَاجِ قَالُمَتَّلَمِ

وقد استشهد بهذا البيت جماعة من النحاة منهم الشارح في كتابه مغني اللبيب في مباحث «مهما» (رقم ٥٣٩) والأشموني في باب عوامل الجزم (رقم ١٠٥٩).

اللفظة والرواية: «أم أوفى» كنية امرأة «دمنة» بكسر الدال وسكون الميم - هي كل ما بقي في الديار من آثار الناس بعد ارتحالهم «لم تكلم» أصله لم تتكلم، فحذف إحدى التاءين، والمراد أنها لم تخبر عمن تركوها أين منازلهم الآن، وكيف أحوالهم، و «حومانة الدراج»، والمثمل اسم مكانين، و«خليقة» أي: خصلة، ومسجية، وطبيعة، و«خالها» أي: ظنها وحسبها.

وَتَقْرِيرِ الدَّلِيلِ أَنَّهُمَا أَعْرَبَا «خَلِيقَةً» اسماً لتكن، و«مِنْ» زائدة؛ فتعين خُلُوُ الفعلِ من

معنى بيت الشاهد: يقول: إن كل خصلة من خصال الإنسان مهما اصطنع من المحاولات لإخفائها عن الناس فلا بد من أن تظهر لهم في بعض أعماله، وقديماً قالوا: ما فيك يظهر على فيك، ومن كنم الناس سره فضح الله ستره.

الإعراب: في إعراب هذا البيت خلاف بين العلماء يترتب على بيان معرفة السبب في استشهاد المؤلف به ههنا، ونحن نعر به لك على ما ذهب إليه السهيلي وابن يسعون، ثم نعر به لك على ما ذهب إليه جمهور البصريين، وحيث يتضح الأمر غاية الاتضاح، فنقول:

قال السهيلي: «مهما» حرف شرط جازم يجزم فعلين، الأول فعل الشرط، والثاني جوابه وجزاؤه، مبني على السكون لا محل له من الإعراب «تكن» فعل مضارع ناقص يرفع الاسم وينصب الخبر، وهو فعل الشرط مجزوم بمهما، وعلامة جزمه السكون «عند» ظرف مكان متعلق بمحذوف خبر تكن مقدم على اسمه، وعند مضاف و«امري» مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة «من» حرف جر زائد «خليقة» اسم تكن، مرفوع بضمة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد «وإن» الواو عاطفة على محذوف، إن: حرف شرط جازم يجزم فعلين الأول فعل الشرط، والثاني جوابه وجزاؤه «خالها» خال: فعل ماض مبني على الفتح في محل جزم، وهو فعل الشرط، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى امري، وها: مفعول أول لخال مبني على السكون في محل نصب «تخفى» فعل مضارع مرفوع لتجرده من الناصب والجازم، وعلامة رفعه ضمة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود إلى خليقة، وجملة الفعل والفاعل في محل نصب مفعول ثانٍ لخال «على الناس» جار ومجرور متعلق بتخفى، وجواب الشرط الذي هو إن محذوف يدل عليه جواب الشرط الذي هو مهما، وستعرفه، والتقدير: إن خالها تخفى على الناس فليست تخفى عليهم، والمعطوف عليه المحذوف الذي تعطف الواو عليه جملة الشرط تقديره مع المعطوف: إن خالها لا تخفى على الناس وإن خالها تخفى عليهم، وقوله: «تعلم» فعل مضارع مبني للمجهول جواب الشرط الذي هو مهما، مجزوم وعلامة جزمه السكون، وحرك بالكسر لأجل الروي.

وتقدير البيت على هذا الإعراب: إن تكن خليقة عند امري تعلم، إن خالها لا تخفى على الناس وإن خالها تخفى عليهم فليست تخفى.

وقال الجمهور: «مهما» اسم شرط جازم يجزم فعلين الأول فعل الشرط والثاني جوابه وجزاؤه، وهو مع ذلك مبتدأ مبني على السكون في محل رفع «تكن» فعل مضارع ناقص يرفع الاسم وينصب الخبر، وهو فعل الشرط مجزوم وعلامة جزمه السكون، واسمه ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود إلى «مهما» وإنما جعل هذا الضمير مؤنثاً تبعاً لمعنى مهما؛ لأن لفظها مذكر، والمراد منها ههنا الخليقة فهي مفسرة بمؤنث؛ فجاز تأنيث الضمير الراجع إليها بهذا الاعتبار، وقوله: «عند» ظرف مكان متعلق بمحذوف خبر تكن، وعند مضاف و«امري» مضاف إليه «من خليقة» بيان لمهما؛ فهو جار ومجرور متعلق بمحذوف حال منها نفسها على رأي سيبويه أو من ضميرها المستكن في تكن =

الضمير، وكون «مهما» لا موضع لها من الإعراب؛ إذ لا يليق بها ههنا لو كان لها محل إلا أن تكون مبتدأ، والابتداء هنا متعذر، لعدم رابط يربط الجملة الواقعة خبراً له، وإذا ثبت أن لا موضع لها من الإعراب، تعين كونها حرفاً^(١).

عند الجمهور، وإعراب الشطر الثاني لإعراب السهيلي السابق، وتقدير البيت على هذا الوجه من الإعراب هكذا: أيما صفة تكن هي عند امرئ حال كونها كائنة من خليفة إن خالها لا تخفى - إلخ. وأجاز الجمهور أيضاً أن نعرب «مهما» اسم شرط جازم خير مقدم لتكن، مبني على السكون في محل نصب، و «تكن» فعل الشرط و «من» زائدة، و «خليفة» اسم تكن، و «عند» ظرف متعلق بتكن، وتقدير البيت على هذا الوجه من الإعراب هكذا: أي شيء تكون الخليفة عند امرئ إن خالها لا تخفى على الناس... إلخ.

الشاهد فيه: قوله «مهما» حيث ذهب السهيلي، وتبعه ابن يسعون، إلى أن هذه الكلمة في هذا البيت حرف دال على الشرط لا محل له من الإعراب، وزعموا أنه لا يجوز أن تكون هنا اسماً، وإن كانا يجوزان في تركيب آخر أن تجيء هذه الكلمة اسماً، والسر عندهما في أنها لا تكون هنا اسماً أنها لو كانت اسماً لكانت إما مبتدأ مثل «من» الشرطية في قولك «من يقيم أقم معه» وإما مفعولاً مقدماً مثل «ما» الشرطية في قولك «ما تدخر ينفعك» وزعموا أن «مهما» في هذا البيت لا يجوز أن تكون مبتدأ، ولا يجوز أن تكون مفعولاً؛ فأما عدم جواز أن تكون مبتدأ فلأن محل جواز ذلك إذا كان في فعل الشرط ضمير مستتر يعود إليها كالضمير الذي في «يقيم» العائد إلى «من» في المثال المذكور، وزعموا أن «تكن» ليس فيها ضمير يعود إلى مهما؛ لأن اسم تكن هو خليفة المجرور لفظاً بمن الزائدة، وأما عدم جواز أن تكون مفعولاً، فلأن محل جواز ذلك إذا كان فعل الشرط متعلّياً ولم ينصب مفعوله مثل «تدخر» في المثال السابق؛ فإنه فعل يتعدى إلى مفعول به، تقول «يدخر علي المال» وهو لم ينصب مفعولاً في المثال؛ فلهذا جاز اعتبار «ما» في محل نصب مفعولاً به لتدخر، وفي البيت ترى أن فعل الشرط - وهو تكن - لا يتعدى إلى مفعول به، وليس يصح في أسماء الشرط غير الظروف إلا واحد من هذين الإعرابين، وإذا لم يصح في هذه الكلمة هنا واحد من هذين الإعرابين لزم أنها ليست اسماً، وإذا لم تكن اسماً فهي حرف.

وقد عرفت أن كلامهما باطل؛ لأننا جعلناها مبتدأ، وجعلنا في تكن ضميراً يعود إليها، فقولهما «إن جعلت مهما مبتدأ فليس في تكن ضمير» فاسد، وأيضاً فإننا أعربناها في المرة الثانية خبراً لتكن؛ فمثلها حيثئذ مثل «كيفما» في قولك «كيفما تكن أكن» فقولهما «وليس لأسماء الشرط غير الظروف سوى هذين الإعرابين» غير مسلم؛ فتدبر ذلك كله، والله ينفعك به؛ فإني أوضحت لك غاية الإيضاح.

(١) المراد أن اللفظ المفرد المبني إذا كان اسماً وجب أن يكون له موضع من الإعراب، فإذا لم يكن له محل من الإعراب كان حرفاً، و «مهما» لفظ مفرد مبني، وقد ثبت عند هؤلاء أنه لا محل له من الإعراب فكان حرفاً، والرد على ذلك الكلام معروف مما قرناه في بيان الاستشهاد بالبيت؛ فإننا بينا أن لها محلاً من الإعراب، وهو الرفع إن جعلت مبتدأ، والنصب إن جعلت خبر تكن.

والتحقيق أن اسم «تكن» مستتر، و«مِنْ خَلِيقَةٍ» تفسير لهما، كما أن (مِنْ آيَةٍ) تفسير لـ «ما» في قوله تعالى: ﴿مَا نَنْسَخْ مِنْ آيَةٍ﴾^(١)، و«مَهْمَا» مبتدأ، والجملة خبر.

وأما «ما» المصدرية، فهي التي تُسَبِّكُ مع ما بعدها بِمَصْدَرٍ، نحو قوله تعالى: ﴿وَدُّوا مَا عَنِتُّمْ﴾^(٢)، أي وَدُّوا عَنَتَكُمْ، وقول الشاعر:

١١ - يَسُرُّ الْمَرْءَ مَا ذَهَبَ اللَّيَالِي وَكَانَ ذَهَابُهُنَّ لَهُ ذَهَابًا
أي: يَسُرُّ الْمَرْءَ ذَهَابُ اللَّيَالِي.

(١) من الآية ١٠٦ من سورة البقرة.

(٢) من الآية ١١٨ من سورة آل عمران.

١١ - لم أجد أحداً ممن استشهد بهذا البيت نسبة إلى قاتل معين.

اللفظة: «ذهاب» بفتح الدال المعجمة - مصدر ذهب، تقول: ذهب يذهب - مثل منع يمنع - ذهاباً. مثل جمال، وذهوباً، مثل قعود، وملهباً، مثل مقعد، فهو ذاهب وذهوب - بفتح الدال - إذا سار أو مر.

المعنى: إن المرء يفرح بمرور الأيام، وهو لا يدري أن في مرورها قطعاً لأجله؛ فكلما مر منها يوم انقطع خيط من خيوط حياته.

الإعراب: «يسر» فعل مضارع، مرفوع لتجرده من الناصب والجازم، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة على «المرء» مفعول به تقدم على الفاعل، منصوب بالفتحة الظاهرة «ما» حرف مبني لا يعمل شيئاً غير السبك، مبني على السكون لا محل له من الإعراب «ذهب» فعل ماض مبني على الفتح لا محل له من الإعراب «الليالي» فاعل ذهب، مرفوع وعلامة رفعه ضمة مقدرة على الياء منع من ظهورها الثقل، و«ما» المصدرية مع ما بعدها في تأويل مصدر مرفوع فاعل يسر، والتقدير: يسر ذهاب الليالي المرء «وكان» الواو عاطفة، وكان فعل ماض مبني على الفتح لا محل له من الإعراب «ذهابهن» ذهاب: اسم كان مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة، وذهاب مضاف وهن: ضمير عائد إلى الليالي مضاف إليه مبني على الفتح في محل جر «له» اللام حرف جر، والهاء ضمير يعود إلى المرء، مبني على الضم في محل جر باللام، والجار والمجرور متعلق بلذات «ذهاباً» خبر كان، منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة.

الشاهد فيه: قوله «ما» فإنها عند الجمهور حرف تسبك مع ما بعدها بمصدر، وزعم الأخفش وابن السراج أن «ما» اسم موصول بمعنى الذي، والجملة التي بعده لا محل لها من الإعراب صلة، قيل لهما: فأين العائد على الموصول؟ لأن كل موصول اسمي لا بد له من صلة وعائد؟ فقالا: العائد ضمير محذوف، قلنا لهما: دعوى الحذف باطلة من وجهين:

الوجه الأول: أنه إن كان محذوفاً وجوباً فهو فاسد؛ لأن العائد لا يكون حذفه وإجياً، ولو كان =

وقد اختلف فيها؛ فذهب سيبويه إلى أنها حرف بمنزلة «أن» المصدرية، وذهب الأخفش وابن السراج إلى أنها اسم بمنزلة «الذي» واقع على ما لا يعقل، وهو الحَدَثُ، والمعنى: ودَّوا الذي عَتَّمُوهُ، أي العَنَتَ الذي عَتَّمُوهُ، ويسرُّ المرء الذي ذهبه الليالي، أي الذهابُ الذي ذهبه الليالي، وَيَرِدُ [على] هذا القول أنه لم يسمع: «أعجبني ما قُمَّتْه وما قَعَدَتْه» ولو صَحَّ ما ذكر لجاز ذلك؛ لأن الأصل أن العائد يكون مذكوراً، لا محذوفاً.

وأما «لَمَّا» فإنها في العربية على ثلاثة أقسام:

- (١) نافية بمنزلة «لم» نحو: «لَمَّا يَقْضِ مَا أَمَرَهُ»^(١) أي: لَمْ يَقْضِ ما أمره.
- (٢) وإيجابية بمنزلة «إلا» نحو قولهم: عَزَمْتُ عَلَيْكَ لَمَّا فَعَلْتَ كَذَا، أي: إِلَّا فَعَلْتَ كَذَا، أي ما أطلب منك إِلَّا فَعَلَ كَذَا.
- وهي في هذين القسمين حرف باتفاق.

(٣) والثالث: أن تكون رابطة لوجود شيء بوجود غيره، نحو: «لما جاءني أَكْرَمَتُهُ» فإنها

= محذوفاً جوازاً لكان من اللازم أن يذكر في بعض التراكيب، ولكننا وجدناه لا يظهر في تركيب من التراكيب أصلاً؛ وإلا فأنتم مطالبون بأن تجيئوا بشاهد من كلام العرب المحتج بكلامهم فيه ذكر العائد على «ما» هذه، ولا سبيل إلى هذا الدليل، فدل ذلك على بطلان دعوى الحذف بنوعيه.

الوجه الثاني: أنه يتصور الحذف إذا كان الواقع بعد «ما» فعلاً متعدياً نحو «أعجبني ما اشتريت» فإنك تستطيع أن تقدر أعجبني الذي اشتريته، أما إذا كان الواقع بعد «ما» فعلاً قاصراً مثل ذهب في بيت الشاهد أو جملة اسمية نحو «لا أصبحك ما زيد صديقك» فإنه لا سبيل إلى ادعاء الحذف في هذين الموضعين، لأنك لا تستطيع تقدير المحذوف؛ فإن زعمت أن المحذوف في بيت الشاهد تقديره: يسر المرء الذي ذهب به الليالي، فهو تقدير لا يقرُّك عليه أحد؛ لأنك قد جعلت ذلك العائد المحذوف مجروراً بحرف جر محذوف أيضاً، ولم تجعله مفعولاً به، وحذف العائد المجرور له شروط لم تتحقق في هذا المثال، فإن زعمت أن العائد ضمير محذوف منصوب بذهب كما ذكر المؤلف كنت قد نصبت المفعول بالفعل اللازم، وهو غير سديد ولا مرضي، فافهم ذلك كله، واحرص عليه.

(١) من الآية ٢٣ من سورة عبس.

رَبَطْتُ وجود الإكرام بوجود المجيء، واختلف في هذه، فقال سيويه: إنها حرفُ وجودٍ لوجود، وقال الفارسي وجماعة: إنها ظرف بمعنى حين، ورُدَّ بقوله تعالى: ﴿فَلَمَّا قَضَيْنَا عَلَيْهِ الْمَوْتَ﴾^(١) الآية، وذلك أنها لو كانت ظرفاً لاحتاجت إلى عامل يعمل في محلها النصّب، وذلك العامل إما «قَضَيْنَا» أو «دَلَّهْمُ» إذ ليس معنا سواهما، وكونُ العامل «قَضَيْنَا» مردودُ بأن القائلين بأنها أسم يزعمون أنها مضافة إلى ما يليها، والمضاف إليه لا يعمل في المضاف، وكونُ العامل «دَلَّهْمُ» مردودُ بأن «ما» النافية لا يعمل ما بعدها فيما قبلها^(٢)، وإذا بطلَ أن يكون لها عامل تعين أن لا مَوْضِعَ لها من الإعراب، وذلك يقتضي الحرفية.

ص- وَجَمِيعُ الْحُرُوفِ مَبْنِيَّةٌ.

ش- لما فَرَعْتُ من ذكر علامات الحَرْفِ، وبيان ما اُخْتَلَفَ فيه منه، ذكرت حكمه، وأنه مبني لا حظ لشيء من كلماته في الإعراب^(٣).

(١) من الآية ١٤ من سورة سبأ.

(٢) مثل «ما» النافية إذا الفجائية فقد أجيب «لما» بجملة مصدرية بإذا الفجائية نحو قوله تعالى: ﴿فَلَمَّا نَجَاهُمْ إِلَى الْبَرِّ إِذَا هُمْ يُشْرِكُونَ﴾ ولا يعمل ما بعد إذا الفجائية فيما قبلها.

(٣) الحروف على ستة أنواع، وذلك لأنها إما أن تكون مشتركة بين الأسماء والأفعال بمعنى أنها تدخل على كل واحد من النوعين، وإما أن تكون مختصة بالأسماء بمعنى أنها تدخل عليها ولا تدخل على الأفعال، وإما أن تكون مختصة بالأفعال، وعلى كل حال من هذه الأحوال الثلاثة إما أن تكون عاملة وإما أن تكون غير عاملة:

النوع الأول: الحرف المشترك بين النوعين، وهو مهمل غير عامل، وذلك نحو: هل.

النوع الثاني: الحرف المشترك بين النوعين وهو - مع ذلك - يعمل، وذلك مثل لا وما النافيتين، فإنهما يدخلان على الاسم وعلى الفعل، وهما يعملان في الأسماء عمل ليس، فيرفعان الاسم وينصبان الخبر، وذلك نحو قولك «لا أحد أغير من الله» ونحو قوله تعالى «ما هذا بشراً» وقوله سبحانه «ما هن أمهاتهم».

الثالث: الحرف المختص بالاسم وهو عامل، وذلك مثل حروف الجر، ومثل إن وأخواتها.

الرابع: الحرف المختص بالاسم، وهو مهمل غير عامل، وذلك مثل آل المعرفة، ولم تعمل لأنها نزلت من الاسم منزلة جزئه.

الخامس: الحرف المختص بالفعل وهو عامل كالتواصب والجوازيم.

السادس: حرف مختص بالفعل وهو غير عامل، وذلك مثل قد والسين وسوف.

والأصل أن الحرف المشترك لا يعمل، وأن الحرف المختص بالاسم يعمل بالجر، وأن الحرف المختص بالفعل يعمل بالجزم، وكل ما خرج عن هذه الأصول فإنما خرج لعملة.

ص - وَالْكَلامُ لَفْظٌ مُفِيدٌ.

ش - لما أَتَيْتُ القول في الكلمة وأقسامها الثلاثة؛ شَرَعْتُ في تفسير الكلام؛ فذكرت أنه عبارة عن «اللفظ المفيد».

ونعني باللفظ: الصُّوَرُ المُشتمَلُ على بعض الحروف، أو ما هو في قوة ذلك؛ فالأول نحو: «رَجُلٌ»، «وَقَرَسٌ». والثاني: كالضمير المستتر في نحو «اضْرِبْ»، «أَذْهَبْ» المُقَدَّرُ بقولك «أنت».

ونعني بالمفيد ما يصحُّ الاكتفاء به؛ فنحو «قام زيدٌ» كلام؛ لأنه لفظ يصحُّ الاكتفاء به، وإذا كُتِبَ «زَيْدٌ قَائِمٌ» مثلاً، فليس بكلام؛ لأنه وإن صحَّ الاكتفاء به [لكنه] ليس بلفظ، وكذلك إذا أَشْرَفَ إلى أَحَدٍ بالقيام أو القعود فليس بكلام لأنه ليس بلفظ.

ص - وَأَقْلُ اثْتِلاَفِهِ مِنْ أَسْمَيْنِ، كَ «زَيْدٌ قَائِمٌ»، أَوْ فِعْلٍ وَأَسْمٍ، كَ «قَامَ زَيْدٌ».

ش - صُورُ تَأْلِيفِ الْكَلَامِ سِتٌّ، وَذَلِكَ لِأَنَّهُ يَتَأَلَّفُ مِنْ أَسْمَيْنِ، أَوْ مِنْ فِعْلٍ وَأَسْمٍ، أَوْ مِنْ جَمْلَتَيْنِ، أَوْ مِنْ فِعْلٍ وَأَسْمَيْنِ، أَوْ مِنْ فِعْلٍ وَثَلَاثَةِ أَسْمَاءَ، أَوْ مِنْ فِعْلٍ وَأَرْبَعَةِ أَسْمَاءَ.

(١) أما اثتلافه من اسمين، فله أربع صور؛ إحداها: أن يكونا مبتدأ وخبراً، نحو «زَيْدٌ قَائِمٌ»، الثانية: أن يكونا مبتدأ وفاعلاً سَدَّ مَسَدَّ الْخَبَرِ، نحو: «أَقَائِمُ الزَّيْدَانِ؟» وإنما جاز ذلك لأنه في قوة قولك: «أَيَقُومُ الزَّيْدَانِ؟» وذلك كلامٌ تامٌّ، لا حاجة له إلى شيء، فكذلك هذا، الثالثة: أن يكونا مبتدأ ونائباً عن فاعل سَدَّ مَسَدَّ الْخَبَرِ، نحو «أَمْضَرُوبُ الزَّيْدَانِ»، الرابعة: أن يكونا اسمَ فِعْلٍ وفاعله، نحو «هَيَّهَاتَ الْعَقِيقُ» فهيهات: اسم فعل، وهو بمعنى بَعْدَ، والعقيق: فاعلٌ به.

(٢) وأما اثتلافه من فعل واسم فله صورتان؛ إحداهما: أن يكون الاسم فاعلاً، نحو: «قَامَ زَيْدٌ»، والثانية: أن يكون الاسم نائباً عن الفاعل نحو: «ضَرِبَ زَيْدٌ».

(٣) وأما اثتلافه من الجملتين فله صورتان أيضاً؛ إحداهما: جملة الشرط والجزاء، نحو: «إِنْ قَامَ زَيْدٌ قُمْتُ»، والثانية: جملتا القَسَمِ وجوابه، نحو: «أَخْلِفَ بِاللَّهِ لَزَيْدٌ قَائِمٌ».

- (٤) وأما اثتلافه من فعل واسمين فنحو: «كَانَ زَيْدٌ قَائِمًا».
- (٥) وأما اثتلافه من فعل وثلاثة أسماء فنحو «أَعْلَمْتُ زَيْدًا قَاضِيًا».
- (٦) وأما اثتلافه من فعل وأربعة أسماء فنحو: «أَعْلَمْتُ زَيْدًا عَمْرًا قَاضِيًا».
- فهذه صور التأليف، وأقل اثتلافه من اسمين، أو من فعل واسم، كما ذكرت وما صرَّحتُ به - من أن ذلك هو أقل ما يتألف منه الكلام - هو مراد النحويين، وعبرة بعضهم تَوْهِيْمُهُ أنه لا يكون إلا من اسمين، أو من فعل واسم.



ص- فَضْلٌ: أَنْوَاعُ الإِعْرَابِ أَرْبَعَةٌ: رَفْعٌ، وَنَصْبٌ، فِي أَسْمٍ وَفِعْلٍ؛ نَحْوُ: «زَيْدٌ يَقُومُ» وَ «إِنَّ زَيْدًا لَنْ يَقُومَ». وَجَرَّ فِي أَسْمٍ، نَحْوُ: «بَزَيْدٍ» وَجَزَمَ فِي فِعْلٍ، نَحْوُ: «لَمْ يَقُمْ»، فَيُرْفَعُ بِضَمَّةٍ، وَيُنْصَبُ بِفَتْحَةٍ، وَيُجَرَّ بِكَسْرَةٍ، وَيُجَزَمُ بِحَذْفِ حَرَكَةٍ.

ش- الإعراب: أثر ظاهر، أو مُقَدَّر، يجلبه العامل في آخر الكلمة؛ فالظاهر كالذي في آخر «زيد» في قولك: «جَاءَ زَيْدٌ» و«رَأَيْتُ زَيْدًا» و«مَرَرْتُ بِزَيْدٍ». والمُقَدَّر كالذي في آخر «الفتى» في قولك «جَاءَ الْفَتَى» و«رَأَيْتُ الْفَتَى» و«مَرَرْتُ بِالْفَتَى» فإنك تُقَدِّرُ الضمة في الأول، والفتحة في الثاني، والكسرة في الثالث؛ لتعذر الحركة فيها؛ وذلك المُقَدَّر هو الإعراب.

والإعراب جنس تحته أربعة أنواع: الرفع، والنصب، والجَرُّ، والجَزْمُ.

وهذه الأنواع الأربعة تنقسم إلى ثلاثة أقسام: قسم يشترك فيه الأسماء والأفعال؛ وهو الرفع والنصب، تقول «زَيْدٌ يَقُومُ» و«إِنَّ زَيْدًا لَنْ يَقُومَ» وقسم يختص به الأسماء وهو الجَرُّ، تقول: «مَرَرْتُ بِزَيْدٍ» وقسم يختص به الأفعال وَهُوَ الْجَزْمُ، تقول: «لَمْ يَقُمْ».

ولهذه الأنواع الأربعة علامات تدلُّ عليها، وهي ضربان: علاماتُ أَصُولٍ، وعلاماتُ فُرُوعٍ.

فالعلاماتُ الْأَصُولُ أربعة: الضمة للرفع، والفتحة للنصب، والكسرة للجَرِّ، وحذف الحركة للجزم، وقد مُثِّلَتْ كلها.

والعلامات القروص منحصرة في سبعة أبواب: خمسة في الأسماء^(١) واثنان في الأفعال^(٢)، وستمر بك هذه الأبواب مُفَصَّلَةً باباً باباً.

ص - إلا الأسماء الستة؛ وهي أبوه وأخوه، وحموها، وهنؤه، وقوه، وذو مال؛ فترفع بالواو، وتُنصب بالالف، وتجر بالياء.

ش - هذا هو الباب الأول مما خرج عن الأصل، وهو باب الأسماء الستة المعتلة المضافة، وهي: أبوه، وأخوه، وحموها، وهنؤه، وقوه، وذو مال.

فإنها ترفع بالواو نيابة عن الضمة، وتُنصب بالالف نيابة عن الفتحة، وتجر بالياء نيابة عن الكسرة. تقول: «جاءني أبوه» و«رأيت أبا» و«مررت بأبيه» وكذلك القول في الباقي.

وشرط إعراب هذه الأسماء بالحروف المذكورة ثلاثة أمور:

أحدها: أن تكون مُفَرَّدَةً؛ فلو كانت مُثَنَّىة أعربت بالالف رفعاً، وبالياء جرّاً ونصباً، كما تعرب كل تشية؛ تقول: «جاءني أبوان» و«رأيت أبوين» و«مررت بأبوين»^(٣) وإن كانت مجموعة جمع تكسير أعربت بالحركات على الأصل كقولك: «جاءني أبائك» و«رأيت آبائك» و«مررت بأباك»^(٤)، وإن كانت مجموعة جمع تصحيح أعربت بالواو رفعاً وبالياء جرّاً ونصباً. تقول: «جاءني أبون» و«رأيت أبين» و«مررت بأين» ولم يجمع منها هذا الجمع إلا الأب والأخ والحم^(٥).

(١) هي: الأسماء الستة، والمثنى، وجمع المذكر السالم، وجمع المؤنث السالم في حالة النصب، والاسم الذي لا ينصرف في حالة الجر.

(٢) وهما الأفعال الخمسة، والفعل المضارع المعتل الآخر في حالة الجزم.

(٣) ومنه قوله تعالى: «ورفع أبويه على العرش» وقوله: «ويتم نعمته عليك وعلى آل يعقوب كما أتمها على أبويك من قبل».

(٤) ومنه قوله جل ذكره: «آبائكم وأبنائكم» وقوله تعالى: «قل إن كان آبائكم».

(٥) ومنه قول الشاعر، وهو زياد بن واصل السلمي، وأنشده سيوريه (٢ - ١٠١):

قُلْمًا تَبَيَّنَ أَصْوَاتُنَا بَكَيْنَ وَقَدَيْتُنَا بِالْأَيْنَا

وقوله الآخر، وهو عقيل بن علفة المري:

وَ كَانَ بَنُو قَرَارَةَ شَرَّ قَوْمٍ وَ كُنْتُ لَهُمْ كَشَرُ بَنِي الْأَخِيْنَا

الثاني: أن تكون مَكْبَرَةً؛ فلو صُعُرَتْ أعربت بالحركات نحو: «جاءني أُبَيْكُ» و«رأيت أُبَيْكُ» و«مررت بِأُبَيْكُ».

الثالث: أن تكون مُضَافَةً، فلو كانت مفردة غير مُضَافَةٍ أعربت أيضاً بالحركات، نحو: «هذا أَبٌ» و«رأيتُ أَباً» و«مررتُ بِأَبٍ»^(١).

ولهذا الشرط الأخير شَرْطٌ، وهو أن يكون المضاف إليه عَتَرِ يَاءِ المتكلم^(٢) فإن كان يَاءُ المتكلم أعربت أيضاً بالحركات، لكنها تكون مُقَدَّرَةٌ، تقول: «هَذَا أَبِي» و«مَرَرْتُ بِأَبِي» فيكون آخرها مكسوراً في الأحوال الثلاثة، والحركات مُقَدَّرَةٌ فيه، كما تقدر في جميع الأسماء المضافة إلى الياء، نحو: «أبي» و«أخي» و«حبي» و«غلامي»^(٣).

(١) ومنه قوله سبحانه: «إِنَّ لَهُ أَبًا» وقوله سبحانه: «وَلَهُ أَخٌ» وقوله جلت كلمته: «وَإِنْ يَسْرِقْ فَقَدْ سَرَقَ أَخٌ لَهُ مِنْ قَبْلُ» ومن ذلك قول الشاعر، وقد أنشده ابن منظور في لسان العرب:

هَمِي مَا كَتَيْتِي وَ تَزُرُّ عُمُ أَتِي لَهَا حَمُ

(٢) ههنا شيان أحب أن أنهك إليهما، الأول أن كلمة «ذو» ملازمة للإضافة، فلا تقع في كلام ما منقطعة عن الإضافة كما يقع في باقي هذه الأسماء، نحو: الأب والأخ والحَم، وتضاف «ذو» إلى اسم جنس ظاهر، والمراد باسم الجنس ما يقابل الصفة، فيدخل فيه المصدر نحو «ذو فضل» و«ذو علم» وأسماء الأعيان ومثناها وجمعها نحو «ذو ذهب» و«ذو فضة» ويخرج المشتقات فلا تقول «ذو عالم» ولا يضاف إلى الضمير، وأما قول الشاعر:

إنما يعرف ذا الفضل ل من الناس ذوه

فإنه شاذ، والأمر الثاني: أن «ذو» قد تضاف إلى العلم نحو «أنا الله ذو بكّة» وبكّة: علم يطلق على مكة المكرمة، وقد يأتي مضافاً إلى جملة نحو «أذهب بلدي تسلم» أي أذهب في وقت صاحب سلامة، فالباء ظرفية بمعنى «في» و«ذو» صفة لاسم زمان محذوف.

(٣) الفصيح في استعمال هذه الأسماء مضافة إلى ياء المتكلم أن تأتي بها محلوقة اللامات فتقول «أب، أخ، حم» ثم تضيفها إلى ياء المتكلم فتقول: «أبي، أخي، حمي» قال تعالى: «إِنَّ هَذَا أَخِي لَهُ تِسْعٌ وَتِسْعُونَ نَجْعَةً» وقد أتى بها بعض شعراء العرب بعد أن رد لامها المحلوقة - وأصلها واو - ثم لما أضافها للياء قلب الواو ياء - لاجتماع الواو والياء في كلمة واحدة وسبق إحداهما بالسكون - وأدغمها في ياء المتكلم، وذلك مثل قول الشاعر:

فَلَا وَأَبِي لَا أَتَسَاكَ حَتَّى يُنْسَى الزَّوَالُ الصَّبُّ الْخَنِيتُ

ونحو قول الآخر:

* وَأَبِي مَا لَكَ ذُو الْمَجَازِ يَنَارُ*

وهذا عند البصريين لا يجوز إلا في ضرورة الشعر، وذهب المبرد وابن مالك وفاقاً للكوفيين إلى أنه جائز من غير ضرورة.

واستغنيَتْ عن اشتراط هذه الشروط لكوني لَقَطْتُ بها مفردةً مكبَّرةً، مضافة إلى غير ياء المتكلم.

وإنما قلت: «وَحَمُوهَا» فَأَصَفْتُ الْحَمَّ إلى ضمير المؤنث؛ لأبين أن الحم أقاربُ زوج المرأة، كأبيه، وعمِّه، وابن عمه، على أنه ربما أطلق على أقارب الزوجة.
والهَنْ قيل: اسم يُكْنَى به عن أسماء الأجناس، كرجل وفرس، وغير ذلك، وقيل: عما يستحب التصريح به، وقيل: عن الفَرْج خاصة^(١).

صـ. والأفصحُ اسْتِعْمَالُ الْهَنْ كَعَدٍ.

شـ. إذا استعمل الْهَنْ غَيْرَ مضافٍ كان بالإجماع منقوصاً، أي: محذوف اللام معرباً بالحركات كسائر أخواته، تقول: «هَذَا هَنْ» و«رَأَيْتُ هَنًا» و«مَرَزْتُ بِهِنٍ» كما تقول: «يُعْجِبُنِي عَدٌّ» و«أَصُومُ عَدًّا» و«واعتكفتُ في عَدٍّ»^(٢).

وإذا استعمل مضافاً فجمهورُ الْعَرَبِ تستعمله كذلك؛ فتقول: «جَاءَ هُنَّكَ» و«رَأَيْتُ هُنَّكَ» و«مَرَزْتُ بِهِنَّكَ» كما يفعلون في عَدِّكَ، وبعضهم يُجْرِيهِ مُجْرَى أَب وَأَخ؛ فيعربه بالحروف الثلاثة، فيقول: «هَذَا هُنَّوْكَ» و«رَأَيْتُ هُنَّاكَ» و«مَرَزْتُ بِهِنَّيْكَ»، وهي لغة قليلة، ذكرها سيبويه، ولم يطلع عليها القراء، ولا الزجاجي، فأسقطاه من عِدَّةِ هذه الأسماء وَعَدَّاهَا خَمْسَةً.

صـ. وَالْمُنْتَى كَ «الزَّيْدَانِ»؛ فَيَرْفَعُ بِالْأَلِفِ، وَجَمْعُ الْمُدَكَّرِ السَّالِمِ، كَ «الزَّيْدُونِ»

(١) بقي أن للعرب في إعراب هذه الأسماء لغتين آخرين.

إحداهما تسمى لغة القصر، وهي أن تلزمها الألف في الأحوال الثلاثة، فتقول: جاء أباك، ورأيت أباك، ومررت بأباك.

وثانيتهما أن تعربها بالحركات الثلاث فتقول: جاء أبك، ورأيت أبك، ومررت بأبك، وتسمى هذه لغة النقص.

(٢) كذا، وليس هذا التمثيل بمستقيم، والدقيق أن تقول «اعتكف في غدا» بفعل مضارع؛ لأنه هو الصالح للمستقبل.

فَيَرْفَعُ بِالْوَاوِ، وَيُجَرِّانِ وَيُنْصَبَانِ بِالنِّبَاءِ، وَ «كِلَا» وَ «كِلْتَا» مَعَ الضَّمِيرِ كَالْمُثْنَى، وَكَذَا «اِثْنَانِ»، وَ«اِثْنَانِ» مُطْلَقًا، وَإِنْ رُكِّبَا، وَ «أُولُو» وَ «عِشْرُونَ» وَأَخَوَاتُهُ، وَ «عَالَمُونَ» وَ «أَهْلُونَ» وَ «وَابِلُونَ» وَ «أَرْضُونَ» وَ «سِتُونَ» وَ «يَابَهُ» وَ «بَتُونَ» وَ «عِلْيُونَ» وَ شَبَهَهُ - كَالْجَمْعِ.

ش - الباب الثاني والباب الثالث مما خرج عن الأصل: المثنى ك «الزَّيْدَانِ» وَ «الْعُمَرَانِ» وَ جَمَعَ الْمَذْكُورَ السَّالِمَ ك «الزَّيْدُونِ» وَ «الْعُمَرُونَ»^(١).

أما المثنى فإنه يرفع بالالف نيابة عن الضمة، وَيُجَرِّ وَيُنْصَبُ بِالنِّبَاءِ نيابة عن الكسرة والفتحة؛ تقول: «جَاءَنِي الزَّيْدَانِ»، وَ «رَأَيْتُ الزَّيْدَيْنِ»، وَ «مَرَرْتُ بِالزَّيْدَيْنِ».

وحملوا عليه في ذلك أربعة ألفاظ: لفظين بشرط، ولفظين بغير شرط.

فاللفظان اللذان بشرط: «كِلَا» وَ «كِلْتَا» وَ شَرْطُهُمَا أَنْ يَكُونَا مضافين إلى الضمير؛ تقول: «جَاءَنِي كِلَاهُمَا»، وَ «رَأَيْتُ كِلَيْهِمَا»، وَ «مَرَرْتُ بِكِلَيْهِمَا»؛ فَإِنْ كَانَا مضافين، إلى الظاهر كانا بالالف على كل حال؛ تقول: «جَاءَنِي كِلَا أَخَوَيْكَ» وَ «رَأَيْتُ كِلَا أَخَوَيْكَ» وَ «مَرَرْتُ بِكِلَا أَخَوَيْكَ» فيكون إعرابهما حيثئذٍ بحركات مُقَدَّرَةٌ في الألف؛ لأنهما مقصوران كَالْفَتَى وَالْعَصَا، وَكَذَا الْقَوْلُ فِي كِلْتَا، تقول: «كِلْتَاهُمَا» رَفْعًا، وَ «كِلْتَيْهِمَا» جَرًّا

(١) المثنى: اسم دل على اثنين وأغنى عن المتعاطفين بزيادة على مفردة، نحو: «الزيدان، والعمران، واليكران» والأصل أن تقول: زيد وزيد، وعمر وعمر، ويكر ويكر، كما قال الحجاج بن يوسف الثقفي وقد مات ابنه محمد وأخوه محمد: محمد ومحمد في يوم واحد، ثم كره العرب التكرار، فاستعاضوا منه بزيادة الألف والنون أو الياء والنون على الاسم المفرد للدلالة على اثنين من لفظ واحد.

وخرج ما دل على اثنين من غير زيادة نحو زوج وشفع، كما خرج ما دل على اثنين وفيه زيادة لكن ليس له واحد من لفظه نحو قولك: اثنين، واثنين، فلا يسمى واحد من هذين مثنى، بل الأول مفرد، والثاني ملحق بالمثنى.

ويشترط في كل اسم يراد تثنيته ثمانية شروط: الأول: أن يكون مفرداً فلا يشي المثنى ولا جمع المذكر السالم، والثاني: أن يكون معرباً، فلا يشي المبني، وأما «هذان» و«هاتان» من أسماء الإشارة، و«لذان» و«لتان» من الموصولات فهي عند الجمهور ألفاظ موضوعة على هذا الوجه، والثالث: عدم التركيب فلا يشي المركب الإسنادي كأبيط شراً، ولا المركب المزجي كمعد يكر، خلافاً للكوفيين، والرابع: أن يكون متكرراً؛ فلا يشي العلم إلا إذا نكر، ولهذا تقترون بمثناء الألف واللام مثل «الزيدان»، والخامس: أن يكون له ثان في الوجود، والسادس: أن يتفق اللفظان، والسابع: أن يتفق معنى كل واحد من الاثنين، فتثنى الشمس والقمر لا تتجاوز إلا على أحد وجهين: الأول: أن تغلب أحدهما على الآخر، والثاني: أن تريد المطالع المتعددة لكل منهما، والشرط الثامن: ألا يستغنى عنه بتثنية غيره.

وَنَضْبًا، وَكِلْتَا أُخْتَيْكَ بِالْأَلْفِ فِي الْأَحْوَالِ كُلِّهَا.

واللفظان اللذان بغير شرط: «اثنان» و«اثنتان»؛ تقول: «جَاءَتْنِي اثْنَانِ وَاثْنَتَانِ» و«رَأَيْتُ اثْنَيْنِ وَاثْنَتَيْنِ» و«مَرَرْتُ بِاثْنَيْنِ وَاثْنَتَيْنِ» فتعربهما إعراب المثني، وإن كانا غير مضافين، وكذا تعربهما إعرابه إذا كانا مضافين للضمير، نحو: «أَتَاهُمُ» أو للظاهر نحو: «أَتَانَا أَخَوَيْكَ» أو كانا مركبين مع العشرة، نحو: «جَاءَتْنِي اثْنَا عَشَرَ» و«رَأَيْتُ اثْنَيْ عَشَرَ» و«مَرَرْتُ بِاثْنَيْ عَشَرَ»^(١).

وأما جمع المذكر السالم^(٢) فإنه يرفع بالواو، ويجر وينصب بالياء، تقول «جَاءَتْنِي الزَّيْدُونَ» و«رَأَيْتُ الزَّيْدَيْنِ» و«مَرَرْتُ بِالزَّيْدَيْنِ». وَحَمَلُوا عَلَيْهِ فِي ذَلِكَ أَلْفَاظًا:

(١) منها «أُولُو» قال الله تعالى: ﴿وَلَا يَأْتَلِ أُولُو الْفَضْلِ مِنْكُمْ وَالسَّعَةِ أَنْ يُؤْتُوا أُولِي الْقُرْبَى﴾^(٣)، فأُولُو: فاعلٌ، وعلامة رفعه الواو، وأُولِي: مفعولٌ وعلامة نصبه الياء،

(١) وقد بقي عليه مما يلحق بالمثني: ما سمي به مما أصله مثني، نحو حسنين ومحمد بن وسيعين، وقد كان من الحق عليه أن يذكره، كما ذكر في الملحق بجمع المذكر السالم ما سمي به، وكما ذكر في جمع المؤنث السالم ما سمي به، وهذا النوع يعرب في اللغة الفصحى كإعراب المثني: بالالف رفعاً، وبالياء نصباً وجرأً، وفيه لغة أخرى وهي أن يلزم الألف ويعرب بحركات على النون كالممنوع من الصرف للعلمية وزيادة الألف والنون. وقد جاء على هذه اللغة قول تميم بن أبي بن مقبل:

أَلَا يَا دِيَارَ الْحَيِّ بِالسُّبُعَانِ أَمَلٌ عَلَيْهَا بِالْبَلَى

الشاهد فيه قوله «بالسبعان» فإنه في الأصل مثني سبع، ثم سمي به مكان معين، وأنت ترى أنه في موضع الجر، وقد جاء به الشاعر بالالف وأعربه بالكسرة الظاهر على النون كالاسم المختوم بألف ونون وهو مفرد نحو سلمان وعفان وشيطان، وإنما جره بالكسرة لأنه محلى بألف. وعلى هذه اللغة ورد قول أبي نواس (مختار الأغاني لابن منظور ١٢٨/٣):

أَسْأَلُ الْقَادِمَيْنِ مِنْ حَكَمَانِ كَيْفَ خَلَفْتُمَا أَبَا عَثْمَانَ

(٢) جمع المذكر السالم: اسم دل على أكثر من اثنين مع سلامة لفظ مفردة بزيادة في آخره، نحو «الزيدين» و«البكرين» والأصل أن تقول: زيد وزيد وزيد، ويكر ويكر ويكر، ثلاث مرات على الأقل، ولكنهم استقلوا التكرار واستطالوه فقد يكون المراد به عشرة أفراد أو عشرين، فعدلوا عن التكرار إلى الزيادة في آخره. وخرج جمع المؤنث السالم فإنه دال على أكثر من اثنتين، كما خرج جمع التكسير فإنه لم يسلم فيه بناء مفردة. ويشترط في كل اسم يراد جمعه جمع مذكر سالماً جميع ما شرطناه فيما يراد تثنيته، ويزاد هنا أن يكون هذا المفرد إما معلماً لمذكر عاقل خال من تاء التأنيث، وإما صفة لمذكر عاقل خالية من تاء التأنيث لكنها قابلة لها.

(٣) من الآية ٢٢ من سورة النور:

وقال تعالى: ﴿إِنَّ فِي ذَلِكَ لَذِكْرَى لَأُولِي الْأَلْبَابِ﴾^(١)، فهذا مجرور، وعلامة جره الياء.

(٢) ومنها «عِشْرُونَ» وأخواته إلى التسعين، تقول: «جاءني عِشْرُونَ» وَرَأَيْتُ عِشْرِينَ «ومررت بعِشْرِينَ» وكذلك تقول في الباقي.

(٣) ومنها «أَهْلُونَ» قال الله تعالى: ﴿شَقَلْنَا أَمْوَالَنَا وَأَهْلُونَا﴾^(٢) «مِنْ أَوْسَطِ مَا تُطْعَمُونَ أَهْلِيكُمْ»^(٣) إِلَى أَهْلِيهِمْ أَبَدًا^(٤) الأول فاعل، والثاني مفعول، والثالث مجرور.

(٤) ومنها «وَأَهْلُونَ» وهو جمع لوابل، وهو المَطَرُ الغزير.

(٥) ومنها «أَرْضُونَ»^(٥) بتحريك الراء، ويجوز إسكانها في ضرورة الشعر.

(٦) ومنها «سِنُونَ» وبابه، وهو كل [اسم] ثلاثي حُذِفَتْ لَامُهُ وَعَوُضَ عنها هاء التانيث ولم يُكْسَرْ، ألا ترى أن سَنَةً أصلها مَنَوٌ أو سَنَهُ، بدليل قولهم في الجمع بالآلف والتاء «سَنَوَاتٍ» أو «سَنَهَاتٍ» فلما حذفوا من المفرد اللام، وهي الواو أو الهاء، وَعَوُضُوا عنها هاء التانيث، أَرَادُوا في جمع التكسير أن يجعلوه على صورة جمع المذكر السالم، أعني مختوماً بالواو والنون رفعاً، وبالياء والنون جرّاً ونصباً؛ ليكون ذلك جَبْرًا لما فاتته من حذف اللام، وكذلك القول في نظائره، وهي: عِصَّةٌ وَعِصُونَ، وَعِزَّةٌ وَعِزُونَ، وَثَبَّةٌ وَثَبُونَ، وَقَلَّةٌ وَقَلُونَ، ونحو ذلك، قال الله تعالى: ﴿الَّذِينَ جَعَلُوا الْفَرَآنَ عِصِينَ﴾^(٦)، «عَنِ الْيَمِينِ وَعَنِ الشِّمَالِ حِزِينَ»^(٧).

(١) من الآية ٢١ من سورة الزمر.

(٢) من الآية ١١ من سورة الفتح.

(٣) من الآية ٨٩ من سورة المائدة.

(٤) من الآية ١٢ من سورة الفتح.

(٥) قد جاء جمع الأرض بفتح الراء في حديث «من غصبَ قِدْرَ شبرٍ من أرضٍ طوقه من سبعِ أرضين يوم القيامة» وجاء بسكون الراء في قول الشاعر:

لَقَدْ ضَجَّتْ الْأَرْضُونَ إِذْ قَامَ مِنْ بَنِي
سَدُوسٍ خَطِيبٌ فَوَقَّ أَغْوَادٍ مُشْبِرٍ
وقول عبيد بن الأبرص (د ٥١ بيروت):

أَوْ صِرْتُ ذَا بُومَةٍ فِي رَأْسِ رَابِيَةٍ
أَوْ فِي قَرَارٍ مِنَ الْأَرْضِينَ قِرْوَانٍ
(٦) من الآية ٩١ من سورة الحجر.

(٧) من الآية ٣٧ من سورة المعارج.

(٧) ومما حُوِّلَ على جمع المذكر السالم في الإعراب «بُتُون».

(٨) وكذلك «عَلْيُون» وما أشبهه مما سمي به من الجموع، ألا ترى أن عَلِيَّينَ في الأصل جمع لِعَلِيٍّ؛ فنقل عن ذلك المعنى وسمي به أعلى الجنة، وَأُعْرِبَ هذا الإعراب نظراً إلى أصله، قال الله تعالى: ﴿كَأَلَّا إِن كِتَابَ الْأَنْبَارِ لَفِي عَلِيَّينَ، وَمَا أَذْرَاكَ مَا عَلْيُونُ﴾^(١).

فعلى ذلك إن سميت رجلاً بـ «زيدون» قلت: «هذا زِيدُون» وَ «رَأَيْتُ زَيْدَيْنِ» وَ «مَرَزْتُ بَزَيْدَيْنِ» فتعربه كما كنت تعربه حين كان جمعاً^(٢).

(١) الآيتان ١٨، ١٩ من سورة المطففين.

(٢) هذه أفصح لغات العرب في إعراب ما سمي به مما أصله جمع مذكر سالم.

ومن العرب من يلزمه الياء ويعربه بحركات ظاهرة على النون بعد الياء، فكأنه اسم مفرد آخره ياء ونون مثل غسلين ويقطين: فيأتي به في حالة الرفع بضممة على النون، وفي حالة النصب بفتحة على النون، وفي حالة الجر بكسرة على النون، وينونه في الأحوال كلها ما لم يكن أعجمياً، فإن كان أعجمياً مثل قنسرين أعربه مثل إعراب الاسم الذي لا ينصرف للعلمية والعجمة فيمنع تنوينه ويجره بالفتحة، ومن العلماء من أجرى هذه اللغة في جمع المذكر السالم وكل ما ألحق به، ويخرج على هذه اللغة ما ورد في حديث الدعاء على أهل مكة «اللهم اجعلها عليهم سنيئاً كسنيئ يوسف» ينصب سنيين الأول على النون وكسر سنيين الثاني على النون، ولولا ذلك لم ينون الأول ولم يثبت النون في الثاني مع الإضافة، وقد جاء على هذه اللغة - كالحديث - قول عبيد بن الأبرص (د ص ١٤٥ ط بيروت ١٩٥٨):

تَغَيَّرَ الدِّيَارُ بِذِي الدُّفَيْنِ فَأَوْدِيَةَ اللَّوَى قَرِمَالِ لَبِينِ
فَحَزَنَ جَنِّي ذُرْوَةً قَقْفَا دِيَالِ يُعَقِّي آيَهُ سَلَفُ السُّنَيْنِ
ويخرج على هذه اللغة أيضاً قول الشاعر:

رُبَّ حَيٍّ عَرْنَسٍ ذِي طَلَالِ لَا يَزَالُونَ ضَارِبِينَ الْقَبَابِ
ينصب «ضاربين» بفتحة على النون، ولولا ذلك لحذف النون لإضافته إلى ما بعده.

ومن العرب من يأتي به بالواو والنون في الأحوال كلها، ويجعل الإعراب بحركات ظاهرة على النون كما لو كان اسماً مفرداً مختوماً بالواو والنون، مثل زيتون وعريون ومفتون، وعليها جاء قول الشاعر:

طَالَ لَيْلِي وَبِثْ كَالْمَجْثُونِ وَاعْتَرَنِي الْهُمُومُ بِالْمَاطِرُونِ
وقول الآخر، وينسب إلى يزيد بن معاوية:

وَلَهَا بِالْمَاطِرُونَ إِذَا أَكَلَ الثَّمْلُ الَّذِي جَمَعَا

الشاهد فيهما: قولهما «بالماطر» فإن أصله ماطر، ثم سمي به مكان معين وقد جاء به مجروراً بالكسرة الظاهرة على النون.

ص- و «أولات» وما جُمع بِألفٍ وتاءٍ مَزِيدَتَيْنِ، وما سُمِّيَ بِهِ مِنْهُمَا، فَيَنْصَبُ بالكسرة نَحْوُ «خَلَقَ اللهُ السَّمَوَاتِ» و «أَصْطَفَى البَنَاتِ».

ش - الباب الرابع مما خرج عن الأصل: ما جُمعَ بِألفٍ وتاءٍ مَزِيدَتَيْنِ كَ «هِنْدَاتٍ» و «زَيْنَبَاتٍ»؛ فإنه ينصب بالكسرة نيابةً عن الفتحة، تقول: «رَأَيْتُ الهِنْدَاتِ والزَّيْنَبَاتِ»، قال الله تعالى: «خَلَقَ اللهُ السَّمَوَاتِ»^(١)، و «أَصْطَفَى البَنَاتِ»^(٢).

فأما في الرفع والجر فإنه على الأصل، تقول: «جاءت الهنداثُ» فترفعه بالضمة، و«مررت بالهنداثِ» فتحجره بالكسرة.

ولا فرق بين أن يكون مسمى هذا الجمع مؤنثاً بالمعنى كَ «هِنْد وهِنْدَاتٍ» أو بالثناء كَ «طَلْحَة وَطَلْحَاتٍ»، أو بالثناء والمعنى جميعاً كَ «فاطمة وفاطمات»، أو بالألف المقصورة كَ «حُبْلَى وَحُبْلَيَاتٍ» أو الممدودة كَ «صَحْرَاءَ وَصَحْرَاوَاتٍ» أو يكون مُسَمَّاهُ مذكراً كَ «إِصْطَبِلَ وَإِصْطَبِلَاتٍ» و «حَمَامَ وَحَمَامَاتٍ».

وكذلك لا فَرْقٌ بين أن يكون قد سَلِمَتْ بَيْتُهُ واحِدُهُ كَ «ضَخْمَةٌ وَضَخَمَاتٍ» أو تغيرت كَ «سَجْدَةٌ وَسَجْدَاتٍ» و «حُبْلَى وَحُبْلَيَاتٍ» و «صَحْرَاءَ وَصَحْرَاوَاتٍ» ألا ترى أن الأول محرّكٌ وَسَطُهُ، والثاني قُلَيْتُ ألفه ياء، والثالث قلبت همزته واواً، ولذلك عَدَلْتُ عن قول أكثرهم: جمع المؤنث السالم، إلى أن قلت: الجمع بالألف والثناء^(٣)؛ لأَعْمُ جَمْعَ المؤنث وجمع المذكر^(٤)، وما سلم فيه المفرد وما تغير.

وَقَيَّدْتُ الألف والثناء بالزيادة ليخرج نحو: «بَيْتٌ وَأَبْيَاتٍ» و «مَيْتٌ وَأَمْوَاتٍ» فإن الثناء فيهما أصلية؛ فينصبان بالفتحة على الأصل، تقول: «سَكَنْتُ أَيْبَاتاً» و «حَضَرْتُ أَمْوَاتاً» قال

(١) من الآية ٤٤ من سورة العنكبوت.

(٢) من الآية ١٥٣ من سورة الصافات.

(٣) هو تابع في ذلك لإمام المتأخرين وقدره العلماء العلامة ابن مالك، وذلك قوله في الخلاصة (الألفية):

وَمَا يَتَا وَأَلْفٌ قَدْ جُمِعَا يَكْسُرُ فِي الْجَزْرِ وَفِي التَّضْمِ مَقَا

(٤) جمع المؤنث هنا هو الذي مفردة مؤنث بالمعنى وحده كزيتب أو مع التاء كفاطمة وجمع المذكر هنا أراد به الذي مفردة مؤنث بالثناء وحدها كهمزة وطلحة، أو ما كان نحو حمام وإصطبل.

الله تعالى: ﴿وَكُنْتُمْ أََمْوَاتًا فَأَحْيَاكُمْ﴾^(١)، وكذلك نحو: «قُضَاوَةٌ» و «عُزَاوَةٌ» فإن التاء فيهما وإن كانت زائدة إلا أن الألف فيهما أصلية؛ لأنها منقلبة عن أصل، ألا ترى أن الأصل قُضِيَّةٌ وَعُزُوَّةٌ؛ لأنها من قَضَيْتُ وَعَزَوْتُ، فلما تحركت الواو والياء وانفتح ما قبلهما قلبتا ألفين؛ فلذلك ينصبان بالفتحة على الأصل، تقول: «رَأَيْتُ قُضَاةً وَعُزَاةً»^(٢).

ص - وَمَا لَا يَنْصَرِفُ، فَيَجْرُ بِالْفَتْحَةِ نَحْوُ: «بِأَفْضَلٍ مِنْهُ» إِلَّا مَعَ أَلْ نَحْوُ: «بِالْأَفْضَلِ»
أو الإِصْطَافَةِ نَحْوُ: «بِأَفْضَلِكُمْ».

ش - الباب الخامس مما خرج عن الأصل: ما لا ينصرف، وهو ما فيه عِلَّتَانِ
فرعيتان من عِلَلٍ تسع، أو وَاحِدَةٌ منها تقوم مقامهما:

فالأول كـ «فَاطِمَةٌ» فإن فيه التعريف والتأنيث، وهما عِلَّتَانِ فرعيتان عن التنكير
والتذكير.

والثاني نحو: «مَسَاجِدَ» و «مَصَابِيحَ»؛ فإنهما جَمْعَانِ، والجمع فرْعٌ عن المفرد،
وصيغتهما صيغة مُثَنًى الجمع، ومعنى هذا أن مَقَاعِلَ وَمَقَاعِيلَ وَقَفَّتِ الجمعُ عندهما،
وانتهت إليهما فلا تتجاوزهما؛ فلا يجمعان مرة أخرى، بخلاف غيرهما من الجمع فإنه
قد يجمع، تقول: كَلْبٌ وَأَكْلَبٌ كَفَلْسٍ وَأَفْلَسٍ، ثم تقول: أَكْلَبٌ وَأَكْلَبٌ، ولا يجوز في

(١) من الآية ٢٨ من سورة البقرة.

(٢) اعلم أنه قد دل استقراء كلام العرب على أنهم يجمعون بالألف والتاء خمسة أنواع من الأسماء:
الأول: ما كان مختصاً ببناء التأنيث، نحو فاطمة وتمرّة وبنات؛ تقول فيهن: فاطمات وتمرّات وبنات.
الثاني: علم المؤنث الذي لا تاء فيه، نحو دعد وجمل وزينب، تقول فيهن: دعدات وجملات وزينبات،
ويستثنى من هذا النوع حذام ويابه نحو قطام وسفار فلا يجمع هذا الجمع وإن كان المراد به مؤنثاً.
الثالث: صفة المذكر الذي لا يعقل، نحو قوله تعالى: ﴿وَإِذْ كَرُوا اللَّهَ فِي أَيَّامٍ مَعْلُودَاتٍ﴾ وقوله جل ذكره ﴿أَنْ
أَعْمَلْ سَابِغَاتٍ﴾ أي دروعاً سابغات، وقوله ﴿وَقَدُورٌ رَاسِبَاتٍ﴾.
الرابع: مصغر المذكر الذي لا يعقل، نحو دريهمات، وفليسات، ودنينيرات، في جمع مصغر درهم وفلس
ودينار؛ بخلاف مصغر المؤنث، ومصغر المذكر العاقل فلا يجمعان هذا الجمع.
الخامس: اسم جنس مؤنث بالألف المقصورة نحو حبلٍ وحلبات، أو الألف الممدودة نحو صحراء
وصحراوات.

«أكلب» أن يجمع بَعْدُ، وكذا أَعْرَبُ وَأَعَارِبُ؛ فلا يجوز في أَعَارِبَ أن يُجْمَعَ كما يُجْمَع أكلب على أكالبٍ وَأَصَالٌ على أصائلٍ، فكأنَّ الجمع قد تكرر فيهما، فنزل لذلك منزلة جمعين.

وكذلك «صَحْرَاءُ» و «حُبْلَى» فإن فيهما التانيث وهو فرْعٌ عن التذكير، وهو تانيث لازم، مُتَزَلِّ لزوْمه منزلة تانيث ثَانٍ، ولهذا الباب مكان يأتي شرحه فيه إن شاء الله تعالى.

وحكمه أن يُجَرَّ بالفتحة نيابة عن الكسرة، حملوا جَرَّه على نصبه كما عكسوا ذلك في الباب السابق. تقول: «مَرَزْتُ بِفَاطِمَةَ وَمَسَاجِدَ وَمَصَابِيحَ وَصَحْرَاءَ» فتفتحها كما تفتحها إذا قلت: «رَأَيْتُ فَاطِمَةَ وَمَسَاجِدَ وَمَصَابِيحَ وَصَحْرَاءَ» قال الله تعالى: ﴿وَأَوْحَيْنَا إِلَىٰ إِبْرَاهِيمَ وَإِسْمَاعِيلَ وَإِسْحَاقَ وَيَعْقُوبَ﴾^(١)، وقال تعالى: ﴿يَعْمَلُونَ لَهُ مَا يَشَاءُ مِنْ مَحَارِبَ وَتَمَايِلَ﴾^(٢).

ويستثنى من ذلك صورتان: إحداهما: أن تدخل عليه «أل»^(٣)، والثانية أن يضاف، فإنه يجر فيهما بالكسرة على الأصل، فالأولى نحو: ﴿وَأَنْتُمْ عَاكِفُونَ فِي الْمَسَاجِدِ﴾^(٤)، والثانية نحو: ﴿فِي أَحْسَنِ تَقْوِيمٍ﴾^(٥)، وتمثيلي في الأصل بقولي بأفضلكم أولى من تمثيل بعضهم بقوله: «مَرَزْتُ بِعُثْمَانِيَّةٍ» فإن الأعلام لا تضاف حتى تُنَكَّر، فإذا صار نحو عثمان نكرة زال منه أحدُ السببين المانعين له من الصرف، وهو العلمية، فدخل في باب ما ينصرف، وليس الكلام فيه، بخلاف «أَفْضَلُ»؛ فإن مانعه من الصرف الصفة ووزن الفعل،

(١) من الآية ١٦٣ من سورة النساء.

(٢) من الآية ١٣ من سورة سبأ.

(٣) ومثل أل في هذا الحكم «أم» الحميرية المعرفة، فإن الاسم الممنوع من الصرف لو اقترن بها جر بالكسرة، وعلى ذلك جاء قول الشاعر:

أَنَّ شِفْتَ مِنْ تَجْدٍ بِرَيْقًا تَأَلَّقَا نَسِيتُ بِلِيلِ أُمْلُؤْمِدِ اعْتَادَ أَوْلَقَا

الشاهد فيه قوله: «أمرمد» أي الأرمد، وأرمد: وصف على وزن الفعل، ومعناه الذي أصابه الرمد، وهو وجع العين، فأصله ممنوع من الصرف للوصفية ووزن الفعل كأحمر وأبيض، فلما لحقته أم المعرفة الحميرية انصرف فجر بالكسرة الظاهرة.

(٤) من الآية ١٨٧ من سورة البقرة.

(٥) من الآية ٤ من سورة التين.

وهما موجودان فيه أَضَفْتُهُ أم لم تُضِفْهُ، وكذلك تمثيلي بالأفضل أُولَى من تمثيل بعضهم بقوله:

١٢ - رَأَيْتُ الْوَلِيدَ بْنَ الْيَزِيدِ مُبَارَكاً [شَدِيداً بِأَعْبَاءِ الْخِلَافَةِ كَاهِلُهُ]
لأنه يحتمل أن يكون قَدَّرَ في «يزيد» الشَّيَاعَ فصار نكرة، ثم أدخل عليه «أل»

١٢ - هذا البيت من كلام ابن ميادة، واسمه الرماح بن أبرد بن ثوبان وميادة: اسم أمه، وهو أحد الشعراء المقدمين الفصحاء المحتج بشعرهم، والبيت من قصيدة له يمدح فيها أبا العباس الوليد بن يزيد بن عبد الملك بن مروان، وقد استشهد بهذا البيت جماعة من النحاة، منهم المؤلف في كتابه «أوضح المسالك» (رقم ١٩) وقد أنشده فيه مراراً (ج ١ ص ٦٣، ١٥٨ بتحقيقنا) ومنهم الأشموني (رقم ٣٥) وذكر السيوطي في تاريخ الخلفاء (ص ٩٨).

اللغة: «أعباء الخلافة» الأعباء: جمع عبء - بكسر العين وسكون الباء وآخره همزة - وهو الحمل الذي يتقل عليك، ويروى في مكانه «بأحناء الخلافة» والأحناء: جمع حنو - بوزن عبء - وهو ناحية الشيء، و«كاهله» أصل الكاهل ما بين الكتفين، ويكنى بشدة الكاهل عن القوة وعظيم التحمل لمهام الأمور.

المعنى: يمدح الوليد بن يزيد بأنه مبارك ميمون النقية، قوي على تحمل مهام الخلافة، عظيم الاضطلاع بأموالها، كثير الالتفات إلى نواحيها المختلفة، يدبرها ويهيمن عليها.

الإعراب: «رأيت» فعل ماضٍ وفاعله، ورأى هنا يجوز أن تكون بصرية فلا تحتاج إلا إلى مفعول واحد، ويجوز أن تكون علمية تحتاج إلى مفعولين يكون أصلهما مبتدأ وخبراً «الوليد» مفعول به لرأى منصوب بالفتحة الظاهرة «بن» نعت للوليد منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة، وابن مضاف و«اليزيد» مضاف إليه، مجرور وعلامة جره الكسرة الظاهرة «مباركاً» مفعول ثانٍ لرأى إذا جعلتها علمية، وحال من الوليد الذي هو المفعول إذا جعلتها بصرية «شديداً» معطوف على قوله مباركاً بحرف عطف محذوف «بأعباء» الباء حرف جر، وأعباء: مجرور بالباء وعلامة جره الكسرة الظاهرة، والجار والمجرور متعلق بشديد، وأعباء مضاف و«الخلافة» مضاف إليه، مجرور وعلامة جره الكسرة الظاهرة «كاهله» كاهل: فاعل بشديد؛ لأن شديداً صفة مشبهة تعمل عمل الفعل، مرفوع بالضممة الظاهرة، وكاهل مضاف والهاء ضمير غائب عائد إلى الوليد مضاف إليه، مبني على الضم في محل جر، وسكن لأجل الوقف.

الشاهد فيه: قوله «اليزيد» «فإن» «أل» في هذه الكلمة تحتل أمرين؛ الأمر الأول أن تكون للتعريف، والأمر الثاني: أن تكون زائدة.

فأما الأمر الأول: فإنه يتأتى إذا كان الشاعر - قبل أن يدخل «أل» عليه - قد قصد تنكيهه فصار شائعاً شيوع رجل ونحوه من النكرات، ثم أدخل بعد ذلك «أل» للدلالة على التعريف، فصار كالرجل ونحوه مما دخلت عليه أل لقصد التعريف، فإذا كان الأمر كذلك لم يكن في «يزيد» علتان فرعيتان=

للتعريف؛ فعلى هذا ليس فيه إلا وَزْنُ الفعل خاصة، ويحتمل أن يكون باقياً على عِلْمِيته و«أل» زائدة فيه كما زعم مَنْ مَثَّلَ به.

ص - وَالْأُمْلَةُ الْخَمْسَةُ، وَهِيَ: تَفْعَلَانِ، وَتَفْعَلُونَ، بِأَلْيَاءِ وَالتَّاءِ فِيهِمَا، وَتَفْعَلَيْنِ؛ فَتَرْفَعُ بِثُبُوتِ الثُّونِ، وَتُجْزَمُ وَتُنْصَبُ بِحَذْفِهَا، نَحْوُ: «فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا وَلَنْ تَفْعَلُوا».

ش - الباب السادس مما خرج عن الأصل: الأمثلة الخمسة.

وهي: كلُّ فعل مضارع اتصلت به أَلْفُ الاثْنَيْنِ نحو: «يَقُومَانِ» للغائِبَيْنِ و«تَقُومَانِ» للحاضِرَيْنِ، أو واو الجمع، نحو: «يَقُومُونَ» للغائِبِينَ، و«تَقُومُونَ» للحاضِرِينَ، أو ياء المخاطبة نحو: «تَقُومِينَ»^(١).

وحكم هذه الأمثلة الخمسة أنها تُرْفَعُ بثبوت النون نيابةً عن الضمة^(٢)، وتجزم

ترجع إحداهما إلى اللفظ والأخرى إلى المعنى، بل يكون فيه علة واحدة وهي وزن الفعل، لأن العلمية قد زالت عند قصد التنكير، وإذا كان فيه علة واحدة لم يكن ممنوعاً من الصرف؛ فلا يصح التمثيل به للممنوع من الصرف الذي يجز بالكسرة لدخول الألف واللام عليه.

والأمر الثاني: أن تكون «أل» قد زيدت فيه للضرورة بسبب اتصاله في اللفظ بالوليد الذي دخلت «أل» للمح الأصل، وإذا كانت «أل» زائدة كانت العلمية باقية؛ فيكون فيه العلتان العلمية ووزن الفعل؛ فيكون من الممنوع من الصرف الذي يجز بالكسرة لدخول «أل» عليه.

هذا بيان ما قصد إليه المؤلف من إنشاد هذا البيت في هذا الموضع.

واعلم أن المؤلف قد استشهد بهذا البيت في بعض كتبه منها «أوضح المسالك» على أن «أل» في «اليزيد» زائدة ضرورة، وصرح بأن قصد التنكير الذي ذكره ههنا مما لا تقوم عليه حجة ظاهرة؛ فلا محل - مع هذا الكلام - لتفضيل تمثيله للممنوع من الصرف الذي يجز بالكسرة بسبب دخول أل عليه على تمثيل غيره بهذا البيت، من قبل أن الوجه الآخر الذي جعل احتمالاً سبباً للتفضيل ليس مما يصح التعويل عليه، كما ذكر هو نفسه في غير هذا الكتاب.

(١) قد رأيت أن المضارع المسند لألف الاثْنَيْنِ يكون مبدوءاً بياء المضارع أو بتاء المضارعة، وأن المضارع المسند لواو الجماعة يكون مبدوءاً أيضاً بالياء أو بالتاء، وأن المضارع المسند لياء المخاطبة لا يكون مبدوءاً إلا بتاء المضارعة، ومن هنا كانت هذه الأفعال المضارعة المسند إلى ضمائر الرفع المتصلة خمسة أنواع، ومن هنا سموها «الأفعال الخمسة».

(٢) قد تحذف النون التي ترفع بثبوتها الأفعال الخمسة، وهي في هذا الحذف على ضربين:

الأول: جائز في الشر والنظم.

وتنصب بحذفها نيابة عن السكون والفتحة، تقول: «أَنْتُمْ تَقُومُونَ» و «لَمْ تَقُومُوا» و «لَنْ تَقُومُوا» رَفَعْتَ الأول لخلوه من الناصب والجازم، وجعلت علامة رفيعه النون، وَجَزَمْتَ الثاني بَلَمْ، وَنَصَبْتَ الثالث بَلَنْ، وجعلت علامة النصب والجزم حَذَفَ النون، قال الله تعالى: «فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا وَلَنْ تَفْعَلُوا»^(١) الأول جازم ومجزوم، والثاني ناصب ومنصوب، وعلامة الجزم والنصب الحذف.

* * *

ص - وَالْفِعْلُ الْمُضَارِعُ الْمُعْتَلُّ الْآخِرُ؛ فَيَجْزَمُ بِحَذْفِ آخِرِهِ، نَحْوُ: «لَمْ يَغْزُ» و «لَمْ يَخْشَ» و «لَمْ يَزِمَ».

ش - هذا الباب السابع مما خرج عن الأصل، وهو الفعل [المضارع] المعتل الآخر، نحو: «يَغْزُو» و «يَخْشَى» و «يَزِمِي».

فإنه يجزم بحذف آخره؛ فينبو حذف الحرف عن حذف الحركة، تقول: «لَمْ يَغْزُ» و «لَمْ يَخْشَ» و «لَمْ يَزِمَ»^(٢).

الثاني: شاذ لا يقع إلا في ضرورة الشعر.

أما الجائز ففي حالة واحدة، وهي أن يكون الفعل ناصباً لياء المتكلم وقبلها نون الوقاية فتجتمع نونان: أولاهما نون الرفع، والثانية نون الوقاية، نحو تضرّبانني وتضرّبونني فإن للعرب في هذه الحالة ثلاث لغات: إحداهما أن يجيئوا بالنونين على أصلهما، وعلى هذه اللغة قوله تعالى: «أَتَعْلَمَانِي» وقوله: «لَمْ تُؤْفَوْنِي» واللغة الثانية أن يدغموا إحدى النونين في الأخرى؛ وقد قرئ بها في قوله تعالى: «أَفَقِيرَ اللَّهُ تَامِرُونِي» وفي قوله: «أَتَحَاجُونِي» واللغة الثالثة حذف إحدى النونين.

وأما الذي لا يسوغ إلا في الشعر فعند وجود نون الرفع وحدها، وعليه جاء قول الشاعر:

أَبَيْتُ أَمْرِي وَتَبَيَّنَتِي تَذَلُّكِي شَعْرَكَ بِالْعَتَبَرِ وَالْمِسْكِ الذَّكِي
الأصل أن يقول: وتبينت تذكين، لكنه حذف نون الرفع، ونظيره قول الحماسي، وسيأتي مشروحاً في آخر هذا الكتاب مع ذكر نظائره:

أَنَا الَّذِي يَجِدُونِي فِي ضُلُوبِهِمْ لَا أَزْتَقِي صَدْرًا مِنْهَا وَلَا أَرُدُّ
كان الأصل أن يقول «يجدونني» فحذف نون الرفع ضرورة.

(١) من الآية ٢٤ من سورة البقرة.

(٢) قد ورد الفعل المضارع المعتل الآخر في حالة الجزم ولم يحذف منه حرف العلة، ومن ذلك قول الشاعر:

لَمْ يَأْتِيكَ وَالْأَتْبَاءُ تَشِيي بِمَا لَأَقْتُ لَبُونٌ بَنِي زِيَادٍ
فقال «يأتيك» ببقاء الياء مع تقدم لم، ومن ذلك قول الآخر:

إِذَا الْعَمُورُ غَضِبَتْ فَطَلَّقِي وَلَا تَرْضَاهَا وَلَا تَمْلِكِي

ص- فصل: تُقَدَّرُ جَمِيعُ الْحَرَكَاتِ فِي نَحْوِ: عَلَامِي وَالْفَتَى، وَيُسَمَّى الثَّانِي مَقْصُوراً، وَالضَّمَّةُ وَالْكَسْرَةُ فِي نَحْوِ: الْقَاضِي، وَيُسَمَّى مَنْقُوصاً، وَالضَّمَّةُ وَالْفَتْحَةُ فِي نَحْوِ: يَخْشَى، وَالضَّمَّةُ فِي نَحْوِ: يَدْعُو وَيَقْضِي، وَتَظْهَرُ الْفَتْحَةُ فِي نَحْوِ: «إِنَّ الْقَاضِي لَنْ يَقْضِي وَلَنْ يَدْعُو».

ش - علامة الإعراب على ضربين: ظاهرة، وهي الأصل، وقد تقدّمت أمثلتها، ومُقدَّرة؛ وهذا الفصل معقودٌ لذكرها.

فالذي يُقَدَّرُ فِيهِ الإِعْرَابُ خَمْسَةُ أَنْوَاعٍ:

(١) أحدها: ما يُقَدَّرُ فِيهِ حَرَكَاتُ الإِعْرَابِ جَمِيعُهَا؛ لَكُنْ الحرف الآخر منه لا يقبلُ الحَرَكَةَ لذاته، وذلك الاسمُ المقصور، وهو «الذي آخِرُهُ أَلِفٌ لازِمةٌ» نحو «الْفَتَى» تقول: «جَاءَ الْفَتَى» و «رَأَيْتُ الْفَتَى» و «مَرَزْتُ بِالْفَتَى» فتقدر في الأول ضمة، وفي الثاني فتحة، وفي الثالث كسرة؛ ومُوجِبُ هذا التقدير أن ذات الألف لا تقبلُ الحركة لذاتها.

(٢) الثاني: ما يُقَدَّرُ فِيهِ حَرَكَاتُ الإِعْرَابِ جَمِيعُهَا، لا لكون الحرف الآخر منه لا يقبلُ الحَرَكَةَ لذاته، بل لأجل ما اتصل به، وهو الاسمُ المضافُ إلى ياء المتكلم، نحو: «عَلَامِي» و «أَخِي» و «أَيِّي»، وذلك لأن ياء المتكلم تستدعي انكسار ما قبلها لأجل المناسبة، فاشتغال آخر الاسم الذي قبلها بكسرة المناسبة مَنَعَ من ظهور حركات الإعراب فيه.

(٣) الثالث: ما يُقَدَّرُ فِيهِ الضمة والكسرة فقط للاستئصال، وهو الاسمُ المنقوص، ونَعْنِي به الاسمُ الذي آخِرُهُ ياءٌ مكسورة ما قبلها «كَالْقَاضِي» و «الدَّاعِي».

(٤) الرابع: ما يُقَدَّرُ فِيهِ الضمة والفتحة للتعذر، وهو الفعلُ المعتلُّ بالألف، نحو: «يَخْشَى» تقول: «يَخْشَى زَيْدٌ» و «لَنْ يَخْشَى عَمْرُو» فتقدر في الأول الضمة، وفي الثاني الفتحة؛ لتعذر ظهور الحركة على الألف.

= فقال: «ترضاها» ببقاء الألف مع تقدم لا الناهية، ومن ذلك قول الآخر:

هَجَوْتُ زَيْدًا ثُمَّ جِئْتُ مُغْتَبِرًا مِنْ هَجَوِ زَيْدَانَ لَمْ تَهْجُو وَلَمْ تَدَعْ

(٥) الخامس: ما تُقَدَّرُ فيه الضمة فقط، وهو الفعل [المضارع] المعتل بالواو^(١)، نحو: «زَيْدٌ يَدْعُو» وبالياء نحو: «زَيْدٌ يَرْمِي».

وتظهر الفتحة لختفها، على الياء في الأسماء والأفعال، وعلى الواو في الأفعال^(١)، كقولك: «إِنَّ الْقَاضِيَّ لَنْ يَقْضِيَّ، وَلَنْ يَدْعُو» قال الله تعالى: «أَجِيبُوا دَاعِيَ اللَّهِ»^(٢) «لَنْ يُؤْتِيَهُمُ اللَّهُ خَيْرًا»^(٣) «لَنْ نَدْعُو مِنْ دُونِهِ إِلَهًا»^(٤).



ص - فَضْلٌ: يُرْفَعُ الْمُضَارِعُ خَالِيًا مِنْ نَاصِبٍ وَجَازِمٍ، نَحْوُ: «يَقُومُ زَيْدٌ».

ش - أجمع النحويون على أن الفعل المضارع إذا تَجَرَّدَ من الناصب والجازم كان مرفوعاً^(٥)، كقولك: «يَقُومُ زَيْدٌ، وَيَقْعُدُ عَمْرُو»، وإنما اختلفوا في تحقيق الرفع له، ما هو؟ فقال القراء وأصحابه: رَافِعُهُ نَفْسُ تَجَرُّدِهِ من الناصب والجازم، وقال الكسائي: حُرُوفُ المضارعة، وقال ثعلب: مُضَارَعَتُهُ للاسم، وقال البصريون: حُلُولُهُ محلَّ الاسم، قالوا: ولهذا إذا دخل عليه نحو: «أَنْ وَلَنْ وَلَمْ وَلَكَمَا» امتنع رَفَعُهُ، لأن الاسم لا يقع بعدها، فليس حينئذٍ حالاً محلَّ الاسم.

وأصحُّ الأقوالِ الأول، وهو الذي يجري على ألسنة المُعَرِّبِينَ، يقولون: مرفوع لِتَجَرُّدِهِ من الناصب والجازم.

(١) ليس في كلام العرب اسم معرب آخره واو مضموم ما قبلها؛ فلا جرم لم يذكر المؤلف الواو إلا في الأفعال.

(٢) من الآية ٣١ من سورة الأحقاف.

(٣) من الآية ٣١ من سورة هود.

(٤) من الآية ١٤ من سورة الكهف.

(٥) قد ورد الفعل المضارع غير مسبوق ظاهراً بناصر ولا جازم وهو مجزوم، فمن ذلك قول الشاعر، وينسب إلى علي بن أبي طالب رضي الله تعالى عنه:

مُحَمَّدٌ تَقْدِرُ نَفْسُكَ كُلُّ نَفْسٍ إِذَا مَا خِفَتْ مِنْ أَمْرِ تَبَالَا

ونظير ذلك قول امرئ القيس:

فَالْيَوْمَ أَشْرَبَ غَيْرَ مُسْتَحْقِبٍ إِثْمًا مِنَ اللَّوِّ وَلَا وَاعِلٍ

ف قيل: البتان ضرورة، وقيل: الأول على تقدير لام الأمر، أي لتفد نفسك كل نفس، وأما الثاني فإن الرواية الصحيحة فيه «فاليوم أسقى» بالبناء للمجهول، وأسقى مرفوع بضمة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر.

وَيُقْسِدُ قَوْلَ الْكَسَائِيِّ أَنَّ جُزْءَ الشَّيْءِ لَا يَعْمَلُ فِيهِ، وَقَوْلُ ثَعْلَبٍ أَنَّ الْمُضَارَعَةَ إِنَّمَا اقْتَضَتْ إِعْرَابَهُ مِنْ حَيْثُ الْجُمْلَةُ، ثُمَّ يَحْتَاجُ كُلُّ نَوْعٍ مِنْ أَنْوَاعِ الإِعْرَابِ إِلَى عَامِلٍ يَقْتَضِيهِ، ثُمَّ يُلْزَمُ عَلَى الْمَذْهَبِينَ أَنَّ يَكُونَ الْمُضَارِعُ مَرْفُوعاً دَائِماً، وَلَا قَائِلَ بِهِ.

وَيَرُدُّ قَوْلَ الْبَصْرِيِّينَ ارْتِفَاعُهُ فِي نَحْوِ «هَلَّا يَقُومُ» لِأَنَّ الْأِسْمَ لَا يَقَعُ بَعْدَ حُرُوفِ التَّحْضِيضِ^(١).



ص - وَيُنْصَبُ بِلَنْ، نَحْوُ «لَنْ نَبْرَحَ».

ش - لَمَّا انْقَضَى الْكَلَامُ عَلَى الْحَالَةِ الَّتِي يَرْفَعُ فِيهَا الْمُضَارِعُ ثَبَّتَ بِالْكَلامِ عَلَى الْحَالَةِ الَّتِي يُنْصَبُ فِيهَا، وَذَلِكَ إِذَا دَخَلَ عَلَيْهِ حَرْفٌ مِنْ حُرُوفِ أَرْبَعَةٍ، وَهِيَ: لَنْ، وَكَيْ، وَإِذَنْ، وَأَنْ، وَبَدَأَ بِالْكَلامِ عَلَى «لَنْ» لِأَنَّهَا مُلَازِمَةٌ لِلنَّصَبِ، بِخِلَافِ الْبَوَاقِي، وَخَتَمَ بِالْكَلامِ عَلَى «أَنْ» لَطَوِيلِ الْكَلَامِ عَلَيْهَا.

و «لَنْ» حَرْفٌ يَفِيدُ النِّفْيَ وَالِاسْتِقْبَالَ، بِالِاتِّفَاقِ^(٢)، وَلَا يَقْتَضِي تَأْيِيداً، خِلَافاً لِلزَّمْخَشَرِيِّ فِي أَنْمُودِجِهِ^(٣)، وَلَا تَأْكِيداً، خِلَافاً لَهُ فِي كَشَافِهِ، بَلْ قَوْلُكَ «لَنْ أَقُومَ» مُحْتَمِلٌ لِأَنَّ تَرِيدَ بِذَلِكَ أَنَّكَ لَا تَقُومُ أَبَداً، وَأَنَّكَ لَا تَقُومُ فِي بَعْضِ أَزْمِنَةِ الْمُسْتَقْبَلِ، وَهُوَ مُوَافِقٌ لِقَوْلِكَ «لَا أَقُومَ» فِي عَدَمِ إِفَادَةِ التَّأْكِيدِ.

وَلَا تَقَعُ «لَنْ» لِلدَّعَاءِ خِلَافاً لِابْنِ السَّرَّاجِ^(٤)، وَلَا حُجَّةٌ لَهُ فِيْمَا اسْتَدَلَّ بِهِ مِنْ قَوْلِهِ

(١) قَدْ أُجِيبَ عَنْ هَذَا الْإِعْتِرَاضِ بِأَنَّ الرِّفْعَ ثَابِتٌ فِي الْفِعْلِ الْمُضَارِعِ قَبْلَ دُخُولِ حَرْفِ التَّحْضِيضِ عَلَيْهِ، فَلَمَّا دَخَلَ حَرْفُ التَّحْضِيضِ لَمْ يَغْيِرْ مَا كَانَ؛ لِأَنَّ أَثَرِ الْعَامِلِ لَا يَزِيلُهُ إِلَّا عَامِلٌ آخَرُ، وَحَرْفُ التَّحْضِيضِ غَيْرُ عَامِلٍ، وَنَظِيرُ هَذَا الْمَثَالِ حَرْفُ التَّنْفِيسِ فِي نَحْوِ «سَيَقُومُ» وَهُوَ وَارِدٌ أَيْضاً عَلَى كَلَامِ الْبَصْرِيِّينَ، وَمُدْفُوعٌ بِمَا ذَكَرْنَاهُ.

(٢) مَعْنَى ذَلِكَ أَنَّ انْتِفَاءَ الْحَدَثِ الَّذِي يَدُلُّ عَلَيْهِ الْفِعْلُ الَّذِي بَعْدَهَا حَاصِلٌ فِي الزَّمَانِ الْمُسْتَقْبَلِ، فَإِذَا قُلْتَ: «لَنْ أَحْضُرَ لَزِيَارَتِكَ» كَانَ مَعْنَى ذَلِكَ: يَنْتَفِي حَضُورِي لَزِيَارَتِكَ فِي الزَّمَانِ الْمُسْتَقْبَلِ.

(٣) مِمَّا رَدَّ بِهِ عَلَى الزَّمْخَشَرِيِّ فِي قَوْلِهِ إِنْ «لَنْ» تَفِيدُ تَأْيِيدَ النِّفْيِ أَنَّهُ لَوْ كَانَتْ تَفِيدُ ذَلِكَ لَمَّا كَانَ يَحْسَنُ ذِكْرَ لَفْظِ الْأَيْدِ بَعْدَهَا؛ إِذْ يَكُونُ ذِكْرُهُ بَعْدَهَا تَكَرَّراً، لَكِنْ ذِكْرُ الْأَيْدِ بَعْدَهَا وَاقِعٌ فِي فَصِيحِ الْكَلَامِ، نَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى: «وَلَنْ يَتَمَنَّوهُ أَبَداً» وَفِي قَوْلِهِ جَلَّتْ كَلِمَتُهُ «وَلَنْ تَفْلَحُوا إِذَنْ أَبَداً» وَأَمَّا إِفَادَةُ التَّأْيِيدِ فِي نَحْوِ قَوْلِهِ تَعَالَى: «لَنْ يَخْلُقُوا ذُبَاباً» وَفِي نَحْوِ قَوْلِهِ سُبْحَانَهُ: «لَنْ يَخْلِفَ اللَّهُ وَعْدَهُ» فَلَيْسَ مِمَّا دَلَّتْ عَلَيْهِ «لَنْ» بَلْ مِنْ دَلِيلٍ خَارِجٍ.

(٤) ذَهَبَ الْمُؤَلِّفُ فِي كِتَابِهِ مَغْنِي اللَّيِّيبِ إِلَى أَنَّ «لَنْ» تَأْتِي لِلدَّعَاءِ - وَمَعْنَى ذَلِكَ أَنَّ الْفِعْلَ الَّذِي بَعْدَهَا لِلدَّعَاءِ - وَاسْتَدَلَّ عَلَى ذَلِكَ بِقَوْلِ الشَّاعِرِ:

تعالى: ﴿قَالَ رَبِّ بِمَا أَتَعَمْتُ عَلَيْ فَلَنْ أَكُونَ ظَهِيراً لِلْمُجْرِمِينَ﴾^(١)، مُدْعِياً أَنَّ معناه فاجعلني لا أَكُونَ، لِإمكان حَمْلها على النفي المحض، ويكون ذلك مُعَاهِدةً منه لله سبحانه وتعالى ألا يُظَاهِرَ مُجْرِماً جزاءً لتلك النعمة التي أنعم بها عليه، ولا هي مركبة من «لَا أَنْ» فحذفت الهمزة تخفيفاً، والألف لالتقاء الساكنين، خلافاً للخليل، ولا أصلها «لا» فأبدلت [الألف] نوناً، خلافاً للقرءاء.

ص- وَيَكِي الْمَصْدَرِيَّةُ، نَحْوُ ﴿لَكَيْلًا تَأْسُوا﴾.

ش- الناصب الثاني «كِي» وإنما تكون ناصبة إذا كانت مَصْدَرِيَّةً بمنزلة أَنْ، وإنما تكون كذلك إذا دخلت عليها اللام: لفظاً كقوله تعالى: ﴿لَكَيْلًا تَأْسُوا﴾^(٢) ﴿لَكَيْلًا يَكُونُ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ حَرَجٌ﴾^(٣) أو تقديرأ نحو: «جئتُك كيف تُكْرِمُنِي» إذا قُدِّرَتْ أن الأصل لكِي، وأنتك حذفت اللام استغناء عنها بِنَيْيها؛ فإن لم تقدر اللام كانت كي حرف جر، بمنزلة اللام في الدلالة على التعليل، وكانت «أَنْ» مضمرة بعدها إضماراً لازماً^(٤).

ص- وَيَا إِذَنْ مُصْدَرَّةٌ وَهُوَ مُسْتَقْبَلٌ مُتَّصِلٌ أَوْ مُتَّفَصِلٌ بِقَسَمٍ، نَحْوُ: «إِذَنْ أَكْرَمَكَ»

لَنْ تَزَالُوا كَذَلِكَمْ ثُمَّ لَا زِلْ ث لَكُمْ خَالِدًا خُلُودَ الْجِبَالِ

وجه الاستدلال أن الفعل المعطوف بثم للدعاء، فوجب أن يكون المعطوف عليه - وهو قوله «لَنْ تَزَالُوا» - للدعاء أيضاً، وهذا ظاهر على قول من قال: إن توافق المعطوف عليه والمعطوف في الإنشاء والخبر واجب، فأما من أجاز تخالفهما في ذلك فالأحسن عنده التوافق، فيكون حمل «لَنْ» على الدعاء في هذا البيت عند هذا الفريق من العلماء أحسن من حملها على الخبر، ولكنه ليس بلازم، فلا يكون البيت دليلاً لاحتماله وجهاً آخر.

(١) من الآية ١٧ من سورة القصص.

(٢) من الآية ٢٣ من سورة الحديد.

(٣) من الآية ٣٧ من سورة الأحزاب.

(٤) ربما جاءت «كي» مختصرة من كيف، فالمضارع الذي يقع بعدها حيثن مرفوع؛ إذ لم يتصل به ناصب ولا جازم، وذلك نحو قول الشاعر:

كَيْ تَجْنَحُونَ إِلَى سِلْمٍ وَمَا تُبَيِّرُ ثَنَّاكُمُ، وَلَقَى الْهَيْجَاءَ تَضَطَّرُّمُ

أي: كيف تجنحون.

و: ﴿إِذَنْ وَاللَّهِ تَزِمِيَهُمْ بِحَرْبٍ﴾ *

ش - الناصب الثالث «إِذَنْ» وهي حرف جوابٍ وجزاءٍ عند سيبويه^(١)، وقال الشلوين: هي كذلك في كل موضع. وقال الفارسي: في الأكثر؛ وقد تَمَحَّضُ للجواب؛ بدليل أنه يقال: «أُجِبَّكَ» فتقول: «إِذَا أَطْلُكَ صادقاً» إذ لا مجازاة بها هنا.

وإنما تكون ناصبة بثلاثة شروط:

الأول: أن تكون واقعةً في صدر الكلام، فلو قلت: «زَيْدٌ إِذَنْ»، قلت: «أَكْرِمُهُ» بالرفع.

الثاني: أن يكون الفعل بعدها مُسْتَقْبِلاً، فلو حَدَّثَكَ شخص بحدث فقلت: «إِذَنْ تَصْدُقُ» رَفَعْتَ، لأن المراد به الحال.

الثالث: أن لا يُفَصَّلَ بينهما بفاصِلٍ غير القسم، نحو: «إِذَنْ أَكْرِمَكَ»، و «إِذَنْ وَاللَّهِ أَكْرِمَكَ»، وقال الشاعر:

١٣ - إِذَنْ وَاللَّهِ تَزِمِيَهُمْ بِحَرْبٍ تَشِيبُ الطُّفْلَ مِنْ قَبْلِ الْمَشِيبِ

(١) إذا قال لك قائل: «أزورك غداً» فقلت له: «إِذَنْ أَكْرِمَكَ» فقد أجبت به هذا الكلام، وجعلت إكرامك له عند مجيئه جزءاً له، وعلى هذا لا تقع «إِذَنْ» في كلام مقتضب ابتداءً من غير أن يكون هناك ما يقتضي الجواب، بل لا بد أن يكون هناك ما يقتضي الجواب إما لفظاً كما مثلنا، وإما تقديرًا، وهل هي مقتضية للجواب وللجزاء معاً في كل كلام تقع فيه؟ ذهب الشلوين إلى أنها تدل عليهما في كل كلام، وتكلف في تخريج بعض الأمثلة بيان ما خفي من الجزء ليه، وذهب أبو علي الفارسي إلى أن دلالة «إِذَنْ» على الجواب والجزاء معاً في غالب الأمثلة، وقد تَمَحَّضُ عنده للجواب، فإذا قال لك قائل: «إني أجبك» فقلت له: «إِذَنْ أَصْدَقُ» أو قلت له: «إِذَنْ أَطْلُكَ صادقاً» فقد أجبت به هذا الكلام، ولكنه لا يكون جزءاً، وبيان ذلك أن تصديق المتكلم أو ظن صدقه واقع في الحال، والجزاء لا يكون في الحال؛ وهذا بيان ما ذكره المؤلف رضي الله عنه.

١٣ - نسب بعض الناس هذا البيت إلى حسان بن ثابت رضي الله عنه، واستبعد هذه النسبة جماعة من المحققين؛ لما فيه من الحشو الذي لا حاجة إليه ولا محل له، وقد بحث ديوان شعره فوجدت بعض شارحيه قد أضافه بيتاً مفرداً إلى شعر حسان من غير أن يكون معه سابق أو لاحق، ولم يذكر من قيل في شأنه، والبيت قد استشهد به المؤلف في «أوضح المسالك» (رقم ٤٩٧) وفي شذور الذهب (رقم ١٤٥) كما استشهد به الأشموني أيضاً في نواصب المضارع.

اللغة: «بحرب» كلمة حرب مؤنثة بدون علامة تأنيث؛ فيعود الضمير عليها مؤنثاً، تقول: «الحرب قد وضعت أوزارها» هذا هو الغالب في استعمالها، وقد تذكَّر إذا أولت بالقتال، فيعود الضمير عليها =

ولو قلت: «إِذَنْ يَا زَيْدُ» قلت: «أَكْرِمُكَ» بالرفع، وكذا إذا قلت: «إِذَنْ فِي الدَّارِ أَكْرِمُكَ» و«إِذَنْ يَوْمَ الْجُمُعَةِ أَكْرِمُكَ» كل ذلك بالرفع^(١).



ص - وبأن المَصْدَرِيَّةَ، ظَاهِرَةٌ نحو: «أَنْ يَغْفِرَ لِي» ما لَمْ تُسَبِّقْ بِعِلْمٍ نَحْوُ: «عَلِمَ أَنْ سَيَكُونُ مِنْكُمْ مَرْضًى» فَإِنْ سُبِّقَتْ بِظَنْ فَوْجِهَانِ، نحو: «وَحَسِبُوا أَنْ لَا تَكُونَ فِتْنَةً»، وَمُضْمَرَةٌ جَوَازاً بَعْدَ عَاطِفٍ مُسَبُّوقٍ بِاسْمٍ خَالِصٍ، نحو: * وَلَبِئْسَ عَبَاءَةً وَقَرَّرَ عَيْنِي * وَبَعْدَ

= مذكراً «تشيب» يروى بالناء الفوقية على أن الحرب مؤنثة، ويروى بالياء التحتية على أن الحرب مذكر لتأويله بالقتال كما قلنا، وعلى كل حال هو مضارع أشاب: أي صيره أشيب، فحرف المضارعة مضموم، ومن رواه بفتح حرف المضارعة ورفع «الطفل» على أنه فاعل فقد لزمه إخلاء جملة الصفة من ضمير الموصوف، وإدعاء الحذف خلاف الأصل «المشيب» بفتح الميم وكسر الشين - اسم زمان من «شاب رأسه» إذا صار شعره أبيض، أي: قبل زمان الشيب.

المعنى: تهدد قوماً من أعدائه وتوعدهم بأنه سيصيبهم بحرب شديدة الأهوال كثيرة الفجائع، حتى إن الطفل ليشيب رأسه من أهوالها وعظيم لأوائها.

الإعراب: «إِذَنْ» حرف جواب وجزاء ونصب «والله» الواو حرف قسم وجر، ولفظ الجلالة مقسم به مجرور بالواو، وعلامة جره الكسرة الظاهرة، والجار والمجرور متعلق بفعل محذوف، أي: أقسم والله «نرميهم» نرmi: فعل مضارع منصوب بإذن، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره نحن، وهم: ضمير الغائبين مفعول به لنرmi، مبني على السكون في محل نصب، «بحرب» الباء حرف جر، وحرب: مجرور بالباء، وعلامة جره الكسرة الظاهرة، والجار والمجرور متعلق بنرmi «تشيب» فعل مضارع مرفوع لتجرده من الناصب والجازم، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود إلى الحرب «الطفل» مفعول به لتشيب، منصوب بالفتحة الظاهرة، والجملة من الفعل والفاعل والمفعول في محل جر صفة لحرب «من قبل» جار ومجرور متعلق بتشيب، وقبل مضاف و«المشيب» مضاف إليه، مجرور بالإضافة، وعلامة جره الكسرة الظاهرة.

الشاهد فيه: قوله «إِذَنْ وَالله نرميهم» حيث نصب الفعل المضارع، وهو نرمي، بإذن، مع الفصل بينهما بالقسم، وهو قوله: والله.

(١) ذكر المؤلف هنا أن الفصل بالنداء، أو بالجار والمجرور، أو بالظرف - يضر، ويلزم مع كل واحد من هذه الثلاثة رفع الفعل، وهذا محل خلاف بين العلماء؛ فإن منهم من جعل الفصل بهذه الأشياء الثلاثة كالفصل بالقسم لا يضر، ويبقى مع الفصل بأحدها لإِذَنْ عملها في الفعل فتنبه.

واعلم أن إلغاء «إِذَنْ» مع استيفاء الشروط لغة حكاه عيسى بن عمر، وتلقاها علماء البصرة بالقبول، لكنها - مع ذلك - نادرة جداً، وأنكر هذه اللغة الكسائي والفراء، فلم يجز واحد منهما الإلغاء إذا استوفت الشروط المذكورة.

اللام نحو: ﴿لَتَبَيِّنَ لِلنَّاسِ﴾، إلا في نحو: ﴿لَتَلْمَأْ يَغْلَمَ﴾، و﴿لَتَلْمَأْ يَكُونُ لِلنَّاسِ﴾ فتظهر لا غير، ونحو: ﴿وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ﴾ فتضمير لا غير، كما ضميرها بعد «حتى» إذا كان مستقبلًا، نحو: ﴿حَتَّى يَرْجِعَ إِلَيْنَا مُوسَى﴾ وبعد أو التي بمعنى إلى نحو: * لا تسهّلنّ الصّعب أو أدرك المني * أو التي بمعنى إلا نحو:

وَكُنْتُ إِذَا عَمَزْتُ قَنَاءَ قَوْمٍ كَسَرْتُ كُعُوبَهَا أَوْ تَسْتَقِيمًا

وبعد فاء السببية أو واو المعية مشبوقتين ينفي محض أو طلب بالفعل نحو: ﴿لَا يَقْضِي عَلَيْهِمْ فَيَمُوتُوا﴾ و﴿يَعْلَمُ الصَّابِرِينَ﴾ و﴿لَا تَطْعَمُوا فِيهِ فَيَحِلَّ﴾ و﴿لَا تَأْكُلِ السَّمَكُ وَتَشْرَبِ اللَّبَنَ﴾.

ش - الناصب الرابع «أن» وهي أمّ الباب، وإتما أخرت في الذكر لما قدمناه، ولأصالتها في النصب عملت ظاهرة ومضمرة، بخلاف بقية النواصب؛ فلا تعمل إلا ظاهرة، مثال إعمالها ظاهرة قوله تعالى: ﴿وَالَّذِي أَطْمَعُ أَنْ يَغْفِرَ لِي خَطِيئَتِي﴾^(١) فيريد الله أن يخفف عنكم^(٢).

وقيدت «أن» بالمصدرية احترازاً من المفسرة والزائدة؛ فإنهما لا ينصبان المضارع. فالمفسرة هي: المسبوبة بجملة فيها معنى القول دون حروفه^(٣)، نحو: «كُتِبَ إليه أن يفعل كذا» إذا أردت به معنى أي.

(١) من الآية ٨٢ من سورة الشعراء.

(٢) من الآية ٢٨ من سورة النساء.

(٣) يشترط في «أن» المفسرة ثلاثة شروط؛ الأول - وهو الذي ذكره المؤلف - أن تسبقها جملة دالة على معنى القول وليست مشتملة على حروفه ولا مؤولة به، فلو جئت بجملة مشتملة على صريح القول لم تحتج إلى تفسير؛ لأن صريح القول غير محتاج للتفسير، فتكون الجملة بعده مفعولاً به ولا يؤتى بأن، والثاني: أن تتأخر عنها جملة، فلو أنك جئت بجملة مشتملة على مفرد يحتاج إلى التفسير، ثم أردت أن تفسر هذا المفرد بمفرد لم تأت بأن المفسرة، بل تجيء، بأي، فتقول مثلاً: «اشتريت عسجداً أي ذهباً» والثالث: ألا يدخل عليها حرف جر، لفظاً أو تقديرًا، فإن تقدم عليها حرف جر في اللفظ نحو «كُتِبَ إليه بأن قم» أو في التقدير نحو أن تقول: «كُتِبَ إليه أن قم» وأنت تنوي الباء - كانت أن حيثل مصدرية لا مفسرة.

والأكثر أن تكون «أن» المفسرة مفسرة لمفعول به محذوف، نحو قوله تعالى: «ونادينا أن يا إبراهيم» ونحو قولك: «كُتِبَ إليه أن يفعل» يرفع «يفعل»، وربما فسرت مفعولاً به مذكوراً، نحو قوله تعالى: «إذ أوحينا إلى أمك ما يوحى أن اقلقيه في التابوت فاقلقه في اليوم» الآيتان ٣٨، ٣٩ من سورة طه.

والزائدة هي: الواقعة بين القَسَم وَلَوْ، نحو: «أَقْسِمُ بالله أَنْ لَوْ يَأْتِينِي زَيْدٌ لَأَكْرِمَنَّهُ»^(١).

واشترطت أَنْ لَا تُسَبِّقَ المصدرية بِعِلْمٍ مطلقاً، ولا بظن في أحد الوجهين؛ احترازاً عن المخففة من الثقيلة.

والحاصلُ أَنَّ لِأَنَّ المصدرية باعتبار ما قبلها ثلاث حالات:

إحداها: أَنْ يتقدم عليها ما يَدُلُّ على العِلْمِ^(٢)؛ فهذه مخففة من الثقيلة لا غير.

ويجب فيما بعدها أمران: أحدهما: رَفْعُهُ؛ والثاني: فَصْلُهُ منها بحرف من حروف أربعة، وهي: [حرف] التنقيس، وحرف النفي، وَقَدْ، وَلَوْ؛ فالأول نحو: «عَلِمَ أَنَّ سَيَكُونُ»^(٣)، والثاني نحو: «أَفَلَا يَرَوْنَ أَنَّ لَا يَرْجِعُ إِلَيْهِمْ قَوْلًا»^(٤)، والثالث نحو: «عَلِمْتُ أَنَّ قَدْ يَقُومُ زَيْدٌ»، والرابع نحو: «أَنَّ لَوْ يَشَاءُ اللَّهُ لَهْدَى النَّاسَ جَمِيعًا»^(٥)، وذلك لأن قبله «أَفَلَمْ يَتَّيَسَّرِ الَّذِينَ آمَنُوا» ومعناه - فيما قاله المفسرون - أفلم يعلم، وهي لَعَنَةٌ

(١) ومن شواهد ذلك قول الشاعر:

قَأْقِسِمُ أَنْ لَوْ التَّقَيْنَا وَأَنْتُمْ
لَكَانَ لَكُمْ يَوْمٌ مِنَ الشَّرِّ مُظْلَمٌ
هنا، وقد زيدت، «أَنَّ» في مواضع أخرى غير ما ذكره المؤلف هنا؛ فمنها بين الكاف التي هي حرف جر ومجرورها، كما في نحو قول الشاعر:

* كَأَنَّ ظَلْبِي تَغَطُّو إِلَى وَارِقِ السَّلَمِ *

فيمر رواء بجر ظلية، وسيأتي البيت مشروحاً (رقم ٦٠) ومنها الواقعة بعد «لما» الوقتية كما في قوله سبحانه وتعالى: «فَلَمَّا أَنْ جَاءَ الْبَشِيرُ أَلْقَاهُ عَلَى وَجْهِهِ فَارْتَدَّ بَصِيرًا».

(٢) المراد أَنْ يكون ما تقدم عليها دالاً على اليقين، سواء أكان من لفظ العلم أم لم يكن من لفظه نحو رأى وتحقق وتيقن وتبين. وكذلك «ظن» إذا أريد به اليقين نحو «ظننت أن سيقوم خالد» إذا أردت به معنى أيقنت، فإن كان العلم المتقدم لا يقصد به اليقين، بل يقصد به الظن، جاز أن تكون مصدرية ناصبة للمضارع، وجاز أن تكون مخففة من الثقيلة، ولهذا قرئ في قوله تعالى: «أَفَلَا يَرَوْنَ أَنَّ لَا يَرْجِعُ» برفع «يرجع» على أن «أَنَّ» السابقة مخففة من الثقيلة، وبالنصب على أنها مصدرية ناصبة للمضارع.

هذا التفصيل هو الراجح الذي يقرره جمهور النحاة، وعليه جرى ابن هشام هنا، ومن أجله صار لأن المصدرية باعتبار ما قبلها ثلاث حالات: حالة تنوين فيها لأن تكون مخففة من الثقيلة، وحالة تنوين فيها لأن تكون ناصبة للمضارع، وحالة يخوز فيها الأمران، ومن العلماء من لم يفصل هذا التفصيل.

(٣) من الآية ٢٠ من سورة المزمل.

(٤) من الآية ٨٠ من سورة طه.

(٥) من الآية ٣١ من سورة الرعد.

التَّخَع وَهَوَازَن، قَالَ سُحَيْمٌ:

١٤ - أَقُولُ لَهُمْ بِالشَّعْبِ إِذْ يَأْسِرُونَنِي أَلَمْ تَيَاسُوا أَنِّي ابْنُ قَارِسٍ زَهْدَمَ

١٤ - قد نسب جماعة من العلماء هذا البيت لسحيم بن وثيل اليربوعي، وتبعهم على ذلك المؤلف، وقد أنكر جماعة هذه النسبة، وقالوا: يجب أن يكون قاتل هذا البيت بعض أولاد سحيم، لا سحيماً نفسه، وذلك لأنه يقول في آخره «إني ابن فارس زهدم» وزهدم: اسم فارس سحيم، وروى جماعة آخرون البيت هكذا «إني ابن قاتل زهدم» ليتخلصوا من هذا الإشكال وزهدم على هذه الرواية رجل من عبس، وقد راجعت ديوان سحيم بن وثيل من أوله إلى آخره فلم أجد فيه هذا البيت، بل لم أجد له كلمة على هذا الروي.

اللفظة: «الشعب» بكسر الشين وسكون العين - هو الطريق مطلقاً، وقيل: هو الطريق في الجبل خاصة «يأسرونني» فعل مضارع من الأسر، أي: يأخذونني أسيراً، ويروى في مكانه «يسرونني» على أنه من الميسر، قالوا: وكان سحيم قد وقع أسيراً في يد قوم، فاستقسموا عليه بالقداح ليأخذنه من يخرج له «تياسوا» تعلموا، وقد روي في مكانه «تعلموا» فذلك دليل على أنهما بمعنى واحد، كما استدلل المؤلف على أن يئاس بمعنى يعلم بأن ابن عباس قد قرأ: «أفلم يتبين الذين آمنوا» في قوله سبحانه وتعالى: «أفلم يئاس الذين آمنوا».

المهني: يقول: إنني حين وقعت في أيدي هؤلاء القوم وصرت معهم في الشعب ورأيتهم يستقسمون عليّ، قلت لهم: ألم تعلموا أنني ابن ذلك الرجل الفارس المشهور، يخوفهم بأييه ويتهدهم بأنه لا يمكن أن يقيه في أيديهم أسيراً، بل لا بد أن يغير عليهم ويستقله من أيديهم.

الإعراب: «أقول» فعل مضارع مرفوع لتجرده من الناصب والجازم، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا «لهم» اللام حرف جر، هم: ضمير الغائين، مبني على السكون في محل جر باللام، والمجار والمجرور متعلق بأقول «بالشعب» جار ومجرور متعلق بأقول أيضاً «إذ» ظرف للزمان الماضي، مبني على السكون في محل نصب بأقول «يأسرونني» فعل مضارع مرفوع وعلامة رفعه ثبوت النون، وواو الجماعة فاعل، مبني على السكون في محل رفع، والنون الثانية نون الوقاية، والياء ضمير المتكلم مفعول به مبني على السكون في محل نصب، والجملة من الفعل وفاعله ومفعوله في محل جر بإضافة إذ إليها «ألم» الهمزة للاستفهام التوبيخي، ولم: حرف نفي وجزم وقلب، «تياسوا» فعل مضارع مجزوم بلم، وعلامة جزمه حذف النون، وواو الجماعة فاعل مبني على السكون في محل رفع «أنّي» أن: حرف توكيد ونصب، وياء المتكلم اسم أن، مبني على السكون في محل نصب «ابن» خبر أن، مرفوع بالضمة الظاهرة، وابن مضاف و «فارس» مضاف إليه مجرور بالإضافة، وعلامة جره الكسرة الظاهرة، وفارس مضاف و «زهدم» مضاف إليه، مجرور وعلامة جره الكسرة الظاهرة في آخره، وجملة أن واسمها وخبرها في محل نصب سدت مسد مفعولي تياسوا الذي هو بمعنى تعلموا.

الشاهد فيه: قوله «تياسوا» فإن هذه الكلمة بمعنى تعلموا، ويؤيد ذلك أنه روي في مكانه «ألم =

أي: ألم تعلموا، ويُؤيِّدُهُ قراءة ابن عباس: ﴿أَفَلَمْ يَتَّبِعِينَ﴾، وعن القراء إنكار كون يئاس بمعنى يَعْلَم، وهو ضعيف.

الثانية: أن يتقدَّم عليها ظنٌّ^(١)، فيجوز أن تكون مخففة من الثقيلة، فيكون حكمها كما ذكرنا، ويجوز أن تكون ناصبة، وهو الأرجح في القياس والأكثر في كلامهم، ولهذا أجمعوا على النصب في قوله تعالى: ﴿وَالَمْ أَحْسِبِ النَّاسَ أَنْ يَتَرَكُوا﴾^(٢)، واختلفوا في قوله تعالى: ﴿وَحَسِبُوا أَنْ لَا تَكُونَ فِتْنَةً﴾^(٣) فقرأ بالوجهين.

الثالثة: أن لا يسبقها علم ولا ظنٌّ، فيتعين كونها ناصبةً، كقوله تعالى: ﴿وَالَّذِي أَطْمَعُ أَنْ يَغْفِرَ لِي خَطِيئَتِي﴾^(٤).

وأما إعمالها مُضَمَّرَةً فعلى ضربين؛ لأن إضمارها إما جائز، أو واجب.

فالجائز في مسائل:

إحداها: أن تقع بعد عاطف^(٥) مسبق باسم خالص من التقدير بالفعل، كقوله

= تعلموا كما قلنا، والأصل أن تكون الروايات المختلفة لفظاً بمعنى واحد، وهذا يدل على أن «يئاس» في قوله تعالى: ﴿أَفَلَمْ يَأْسَ الَّذِينَ آمَنُوا أَنْ لَوْ يَشَاءُ اللَّهُ لَهْدَى النَّاسَ جَمِيعاً﴾ بمعنى يعلم، وبالتالي يدل هذا البيت على أن «أن» في الآية المذكورة مخففة من الثقيلة؛ لأنها مسبقة بما يدل على العلم.

(١) المراد أن يكون اللفظ المتقدم عليها دالاً على الظن - وهو ترجيح أحد الطرفين الإثبات أو النفي - سواء أكان بلفظ الظن أم كان بنير لفظه، نحو خال وحسب، ومن ذلك لفظ العلم إذا لم يقصد به اليقين، بل قصد به الغالب الراجح أو أجري مجرى الإشارة، كما سبق التنبيه إليه في بيان الحالة الأولى، ويشترط لكونها مصدرية ناصبة للمضارع بعد ما يفيد الظن: ألا يفصل بين أن والمضارع فاصل غير لا النافية، فإن فصل بينهما - نحو ظننت أن سيقوم على، وخلت أن ستكون فتنة، وخلت أن لن تجيء - لم تكن مصدرية، لأنه لا يفصل بين المصدرية ومنصوبها، وتعينت حيث أن تكون مخففة من الثقيلة، ولما كان الفصل بين أن المصدرية ومنصوبها بلا النافية جائزاً كانت محتملة للوجهين إذا فصل بينهما بلا نحو قوله تعالى ﴿وَحَسِبُوا أَنْ لَا تَكُونَ فِتْنَةً﴾.

(٢) الآيتان ١، ٢ من سورة العنكبوت.

(٣) من الآية ٧١ من سورة المائدة.

(٤) من الآية ٨٢ من سورة الشعراء.

(٥) أطلق المصنف في هذا الموضع في قوله «بعد عاطف» وليس الكلام في هذا الموضع على إطلاقه، بل لا يكون ذلك إلا بعد أربعة من حروف العطف، وهي: الواو - وقد استشهد له المؤلف ببيت منيسون (رقم ١٥) وأو - وقد استشهد له بالآية الكريمة - والفاء، وثم، سنستشهد لهما في آخر شرح الشاهد الآتي (رقم ١٥).

تعالى: ﴿وَمَا كَانَ لِيَشِيرَ أَنْ يَكَلِّمَهُ اللَّهُ إِلَّا وَخِيًا أَوْ مِنْ وَرَاءِ حِجَابٍ أَوْ يَرْسِلَ رَسُولًا﴾^(١) في قراءة من قرأ من السبعة بنصب «يرسل» وذلك بإضمار «أن» والتقدير: أو أن يُرسل، وأن والفعل معطوفان على «وَخِيًا» أي وَخِيًا أَوْ إرسالاً، و«وَخِيًا» ليس في تقدير الفعل، ولو أظهرت «أن» في الكلام لجاز، وكذا قول الشاعر:

١٥ - وَلَبِئْسَ عَبَاءَةٌ وَتَقَرَّرَ عَيْنِي أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ لُبْسِ الشُّفُوفِ

(١) من الآية ٥١ من سورة الشورى.

١٥ - هذا البيت لامرأة اسمها ميسون بنت بحدل، وكانت امرأة من أهل البادية، فتزوجها معاوية بن أبي سفيان رضي الله عنه، ونقلها إلى الحاضرة، فكانت تكثر الحنين إلى أهلها، ويشتهي بها الوجد إلى حالتها الأولى، والبيت من شواهد سيبويه (ج ١ ص ٤٢٦) ولم ينسبه ولا نسبه الأعلام في شرح شواهد، وقد أنشده المؤلف في أوضحه (٥٠٥) وفي شذور الذهب (رقم ١٥٦) وأنشده الأشموني في نواصب المضارع، وأنشده ابن عقيل أيضاً (رقم ٣٣٠).

اللفظة: «عباءة» هي ضرب من الأكسية معروف «وتقر عيني» كتابة عن السرور «الشفوف» بضم الشين - جمع شف - بفتح الشين أو كسرهما وهو الثوب الرقيق الناعم الذي يشف عما تحته.

الصعنى: تقول: إن الذي كنت فيه عند أهلي أشهى إلى نفسي، وأجلب إلى السرور مما أنا فيه، مع أن الذي كنت فيه هناك هو المعيشة الخشنة، فقد كان لباسي عباءة من صوف غليظ، وما أنا فيه الآن معيشة ذات ترف ورفاهية، فإني ألبس الثياب الرقيقة الناعمة.

الإعراب: «ولبس» مبتدأ، مرفوع بالابتداء، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة، ولبس مضاف، و «عباءة» مضاف إليه «وتقر» الواو حرف عطف، مبني على الفتح لا محل له من الإعراب، تقر: فعل مضارع، منصوب بأن مضمرة بعد الواو العاطفة، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة «عيني» عين: فاعل تقر، مرفوع وعلامة رفعه ضمة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم منع من ظهورها اشتغال المحل بالحركة المناسبة للياء «أحب» خبر المبتدأ، مرفوع بالمبتدأ، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة «إلى» جار ومجرور متعلق بأحب «من لبس» جار ومجرور متعلق بأحب أيضاً، ولبس مضاف، و «الشفوف» مضاف إليه؛ مجرور وعلامة جره الكسرة الظاهرة.

الشاهد فيه: قوله «وتقر» حيث نصب الفعل المضارع، وهو قوله تقر، بأن مضمرة بعد واو عاطفة على اسم خالص من التقدير بالفعل، وهو قوله: لبس، وهذا الإضمار جائز، لا واجب؛ فيجوز أن تقول: ولبس عباءة وأن تقر عيني، وإذا كان الاسم المعطوف عليه مقدراً بالفعل لم يجز نصب المضارع الواقع بعد الواو، وإنما يكون الاسم مقدراً بالفعل إذا كان صفة صريحة واقعة صلة لأل. وذلك نحو قولهم: «الطائر فيقضب زيد الذباب» وكما تقول أنت «الحاضر فيحصل لي السرور أبي» فإنه يجب أن ترفع يغضب ويحصل؛ لأن الاسم السابق عليهما مقدر بالفعل؛ لأن المعنى: الذي يطير، والذي يحضر.

تقديره: ولبس عباءة وأن تقرّ عيني.

الثانية: أن تقع بعد لام الجر، سواء كانت للتعليل^(١) كقوله تعالى: ﴿وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ﴾^(٢) وقوله تعالى: ﴿إِنَّا فَتَحْنَا لَكَ فَتْحًا مُبِينًا لِيُغْفِرَ لَكَ اللَّهُ﴾^(٣) أو للعاقبة كقوله تعالى: ﴿فَالْتَقَطَهُ آلُ فِرْعَوْنَ لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوًّا وَحَزَنًا﴾^(٤) واللام هنا ليست للتعليل، لأنهم لم يلتقطوه لذلك، وإنما التقطوه ليكون لهم قرة عين، فكانت عاقبته أن صار لهم عدوًّا وحزنًا، أو زائدة، كقوله تعالى: ﴿إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنْكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ﴾^(٥) فالفعل في هذه المواضع منصوب بأن مضمرة، ولو أظهرت في الكلام لجاز، وكذا بعد كي الجارّة.

ولو كان الفعل الذي دخلت عليه اللام مقروناً بلا وَجَبَ إظهار «أن» بعد اللام: سواءً كانت «لا» النافية كالتي في قوله تعالى: ﴿لَيْلًا يَكُونُ لِلنَّاسِ عَلَى اللَّهِ حُجَّةٌ﴾^(٦)، أو

هذا، وقد علمت أن المراد بالعاطف في هذا الموضع واحد من أربعة أحرف، هي الواو وأو - وقد استشهد المؤلف لكل منهما - وثم، والفاء، ولم يستشهد لواحد منهما، وشاهد الفاء قول الشاعر:

لَوْلا تَوَقُّعُ مُعْتَرٍّ فَارِضِيهِ مَا كُنْتُ أَوْيُّرَ إِتْرَابًا عَلَى تَرَبٍّ

المعتر: الذي يتعرض للسؤال، والإتراب: الغنى، والترب: الفقر، وشاهد «ثم» قول أنس بن مدركة الخثعمي:

إِنِّي وَقَتْلِي سُلَيْكًا ثُمَّ أَغْقَلُهُ كَالثَّوْرِ يُضْرَبُ لَمَّا عَاقَتِ الْبَقَرُ

(١) ذكر المؤلف في هذا الموضع أربعة أنواع للام: النوع الأول: لام الجحود، وهذه يجب إضمار أن المصدرية بعدها، وضابطها: أنها المسبوبة بما كان، نحو «وما كان الله ليعذبهم» أو لم يكن نحو «لم يكن الله ليغفر لهم» والثانية: لام التعليل، وهذه يجب إظهار أن المصدرية بعدها إذا اقترن الفعل بلا، نحو «لئلا يعلم» ويجوز إظهار أن بعدها وإضمارها إن لم يقترن الفعل بلا، والثالثة: لام العاقبة، والرابعة اللام الزائدة وهاتان يجوز إضمار أن المصدرية بعدهما، والفرق بين لام العاقبة ولام التعليل أن لام التعليل يكون ما قبلها علة لحصول ما بعدها باعثة عليه - ويكون حصول ما قبلها سابقاً على حصول ما بعدها في الوجود، وأما لام العاقبة - وتسمى لام الصيرورة أيضاً - فإن ما قبلها ليس علة لحصول ما بعدها، ولكنه يحدث بعده اتفاقاً، وأما اللام الزائدة فهي الواقعة بعد فعل متعد، وفائدتها تأكيد تعديته إلى مدخول اللام.

(٢) من الآية ٤٤ من سورة النحل.

(٣) الأيتان ١، ٢ من سورة الفتح.

(٤) من الآية ٨ من سورة القصص.

(٥) من الآية ٣٣ من سورة الأحزاب.

(٦) من الآية ١٦٥ من سورة النساء.

زائدة كالتي في قوله تعالى: ﴿لَيْلًا يَعْلَمَ أَهْلُ الْكِتَابِ﴾^(١) أي: ليعلم أهل الكتاب. ولو كانت اللام مسبوقه بكون ماضٍ منفي وجب إضمار «أَنْ» سواء كان المضي في اللفظ والمعنى، نحو: ﴿وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ وَأَنْتَ فِيهِمْ﴾^(٢)، أو في المعنى فقط، نحو: ﴿لَمْ يَكُنِ اللَّهُ لِيُفْفِرْ لَهُمْ﴾^(٣)، وتسمى هذه اللام «لام الجحود»^(٤). وتلخص أن لأن بعد اللام ثلاث حالات: وجوب الإضمار، وذلك بعد لام الجحود، وجوب الإظهار، وذلك إذا اقترن الفعلُ بلا، وجواز الوجهين، وذلك فيما بقي، قال الله تعالى: ﴿وَأَمْرًا لِنُسْلِمَ لِرَبِّ الْعَالَمِينَ﴾^(٥)، وقال تعالى: ﴿وَأَمْرًا لَأَنْ أَكُونَ﴾^(٦).

ولما ذكرت أنها تضرر وجوباً بعد لام الجحود استطرذت في ذكر بقية المسائل التي يجب فيها إضمار «أَنْ» وهي أربع:

إحداها: بعد «حَتَّى» واعلم أن للفعل بعد حتى حالتين: الرفع، والنصب. فاما النصب فشرطه كون الفعل مستقبلاً بالنسبة إلى ما قبلها، سواء كان مستقبلاً بالنسبة إلى زمن التكلم أو لا: فالأول كقوله تعالى: ﴿لَنْ تَبْرَحَ عَلَيْهِ عَاكِفِينَ حَتَّى يَرْجِعَ إِلَيْنَا مُوسَى﴾^(٧)؛ فإن رجوع موسى عليه الصلاة والسلام مُستقبل بالنسبة إلى الأمرين جميعاً، والثاني كقوله تعالى: ﴿وَزُلْزِلُوا حَتَّى يَقُولَ الرَّسُولُ﴾^(٨)؛ لأن قول الرسول وإن كان ماضياً بالنسبة إلى زمن الإخبار إلا أنه مُستقبل بالنسبة إلى زلزالهم. ولحتى التي ينتصب الفعل بعدها معنيان؛ فتارة تكون بمعنى كي، وذلك إذا كان ما

(١) من الآية ٢٩ من سورة الحديد.

(٢) من الآية ٣٣ من سورة الأنفال.

(٣) من الآية ١٣٧ من سورة النساء.

(٤) إذا كان الفعل المتقدم على لام الجحود ماضياً لم يكن حرف النفي إلا «ما» كآية الأولى، وإذا كان مضارعاً لم يكن حرف النفي إلا «لم» كآية الثانية، وهي التي تقلب المضارع ماضياً، ولذلك يقول بعض المؤلفين: لام الجحود هي التي تقع بعد «ما كان» أو بعد «لم يكن» وهي عبارة سليمة مستقيمة مشيرة إلى تحديد حرف النفي.

(٥) من الآية ٧١ من سورة الأنعام.

(٦) من الآية ١٢ من سورة الزمر.

(٧) من الآية ٩١ من سورة طه.

(٨) من الآية ٢١٤ من سورة البقرة.

قبلها عِلَّةٌ لما بعدها، نحو «أَسْلِمَ حَتَّى تَدْخُلَ الْجَنَّةَ» وتارة تكون بمعنى إلى، وذلك إذا كان ما بعدها غايةً لما قبلها، كقوله تعالى: «لَنْ نَبْرَحَ عَلَيْهِ عَاكِفِينَ حَتَّى يَرْجِعَ إِلَيْنَا مُوسَى»^(١)، وكقولك: «لَأَسِيرَنَّ حَتَّى تَطْلُعَ الشَّمْسُ» وقد تصلح للمعنيين معاً كقوله تعالى: «فَقَاتِلُوا آلِي تَبَغْيٍ حَتَّى تَفِيءَ إِلَى أَمْرِ اللَّهِ»^(٢) يحتمل أن يكون المعنى كَيْ تَفِيءَ أو ألى أن تَفِيءَ.

والنصب في هذه المواضع وما أشبهها بأن مضمرة بَعْدَ حَتَّى حَتْمًا، لا بحتى نفسها، خلافاً للكوفيين^(٣)، لأنها قد عملت في الأسماء الجزئية، كقوله تعالى: «حَتَّى مَطْلَعِ الْفَجْرِ»^(٤) «حَتَّى حِينَ»^(٥)، فلو عملت في الأفعال النصب لزم أن يكون لنا عاملٌ واحدٌ يعمل تارة في الأسماء وتارة في الأفعال، وهذا لا نظير له في العربية.

وأما رَفْعُ الفعل بعدها فله ثلاثة شروط؛ الأول: كونه مُسَبِّبًا عما قبلها، ولهذا امتنع الرفع في نحو: «سِرْتُ حَتَّى تَطْلُعَ الشَّمْسُ» لأن السير لا يكون سبباً لطلوعها، الثاني: أن يكون زَمَنُ الفعل الحال لا الاستقبال، على العكس من شرط النصب، إلا أن الحال تارة يكون تحقيقاً وتارة يكون تقديرًا؛ فالأول كقولك: «سِرْتُ حَتَّى أَدْخُلُهَا» إذا قلت ذلك وأنت في حالة الدخول، والثاني كالمثال المذكور إذا كان السير والدخول قد مَضَيَا ولكنك أردت حكاية الحال، وعلى هذا جاء الرفع في قوله تعالى: «حَتَّى يَقُولَ الرَّسُولُ»^(٦)؛ لأن

(١) من الآية ٩١ من سورة طه.

(٢) من الآية ٩ من سورة الحجرات.

(٣) من الدليل على أن الناصب بعد «حتى» هو «أن» المصدرية مضمرة، ظهور «أن» مع المعطوف على منصوبها، وذلك كما جاء في قول الشاعر:

وَمَنْ يَكَلِّمُهُمْ فِي الْمَحَلِّ أَنَّهُمْ لَا يَعْلَمُ الْجَارُ مِنْهُمْ أَنَّهُ جَارٌ
حَتَّى يَكُونُ عَزِيزًا مِنْ نَفْسِهِمْ أَوْ أَنْ يَبَيِّنَ جَمِيعًا وَهُوَ مُخْتَارٌ

الشاهد في قوله: «أو أن يبين جميعاً» فقد ظهرت فيه «أن» المصدرية، فدل ذلك على أن العامل في المعطوف عليه هو «أن» مضمرة، والكوفيون لا ينكرون وقوع مثل هذا في كلام العرب، وتخلصوا منه بتجويزهم دخول «أن» في المعطوف مع قولهم: إن الناصب هو حتى نفسها، وهو كلام لا يقضى العجب منه.

(٤) من الآية ٥ من سورة القدر.

(٥) من الآية ٣٥ من سورة يوسف.

(٦) من الآية ٢١٤ من سورة البقرة.

الزُّلْزَال والِقُولَ قد مَضَيَا، الثالث: أن يكون ما قبلها تامّاً، ولهذا امتنع الرفع في نحو: «سِيرِي حَتَّى أَدْخَلَهَا» وفي نحو: «كَانَ سِيرِي حَتَّى أَدْخَلَهَا» إذا حملت «كان» على النقصان، دون التمام^(١).

المسألة الثانية: بعد «أو» التي بمعنى «إلى» أو «إلا»؛ فالأول كقولك: «لَأَلْزَمَنَّكَ أَوْ تَقْضِيَنِي حَقِّي» أي: إلى أن تقضيني حقي، وقال الشاعر:

١٦ - لَأَسْتَسْهَلَنَّ الصَّعْبَ أَوْ أُدْرِكَ الْمُنَى فَمَا انْقَادَتِ الْأَمَالُ إِلَّا لِصَابِرٍ

(١) إذا جعلت «كان» ناقصة كان المذكور قبل حتى كان واسمها، وليس هذا جملة تامة؛ لأن خبر «كان» لم يذكر، وأما إذا جعلت «كان» تامة فإن المذكور حيثل يكون جملة تامة من فعل وفاعل، والمعنى: حدث سيرى حتى أدخلها، وقد قرأ نافع برفع «يقول» وقرأ غيره بنصبه.

(٢) ههنا أمران نحب أن ننبهك إليهما، الأول: أن كون الناصب للمضارع بعد «أو» هو أن المضمر هو المذهب الراجح، لأن «أو» حرف عطف مشترك بين الأسماء والأفعال، فالأصل فيه ألا يعمل، والأمر الثاني: أنه يشترط في النصب بعد أو شرطان: ألا يتقدم عليها معمول معمولها، وألا يفصل بينها وبين الفعل فاصل.

١٦ - هذا البيت قد استشهد به كثير من النحاة، ولم أجد أحداً ممن استشهد به قد نسبته إلى قائل معين، وممن استشهد به المؤلف في أوضحه (رقم ٤٩٨) وفي الشذور (رقم ١٤٦) والأشعوني في نواصب المضارع، وابن عقيل (رقم ٣٢٢).

اللفظة: «أستسهلن» يريد أنه يعده سهلاً، أو يصير الصعب سهلاً بماضي همته وعالي نظره «الصعب» الأمر الذي يشق احتماله «المنى» جمع منية، بضم الميم فيهما، مثل مدية ومدى، والمنية: ما يتمناه الإنسان ويرغب في حصوله «انقادت» سهلت وتدللت «الأمال» جمع أمل مثل سبب وأسباب ويطل وأبطال وجمل وأجمال.

المعنى: يقول إنه سيتحمل الشدائد، ويصطير على ما يناله من المشقات في سبيل بلوغ أمانيه، ثم يبين أن المجد لا يدرك إلا إذا رضي طالبه وطابت نفسه بما يجده في طريقه.

الإعراب: «لأستسهلن» اللام واقعة في جواب قسم محذوف، أستسهل: فعل مضارع مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الثقيلة، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا، والجملة من الفعل والفاعل لا محل لها من الإعراب جواب القسم المحذوف، ونون التوكيد الثقيلة حرف مبني على الفتح لا محل له من الإعراب «الصعب» مفعول به لأستسهل منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة «أو» حرف بمعنى إلى «أدرك» فعل مضارع منصوب بأن المضمر بعد أو، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا «المنى» مفعول به لأدرك منصوب وعلامة نصبه فتحة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر «فما» الفاء حرف عطف، وما: حرف نفي «انقادت» انقاد: فعل ماض مبني على الفتح لا محل له من الإعراب، والتاء علامة التانيث حرف مبني على السكون لا محل له من الإعراب، وحرك بالكسر =

والثاني كقولك: «لَا تُقْتَلَنَّ الْكَافِرُ أَوْ يُسْلِمَ» أي: إِلَّا أَنْ يُسْلِمَ، وقول الشاعر:

١٧ - وَكُنْتُ إِذَا عَمَزْتُ قَنَاءَ قَوْمٍ كَسَرْتُ كُعُوبَهَا أَوْ تَسْتَقِيمًا
أي: إِلَّا أَنْ تَسْتَقِيمَ فَلَا أَكْسِرَ كُعُوبَهَا، وَلَا يَصِحُّ أَنْ تَكُونَ هُنَا بِمَعْنَى إِلَى؛ لِأَنَّ
الاستقامة لَا تَكُونُ غَايَةً لِلْكَسْرِ.

= للتخلص من التقاء الساكنين «الآمال» فاعل انقاد، مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة «إلا» أداة
استثناء ملغاة لَا عمل لها، حرف مبني على السكون لَا محل له من الإعراب «لصابر» اللام حرف
جر، وصابر: مجرور باللام وعلامة جره الكسرة الظاهرة، والجار والمجرور متعلقان بانقاد.

الشاهد فيه: قوله «أدرك» حيث نصب الفعل المضارع الذي هو أدرك، بأن المضمر وجوباً بعد أو.
وقد ذكر جماعة من النحاة: أن «أو» في هذا البيت بمعنى إلى، كما ذكره المؤلف في هذا الكتاب،
وذكر قوم أنها بمعنى حتى، ومن ذكر ذلك المؤلف في أوضحه وابن عقيل والأشموني، ولا خلاف
بين هذين الكلامين؛ لأن «إلى» و«حتى» بمعنى واحد، وهو الغاية، وذكر السيوطي أن «أو» ههنا
بمعنى إلا، وهو مخالف لذلك كله، فوق أنه بعيد.

واعلم أن ضابط «أو» التي بمعنى إلى: أن يكون ما بعدها ينقضي شيئاً فشيئاً، ألا ترى أن إدراك المني
يحصل شيئاً بعد شيء، وأما «أو» التي بمعنى إلا فإن ما بعدها يحصل دفعة واحدة، كالإسلام في
نحو قولك: «لَا تُقْتَلَنَّ الْكَافِرُ أَوْ يُسْلِمَ».

١٧ - هذا البيت لزياد الأعجم، وهو من شواهد سيبويه (ج ١ ص ٢٤٨) وقد استشهد به المؤلف في
أوضحه (رقم ٤٩٩) وفي الشذور (رقم ١٤٧) والأشموني في نواصب المضارع، وابن عقيل (رقم
٣٢٣).

اللفظة «غمزت» الغمز: جس باليد يشبه النخس «قناة» أراد الرمح «قوم» رجال، ومنه قوله تعالى من
الآية ١١ من سورة الحجرات: «لَا يَسْخَرُ قَوْمٌ مِنْ قَوْمٍ عَسَى أَنْ يَكُونُوا خَيْراً مِنْهُمْ، وَلَا نِسَاءٌ مِنْ نِسَاءٍ
عَسَى أَنْ يَكُنَّ خَيْراً مِنْهُنَّ» وقول زهير بن أبي سلمى المزني:

وَمَا أَذْرِي وَمَوْفَ إِخَالُ أَذْرِي أَقَوْمُ آلِ حِضْنٍ أَمْ نِسَاءُ

«كعوبها» الكعوب: جمع كعب، وهو طرف الأنبوية الناشز، «تستقيما» تعادل.

المعنى: أراد أنه إذا هجا قوماً فقال فيهم شعراً لم يترك لهم أديماً صحيحاً حتى يرجعوا عن معاداته،
وضرب لذلك مثلاً حالة من يتقف الرماح فيجسها بيده وما يزال بها حتى تعادل أو يكسرها.

الإعراب: «كنت» كان: فعل ماض ناقص، وتاء المتكلم اسمه مبني على الضم في محل رفع «إذا»
ظرف يدل على الزمان المستقبل يضاف إلى شرطه، ويتنصب بجوابه، مبني على السكون في محل
نصب. بكسرت «غمزت» فعل ماض وفاعله، والجملة في محل جر بإضافة إذا إليها. وهي فعل
الشرط الذي تقتضيه إذا «قناة» مفعول به لغمزت، وقناة مضاف و «قوم» مضاف إليه «كسرت» فعل =

المسألة الثالثة: بعد فاء السببية إذا كانت مسبوقة بنفي محض^(١)، أو طلب بالفعل^(٢).

فالتنقي كقوله تعالى: ﴿لَا يَقْضَىٰ عَلَيْهِمْ فِيمَوْتَوْا﴾^(٣)، وقولك: «ما تأتينا فتحدثنا» واشترطنا كونه محضاً احترازاً من نحو «ما تزال تأتينا فتحدثنا» و«ما تأتينا إلا فتحدثنا» فإن معناهما الإثبات، فلذلك وجب رفعهما، أما الأول فلأن «زال» للنفي وقد دخل عليه النفي، ونفي النفي إثبات، وأما الثاني فلا يتقاضى النفي بإلاً.

وأما الطلب فإنه يشمل الأمر كقوله:

١٨ - يَا نَاقُ سِيرِي عَنَقاً فَمَسِيحاً إِلَى سُلَيْمَانَ فَتَسْتَرِيحاً

ماض وفاعله والجملة لا محل لها من الإعراب جواب إذا «كعوبها» كعوب: مفعول به لكسرت، منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة، وكعوب مضاف وها مضاف إليه، مبني على السكون في محل جر «أو» حرف بمعنى إلا مبني على السكون لا محل له من الإعراب «تستقيما» فعل مضارع منصوب بأن المضمره وجوباً بعد أو التي بمعنى إلا، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود إلى كعوب، والألف للإطلاق.

الشاهد فيه: قوله «تستقيما» حيث نصب الفعل المضارع، وهو قوله «تستقيم» بأن المضمره وجوباً بعد «أو» التي بمعنى إلا.

(١) خرج بكون الفاء للسببية أن تكون عاطفة على صريح الفعل أو أن تكون استئنافية، وشمل قوله «مسبوقه بنفي محض» النفي بالحرف كالأية الكريمة والمثالين اللذين ذكرهما المؤلف، والنفي بالفعل نحو «ليس زيد محباً فيخلص لك» والنفي بالاسم نحو «أنت غير محب فتخلص لنا» وخرج الإثبات من طريق النفي الذي يتنقض بدخوله على فعل يدل على النفي نحو «ما تزال تأتينا فتحدثنا» أو يتنقض بإلا نحو «ما تأتينا إلا فتحدثنا» لأن «زال» وفروعها تدل على النفي، وإلا ثبت لما بعدها ما نفيته عما قبلها، فيكون ظاهر الكلام وجود نفي، ولكن الحقيقة أن ما بعد الفاء في المثالين ونحوهما مثبت، وقد بين المؤلف ذلك.

(٢) اشتراط كون الطلب بالفعل يخرج ثلاثة أشياء: الأول: الطلب باسم الفعل نحو «صه فينام الناس» والثاني: الطلب بالمصدر نحو «ضرباً زيداً فيتأدب»، والثالث: الطلب بلفظ الخبر نحو «حسبك فيستريح الناس» أي حسبك السكوت مثلاً، والخبر مع حسبك محذوف لا يظهر في الكلام الفصيح، وقد أجاز الكسائي النصب بعد الطلب بلفظ الخبر، كما أجاز النصب بعد الطلب باسم الفعل على ما حكاه المؤلف.

(٣) من الآية ٣٦ من سورة فاطر.

١٨ - البيت لأبي النجم المعجلي، واسمه الفضل بن قدامة، وقد استشهد بهذا البيت المؤلف في أوضحه (رقم ٥٠١) وفي الشذور (رقم ١٥٠) والأشموني في باب إعراب الفعل، وابن عقيل (رقم ٣٢٤).

والنهي، نحو قوله تعالى: ﴿وَلَا تَطْفُوا فِيهِ فَيَجْلَّ عَلَيْكُمْ عَظِيمٌ﴾^(١)، والتحضيض، نحو: ﴿لَوْلَا أَخَّرْتَنِي إِلَىٰ أَجَلٍ قَرِيبٍ فَأَصْدَقَ﴾^(٢)، والتمني، نحو: ﴿يَا لَيْتَنِي كُنْتُ مَعَهُمْ فَأَتُورَ﴾^(٣)، والترجي، كقوله تعالى: ﴿لَعَلِّي أَبْلُغُ الْأَسْبَابَ الْأَسْبَابِ السَّمَوَاتِ فَأَطَّلِعَ﴾^(٤) في قراءة بعض السبعة بنصب أطلع، والدعاء كقوله:

١٩ - رَبِّ وَفَّقْنِي فَلَا أَعْدِلَ عَنْ سَنَنِ السَّاعِينَ فِي خَيْرِ سَنَنْ

= **اللفظة:** «ناق» مرخم ناقة «عناق» يفتح العين المهملة والنون جميعاً - هو ضرب من السير السريع «فسيحاً» واسعاً «سليمان» هو سليمان بن عبد الملك بن مروان «نستريحاً» نلقي عنا تعب السفر. **المعنى:** يأمر ناقته أن تجد في السفر، وتدأب عليه، حتى تصل إلى ممدوحه، وهناك يلقي هو وهي من الراحة ما ينسيهما متاعب السفر وعناءه.

الإعراب: «يا» حرف نداء، مبني على السكون لا محل له من الإعراب «ناق» منادى مرخم، وأصله يا ناقة، مبني على الضم في محل نصب، أو مبني على ضم الحرف المحذوف للترخيم في محل نصب، وتسمى الأولى لغة من لا ينتظر، والثانية لغة من ينتظر «سيري» فعل أمر، مبني على حذف النون، وياء المؤنثة المخاطبة فاعل، مبني على السكون في محل رفع «عناقاً» هو مفعول مطلق، منصوب بالفتحة الظاهرة، وأصله صفة لموصوف محذوف، أي: سيراً عنقاً «فسيحاً» صفة لقوله عنقاً «إلى» حرف جر «سليمان» مجرور بإلى، وعلامة جره الفتحة نيابة عن الكسرة لأنه اسم لا ينصرف، والمانع له من الصرف العلمية وزيادة الألف والنون «فنستريحاً» الفاء فاء السببية حرف مبني على الفتح لا محل له من الإعراب، نستريح: فعل مضارع منصوب بأن المضمرة وجوباً بعد فاء السببية، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره نحن، والألف للإطلاق. **الشاهد فيه:** قوله «فنستريحاً» حيث نصب الفعل المضارع، وهو قوله نستريح بأن المضمرة وجوباً بعد فاء السببية الواقعة في جواب الأمر الذي هو قوله «سيري».

(١) من الآية ٨١ من سورة طه.

(٢) من الآية ١٠ من سورة المنافقين.

(٣) من الآية ٧٣ من سورة النساء.

(٤) من الآيتين ٣٦ و ٣٧ من سورة غافر.

١٩ - هذا الشاهد من الآيات التي لا يعرف قائلها، وقد استشهد به الأشموني في نواصب المضارع، وابن عقيل (رقم ٣٢٥) والمؤلف في شذور الذهب (رقم ١٥١).

اللفظة: «وفقني» أهدني وسدد خطواتي «أعدل» أميل وأنحرف، وتقول: عدلت عن كذا؛ إذا هجرته وانحرفت عنه وتركته، وتقول: عدلت إلى كذا؛ إذا أقبلت عليه ورغبت فيه واتجهت نحوه؛ فاختلف المعنى باختلاف الحرف الذي تعدى به هذا الفعل، ومثله رغبت، تقول «رغبت في كذا» إذا أحبيته، وتقول «رغبت عن كذا» إذا كرهته، ولذلك نظائر كثيرة، وهو من الدلالة الواضحة على اتساع هذه =

والاستفهام^(١)، كقوله:

٢٠ - هَلْ تَعْرِفُونَ لِبَانَاتِي فَأَرْجُو أَنْ تُقْضَى، فَيَرْتَدَّ بَعْضُ الرُّوحِ لِلْجَسَدِ
والعَرَضُ، كقوله:

= اللغة «سنن» هو بفتح السين والتون جميعاً، وهو الطريق، والمراد هنا الطريق المعنوي كالصراط في قوله تعالى: «اهدنا الصراط المستقيم» «الساعين» جمع ساع.

المعنى: يدعو الله تعالى أن يهديه إلى الطريق القويم طريق الخير الذي يسلكه الذين يسعون إلى الفلاح؛ فلا يميل عن هذا الطريق ولا ينحرف.

الإعراب: «رب» منادى بحرف نداء محذوف، والأصل يا رب، وهو منصوب وعلامة نصبه فتحة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم المحذوفة اكتفاء بكسر ما قبلها، منع من ظهور هذه الفتحة حركة المناسبة، ورب مضاف، وياء المتكلم المحذوفة وهي منوية الثبوت مضاف إليه، مبني على السكون في محل جر، والأصل يا ربي «وفقني» وفق: فعل دعاء، مبني على السكون لا محل له من الإعراب، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت، والنون للوقاية، وياء المتكلم مفعول به، مبني على السكون في محل نصب «فلا» الفاء فاء السببية، ولا: حرف نفي، وكلاهما لا محل له من الإعراب «أعدل» فعل مضارع منصوب بأن المضمرة وجوباً بعد فاء السببية، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا «عن» حرف جر «سنن» مجرور بعن، وعلامة جره الكسرة الظاهرة، والجار والمجرور متعلق بأعدل، وسنن مضاف، و «الساعين» مضاف إليه مجرور وعلامة جره الياء المكسورة ما قبلها المفتوح ما بعدها لأنه جمع مذكر سالم «في» حرف جر «خير» مجرور بفي، والجار والمجرور متعلق بالساعين؛ لأنه جمع اسم فاعل، واسم الفاعل كالفعل يتعلق به الجار والمجرور والظرف، وخير مضاف و «سنن» مضاف إليه، مجرور وعلامة جره الكسرة الظاهرة، وسكن آخره لأجل الوقف.

الشاهد فيه: قوله «فلا أعدل» حيث نصب الفعل المضارع - وهو قوله «أعدل» - بأن المضمرة وجوباً بعد فاء السببية الواقعة في جواب فعل الدعاء - وهو قوله «وفق» - كما يفهم من إعراب البيت.

(١) يشترط في نصب المضارع الواقع في جواب الاستفهام ألا يكون بأداة بعدها جملة اسمية خبرها جامد، نحو «هل أخوك زيد فأكرمه» فلا يجوز في «أكرمه» في هذا المثال النصب، بل يتعين رفعه.

٢٠ - لم أجد أحداً نسب هذا البيت إلى قائل معين، وقد أنشده القراء، واستشهد به الأشموني في نواصب المضارع.

اللفظة: «لباناتي» بضم اللام وفتح الباء الموحدة مخففة - جمع لبانة، وهي الحافة التي يطلبها ذو الهمة العالية «فيرتد» أي: يعود ويرجع، وكنى بارتداد بعض الروح عن طمأنينة خاطره وثلج صدره، وقال «بعض الروح» إما على إحماء كلمة بعض، وإما لأنه لا يؤمل أن تقضى له جميع لباناته، بل غاية آماله أن يقضى بعضها فيعود له بعض الروح، على أن هذا بحث في اللفظ باعتبار مدلوله الأول، =

٢١- يا بَنَ الْكَرَامِ أَلَا تَذْنُو فُتْبَصِرَ مَا قَدْ حَدَّثُوكَ؛ فَمَا رَأَيْ كَمَنْ سَمِعَا

= ونحن قررنا أنه كنى به عن معنى آخر.

المعنى: يستفهم من جماعة عن معرفتهم لحاجاته التي تعلقت بها همته العالية فيترتب على معرفتهم إياها رجاؤه قضاءها الذي تنشأ عنه راحة نفسه.

الإعراب: «هل» حرف استفهام مبني على السكون لا محل له من الإعراب «تعرفون» فعل مضارع مرفوع بثبوت النون، وواو الجماعة فاعل مبني على السكون في محل رفع «لباناتي» لبانات: مفعول به لتعرفون، منصوب بالكسرة المقدرة على ما قبل ياء المتكلم منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة نيابة عن الفتحة لأنه جمع مؤنث سالم، ولبنات مضاف وياء المتكلم مضاف إليه مبني على السكون في محل جر «فأرجو» الفاء فاء السببية، أرجو: فعل مضارع منصوب بأن المضمرة وجوباً بعد فاء السببية، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا «أن» حرف مصدرى ونصب، مبني على السكون لا محل له من الإعراب «تقضى» فعل مضارع مبني للمجهول منصوب بأن، وعلامة نصبه فتحة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود إلى لباناتي، وأن المصدرية وما دخلت عليه في تأويل مصدر منصوب يقع مفعولاً به لأرجو، والتقدير: فأرجو قضاءها «فيرتد» الفاء حرف عطف، يرتد: فعل مضارع معطوف على تقضى، منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة «بعض» فاعل يرتد مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة، وبعض مضاف و «الروح» مضاف إليه، مجرور وعلامة جره الكسرة الظاهرة «للمجسد» جار ومجرور متعلق بيرتد.

الشاهد فيه: قوله «فأرجو» حيث نصب الفعل المضارع - وهو قوله «أرجو» - بأن المضمرة وجوباً بعد فاء السببية الواقعة في جواب الاستفهام المدلول عليه بقوله «هل تعرفون لباناتي».

٢١- هذا الشاهد أيضاً من الآيات التي لم أجد أحداً نسبها إلى قائل معين، وقد استشهد به الأشموني في باب إعراب الفعل، والمؤلف في الشلور (رقم ١٥٢) وابن عقيل (رقم ٣٢٦).

اللفظة: «الكرام» جمع كريم «تذنو» تقرب، وأراد به أن ينزل بدارهم «راء» اسم فاعل من الرؤية حذف لانه للتخلص من الزيادة والنقص والمبالغة ونحوها.

المعنى: يعرض على رجل من المعترف لهم بكرم الأصول أن يزورهم ليرى بنفسه ما قد حدث به الناس عنهم: من حسن لقائهم للضيف، وقيامهم له بما توجه الأريحية، ثم علل هذا العرض بأن الذي يرى ليس كالذي يسمع، يريد أن المشاهدة أقوى في معرفة حقيقة الأمر من السماع به؛ لما يعرض في الأخبار من الزيادة والنقص والمبالغة ونحوها.

الإعراب: «يا» حرف نداء «ابن» منادى منصوب بالفتحة الظاهرة، وابن مضاف و «الكرام» مضاف إليه، مجرور بالكسرة الظاهرة «ألا» حرف دال على العرض، مبني على السكون لا محل له من الإعراب «تذنو» فعل مضارع، مرفوع بضمة مقدرة على الواو منع من ظهورها الثقل، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «فتبصر» الفاء فاء السببية، تبصر: فعل مضارع منصوب بأن مضمرة=

واشترطت في الطلب أن يكون بالفعل احترازاً من نحو قولك: «نَزَالٍ فَتُكْرِمُكَ» و«صَهْ فَتُحَدِّثُكَ» خلافاً للكسائي في إجازة ذلك مطلقاً، ولا بن جني وابن عصفور في إجازته بعد «نَزَالٍ» و«دَرَاكَ» ونحوهما مما فيه لفظ الفعل، دون صَهْ وَمَهْ ونحوهما مما فيه معنى الفعل دون حروفه^(١)، وقد صرَّحتُ بهذه المسألة في المقدمة في باب اسم الفعل.

المسألة الرابعة: بعد واو المعية، إذا كانت مسبقة بما قدَّمنا ذكره، مثال ذلك قوله تعالى: «وَلَمَّا يَعْلَمِ اللَّهُ الَّذِينَ جَاهَلُوا مِنْكُمْ وَيَعْلَمَ الصَّابِرِينَ»^(٢) [وقوله]: «يَا لَيْتَنَّا نُرَدُّ

= وجوباً بعد فاء السببية، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «ما» اسم موصول بمعنى الذي مفعول به لتبصر، مبني على السكون في محل نصب «قد» حرف دال على التحقيق «حدثوك» حدث: فعل ماض مبني على فتح مقدر على آخره منع من ظهوره حركة المناسبة المأتي بها لأجل الواو، وواو الجماعة فاعل مبني على السكون في محل رفع، والكاف ضمير المخاطب مفعول به أول لحدث، مبني على الفتح في محل نصب، والمفعول الثاني محذوف، وهو ضمير غائب يعود إلى الاسم الموصول، وتقدير الكلام: فتبصر الذي حدثوك، والجملة من الفعل وفاعله ومفعوله لا محل لها من الإعراب صلة الموصول «فما» الفاء عاطفة، وما: نافية «راء» مبتدأ مرفوع بضمة مقدرة على الياء المحذوفة للتخلص من التقاء الساكنين منع من ظهورها الثقل «كمن» الكاف حرف جر، من: اسم موصول بمعنى الذي مبني على السكون في محل جر بالكاف، والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ «سمعا» فعل ماض، مبني على الفتح لا محل له من الإعراب، والألف حرف دال على الإطلاق، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الاسم الموصول الذي هو من، والجملة من الفعل والفاعل لا محل لها من الإعراب صلة الموصول.

الشاهد فيه: قوله «فتبصر» حيث نصب الفعل المضارع الذي هو تبصر، بأن المضمره وجوباً بعد فاء السببية الواقعة في جواب العرض المللوع عليه بقوله «ألا تدنو» والعرض: هو الطلب بلين ورفق، ومثل هذا الشاهد قول أمية ابن أبي الصلت (سبويه ١ - ٤٢٠):

أَلَا رَسُولَ لَنَا مِثْلًا فَيُخْبِرُنَا مَا يَبْعُدُ غَايَتَنَا مِنْ رَأْسِ مَجْرَانَا

(١) اسم فعل الأمر على ضربين: الأول قياسي، وهو: أن تصوغ من مصدر كل فعل ثلاثي اسماً، على زنة فعال - بفتح الفاء والعين - وتبنيه على الكسر؛ للدلالة على الأمر فتقول من الضرب والنصر: ضراب، ونصار، كما قالوا في النزول: نزال، وهذا النوع هو المراد بما فيه لفظ الفعل: أي الحروف الأصلية التي يتألف منها، والثاني سماعي، وهو ألفاظ محفوظة وردت عن العرب نحو صه بمعنى اسكت ومه بمعنى انكف، وهذا هو المراد بما فيه معنى الفعل دون حروفه، ألا ترى أن كلمة «صه» تدل على المعنى الذي يدل عليه لفظ اسكت وليس فيها حروف اسكت ولا شيء منها، وكذلك «مه» تدل على ما يدل عليه لفظ انكف وليس فيها حروف انكف، ولا شيء منها؟

(٢) من الآية ١٤٢ من سورة آل عمران.

وَلَا تُكْذِبْ بِآيَاتِ رَبِّنَا وَتَكُونُ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ^(١) في قراءة حمزة وابن عامر وحفص، وقال الشاعر:

٢٢- أَلَمْ أَكُ جَارِكُمْ وَيَكُونُ بَيْنِي وَيَيْنَكُمْ الْمَوَدَّةُ وَالْإِخَاءُ
وقال آخر:

(١) من الآية من سورة الأنعام.

٢٢- هذا الشاهد من كلمة للحطية يهجو به الزبرقان بن بدر وقومه، ويمدح آل بغيض بن شماس، وقد استشهد به الأشموني في باب إعراب الفعل، وسيبويه (ج ١ ص ٤٢٥) والمؤلف في كتابه «شذور الذهب» (رقم ١٥٥) وابن عقيل (رقم ٣٢٩).
الفظة «جاركم» نازلاً في جواركم، أو مستجيراً بحماكم «الإخاء» بكسر الهمزة - مصدر أخيته؛ إذا اتخذته أخاً.

المعنى: يوبخ الحطية بهذا البيت آل الزبرقان، ويقول لهم: كنت موالياً لكم نازلاً في حماكم، وكان بيني وبينكم ألفة ومؤاخاة انحرفت عنكم وعدلت إلى غيركم؛ فلا بد من أن يكون لهذا سبب من ناحيتكم، فأنتم غير أهل للجوار والمودة.

الإعراب: «ألم» الهمزة للاستفهام الإنكاري، ولم: حرف نفي وجزم وقلب «أك» أصله أكن، فحذفت النون للتخفيف، وهو فعل مضارع ناقص يرفع الاسم وينصب الخبر، وهو مجزوم، وعلامة جزمه سكون النون المحذوفة للتخفيف، واسمه ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا «جاركم» جار: خبر أكن منصوب بالفتحة الظاهرة، وجار مضاف والكاف ضمير المخاطب مضاف إليه، مبني على الضم في محل جر، والميم دال على الجمع «ويكون» الواو واو المعية، يكون: فعل مضارع ناقص وهو منصوب بأن المصدرية المضمره وجوباً بعد واو المعية، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة «بين» بين: ظرف متعلق بمحذوف خبر يكون تقدم على الاسم، وبين مضاف وباء المتكلم مضاف إليه مبني على السكون في محل جر «وبينكم» الواو حرف عطف، بين: ظرف معطوف على الظرف السابق، وبين مضاف وضمير المخاطب مضاف إليه، مبني على الضم في محل جر، والميم حرف دال على الجمع «المودة» اسم يكون تأخر عن الخبر، مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة «والإخاء» الواو حرف عطف، الإخاء: معطوف على المودة، والمعطوف على المرفوع مرفوع، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة.

الشاهد فيه: قوله «ويكون» حيث نصب الفعل المضارع الذي هو يكون بأن المضمره وجوباً بعد واو المعية، في جواب الاستفهام الإنكاري المدلول عليه بالهمزة في قوله «ألم أك جاركم».

ومثال نصب المضارع الواقع بعد واو المعية في جواب الاستفهام قول الشريف الرضي:

أَتَبَيْتَ رَيَّانَ الْجُفُونِ مِنَ الْكَرَى وَأَبَيْتَ مِثْلَكَ بَلَيْلَةَ الْمَلْسُوعِ؟

٢٣ - لَا تَنْتَهَ عَنْ خُلُقِي وَتَأْتِي مِثْلَهُ عَارٌ عَلَيْكَ - إِذَا فَعَلْتَ - عَظِيمٌ

وتقول: «لا تأكل السمك وتشرّب اللبن» فتنصب «تشرّب» إن قصدت النهي عن الجمع بينهما، وتجزم إن قصدت النهي عن كل واحد منهما، أي لا تأكل السمك ولا تشرّب اللبن، وترفع إن نهيت عن الأول، وأبخت الثاني، أي: لا تأكل السمك ولك شرّب اللبن.

٢٣ - هذا البيت من كلمة لأبي الأسود الدؤلي الذي ينسب إليه وضع علم النحو، وهو من أصحاب أمير المؤمنين علي بن أبي طالب رضي الله عنه وأحد عماله وشيعته، وبعض الناس ينسب هذا البيت للمتوكل الكنتاني، وقد استشهد بهذا البيت جماعة منهم سيويه (ج ١ ص ٤٢٤) ونسبه للأخطل، وذكر الأعلام في شرحه أنه لأبي الأسود، والأشمونى في باب إعراب الفعل، والمؤلف في «أوضح المسالك» (رقم ٥٠٠) وفي «شذور الذهب» مرتين (رقم ١١٤): وابن عقيل (رقم ٢٢٨) وقبل هذا البيت قوله:

يَا أَيُّهَا الرَّجُلُ الْمُعْلَمُ غَيْرُهُ هَلَّا لِنَفْسِكَ كَانَ ذَا التَّغْلِيمِ
تَصِفُ الدَّوَاءَ لِدِي السَّقَامِ وَذِي الضُّى كَيْمَا يَصِحُّ بِهِ، وَأَنْتَ سَقِيمٌ؟
أَبْدَأُ بِنَفْسِكَ فَانْهَها عَنْ غَيِّها فَإِذَا انْتَهَتْ عَنْهُ فَأَنْتَ حَكِيمٌ
فَهَيْتَاكَ يُسْمَعُ مَا تَقُولُ، وَيُسْتَقَمَى بِالْقَوْلِ مِنْكَ، وَيَنْفَعُ التَّغْلِيمُ

اللفظة: «السقام» بفتح السين - المرض، وفعله سقم - بكسر القاف أو ضمها - والسقيم: المريض، والضئى: هو المرض الذي كلما ظن برؤه عاد. والغى: ضد الرشد، والعار: كل شيء يلزمك بسببه عيب.

المعنى: ينهاك الشاعر عن أن تقوم بنصح إنسان فتكلفه أن يترك أمراً من الأمور وأنت تأتي مثل هذا الأمر ولا تلزم نفسك تركه، يقول لك: إنك إن فعلت ذلك ألزمت نفسك العار العظيم، وعابك الناس، ولم يقتدوا بكلامك؛ لأن المرشد الذي يجب أن تكون إرشاداته نافعة ناجحة ينبغي له أن يفعل ما يأمر به ويجتنب ما ينهى عنه.

الإعراب: «لا» ناهية حرف مبني على السكون لا محل له من الإعراب «تته» فعل مضارع مجزوم بلا الناهية، وعلامة جزمه حذف الألف والفتحة قبلها دليل عليها «عن» حرف جر «خلق» مجرور بمن، وعلامة جره الكسرة الظاهرة والجار والمجرور متعلق بتهى «وتأتي» الواو واو المعية، تأتي: فعل مضارع منصوب بأن المضمرة بعد واو المعية، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «مثله» مثل: مفعول به لتأتي، منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة، ومثل مضاف والهاء ضمير غائب عائد إلى خلق مضاف إليه، مبني على الضم في محل جر «عار» مبتدأ مرفوع =

ص - فَإِنْ سَقَطَتِ الْفَاءُ بَعْدَ الطَّلَبِ وَقُصِدَ الْجَزَاءُ جُزِمَ، نَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿قُلْ تَعَالَوْا أَتْلُ﴾ وَشَرَطُ الْجَزْمِ بَعْدَ التَّهْيِ صِحَّةُ حُلُولِ «إِنْ لَا» مَحَلَّهُ، نَحْوُ «لَا تَذُنْ مِنَ الْأَسَدِ تَسْلَمَ» بِخِلَافِ «يَأْكُلُكَ».

وَيُجَزَمُ أَيْضاً بَلَمَ، نَحْوُ «لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ»، وَلَمَّا نَحْوُ «لَمَّا يَقْضِ» وَبِالْلامِ وَ«لَا» الطَّلِيسِيِّنَ، نَحْوُ (لِيَنْفِقَ، لِيَقْضِ، لَا تُشْرِكْ، لَا تُؤَاخِذْنَا).

وَيُجَزَمُ فَعْلَيْنِ: إِنْ، وَإِذَا مَا، وَأَيْنَ، وَأَنَّى، وَأَيَّانَ، وَمَتَى، وَمَهْمَا، وَمَنْ، وَمَا، وَحَيْثُمَا، نَحْوُ: «إِنْ يَشَأْ يُذْهِبْكُمْ»، «مَنْ يَعْمَلْ سُوءاً يُجْزَ بِهِ»، «مَا نَنْسَخْ مِنْ آيَةٍ أَوْ نُنسِهَا نَأْتِ بِخَيْرٍ مِنْهَا» وَيُسَمَّى الْأَوَّلُ شَرْطاً وَالثَّانِي جَوَاباً وَجَزَاءً، وَإِذَا لَمْ يَصْلُحْ لِمَبَاشَرَةِ الْأَدَاةِ قُرِنَ بِالْفَاءِ نَحْوُ «وَإِنْ يَمْسَسْكَ بَخِيرٌ فَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ» أَوْ إِذَا الْفَجَائِيَّةِ، نَحْوُ «وَإِنْ تُصِيبْهُمْ سَيِّئَةٌ بَمَا قَدَّمْتْ أَيْدِيَهُمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ».

ش - لما انقضى الكلام على ما ينصب الفعل المضارع شرعت في الكلام على ما يجزمه؛ والجازم ضربان: جازم لفعل واحد، ورازم لفعولين.

فالجازم لفعل واحد خمسة أمور:

أحدها: الطَّلَبُ، وذلك أنه إذا تقدم لنا لفظ دالٌّ على أمر أو نهى أو استفهام أو غير ذلك من أنواع الطلب، وجاء بعده فعل مضارع مجرد من الفاء، وقُصِدَ به الجزاء؛ فإنه

بالابتداء وعلامة رفعه الضمة الظاهرة «عليك» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ «إذا» ظرف لما يستقبل من الزمان «فعلت» فعل: فعل ماضٍ، وتاء المخاطب فاعله، وهو ضمير المخاطب مبني على الفتح في محل رفع، والجملة من الفعل والفاعل في محل جر بإضافة إذا إليها، وجواب إذا محذوف يدل عليه سابق الكلام والتقدير: إذا فعلت ذلك فإنه عار عليك، وجملة الشرط وجوابه لا محل لها من الإعراب؛ لأنها جملة معترضة «عظيم» نعت لقوله عار، ونعت المرفوع مرفوع، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة، وهذا النعت هو الذي سوغ الابتداء بالنكرة التي هي قوله عار في أول الشطر الثاني من البيت، وقد فصل بين الوصف وموصوفه بالجملة الشرطية.

الشاهد فيه: قوله «وتأتي» حيث نصب تأتي بأن المضمره وجوباً بعد الواو الدالة على المعية - أي: مصاحبة ما بعدها لما قبلها - في جواب النهي المدلول عليه بقوله «لا تنه عن خلق» أليس ترى أن غرض الشاعر أن ينهك عن أن تنهى أحداً عن أمر قبيح وأنت تأتي مثل هذا الأمر الذي تنهى عنه: أي أنه ينهك عن مصاحبة هذين الأمرين؟

يكون مجزوماً بذلك الطلب^(١)؛ لما فيه من معنى الشرط، ونعني بقصد الجزاء أنك تُقدِّره مُسَبِّباً عن ذلك المتقدم، كما أن جزاء الشرط مُسَبَّبٌ عن فعل الشرط، وذلك كقوله تعالى: ﴿قُلْ تَعَالَوْا أَتْلُ﴾^(٢) تقدم الطَّلَبُ وهو «تَعَالَوْا» وتأخر المضارع المجرد من الفاء وهو «أَتْلُ» وقُصِدَ به الجزاء؛ إذ المعنى تعالوا فإن تأتوا أتلت عليكم؛ فالتلاوة عليهم مُسَبَّبة عن مجيئهم لذلك جُزِمَ، وعلامة جزمه حذف آخره - وهو الواو - وقول الشاعر:

٢٤ قِفَا نَبَكٍ مِنْ ذِكْرَى حَيِّبٍ وَمَنْزِلٍ [بِسْقِطِ اللَّوَى بَيْنَ الدَّخُولِ فَحَوْمَلٍ]
وتقول: «إِثْنِي أَكْرِمَكَ» و«هَلْ تَأْتِينِي أَحَدُكَ» و«لَا تَكْفُرْ تَدْخُلِ الْجَنَّةَ».

(١) ذكر أن الجازم هو نفس الطلب لأنه يتضمن معنى أداة الشرط، وهو مذهب الخليل وسيبويه، وفي هذا الموضوع مذهبان آخرا، أولهما: أن الجازم هو نفس الطلب لأنه ناب عن الشرط، كما أن المصدر عمل النصب في نحو قولك «ضرباً زيداً» لأنه ناب عن فعل الأمر، لا لأنه يتضمن معناه، وهذا مذهب أبي سعيد السيرافي وأبي علي الفارسي، وثانيهما: أن الجازم هو الأداة المقدرة، وهذا مذهب جمهور النحاة، وصححه المتأخرون.

(٢) من الآية ١٥١ من سورة الأنعام.

٢٤ - هذا البيت لامرئ القيس بن حجر الكندي، أحد شعراء الجاهلية، وهو مطلع معلقته المشهورة.

اللفظة: «قفا» أمر من الوقوف، خاطب به اثنين كانا يسيران معه، أو خاطب به واحداً فنزله منزلة اثنين؛ لجريان عادة العرب على أن تكون الرفقة ثلاثة فما فوق، أو خاطب به واحداً وهذه الألف ليست ضميراً، وإنما هي منقلبة عن نون التوكيد الخفيفة إجراء للوصول مجرى الوقف «نبك» مضارع من البكاء «منزل» أراد به المكان الذي كان ينزل أحبابه فيه «بسقط اللوى» السقط - بكسر السين أو ضمها أو فتحها - ما تساقط من الرمل، واللوى - بكسر اللام - المكان الذي يكون رمله مستديراً «الدخول» بفتح الدال وضم الخاء - اسم مكان بعينه «حومل» بفتح الحاء بينهما سكنون بزنة جعفر - اسم مكان معين أيضاً.

المعنى: يأمر صاحبيه أن يقفا معه ليعاوناه على البكاء عند منازل أحبابه التي كان يلقاهاهم فيها، وليجدد الذكريات القديمة.

الإعراب: «قفا» فعل أمر، مبني على حذف النون، وألف الاثنين فاعل مبني على السكون في محل رفع «نبك» فعل مضارع، مجزوم في جواب الأمر، وعلامة جزمه حذف الياء والكسرة قبلها دليل عليها، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره نحن «من ذكرى» جار ومجرور متعلق بنبك، وذكرى مضاف وقوله «حبيب» مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة «ومنزل» معطوف بالواو على حبيب «بسقط» جار ومجرور متعلق بقوله قفا، وسقط مضاف، و«اللوى» مضاف إليه، مجرور بالإضافة، وعلامة جره كسرة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر «بين» ظرف مكان منصوب على =

ولو كان المتقدم نفيًا أو خيرًا مُثَبِّتًا لم يُجزم الفعل بعده^(١)؛ فالأول نحو: «ما تأتينا تُحَدِّثُنَا» برفع تحدثنا وجوباً، ولا يجوز لك جزمه، وقد غلط في ذلك صاحب الجُمَل، والثاني نحو: «أَنْتَ تَأْتِيْنَا تُحَدِّثُنَا» برفع تحدثنا وجوباً باتفاق النحويين.

وأما قول العرب: «أَتَقَى الله امْرُؤٌ فَعَلَ خَيْرًا يُثَبِّ عَلَيْهِ» بالجزم؛ فوجهه أن اتقى الله وفَعَلَ وإن كانا فعلين ماضيين ظاهرهما الخبر إلا أن المراد بهما الطلب والمعنى لِيَتَّقِ الله امْرُؤٌ وَلِيَفْعَلْ خَيْرًا، وكذلك قوله تعالى: «هَلْ أَذِلُّكُمْ عَلَىٰ تِجَارَةٍ تُنْجِيكُمْ مِنْ عَذَابِ أَلِيمٍ، تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَتُجَاهِدُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ بِأَمْوَالِكُمْ وَأَنْفُسِكُمْ، ذَلِكَ خَيْرٌ لَّكُمْ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ، يَغْفِرْ لَكُمْ»^(٢) فجزم «يغفر» لأنه جَوَابٌ لقوله تعالى: «تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَتُجَاهِدُونَ»؛ لكونه في معنى آمِنُوا وَجَاهِدُوا، وليس جواباً للاستفهام؛ لأن غفران الذنوب لا يتسبَّب عن نفس الدلالة، بل عن الإيمان والجهاد.

ولو لم يَقْصِدْ بالفعل الواقع بعد الطلب الجزاء امتنع جَزَمُهُ، كقوله تعالى: «خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ»^(٣) فتطهرهم: مرفوع باتفاق القراء، وإن كان مسبوقاً بالطلب وهو «خُذْ»؛ لكونه ليس مقصوداً به معنى إِنْ تَأْخُذْ مِنْهُمْ صَدَقَةً تطهرهم، وإنما أريد خذ من أموالهم صدقة مُطَهِّرة؛ فتطهرهم: صفة لصدقة، ولو قرئ بالجزم على معنى الجزاء لم يمتنع في القياس، كما قرئ قوله تعالى: «فَهَبْ لِي مِنْ لَدُنْكَ وَلِيًّا يَرِثُنِي»^(٤) بالرفع على

= الظرفية، وهو متعلق بمحذوف حال من سقط اللوى وبين مضاف وقوله «الدخول» مضاف إليه، مجرور بالكسرة الظاهرة «فحومل» حومل: معطوف بالفاء على الدخول، والمعطوف على المجرور مجرور، وعلامة جره الكسرة الظاهرة في آخره.

الشاهد فيه: قوله «نبك» فإنه فعل مضارع غير مقرون بالفاء، وقد سبقه فعل أمر، وهو قوله: قفا، وقصد الشاعر أن يجعل البكاء مسبباً عن الوقوف، ولذلك جزم هذا المضارع في جواب الأمر؛ فحذف منه حرف العلة الذي هو آخره، وهذا الحذف هو أمانة الجزم، مع أنه لا مانع في الكلام من ذلك؛ لأنه يصح لك أن تقول: إن تقفا نبك، فافهم ذلك، والله يرشدك.

(١) إنما وجب الرفع بعد الخبر المثبت وبعد النفي لأن صحة الجزم تقتضي أن يكون السابق سبباً، ولا يكون الخبر المثبت سبباً وهو ظاهر، والنفي لا يكون سبباً أيضاً، ألا ترى أنك لو قلت «ما تأتينا فتحدثنا» لم يعقل أن يكون تقدم علم الإتيان سبباً في الحديث.

(٢) الآيات ١٠، ١١، ١٢ من سورة الصف.

(٣) من الآية ١٠٣ من سورة التوبة.

(٤) من الآيتين ٦، ٥ من سورة مريم.

جعل «يرثني» صفة لولياً، وبالعجزم على جعله جزاءً للأمر، وهذا بخلاف قولك «أَتَيْتِي بِرَجُلٍ يَجِبُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ»، فإنه لا يجوز فيه العجزم؛ لأنك لا تريد أن محبة الرجل لله ورسوله مُسَبِّة عن الإتيان [به]، كما تريد في قولك «أَتَيْتِي أَكْرَمَكَ» بالعجزم؛ لأن الإكرام مُسَبَّب عن الإتيان، وإنما أردت أَتَيْتِي بِرَجُلٍ موصوفٍ بهذه الصفة^(١).

واعلم أنه لا يجوز العجزم في جواب النهي إلا بشرط أن يصح تقدير شرط في موضعه مقرون بلا النافية، مع صحة المعنى، وذلك نحو قولك «لَا تَكْفُرْ تَدْخُلُ الْجَنَّةَ» و«لَا تَذُنْ مِنَ الْأَسَدِ تَسْلَمُ» فإنه لو قيل في موضعهما «إِنْ لَا تَكْفُرْ تَدْخُلُ الْجَنَّةَ» و«إِنْ لَا تَذُنْ مِنَ الْأَسَدِ تَسْلَمُ» صَحَّ، بخلاف «لَا تَكْفُرْ تَدْخُلُ النَّارَ» و«لَا تَذُنْ مِنَ الْأَسَدِ يَأْكُلُكَ» فإنه ممتنع؛ فإنه لا يصح أن يقال «إِنْ لَا تَكْفُرْ تَدْخُلُ النَّارَ» و«إِنْ لَا تَذُنْ مِنَ الْأَسَدِ يَأْكُلُكَ»، ولهذا أجمعت السبعة على الرفع في قوله تعالى: «وَلَا تَمْنُنْ تَسْتَكْثِرُ»^(٢)؛ لأنه لا يصح أن يقال «إِنْ لَا تَمْنُنْ تَسْتَكْثِرُ» وليس هذا بجواب، وإنما هو في موضع نصب على الحال من الضمير في (تَمْنُنْ)؛ فكانه قيل: ولا تمنن مستكثراً، ومعنى الآية أن الله تعالى نهى نبيه ﷺ عن أن يَهَبَ شيئاً وهو يطعم أن يَتَعَوَّضَ من الموهوب له [أَكْثَرَ من الموهوب].

فإن قلت: فما تصنع بقراءة الحسن البصري (تَسْتَكْثِرُ) بالعجزم؟

قلت: يحتمل ثلاثة أوجه:

أحدها: أن يكون بدلاً من «تَمْنُنْ»^(٣) كأنه قيل: لا تستكثر، أي: لا تر ما تُعْطِيهِ كثيراً.

(١) المضارع الواقع بعد الطلب الذي لم يقصد به الجزاء يكون هو وفاعله جملة، ثم إن له أربعة مواضع، وذلك لأنه إن كان ما قبله نكرة غير صالحة لمعجب، الحال منها تكون جملة المضارع صفة كما في الآية الكريمة «لَهَبَ لِي مِنْ لَدُنْكَ وَلِيًّا يَرِثُنِي» وإن كان ما قبل المضارع معرفة كانت جملة المضارع حالاً كما في قوله تعالى: «وَلَا تَمْنُنْ تَسْتَكْثِرُ» وقد تكون معطوفة على ما قبلها كما في قوله سبحانه «وَلَا يُوْذَنَ لَهُمْ فَيَعْتَلِرُونَ» فإن يعتلرون معطوف على «يُوْذَنَ لَهُمْ» لأن الغرض نفى الإذن في الاعتذار، بدليل قوله سبحانه: «وَلَا تَعْتَلِرُوا الْيَوْمَ» وقد يكون المضارع المذكور كلاماً مستأنفاً كما في قول الشاعر:

وَقَالَ رَأَيْتُمُنَّ: أَرْسُوا نَزَاوِلَهَا فَحَشَفْتُ كُلَّ أَمْرِي يَجْرِي لِمَعْدَارِ

(٢) من الآية ٦ من سورة المدثر.

(٣) ذهب جماعة إلى أن البديل في هذه الآية الكريمة لا يجوز، وذلك لأن البديل إنما يصح إذا تحقق شرطان:

أحدهما: أن يكون معنى البديل والمبدل منه واحداً.

والثاني : أن يكون قَدَّرَ الوقف عليه لكونه رأسَ آيةٍ، فسكَّنه لأجل الوقف، ثم وَصَّله بنية الوقف .

والثالث : أن يكون سَكَنه لتناسب رؤوس الآي؛ وهي : فأنذر، فكبر، فطهر، فاهْجُر^(١) .

الثاني : مما يجزم فعلاً واحداً : «لم» وهو حرف يَنْفِي المضارع وَيَقْلِبُهُ ماضياً، كقولك «لَمْ يَقُمْ»، وَلَمْ يَقْعُدْ» وكقوله تعالى : «لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ»^(٢) .

والثالث : لَمَّا أختها، كقوله تعالى : «لَمَّا يَقْضِ مَا أَمَرُهُ»^(٣) «بَلْ لَمَّا يَلْدُوقُوا عَذَابَ»^(٤) .

وَتَشَارِكْ لَمْ في أربعة أمور وهي : الحرفية، والاختصاص بالمضارع، وَجَزْمُهُ، وَقَلْبُ زمانه إلى الْمُضِيِّ .

وتفارقها في أربعة أمور؛ أحدها : أن المنفي بها مُسْتَوِيٌّ الانتقاء إلى زمن الحال، بخلاف المنفي بلم؛ فإنه قد يكون مستمراً، مثل : «لَمْ يَلِدْ»، وقد يكون منقطعاً، مثل : «هَلْ أَتَى عَلَى الْإِنْسَانِ حِينٌ مِنَ الدَّهْرِ لَمْ يَكُنْ شَيْئاً مَذْكُوراً»^(٥) ؛ لأن المعنى أنه كان بعد

= وثانيهما : أن يدل المبدل منه على البدل .

وهو كلام غير سديد؛ لأن محل اشتراط اتحاد معنى البدل والمبدل منه فيما إذا كان البدل مطابقاً، فأما لو كان بدل اشتمال مثلاً، فلا يشترط هذا الشرط، ونحن ندعي أن البدل في هذه الآية من بدل الاشتمال .

(١) فإن قلت : فما تصنع في قوله عليه الصلاة والسلام «من أكل من هذه الشجرة فلا يقرب مسجدنا يؤذنا» فإن «يؤذ» مضارع مجزوم بحذف الياء والكسرة قبلها دليل عليها، وهو واقع في جواب النهي الذي هو «لا يقرب» ولا يصبح المعنى على وضع إن وحرف النفي بحيث تقول : إن لا يقرب مسجدنا يؤذنا، لأن الإيذاء يتسبب عن القرب لا عن عدم القرب؟ وما تصنع أيضاً في قوله عليه الصلاة والسلام «لا ترجعوا بعدي كفاراً يضرب بعضكم رقاب بعض» فإن الرواية وردت بجزم «يضرب» الواقع في جواب «لا ترجعوا» ولا يصح أن تقول «إن لا ترجعوا يضرب» لأن الضرب مسبب عن الرجوع، لا عن عدمه؟

قلت في الجواب عن هذا : إنما أخطأت في أنك اعتبرت «يؤذنا» جواباً لقوله «لا يقرب» وكذلك في جعل «يضرب» جواباً لقوله «لا ترجعوا» وليس الأمر كذلك بل «يؤذنا» بدل من «لا يقرب» وكأنه قيل : لا يؤذنا، ومثله «يضرب» فإنه بدل من «لا ترجعوا بعدي كفاراً» وكأنه قيل من أول الأمر : لا يضرب بعضكم رقاب بعض .

(٢) من الآية ٣ من سورة التوحيد (الصمد = الإخلاص) .

(٣) من الآية ٢٣ من سورة عبس .

(٤) من الآية ٨ من سورة ص .

(٥) من الآية ١ من سورة الدهر (هل أتى = الإنسان) .

ذلك شيئاً مذكوراً، ومن ثمّ امتنع أن تقول: لَمَّا يَقُمْ ثُمَّ قَامَ؛ لما فيه من التناقض، وجاز لم يقم ثم قام، والثاني: أن لَمَّا تُؤْذَنُ كثيراً بتوقُّع ثبوت ما بعدها، نحو: ﴿بَلْ لَمَّا يَلُوقُوا عَذَابٌ﴾^(١) أي إلى الآن لم يَدُوقُوهُ وسوف يَدُوقُونَهُ، ولم لا تقتضي ذلك، ذكر هذا المعنى الزمخشري، والاستعمال والذوق يشهدان به، والثالث: أن الفعل يُحَذَفُ بعدها، يقال: هل دخلت البلد؟ فنقول: قَارِئُهَا وَلَمَّا، تريد وَلَمَّا أدخلها، ولا يجوز قارئها ولم^(٢)، والرابع: أنها لا تقتزن بحرف الشرط، بخلاف لم، تقول: إن لم تقم قمت، ولا يجوز إن لَمَّا تقم قمت.

الجازم الرابع^(٣): اللامُ الطَّلِيَّةُ، وهي الدالة على الأمر، نحو: ﴿لِيُنْفِقْ ذُو سَعَةٍ مِنْ

- (١) من الآية ٨ من سورة ص، وقد حذفت ياء المتكلم من (عذاب) اكتفاء بكسر ما قبلها.
(٢) قد ورد حذف المجزوم بلم في آيات قليلة لا تثبت بها قاعدة، وقد اعتبرها العلماء من ضرورات الشعر؛ لأن البيت واليتين إذا جاءا على خلاف الشائع في الاستعمال العربي لم يعتد بهما، من ذلك قول إبراهيم بن هرمة القرشي، وهو آخر من يحتج بشعره من الشعراء:

أَحْفَظُ وَيَصْنَعُكَ الْيَّيْ اسْتَوْدَعْتَهَا يَوْمَ الْأَعَازِبِ إِنَّ وَصَلْتَ وَإِنْ لَمْ
أراد: إن وصلت وإن لم تصل، يريد احفظها على كل حال، ومن ذلك قول الآخر:

يَا رُبَّ شَيْخٍ مِنْ لُكْنِزِ ذِي غَنَمٍ فِي كَفِّ زَيْغٍ، وَفِي الْقَمِّ قَمَمٍ
* أَجْلَحَ لَمْ يَشْمَطْ، وَقَدْ كَادَ، وَلَمْ *

- أراد وقد كاد يشمط ولم يشمط: أي قاريه ولم يبلغه فحذف للعلم بالمحذوف.
(٣) قد تفهم من استشهد المؤلف للام الدالة على الأمر أو الدعاء، وللا دالة عليهما أيضاً أن دخول اللام على فعل المخاطب أو المتكلم، ودخول «لا» على فعل الغائب أو المتكلم غير جائز عريّة، لأنه مثل للام بمثاليين من فعل الغائب، ومثل للا بمثاليين من فعل المخاطب، ونحن نبين لك الأمر بإيضاح فنقول: أما اللام فيكثر دخولها على فعل الغائب كالآيتين الكريمتين اللتين تلاهما الشارح، وقد تدخل على فعل المتكلم نحو قوله تعالى: ﴿وَلْنَحْمِلْ خَطَايَاكُمْ﴾ وقوله عليه الصلاة والسلام «قوموا فلاصلّ لكم» ولكنه لا يكثر كثرة دخولها على فعل الغائب، ويندر دخولها على فعل المخاطب لأن لأمر المخاطب صيغة تخصه، وهي فعل الأمر. وأما «لا» فدخولها على فعل الغائب والمخاطب كثير، ولا تختص بالغائب، ولا تكثر في المخاطب، ومثال دخولها على فعل المخاطب الآيتان اللتان تلاهما المؤلف، وقول عدي بن زيد العبادي:

فَلَا تُلْقَيْنِ كَأَمِ الْغَلَا مِ إِلَّا تَجِدُ عَارِماً تَغْتَرِمُ
وقول النابغة الذبياني:

فَلَا تَتْرَكْنِي بِالْوَعِيدِ كَأَنِّي إِلَى النَّاسِ مَطْلِبِي بِهِ الْقَارِ أَجْرِبُ
ومثال دخولها على فعل الغائب قوله تعالى: ﴿فَلَا يَسْرِفْ فِي الْقَتْلِ﴾، وقول أبي مختار الكلبي:

وَلَا يُفْلِتَنَّ السَّافِعَانِ كِلَاهُمَا وَذَاكَ الَّذِي بِالسُّوقِ مَوْلَى بَنِي بَذْرِ =

سَعَتِهِ^(١) أو الدعاء، نحو: ﴿لِيَقْضِ عَلَيْنَا رَبُّكَ﴾^(٢).

الجازم الخامس: لا الطَّلْبِيَّة، وهي الدالة على النهي، نحو: ﴿لَا تُشْرِكْ بِاللَّهِ﴾^(٣) أو الدعاء. نحو: ﴿لَا تُؤَاخِذْنَا﴾^(٤).

فهذه خلاصة القول فيما يجزم فعلاً واحداً.

وأما ما يجزم فعلين فهو إحدى عشرة أداة، وهي:

(١) «إِنْ» نحو: ﴿إِنْ يَشَأْ يُذْهِبْكُمْ﴾^(٥).

(٢) و «أَيَّنَ» نحو: ﴿أَيْنَمَا تَكُونُوا يُدْرِكْكُمُ الْمَوْتُ﴾^(٦).

(٣) و «أَيَّ» نحو: ﴿أَيَّا مَا تَدْعُوا فَلَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى﴾^(٧).

(٤) و «مَنْ» نحو: ﴿مَنْ يَعْمَلْ سُوءاً يُجْزَ بِهِ﴾^(٨).

(٥) و «مَا» نحو: ﴿وَمَا تَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ يَعْلَمُهُ اللَّهُ﴾^(٩).

(٦) و «مَهُمَا» كقول امرئ القيس:

= وربما دخلت على فعل المتكلم نحو قول عبيد بن الأبرص (د ٦٣):

لَا أَعْرِفُكَ بَعْدَ الْمَوْتِ تَلْدُبُنِي وَقَبْلَ مَوْتِي مَا زَوَّدْتَنِي زَادِي

وقول النابغة الذبياني:

لَا أَعْرِفُنْ رَزْباً حُوراً مَدَامِعُهَا مُرَدَّدَاتٍ عَلَى أَغْصَابِ أَكْوَارِ

وقول ابن مقبل:

لَا الْقَيْنَ وَ إِيَّاكُمْ كَعَارِمِ إِلَّا تَجِدَ عَارِماً فِي النَّاسِ تَغْتَرِمِ

(١) من الآية ٧ من سورة الطلاق.

(٢) من الآية ٧٧ من سورة الزخرف.

(٣) من الآية ١٣ من سورة لقمان.

(٤) من الآية ٢٨٦ من سورة البقرة.

(٥) من الآية ١٣٣ من سورة النساء.

(٦) من الآية ٧٨ من سورة النساء.

(٧) من الآية ١١٠ من سورة الإسراء.

(٨) من الآية ١٢٣ من سورة النساء.

(٩) من الآية ١٩٧ من سورة البقرة.

٢٥ - أَغْرَكَ مِنِّي أَنَّ حُبَّكَ قَاتِلِي وَأَنَّكَ مَهْمَا تَأْمُرِي الْقَلْبَ يَفْعَلُ

٢٥ - هذا البيت من كلام امرئ القيس بن حجر الكندي صاحب البيت السابق وهو من معلقته أيضاً، وقبله قوله:

أَقَاطِمَ مَهْلًا بَغَضَ هَذَا الشَّدْلُ، وَإِنْ كُنْتُ قَدْ أَزْمَعْتَ صَرْمِي فَأَجْمِلِي
وَإِنْ كُنْتُ قَدْ سَاءَتْكَ مِنِّي خَلِيقَةٌ فَسُلِّي ثِيَابِي مِنْ ثِيَابِكَ تَسْلُ

اللفظة: «فاطم» مرخم فاطمة، وهي فاطمة بنت عبيد بن ثعلبة بن عامر، وكان الشاعر يحبها «مهلاً» أي تمهلي وانتظري «أزمت صرمي» عزمت عليه، والصرم: الهجر والقطيعة «أجملي» أحسني كلامك، أو اتركي القطيعة «خليقة» خصلة «سلي ثيابي من ثيابك» أراد بذلك أن تترك مودته، وتخلع عن نفسها رداء حبه «أغرك» هل خدعك أو حملك على أن تفعلي ما يفعله الغر الذي لم يجرب الأمور؟

المعنى: يقول لفاطمة: هل حملك اعتقادك شدة تأثير حبك عليّ وطاعتي لك على هذا الدلال وذلك التيه، وأن تفعلي معي فعل الذي لم يعرف حقيقة الحب؟

الإعراب: «أغرك» الهمزة للاستفهام، غر: فعل ماض مبني على الفتح لا محل له من الإعراب، والكاف ضمير المخاطبة مفعول به، مبني على الكسر في محل نصب «مني» جار ومجرور متعلق بغير «أن» حرف توكيد ونصب «حبك» حب: اسم أن، وحب مضاف والكاف ضمير المخاطبة مضاف إليه «قاتلي» قاتل: خبر أن، وقاتل مضاف وياء المتكلم مضاف إليه، وأن مع اسمها وخبرها في تأويل مصدر مرفوع فاعل غر، والتقدير: أغرك مني قتل حبك إياي «وأنتك» الواو حرف عطف، أن: حرف توكيد ونصب، والكاف ضمير المخاطبة اسم أن «مهما» اسم شرط جازم على الأصح، يجزم فعلين الأول فعل الشرط والثاني جوابه وجزاؤه «تأمر» فعل مضارع فعل الشرط مجزوم بهما، وعلامة جزمه حذف النون، وياء المؤنثة المخاطبة فاعله، مبني على السكون في محل رفع «القلب» مفعول به لتأمر، منصوب بالفتحة الظاهرة «يفعل» فعل مضارع جواب الشرط وجزاؤه مجزوم بهما أيضاً، وعلامة جزمه السكون، وحرك بالكسر لأجل الروي، وجملة الشرط والجواب في محل رفع خبر أن، وأن وما دخلت عليه في تأويل مصدر مرفوع معطوف على الفاعل الذي هو مصدر مؤول من أن السابقة مع اسمها وخبرها أيضاً، وتقدير إعراب البيت هكذا: أغرك مني كون حبك قاتلاً إياي وكونك مهما تأمرني القلب يفعل.

الشاهد فيه: قوله «مهما تأمرني القلب يفعل» حيث جزم بهما فعلين؛ أولهما قوله: «تأمر» وثانيهما قوله: «يفعل» على أن الأول منهما هو فعل الشرط، والثاني منهما جوابه وجزاؤه، وقد علمت أن علامة جزم أولهما حذف النون لأنه من الأفعال الخمسة؛ إذ هو فعل مضارع اتصلت به ياء المؤنثة المخاطبة، كما علمت أن علامة جزم الثاني السكون، وأن آخره لم يتحرك بالكسرة إلا لموافقة بقية الأبيات، وهو الذي يقال له الروي.

(٧) و «مَتَى» كقول الآخر:

٢٦ - * مَتَى أَضْعِ الْعِمَامَةَ تَعْرِفُونِي * -

٢٦ - هذا عجز بيت، وصلبه قوله:

* أَنَا ابْنُ جَلَا وَطَلَّاعُ الثَّنَايَا *

وهذا البيت لسحيم بن وثيل الرياحي، أحد بني رياح بن يربوع، وهو من شواهد سيبويه (ج ٢ ص ٧).

اللفظة «جلا» أصله فعل ماضٍ، فسمي به كما سمي يزيد ويشكر، ويقم، ونحو ذلك؛ فهو الآن علم، وقيل: هو باق على فعليته، وهو مع فاعله المستتر فيه جملة في محل جر صفة لموصوف محذوف، والتقدير: أنا ابن رجل جلا الأمور وأوضحها. وقيل: هو جلا - بالتونين مصدر أصله المد فقصره، والأصل أنا ابن جلاء، والمعنى أنه واضح ظاهر لا يخاف ولا يدهن فيكتم بعض أموره، وإنما هو شجاع؛ فهو لذلك يعلن كل أموره، ونحن نرى أن حمله على أحد المعنيين الثاني والثالث أولى، وذلك من قبل أن حمله على الأول يستدعي أن يكون اسم أبي الشاعر أو واحد من أجداده أو لقبه «جلا» وليس في آباء سحيم من سمي أو لقب بذلك، ثم إن هذه العبارة قد وقعت في شعر غيره من العرب ممن ليس في آباءه من سمي أو لقب به أيضاً؛ فمن ذلك قول القلاخ بن حزن بن جناب بن منقر، وأورده صاحب اللسان (ج ١) كما أورده ابن قتيبة في الشعراء (ص ٤٤٤ أوربة).

أَنَا الْقَلَاخُ بْنُ جَنَابِ ابْنِ جَلَا أَخُو خَنَائِيرِ أَقْوَدُ الْجَمَلَا

والخناثير: الدواهي، واحداها خثر، بزنة جعفر، وعلى هذا تكتب «ابن جلا» بالالف وتنون العلم الذي قبله؛ لأن «جلا» ليس علماً «طلاح الثنايا» طلاع: صيغة مبالغة لطلع، والثنايا: جمع ثنية، وهي في أصل الوضع الطريق في الجبل، وهذه العبارة كناية عن كونه ممن تسند إليه عظام الأمور فيضطلع بها ويقوم بما ينتظر من مثله «أضع العمامة» أراد وضع عمامة الحرب على رأسه.

المعنى: يصف نفسه بالشجاعة والإقدام على المكاره، بأنه لا يهاب أحداً ولا يخافه، وبأنه قوام بأعباء الأمور حمال لصعابها.

الإعراب: «أنا» ضمير منفصل مبتدأ «ابن» خبر المبتدأ، وابن مضاف وقوله «جلا» مضاف إليه، مجرور وعلامة جره كسرة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بفتحة الحكاية المقطرة على الألف منع من ظهورها التعذر، وهذا الإعراب على أنه علم منقول عن الفعل الماضي «وطلاع» الواو حرف عطف، طلاع: معطوف على خبر المبتدأ والمعطوف على المرفوع مرفوع، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة، وطلاع مضاف وقوله: «الثنايا» مضاف إليه، مجرور وعلامة جره كسرة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر «متى» اسم شرط جازم يجزم فعلين الأول فعل الشرط، والثاني جوابه وجزاؤه، وهو ظرف زمان مبني على السكون في محل نصب بقوله تعرفوني «أضع» فعل مضارع فعل الشرط مجزوم بمتى، وعلامة جزمه السكون، وحرك بالكسر للتخلص من التقاء الساكنين، والفاعل =

(٨) و «أَيَّانَ» كقوله:

٢٧ - * فَأَيَّانَ مَا تَعْدِلُ بِهِ الرِّيحُ تَنْزِلُ *

(٩) و «حَيْثُمَا» كقوله:

= ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا «العمامة» مفعول به لأضع، منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة «تعرفوني» فعل مضارع جواب الشرط وجزاؤه، مجزوم بمتى، وعلامة جزمه حذف النون، وواو الجماعة فاعله، مبني على السكون في محل رفع، والنون الموجودة هي نون الوقاية، وباء المتكلم مفعول به، مبني على السكون في محل نصب.

الشاهد فيه: قوله «متى أضع العمامة تعرفوني» حيث جزم بمتى فعلين، أولهما «أضع» والثاني «تعرفوني» على أن الأول فعل الشرط، والثاني جوابه وجزاؤه، وقد عرفت أن علامة جزم الأول السكون، وأنه لولا وقوع الساكن بعد آخره لما كسر، كما عرفت أن علامة جزم الثاني حذف النون، وهذه النون المذكورة ليست نون الرفع، ولكنها نون الوقاية التي تلحق الفعل عند اتصاله بباء المتكلم، ولو كان هذا الفعل مرفوعاً لقال: «تعرفونني» بنونين أولهما نون الرفع وثانيتهما نون الوقاية.

٢٧ - هذا عجز بيت، وصلده قوله:

* إِذَا التَّعَجُّؤُ الْعَجْفَاءُ كَأَنَّ بِقَمَرَةٍ *

وهذا البيت قد استشهد به كثير من النحاة منهم الأشموني في جوازم المضارع (رقم ١٠٦٤) ولا يعلم قائله، وكثير من الناس يشك في صحة صدره.

اللفظة: «العجفاء» المهزولة «قفرة» القطعة من الأرض لا نبات فيها «تعديل» تمل.

الإعراب: «أَيَّانَ» اسم شرط جازم يجزم فعلين الأول فعل الشرط والثاني جوابه وجزاؤه، وهو منصوب على الظرفية المكانية، وناصبه قوله تَنْزِلُ الذي هو جوابه «ما» زائدة «تعديل» فعل مضارع فعل الشرط، مجزوم بأَيَّانَ، وعلامة جزمه السكون «به» جار ومجرور متعلق بقوله تعديل «الريح» فاعل تعديل «تَنْزِلُ» فعل مضارع جواب الشرط مجزوم بأَيَّانَ أيضاً، وعلامة جزمه السكون، وإنما كسر لأجل الروي، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي.

الشاهد فيه: قوله «أَيَّانَ... تعديل... تَنْزِلُ» حيث جزم بأَيَّانَ فعلين، أولهما «تعديل» والثاني «تَنْزِلُ» على أن الأول منهما فعل الشرط والثاني جوابه وجزاؤه، وقد عرفت أن علامة جزم الفعلين جميعاً هي السكون، وأنه لولا حركة الروي لكان الثاني ساكناً مثل سكون الأول.

وفي هذا البيت نكتة غير ذلك، وحاصلها أن «أَيَّانَ» تجزم الفعلين وإن اتصلت بها «ما» الزائدة، من غير أن يكون ذلك الاتصال واجباً فيها، بدليل قول الآخر:

أَيَّانَ نُؤْمِسُكَ تَأْمَنُ غَيْرَتَنَا، وَإِذَا لَمْ تُنْذِرْكَ الْأَمْنَ مِنَّا لَمْ تَنْزِلْ حَلِيلَنَا

- ٢٨ - حَيْثُ مَا تَسْتَقِمُّ يُقَدِّرْ لَكَ الدَّ ۚ نَجَاحاً فِي غَايِرِ الْأَزْمَانِ
(١٠) و «إِذَا مَا» كقوله:
- ٢٩ - وَإِنَّكَ إِذْ مَا تَأْتِ مَا أَنتَ أَمِرٌّ بِهِ تُلْفِ مَنْ إِيَّاهُ تَأْمُرُ آتِيَا

٢٨ - البيت من الشواهد التي لم نثر لها على نسبة إلى قائل معين، وقد استشهد به ابن عقيل (٣٣٨) وشرحناه في مكانه منه، واستشهد به الأشموني في جوازم المضارع (رقم ١٠٦٨) والمؤلف في الشذور (رقم ١٧١).

اللفظة: «تستقم» تعادل وتسرع في الطريق الواضح المستقيم «يقدر» يريد يبلغك إياه ويوصلك له «نجاحاً» ظفراً بما تحب ونوالاً لكل ما تريد «غابر الأزمان» باقيها.

المعنى: يريد أن الاستقامة على الطريق المستقيم والسير في مسالك الصالحين سبب من أسباب فوز المرء برغباته ونواله ما يريد.

الإعراب: «حيثما» حيث: اسم شرط جازم يجزم فعلين الأول فعل الشرط، والثاني جوابه وجزاؤه وهو مبني على الضم في محل نصب؛ لأنه ظرف زمان، والعامل فيه النصب هو قوله يقدر الذي هو جوابه؛ وما: زائدة «تستقم» فعل مضارع فعل الشرط، مجزوم بـحيثما وعلامة جزمه السكون، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «يقدر» فعل مضارع جواب الشرط، مجزوم أيضاً بـحيثما، وعلامة جزمه السكون «لك» جار ومجرور متعلق بـيقدر «الله» فاعل يقدر، مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة «نجاحاً» مفعول به ليقدر منصوب بالفتحة الظاهرة «في غابر» جار ومجرور متعلق إما بقوله يقدر، وإما بمحذوف منصوب يقع صفة لنجاح، وغابر مضاف وقوله: «الأزمان» مضاف إليه مجرور وعلامة جره الكسرة الظاهرة.

الشاهد فيه: قوله «حيثما تستقم يقدر» حيث جزم بـحيثما فعلين أولهما «تستقم» وثانيهما «يقدر» على أن الأول منهما هو فعل الشرط والثاني منهما هو جواب الشرط وجزاؤه، وقد علمت أن علامة جزم كل واحد منهما هي السكون.

٢٩ - البيت من الشواهد التي لم نجد أحداً من العلماء نسبها إلى قائل معين، وهو من شواهد ابن عقيل (٣٣٧) وقد شرحناه في مكانه منه، وقد استشهد به الأشموني أيضاً في جوازم المضارع (١٠٦٧).

اللفظة: «تلف» تجد، تقول ألفت أليفه - بوزن أرضيته أرضيه - والمعنى: وجدته أجده، ومنه قوله تعالى: ﴿إِنَّهُمْ أَقْبُوا أَبَاءَهُمْ ضَالِّينَ﴾ من الآية ٩ من سورة الصافات.

المعنى: إذا كنت تفعل ما تأمر الناس بفعله فإنهم يتأثرون بأوامرك فيفعلون ما تأمرهم به، يريد أنه ينبغي للإنسان أن لا يأمر بشيء إلا بعد أن يكون هو آتياً به.

الإعراب: «إنك» إن: حرف توكيد ونصب، والكاف ضمير المخاطب اسم إن مبني على الفتح في محل نصب «إذ ما» حرف شرط جازم يجزم فعلين الأول فعل الشرط والثاني جوابه وجزاؤه «تأت» =

(١١) و «آتى» كقوله:

٣٠ - فَأَضْبَحَتْ أَتَى تَأْتِيهَا تَسْتَجِرُّ بِهَا تَجِدُ

= فعل مضارع، فعل الشرط، مجزوم بإذ ما، وعلامة جزمه حذف الياء والكسرة قبلها دليل عليها، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «ما» اسم موصول: مفعول به لتأت، مبني على السكون في محل نصب «أنت» ضمير منفصل مبتدأ مبني على الفتح في محل رفع «أمر» خبر المبتدأ مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة «به» جار ومجرور متعلق بأمّر، وجملة المبتدأ والخبر لا محل لها من الإعراب صلة الموصول، والعائد هو الضمير المجزوم محلاً بالياء «تلف» فعل مضارع جواب الشرط، مجزوم بإذ ما، وعلامة جزمه حذف الياء والكسرة قبلها دليل عليها، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت، وجملة الشرط والجواب في محل رفع خبر إن «من» اسم موصول: مفعول أول لتلف مبني على السكون في محل نصب «إياه» إيا: ضمير منفصل مفعول به لتأمر مقدم عليه، والهاء حرف دال على الغيبة «تأمر» فعل مضارع مرفوع لتجرده من الناصب والجازم، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت، والجملة من الفعل والفاعل لا محل لها من الإعراب صلة الموصول الذي هو من، والعائد هو الضمير الواقع مفعولاً مقدماً «آتياً» مفعول ثان لتلف منصوب بالفتحة الظاهرة.

الشاهد فيه: قوله «إذ ما تأت..» حيث جزم بإذ ما فعلين: أولهما «تأت» وثانيهما «تلف» على أن أولهما فعل الشرط، وثانيهما جوابه وجزاؤه، وقد علمت أن علامة جزم كل منهما حذف الياء والكسرة قبلها دالة عليها.

٣٠ - هكذا وقع هذا الشاهد في نسخ الشرح، وأكمله العلامة السجاعي بقوله «وتمام البيت... حطاً جزلاً وناراً تأججاً» وهو كالمؤلف تابع لجماعة من النحويين وإنهم لمعزل عن الصواب، وذلك أنهم ركبوا بيتاً من بيتين لشاعرين مختلفتين فأخذوا صدر أحدهما مع تغيير في بعض ألفاظه فركبوه على عجز الآخر، وبيان ذلك أن لبيد بن ربيعة العامري يقول:

فَأَضْبَحَتْ أَتَى تَأْتِيهَا تَلْتَسِمُ بِهَا كَلَا مَرْكَبِيهَا تَحْتَ رِجْلِكَ شَاجِرٌ

وهذا البيت من شواهد سيويه (ج ١ ص ٤٣٢) رواه على هذه الصورة التي ذكرناها، وهو ثقة ثبت مشافه للعرب راو لأشعارها مستنبط منها، وقال شاعر آخر:

مَتَى تَأْتِيْنَا تُلْمِمُ بِنَا فِي دِيَارِنَا تَجِدُ حَطْباً جَزْلاً وَنَاراً تَأْجِجَا

وهذا البيت أيضاً من شواهد سيويه (ج ١ ص ٤٤٦) رواه على ما أخبرناك، فأخذ النحاة من بعده صدر بيت لبيد فركبوه على عجز ذلك البيت الآخر، مع أن أحدهما لا يلتزم مع الآخر، وقد أكمله بعضهم هكذا:

* تجد فرجاً منها إليك قريباً *

اللغة، والمعنى: سنفسر لك هاهنا البيتَين اللذين رويتهما، فأما بيت لبيد فقله «مركبيها» أراد به =

ناحيتهما وجهتيها، وأصل المركب مكان الركوب، وقوله: «شاجر» هو اسم فاعل من قولهم: شجر بين القوم، أي تفرق واختلف، وصف ليبد في هذا البيت داهية يعجز الشجاع عن الخوض في مضمارها؛ فيقول: إنك إذا جتتها وقعت فيها والتبست بها، وكان ركوبها صعباً عليك.

وأما البيت الآخر فقوله: «تلمم» فعل مضارع من الإلمام، وهو الإتيان والزيارة وقوله: «تأججا» فعل مسند لألف الاثنين، وهما الحطب الجزل والنار، والتأجج: الاحتراق والالتهاب، يصف أنفسهم بالكرم وأنهم يقرون الأضياف؛ فمن جاءهم وجددهم يوقدون النار، ومن عادة العرب إذا كانوا في جذب أن يوقد كرامهم النار ليهتدي بها إليهم السالك.

الإعراب: إعراب بيت ليبد: «أصبحت» أصبح: فعل ماض ناقص يرفع الاسم وينصب الخبر، والتاء ضمير المخاطب اسم أصبح مبني على الفتح في محل رفع «أنى» اسم شرط جازم يجزم فعلين «تأتها» تأت: فعل مضارع فعل الشرط مجزوم بأنى، وعلامة جزمه حذف الياء والكسرة قبلها دليل عليها، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت، وها: مفعول به لتأتي، مبني على السكون في محل نصب «تلتبس» فعل مضارع جواب الشرط مجزوم بأنى، وعلامة جزمه السكون، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «بها» جار ومجرور متعلق بتلتبس، وجملة الشرط والجواب في محل نصب خبر أصبح «كلا» مبتدأ، مرفوع بالابتداء، وعلامة رفعه ضمة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر، وكلا مضاف ومركبي من قوله «مركبيها» مضاف إليه، مجرور بالياء المفتوح ما قبلها تحقيقاً المكسور ما بعدها تقديره لأنه مثنى، ومركبي مضاف وها ضمير الغائبة مضاف إليه «تحت» ظرف مكان متعلق بقوله شاجر الأتي، وتحت مضاف ورجل من قوله «رجلك» مضاف إليه، مجرور بالكسرة الظاهرة، ورجل مضاف والكاف ضمير المخاطب مضاف إليه، وقوله «شاجر» خبر المبتدأ الذي هو كلا، وإفراد الخبر لأن كلمة «كلا» وإن كان معناها معنى المثنى إلا أن لفظها مفرد فراعى الشاعر هنا لفظها فأفرد الخبر، ومراعاة اللفظ أرجح من مراعاة المعنى، ومثله في مراعاة اللفظ قول عبد الله بن معاوية بن جعفر بن أبي طالب:

كِلَانَا غَنِيٌّ عَنْ أَخِيهِ حَيَاتُهُ وَنَحْنُ إِذَا مُتْنَا أَشَدُّ تَجَانِبًا

وعليه جاء قول الله تعالى: «كلتا الجنتين آتت أكلهما» ولو روعي المعنى ل قيل: آتتا أكلهما، وقد جمع الفرزدق في بيت واحد بين مراعاة اللفظ والمعنى فقال:

كِلَاهُمَا جِينٌ جَدَّ الْجَزْيُ بَيْنَهُمَا قَدْ أَقْلَعَا وَكِلَا أَنْفَيْهِمَا رَابِي

أفلا ترى أنه قال «كلاهما قد أقلعا» فراعى المعنى وثنى، ثم قال: «وكلا أنفيهما رابي» فراعى اللفظ وأفرد، ومثله في الجمع بينهما قول الأسود بن يعفر:

إِنَّ الْمَنِيَّةَ وَالْحُتُوفَ كِلَاهُمَا يُوفِي الْمَخَارِمَ يَرْقُبَانِ سَوَادِي

فأفرد مراعاة للفظ في قوله: «يوفي» وثنى مراعاة للمعنى في قوله: «يرقبان سوادي».

الشاهد فيه: قوله «أنى تأتها تلتبس» حيث جزم بأنى فعلين؛ أولهما «تأت» وهو فعل الشرط، وثانيهما =

فهذه الأدوات التي تجزم فعلين، ويسمى الأول منهما شرطاً، ويسمى الثاني جواباً، وجزاء^(١).

وإذا لم تصلح الجملة الواقعة جواباً لأن تَقَعَ بعد أداة الشرط وجب اقترانها بالفاء، وذلك إذا كانت الجملة اسمية، أو فعلية فعلها طلبية، أو جامدة، أو منفية بَلَنْ، أو ما، أو مَقْرُونٌ بَقَدْ، أو حرف تنفيس، نحو قوله تعالى: ﴿وَإِنْ يَمْسَسْكَ بَخِيرٌ فَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾^(٢) ﴿قُلْ إِنْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ اللَّهُ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ﴾^(٣) ﴿إِنْ تَرَنِ أَنَا أَقَلُّ مِنْكَ مَالاً وَلَوْلَا فَعَسَى رَبِّي﴾^(٤) ﴿وَمَا يَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ فَلَنْ يُكْفَرُوهُ﴾^(٥) ﴿وَمَا آفَاءَ اللَّهِ عَلَى رَسُولِهِ مِنْهُمْ فَمَا أَوْجَفْتُمْ عَلَيْهِ مِنْ خَيْلٍ وَلَا رِكَابٍ﴾^(٦) ﴿إِنْ يَسْرِقْ فَقَدْ سَرَقَ أَخٌ لَهُ

⁼ «تلتبس» وهو جواب الشرط، أما رواية المؤلف ففعل الشرط هو قوله «تأت» وجوابه هو قوله «تجد» وأما قوله «تشتجر» فهو بدل من تأت، وبدل المجزوم مجزوم، وعلامة جزمه السكون، ولكننا أفهمناك أن الرواية التي ساقها المؤلف ليست مستقيمة.

(١) اعلم أن أدوات الشرط الإحدى عشرة المذكورة تنقسم إلى أربعة أقسام، الأول: ما هو حرف باتفاق جميع النحاة، وهو «إن»، والثاني: ما هو مختلف فيه والراجح كونه حرفاً، وهو «إذ ما»، والثالث: ما هو مختلف فيه والراجح أنه اسم، وهو «مهما»، والرابع: ما هو اسم باتفاق جميع النحاة، وهو الباقي.

ثم اعلم أن ما هو اسم - سواء أكان متفقاً على اسميته أم مختلفاً فيها - إما أن يدل على ظرف - نحو أين ومتى وأيان وحيشاً - فهو في محل نصب على الظرفية، ومتعلقه فعل الشرط، وإما أن يدل على حدث - وذلك يتصور في «أي» وفي «ما» لأن «أيّاً» بحسب ما تضاف إليه وهي قد تضاف إلى مصدر نحو «أيّ ضرب تضرب أضرب» ولأن «ما» موضوعة لما لا يعقل، وقد يكون ما لا يعقل حدثاً، وقد قال المعربون في قوله تعالى: ﴿ما ننسخ من آية﴾: إن التقدير أي نسخ ننسخ، وهي حيثل مفعول مطلق، فإن لم تدل الأداة على الظرف ولا حدث، فإما أن يكون الذي بعدها فعلاً لازماً، وإما أن يكون فعلاً متعدياً، فإن كان الذي بعدها فعلاً لازماً نحو «من يخرج أخرج معه» فالأداة حيثل في محل رفع مبتدأ؛ وإن كان ما بعدها فعلاً متعدياً فإما ألا يستوفي مفعوله وإما أن يستوفيه، فإن لم يستوف مفعوله نحو «من تخاصم» فالأداة حيثل في محل نصب مفعول به لفعل الشرط وإن استوفى مفعوله نحو «من تخاصمه أخاصمه» فهو من «باب الاشتغال».

ومعنى ذلك: أنه يجوز إعرابه مبتدأ فالجملة بعده في محل رفع خبر، ويجوز إعرابه مفعولاً به لفعل محذوف يفسره المذكور؛ فالجملة بعده لا محل لها مفسرة.

(٢) من الآية ١٧ من سورة الأنعام.

(٣) من الآية ٣١ من سورة آل عمران.

(٤) من الآيتين ٣٩ و ٤٠ من سورة الكهف.

(٥) من الآية ١١٥ من سورة آل عمران.

(٦) من الآية ٦ من سورة الحشر.

مِنْ قَبْلُ»^(١) «وَمَنْ يَقَاتِلْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَيَقْتُلْ أَوْ يَغْلِبْ فَسَوْفَ أُجْرَ عَظِيمًا»^(٢).

ويجوز في الجملة الاسمية أن تقترب إذا الفجائية كقوله تعالى: «وَأَنْ تُصِيبَهُمْ سَيِّئَةٌ يَمَا قَدِمَتْ أَيْدِيهِمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ»^(٣)، وإنما لم أقيّد في الأصل إذا الفجائية بالجملة الاسمية لأنها لا تدخل إلا عليها، فأغنائي ذلك عن الاشتراط^(٤).

ص - فَضْلُ: الاسمُ صَرْبَان: نَكْرَةٌ، وَهُوَ مَا شَاعَ فِي جِنْسٍ: مَوْجُودٌ كَرَجُلٍ، أَوْ مُقَدَّرٌ كَشَمْسٍ، وَمَعْرِفَةٌ، وَهِيَ سِتَّةٌ: الضَّمِيرُ، وَهُوَ مَا دَلَّ عَلَى مُتَكَلِّمٍ أَوْ مُخَاطَبٍ أَوْ غَائِبٍ، وَهُوَ إِمَّا مُسْتَرٌّ كَالْمُقَدَّرِ وَجُوبًا فِي نَحْوِ: «أَقُومُ» وَ «نَقُومُ» أَوْ جَوَازًا فِي نَحْوِ: «زَيْدٌ يَقُومُ» أَوْ بَارِزٌ، وَهُوَ إِمَّا مُتَّصِلٌ كَتَاءٍ «قُمْتُ» وَكَافٍ «أَكْرَمَكَ» وَهَاءٍ «عَلَامِي» أَوْ مُتَفَصِّلٌ كَ «أَنَا» وَ «هُوَ» وَ «إِيَّايَ» وَلَا فَضْلَ مَعَ إِمْكَانِ الْوَصْلِ، إِلَّا فِي نَحْوِ: «الْهَاءِ مِنْ «سَلِينِي» بِمَرْجُوحِيَّةٍ وَ «طَنَشَكُهُ» وَ «كُنْتُهُ» بِرُجْحَانٍ.

ش - ينقسم الاسم بحسب التنكير والتعريف [إلى قسمين]: نكرة، وهي الأصل، ولهذا قَدَمْتُهَا، ومعرفة، وهي الفرع، ولهذا أَخَرْتُهَا.

(١) من الآية ٧٧ من سورة يوسف.

(٢) من الآية ٧٤ من سورة النساء.

(٣) من الآية ٣٦ من سورة الروم.

(٤) قد تحذف الفاء وهي مستحقة، سواء أكان الجواب جملة فعلية كما جاء في حديث اللقطة «إِنْ جَاءَ صَاحِبُهَا وَلَا اسْتَمْتَعَ بِهَا» التعليل: «إِنْ جَاءَ صَاحِبُ اللَقْطَةِ فَأَدَّاهَا إِلَيْهِ، وَإِنْ لَا يَجِئُ فَاسْتَمْتَعَ بِهَا» فحذف جواب الشرط الأول، وحذف الشرط من الثاني والفاء من جوابه، ومثله قول الشاعر:

وَمَنْ لَا يَزَلْ يَشْقَاؤُ لِلنَّفْسِ وَالْهَوَى سَبُلْفَى عَلَى طُولِ السَّلَامَةِ نَادِمًا

أم كان الجواب جملة اسمية نحو قول عبد الرحمن بن حسان بن ثابت:

مَنْ يَقْتُلِ الْحَسَنَاتِ اللَّهُ يَشْكُرَهَا وَالشَّرُّ بِالشَّرِّ عِنْدَ اللَّهِ وَثَلَاثِ

واعلم أنه يتعين ربط الجواب بالفاء، ولا يجوز ربطه بإذا الفجائية في ثلاثة مواضع:

الأول: أن تكون الجملة الاسمية دعائية نحو «إِنْ جَاءَ زَيْدٌ فَسَلَامٌ عَلَيْهِ».

الثاني: أن تكون الجملة مقترنة بحرف نفي نحو «إِنْ يَلْعَبُ زَيْدٌ فَمَا أَنَا بِرَاضٍ عَنْهُ».

والثالث: أن تكون الجملة مقترنة بأن المؤكدة نحو «إِنْ تَسَافَرُ فَإِنَّ قَلْبِي مَعَكَ».

فأما النكرة فهي عبارة عما شاع في جنس موجود أو مُقَدَّر؛ فالأول كَرَجُلٍ، فإنه موضوع لما كان حيواناً ناطقاً ذكراً، فكلما وُجِدَ من هذا الجنس وَاحِدٌ فهذا الاسم صادق عليه، والثاني كشمس؛ فإنها موضوعة لما كان كوكباً نهائياً يَشْخُ ظُهُورُهُ وَجُودَ الليل؛ فحقها أن تصدق على متعدد كما أن رجلاً كذلك، وإنما تَحَلَّفَ ذلك من جهة عدم وجود أفراد له في الخارج، ولو وُجِدَتْ لكان هذا اللفظ صالحاً لها؛ فإنه لم يُوضَع على أن يكون خاصاً كزيد وعمرو، وإنما وُضِعَ وَضِعَ أسماء الأجناس.

وأما المعرفة فإنها تنقسم ستة أقسام^(١)؛ القسم الأول: الضمير، وهو أعرفُ الستة، ولهذا بَدَأَتْ به، وَعَطَفَتْ بقية المعارف عليه بِثَمٍّ.

وهو عبارة عما دَلَّ على متكلم كَأَنَا، أو مُخَاطَبٍ كَأَنْتَ، أو غَائِبٍ كَهُوَ.

وينقسم إلى مستتر وبارز؛ لأنه لا يخلو: إما أن يكون له صورة في اللفظ أو لا، فالأول: البارز كناء «قُمْتُ» والثاني: المستتر كالمقَدَّر في نحو قولك «قُم».

ثم لكل من البارز والمستتر انقسام باعتبار.

فأما المستتر فينقسم - باعتبار وُجُوب الاستتار وجوازه - إلى قسمين: واجب الاستتار، وجائزه.

ونعني بواجب الاستتار: ما لا يمكنُ قيامُ الظاهر مقامَهُ، وذلك كالضمير المرفوع بالفعل المضارع المبدوء بالهمزة كأقوم، أو بالنون كتقوم، [أو التاء كتقوم]^(٢)، ألا ترى

(١) ذكر المؤلف تقسيم المعرفة إلى ستة أقسام، ولم يذكر تعريفها، وكان حقاً عليه أن يعرفها، وقد ذكر العلماء أن المعرفة هي «الاسم الذي وضع ليستعمل في معين» فالتميز إنما يكون في حال الاستعمال، لا في حال الوضع، وبيان ذلك أن «أنا» أو «أنت» ضميران، والضمائر من المعارف، وحين وضع «أنا» وضع ليستعمل في حال التكلم، أيًا كان المتكلم، لكنك حين تقول «أنا مجتهد» قد استعملته في متكلم معين.

(٢) المراد بالتاء هنا التاء الدالة على المخاطب، نحو «تقوم يا زيد»، أما التاء الدالة على التأنيث فهي من جائز الاستتار، نحو «هتد تقوم» لأنك تقول «هتد تقوم جارتها» وهله الكلمة ساقطة من بعض نسخ الكتاب، ومما ذكرناه وذكره المؤلف تعلم أن حروف المضارعة على ثلاثة أنواع: نوع لا يكون فاعل الفعل المتصلة هي به إلا ضميراً مستتراً واجب الاستتار، وهو حرفان: الهمزة، والنون، ونوع يكون فاعل الفعل المتصلة هي به اسماً ظاهراً أو ضميراً مستتراً جائز الاستتار، وهو حرف واحد، وهو الياء، ونوع يكون فاعل الفعل المتصلة هي به واجب الاستتار تارة، ويكون جائز الاستتار تارة أخرى، وهو حرف واحد، وهو التاء.

أنك لا تقول «أقوم زيد» ولا تقول «نقوم عمرو» ونعني بالمستتر جوازاً: ما يمكن قيام الظاهر مقامه، وذلك كالضمير المرفوع بفعل الغائب، نحو «زيد يقوم»، ألا ترى أنه يجوز لك أن تقول «زيد يقوم غلامه».

وأما البارز فإنه ينقسم - بحسب الاتصال والانفصال - إلى قسمين: متصل، ومنفصل؛ فالمتصل هو: الذي لا يستقل بنفسه، كـ «قُمْتُ» والمنفصل هو: الذي يستقل بنفسه، كـ «أَنَا»، «أَنْتَ»، وَهُوَ.

وينقسم المتصل - بحسب مواقفه في الإعراب - إلى ثلاثة أقسام: مرفوع المحل، ومنصوبه، ومخفوضه؛ فمرفوعه كـ «قُمْتُ» فإنه قَاعِلٌ ومنصوبه كـ «أَكْرَمَكَ» فإنه مفعول، ومخفوضه كـ «غَلَامِهِ» فإنه مضاف إليه.

وينقسم المنفصل - بحسب مواقفه في الإعراب - إلى مرفوع الموضع، ومنصوبه؛ فالمرفوع اثنتا عشرة كلمة: أَنَا، نَحْنُ، أَنْتَ، أَنْتُمْ، أَنتُمْ، هُوَ، هِيَ، هُمَا، هُمْ، هُنَّ، ومنصوبه اثنتا عشرة كلمة أيضاً: إِيَّايَ، إِيَّانَا، إِيَّاكَ، إِيَّاكِ، إِيَّاكُمَا، إِيَّاكُم، إِيَّاكُنَّ، إِيَّاهُ، إِيَّاهَا، إِيَّاهُمَا، إِيَّاهُمْ، إِيَّاهُنَّ؛ فهذه اثنتا عشرة كلمة لا تقع إلا في محل النصب، كما أن تلك الأول لا تقع إلا في محل الرفع، تقول: «أَنَا مُؤْمِنٌ» فأنا: مبتدأ، والمبتدأ حكمه الرفع، و «إِيَّاكَ أَكْرَمْتُ» فإياك: مفعول مقدم، والمفعول حكمه النصب ولا يجوز أن يُعَكَّس ذلك؛ فلا تقول «إِيَّايَ مُؤْمِنٌ» و «أَنْتَ أَكْرَمْتُ» وعلى ذلك فُقِسَ الباقي.

وليس في الضمائر المنفصلة ما هو مخفوض الموضع، بخلاف المتصلة.

ولما ذَكَرْتُ أن الضمير ينقسم إلى متصل ومنفصل أَشْرَفْتُ بعد ذلك إلى أنه مَهْمَا أُمَكَّنَ أن يُؤْتَى بالمتصل فلا يجوز العدول عنه إلى المنفصل؛ لا تقول «قَامَ أَنَا» ولا «أَكْرَمْتُ إِيَّاكَ» لتمكنك من أن تقول «قُمْتُ» و «أَكْرَمْتُكَ» بخلاف قولك «ما قَامَ إِلَّا أَنَا، وَمَا أَكْرَمْتُ إِلَّا إِيَّاكَ»؛ فإن الاتصال هنا مُتَعَلِّزٌ؛ لأن «إِلَّا» مانعة منه؛ فلذلك جيء بالمنفصل.

ثم استثنيت من هذه القاعدة صورتين يجوز فيهما القُصْلُ مع التمكن من الوصل.

وَصَابِطُ الْأُولَى: أن يكون الضميرُ ثانيَ ضَمِيرَيْنِ أَوَّلُهُمَا أَعْرَفُ مِنَ الثَّانِي، وليس مرفوعاً، نحو «سَلِّنيهِ» و «خِلْتُكَهُ» يجوز أن تقول فيهما: «سَلِّني إِيَّاهُ» و «خِلْتُكَ إِيَّاهُ»^(١)، وإنما قلنا الضميرُ الأولُ في ذلك أَعْرَفُ لأن ضمير المتكلم أَعْرَفُ من ضمير المخاطب، وضمير المخاطب أَعْرَفُ من ضمير الغائب.

وضابطُ الثانية: أن يكون الضميرُ خَبَرًا لكان أو إحدى أخواتها، سواء كان مسبوقاً بضمير أم لا؛ فالأول نحو: «الصَّدِيقُ كُتِبَتْهُ» والثاني نحو: «الصَّدِيقُ كَانَهُ زَيْدٌ» يجوز أن تقول فيهما «كُتِبَتْ إِيَّاهُ» و «كَانَ إِيَّاهُ زَيْدٌ»^(٢).

واتفقوا على أن الوصل أَرْجَحُ في الصورة الأولى إذا لم يكن الفعل قَلْبِيًّا، نحو: «سَلِّنيهِ» و «أَعْطِنيهِ» ولذلك لم يأت في التنزيل إلا به، كقوله تعالى: ﴿أَنْزَلْنَاهُكُمْ هَا﴾^(٣) ﴿إِنْ يَسْأَلُكُمْ هَا﴾^(٤) ﴿فَسَيَكْفِيكُمْ اللَّهُ﴾^(٥).

واختلفوا فيما إذا كان الفعل قَلْبِيًّا، نحو: «خِلْتُكَهُ» و «ظَنَنْتُكَهُ»، وفي باب كان،

(١) ومما ورد فيه ثاني الضميرين منفصلاً حديث الرقيق، وهو قوله: «إن الله ملككم إياهم، ولو شاء لملكهم إياكم»، هذا، والمؤلف لم ينص على الأرجح من الأمرين: الوصل، والفصل، وبيان ذلك أن العامل في الضميرين إما أن يكون فعلاً وإما أن يكون اسماً يشبه الفعل، فإن كان فعلاً فالأرجح الوصل، ولم يأت في القرآن في هذه الصورة غير الوصل، وإن كان العامل فيهما اسماً فالأرجح الفصل، نحو «عجبت من حبي إياك» ومن الوصل في هذه الحالة قول الشاعر:

لَيْسَ كَانَ حُبُّكَ لِي كَاذِبًا لَقَدْ كَانَ حُبُّكَ حَقًّا يَقِينًا

(٢) ومن ذلك قول الشاعر، وهو عمر بن أبي ربيعة المخزومي:

لَيْسَ كَانَ إِيَّاهُ لَقَدْ حَالَ بَعْدَنَا عَنِ الْعَهْدِ، وَالْإِنْسَانُ قَدْ يَتَغَيَّرُ

ومن ذلك قوله:

لَيْتَ هَذَا الْيَوْمَ شَهْرُ لَا نَرَى فِيهِ عَرِيبًا

لَيْسَ إِيَّايَ وَإِيَّا وَلَا نَخْشَى رَقِيبًا

ومن الوصل قول أبي الأسود الدؤلي لغلام له كان يشرب الخمر فيفسد أمر تجارته:

دَعِ الْخَمْرَ يَشْرَبْهَا الْعَوَاةُ فَإِنِّي زَأَيْتُ أَخَاهَا مُجَزَّئًا بِمَكَانِهَا

فَلَا يَكُنْهَا أَوْ تَكُنْهُ فَإِنَّهُ أَخُوهَا عَذَّتْهُ أُمُّهُ بِلِبَانِهَا

(٣) من الآية ٢٨ من سورة هود.

(٤) من الآية ٣٧ من سورة محمد.

(٥) من الآية ١٣٧ من سورة البقرة.

نحو: «كُنْتَهُ» و «كَانَهُ زَيْدٌ» فقال الجمهور: القَصْلُ أَرْجَحُ فيهن، واختار ابن مالك في جميع كتبه الوَصْلَ في كان، واختلف رأيه في الأفعال القلبية، فتارة وافق الجمهور، وتارة خالفهم.

ص - ثَمَّ الْعَلَمُ، وَهُوَ: إمَّا شَخْصِيٌّ كَزَيْدٍ، أَوْ جِنْسِيٌّ، كَأَسَمَةٍ، وَإِمَّا أَسْمٌ كَمَا مَثَلْنَا، أَوْ لَقَبٌ، كَزَيْنِ الْعَابِدِينَ وَفَقَّةً، أَوْ كُنْيَةً، كَأَبِي عَمْرٍو وَأُمِّ كَلْثُومٍ، وَيُؤَخَّرُ اللَّقَبُ عَنِ الْأَسْمِ تَابِعاً لَهُ مُطْلَقاً، أَوْ مَخْفُوضاً بِإِضَافَتِهِ إِنْ أَفْرَداً كَسَعِيدِ كُرْزٍ.

ش - الثاني من أنواع المعارف: الْعَلَمُ، وهو «ما عُلِّقَ على شيء بعينه غَيْرَ متناولٍ ما أَشْبَهَهُ».

وينقسم باعتبارات مختلفة إلى أقسام متعددة:

فينقسم - باعتبار تَشْخِصِ مُسَمَّاهُ وعدم تَشْخِصِهِ - إلى قسمين: عِلْمٌ شَخْصِيٌّ، وَعِلْمٌ جِنْسِيٌّ؛ فالأول كزيد وعمرو، والثاني كاسمَةِ للأسد، وَتُعَالَةُ للثعلب، وَدُوَالَةُ للذئب؛ فَإِنَّ كُلَّاً مِنْ هَذِهِ الْأَلْفَاظِ يَصْدُقُ عَلَى كُلِّ وَاحِدٍ مِنْ أَفْرَادِ هَذِهِ الْأَجْنَاسِ، تقول لكلِّ أَسَدٍ رَأَيْتَهُ: هَذَا أَسَمَةٌ مُقْبَلَةٌ، وَكَذَا الْبَوَاقِي، ويجوز أَنْ تُطْلَقَ بِإِزاءِ صَاحِبِ هَذِهِ الْحَقِيقَةِ مِنْ حَيْثُ هُوَ؛ فنقول: أَسَمَةٌ أَشْجَعُ مِنْ تُعَالَةٍ، أَيْ: صَاحِبُ هَذِهِ الْحَقِيقَةِ أَشْجَعُ مِنْ صَاحِبِ هَذِهِ الْحَقِيقَةِ، وَلَا يجوز أَنْ تُطْلَقَ عَلَى شَخْصٍ غَائِبٍ؛ لَا تقول لمن بينك وبينه عهد في أسد خاص: مَا فَعَلَ أَسَمَةٌ.

وباعتبار ذاته إلى مفرد ومركَّب؛ فالمفرد كزيد وأسماء، والمركَّب ثلاثة أقسام:

(١) مركَّبٌ تَرْكِيبٌ إِضَافَةٌ كَعَبْدِ اللَّهِ، وَحُكْمُهُ أَنْ يُعْرَبَ الْجُزْءُ الْأَوَّلُ مِنْ جُزْأَيْهِ بِحَسَبِ الْعَوَامِلِ الدَّاخِلَةِ عَلَيْهِ، وَيَخْفَضُ الثَّانِي بِالْإِضَافَةِ دَائِماً.

(٢) وَمُرْكَّبٌ تَرْكِيبٌ مَزْجٌ كَبَعْلَبَكَّ وَسَيِّوَيْوِي، وَحُكْمُهُ أَنْ يُعْرَبَ بِالضَّمَةِ رَفْعاً، وَبِالْفَتْحَةِ نَصْباً وَجُزْأً، كَسَائِرِ الْأَسْمَاءِ الَّتِي لَا تَنْصَرَفُ، هَذَا إِذَا لَمْ يَكُنْ مَخْتوماً بِوَيْهِ كَبَعْلَبَكَّ، فَإِنْ خَتَمَ بِهَا بَنِي عَلَى الْكَسْرِ كَسَيِّوَيْوِي.

(٣) ومرگب تركيب إسناد، وهو ما كان جملة في الأصل كشاب قزناها، وحكمه أن العوامل لا تؤثر فيه شيئاً، بل يُحكى على ما كان عليه من الحالة قبل الثقل^(١).

وينقسم إلى اسم وكنية ولقب^(٢)، وذلك لأنه إن بُدئ باب أو أم كان كنية كأبي بكر وأم بكر وأبي عمرو وأم عمرو، وإلا فإن أشعر برفعة المسمى كزين العابدين أو ضعتو - كقفة، وبطة، وأنف الناقة - فلقب، وإلا فاسم، كزيد وعمرو^(٣).

وإذا اجتمع الاسم مع اللقب وجب - في الأفصح - تقديم الاسم وتأخير اللقب، ثم إن كانا مضافين كعبد الله زين العابدين، أو كان الأول مفرداً والثاني مضافاً كزيد زين العابدين، أو كان الأمر بالعكس كعبد الله قفة - وجب كون الثاني تابعاً للأول في إعرابه:

(١) ومن شواهد العلم المحكي عن جملة ما ينسب إلى رؤية بن المعجاج من قوله:

تُبِّشْتُ أَخَوَالِي بَنِي يَزِيدَ عَلِمَا عَلَيْنَا لَهُمْ قَدِيدُ

الشاهد فيه: قوله «يزيد» فإنه الآن علم، وأصله فعل مضارع فيه ضمير مستتر تقديره هو، فهو منقول عن جملة، ولو كان متولاً عن الفعل المضارع وحده لأعربه إعراب ما لا ينصرف للعلمية ووزن الفعل، فكان يجره بالفتحة نيابة عن الكسر، ومثله قوله الشاعر:

كَلَبْنَاهُ وَبَيْتِ اللَّهِ لَا تَنْكُحُونَهَا بَنِي شَابٍ قَزَنَانَا تُصَرُّ وَتَحْلُبُ
(٢) لفظ اللقب عند العرب كان يطلق قديماً على ما يقصد به الملاح وعلى ما يقصد به الدم، ولكنه كان أكثر إطلاقاً على ما يقصد به الدم، حتى قال الحماسي:

أَكْزَبُو جَيْنَ أُنَادِيهِ لِأَكْرَمَةٍ وَلَا أَلْقَبُهُ وَالسُّوءَةُ اللَّقْبُ

ولفظ النبز عندهم كان لا يطلق إلا على ما يقصد به الدم، وانظر إلى قوله تعالى: ﴿وَلَا تَتَابَزُوا فِي الْأَلْقَابِ﴾ تترك ذلك المعنى واضحاً جلياً، وكانوا إنما يعدلون عن الاسم واللقب إلى الكنية قصداً إلى تعظيم المكني وإجلاله؛ لأن بعض النفوس تأنف أن تذكر باسمها أو بلقبها، وليس طريق التعظيم باللقب كطريق التعظيم بالكنية؛ لأن التعظيم باللقب إنما هو بمعنى اللفظ، كما تقول: زين العابدين، وتاج الملة، وسيف الدولة، أما التعظيم بالكنية فإنه بواسطتها بعدم التصريح باسم، لا بمعنى الكنية.

(٣) خير من هذه التفرقة التي ذكرها المؤلف أن يقال: إن ما سمي به الوالدان ولدهما أول الأمر حين ولادته يعتبر اسماً، سواء أكان قد صدر باب أو أم أو أخ أو أخت أم لم يصدر، وسواء أشعر برفعة المسمى به أو بضعته، أو لم يشعر، وما أطلق بعد ذلك على صاحب الاسم إن كان قد صدر باب أو أم أو نحوهما فهو كنية، سواء أشعر بمدح كأبي الفضل أو بدم كأبي لهب أم لم يشعر كأبي بكر، وما لم يصدر بأحدهما فهو لقب، ولا بد أن يشعر حيث مدح أو دم، وقد يضع الوالدان في أول الأمر لمولودهما اسماً ولقباً وكنية أو اسماً ولقباً أو اسماً وكنية، كمحمد أبي الفضل، وأحمد أبي اليسر، ومحمد الهادي، وكعلي زين العابدين، وخالد سيف الله، ونحو ذلك، وحيث يطبق عليه ما قال المؤلف.

إما على أنه بَدَلٌ منه، أو عطفُ بيانٍ عليه، وإن كانا مفردين - كزيد قفة، وسعيد كُرْز - فالكوفيون والزجاج يجيزون فيه وجهين؛ أحدهما: اتباعُ اللقب للاسم كما تقدم في بقية الأقسام، والثاني: إضافة الاسم إلى اللقب، وجُمهورُ البصريين يوجبون الإضافة، والصحيحُ الأوَّلُ، والاتباعُ أقيسُ من الإضافة^(١) والإضافة أكثر.

ص - ثَمَّ الإِشَارَةُ، وَهِيَ: ذَا لِلْمَذْكُرِ، وَذِي وَذِهِ، وَتِي وَتَنَّهُ، وَتَا لِلْمُؤَنَّثِ، وَذَانِ وَتَانِ لِلْمُنْثَى: بِالْأَلِفِ - رَفْعًا، وَبِالْيَاءِ جَرًّا وَنَصْبًا، وَأَوَّلًا لِيَجْمَعِيَهُمَا، وَالْبَعِيدُ بِالْكَافِ مُجَرَّدَةٌ مِنَ اللَّامِ مُطْلَقًا، أَوْ مَقْرُونَةٌ بِهَا، إِلَّا فِي الْمُنْثَى مُطْلَقًا، وَفِي الْجَمْعِ فِي لَعَةٍ مِّنْ مَّدَّهِ، وَفِيمَا تَقَدَّمَ هَا «التَّنْبِيْهُ».

ش - الثالثُ من أنواع المعارف: اسمُ الإشارة.

وينقسم - بحسب المشار إليه - إلى ثلاثة أقسام: ما يُشار به للمفرد، وما يُشار به للمثنى، وما يُشار به للجماعة، وكل من هذه الثلاثة ينقسم إلى مذكر ومؤنث.

فللمفرد المذكر لفظة واحدة، وهي «ذَا»^(٢).

وللمفردة المؤنثة عشرة ألقاظ: خمسة مبدوءة بالذال - وهي: ذي وذهي - بالإشباع - وذيه - بالكسر، وذة - بالإسكان، وذاث، وهي أغربُها، وإنما المشهور استعمال ذات بمعنى

(١) إنما كان الإِتباعُ أقيسُ لأن الإِضافة تحوِّج إلى تأويل الأول بالمسمى والثاني بالاسم حتى لا يلزم إضافة الشيء إلى نفسه.

(٢) المراد المفرد حقيقة أو حكماً، أما المفرد حقيقة فنحو «هذا زيد» من كل ما هو مفرد لفظاً ومعنى، وأما ما هو مفرد حكماً فهو على ضربين، الأول: أن يكون مفرداً في اللفظ وهو جمع في المعنى، نحو قولك «هذا الجمع» وقولك «هذا الفريق» والثاني أن يكون مؤولاً بمفرد وإن كان في اللفظ اثنين أو جمعاً، نحو قوله تعالى: «عوان بين ذلك» أي بين الفارض والبكر، لأن المراد عوان بين المذكور، ويدخل في هذا النوع قول لبيد بن ربيعة:

وَلَقَدْ مَلِئْتُ مِنَ الْحَيَاةِ وَطُولِهَا وَسَوَّالِي هَذَا النَّاسِ كَيْفَ لَيْبِدُ

والمراد بالمذكر المذكور ولو تأويلاً نحو قول الشاعر:

نَبِئْتُ نَعْمًا عَلَى الْهَجْرَانِ زَارِيَةً سَفِيًّا وَرَعِيًّا لِهَذَا الْعَايِبِ الزَّارِي

صاحبة، كقولك: «ذَاتُ جَمَالٍ» أو بمعنى التي، في لغة بعض طيى، حكى الفراء «بالفَضْلِ دُو فَضْلُكُمْ اللَّهُ بِهِ»، والكرامة ذات أَكْرَمَكُمْ اللَّهُ بِهَا: أي التي أَكْرَمَكُمْ الله بها؛ فلها حيثُ ثلاثة استعمالات^(١)، وخمسة مبدوءة بالتاء، وهي: نِي، وَنِي - بالإشباع - وَتِه بالكسر، وَتِه - بالإسكان، وَتَا.

ولثنية المذكر: ذَانٍ - بالالف رفعاً، كقوله تعالى: ﴿فَذَانِكَ بُرْهَانَانِ﴾^(٢) وَذَيْنٍ - بالياء جزاً ونصباً، كقوله تعالى: ﴿رَبَّنَا أَرِنَا اللَّذِينَ﴾^(٣).

ولثنية المؤنث: تَانٍ؛ بالالف رفعاً، كقولك «جاءتني هَاتَانِ» وهَاتَيْنِ، بالياء جزاً ونصباً^(٤)، كقوله تعالى: ﴿إِخْدَى ابْتَنِي هَاتَيْنِ﴾.

(١) الاستعمالات الثلاث هي: الإشارة بها إلى المفردة المؤنثة، ولا أحفظ له شاهداً والثاني: استعمالها بمعنى صاحبة، نحو قول الشاعر:

أَمِنْ أَجَلٍ أَغْرَابِيَّةٍ ذَاتِ بُرْدَةٍ تُبَكِّي عَلَى نَجْدٍ وَتُبْكِي كَذَا وَجَدًا؟

والثالث: استعمالها اسماً موصولاً بمعنى التي، كالمثال الذي ذكره المؤلف، والذي نسب حكايته عن العرب للفراء، وبقي لها استعمال رابع لم يذكره المؤلف، وهو أن تكون اسماً بمعنى حقيقة الشيء وماهيته، تقول: ذات الإنسان أنه حيوان مفكر، تريد أن هذه حقيقة وماهيته، وقد استعملت في معنى نفس الشيء؛ فقول: هذه ذات متميزة، وهذه ذات محدثة، ونسبوا إليها على لفظها؛ فقول: هذا عيب ذاتي، يريدون أنه راجع إلى نفس المعيب وطبيعته وجبلته، وأنكر قوم هذا الاستعمال، وليس إنكارهم بسديد، وارجع إلى المصباح المنير.

(٢) من الآية ٣٢ من سورة القصص.

(٣) من الآية ٢٩ من سورة فصلت، وتمثيل المؤلف بهذه الجملة لاسم الإشارة إلى المثنى المذكور المنصوب سهو؛ لأن «اللذين» اسم موصول، وليس اسم إشارة، والتمثيل الصحيح بقوله تعالى: ﴿إِنْ هَلَيْنِ لَسَاحِرَانِ﴾ من الآية ٦٣ من سورة طه في قراءة من قرأ بتشديد إن.

(٤) عبارة المؤلف تميل إلى اعتبار «ذَانٍ وَذَيْنِ» و«تَانٍ وَتَيْنِ» مثنيتين حقيقة، وهو رأي ضعيف عند المحققين من علماء العربية، والصحيح عندهم أنها ألفاظ مبنية جيء بها على صورة المثنى، ووضع ذو الألف للاستعمال في حال الرفع وذو الياء للاستعمال في حال الجر وحال النصب، كما وضعوا ألفاظاً مختلفة من الضمير وجعلوا لكل لفظ منها موضعاً، نحو «أنا وأنت وهو» للاستعمال في حال الرفع، و«إياك» وأخواته للاستعمال في حال النصب، وإنما قلنا إن هذا الرأي هو الصحيح لثلاثة أسباب:

الأول: أن علة البناء موجودة في أسماء الإشارة كلها.

الثاني: أن «ذَانٍ» ليس مبنياً على مفردة؛ إذ لو ثني مفردة لقل: ذيان كما يقال في ثنية فتى: فتيان.

الثالث: أن من شرط الاسم الذي يراد تثنيته أن يقصد تكثيره كما ذكرنا في بحث المثنى، وقد علم أن أسماء الإشارة لا تقبل التكثير بحال من الأحوال.

ولجمع المذكر والمؤنث: **أولاءٍ** قال تعالى: **﴿وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾**^(١)، وقال تعالى: **﴿هَؤُلَاءِ بَنَاتِي﴾**^(٢)، وبنو تميم يقولون **أولى** - **بالقصر**، وقد أشترت إلى هذه اللغة بما ذكرته بعد من أن اللام لا تلحقه في لغة من مدّه. ثم المشار إليه إما أن يكون قريباً، أو بعيداً. فإن كان قريباً جيء باسم الإشارة مُجرّداً من الكاف وجوباً، ومقروناً بها التنبيه **جَوَازاً** تقول: **«جاءني هذا»** و**«جاءني ذا»** ويُعلم أن ها التنبيه تلحق اسم الإشارة بما ذكرته بعد من أنها إذا لحقته لم تلحقه لامُ البُعْدِ^(٣). وإن كان بعيداً وجب اقترانه بالكاف: إما مجردة من اللام، نحو: **«ذاك»** أو مقرونة بها، نحو: **«ذلك»**.

وتمتنع اللام في ثلاث مسائل:

إحداها: المثنى، تقول: **ذَانِكَ، وَتَانِكَ**، ولا يقال: **«ذَانِ لِكَ»**، ولا **«تَانِ لِكَ»**. الثانية: الجمع في لغة من مدّه، تقول: **أُولَئِكَ**، ولا يجوز **«أولاء لِكَ»** ومن قصّره قال: **«أولا لِكَ»**^(٤).

الثالثة: إذا تقدّمت عليها ها التنبيه، تقول: **«هَذَاكَ»**^(٥) ولا يجوز **«هَذَا لِكَ»**^(٦). ص- ثُمَّ الْمَوْصُولُ، وَهُوَ: الَّذِي، وَالَّتِي، وَاللَّذَانِ، وَاللَّتَانِ - بِالْأَلِفِ رَفْعاً، وَبِالْيَاءِ

(١) من الآية ٥ من سورة البقرة.

(٢) من الآية ٧٨ من سورة هود.

(٣) يجوز في سعة الكلام أن يفصل بين «ها» التنبيه واسم الإشارة المجرد من الكاف بواحد من ثلاثة أشياء: أولها: الضمير نحو قوله تعالى **﴿ها أنتم أولاء﴾**.

وثانيها: كاف التشبيه نحو قوله سبحانه **﴿أهكدا هرشك﴾** وقولهم في مثل «هكدا يا سعد تورد الإبل». وثالثها: لفظ الجلالة المقسم به نحو قولهم **«لا ها الله ذا»**.

(٤) قد ورد من ذلك قول الشاعر:

أولا لِكَ قَوْمِي لَمْ يَكُونُوا أَشَابَةً وَهَلْ يَحِطُ الضَّلِيلُ إِلَّا أَوْلَايَكَا؟
(٥) قد ورد هذا قليلاً جداً، ومنه قول طرفة بن العبد البكري:

رَأَيْتُ بَنِي غَبَرَاءَ لَا يُتَكَبَّرُونَني وَلَا أَهْلُ هَذَاكَ الطَّرَافِ الْمَمْدُودِ
(٦) اعلم أن أسماء الإشارة تشبه الأسماء الظاهرة من وجهين:

الأول: أنها تأتي موصوفة وموصوفاً بها، نحو «هذا الرجل عالم» ونحو «مررت بزيد هذا». الثاني: أنها تصغر نحو «ذا»، وتيا» وإن كان تصغيرها شاذاً وعلى نمط غير نمط تصغير الظاهر.

جَرّاً وَنَصْباً - وَلَجَمْعِ الْمَذْكُرِ: الَّذِينَ - بِالْيَاءِ مُطْلَقاً - وَالْأَلْي، وَلِجَمْعِ الْمُؤَنَّثِ: اللَّائِي، وَاللَّائِي، وَيَمَعْنِي الْجَمِيعُ: مَنْ، وَمَا، وَأَيُّ، وَأَلْ فِي وَصْفِ صَرِيحٍ لِيَعْبَرُ تَفْصِيلُ كَالضَّارِبِ وَالْمَضْرُوبِ، وَدُو فِي لَعَةٍ طَيِّئٍ، وَذَا بَعْدَ مَا أَوْ مِنْ الِاسْتِفْهَامِيَّتَيْنِ، وَصِلَةُ أَلِ الْوَصْفِ، وَصِلَةُ غَيْرَهَا: إِذَا جُمِلَتْ خَبَرِيَّةٌ ذَاتُ ضَمِيرٍ مُطَابِقٍ لِلْمَوْصُولِ يُسَمَّى عَائِداً، وَقَدْ يُحذفُ نَحْوُ: ﴿أَيُّهُمْ أَشَدُّ﴾^(١) ﴿وَمَا عَمِلْتَ أَيُّدِيهِمْ﴾^(٢) ﴿فَأَقْضِ مَا أَنْتَ قَاضٍ﴾^(٣) ﴿وَيَشْرَبُ مِمَّا تَشْرَبُونَ﴾^(٤)، أَوْ ظَرَفَ أَوْ جَارَ وَمَجْرُورَ تَامَانٍ مُتَعَلِّقَانِ بِاسْتَقَرَّ مَحذُوفاً.

ش - الباب الرابع من أنواع المعارف: الأسماء الموصولة^(٥)، وهي: المفتقرة إلى صِلَةٍ وعائد^(٦).

وهي على ضربين: خَاصَّةٌ، ومُشْتَرَكَةٌ.

فالخاصة «الذي» للمذكر، و«التي» للمؤنث، و«الَّذَانِ» لثنية المذكر و«اللَّتَانِ» لثنية المؤنث، ويستعملان بالألف رفعاً وبالياء جرّاً ونصباً^(٧)، و«الأولى» لجمع المذكر،

(١) من الآية ٦٩ من سورة مريم.

(٢) من الآية ٣٥ من سورة يس.

(٣) من الآية ٧٢ من سورة طه.

(٤) من الآية ٣٣ من سورة المؤمنين.

(٥) إنما كان الاسم الموصول من جملة المعارف؛ لأنه موضوع على أن يستعمله المتكلم به في معلوم عند المخاطب بواسطة جملة الصلة، ومن أجل هذا تجدهم يشترطون في جملة الصلة أن تكون معهودة للمخاطب، بخلاف الجملة التي تقع صفة للنكرة؛ فإنهم لم يشترطوا فيها ذلك؛ فإذا قلت: «لقيت من ضربته» فإن اعتبرت «من» موصولة كان المعنى: لقيت الشخص المعروف عندك بكونك قد ضربته، وإن اعتبرت «من» موصوفة كان المعنى: لقيت شخصاً موصوفاً بكونه مضروباً لك، فتخصص الموصول بالوضع، وتخصص الموصوفة طارئة.

(٦) تنقسم الموصولات انقساماً أولياً إلى قسمين: الأول الموصولات الحرفية، والثاني الموصولات الاسمية. فأما الموصولات الحرفية فيضبطها أنها «كل حرف أول مع صلته بمصدر ولم يحتج إلى عائد» وعددها خمسة أحرف، وهي أن المفتوحة الهمزة الناصبة للاسم الرافعة للخبر، وأن الناصبة للفعل المضارع، وما، وكي، ولو الدالة على التمني.

وأما الموصولات الاسمية فهي التي تعرض المؤلف لبيانها، وهي التي تعتبر قسماً من أقسام المعرفة، وإنما اقتصر على ذكرها لأنه بصدد بيان المعرفة وأنواعها.

(٧) ولك في نون «الَّذَانِ»، واللَّتَانِ» ثلاث لغات:

الأولى: ثبوتها مكسورة مخففة كتون المشى، وهذه اللغة أفصح اللغات، وهي الأصل.

الثانية: ثبوت النون مكسورة مشددة، وقرئ بها في قوله تعالى: «وَالَّذَانِ يَأْتِيَانِيَا مِنْكُمْ فَأَنْوَهُمَا» =

وكذلك «الذين» وهو بالياء في أحواله كلها، وهذيل^(١) وعقيل يقولون «الذون»^(٢) رفعاً، و«الذين» جرّاً ونصباً، و«اللّائي» و«اللّائي» ولك فيهما إثبات الياء وتركها.

والمشتركة: مَنْ، وَمَا، وَأَيُّ، وَالْ، وَذُو، وَذَا؛ فهذه الستة تطلق على المفرد والمثنى والمجموع، المذكر من هذا كله والمؤنث، تقول في مَنْ: «يعجبني مَنْ جَاءَكَ، وَمَنْ جَاءَتْكَ، وَمَنْ جَاءَكَ، وَمَنْ جَاءَتْكَ، وَمَنْ جَاوُوكَ، وَمَنْ جِئْتِكَ» وتقول في «ما» لمن قال: «اشتريتُ حِمَاراً، أو أَتَانَا، أو حِمَارَيْنِ، أو أَتَانَيْنِ، أو حُمَرَاءَ، أو أَتْنَا: «أعجبني ما اشتريتُهُ، وما اشتريتَهَا، وما اشتريتَهُمَا، وما اشتريتَهُنَّ»^(٣) وكذلك تفعلُ في البواقي.

ولإنما تكونُ «أل» موصولة بشرط أن تكون داخلة على وصف صريح، لغير تفضيل^(٤)، وهو ثلاثة: اسم الفاعل كالضارب، واسم المفعول كالمضروب، والصفة المُشَبَّهة كالحسن؛ فإذا دخلت على اسم جامد كالرجل، أو على وَصْف يشبه الأسماء الجامدة كالصاحب، أو على وصف التفضيل كالأفضل والأعلى^(٥)؛ فهي حرفُ تعريف.

الثالثة: حذف النون، تخفيفاً بسبب طول الموصول بالصلة والعائد، وقد جاء على هذه اللغة قول الأخطل:

أَبْنِي كُلَيْبٍ إِنَّ عَمِّي اللَّذَا قَتَلَ الْمُلُوكَ وَفَكَّكَ الْأَحْلَا

وقول الآخر:

* هُمَا إِلَّتَا لَو وَلَدَتْ تَمِيمٌ *

(١) عبارة غيره «وهذيل أو عقيل» وهي عبارة تدل على أن الذين لغتهم ذلك إحدى القيلتين؛ ولكن العلماء اختلفوا في صاحبة هذه اللغة منهما، والشاهد المحفوظ لهذه اللغة قائله رجل من بني عقيل، واستعرفه قريباً جداً.

(٢) وقد ورد منه قول أبي حرب بن الأعمش أحد بني عقيل، وهو شاعر جاهلي:

نَحْنُ الذُّونُ صَبَّحُوا صَبَاحاً يَوْمَ السُّحُوبِ غَارَةً مِلْحَاحاً

(٣) قد عبر المؤلف عن الحمر بضمير جمع الذكور العقلاء، وذلك غير جائز، وقد تمحل له العلامة السجاعي بأنه نزلها منزلة العقلاء، وذلك كلام عجيب.

(٤) المراد بالوصف الصريح الخالص للوصفية، وهو الذي لم تغلب عليه الاسمية، فيخرج بمجموع القيود ثلاثة أشياء؛ الأول: الاسم الذي لا وصفية فيه كالرجل والغلام، والثاني: الاسم الذي أصله وصف ثم غلبت الاسمية عليه، مثل الأبطح والأجرع، والثالث: اسم التفضيل مثل الأعم والأكرم، فإن أل الداخلة على هذه الأنواع الثلاثة حرف تعريف لا اسم موصول.

بقي أن المراد باسم الفاعل هو المعروف في تعريفه وهو ما دل على ذات وحدث قام بها أو وقع منها، نحو قائم وضارب، فإن دل على ذات وحدث ثابت لها - نحو «المؤمن»، ونحو «الفاستق» و«الكافر» صار صفة مشبهة؛ لأن هذا المعنى هو معنى الصفة المشبهة، وعلى هذا يكون هذا النوع رابعاً لما يخرج بالقيود المذكورة.

(٥) في بعض النسخ «كالأفضل والأعلم».

وإنما تكون «ذو» موصولة في لغة طئّية خاصة، تقول: «جاءني ذو قأم» وسُمِعَ من كلام بعضهم: «لَا وَذُو فِي السَّمَاءِ عَرْشُهُ»، وقال شاعرهم:

٣١- قَلْبُ الْمَاءِ مَاءُ أَبِي وَجَدِّي وَيَثْرِي ذُو حَقَرْتُ وَذُو طَوَيْتُ

٣١- هذا البيت من قول سنان بن الفحل الطائي، وهو من جملة أبيات اختارها أبو تمام الطائي في حماسته، وقد استشهد به الأشموني في باب الموصول (رقم ١٠١) والمؤلف في توضيحه (رقم ٥١)

اللفظة: «ذو حفرت» أي: التي حفرتها «وذو طويت» أي التي طويتها، وتقول: طويت البئر طيًّا، إذا بنيت بالحجارة عليها.

المعنى: إنه لا حق لكم في ورود هذا الماء، لأنه ماء كان يرده أبي وجدي من قبل، وكان خاصاً بهما لا يرده غيرهما، وهذه البئر أنا الذي حفرتها وأنا الذي بنيت دائرها، فأنا أحق الناس بورودها.

الإعراب: «إن» حرف توكيد ونصب «الماء» اسم إن، منصوب بها وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة «ماء» خبر إن مرفوع بها، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة، وماء مضاف وأب من قوله «أبي» مضاف إليه، مجرور وعلامة جره كسرة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة، وأب مضاف وياء المتكلم مضاف إليه، مبني على السكون في محل جر «وجدي» الواو حرف عطف، وجد معطوف على أب والمعطوف على المجرور مجرور، وجد مضاف وياء المتكلم مضاف إليه «ويثري» الواو حرف عطف، ويثر: إما مبتدأ مرفوع بضممة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم أيضاً، وإما معطوف على اسم إن منصوب بفتحة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم أيضاً، ويثر مضاف وياء المتكلم على كل حال مضاف إليه «ذو» اسم موصول بمعنى التي خبر المبتدأ أو معطوف على خبر إن، وعلى كل حال فالاسم الموصول مبني على السكون في محل رفع، فإن قدرت قوله «يثر» ذو حفرت» مبتدأ وخبراً فقد عطفت الواو جملة على جملة، أي: عطفت جملة المبتدأ والخبر على جملة إن واسمها وخبرها، وإن قدرت قوله «يثر» معطوفاً على اسم إن وقوله: «ذو» معطوفاً على خبر إن فقد عطفت الواو مفردين على مفردين عاملهما واحد، وقوله «حفرت» فعل وفاعل، والجملة منهما لا محل لها من الإعراب صلة الموصول، والعائد ضمير منصوب بحرف محذوف، تقديره: ويثري ذو حفرتها «وذو» الواو حرف عطف. وذو: اسم موصول معطوف على الاسم الموصول السابق «طويت» فعل وفاعل، وجملتها لا محل لها من الإعراب صلة الموصول السابق، والعائد ضمير منصوب بطوى محذوف، والتقدير: ويثري ذو طويتها.

الشاهد فيه: قوله «ويثري ذو حفرت»، وذو طويت» حيث استعمل فيه «ذو» مرتين اسماً موصولاً، بمعنى التي؛ وذلك لأن البئر مؤنثة في المعنى وإن لم يكن في لفظها علامة دالة على التأنيث؛ فهي مثل زيتب وهند ونحوهما من كل مؤنث من غير تاء ولا ألف.

ومثل هذا الشاهد في استعمال «ذو» اسماً موصولاً قول منظور بن سحيم القعسي:

وإنما تكون «ذا» موصولة بشرط أن يتقدمها «ما» الاستفهامية، نحو ﴿مَاذَا أَنْزَلَ رَبُّكُمْ؟﴾^(١) أو «مَنْ» الاستفهامية، نحو قوله:

٣٢- وَقَصِيدَةٍ تَأْتِي الْمُلُوكَ غَرِيبَةً، قَدْ قُلْتُهَا لِيُقَالَ: مَنْ ذَا قَالَهَا؟

وَلَسْتُ بِهَاجٍ فِي الْقَرْيِ أَهْلَ مَنْزِلٍ عَلَى زَادِهِمْ أَبْكِي وَأَبْكِي الْبَوَاكِيا
فَلَمَّا كَرَّامٌ مُوسِرُونَ لَقِيَتْهُمْ فَحَسْبِي مِنْ ذُو عِنْدَهُمْ مَا كَفَانِيَا

يريد فحسي من الذي عندهم، وكذلك قول الطائي، وهو شاعر من شعراء آخر الدولة الأموية:
فَقُولَا لِهَذَا الْمَرْءِ ذُو جَاءٍ سَاعِيًا: هَلُمَّ فَإِنَّ الْمَشْرِقِيَّ الْقَرَائِضُ

يريد: قولا لهذا المرء الذي جاء ساعياً، والساعي: الذي يتولى جمع الصدقات ويعمل في أخذها ممن تجب عليهم؛ فيؤديها إلى الإمام الذي يوزعها في مصارفها التي نص عليها الكتاب الكريم ومن هذه الشواهد تعلم أن «ذو» تأتي للمفرد المذكر والمفرد المؤنث، سواء أكان من ذوي العقل أم لم يكن، ومتى اشتركت بين أمرين مختلفين دل هذا الاشتراك على أنها تأتي بلفظ واحد لكل ما يطلق عليه الاسم الموصول.

(١) من الآية ٢٤ ومن الآية ٣٠ من سورة النحل.

٣٢- هذا البيت للأعشى أبي بصير ميمون بن قيس بن جندل، من قصيدة له أولها:

رَحَلْتُ سُمَيْةً عُذْوَةً أَجْمَالَهَا عَضْبَى عَلَيْنِكَ، فَمَا تَقُولُ بَدَا لَهَا؟

وروي صدر البيت الشاهد في ديوان شعره المطبوع في فيثا:

* وَغَرِيبَةٍ تَأْتِي الْمُلُوكَ حَكِيمَةً *

والبيت الشاهد قد أنشده المؤلف في كتابه شذور الذهب (رقم ٦٨).

اللغة: «قصيدة» هي في الأصل فعيلة من القصد بمعنى مفعولة، وهي في اصطلاح العروضيين: عبارة عن جملة من الأبيات أقلها سبعة - وقيل: عشرة - سميت بذلك لأن قائلها يقصدها بالتحسين والإتيان، وقوله: «غريبة» أي: نادرة منقطعة النظير.

الإعراب: «وقصيدة» الواو واو رب، قصيدة: مبتدأ مرفوع بالابتداء، وعلامة رفعه ضمة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الشبيه بالزائد «تأتي» فعل مضارع، مرفوع وعلامة رفعه ضمة مقدرة على الياء منع من ظهورها الثقل، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود على قصيدة «الملوك» مفعول به لتأتي منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة، والجملة من الفعل والفاعل والمفعول به في محل رفع صفة لقصيدة باعتبار محله، أو في محل جر صفة لقصيدة باعتبار لفظه «غريبة» صفة لقصيدة أيضاً، وقد خالف في ذلك الأشهر الأعرف من الإتيان بالصفة المفردة قبل الوصف بالجملة «قد» حرف تحقيق «قلتها» فعل وفاعل ومفعول، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ الذي هو قصيدة «ليقال» اللام لام التعليل، يقال: فعل مضارع مبني للمجهول منصوب =

أي: ما الذي أنزل ريكم؟ ومن الذي قالها؟.

فإن لم يدخل عليها شيء من ذلك فهي اسم إشارة، ولا يجوز أن تكون موصولة، خلافاً للكوفيين، واستدلوا بقوله:

٣٣- عَدَسٌ، مَا لِعَبَادٍ عَلَيْكَ إِمَارَةٌ أَمِيتٌ، وَهَذَا تَحْمِيلَيْنِ طَلِيقٌ

بأن المضمرة جوازاً بعد لام التعليل، وعلامة نصبه فتحة ظاهرة في آخره «من» اسم استفهام مبتدأ مبني على السكون في محل رفع «ذا» اسم موصول خير المبتدأ مبني على السكون في محل رفع أيضاً «قالها» قال: فعل ماض مبني على الفتح لا محل له من الإعراب، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على ذا، وها: ضمير عائد إلى قصيدة مفعول به مبني على السكون في محل نصب، وجملة الفعل وفاعله ومفعوله لا محل لها من الإعراب صلة الموصول وجملة المبتدأ والخبر وما يرتبط بها في محل رفع نائب الفاعل ليقال.

الشاهد فيه: قوله «من ذا قالها» فإنه استعمل «ذا» اسماً موصولاً بمعنى الذي، بعد «من» الاستفهامية، وجاء له بصلة هي قوله: «قالها» والعائد إلى الاسم الموصول هو الضمير المستتر الواقع فاعلاً لقال، كما اتضح من الإعراب.

وقد استشهد العلماء لمجيء «ذا» اسماً موصولاً مسبقاً بما الاستفهامية بقول ليبد بن ربيعة العامري:

أَلَا تَسْأَلَانِ الْمَرْءَ مَاذَا يُحَاوِلُ؟ أَنْحَبَ قَيْقُضَى أَمْ ضَلَّالٌ وَبَاطِلٌ؟

٣٣- هذا البيت من كلمة ليزيد بن مفرغ الحميري، يقولها وقد خرج من سجن عبيد الله بن زياد أخي عباد ابن زياد والي سجستان في عهد معاوية بن أبي سفيان، وقد أنشد المؤلف عجزه في كتابه شذور الذهب (رقم ٦٩) وأنشده مرتين في كتابه أوضح المسالك إحداهما في باب الموصول، والثانية في باب الحال، وأنشد صدره وحده في ذلك الكتاب في باب أسماء الأصوات، وأنشده الأشموني في باب الموصول (رقم ١٠٤). وقد شرحناه هناك شرحاً وافياً، وذكرنا قصته، فارجع إليه في المواضع التي أحلناك عليها إن شئت.

اللفظة «عدس» اسم صوت يزجر به الفرس، وربما أطلق بعض الشعراء كلمة عدس فجعلها اسماً للفرس نفسه، كما قال:

إِذَا حَمَلْتُ بِرُتِّي عَلَى عَدَسٍ فَمَا أَبَالِي مَنْ مَضَى وَمَنْ جَلَسَ

«عباد» هو عباد بن زياد «أمنت» أراد أنك قد صرت في مكان بعيد عن أن تتالك فيه يد عباد، ويروى «نجات»، «وهذا تحمليين طليق» أي: والذي تحمليته طليق، يريد نفسه.

الصعني: يخاطب فرسه ويزجرها، ويدفع عنها الخوف، ويقول لها: لا تخافي فقد خرجنا من البلاد التي لعباد إمارة عليها، وصرنا بمنجي منه.

الإعراب: قد اختلف الكوفيون والبصريون في إعراب هذا البيت، فلا بد لنا من إعرابه على طريقة الكوفيين أولاً، ثم نعره بعد ذلك على طريقة البصريين؛ لأن بيان الاستشهاد وتقرير رد المؤلف على =

قالوا: «وهذا» موصول مبتدأ، و«تحميلين» صلته، والعائد محذوف، و«طليق» خبره، والتقدير: والذي تحمليته طليق.

وهذا لا دليل فيه؛ لجواز أن يكون «ذا» للإشارة، وهو مبتدأ، و«طليق» خبره، و«تحميلين» جملة حالية، والتقدير: وهذا طليق في حالة كونه محمولاً لك، ودخول حرف التنبيه عليها يدل على أنها للإشارة، لا موصولة.

فهذا خلاصة القول في تعداد الموصولات: خاصتها، ومشتركاتها.

= الكوفيين يتوقف على بيان هذين الطريقين؛ فنقول:

قال الكوفيون: «عُدس» اسم صوت مبني على السكون لا محل له من الإعراب «ما» نافية «لعباد» اللام حرف جر، وعباد: مجرور باللام، والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «عليك» جار ومجرور متعلق بإمارة «إمارة» مبتدأ مؤخر مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة «أمنت» فعل وفاعل «وهذا» الواو واو الحال، ها: حرف تنبيه، ذا: اسم موصول مبتدأ مبني على السكون في محل رفع «تحميلين» فعل مضارع مرفوع بثبوت النون وياء المؤنثة المخاطبة فاعله؛ والجملة من الفعل والفاعل لا محل لها من الإعراب صلة الموصول، والعائد ضمير منصوب بتحميلين محذوف، والتقدير: والذي تحمليته، وقوله: «طليق» خبر المبتدأ الذي هو قوله «هذا» مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة، وجملة المبتدأ والخبر في محل نصب حال من تاء المخاطبة الواقعة فاعلاً لأن.

وقال البصريون: «وهذا» الواو واو الحال أيضاً، وها: حرف تنبيه، وذا: اسم إشارة مبتدأ مبني على السكون في محل رفع «تحميلين» فعل وفاعل، والجملة في محل نصب حال من اسم الإشارة الواقع مبتدأ على رأي سيويه الذي يجيز مجيء الحال من المبتدأ، أو حال من الضمير المستكن في الخبر العائد على المبتدأ على رأي الجمهور، ولا مانع من تقدم الحال على صاحبها ولا على عاملها لأنه مشتق، وقوله: «طليق» خبر المبتدأ مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة، وجملة المبتدأ والخبر في محل نصب حال كما في قول الكوفيين.

الشاهد فيه: قوله «وهذا تحمليين طليق» حيث زعم الكوفيون أن «ذا» اسم موصول صلته قوله: «تحميلين»؛ لأنه لا يلزم عندهم لاعتبار «ذا» موصولاً أن يسبقه اسم استفهام كما يلزم عند البصريين؛ ولا يمنع من اعتباره موصولاً عندهم تقدم حرف التنبيه عليه، وأما البصريون فقالوا: إذا تقدم حرف التنبيه لزم أن يكون «ذا» اسم إشارة، وإذا لم يتقدم حرف التنبيه، فإن تقدم عليه «ما» أو «من» الاستفهاميتان ووجدت الصلة كان اسماً موصولاً، وإلا فهو اسم إشارة، وههنا تقدم حرف التنبيه فهو اسم إشارة، ولا يكون اسماً موصولاً، وأما الجملة الفعلية فهي عندهم حالية على ما اتضح لك من الإعراب.

فأما الصلة فهي على صَرَّين: جملة^(١)، وشبّه جملة، والجملة على صَرَّين: اسمية، وفعلية.

وشرطها أمران؛ أحدهما: أن تكون خَبَرِيَّة، أعني محتملة للصدق والكذب^(٢)؛ فلا يجوز «جاء الذي اضربه» ولا «جاء الذي يعضكه» إذا قَصَدَتْ به الإنشاء بخلاف «جاء الذي أبوه قائم» و«جاء الذي صرَّته».

والثاني: أن تكون مشتملة على ضميرٍ مُطابِقٍ للموصول: في إفراده، وتثنيته، وجمعِهِ، وتذكيره، وتأنيته، نحو «جاء الذي أكرَّمته» و«جاءت التي أكرَّمتها» و«جاء اللذان أكرَّمتهما» و«جاءت اللتان أكرَّمتهما» و«جاء الذين أكرَّمتهم» و«جاءت اللاتي أكرَّمتهن»^(٣).

وقد يحذف الضمير، سواء كان مرفوعاً، نحو قوله تعالى: ﴿ثُمَّ لَنَزَعَنَّ مِنْ كُلِّ

(١) قد تحذف الجملة الواقعة صلة للموصول، وهي مقصودة مرادة، ومن ذلك قول الشاعر:

نَحْنُ الْأَوَّلَىٰ قَا جَمْعُ جُمُو عَكَ ثُمَّ وَجْهَهُم إِلَيْنَا

يريد نحن الأولى عرفوا بالشجاعة والإقدام على المكروه وعدم احتمال الضيم.

ومنه قولهم في المثل «بعد اللتيا واللتيا» أي بعد اللتيا صغرت واللتيا عظمت، فالتصغير في الأول للتحقير، وفي الثاني للتعظيم، وقد قال الراجز:

بَعْدَ اللَّتْيَا وَاللَّتْيَا وَالَّتْيَا إِذَا عَلَتْهَا أَنفُسٌ تَرُدُّ

وقال الآخر:

مِنَ اللَّوَاتِي وَالَّتِي وَالَّتِي زَعَمَنَّ أَنِّي كَبِرَتْ لِذَاتِي

(الشعراء ٨٨/١)

وقد يحذف الاسم الموصول ويبقى صلته فتدل عليه وتشير إليه، وذلك نحو قول الشاعر:

قَوْلَالِهِ مَا نِلْتُمْ وَمَا نِيلَ مِنْكُمْ بِمُعْتَلِيلٍ وَقَتِي وَلَا مُتَقَارِبٍ

يريد ما الذي نلتُم وما الذي نيلَ منكم؛ فما نافية بدليل دخول الباء في الخبر، وجملة «نلتُم» صلة موصول محذوف، وتقديره ما الذي نلتُم، كما ذكرنا.

(٢) وبقي مما يشترط في جملة الصلة ولم يذكره المؤلف شرطان:

الأول: أن تكون معهودة، لأن تعريف الموصول بها، ويجوز إبهامها في مقام التخييم والتحويل نحو قوله تعالى: ﴿فَفَشِّهِمْ مِنَ الْيَمِّ مَا غَشِيَهُمْ﴾.

الثاني: ألا تكون مستدعية لكلام يقع قبلها، فلا يجوز أن يقال: جاء الذي لكنه بخيل، لأن وضع «لكن» للاستدراك على كلام سابق.

شِبَعَةٍ أَثْنُهُمْ أَشَدُّ»^(١) أي الذي هو أشدُّ، أو مَنصوباً، نحو: «وَمَا عَمِلْتَ أَيَدِيهِمْ»^(٢) قرأ غير حمزة والكسائي وشُعْبَةُ (عَمِلَتْهُ) بالهاء على الأصل، وقرأ هؤلاء بِحَذْفِهَا، أو مخفوضاً بالإضافة كقوله تعالى: «فَاقْضِ مَا أَنتَ قَاضٍ»^(٣) أي: ما أنت قاضيه، وقول الشاعر:

٣٤ - سَتُبْدِي لَكَ الْآيَامَ مَا كُنْتَ جَاهِلًا وَيَأْتِيكَ بِالْأَخْبَارِ مَنْ لَمْ تُزَوِّدِ
أي: ما كُنْتَ جَاهِلُهُ.

(١) من الآية ٦٩ من سورة مريم.

(٢) من الآية ٣٥ من سورة يس.

(٣) من الآية ٧٢ من سورة طه.

٣٤ - هذا البيت لطرفة بن العبد البكري، من معلقته المشهورة التي أولها:

لِيَحْوِلَةَ أَطْلَالٍ بِبَرْقَةٍ تُهَمِّدُ تَلَوُّحُ كَبَاقِي الرُّشْمِ فِي ظَاهِرِ النَّيْدِ

اللفظة: «خولة» اسم امرأة «أطلال» جمع طلل، بوزن جمل وأجمال، والطلل هو: ما بقي شاخصاً مرتفعاً من آثار الديار بعد ارتحال أهلها عنها «برقة» بضم فسكون - هي ما غلظ من الأرض وفيه رمل وحجارة وطين «تلوح» تبدو وتظهر «الوشم» هو أن تغرز الإبرة في الجسد وتذر على موضعه النيلج فيصير في الجسد خضرة «ستبدي» ستظهر «من لم تزود» أي الذي لم ترسله ليبحت عنها، أو الذي لم تسأله عنها، يقصد أنها ستأتيك عفواً من غير أن تتجشم البحث عنها.

المعنى: يقول إن الأيام ستكشف لك ما كان مستتراً عنك، وستأتيك الأخبار من غير أن تكلف نفسك البحث عنها.

الإعراب: «ستبدي» فعل مضارع، مرفوع بضمّة مقدرة على الياء، منع من ظهورها الثقل «لك» جار ومجرور متعلق بتبدي «الأيام» فاعل لتبدي، مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة «ما» اسم موصول مفعول به لتبدي مبني على السكون في محل نصب «كنت» كان: فعل ماض ناقص، والتاء ضمير المخاطب اسم كان مبني على الفتح في محل رفع «جاهلاً» خبر كان، والجملة من كان واسمها وخبرها لا محل لها من الإعراب صلة الموصول، والعائد ضمير مجرور محلاً بالإضافة، والمضاف هو قوله جاهلاً، والتقدير: ما كنت جاهلاً «ويأتيك» الواو حرف عطف، يأتي: فعل مضارع مرفوع بضمّة مقدرة على الياء منع من ظهورها الثقل، والكاف ضمير المخاطب مفعول به ليأتي، مبني على الفتح في محل نصب «بالأخبار» جار ومجرور متعلق بيأتي «من» اسم موصول فاعل يأتي مبني على السكون في محل رفع «لم» حرف نفي وجزم وقلب «تزود» فعل مضارع مجزوم بلم، وعلامة جزمه السكون، وحرك بالكسر لأجل الروي، وقاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت، والجملة من الفعل والفاعل لا محل لها من الإعراب صلة الموصول الذي هو من، والعائد إلى الموصول ضمير منصوب المحل بتزود محذوف، والتقدير: من لم تزوده.

الشاهد فيه: قوله «ما كنت جاهلاً» حيث حذف العائد إلى الاسم الموصول الذي هو ما، وهذا العائد =

أو مخفوضاً بالحرف، نحو قوله تعالى: ﴿يَأْكُلُ مِمَّا تَأْكُلُونَ مِنْهُ وَيَشْرَبُ مِمَّا تَشْرَبُونَ﴾^(١) أي: منه^(٢)، وقول الشاعر:

٣٥ - نُصَلِّي لِلَّذِي صَلَّتْ قُرَيْشٌ وَنَعْبُدُهُ وَإِنْ جَحَدَ الْعُمُومُ
أي نصلي للذي صلت له قريش.

وفي هذا الفصل تفاصيل كثيرة لا يليق بها هذا المختصر.

= مجرور بالإضافة، والمضاف هو قوله: «جاهلاً» والتقدير: الذي كنت جاهله.

وفيه شاهد آخر لحذف العائد، وذلك في قوله: «من لم تزود» حيث حذف العائد إلى الموصول الذي هو من، وذلك العائد منصوب بالفعل الذي هو قوله: تزود، وتقدير الكلام: ويأتيك بالأخبار الذي لم تزوده، وهذا واضح إن شاء الله.

(١) من الآية ٣٣ من سورة المؤمنون.

(٢) أشار الشارح بهذا التقدير إلى أنه يشترط لحذف العائد المجرور بحرف الجر ثلاثة شروط؛ الأول: أن يكون الاسم الموصول، أو الاسم الموصوف بالاسم الموصول، مجروراً بحرف جر أيضاً؛ فالأول نحو أخذت في الذي أخذت فيه، والثاني نحو سرت في الطريق الذي سرت فيه، والشرط الثاني: أن يكون الحرف الذي جر العائد مائلاً الحرف الذي جر الموصول أو الموصوف لفظاً ومعنى، والشرط الثالث: أن يكون متعلق الحرفين واحداً في المادة والمعنى.

٣٥ - لم أقف لهذا البيت على نسبة إلى قائل معين.

اللفظة: «جحد العموم» أي أنكر الجميع جلاله واستحقاقه للعبادة.

الصعنى: يقول: إنهم يطيعون ربهم، ويقومون بواجباتهم، ويؤدون ما عليهم من الحقوق، وهم لا يبالون بمن لم يقم بواجبه نحو الله تعالى، ولا يمنعهم ذلك الجحد عن معرفة ما عليهم من الواجبات وأدائه.

الإعراب: «نصلي» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره نحن «للذي» اللام حرف جر، والذي: اسم موصول مبني على السكون في محل جر باللام، والجار والمجرور متعلق بقوله: نصلي «صلت» صلي: فعل ماض، والتاء علامة التانيث حرف مبني على السكون لا محل له من الإعراب «قريش» فاعل صلي، والجملة من الفعل والفاعل لا محل لها من الإعراب صلة الموصول، وهو الذي، والعائد إلى الموصول ضمير محذوف مجرور بحرف جر محذوف أيضاً، والتقدير: للذي صلت قريش له «ونعبده» الواو حرف عطف، نعبد: فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره نحن، والهاء ضمير وضع للغائب مفعول به لتعبد، مبني على الضم في محل نصب، وهذه الجملة معطوفة على جملة نصلي «وإن» الواو عاطفة على محذوف، إن: حرف شرط جازم يجرزم فعلين الأول فعل الشرط والثاني جوابه وجزاؤه «جحد» فعل ماض، فعل الشرط، مبني على =

وشِبْهُ الجملة ثلاثة أشياء: الظرف، نحو: «الذي عِنْدَكَ» والجار والمجرور، نحو «الذي في الدَّارِ» والصفة الصريحة، وذلك في صلة آل، وقد تقدم شَرْحُهُ.

وَشَرَطُ الظَّرْفِ والجار والمجرور أن يكونا تامين^(١)؛ فلا يجوز: «جاء الذي بك»

=
الفتح في محل جزم «العموم» فاعل جحد، مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة، وجواب الشرط محذوف، دل عليه ما قبل أداة الشرط، وتقديره: إن جحد العموم فإننا نعبده، وجملنا الشرط والجواب معطوفتان على محذوف أولى بالحكم من المذكور، وتقدير الكلام: إن أقر العموم عبده وإن جحد العموم عبده.

الشاهد فيه: قوله «للذي صلت قريش» حيث حذف من جملة الصلة التي هي قوله: «صلت قريش» العائد إلى الاسم الموصول، وهو قوله: «الذي» المجرور محلاً باللام، وهذا العائد ضمير مجرور بحرف جر، وأنت إذا نظرت متأملاً في هذا الشاهد تبين لك أن حرف الجر المحذوف الذي يجر العائد المحذوف مماثل لحرف الجر الذي جر الاسم الموصول في لفظه ومعناه، ألا ترى أن التقدير: نصلي للذي صلت له قريش؛ فالجار للضمير اللام، وهي مثل الجار للذي لفظاً ومعنى، ومتعلق اللام هو صلت، وهذا الفعل مماثل لنصلي مادة ومعنى.

فإذا اتضح لك هذا علمت أنه لا يجوز حذف العائد إلى الاسم الموصول - إذا كان ذلك العائد مجروراً بحرف جر - إلا إذا تماثل الحرفان لفظاً ومعنى، وتماثل مع ذلك متعلقهما مادة ومعنى، فإن اختلف لفظ الحرفين، أو معناه، أو اختلفت مادة المتعلقين أو معناه، لم يجز الحذف.

هذا، وقد أجاز ابن مالك في شرح الكافية حذف العائد المجرور بحرف جر، إذا وقع بعد الصلة مثله، ومثل له بقول الشاعر:

لَوْ أَنَّ مَا عَالَجْتُ لَيْنَ فُؤَادِهَا قَفَسًا اسْتَلَيْنَ بِهِ لَلَّانَ الْجَنْدُلُ

يريد لو أن ما عالجت به لين فؤادها قفسا استلين به الجندل للان، فحذف «به» الأول وهو العائد، وعامله، لوجود مثله بعد الصلة وهو به في قوله: «استلين به» ولكن غير ابن مالك لا يجيزون ذلك، ويعتبرونه من الضرورات.

(١) الظرف التام هو: الذي يكون تعلقه بالكون العام مؤدياً لمعنى تام، والظرف الناقص هو: الذي يكون تعلقه بالكون العام غير مؤد لمعنى ذي فائدة، وهذا كلام يحتاج إلى أن نوضحه لك، فاعلم أولاً أن الكون هو الحدث؛ فالأكل كون، والشرب كون، والنوم كون، ثم اعلم ثانياً أن الكون ينقسم إلى قسمين: عام، وخاص، فالكون العام مثل الوجود، ومعنى عمومته أنه لا يخلو عنه في وقت من الأوقات شيء ما، ألسنت ترى أن كل شيء فهو موجود في كل وقت، وأما الكون الخاص فهو ما يكون صفة لبعض الأشياء في بعض الأوقات مثل الشرب والنوم والكتابة والقراءة، فإذا أردت أن تعرف ما هو تام من الظرف فهاته مع الكون العام فإن وجدت أنه يفيد فائدة تامة فاعلم أنه تام، مثل قولك: جاء الذي عندك؛ ألا ترى أنك لو قدرته: جاء الذي وجد عندك، أفاد، ولو قلت: جاء الذي أمس، لم يكن تاماً فإنك لو قدرته جاء الذي وجد أمس، لم يفد فائدة يصبح أن تقصد من الكلام؛ لأنك تعلم - من غير حاجة إلى إخبار من خبر - أن كل شيء فهو موجود أمس.

ولا «جاء الذي أمس» لتقصّانهما، وحكى الكسائي «نزلنا المَنَزِلَ الَّذِي الْبَارِحَةُ» أي: الذي نَزَلَتْهُ الْبَارِحَةُ، وهو شاذ.

وإذا وقع الظرف والجار والمجرور صلةً كانا متعلقين بفعل محذوف وجوباً، تقديره اسْتَقَرَّ، والضمير الذي كان مستترّاً في الفعل انْتَقَلَ منه إليهما.



ص - ثُمَّ ذُو الْأَدَاةِ وَهِيَ أَلْ عِنْدَ الْخَلِيلِ وَسَيَبُوهُ لَا اللَّامُ وَحْدَهَا، خِلَافاً لِلْأَخْفَشِ، وَتَكُونُ لِلْعَهْدِ نَحْوُ: «فِي رُجَاةِ الرُّجَاةِ» وَ«جَاءَ الْقَاضِي» أَوْ لِلْجِنْسِ كـ «أَهْلَكَ النَّاسَ الدِّيَارُ وَالذَّرْهَمُ» «وَجَعَلْنَا مِنَ الْمَاءِ كُلَّ شَيْءٍ حَيٍّ» أَوْ لاسْتِغْرَاقِ أَفْرَادِهِ نَحْوُ: «وَخَلَقَ الْإِنْسَانَ ضَعِيفاً» أَوْ صِفَاتِهِ نَحْوُ: «زَيْدٌ الرَّجُلُ».

ش - النوع الخامس من أنواع المعارف: ذو الأداة، نحو: الفَرَسُ وَالْعُلَامُ. والمشهور بين النحويين أن الْمُعَرَّفَ «أَل» عند الخليل، واللام وحدها عند سيبويه^(١) وَنَقَلَ ابْنُ عُصْفُورٍ الْأَوَّلَ عَنْ ابْنِ كَيْسَانَ، والثاني عن بقية النحويين، ونقله بعضهم عن الأخفش، وزعم ابن مالك أنه لا خلاف بين سيبويه والخليل في أن المُعَرَّفَ أَل، وقال: وإنما الخلاف بينهما في الهمزة: أزائدة هي أم أصلية؟ واستدلّ على ذلك بمواضع أوردَهَا من كلام سيبويه^(٢).

(١) هذا الذي ذكره الشارح هنا غير ما ذكره في المتن، وما ذكره هنا هو المعروف عند النحاة عن سيبويه، ولذلك اضطرت العلامة السجاعي أن يكتب على عبارة المتن ما نصه: «أي في أحد قوليه، وقوله الآخر إنها اللام وحدها، وهو المشهور عند النحاة عن سيبويه» وأقول: فابن هشام قد صنف المتن معتمداً على ما نقله ابن مالك عن سيبويه من أنه موافق للخليل، ثم بدا له أن يخالف ذلك اعتماداً على المشهور بين النحاة عن سيبويه؛ فليس لسيبويه رأيان كما توهمه عبارة السجاعي، ولكن النقل مختلف عنه، ووجه هذا الاختلاف اختلاف العلماء في المعنى الذي يفهم من كلامه؛ فهو اختلاف فهم لا اختلاف مذهب.

(٢) وذكر ابن مالك أن الهمزة عند الخليل أصلية، وعند سيبويه زائدة، وقال بعد ذلك: والصحيح عندي قول الخليل - وهو القول بأن المعروف هو أَل برمتها، وأن الهمزة حرف أصلي، يعني أن الموضوع للتعريف هو أَل، لا اللام بشرط زيادة الهمزة - ويدل لصحته أربعة أمور:

الأول: أنه يلزم على القول بزيادة الهمزة تصدير حرف زائد في كلمة ليست أهلاً للزيادة، وهي حرف التعريف. الثاني: أنه يلزم عليه أيضاً أن توضع كلمة واجبة التصدير - أي الوقوع في أول الكلمة - على حرف واحد ساكن، مع العلم بأن الحرف الساكن لا يبدأ به، لأن ذلك مخالف للحكمة التي عهدت من العرب في استعمالهم.

وتلخيص الكلام [أن] في المسألة ثلاثة مذاهب؛ أحدها: أن المعرف «أل» والألف أصل، والثاني: أن المعرف «أل» والألف زائدة، الثالث: أن المعرف اللام وحدها، والاحتجاج لهذه المذاهب يستدعي تطويلاً لا يليق بهذا الإملاء.

وتنقسم «أل» المعرفة إلى ثلاثة أقسام؛ وذلك أنها إما لتعريف العهد، أو لتعريف الجنس، أو للاستغراق.

فأما التي لتعريف العهد فتقسم قسمين، لأن العهد إما ذكرّي، وإما ذهني، فالأول كقولك «اشتريت فرساً ثم بعت الفرس» أي: بعت الفرس المذكور، ولو قلت «ثم بعت فرساً» لكان غير الفرس الأول، قال الله تعالى: «مَثَلُ ثَوْرٍ كَمَثَلِ فَيْحٍ مِصْبَاحٍ فِي رُجَاةٍ، الرَّجَاةُ كَأَنَّهَا كَوَّكِبٌ ذَرِيٌّ»^(١) والثاني كقولك «جاء القاضي» إذا كان بينك وبين مخاطبك عهد في قاضٍ خاص.

وأما التي لتعريف الجنس فكقولك: «الرجل أفضل من المرأة» إذا لم تُرد [به] رجلاً بعينه ولا امرأة بعينها، وإنما أردت أن هذا الجنس من حيث هو أفضل من هذا الجنس من حيث هو، ولا يصح أن يراد بهذا أن كل واحد من الرجال أفضل من كل واحدة من النساء؛ لأن الواقع بخلافه، وكذلك [قولك] «أهلك الناس الديتار والدّرهم»، وقوله تعالى: «وَجَعَلْنَا مِنَ الْمَاءِ كُلَّ شَيْءٍ حَيٍّ»^(٢)، وأل هذه هي التي يُعبر عنها بالجنسية، ويُعبر عنها أيضاً بالتي لبيان الماهية، وبألي لبيان الحقيقة.

وأما التي للاستغراق فعلى قسمين^(٣)؛ لأن الاستغراق إما أن يكون باعتبار حقيقة

= الثالث: أنه يلزم عليه أيضاً افتتاح حرف من حروف المعاني بهمزة وصل زائدة، وهذا ما لا نظير له. الرابع: أن هذه الهمزة مفتوحة لزوماً، وهذا ما لا نظير له في كلام العرب، انتهى مع إيضاح كثير.

(١) من الآية ٣٥ من سورة النور.

(٢) من الآية ٣٠ من سورة الأنبياء.

(٣) الفرق بين أل التي للاستغراق وأل التي لبيان الحقيقة أن أل التي للاستغراق يجوز الاستثناء من مدخولها، نحو قوله تعالى: «لقد خلقنا الإنسان في أحسن تقويم، ثم رددناه أسفل سافلين، إلا الذين آمنوا وعملوا الصالحات»، وأما أل التي لبيان الحقيقة فلا يجوز الاستثناء من مدخولها، والسر في ذلك أن أل التي لبيان الحقيقة ينظر في مدخولها إلى حقيقة وماهية لا إلى الأفراد التي تطلق عليها، وأما الاستغراقية فينظر في مدخولها إلى الأفراد، والاستثناء إنما هو إخراج فرد من أفراد، فما لا دلالة له على الأفراد كيف يخرج منه فرد؟

الأفراد، أو باعتبار صفات الأفراد، فالأول نحو: «وَخُلِقَ الْإِنْسَانُ ضَعِيفًا»^(١) أي كل واحد من جنس الإنسان ضعيف، والثاني نحو قولك: «أَنْتَ الرَّجُلُ» أي الجامع لصفات الرجال المحمودة.

وضابط الأولى: أن يصح حُلُولُ «كُلِّ» محلها على جهة الحقيقة، فإنه لو قيل: «وخلق كل إنسان ضعيفاً» لصح ذلك على جهة الحقيقة.

وضابط الثانية: أن يصح حلولُ «كُلِّ» محلها على جهة المجاز، فإنه لو قيل: «أنت كل رجل» لصح ذلك على جهة المبالغة كما قال عليه الصلاة والسلام: «كُلُّ الصَّيْدِ فِي جَوْفِ الْقَرَأِ»^(٢)، وقول الشاعر:

٣٦ - لَيْسَ عَلَى اللَّهِ بِمُسْتَنْكَرٍ أَنْ يَجْمَعَ الْعَالَمَ فِي وَاحِدٍ

(١) من الآية ٢٨ من سورة النساء.

(٢) قاله النبي ﷺ لأبي سفيان، وكان أبو سفيان قد جاء؛ فاستأذن على النبي ﷺ؛ فحجبه النبي برهة ثم أذن له، فلما دخل قال: ما كنت تأذن لي حتى تأذن لحجارة الجلهمتين، فقال له النبي ﷺ: يا أبا سفيان أنت كما قيل: «كل الصيد في جوف القراء» معناه إذا أنا حجيتك لم يعترض أحد على حجبه، وهو يضرب لمن يفضل على غيره (انظر مجمع الأمثال ٦٩/٢ بولاق)، والجلهمتان: جانبها الوادي.

٣٦ - هذا البيت لأبي نواس - بضم النون وفتح الواو مخففة - واسمه الحسن بن هانئ، وأبو نواس ليس ممن يستشهد بشعره في اللغة وقواعد النحو والصرف، والمؤلف لم يذكر البيت ههنا للاستشهاد به على شيء من ذلك، وإنما ساقه مساق الاستئناس بمعناه. كما هو ظاهر، والمعاني كما تؤخذ عن العرب المحتج بهم تؤخذ عن غيرهم من المولدين وعن غير العرب.

المعنى: إنه لا ينكر أحد أن الله تعالى قادر على أن يجعل جميع الصفات المحمودة في الناس كافة في رجل واحد.

الإعراب: «ليس» فعل ماض ناقص يرفع الاسم وينصب الخبر «على الله» جار ومجرور متعلق بقوله مستنكر الآتي «بمستنكر» الباء حرف جر زائد، مستنكر: خبر ليس تقدم على اسمها، منصوب وعلامة نصبه فتحة مقدرة على آخره، منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد «أن» حرف مصدري ونصب «يجمع» فعل مضارع منصوب بأن، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على الله تعالى «العالم» مفعول به ليجمع، منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة، وأن وما دخلت عليه في تأويل مصدر مرفوع اسم ليس تأخر عن خبرها، وتقدير الكلام: ليس يجمع الله العالم في واحد بمستنكر على الله، وقوله: «في واحد» جار ومجرور متعلق بيجمع.

ص- وَإِنْدَالُ اللامِ مِمْماً لُغَةً جَمِيرَةً.

ش- لُغَةُ جَمِيرٍ إِيْدَالُ لَامِ أَلِ مِمْماً، وقد تكلم النبي ﷺ بلغتهم، إذ قال: «لَيْسَ مِنْ أَمِيرٍ أَفْصِيَامُ فِي أَمْسَقَرٍ» وعليه قولُ الشاعر:

٣٧- ذَاكَ خَلِيلِي وَذُو يُوَاصِلُنِي يَرْمِي وَرَائِي بِأَمْسَقَرٍ وَأَمْسَلِمَةٍ

٣٧- قد أنشد جماعة منهم الأشموني (ش ٩٨) هذا البيت على ما تراه في إنشاد المؤلف، ولم ينسبه كثير منهم إلى قائل معين، وقد نسب ابن بري إلى بجير بن عنة الطائي، والصواب في إنشاده هكذا:

وَإِنَّ مَوْلَايَ ذُو يُعَاتِبُنِي لَا إِخْنَةَ عِندَهُ وَلَا جَرِمَةَ
يَنْصُرُنِي مِنْكَ غَيْرَ مُعْتَذِرٍ يَزِيحُ وَرَائِي بِأَمْسَقَرٍ وَأَمْسَلِمَةٍ

وأنت ترى أن النحاة قد ركبوا صدر البيت الأول بعد تغيير في بعض كلماته على عجز البيت الثاني، هذا، والبيت الشاهد كله ساقط من بعض نسخ الشرح.

اللفظة: «مولاى» أراد به الناصر والمعين «ذو يعاتبنى» أي الذي يعاتبنى «إحنة» هي الحقد «جرمه» بفتح الجيم وكسر الراء - الجرم والجريمة «بامسهم» أراد بالسهم «وامسلمه» أراد السلمة، وهي - بفتح السين وكسر اللام - الواحدة من السلم بفتح فكسر - أو السلام - بزنة رجال - وهي الحجارة الصلبة.

المعنى: يقول: إن الذي أتوقع منه النصر والمعونة هو من يعاتبنى إذا بدر مني ما يستوجب العتاب؛ لأن المودة تبقى ما بقي العتاب، ولكن على أن يكون العتاب سبباً في نقاء الصدر وذهاب دواعي الحقد، ولا يكون مآتاه قطع أواصر الألفة؛ فهذا الذي أمل منه الانتصار لي، والدفاع عني، وهو الذي أستند إليه في قتال الأعداء.

الإعراب: مع أننا بينا صواب الرواية سنعرب ما رواه المؤلف، فنقول: «ذاك»: ذا: اسم إشارة مبتدأ مبني على السكون في محل رفع، والكاف حرف خطاب «خليلى»: خليل: خبر المبتدأ مرفوع بضمزة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة، وخليل مضاف وياء المتكلم مضاف إليه مبني على السكون في محل جر «وذو»: الواو حرف عطف، ذو: اسم موصول معطوف على خليلى، مبني على السكون في محل رفع «يواصلتى» يواصل: فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ذو، والتون للوقاية، والياء مفعول به مبني على السكون في محل نصب، والجملة من الفعل والفاعل والمفعول لا محل لها من الإعراب صلة الموصول الذي هو ذو «يرمى» فعل مضارع مرفوع بضمزة مقدرة على الياء، منع من ظهورها الثقل، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو «ورائى» وراء: ظرف مكان متعلق بيرمى، منصوب على الظرفية، وعلامة نصبه فتحة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم، ووراء مضاف وياء المتكلم مضاف إليه «بامسهم» جار ومجرور متعلق بيرمى، «وامسلمه» الواو حرف عطف، امسلمه: معطوف على امسهم، والمعطوف على المجرور مجرور، وعلامة جره الكسرة الظاهرة، وإنما سكن هنا لأجل الوقف. =

ص- وَالْمُضَافُ إِلَى وَاحِدٍ مِمَّا ذُكِرَ، وَهُوَ بِحَسَبِ مَا يُضَافُ إِلَيْهِ، إِلَّا الْمُضَافَ إِلَى الضَّمِيرِ فَكَالْعَلَمِ.

ش- النوع السادس من المعارف: ما أُضِيفَ إلى وَاحِدٍ من الخمسة المذكورة، نحو: «غلامي، وغلَام زَيْدٍ، وغلَام هَذَا، وغلَام الَّذِي فِي الدَّارِ، وغلَام القَاضِي».

وَرُتِبَتْهُ فِي التَّعْرِيفِ كَرْتَبَةٍ مَا أُضِيفَ إِلَيْهِ؛ فَالْمُضَافُ إِلَى الْعَلَمِ فِي رَتَبَةِ الْعِلْمِ، وَالْمُضَافُ إِلَى الْإِشَارَةِ فِي رَتَبَةِ الْإِشَارَةِ، وَكَذَا الْبَاقِي، إِلَّا الْمُضَافَ إِلَى الْمَضْمَرِ؛ فَلَيْسَ فِي رَتَبَةِ الْمَضْمَرِ، وَإِنَّمَا هُوَ فِي رَتَبَةِ الْعَلَمِ.

والدليلُ على ذلك أنك تقول: «مَرَزْتُ بِزَيْدٍ صَاحِبِكَ» فتصف العَلَمَ بالاسم المضاف إلى المضمَر؛ فلو كان في رَتَبَةِ الْمَضْمَرِ لكانت الصفة أَغْرَفَ من الموصوف، وذلك لا يجوز على الْأَصَحِّ.

ص- باب: الْمَبْتَدَأُ وَالْخَبَرُ مَرْفُوعَانِ، كَاللَّهُ رَيْتَا وَمُحَمَّدٌ نَبِيْنَا.

ش- المبتدأ هو «الاسم المجرّد عن العوامل اللفظية للإسناد».

ف«الاسم» جِنْسٌ يشمل الصَّرِيحَ كزَيْدٍ في نحو: «زَيْدٌ قَائِمٌ» والمؤول في نحو: «وَأَنْ تَصُومُوا» في قوله تعالى: «وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَكُمْ»^(١)؛ فإنه مبتدأ مُخْبِرٌ عنه بخبر.

وخرج بـ«المجرّد» نحو: «زَيْدٌ» في «كَانَ زَيْدٌ عَالِمًا» فإنه لم يتجرّد عن العوامل اللفظية، ونحو ذلك قولك في العدد: واحد، اثنان، ثلاثة؛ فإنها وإن تجرّدت لكن لا إسناد فيها.

ودخل تحت قولنا: «لِلْإِسْنَادِ» ما إذا كان المبتدأ مسنداً إليه ما بعده، نحو: «زَيْدٌ

= الشاهد فيه: قوله «بامسهم وامسلمه» فإنه إنما أراد «بالسهم والسلمة» فاستعمل «أم» حرفاً دالاً على التعريف مثل «أل»، وهذه لغة جماعة من العرب هم حمير، وقد نطق بها رسول الله ﷺ في قوله: «ليس من أمير أمصيام في امسفر» يريد «ليس من البر الصيام في السفر» و«أم» الحميرية هذه تدل على كل ما تدل عليه «أل» التي يستعملها جمهور العرب بغير فرق من حيث المعنى.

(١) من الآية ١٨٤ من سورة البقرة.

قَائِمٌ وما إذا كان المبتدأ مسنداً إلى ما بعده، نحو: «أَقَائِمُ الزَّيْدَانِ»^(١).

والخبر هو: «المُسْنَدُ الذي تَيَّم به مع المبتدأ فائدة».

فخرج بقولي «المسند» الفاعل في نحو «أَقَائِمُ الزَّيْدَانِ» فإنه وإن تمت به مع المبتدأ الفائدة، لكنه مُسْنَدٌ إليه، لا مُسْنَدٌ، وبقولي «مع المبتدأ» نحو: «قام» في قولك «قام زيد». وحُكِمَ المبتدأ والخبر الرَّفْعُ.

ص- وَيَقَعُ الْمُبْتَدَأُ نَكْرَةً إِنْ عَمَّ أَوْ خَصَّ، نَحْوُ: «مَا رَجُلٌ فِي الدَّارِ» «أَلِلهُ مَعَ اللَّهِ» وَ«لَعَبْدٌ مُؤْمِنٌ خَيْرٌ مِنْ مُشْرِكٍ» وَ«خَمْسُ صَلَوَاتٍ كَتَبَهُنَّ اللَّهُ».

ش- الأصل في المبتدأ أن يكون معرفة، لا نَكْرَةً؛ لأن النكرة مجهولة غالباً، والحكم على المجهول لا يفيد^(٢)، ويجوز أن يكون نكرة إن كان عاماً أو خاصاً؛ فالأول

(١) يؤخذ من كلام المؤلف أن المبتدأ بنوعه يجب فيه أن يكون مجرداً من العوامل اللفظية، فإنه جعل «الاسم» جنساً في التعريف و«المجرد - إلخ» فصلاً أولاً، و«للإسناد» فصلاً ثانياً، والمراد بالعوامل التي تعمل فيما بعدها كما الحجازية وليس وحرف الجر وغير ذلك، فإذا قلت: «ما قائم زيد» فإذا جعلت «ما» نافية مهملية لم تكن من العوامل؛ فيكون «قائم» مبتدأ؛ لأنه مجرد عن العوامل اللفظية إذ لا عمل لما فيه، وإن جعلت «ما» حجازية لم يكن قولك «قائم» مبتدأ، ولكنه يكون اسم ما الحجازية، ويكون «زيد» فاعلاً بقائم سد مسد خبر ما الحجازية، ومن هذا التقرير تعلم أن الفاعل الذي يسد مسد الخبر لا يختص بالمبتدأ بل يكون مع أسماء النواسخ أيضاً.

(٢) كان مقتضى هذا التعليل أنه لا يجوز أن يقع الفاعل نكرة إلا بمسوغ كما أنه لا يجوز أن يكون المبتدأ نكرة إلا بمسوغ، من قبل أن كل واحد من المبتدأ والفاعل محكوم عليه، والنكرة مجهولة غالباً، وكل واحد من الفعل والخبر حكم، والحكم على المجهول لا يفيد، ولكنهم فرقوا بين الفاعل والمبتدأ؛ فأجازوا أن يكون الفاعل نكرة؛ ولم يجيزوا أن يكون المبتدأ نكرة إلا بمسوغ من المسوغات التي ذكر مجملها المؤلف. ووجه التفرقة بين المبتدأ والفاعل: أن الفعل مع الفاعل واجب التقديم عليه، بخلاف المبتدأ مع الخبر؛ فإن الأصل أن يتقدم المبتدأ ويتأخر الخبر، والنكرة تصير بتقديم حكمها عليها في حكم المنصوص قبل الحكم، وإذا كان تقديم الفعل يصير الفاعل النكرة في حكم المخصوص جاز أن يقع الفاعل نكرة، وإنما كان تقديم الحكم على النكرة بهذه المتزلة لأن القصد من اشتراط تعريف المحكوم عليه أو تخصيصه إنما هو اجتلاب إصغاء السامع إلى كلام المتكلم حتى يعرف الحكم بعد معرفة المحكوم عليه؛ فإذا تقدم الحكم كان السامع مقبلاً على المتكلم مصغياً إليه؛ ليعرف المحكوم عليه ولو بالتنوع، فافهم ذلك وتمسك به. فإن قلت: فإن هذا الكلام يقتضي أن يجوز وقوع النكرة مبتدأ بغير مسوغ إذا تقدم خبرها عليها، سواء أكان =

كقولك: «ما رجلٌ في الدَّارِ»، وكقوله تعالى: ﴿أَلَيْسَ مَعَ اللَّهِ﴾^(١) فالمبتدأ فيهما عام؛ لوقوعه في سياق النفي والاستفهام، والثاني كقوله تعالى: ﴿وَلَعَبْدٌ مُؤْمِنٌ خَيْرٌ مِنْ مُشْرِكٍ﴾^(٢)، وقوله عليه الصلاة والسلام «خَمْسُ صَلَوَاتٍ كَتَبَهُنَّ اللَّهُ فِي الزَّيْمِ وَاللَّيْلَةِ» فالمبتدأ فيهما خاص؛ لكونه موصوفاً في الآية، ومضافاً في الحديث.

وقد ذكر بعضُ النحاة لتسويغ الابتداء بالنكرة صُوراً، وأنهاها بعض المتأخرين إلى نَيْفٍ وثلاثين موضعاً، وذكر بعضهم أنها ترجع للخصوص والعموم، فليتأمل ذلك.

ص - وَالْخَيْرُ جُمْلَةٌ لَهَا رَابِطٌ، كـ «زَيْدٌ أَبُوهُ قَائِمٌ»، وَ«لِيَأْمُسُ التَّقْوَى ذَلِكَ خَيْرٌ» وَ«الْحَاقَّةُ مَا الْحَاقَّةُ»، وَ«زَيْدٌ نِعَمَ الرَّجُلِ» إِلَّا فِي نَحْوِ: «قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ».

ش - أي: ويقع الخبر جملة مرتبطة بالمبتدأ برابطٍ مِنْ رَوَابِطٍ أربعة:
أحدها: الضمير، وهو الأصلُ في الرِّبَاطِ^(٣)، كقولك: «زَيْدٌ أَبُوهُ قَائِمٌ» فزيد: مبتدأ

= الخبر المتقدم مختصاً أم لم يكن، كأن تقول: عند رجل كتاب، فهذا خبر متقدم غير مختص، وقد قال العلماء: إنه عند تقدم الخبر على المبتدأ النكرة يجب أن يكون الخبر مختصاً كأن تقول: عندي كتاب، أو عند محمد كتاب، فلم يكن تقديم الحكم مفيداً على إطلاق الكلام.

فالجواب عن ذلك: أنه ساغ وقوع الفاعل نكرة مطلقاً لأن الفعل الواجب التقدم إنما وضع ليسند إلى غيره، فإذا نطقت بالفعل تطلع السامع إلى معرفة الاسم الذي يسند إليه هذا الفعل، أما الاسم فقد وضع ليصح وقوعه مستنداً أو مستنداً إليه، فإذا نطقت باسم لم يدرك السامع أنك تريد أن تسند إليه غيره أم تريد أن تسند إليه غيره، فافترق وضع الفعل عن وضع الاسم، فاختلف الحكم لذلك.

(١) من كل آية من الآيات ٦١، ٦٢، ٦٣، ٦٤ من سورة النمل.

(٢) من الآية ٢٢١ من سورة البقرة.

(٣) الضمير الرابط إما أن يكون مرفوعاً، وإما أن يكون منصوباً بفعل أو بوصف. وإما أن يكون مجروراً بإضافة اسم فاعل إليه أو بحرف جر، فأما المرفوع فلا يجوز حذفه أصلاً، نحو قولك: الزيدان قاما، والزيدون قاموا، وأما المنصوب فيجوز حذفه بشرطين؛ الأول أن يكون معلوماً، والثاني أن يكون ناصبه فعلاً أو وصفاً، فالمنصوب بالفعل نحو قول أبي النجم:

قَدْ أَضْبَحَتْ أُمُّ الْخِيَارِ تَدْعِي عَلِيَّ ذَنْباً كُلُّهُ لَمْ أَضْعِ

يرفع كله على أنه مبتدأ. والتقدير: كله لم أصنعه؛ والمنصوب بالوصف نحو قول الشاعر:

وَقَالُوا: تَعَرَّفْنَا الْمَنَازِلَ مِنْ مِثْلِي، وَمَا كُلُّ مَنْ وَاقَى مِثْلِي أَنَا عَارِفٌ

التقدير: أنا عارفه، ولهذا الضمير محلان، وأما المجرور فيجوز حذفه إن كان مجروراً باسم فاعل كالبيت السابق، أو بحرف جر دال على تبعيض أو ظرفية.

أول، وأبوه: مبتدأ ثان، والهاء مضاف إليه، وقائم: خبر المبتدأ الثاني، والمبتدأ الثاني وخبره خبر المبتدأ الأول، والرباط بينهما الضمير.

الثاني: الإشارة، كقوله تعالى: ﴿وَلِبَاسُ التَّقْوَىٰ ذَٰلِكَ خَيْرٌ﴾^(١) فلباس: مبتدأ، والتقوى: مضاف إليه، وذلك: مبتدأ ثان، وخير: خبر المبتدأ الثاني، والمبتدأ الثاني وخبره خبر المبتدأ الأول، والرباط بينهما الإشارة.

الثالث: إعادة المبتدأ بلفظه، نحو: ﴿الْحَاقَّةُ مَا الْحَاقَّةُ﴾^(٢)؛ فالحاقة: مبتدأ أول، وما: مبتدأ ثان، والحاقة: خبر المبتدأ الثاني، والمبتدأ الثاني وخبره خبر المبتدأ الأول، والرباط بينهما إعادة المبتدأ بلفظه.

الرابع: العُموْم، نحو ﴿زَيْدٌ نَعَمَ الرَّجُلُ﴾ فزيد: مبتدأ، ونعم الرجل: جملة فعلية خبره، والرباط بينهما العموم، وذلك لأن أَل في «الرجل» للعموم، وزيد فَرَد من أفرادها؛ فدخل في العموم؛ فحصل الرِّبْطُ.

وهذا كله إذا لم تكن الجملة نَفَسَ المبتدأ في المعنى: فإن كانت كذلك لم يُحْتَجِ إلى رابط، كقوله تعالى: ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾^(٣). فهو: مبتدأ، والله أحد: مبتدأ وخبره، والجملة خبر المبتدأ الأول، وهي مرتبطة به؛ لأنها نفس في المعنى؛ لأن «هو» بمعنى الشأن، وكقوله ﷺ: «أَفْضَلُ مَا قُلْتُهُ أَنَا وَالتَّيِّبُونَ مِنْ قَبْلِي لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ».

ص- وَظَرْفًا مَنصُوبًا، نَحْوُ: ﴿وَالرَّكْبُ أَهْلٌ مِنْكُمْ﴾ وَجَارًا وَمَجْرُورًا، كـ ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾، وَتَعَلُّقَهُمَا بِمُسْتَقَرٍّ أَوْ اسْتَقَرَّ مَخْدُوقَيْنِ.

(١) من الآية ٢٦ من سورة الأعراف.

(٢) الآيتان ١ و ٢ من سورة الحاقة.

(٣) الآية ١ من سورة الإخلاص (التوحيد = الصمد) وفي هذه الآية إعرابان:

أحدهما مبني على اعتبار «هو» ضمير القصة والشأن، وهو الذي ذكر المؤلف الآية من أجل تقريره، وكأنه قيل: الشأن الذي يختلف فيه هو الله أحد.

والثاني مبني على اعتبار «هو» ضمير غيبة راجعاً إلى مفهوم من بساط الحديث الذي كان سبباً في نزول هذه الآية الكريمة، فإن المشركين طلبوا إلى الرسول عليه السلام أن يصف لهم ربه، فنزلت هذه السورة؛ فالضمير راجع إلى المطلوب معرفته، وكأنه قيل الذي تريدون وصفه: الله، وعلى هذا يكون «هو» ضميراً منفصلاً مبتدأ، و «الله» خبر المبتدأ، و «أحد» خبر ثان أو بدل من لفظ الجلالة، والخبر - على هذا الوجه - مفرد، لا جملة.

ش - أي: ويقع الخبر ظرفاً منصوباً، كقوله تعالى: ﴿وَالرَّكْبُ اسْفَلَ مِنْكُمْ﴾^(١)، وجاراً ومجروراً، كقوله تعالى: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾^(٢) وهما حيثن متعلقان بمحذوف وجوباً تقديره مستقر أو استقر، والأول اختيار جمهور البصريين، وحُجَّتُهُم أن المحذوف هو الخبر في الحقيقة، والأصل في الخبر أن يكون اسماً مفرداً، والثاني اختيار الأخفش، والفارسي، والزمخشري، وحُجَّتُهُم أن المحذوف عاملُ النصب في لفظ الطرف ومحلُّ الجار والمجرور، والأصل في العامل أن يكون فعلاً^(٣).



ص - وَلَا يُخْبَرُ بِالزَّمَانِ عَنِ الذَّاتِ، وَاللَّيْلَةُ الْهَلَالُ مُتَأَوَّلٌ.

ش - ينقسم الطرف إلى: زمني، ومكاني والمبتدأ إلى: جوهر، كزيد وعَمَرُو، وَعَرَضٍ كالقيام والقعود، فإن كان الطرف مكانياً صحَّ الإخبار به عن الجوهر وَالْعَرَضِ، تقول: زَيْدٌ أَمَامَكَ، والخيرُ أَمَامَكَ وإن كان زمانياً صحَّ الإخبار به عن العَرَضِ دون الجوهر^(٤)؛ تقول «الصَّنُومُ الْيَوْمَ» ولا يجوز «زَيْدُ الْيَوْمَ»؛ فَإِنْ وُجِدَ فِي كَلَامِهِمْ مَا ظَاهَرَهُ

(١) من الآية ٤٢ من سورة الأنفال.

(٢) الآية ٢ من فاتحة الكتاب.

(٣) قد اختلف ترجيح العلماء في هذا الموضوع، فذهب ابن مالك إلى ترجيح تقدير المتعلق باسم فاعل، وذكر لترجيحه أربعة أوجه:

الأول: أنه قد ورد في الشعر العربي ذكر الخبر ظرفاً وذكر معه اسم الفاعل نحو قول الشاعر:

لَكَ الْبِرُّ إِذْ مَوْلَاكَ عَزَّ وَإِنْ يَهْنُ فَأَنْتَ لَدَى بُخْبُوحَةِ الْهُونِ كَائِنُ

الثاني: أن هذا المتعلق خبر. والأصل في الخبر أن يكون مفرداً، واسم الفاعل مفرد، فتقديره تقدير لما هو الأصل، وهو أولى.

الثالث: أن تقدير اسم الفاعل مغن عن تقدير آخر، أما تقدير الفعل فإنه مفتقر لتقدير آخر، وهذا مبني على سابقه.

الرابع: أن تقدير اسم الفاعل قد يتعين في بعض المواضع كما إذا وقع بعد أما نحو «أما معك فزيد».

ورجح الرضي كونه فعلاً، وقد ذكر في ترجيحه وجوهاً منها ما ذكره الشارح من أنه عامل والأصل في العمل للأفعال، ومنها أنه قد يتعين تقدير الفعل كما في الصلة فإن صلة الموصول لا تكون إلا جملة، فتقديره في غيرها يكون من باب طرد الباب على حالة واحدة.

قال ابن هشام في مغني اللبيب: والحق عندي أنه لا يترجح تقديره اسماً ولا فعلاً، بل بحسب المعنى، وإن جهلت المعنى فقدر الوصف لأنه صالح للأزمنة كلها وإن كان حقيقة في الحال، اهـ. بتصرف.

(٤) اعلم أن اسم الزمان لا يقع خيراً عن اسم الذات، ولا يقع صفة له، ولا يكون حالاً منه، سواء أكان اسم الزمان =

ذلك وَجَبَ تَأْوِيلُهُ، كقولهم: «الليلة الهلال»^(١) فهذا على حذف مضاف، والتقدير: الليلة طلوع الهلال.

ص- وَيُغْنِي عَنِ الْخَبَرِ مَرْفُوعٌ وَصِفٌ مُعْتَمِدٌ عَلَى اسْتِفْهَامٍ أَوْ نَفْيٍ، تَخُوضُ: «أَقَاطِنُ قَوْمٍ سَلَمَى» وَمَا مَضْرُوبُ الْعَمْرَانِ.

ش- إذا كان المبتدأ وَصْفًا معتمداً على نفي أو استفهام، امْتَنَعَتْ بِمَرْفُوعِهِ عَنِ الْخَبَرِ، تقول: «أَقَاطِنُ الزيدان» وَمَا قَائِمُ الزيدان؛ فالزيدان: فاعل بِالْوَصْفِ، والكلامُ مُسْتَعْنٍ عَنِ الْخَبَرِ؛ لأن الوصف هنا في تأويل الفعل، ألا ترى أن المعنى: أَيْقَوْمُ الزيدانِ، وَمَا يَقَوْمُ الزيدان؟ والفعل لا يصحُّ الإخبارُ عنه، فكذلك ما كان في موضعه.

وإنما مَثَلْتُ بِقَاطِنٍ وَمَضْرُوبٍ ليعلم أنه لا فَرْقَ بَيْنَ كَوْنِ الْوَصْفِ رَافِعًا لِلْفَاعِلِ، أَوْ النَّائِبِ عَنِ الْفَاعِلِ.

= منصوباً على الظرفية أم كان مجروراً بنفي؛ فيكون في هاتين الحالتين متعلقاً بمحذوف هو الخير أو الصفة أو الحال، أم كان متصرفاً معرباً مرفوعاً على الخبرية أو منصوباً على الحالية أو تابعاً للموصوف، فاسم الزمان أعم من الظرف الزماني، لأن اسم الظرف خاص بما يكون منصوباً على الظرفية.

(١) وقد ورد من ذلك قول امرئ القيس بن حجر الكندي - وقد أخبر بمقتل أبيه - «اليوم خمر، وغداً أمر» يريد اليوم شرب خمر، ومثله قولهم: الرطب شهري ربيع، وقولهم: الورد أيار، يريدون طلوع الرطب في شهري ربيع، وظهور الورد في أيار، وكذلك قول رجل من ضبة، ويقال: القاتل هو قيس بن حصين الحارثي:

أَكَلْتُ عَامَ نَعَمٍ تَخَوُّوْنَهُ يُلْحِقُهُ قَوْمٌ وَتَنْتَجِسُونَهُ

وقول امرئ القيس أيضاً «اليوم قحاف، وغداً قحاف» والقحاف: جمع قحف، وهو إناء يشرب فيه، والنقاف: أراد به الحرب وتحطيم الرؤوس، وهذا بمعنى كلامه الأول، وتقديره: اليوم شرب في قحاف، وغداً تحطيم رؤوس في قتال.

واعلم أن الأصل هو ألا يخبر باسم الزمان عن المبتدأ الدال على الذات بسبب أن الشأن في الأسماء الدالة على الذات أن يكون وجودها مستمراً في جميع الأزمنة، فالإخبار عنها باسم الزمان الدال على حصة معينة منه يكون تخصيصاً للذات بالوجود في زمن خاص مع أن وجودها حاصل في غير هذا الزمان مثل حصولها فيه، وهذا لا يجوز لأنه لا يفيد السامع شيئاً لم يكن يعلمه.

ثم اعلم أن المدار في تجويز ذلك الإخبار هو حصول فائدة لم يكن يعلمها المخاطب، وقد وضع العلماء ضابطاً لحصول الفائدة تيسيراً على المبتدئين، وحاصل هذا الضابط أن يكون المبتدأ عاماً - أي دالاً على متعدد - والخبر خاصاً، نحو «نحن في شهر ربيع» أو «نحن في زمان طيب» أو «مبارك».

ومن هذا التعليل تفهم السر في جواز الإخبار باسم المكان عن اسم الذات وعن اسم المعنى، كما تعلم السر في جواز الإخبار بالزمان عن المعنى.

ومن شواهد النفي قوله:

٣٨ - خَلِيلِي مَا وَافٍ بِعَهْدِي أَنْتَمَا إِذَا لَمْ تَكُونَا لِي عَلَى مَنْ أَقَاطِعُ

ومن شواهد الاستفهام قوله:

٣٨ - لم أقف لهذا الشاهد على نسبة إلى قائل معين، وقد استشهد به من المصنفين الأشموني (رقم ١٣٦) والمؤلف في أوضحه (رقم ٦٤) وفي الشذور (رقم ٨٤) وشرحاته في كل هذه المواضع، وسيأتي للمؤلف الاستشهاد بهذا البيت مرة أخرى في هذا الكتاب في الكلام على إعمال اسم الفاعل.

اللفظة: «واف» اسم فاعل من الوفاء، وفعله وفي يفي، مثل وعى يعي، ومن باب ضرب يضرب، والوفاء: أن تحافظ على المودة فتكون صديقاً لأصدقاء صديقك، وحرماً على أعدائه «أقاطع» فعل مضارع من المقاطعة، وهي الهجر.

المعنى: يقول لصديقين له: إنكما إن لم تكونا لي على من أهجره وأقطع حبل مودته فإنكما لا تكونان قد قمتما بما يستلزمه الوفاء بعهود المودة.

الإعراب: «خليلي» منادى بحرف نداء محذوف، منصوب بالياء المفتوح ما قبلها تحقيقاً والمكسور ما بعدها تقديرأ لأنه مثنى، وخليلي مضاف وياء المتكلم مضاف إليه، مبني على الفتح في محل جر، وأصله الأول يا خليلان لي؛ فحذفت النون للإضافة، ثم حذفت اللام للتخفيف، ثم تغير حرف إعرابه، لأن المنادى إذا كان مضافاً نصب، وهذا قبل الإضافة من نوع النكرة المقصودة، كما هو ظاهر «ما» حرف نفي، مبني على السكون لا محل له من الإعراب «واف» مبتدأ مرفوع وعلامة رفعه ضمة مقدرة على الياء المحذوفة للتخلص من التقاء الساكنين «بعهدي» الباء حرف جر، وعهد: مجرور بالباء، وعلامة جره كسرة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة، وعهد مضاف وياء المتكلم مضاف إليه؛ مبني على الفتح في محل جر «أنتما» ضمير منفصل فاعل بواف الذي وقع مبتدأ وقد أغنى هذا الفاعل عن خبر المبتدأ «إذا» ظرف لما يستقبل من الزمان خافض لشرطه منصوب بجوابه «لم» حرف نفي وجزم وقلب «تكونا» فعل مضارع ناقص، مجزوم بلم، وعلامة جزمه حذف النون، وألف الاثنين اسم تكون مبني على السكون في محل رفع «لي» جار ومجرور متعلق بتكون «على» حرف جر «من» اسم موصول: مبني على السكون في محل جر بعلی، والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر تكون «أقاطع» فعل مضارع، مرفوع بالضمة الظاهرة، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا، والجملة من الفعل والفاعل لا محل لها صلة الموصول وهو من، والعائد إلى الموصول ضمير منصوب بأقاطع، محذوف، والتقدير: على من أقاطعه، وجواب إذا محذوف يدل عليه سابق الكلام، والتقدير: إذا لم تكونا لي على من أقاطعه فما واف بعهدي أنتما.

الشاهد فيه: قوله: «ما واف أنتما» حيث اكتفى بالفاعل الذي هو قوله أنتما عن خبر المبتدأ الذي هو قوله واف، لكون هذا المبتدأ وصفاً - أي: اسم فاعل - معتمداً على حرف النفي الذي هو «ما».

٣٩- أَقَاطِنُ قَوْمٍ سَلَمَى أَمْ نَوَوَا ظَعْنًا؟ إِنْ يَظْعَنُوا فَعَجِيبٌ عَيْشٌ مِّن قَطْنًا
ص- وَقَدْ يَتَعَدَّدُ الْخَبَرُ، نَحْوُ: ﴿وَهُوَ الْغَفُورُ الْوَدُودُ﴾.

ش- يجوز أن يُخْبَرَ عن المبتدأ بخبر واحد، وهو الأصل، نحو: «زَيْدٌ قَائِمٌ» أو
بأكثر، كقوله تعالى: ﴿وَهُوَ الْغَفُورُ الْوَدُودُ، ذُو الْعَرْشِ، الْمَجِيدُ، قَعَالٌ لِّمَا يُرِيدُ﴾^(١)
وزعم بعضهم أن الخبر لا يجوز تعدده، وَقَدَّرَ لما عدا الْخَبَرُ الْأَوَّلُ في هذه الآية مبتدآت،
أي: وهو الْوَدُودُ، وَهُوَ ذُو الْعَرْشِ، وأجمعوا على عدم التعدد في مثل «زَيْدٌ شَاعِرٌ وَكَاتِبٌ»

٣٩- وهذا الشاهد مما لم تيسر لنا معرفة قائله، وقد أنشده جماعة من المؤلفين منهم الأشموني (ش
١٣٤) والمؤلف في أوضحه (رقم ٦٥) وفي شذور الذهب (رقم ٨٥) وقد شرحناه في هذه المواضع،
وسينشده المؤلف مرة أخرى في باب إعمال اسم الفاعل من هذا الكتاب.

اللفظة: «قَاطِنٌ» اسم فاعل فعله قطن - من باب قعد - إذا أقام، وتقول: قطن بالمكان يقطن، إذا لم
يفارقه «ظعنًا» هو هنا يفتح الظاء والعين، وهو الارتحال ومفارقة الديار.

الصعني: يستفسر الشاعر عن قوم سلمى التي يحبها، أهم باقون في مكانهم أو نوا أن يرتحلوا عنه،
ثم أخبر أنه لا يطيق الحياة بعد ارتحالهم.

الإعراب: «أقَاطِنُ» الهمزة للاستفهام حرف مبني على الفتح لا محل له من الإعراب، قاطن: مبتدأ
مرفوع بالضممة الظاهرة «قوم» فاعل بقاطن، سد مسد خبر المبتدأ، مرفوع وعلامة رفعه الضمة
الظاهرة، وقوم مضاف و «سلمى» مضاف إليه «أم» حرف عطف «نوا» فعل ماض مبني على فتح
مقدر على آخره المحذوف للتخلص من التثاق الساكين، وقد منع من ظهور ذلك الفتح التعذر، وواو
الجماعة فاعل، مبني على السكون في محل رفع «ظعنًا» مفعول به لنوا منصوب بالفتحة الظاهرة
«إن» حرف شرط جازم مبني على السكون لا محل له من الإعراب «يظعنوا» فعل مضارع، فعل
الشرط، مجزوم بإن، وعلامة جزمه حذف النون، وواو الجماعة فاعل، مبني على السكون في محل
رفع «فعجيب» الفاء واقعة في جواب الشرط، عجيب: خبر مقدم على مبتدئه، مرفوع بالضممة
الظاهرة «عيش» مبتدأ مؤخر مرفوع بالضممة الظاهرة، وهو مضاف و «من» اسم موصول مضاف إليه
مبني على السكون في محل جر «قطنًا» فعل ماض مبني على الفتح لا محل له، والألف للإطلاق،
وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الاسم الموصول، والجملة من الفعل والفاعل لا
محل لها من الإعراب صلة الموصول الذي هو من، والعائد هو الضمير المستتر المرفوع على
الفاعلية، وجملة الخبر المتقدم والمبتدأ المتأخر في محل جزم جواب الشرط الذي هو إن يظعنوا.

الشاهد فيه: قوله «أقَاطِنُ قوم سلمى» حيث اكتفى بالفاعل الذي هو قوله «قوم سلمى» عن خبر
المبتدأ الذي هو قوله «قاطن» لكون ذلك المبتدأ وصفاً لأنه اسم فاعل وقد اعتمد على حرف
الاستفهام الذي هو الهمزة.

(١) الآيات ١٤ و ١٥ و ١٦ من سورة البروج.

وفي نحو: «الزَيْدَانِ شَاعِرٌ وَكَاتِبٌ» وفي نحو: «هذا حُلُوٌّ حَامِضٌ» لأن ذلك كله لا تعدد فيه في الحقيقة: أمّا الأول فلأن الأول خبر، والثاني معطوف عليه، وأمّا الثاني فلأن كل واحد من الشخصين مُخْبَرٌ عنه بخبر واحد، وأمّا الثالث فلأن الخبرين في معنى الخبر الواحد؛ إذ المعنى: هذا مُزٌّ^(١).

ص - وَقَدْ يَتَقَدَّمُ، نَحْوُ: «فِي الدَّارِ زَيْدٌ» و«أَيْنَ زَيْدٌ»؟.

ش - قد يتقدم الخبر على المبتدأ: جوازاً، أو وجوباً.

فالأول نحو: «فِي الدَّارِ زَيْدٌ»، وقوله تعالى: «سَلَامٌ هِيَ»^(٢)، «وَأَيَّةٌ لَهُمُ اللَّيْلُ»^(٣) وإنّما لم يُجعل المقدّم في الآيتين مبتدأ والمؤخر خبراً لأدائه إلى الإخبار عن النكرة بالمعرفة.

والثاني^(٤) كقولك: «فِي الدَّارِ رَجُلٌ» و«أَيْنَ زَيْدٌ»؟ وقولهم: «عَلَى الثَّمَرَةِ مِثْلُهَا زَيْدٌ»

(١) لإيضاح كلام الشارح ويانه بياناً كاملاً تنبهك إلى أن تعدد الخبر على ثلاثة أنواع:

الأول: أن يكون متعدداً في اللفظ والمعنى جميعاً، مع أن المبتدأ غير متعدّد نحو «زيد أديب فقيه حاسب» وعلامة هذا النوع أن يصحّ الاختصار في الإخبار على واحد من الأخبار المتعددة، فتقول: «زيد أديب» أو تقول: «زيد فقيه» أو تقول «زيد حاسب» ويجوز في هذا النوع توسط حرف العطف بين الأخبار فتقول: «زيد أديب وفقيه وحاسب» بغير خلاف.

النوع الثاني: أن يتعدد لفظاً فقط، ويكون معنى الأخبار المتعددة معنى الخبر الواحد، نحو «الرمان حلو حامض» ونحو «عليّ أعسر أيسر» أي يعمل بكلتا يديه، ونحو قولك للابلق: «هذا أسود أبيض» وضابط هذا النوع أنه لا يجوز الاختصار على واحد من الأخبار المذكورة، فلا يجوز أن تقول «الرمان حلو» ولا «الرمان حامض» وكذا في الأمثلة الباقية، وهذا النوع لا يجوز توسط حرف العطف بين الأخبار المتعددة فلا تقول «الرمان حلو وحامض» لأن حرف العطف يدل على المغايرة، والفرص أنه جامع للوصفين، وليس المراد أن بعضه حلو وبعضه حامض.

النوع الثالث: أن يكون متعدداً والمبتدأ متعدداً أيضاً إما حقيقة، نحو «بنوك كاتب وشاعر وحاسب» وإما حكماً، نحو قوله تعالى: «إِنَّمَا الْحَيَاةُ الدُّنْيَا لَعِبٌ وَلَهُوٌ وَزِينَةٌ وَتَفَاخُرٌ بَيْنَكُمْ وَتَكَاثُرٌ» ويجب فيه أن توسط حرف العطف بين الأخبار. كما ترى في الآية الكريمة.

(٢) من الآية ٥ من سورة القدر.

(٣) من الآية ٣٧ من سورة يس.

(٤) ذكر المؤلف في هذا النوع ثلاثة أمثلة، وكل مثال يمثل ضابطاً؛ فضابط المثال الأول أن يكون الخبر غير مفرد والمبتدأ نكرة ولا مسوغ للابتداء بها، وضابط المثال الثاني أن يكون الخبر اسم استفهام، وضابط المثال الثالث أن يكون المبتدأ مضافاً إلى ضمير يعود على بعض الخبر؛ فيجب تقديم الخبر وتأخير المبتدأ في كل مثال للسبب الذي ذكره المؤلف.

وإنما وجب في ذلك تقديمه لأن تأخيرَه في المثال الأول يقتضي التباس الخبر بالصفة؛ فإنَّ طَلَبَ النكرة الوصفَ لتختصَّ به طلبُ حَيْثُ، فالتزم تقديمه دفعاً لهذا الوهم، وفي الثاني إخراج ما له صَدْرُ الكلام - وهو الاستفهام - عن صَدْرِيَّتِهِ، وفي الثالث عَوْدَ الضمير على متأخر لفظاً ورتبة.

ص - وَقَدْ يُحذفُ كُلٌّ مِنَ الْمُبْتَدَأِ وَالْخَبَرِ، نَحْوُ: ﴿سَلَامٌ، قَوْمٌ مُنْكَرُونَ﴾ أي: عليكم، أَنْتُمْ.

ش - وقد يحذف كل من المبتدأ والخبر للدليل يدل عليه.

فالأول نحو قوله تعالى: ﴿قُلْ أَفَأُنَبِّئُكُمْ بِشَرٍّ مِنْ ذَلِكَُم النَّارِ﴾^(١) أي هي النار، وقوله تعالى: ﴿سُورَةٌ أَنْزَلْنَاهَا﴾^(٢) أي هذه سورة.

والثاني كقوله تعالى: ﴿أَكُلْهَا دَائِمٌ وَظِلُّهَا﴾^(٣) أي دائم، وقوله تعالى: ﴿قُلْ أَأَنْتُمْ أَعْلَمُ أَمْ اللَّهُ﴾^(٤) أي أم الله أعلم.

وقد اجتمع حذف كل منهما، وبقاء الآخر، في قوله تعالى: ﴿سَلَامٌ قَوْمٌ مُنْكَرُونَ﴾^(٥) فسلام: مبتدأ حُذِفَ خبره، أي: سَلَامٌ عليكم، وَقَوْمٌ: خبر حُذِفَ مبتدؤه، أي أَنْتُمْ قوم.

ص - وَيَجِبُ حَذْفُ الْخَبَرِ قَبْلَ جَوَابِي «لَوْلَا» وَالْقَسَمِ الصَّرِيحِ، وَالْحَالِ الْمُتَمَتِّعِ كَوْنُهَا خَبَرًا، وَبَعْدَ وَائِ الْمَصَاحَبَةِ الصَّرِيحَةِ، نَحْوُ: ﴿لَوْلَا أَنْتُمْ لَكُنَّا مُؤْمِنِينَ﴾ وَ«لَعَمْرُكَ لَا فَعَلَنْ» وَ«ضَرْبِي زَيْدًا قَاتِمًا» وَ«كُلُّ رَجُلٍ وَضِيعَتُهُ».

ش - يجب حذف الخبر في أربع مسائل^(٦):

(١) من الآية ٧٢ من سورة الحج.

(٢) من الآية ١ من سورة النور.

(٣) من الآية ٣٥ من سورة الرعد.

(٤) من الآية ١٤٠ من سورة البقرة.

(٥) من الآية ٢٥ من سورة الذاريات.

(٦) لم يتعرض المؤلف لمبحث حذف المبتدأ وجوباً كما تعرض لحذف الخبر وجوباً، ونحن نذكره لك في اختصار فنقول:

يجب حذف المبتدأ في أربعة مواضع:

إحداها: قبل جواب «لولا»^(١)، نحو قوله تعالى: «لَوْلَا أَنْتُمْ لَكُنَّا مُؤْمِنِينَ»^(٢) أي: لولا أنتم صَدَقْتُمُونَا عن الهدى؛ بدليل أن بعده: «أَنْتُمْ صَدَقْنَاكُمْ عَنِ الْهَدَى بَعْدَ إِذْ جَاءَكُمْ»^(٣).

الثانية: قبل جواب القسم الصريح، نحو قوله تعالى: «لَعَمْرُكَ إِنَّهُمْ لَفِي سَكْرَتِهِمْ يَعْمَهُونَ»^(٤) أي: لعمرك يميني، أو قَسَمِي، واحترزت بالصريح عن نحو: «عَهْدُ اللَّهِ»؛ فإنه يستعمل قَسَمًا وغيره، تقول في القسم: «عَهْدُ اللَّهِ لَا أَفْعَلَنَّ» وفي غيره: «عَهْدُ اللَّهِ يَجِبُ الْوَفَاءُ بِهِ»؛ فلذلك يجوز ذكره تقول: «عَلَيَّ عَهْدُ اللَّهِ».

الثالثة: قبل الحال التي يمتنع كونها خبراً عن المبتدأ^(٥)، كقولهم: «ضُرِبِي زَيْدًا قائماً» أصله: ضربي زيدا حاصل إذا كان قائماً، فحاصل: خبر، وإذا: ظرف للخبر

= الأول: أن يخبر عنه بنعت لمجرد مدح، نحو «الحمد لله الحميد» برفع الحميد، أو لمجرد ذم، نحو «أعوذ بالله من الشيطان الرجيم» برفع الرجيم.

الثاني: أن يكون الخبر مخصوص نعم أو نسي مع كونه مؤخراً عنهما، نحو «نعم الرجل زيد» ونحو «نست المرأة هند» فإذا أعريت «زيد»، وهند» خبراً لم يجز أن يذكر مبتدؤه.

الثالث: أن يكون الخبر صريحاً في الدلالة على القسم، نحو «في ذمتي لأفعلن».

الرابع: أن يكون الخبر مصدراً أتى به بدلاً من فعله، نحو قوله تعالى: «فصبر جميل» أي فأمرني صبر جميل.

(١) المراد لولا الامتناعية، وهي التي تدل على امتناع المذكور ثانياً بسبب وجود المذكور أولاً؛ فإذا قلت: «لولا علي لهلك عمر» فإن معنى هذا الكلام: امتنع هلاك عمر بسبب وجود علي، ولولا هذه تدخل على جملتين أولاهما اسمية والثانية فعلية، فإذا دخلت على فعلية فالفعل مقدر بمصدر يكون مبتدأ وخبره محذوف وجوباً أيضاً، وذلك كقول الشاعر:

لَا دَرَّ دَرَكٍ إِنِّي قَدْ رَمَيْتُهُمْ لَوْلَا حُدُوثُ، وَلَا عُذْرِي لِمَحْذُودٍ

فقوله: «حدثت» - ومعناه «حرمت» - مقدر بمصدر: أي لولا الحد، أي الحرمان موجود.

(٢) من الآية ٣١ من سورة ماب.

(٣) من الآية ٣٢ من سورة ماب.

(٤) من الآية ٧٢ من سورة الحجر.

(٥) فإن كان الحال صالحاً لأن يخبر به عن المصدر، نحو أن تقول: «ضربي زيدا شديداً» وجب جعله خبراً ورفع له، ولا يجوز جعله حالاً، ونصبه في هذه الحالة شاذ، وورد منه قول العرب: «حكمت مسطاً» أي ثابتاً، فإن مسطاً صالح لأن يخبر به عن المبتدأ، وقد نصبوه على الحال شلوذاً، وخرجوا عليه قول الزياء:

مَا لِلْجَمَالِ مَشِيْهَا وَيَيْدَا أَجْنَدَلَا يَحْمِلُنْ أَمْ حَبِيدَا

فقولها «ويديداً» حال سدت مسد الخبر مع صلاحيته للإخبار به، وذلك شاذ، وعلماء الكوفة يجعلون «ويديداً» حالاً من الجمال و«مشيها» فاعلاً مقدماً لويدي، وهو غير مرتضى عند أهل البصرة.

مضافاً إلى «كان» التامة، وفاعلها مستتر فيها، عائد على مفعول المصدر، وقائماً، حالً منه، وهذه الحال لا يصح كونها خبراً عن هذا المبتدأ؛ فلا تقول: ضَرَبَني قائم؛ لأن الضرب لا يُوصَفُ بالقيام، وكذلك «أَكْثَرُ شُرَيْبِ السَّوَيْقِ مَلْتَوْتاً»، و «أَخْطَبُ ما يكون الأميرُ قائماً»، تقديره: حاصل إذا كان ملتوتاً، أو قائماً، وعلى ذلك فُقِسُ (١).

الرابعة: بعد واو المصاحبة الصريحة؛ كقولهم: «كُلُّ رَجُلٍ وَضِيعَتُهُ» أي: كل رجلٍ مع ضيعته مَقْرُونَانِ؛ والذي دل على الاقتران ما في الواو من معنى المعية.

ص - بَابُ: التَّوَاسُخِ لِحُكْمِ الْمُبْتَدَأِ وَالْخَبَرِ ثَلَاثَةَ أَنْوَاعٍ:

أَحَدُهُمَا: كَانَ، وَأَمْسَى، وَأَصْبَحَ، وَأَضْحَى، وَظَلَّ، وَبَاتَ، وَصَارَ، وَلَيْسَ، وَمَا زَالَ، وَمَا فَتِيَ، وَمَا انْقَلَبَ، وَمَا بَرِحَ، وَمَا دَامَ؛ فَيَرْفَعَنَّ الْمُبْتَدَأُ اسماً لَهْنً، وَيَنْصِبَنَّ الْخَبَرَ خَبَرًا لَهْنً، نحو: «وَكَانَ رَبُّكَ قَدِيرًا».

ش - النواسخ: جمع ناسخ، وهو في اللغة من التَّسْخِجِ بمعنى الإزالة، يقال: نَسَخَتِ الشمسُ الظِّلَّ، إذا أزالته، وفي الاصطلاح: ما يرفع حكم المبتدأ والخبر.

وهو ثلاثة أنواع: ما يرفع المبتدأ وينصب الخبر، وهو كان وأخواتها، وما ينصب المبتدأ ويرفع الخبر، وهو إن وأخواتها، وما ينصبهما معاً، وهو ظَنُّ وأخواتها.

وَيُسَمَّى الأول من معمولي باب كان اسماً وفاعلاً، ويسمى الثاني خبراً ومفعولاً، ويسمى الأول من معمولي باب إن اسماً، والثاني خبراً، ويسمى الأول من معمولي باب ظن مفعولاً أولاً، والثاني مفعولاً ثانياً.

والكلام الآن في باب كان، وألفاظه ثلاث عشرة لفظة (٢)؛ وهي على ثلاثة أقسام (٢):

(١) ضابط هذه الحالة أن يكون المبتدأ مصدرأ صريحاً كالمثال الأول، أو أفعل تفضيل مضافاً لمصدر صريح كالمثال الثاني، أو أفعل تفضيل مضافاً إلى مصدر مؤول كالمثال الثالث، وبعد ذلك مفعول للمصدر، ثم اسم منصوب على الحالية بشرط ألا يصلح هذا الحال لأن يكون خبراً، ومعنى هذا أن وصف المبتدأ به لا يصح.

(٢) ويلحق بهذه الأفعال الثلاثة عشر سبعة أفعال أخرى وردت بمعنى صار، وهي: آض، ورجع، وعاد، واستحال، وحر، وراح، وتحول، وسيذكر المؤلف بعد قليل أن خمسة من الأفعال الثلاثة عشر تأتي بهذا المعنى.

(١) ما يرفع المبتدأ وينصب الخبر بلا شرط، وهي ثمانية: كان، وأمسى، وأصبح، وأضحى، وبات، وظل، وصار، وليس.

(٢) وما يعمل هذا العمل بشرط أن يتقدم عليه نفي أو شبهه وهو أربعة: زال، وفتح، وبرح، وانفك؛ فالنفي نحو قوله تعالى: ﴿وَلَا يَزَالُونَ مُخْتَلِفِينَ﴾^(١) و﴿لَنْ نَبْرَحَ عَلَيْهِ عَاكِفِينَ﴾^(٢)، وشبهه هو النهي والدعاء؛ فالأول كقوله:

٤٠ - صَاحِ شَمْرُ، وَلَا تَزَلْ ذَاكِرَ الْمَوْتِ؛ فَنَسِيَانُهُ ضَلَالٌ مُبِينٌ

= فأما آخ فنحو قول الراجز:

رَبِّئْتُه حَتَّى إِذَا تَمَعَدَا وَأَخَصَّ تَهْدًا كَالْجِصَّانِ أَجْرَدَا
وأما رجع فنحو قول الشاعر:

يَمُرُونَ بِاللَّهْنِ خِفَاقًا عِيَابُهُمْ وَيَرْجِعْنَ مِنْ دَارَيْنِ بُجَرَ الْحَقَائِبِ
وأما عاد فنحو قول الشاعر:

وَكَاكَ مُضِلِّي مَنْ هُلِيْتُ بِرُشْدِهِ فَلِلَّهِ مَغْوٍ عَادَ بِالرُّشْدِ آمِرَا
وأما استحال فنحو قول الشاعر:

إِنَّ الْعَدَاوَةَ تَسْتَجِيلُ مَوَدَّةَ يَتَذَارِكُ الْهَفَوَاتِ بِالْحَسَنَاتِ
وأما حار فنحو قول لبيد:

وَمَا السَّمَرُ إِلَّا كَالشَّهَابِ وَهَزِيرِهِ يَحُورُ زَمَادًا بَعْدَ إِذْ هُوَ سَاطِعُ
وأما راح فنحو قولك: «راح عبد الله منطلقاً»، ومنه الحديث «لو توكلتم على الله حق توكله لرزقكم كما يرزق الطير، تغدو خماصاً وتروح بطاناً».

وأما تحول فنحو قول الشاعر وهو امرؤ القيس بن حجر الكندي:

وَبَدَّلْتُ قَرْحاً دَائِماً بَعْدَ صِحْوٍ لَقَلَّ مَنَاقِبًا تَحُولَنَّ أَبْوَسَا
وفي «أخس»، وعاد» خلاف بين النحويين، وسيأتي لهذا الكلام بقية (انظرها في ص ٢٢٦ و ص ٢٢٩).

(١) من الآية ١١٨ من سورة هود.

(٢) من الآية ٩١ من سورة طه.

٤٠ - لم أجد أحداً استشهد بهذا البيت فنسبه إلى قائل معين: ومنمن استشهد به من المؤلفين الأشموني (رقم ١٧٢) والمؤلف في أوضحه (رقم ٨١) وابن عقيل (رقم ٦١).

اللغة: «شمر» فعل أمر من التشمير، وهو هنا الجد في الأمر والتهويل له، وكأنه يريد الجد في العبادة والعمل للأخرة؛ لأنه هو الذي يتلاءم مع ما بعده «لا تزال ذاكر الموت» أي استمر على ذكره، لأن ذلك يدعو إلى ترك الملاذ «نسيانه ضلال» أي داع إلى الضلال وموقع فيه «مبين» ظاهر واضح.

المعنى: يأمر صاحبه بأن يجتهد في العبادة ولا يقصر فيها، وينهاه عن ترك تذكر الموت، ويعمل ذلك بأن نسيانه ضلال واضح؛ لأنه يدعو إلى محبة الدنيا والانغماس في شهواتها.

=

والثاني كقوله:

٤١ - ألا يا اسلمي يا دار مَيَّ عَلَى الْبَلَى وَلَا زَالَ مُنْهَلًا بِجَرَعَائِكَ الْقَطْرُ

= الإعراب: «صاح» منادى مرخم بحرف نداء محذوف، وأصله يا صاحبي «شمر» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «ولا» الواو حرف عطف، ولا: حرف نهي «تزل» فعل مضارع ناقص يرفع الاسم وينصب الخبر، مجزوم بلا النافية، وعلامة جزمه السكون، واسمه ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «ذاكر» خبر تزل منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة، وذاكر مضاف «الموت» مضاف إليه، مجرور بالكسرة الظاهرة «فنسيانه» الفاء حرف دال على التعليل، نسيان: مبتدأ، مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة، ونسيان مضاف والهاء ضمير الغائب مضاف إليه، مبني على الضم في محل جر «ضلال» خبر المبتدأ، مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة «مبين» نعت لضلال، ونعت المرفوع مرفوع، وعلامة رفعه ضمة ظاهرة في آخره.

الشاهد فيه: قوله «لا تزل ذاكر الموت» حيث رفع بتزل الاسم الذي هو الضمير المستتر فيه وجوباً تقديره أنت، ونصب الخبر الذي هو قوله: «ذاكر الموت» لكونه فعلاً مضارعاً متصرفاً من زال الناقصة، وقد سبق بحرف النهي الذي هو أخو النفي.

٤١ - هذا البيت من كلام ذي الرمة، واسمه غيلان بن عقبة، وقد أنشده جماعة من المؤلفين منهم ابن عقيل (رقم ٦٢) والأشعري (رقم ١١) والمؤلف في أوضحه (رقم ٨٢) وقد شرحناه في هذه المواضع من الكتب المذكورة كلها.

اللفظة: «البلى» هو بكسر الباء وفتح اللام، وتقول: بلي الثوب يبلى بلى، على وزن رضي يرضى رضى، إذا رث جديدته «منهلاً» اسم فاعل من قولك: انهل المطر، إذا انسكب وانصب «جرعائك» الجرعاء - بفتح الجيم وسكون الراء - رملة مستوية لا تثبت شيئاً «القطر» بفتح فسكون - المطر.

المعنى: يدعو لدار حبيته «مي» أن تسلم من عوادي الزمان، وأن يدوم نزول المطر عليها، لأن في المطر حياة الأرض والنبات، ومراده أن تظل عامرة آهلة بأهلها، لأنهم ما كانوا يقيمون إلا في الأماكن المعشبة، فكانه يدعو لحبيته وقومها بأن يدوم بقاؤهم في هذه الدار التي ألفها واعتاد زيارتهم فيها.

الإعراب: «ألا» أداة استفتاح وتنبية «يا» حرف نداء، والمنادى محذوف والتقدير: يا هذه، مثلاً «اسلمي» فعل أمر مبني على حذف النون، وياء المؤنثة المخاطبة فاعل، مبني على السكون في محل رفع «يا» حرف نداء، دار: منادى، منصوب بالفتحة الظاهرة، ودار مضاف و«مي» مضاف إليه «على البلى» جار ومجرور متعلق باسملى «ولا» الواو حرف عطف، ولا: حرف دعاء «زال» فعل ماض ناقص، يرفع الاسم وينصب الخبر، مبني على الفتح لا محل له من الإعراب «منهلاً» خبر زال تقدم على اسمه «بجرعائك» الباء حرف جر، جرعاء: مجرور بالباء وعلامة جره الكسرة الظاهرة وجرعاء مضاف والكاف ضمير المخاطبة مضاف إليه، مبني على الكسر في محل جر، والجار والمجرور متعلق بقوله «منهلاً» وذلك لأن الوصف كالفعل يتعلق به الظرف وشبهه «القطر» اسم زال تأخر عن =

(٣) وما يعمل به بِشَرِّطٍ أَنْ يَتَقَدَّمَ عَلَيْهِ «ما» المصدرية الظرفية، وهو: دام، كقوله تعالى: ﴿وَأَوْصَانِي بِالصَّلَاةِ وَالزَّكَاةِ مَا دُمْتُ حَيًّا﴾^(١) أي: مُدَّةَ دَوَامِي حَيًّا، وَسُمِّيَتْ «ما» هذه مصدرية؛ لأنها تُقَدَّرُ بالمصدر، وهو الدوام، وظرفية؛ لأنها تُقَدَّرُ بالظرف، وهو المدة.

ص - وَقَدْ يَتَوَسَّطُ الْخَبَرُ، نَحْوُ:

﴿ فَلَيْسَ سَوَاءَ عَالِمٌ وَجَاهُولٌ ﴾

ش - يجوز في هذا الباب أن يتوسط الخبر بين الاسم والفعل، كما يجوز في باب الفاعل أن يتقدم المفعول على الفاعل^(٢)، قال الله تعالى: ﴿وَكَانَ حَقًّا عَلَيْنَا نَصْرُ

الخبر، مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة، وأصل نظام الكلام: ولا زال القطر منهلاً بجرعائك.

الشاهد فيه قوله «ولا زال منهلاً بجرعائك القطر» حيث أعمل زال في الاسم فرفعه بها، وفي الخبر فنصبه، لأنها فعل ماض ناقص، يعمل عمل كان، وقد تقدم عليه حرف دال على الدعاء، وهو لا، والدعاء شبيه بالنفي.

وفي البيت أيضاً دليل على جواز تقدم خبر هذا الفعل على اسمه، فيكون الخبر متوسطاً بين الفعل واسمه، كما تبين في الإعراب، وسيأتي شرح ذلك قريباً (ص ٢٣٣).

واعلم أنه ربما حذف حرفي النفي من اللفظ، وهو مراد ومقدر، اعتماداً على فهم السامع مع ما استقر في خصوص هذه الأنواع الأربعة من أنها لا تكون ناقصة رافعة للاسم ناصبة للخبر إلا حين يتقدم عليها النفي أو شبهه، ومن حذف حرف النفي قوله تعالى: ﴿تَاللَّهِ تَفْتًا تَذَكَّرُ يَوْسُفُ﴾ التقدير: تالله لا تفتاً تذكر، وكذلك قول امرئ القيس:

فَقُلْتُ يَمِينُ اللَّهِ أَبْرَحُ قَاعِدًا وَلَوْ قَطَعُوا رَأْسِي لَدَيْكَ وَأَوْصَالِي

التقدير: يمين الله لا أبرح قاعداً.

(١) من الآية ٣١ من سورة مريم.

(٢) أطلق الشارح الكلام، فعلم من إطلاقه أن المراد بتوسط الخبر وقوعه بين العامل الذي هو كان أو إحدى أخواتها وبين الاسم على أي صورة كان الكلام، وقد اختلف النحاة من هذه المسألة في بعض فروعها؛ والجمهور من البصريين على أن وقوع الخبر في هذا الباب بين العامل واسمه جائز في جميع الصور، سواء أكان الخبر مفرداً نحو قوله تعالى ﴿وَكَانَ حَقًّا عَلَيْنَا نَصْرُ الْمُؤْمِنِينَ﴾ أم كان الخبر جملة فعلية فعلها رافع لضمير الاسم نحو قولك «كان يخلص لك زيد» أم كان الخبر جملة اسمية نحو «كان آماله بعيدة زيد» وذهب جمهور الكوفيين إلى أن ذلك غير جائز في جميع أفعال هذا الباب لأن الخبر يشتمل على ضمير عائد إلى الاسم فيكون هذا الضمير =

المؤمنين^(١) ﴿أَكَانَ لِلنَّاسِ عَجَبًا أَنْ أَوْحَيْنَا^(٢)﴾. وقرأ حمزة وحفص: ﴿لَيْسَ الْبِرُّ أَنْ تُولُوا وَجُوهَكُمْ﴾^(٣) ينصب البر، وقال الشاعر:

٤٢ - سَلِي إِنْ جَهِلَتِ النَّاسَ عَنَّا وَعَنَّهُمْ فَلَيْسَ سَوَاءَ عَالِمٌ وَجَهُولٌ

= راجعاً إلى متأخر، وهو عندهم غير جائز، ومنه ابن معط في «دلم» وحدها، وابن درستويه في ليس، ومنه قوم إذا كان الخبر جملة فعلية مطلقاً، ومنه قوم آخرون إذا كان الخبر جملة فعلية فعلها رافع لضمير الاسم، وصحح هذا الرأي ابن عصفور.

(١) من الآية ٤٧ من سورة الروم.

(٢) من الآية ٢ من سورة يونس.

(٣) من الآية ١٧٧ من سورة البقرة.

٤٢ - هذا البيت من كلام السموأل بن عادياء اليهودي، وهو شاعر من شعراء الجاهلية يضرب به المثل في الوفاء، وقد أشهد هذا البيت جماعة من شراح الألفية منهم ابن عقيل (رقم ٦٥) والأشموني (رقم ١٣٤).

اللفظة: «سلي» فعل أمر من السؤال «سواء» معناه هنا مستو.

المعنى: يقول: إن كنت تجهلين قدرنا فاسألني الناس عنا وعن الذين تقارئينهم بنا، فإذا سألت عرفت، وذلك لأن العالم والجاهل لا يستويان.

الإعراب: «سلي» فعل أمر مبني على حذف النون، وياء المؤنثة المخاطبة فاعله، مبني على السكون في محل رفع «إن» حرف شرط جازم «جهلت» جهل: فعل ماضٍ فعل الشرط، مبني على الفتح المقدر في محل جزم بإن، والتاء ضمير المخاطبة فاعل، مبني على الكسر في محل رفع، وجواب الشرط محذوف يدل عليه سابق الكلام، والتقدير: إن جهلت فاسألني «الناس» مفعول به لسلي «عنا» جار ومجرور متعلق بسلي «وعنهم» الواو حرف عطف، عنهم: جار ومجرور معطوف على الجار والمجرور السابق «فليس» الفاء حرف دال على التعليل، ليس فعل ماضٍ ناقص يرفع الاسم وينصب الخبر «سواء» خبر ليس تقدم على اسمه «عالم» اسم ليس تأخر عن خبره «وجهول» الواو حرف عطف، وجهول: معطوف على عالم، والمعطوف على المرفوع مرفوع، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة في آخره.

الشاهد فيه: قوله «ليس سواء عالم وجهول» حيث قدم خبر ليس - وهو قوله سواء - على اسمه وهو قوله عالم؛ فدل هذا على أن هذا التقدم جائز، مع هذا الفعل الذي هو ليس، خلافاً لمن منع منه كابن درستويه.

ومما يدل عليه قوله تعالى: ﴿لَيْسَ الْبِرُّ أَنْ تُولُوا وَجُوهَكُمْ﴾ بنصب البر على أنه خبر ليس تقدم على اسمه، واسمه هو المصدر المنسبك من أن وما دخلت عليه، والتقدير: ليس توليتكم وجوهكم قبل المشرق والمغرب البر، وقد ذكر المؤلف هذه الآية لما أوضحناه.

ومن أدلة ذلك في زال الشاهد السابق (رقم ٤١) وقد بينا ذلك في شرحه.

وقال لآخر:

٤٣ - لَا طِيبَ لِلْعَيْشِ مَا دَامَتْ مُنْعَصَةٌ لَذَاتُهُ بِادِّكَارِ الْمَوْتِ وَالْهَرَمِ
وعن ابن دُرُسْتُوهِ أَنَّهُ مَنَعَ تَقْدِيمَ خَيْرِ لَيْسَ، وَمَنَعَ ابْنُ مُعَظٍ فِي الْفَيْتَةِ (١) تَقْدِيمَ خَيْرِ
دَامَ، وَهُمَا مَخْجُوجَانِ بِمَا ذَكَرْنَا مِنَ الشَّوَاهِدِ وَغَيْرِهَا (٢).

٤٣ - هذا البيت من الشواهد التي لم نقف لها على نسبة إلى قائل معين، وقد أنشده ابن عقيل (رقم ٦٦) والمؤلف في أوضحه (رقم ٨٦) والأشموني (رقم ١٨٥) وشرحناه في كل المواضع التي ذكرناها.

اللفظة: «ادكار» أي: تذكر، وأصله إفتكار، ثم قلبت التاء دالاً، فصار اذدكار، ثم قلبت الدال المعجمة دالاً مهملة فصار اذدكار، ثم أدغمت الدال في الدال، ويجوز أن تقول: اذكار - بذاك معجمة مشددة - على أن تعكس في القلب، فتقلب الدال ذالاً، ثم تدغم الدال في الدال «الهزم» الشيوخوخة وكبر السن.

المعنى: إن الإنسان لا يهنأ به، ولا تستريح خواطره، ولا يطيب له العيش إذا كان كثير التذكر للموت وما يصيبه من الكبر والضعف.

الإعراب: «لا» نافية للجنس تعمل عمل إن «طيب» اسم لا مبني على الفتح في محل نصب «للعيش»، جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لا «ما» مصدرية ظرفية «دامت» دام: فعل ماض ناقص، مبني على الفتح لا محل له، والتاء علامة على تأنيث المسند إليه «منغصة» خبر دام مقدم على اسمه، منصوب بالفتحة الظاهرة «لذاته» لذات: اسم دام مؤخر، مرفوع بالضممة الظاهرة، ولذات مضاف والهاء ضمير الغائب العائد إلى العيش مضاف إليه، مبني على الضم في محل جر «بادكار» الباء حرف جر، اذكار: مجرور بالباء، وعلامة جره الكسرة الظاهرة، والجار والمجرور متعلق بادكار، وادكار مضاف و«الموت» مضاف إليه، مجرور وعلامة جره الكسرة الظاهرة «والهزم» الواو حرف عطف، الهزم: معطوف على الموت، والمعطوف على المجرور مجرور، وعلامة جره الكسرة الظاهرة.

الشاهد فيه: قوله «ما دامت منغصة لذاته» حيث تقدم خبر دام، وهو قوله منغصة، على اسمها، وهو قوله لذاته؛ فتوسط الخبر بين الفعل العامل عمل كان والاسم.

وهذا البيت يرد على ابن معط الذي ذهب إلى أن خبر دام لا يجوز أن يتوسط بينها وبين الاسم، وفي البيت وجوه أخرى من الإعراب والتخريج لا تليق بهذه اللوحات الوجيزة.

(١) قال ابن معط في الفيتة:

وَلَا يَجُوزُ أَنْ تُقْلَمَ الْخَبَرُ عَلَى اسْمِ مَا قَامَ، وَجَازَ فِي الْآخِرِ

(٢) مما ورد من شواهد توسط خبر هذه الأفعال بينها وبين اسمها الشاهد رقم ٤١ السابق، وقد أشرنا لذلك في شرحه وفيما بعده، وقول حسان بن ثابت الأنصاري:

كَأَنَّ سَيِّئَةً مِنْ بَيْتِ رَأْسٍ يَكُونُ مِرْآجَهَا عَسَلٌ وَمَاءٌ =

ص - وَقَدْ يَتَقَدَّمُ [الْخَبَرُ] إِلَّا خَبَرَ دَامَ وَلَيْسَ .

ش - للخبر ثلاثة أحوال .

(١) أحدها: التأخير عن الفعل واسمه، وهو الأَصْلُ، كقوله تعالى: ﴿وَكَانَ رَبُّكَ قَدِيرًا﴾^(١).

(٢) الثاني: التَّوَسُّطُ بين الفعل واسمه، كقوله تعالى: ﴿وَكَانَ حَقًّا عَلَيْنَا نَصْرُ الْمُؤْمِنِينَ﴾^(٢)، وقد تقدم شرح ذلك^(٣).

(٣) والثالث: التقدم على الفعل واسمه، كقولك: «عَالِمًا كَانَ زَيْدٌ»^(٤)، والدليل على ذلك

= فمزاجها: خبر يكون، وعسل: اسم يكون، وقد توسط الخبر بين الفعل واسمه.
ومثله قول ابن أحرر:

بَيْتُهَا قَفَرٍ وَالْمَطِيَّ كَأَنَّهَا قَطَا الْحَزْنِ قَدْ كَانَتْ فِرَاحًا يُبَوِّضُهَا
ففراخاً، خبر كانت، ويبوضها: اسمها، وقد توسط الخبر بين الفعل واسمه، وكانت في هذا البيت بمعنى صارت، يريد أن يبض هذه القطة قد صار فراخاً، وقد بينا لك (في ص ٢٢١) الأفعال التي تجيء بمعنى صار، واستشهدنا لها، وسيبين المؤلف قريباً أن كان من الأفعال التي تكون بهذا المعنى (ص ٢٣٠).
ومما تقدم فيه خبر «دام» قول الشاعر:

مَا دَامَ حَافِظٌ سِرِّي مَنَّ وَثِقْتُ بِهِ فَهُوَ الَّذِي لَسْتُ عَنْهُ رَاضِياً أَبَداً
فقوله «حافظ سري» خبر دام تقدم على اسمه الذي هو قوله «من وثقت به».
وانما استشهد المؤلف بالبيتين (٤٢ و ٤٣) ليرد بالأول على ابن درستويه والثاني على ابن معط، والرد عليهما رد على الذين أطلقوا المنع.

(١) من الآية ٥٤ من سورة الفرقان.

(٢) من الآية ٤٧ من سورة الروم.

(٣) مما يتعلق بتوسط خبر هذه الأفعال بينها وبين أسمائها أن نبين لك أن التوسط المذكور على ثلاثة أنواع:

النوع الأول: أن يكون التوسط جائزاً كالأية الكريمة، وكبيت السموأل السابق (ش رقم ٤٢).

النوع الثاني: أن يكون التوسط واجباً كما إذا اتصل الاسم بضمير يعود على بعض الخبر، وكان مع الفعل ما يمنع التقدم عليه، نحو «أحب أن يكون مع زيد أخوه» فإن الخبر لو تأخر لعاد الضمير في «أخوه» على متأخر لفظاً ورتبة وهو لا يجوز إجماعاً، ثم لا يجوز في هذا المثال ونحوه أن يتقدم الخبر على الفعل؛ لأن الفعل مقترن بأن المصدرية وهي لا يتقدم عليها محمول معمولها.

الثالث: أن يكون التوسط ممتنعاً، وذلك كما إذا كان الخبر محصوراً فيه نحو قوله تعالى ﴿مَا كَانَ صَلَاتُهُمْ عِنْدَ الْبَيْتِ إِلَّا مَكَاةً﴾.

(٤) وتقديم الخبر على الفعل واسمه جميعاً على ثلاثة أقسام أيضاً:

= القسم الأول: أن يكون التقديم جائزاً كالمثال الذي ذكره المؤلف، وكالأية الكريمة التي تلاها.

قوله تعالى: ﴿أَمْوَلَاءَ إِيَّاكُمْ كَانُوا يَعْبُدُونَ﴾^(١)، فإياكم: مفعول يَعْبُدُونَ، وَقَدْ تَقَدَّمَ على كان، وَتَقَدَّمُ المعمول^(٢) يُؤْذَنُ بجواز تقدم العامل. ويمتنع ذلك في خبر «ليس» و«دام».

فأما امْتِنَاعُهُ في خبر دَامَ فبالاتفاق؛ لأنك إذا قلت: «لا أَصْحَبُكَ مَا دَامَ زَيْدٌ صَدِيقُكَ» ثم قَدَّمْتَ الخبر على «ما دام» لزم من ذلك تقديم معمول الصلة على الموصول؛ لأن «ما» هذه موصول حَرْفِيٌّ يُقَدَّرُ بالمصدر كما قَدَّمْتَاهُ، وإن قدمته على «دام» دون «ما» لزمَ الْفَضْلُ بَيْنَ الموصول الحرفي وصلته، وذلك لا يجوز؛ لا تقول: «عَجِبْتُ مِمَّا زَيْدًا تَصْحَبُ»، وإنما يجوز ذلك في الموصول الاسمي، غير الألف واللام؛ تقول: «جاءني الَّذِي زَيْدًا ضَرَبَ»، ولا يجوز في نحو: «جاء الضَّارِبُ زَيْدًا» أن تُقَدَّمَ زَيْدًا على ضَارِبٍ.

وأما امتناع ذلك في خبر «ليس» فهو اختيار الكوفيين، والمبرد، وابن السراج، وهو الصحيح؛ لأنه لم يسمع مثل «ذاهباً لَسْتُ» ولأنها فعل جامد، فأشبهت عَسَى، وَخَبَرُهَا لا يتقدم باتفاق، وذهب الفارسي وابن جني إلى الجواز، مستدلين بقوله تعالى: ﴿أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ﴾^(٣) وذلك لأن «يَوْمَ» متعلق بمصروفاً، وقد تقدم على لَيْسَ، وَتَقَدَّمُ المعمول يُؤْذَنُ بجواز تقدم العامل^(٤) والجواب: أنهم تَوَسَّعُوا في الظروف مَا لَمْ يَتَوَسَّعُوا في غيرها، وَنُقِلَ عن سيبويه الْقَوْلُ بِالْجَوَازِ، والقول بالمنع.

ص- وَتَخْتَصُّ الْخَمْسَةُ الْأُولُ بِمُرَادَفَةِ صَارَ.

= الثاني: أن يكون تقديمه واجباً، وذلك كأن يكون الخبر مما له الصدارة كأسماء الاستفهام نحو «كيف كان زيد» وأسماء الشرط نحو «أينما يكن زيد أكن». النوع الثالث: أن يكون التقديم ممتنعاً، وذلك في الموضع الذي يجب فيه توسيط الخبر، وقد بيناه فيما مر قريباً.

(١) من الآية ٤٠ من سورة سبأ.

(٢) وذلك لأن الأصل أن يقع العامل قبل المعمول، فإذا وقع المعمول في مكان ما علمنا أن هذا المكان هو مكان العامل، والعامل هنا هو «يعبدون» والمعمول هو «إياكم» وجملة «يعبدون» خبر كان.

(٣) من الآية ٨ من سورة هود.

(٤) انظر الهامش رقم (٢) في هذه الصفحة.

ش - يجوز في «كَانَ، وَأَمْسَى، وَأَصْبَحَ، وَأَضْحَى، وَظَلَّ» أن تستعمل بمعنى عَارٍ^(١)، كقوله تعالى: «وَبُسَّتِ الْجِبَالُ بَسًا، فَكَانَتْ هَبَاءً مُنْبَثًا، وَكُتِّمَ أَزْوَاجًا ثَلَاثَةً»^(٢)، «فَأَضْبَحْتُمْ بِنِعْمَتِهِ إِخْوَانًا»^(٣)، «ظَلَّ وَجْهُهُ مُسْوَدًّا»^(٤)، وقال الشاعر:

٤٤ - أَمْسَتْ خَلَاءً، وَأَمْسَى أَهْلُهَا احْتَمَلُوا أَخْنَى عَلَيْهَا الَّذِي أَخْنَى عَلَى لُبْدٍ

(١) ههنا أمران أحب أن أنبهك إليهما:

الأول: أن معنى مرادفة هذه الأفعال لصار أنها تدل على تحول الموصوف عن صفته التي كان عليها إلى الصفة التي يدل عليها خبرها، نحو قوله تعالى «فَكَانَتْ هَبَاءً» فإن المعنى والله أعلم أنها تحولت من صفة الثبات إلى صفة الهبائية، ومثل ذلك قولك «صار زيد غنياً» ألا ترى أن المعنى أنه تحول من صفة عارضة هي الفقر إلى صفة أخرى عارضة أيضاً هي الغنى، ومن أمثلة ذلك قولهم «صار الطين إبريقاً».

الأمر الثاني: أن جار الله الزمخشري ذهب إلى أن «بات» أيضاً تأتي بمعنى صار، ومثل لذلك بقوله ﷺ «فإنه لا يدري أين باتت يده» والذي دعاه إلى هذا أن النوم قد يكون ليلاً وقد يكون نهاراً، فإذا بقي بات على معناه الأصلي - وهو تخصيص ثبوت اسمها لخبرها بوقت البات - لم يفد الكلام أن الحكم يسري على من نام نهاراً، وليس هذا الكلام بسديد؛ فإن هذا التعبير جرى على ما هو الغالب في النوم وهو كونه ليلاً، والنوم في النهار قليل.

وقد مضى عد الأفعال التي بمعنى صار والاستشهاد لها.

(٢) من الآيات ٥ و ٦ و ٧ من سورة الواقعة.

(٣) من الآية ١٠٣ من سورة آل عمران.

(٤) من الآية ٥٨ من سورة النحل.

٤١ - هذا البيت من كلام النابغة الذبياني، وقد استشهد به الأشموني (رقم ١٨٠) وشرحناه هناك شرحاً وافياً.

اللغة والرواية: «أمسى خلاء» يروى في مكانه «أضحت خلاء»، وتقديره «أمسى ذات خلاء»، والخلاء: الفراغ، وقوله «وأمسى أهلها احتملوا» أي: ارتحلوا وفارقوها «أخنى عليها» أي: أفسدها ونقصها «لبد» بضم ففتح اسم - نسر، وكان لبد هذا - فيما زعموا آخر نسور لقمان بن عاد السبعة التي طلب إلى الله أن يعمر عمرها.

المعنى: يصف دار أحبابه بأنها قد تحولت من حال إلى حال؛ فقد خلت من الإنس، ولم يبق بها من سكانها أحد، وبأن الأيام قد أفسدت بهجتها ونقصت من أنسها.

الإعراب: «أمسى» ماضي ناقص، مبني على الفتح المقدر لا محل له، والتاء علامة على تأنيث المسند إليه، حرف لا محل له من الإعراب، واسم أمسى ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود إلى الدار المذكورة في قوله:

يَا دَارَ مَيَّةٍ بِالْعَلْيَاءِ فَالْسَّنْدِ أَقْوَتْ، وَطَالَ عَلَيْهَا سَالِفُ الْأَمَدِ

«خلاء» خبر أمسى، منصوب بالفتحة الظاهرة «وأمسى» الواو حرف عطف، وأمسى: فعل ماض مبني =

وقال الآخر:

٤٥ - أَضْحَى يُمَزَّقُ أَثْوَابِي، وَيَضْرِبُنِي أَبْعَدَ شَيْبِي يَبْغِي عِنْدِي الْأَدَبَا؟

= على فتح مقدر على آخره منع ظهوره التعذر لا محل له «أهلها» أهل: اسم أمسى مرفوع بالضممة الظاهرة، وأهل مضاف وضمير المؤنثة الغائبة العائدة إلى الدار مضاف إليه «احتملوا» احتمل: فعل ماض، وواو الجماعة فاعله، والجملة من الفعل والفاعل في محل نصب خبر أمسى «أخني» فعل ماض «عليها» جار ومجرور متعلق بأخني «الذي» اسم موصول فاعل أخني، مبني على السكون في محل رفع «أخني» فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الذي، والجملة من أخني الثاني وفاعله لا محل لها صلة الموصول «على لبد» جار ومجرور متعلق بأخني الثاني.

الشاهد فيه: قوله «أمت خلاء» فإن أمسى هنا بمعنى صار؛ لأنها تدل على التحول والانتقال من حالة إلى أخرى؛ فكانه قال: صارت خالية، ألا ترى أنه يريد التضعع على فقد أحبابه الذين كانت الدار مجتمع شملهم، وأنه يصف تحولها من الأنس والبهجة إلى الإقفار وانتقال أهلها عنها؟

٤٥ - لم أقف لهذا البيت على نسبة إلى قائل معين، ولا وقفت له على سابق أو لاحق.

اللفظة: «الأدب» أراد هنا محاسن الأخلاق، وهو أدب النفس.

المعنى: يقول: إن هذا الرجل قد صارت حاله إلى أن يعتدي علي، ويهينني بتمزيق ثوبي ويضربي؛ وإنني قد كبرت فلا قدرة لي على تأديبه وردعه، وقد يكون المعنى أنه يحاول تأديبي من بعد أن جاوزت السن الذي يصلح فيه التأديب، وهذا الأخير أظهر.

الإعراب: «أضحى» فعل ماض ناقص، واسمه ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو «يمزق» فعل مضارع، مرفوع بالضممة الظاهرة، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى اسم أضحى، والجملة من يمزق وفاعله في محل نصب خبر أضحى «أثوابي» أثواب: مفعول به ليمزق، منصوب بفتحة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم، وأثواب مضاف وياء المتكلم مضاف إليه، مبني على السكون في محل جر «ويضربني» الواو حرف عطف، يضرب: فعل مضارع مرفوع بالضممة الظاهرة، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو، والنون للوقاية، والياء ضمير المتكلم مفعول به «أبعد» الهمزة للاستفهام، بعد: ظرف زمان منصوب على الظرفية يبيغي، وبعد مضاف وشيب من «شيب» مضاف إليه مجرور بكسرة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم، وشيب مضاف وياء المتكلم مضاف إليه مبني على الفتح في محل جر «يبيغي» فعل مضارع مرفوع بضممة مقدرة على آخره منع من ظهورها الثقل، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو «عندي» عند: ظرف مكان: منصوب على الظرفية يبيغي، وعلامة نصبه فتحة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة، وعند مضاف وياء المتكلم مضاف إليه مبني على الفتح في محل جر «الأدبا» مفعول به ليبيغي، منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة، والألف للإطلاق، وأصل نظم الكلام: أبيغي عندي الأدب بعد شيبتي؟.

الشاهد فيه: قوله «أضحى يمزق» فإن أضحى هنا بمعنى صار؛ لأنه يدل على التحول من حال إلى =

ص - وَغَيْرَ لَيْسَ وَفَتَى وَزَالَ، بِجَوَازِ التَّمَامِ، أَي: الاستِغْنَاءِ عَنِ الْخَبَرِ، نَحْوُ: ﴿وَإِنْ كَانَ ذُو عُسْرَةٍ فَنَظِرَةٌ إِلَى مَيْسَرَةٍ﴾، ﴿فَسُبْحَانَ اللَّهِ حِينَ تُمْسُونَ وَحِينَ تُصْبِحُونَ﴾، ﴿خَالِدِينَ فِيهَا مَا دَامَتِ السَّمَوَاتُ وَالْأَرْضُ﴾.

ش - ويختص ما عدا فتى وزال وليس^(١) من أفعال هذا الباب بجواز استعماله تاماً، بمعنى التمام: أَنْ يَسْتَعْنِيَ بِالْمَرْفُوعِ عَنِ الْمَنْصُوبِ، كقوله تعالى: ﴿وَإِنْ كَانَ ذُو عُسْرَةٍ﴾^(٢) ﴿فَسُبْحَانَ اللَّهِ حِينَ تُمْسُونَ وَحِينَ تُصْبِحُونَ﴾^(٣) ﴿خَالِدِينَ فِيهَا مَا دَامَتِ السَّمَوَاتُ وَالْأَرْضُ﴾^(٤).

وقال الشاعر:

٤٦ - تَطَاوَلَ لَيْلُكَ بِالْإِثْمِ وَيَاكَ الْخَلِيَّ وَلَمْ تَرْقُدِ
وَيَاكَ وَيَاثَتَ لَهُ لَيْلَةٌ كَلَيْلَةِ ذِي الْعَائِرِ الْأَرْمَدِ
وَذَلِكَ مِنْ نَبِيٍّ جَاءَنِي وَخُبْرَتُهُ عَنْ بَنِي الْأَسْوَدِ

حال، على ما ذهب إليه المؤلف، ولو أنك أبقيتها على معناها الأصلي - وهو تقييد وقوع الخبر على المبتدأ بوقت الضحى - لم يكن في ذلك بأس، هذا ما ظهر لي، والله الموفق.

(١) دخل في كلام المؤلف فيما يجيء ناقصاً تارة وتاماً تارة أخرى من أفعال هذا الباب «ظل» وقد اختلف العلماء فيه، فلذهب ابن مالك إلى أنه يجيء تاماً بمعنى طال أو دام، وذكر الرضي أنها لا تجيء إلا ناقصة، ورد أبو حيان كلام الرضي بأنه مخالف لأئمة اللغة والنحو.

(٢) من الآية ٢٨٠ من سورة البقرة.

(٣) من الآية ١٧ من سورة الروم.

(٤) من الآية ١٠٨ من سورة هود.

٤ - هذه الأبيات لامرئ القيس بن عانس - بعين مهملة ويعد الألف نون، ويقال عابس، بالباء مكان النون - ابن المنذر، وهو شاعر جاهلي، وقد استشهد الأشموني بالبيت الثاني منها (رقم ١٨٨) وشرحناه هناك مع بقية الأبيات شرحاً وافياً، واستشهد بها جاز الله الزمخشري في تفسير سورة الفاتحة من الكشاف.

اللفظة: «الإثم» بكسر الهمزة والميم بينهما ثاء ساكنة، وضبط بفتح الهمزة أيضاً، وضبط بضمها - وهو اسم مكان معين «الخلي» الخالي من العشق ونحوه «العائر» القذى في العين «الأرمد» المصاب بالرمد «عن بني الأسود» يروى في مكانه «عن أبي الأسود».

المعنى: يصف أنه بات ليلة طويلة بمكان اسمه الإثم، لا يرقد له جفن، ولا يطمئن جنبه على فراش، بسبب ما وصل إليه من الخبر عن أبي الأسود.

وما فُسِّرنا به التمام، هو الصحيح، وعن أكثر البصريين أن معنى تمامها دلالتها على الحدث والزمان، وكذلك الخلاف في تسمية ما يُنصب الخبر ناقصاً، لم سمي ناقصاً؟ فعلى ما اخترناه سُمي ناقصاً لكونه لم يكتفَ بالمرفوع، وعلى قول الأكثرين لأنه سلب الدلالة على الحدث وتجرّد للدلالة على الزمان، والصحيح الأول.

ص - وَكَانَ بِجَوَازِ زِيَادَتِهَا مُتَوَسِّطَةً، نَحْوُ: «مَا كَانَ أَحْسَنَ زَيْدًا».

ش - تَرَدُّ «كَانَ» فِي الْعَرَبِيَّةِ عَلَى ثَلَاثَةِ أَقْسَامٍ:

(١) ناقصة؛ فحتاج إلى مرفوع ومنصوب، نحو: «وَكَانَ رَبُّكَ قَدِيرًا»^(١).

= الإعراب: «تطاول» فعل ماضٍ «ليلك» ليل: فاعل تطاول، وليل مضاف والكاف ضمير المخاطب مضاف إليه «بالإئتمد» جار ومجرور متعلق بتطاول «وبات» الواو حرف عطف، بات: فعل ماضٍ «الخلي» فاعل بات «ولم» الواو حرف عطف، لم: حرف نفي وجزم وقلب «ترقد» فعل مضارع مجزوم بلم، وعلامة جزمه السكون، وحرك بالكسر لأجل الروي «وبات» الواو حرف عطف، وبات: فعل ماضٍ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو «وباتت» الواو عاطفة، بات: فعل ماضٍ، والتاء علامة التأنيث «له» جار ومجرور متعلق بباتت «ليلة» فاعل باتت «كليلة» جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة لليلة الواقع فعلاً، وليلة مضاف و«ذي» مضاف إليه مجرور بالياء نيابة عن الكسرة لأنه من الأسماء الستة، وذي مضاف و«العائر» مضاف إليه «الأرمد» نعت للذي، مجرور بالكسرة الظاهرة «وذلك» الواو حرف عطف أو للاستئناف، ذا: اسم إشارة مبتدأ، مبني على السكون في محل رفع، واللام حرف دال على البعد - والكاف حرف دال على الخطاب «من نبأ» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ «جاءني» جاء: فعل ماضٍ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى نبأ، والنون للوقاية، وياء المتكلم مفعول به، مبني على السكون في محل نصب، والجملة من الفعل وفاعله ومفعوله في محل جر صفة لنبا «وخبرته» الواو حرف عطف، خبر: فعل ماضٍ مبني للمجهول، والتاء ضمير المتكلم نائب فاعل، مبني على الضم في محل رفع، وهو المفعول الأول، والهاء ضمير الغائب يعود إلى النبأ مفعول ثانٍ لخبر، مبني على الضم في محل نصب «عن» حرف جر «بني» مجرور بعن، وعلامة جره الياء نيابة عن الكسرة لأنه ملحق بجمع المذكر السالم، جمع مذكر سالم، وبني مضاف و«الأسود» مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة، والجار والمجرور متعلق بخبر.

الشاهد فيه: قوله «وبات الخلي» وقوله «بات»، وباتت له ليلة حيث استعمل «بات» ثلاث مرات فعلاً تاماً مكثفاً بفاعله غير محتاج إلى منصوب.

(١) من الآية ٥٤ من سورة الفرقان.

(٢) وتامة؛ فتحتاج إلى مرفوع دون منصوب، نحو: ﴿وَإِنْ كَانَ ذُو عُسْرَةٍ﴾^(١).

(٣) وزائدة، فلا تحتاج إلى مرفوع ولا إلى منصوب.

وشرط زيادتها أمران؛ أحدهما: أن تكون بلفظ الماضي، والثاني: أن تكون بين شيئين متلازمين ليسا جاراً ومجروراً، كقولك: «مَا كَانَ أَحْسَنَ زَيْدًا» أضله: ما أحسن زيدا؛ فزيدت «كان» بين «ما» وفعل التعجب^(٢)، ولا نعني بزيادتها أنها لم تدل على معنى البتة، بل إنها لم يؤت بها للإسناد.

صـ. وحذف ثون مضارعها المجزوم، وصلاً، إن لم يلقها ساكن، ولا ضمير نصب متصل.

شـ. تختص «كان» بأمور: منها مجيئها زائدة، وقد تقدم، ومنها جواز حذف آخرها، وذلك بخمسة شروط، وهي: أن تكون بلفظ المضارع، وأن تكون مجزومة، وأن لا تكون موقوفاً عليها، ولا متصلة بضمير نصب، ولا بساكن، وذلك كقوله تعالى: ﴿وَلَمْ أَكُ بِغِيَا﴾^(٣) أصله أكون، فحذفت الضمة للجازم، والواو للساكنين، والنون للتخفيف، وهذا الحذف جائز، والحذفان الأولان واجبان، ولا يجوز الحذف في نحو: ﴿لَمْ يَكُنِ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ﴾^(٤)، لأجل اتصال الساكن بها، فهي مكسورة لأجله، فهي

(١) من الآية ٢٨٠ من سورة البقرة.

(٢) وقد جاء من ذلك قول الشاعر:

لله دُرُّ أُنُو شِرْزَوَانٍ مِنْ رَجُلٍ مَا كَانَ أَعْرِفُهُ بِالنُّونِ وَالسُّفُلِ

(٣) من الآية ٢٠ من سورة مريم.

(٤) من الآية ١ من سورة البينة.

وقد ورد الحذف في مثل هذا الموضع عن العرب، فمن ذلك قول الشاعر:

إِذَا لَمْ تَكُ الْوِزَاءُ أَبَدْتَ وَسَامَةً فَقَدْ أَبَدْتَ الْوِزَاءَ جَبِيهَةً ضَعِيفَةً

ومن ذلك قول الآخر:

إِذَا لَمْ تَكُ الْحَاجَاتُ مِنْ هِمَّةِ الْقَتَى فَلَيْسَ بِمُثْنٍ عَنْكَ عَقْدُ الرِّثَائِمِ

ومن أجل هذا ذهب يونس بن حبيب إلى أنه لا يشترط أن يكون ما بعد النون متحركاً.

ومن شواهد حذف النون مع استيفاء الشروط قول النابتة الذبياني:

فَإِنْ أَكْ مَظْلُومًا فَعَبْدٌ ظَلَمْتَهُ وَإِنْ تَكْ ذَا عُتْبَى فَمِثْلُكَ يَعْتَبُ

وقوله أيضاً:

متعاضية على الحذف لقوتها بالحركة، ولا في نحو: «إِنْ يَكُنْهُ فَلَنْ تُسَلِّطَ عَلَيْهِ»^(١)، لاتصال الضمير المنصوب بها، والضمائر تَرُدُّ الأشياء إلى أصولها، ولا في الموقوف عليها، نَصَّ على ذلك ابنُ خروف، وهو حَسَنٌ، لأن الفعلَ الموقوفَ عليه إذا دَخَلَه الحذفُ حتى بقي على حرفٍ واحدٍ أو حرفين وجب الوقفُ عليه بهاء السكت^(٢)، كقولك عَهْ وَلَمْ يِعْ، فـ«لَمْ يَكْ» بمنزلة «لَمْ يَعْ» فالوقف عليه بإعادة الحرف الذي كان فيه أولى من اجتلاب حرفٍ لم يكن، ولا يقال مثله في «لَمْ يَعْ» لأن إعادة الياء تُؤدِّي إلى إلغاء الجازم، بخلاف «لَمْ يَكُنْ» فإن الجازم اقتضى حذف الضمة، لا حذف النون، كما بينا.

ص- وَحَذَفَهَا وَحَذَهَا مُعَوِّضاً عَنْهَا «مَا» فِي مِثْلِ «أَمَّا أَنْتَ ذَا تَقَرِّ» وَمَعَ اسْمِهَا فِي مِثْلِ «إِنْ خَيْرًا فَخَيْرٌ» وَ«التَّمَسُّ وَلَوْ خَاتَمًا مِنْ حَدِيدٍ».

ش- من خصائص «كان» جوازُ حذفها، ولها في ذلك حالتان: فتارةً تُحذفُ وَحَذَهَا ويبقى الاسمُ والخبرُ، وَيُعَوِّضُ عنها «ما»، وتارةً تحذف مع اسمها ويبقى الخبر ولا يُعَوِّضُ عنها شيء.

فالأول بعد «أن» المصدرية في كل موضع أريد فيه تعليلُ فعلٍ بفعلٍ، كقولهم: «أَمَّا أَنْتَ مُنْطَلِقًا أَنْطَلَقْتُ» أصله: أَنْطَلَقْتُ لِأَنْ كُنْتُ مُنْطَلِقًا، فَقُدِّمَتِ اللامُ وما بعدها على

= فإن يك عامر قد قال جهلاً فإن مَظَنَّةَ الجهل الشباب
وقول الخطيئة - وهو الشاهد رقم ٢٢ :-

الم أكَ جازكم ويكون بيني وبينكم المودة والإخاء؟
وقول امرئ القيس:

وإن تك قد ساءت منك خليقة فسلي ثيابي من ثيابك تنسل
(١) هذا من كلام سيدنا رسول الله ﷺ، وقد روى الحديث: مسلم في كتاب الفتن وأشراف الساعة (٢/ ٢٧٤ بولاق) والبخاري في كتاب الجهاد (٤/ ٧٠ بولاق) والإمام أحمد في عدة مواضع من المسند (انظر الحديث رقم ٦٣٦٠ وما بعده في ٩/ ١٧٢).

(٢) الصحيح أن وجوب اجتلاب هاء السكت إنما هو فيما بقي على حرف واحد، وأما ما بقي على حرفين فلا يجب اجتلاب هاء السكت عند الوقف عليه، وقد شنع المؤلف نفسه في كتابه «أوضح المسالك» على ابن مالك بعد أن نقل عنه مثل هذه المقالة.

الفعل، للاهتمام به، أو لقصد الاختصاص، فصار لأن كُنتَ منطلقاً انطلقتُ، ثم حُذِفَ الجارَ اختصاراً كما يحذف قياساً من أن، كقوله تعالى: ﴿فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِ أَنْ يَطَّوَّفَ بِهِمَا﴾^(١) أي: في أن يَطَّوَّفَ بهما، ثم حذفت «كان» اختصاراً أيضاً، فانفصل الضمير، فصار أن أَنتَ، ثم زيد «ما» عَوْضاً، فصارت «أَنْ مَا أَنتَ» ثم أذغمت النون في الميم، فصار «أَمَّا أَنتَ»، وعلى ذلك قول العباس بن مرداس:

٤٧ - أَبَا خُرَاشَةَ أَمَا أَنتَ ذَا نَفَرٍ فَإِنَّ قَوْمِي لَمْ تَأْكُلْهُمُ الضَّبْعُ

(١) من الآية ١٥٨ من سورة البقرة.

٤٧ - هذا البيت من كلام العباس بن مرداس السلمي يقوله في خفاف بن ندبة، وخفاف شاعر أيضاً، وهو بوزن غراب، وندبة اسم أمه، والبيت من شواهد سيبويه (ج ١ ص ١٤٨) وقد أنشده الأشموني (رقم ٢٠٧) وابن عقيل (٧٤) والمؤلف في مغني اللبيب (رقم ٤٤ و ٨٢) وفي أوضحه (رقم ٩٧) وفي شذور الذهب (رقم ٨٦) وقد شرحناه في هذه المواضع كلها.

اللفظة «أبا خراشة» هذه كنية خفاف بن ندبة «ذا نفر» يريد كثير الأهل والأتباع «الضبع» السنة المجلبة الكثيرة القحط.

المعنى: يقول: لا تتفخر علي؛ لأنك إن كنت تفخر بكثرة أهلك وأتباعك فليس ذلك سبباً للفخر؛ لأن قومي لم تأكلهم السنون، ولم يستأصلهم الجذب والجوع، وإنما نقصهم الדיاد عن الحرم، وإغاة الملهور، وإجابة الصريح.

الإعراب: «أبا» منادى بحرف نداء محذوف، منصوب بالالف نيابة عن الفتحة لأنه من الأسماء الستة، وأبا مضاف و«خراشة» مضاف إليه، مجرور وعلامة جره الفتحة نيابة عن الكسرة لأنه اسم لا ينصرف، والمانع له من الصرف العلمية والتأنيث «أما» مركب من حرفين أحدهما أن والآخر ما، فأما أن فمصدرية، وما: زائدة معوض بها عن كان المحذوفة «أنت» ضمير منفصل اسم كان المحذوفة، مبني على الفتح في محل رفع «ذا» خبر كان منصوب بالالف نيابة عن الفتحة لأنه من الأسماء الستة، وذا مضاف و«نفر» مضاف إليه «فإن» الفاء حرف ذال على التعليل، إن: حرف توكيد ونصب «قومي» قوم: اسم إن، منصوب بفتحة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم، وقوم مضاف وياء المتكلم مضاف إليه، مبني على الفتح في محل جر «لم» حرف نفي وجزم وقلب «تأكلهم» تأكل: فعل مضارع مجزوم بلم، وعلامة جزمه السكون، وهم: ضمير الغائبين مفعول به لتأكل «الضبع» فاعل تأكل تأخر عن المفعول، والجملة من الفعل وفاعله ومفعوله في محل رفع خبر إن.

الشاهد فيه: قوله «أما أنت ذا نفر» حيث حذف كان وعوض عنها «ما» الزائدة، وأبقى اسمها وهو أنت، وأبقى خبرها أيضاً وهو قوله «ذا نفر»، على ما ظهر لك من الإعراب، فالمحذوف من الجملة هو كان وحدها.

أصله: لَأَن كُنْتُ، فَعُمِلَ فِيهِ مَا ذَكَرْنَا.

والثاني بعد «إِنْ» وَ«لَوْ» الشرطيتين، مثال ذلك بَعْدَ «إِنْ» قَوْلُهُمْ: «الْمَرْءُ مَقْتُولٌ بِمَا قَتَلَ بِهِ، إِنْ سَيِّفًا فَسَيِّفٌ، وَإِنْ خَنْجَرًا فَخَنْجَرٌ» وَ«النَّاسُ مَجْزِيُّونَ بِأَعْمَالِهِمْ، إِنْ خَيْرًا فَخَيْرٌ، وَإِنْ شَرًّا فَشَرٌّ»، وقول الشاعر:

٤٨ - لَا تَقْرَبَنَّ الدَّهْرَ آلَ مُطَرِّفٍ إِنْ ظَالِمًا أَبَدًا وَإِنْ مَظْلُومًا
أي: إِنْ كَانَ مَا قَتَلَ بِهِ سَيْفًا فَالَّذِي يُقْتَلُ بِهِ سَيِّفٌ، وَإِنْ كَانَ عَمَلُهُمْ خَيْرًا فَجَزَاؤُهُمْ

= وذهب أبو الفتح بن جني إلى أن العامل في «أنت متعلقاً» الرفع والنصب ليس هو كان المحذوفة المعوض عنها بما، كما قال المؤلف تبعاً لجمهور النحاة، وإنما هو «ما» نفسها، لأنها عاقبت الفعل ووقعت موقعه، والشيء إذا عاقب الشيء وقع موقعه عمل عمله، وولي من الأمر ما كان المحذوف يليه.

٤٨ - هذا البيت من كلام ليلي الأخيلية، وهو من شواهد سيبويه (ج ١ ص ١٣٢) وقد أنشد عجزه المؤلف في أوضحه (رقم ٩٤).

اللفظة: «آل مطرف» هم قوم من بني عامر، وهم قوم ليلي.

المعنى: تصف قومها بالعز والمنعة، وتحذر من الإغارة عليهم، لأن المغير إن كان ظالماً لم يقدر على إيذائهم لشوكتهم، وإن كان مظلوماً طالباً لثأر عندهم عجز عن الانتصاف منهم.

الإعراب: «لا» ناهية «تقرين» تقرب: فعل مضارع مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الثقيلة، في محل جزم بلا الناهية، ونون التوكيد حرف لا محل له من الإعراب، والقاعل ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «الدهر» ظرف زمان متعلق بتقرب «آل» مفعول به لتقرب، منصوب بالفتحة الظاهرة، وآل مضاف و«مطرف» مضاف إليه «إِنْ» حرف شرط جازم يجزم فعلين الأول فعل الشرط والثاني جوابه وجزاؤه «ظالماً» خبر كان المحذوفة مع اسمها، والتقدير: «إِنْ كُنْتَ ظَالِمًا» وكان المحذوفة هي فعل الشرط، وجواب الشرط محذوف، والتقدير: إِنْ كُنْتَ ظَالِمًا فَلَا تَقْرَبُهُمْ «وإن» الواو حرف عطف، إِنْ: حرف شرط «مظلوماً» خبر كان المحذوفة مع اسمها، وهي فعل الشرط، وجواب الشرط محذوف، والتقدير: وَإِنْ كُنْتَ مَظْلُومًا فَلَا تَقْرَبُهُمْ أيضاً، على مثال الماضي.

الشاهد فيه: قولها «إِنْ ظالماً، وَإِنْ مظلوماً» حيث حذفَت كان واسمها وأبقت خبرها بعد إِنْ الشرطية، في الموضعين، وقد بينا لك التقدير في إعراب البيت.

ومثل هذا البيت في حذف كان واسمها وإبقاء خبرها بعد إِنْ الشرطية قول النابغة الذبياني:

حَدِّبْتُ عَلَيَّ بَطُونٌ ضَبَّةٌ كُلُّهَا إِنْ ظَالِمًا أَبَدًا، وَإِنْ مَظْلُومًا

وكذلك قول ابن همام السلولي:

وَأَخْضَرْتُ عُذْرِي عَلَى الشُّهُورِ دُ، إِنْ عَازِرًا لِي وَإِنْ تَارِكًا

خير، وإن كُنْتَ ظالماً وإن كنت مظلوماً.

ومثاله بعد «لَوْ» قوله عليه الصلاة والسلام: «التَّمَسَّ وَلَوْ خَاتماً مِنْ حَدِيدٍ»، وقول

الشاعر:

٤٩ - لَا يَأْمَنُ الدَّهْرَ ذُو بَغْيٍ وَلَوْ مَلِكاً جُنُودُهُ ضَاقَ عَنْهَا السَّهْلُ وَالْجَبَلُ

أي: ولو كان ما تلتمس خاتماً من حديد، ولو كان الباغي ملكاً.

ص - وَ «مَا» التَّائِيَةُ عِنْدَ الْحِجَازِيِّينَ كَلَيْسَ، إِنْ تَقَدَّمَ الْاسْمُ، وَلَمْ يُسَبِّقْ بِإِنْ، وَلَا بِمَعْمُولِ الْخَبَرِ إِلَّا ظَرْفًا أَوْ جَارًا وَمَجْرُورًا، وَلَا اقْتَرَنَ الْخَبَرُ بِإِلَّا، نَحْوُ «مَا هَذَا بِشَرٍّ»^(١).

ش - اعلم أنهم أجزوا ثلاثة حُرُوفٍ من حروف النفي مُجَرَى ليس في رفع الاسم، ونصب الخبر؛ وهي: ما، ولا، ولات، ولكل منها كلامٌ يخصُّها.

والكلام الآن في «ما» وإعمالها عَمَلٌ ليس، وهي لغة الحجازيين، وهي اللغة

٤٩ - لم أقف لهذا البيت على نسبة إلى قائل معين، وقد أنشده الأشموني (رقم ٢٠٥) والمؤلف في أوضحه (رقم ٩٥).

الفظة: «بني» هو الظلم ومجاوزة الحد «جنوده ضاق عنها السهل والجبل» يريد أنه كثير الجند والأعوان.

الإعراب: «لا» ناهية «يأمن» فعل مضارع مجزوم بلا ناهية، وعلامة جزمه السكون، وحرك بالكسر للتخلص من التثنية الساكنين «الدهر» مفعول به ليأمن تقدم على الفاعل «ذو» فاعل يأمن، مرفوع بالواو نيابة عن الضمة لأنه من الأسماء الستة، وذو مضاف و«بني» مضاف إليه «ولو» الواو عاطفة على محذوف ستعلمه، لو: شرطية غير جازمة «ملكاً» خبر لكان المحذوفة مع اسمها، وكان المحذوفة هي فعل الشرط، وجواب الشرط محذوف أيضاً، وتقدير الكلام: لا يأمن ذو البني الدهر لو لم يكن ملكاً فلا يأمنه ولو كان ملكاً فلا يأمنه «جنوده» جنود: مبتدأ، وجنود مضاف والهاء ضمير الغائب العائد إلى ملك مضاف إليه «ضاق» فعل ماضٍ «عنها» جار ومجرور متعلق بضايق «السهل» فاعل ضاق، والجملة من ضاق وفاعله في محل رفع خبر المبتدأ، وجملة المبتدأ والخبر في محل نصب صفة لملك «والجبل» الواو حرف عطف، الجبل: معطوف على السهل.

الشاهد فيه: قوله «ولو ملكاً» حيث حذف كان مع اسمها، وأبقى خبرها وهو قوله «ملكاً» بعد لو الشرطية، وقد بينا لك تقدير الكلام في إعراب البيت.

(١) من الآية ٣١ من سورة يوسف.

الْقَوِيْمَةُ، وبها جاء التنزيلُ. قال الله تعالى: ﴿مَا هَذَا بَشَرًا﴾ ﴿مَا هُنَّ أُمَّهَاتِهِمْ﴾^(١).
ولإعمالها عندهم ثلاثة شروط: أن يتقدم اسمها على خبرها؛ وأن لا تقتصرَ يأنْ
الزائدة؛ ولا خبرُها يلاً؛ فهذا أهملت في قولهم في المثل: «ما مُسِيءٌ مَنْ أَعْتَبَ» لتقدم
الخبر؛ وفي قول الشاعر:

٥٠ - بَنِي عُدَانَةٍ؛ مَا إِنْ أَنْتُمْ ذَهَبٌ وَلَا صَرِيْفٌ، وَلَكِنْ أَنْتُمْ الْحَزَفُ
لوجود «إن» المذكورة، وفي قوله تعالى: ﴿وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ قَدْ خَلَتْ مِنْ قَبْلِهِ
الرُّسُلُ﴾^(٢) ﴿وَمَا أَمْرُنَا إِلَّا وَاحِدَةٌ﴾^(٣)، لاقتران خبرها يلاً.

وبنو تميم لا يُعْمَلُونَ «ما» شيئاً، ولو استوفت الشروط الثلاثة؛ فيقولون: ما زيدٌ
قائمٌ، ويقولون ﴿مَا هَذَا بَشَرًا﴾^(٤).

(١) من الآية ٢ من سورة المجادلة.

ولم يقرأ بلغة بني تميم الذين يهملون «ما» في القرآن الكريم إلا في قراءات شاذة.

٥٠ - لم أقف لهذا البيت على نسبة إلى قائل معين، وقد أنشده الأشموني (رقم ٢١١) والمؤلف في
أوضحه (رقم ١٠١) وفي الشذور (رقم ٩٠).

اللفظة: «عدانة» بضم العين - حي من بني يربوع «صريف» هو الفضة «الحزف» الفخار الذي يعمل من
الطين ثم يشوى بالنار.

الصعنى: يقول: أنتم يا بني عدانة لستم من أفاضل الناس، وإنما أنتم من أراذلهم.

الإعراب: «بني» منادى بحرف نداء محذوف، وأصله يا بني، منصوب بالياء نيابة عن الفتحة؛ لأنه
ملحق بجمع المذكر السالم، وبني مضاف، و«عدانة» مضاف إليه، مجرور بالفتحة نيابة عن الكسرة؛
لأنه لا ينصرف للعلمية والتأنيث «ما» نافية «إن» زائدة «أنتم» ضمير منفصل مبتدأ «ذهب» خبر المبتدأ
«ولا» الواو حرف عطف، لا: حرف زائد لتأكيد النفي «صريف» معطوف على ذهب «ولكن» الواو
عاطفة، لكن: حرف استدراك «أنتم» ضمير منفصل مبتدأ «الحزف» خبر المبتدأ.

الشاهد فيه: قوله «ما إن أنتم ذهب» حيث أهمل «ما» النافية، فلم يعملها، ولو أعملها لنصب بها
الخبر، فقال: «ما إن أنتم ذهباً» وإنما أهملها بسبب وجود «إن» الزائدة بعدها، وفي البيت رواية
بالنصب على الإعمال «ما إن أنتم ذهباً»؛ ولكن العلماء المحققين قرروا في مثل هذه الحالة أنه ينبغي
أن تقدر «إن» حيث نافية مؤكدة للنفي المستفاد من «ما» لا زائدة، ولا نافية لنفي ما فيصير الكلام
إثباتاً؛ لأن نفي النفي إثبات، فافهم ذلك.

(٢) من الآية ١٤٤ من سورة آل عمران. (٣) من الآية ٥٠ من سورة القمر.

(٤) من الآية ٣١ من سورة يوسف، وقد ذكرنا لك أنه لم يقرأ بلغتهم إلا في الشاذ.

ص- وَكَذَا «لَا» النَّاقِيَةُ فِي الشَّعْرِ بِشَرْطِ تَنْكِيرِ مَعْمُولِيهَا، نَحْوُ:

تَعَزَّ فَلَا شَيْءٌ عَلَى الْأَرْضِ بَاقِيًا وَلَا وَزَّرَ مِمَّا قَضَى اللَّهُ وَاقِيًا

ش- الْحَرْفُ الثَّانِي^(١) مِمَّا يَعْمَلُ عَمَلَ لَيْسَ «لَا» كَقَوْلِهِ:

٥١- تَعَزَّ فَلَا شَيْءٌ عَلَى الْأَرْضِ بَاقِيًا وَلَا وَزَّرَ مِمَّا قَضَى اللَّهُ وَاقِيًا

(١) أكثر العلماء لا يجعلون إعمال «لَا» عمل ليس لغة لقوم من العرب، يقول أبو حيان: «لم يصرح أحد بأن إعمال لا عمل ليس بالنسبة إلى لغة مخصوصة؛ إلا المطرزي فإنه قال: بنو تميم لا يعملونها، وغيرهم يعملها، وفي كلام الزمخشري: أهل الحجاز يعملونها دون طيء، وفي البسيط: القياس عند بني تميم عدم إعمالها، ويحتمل أن يكونوا قد وافقوا أهل الحجاز به» اهـ. ومن هذا الاضطراب تفهم أنه لم يستقر عند العلماء أن إعمالها لغة لقوم معينين.

٥١- لم أقف لهذا الشاهد على نسبة إلى قائل معين، وقد أنشده الأشموني (رقم ٢٢٦) والمؤلف في أوضحه (رقم ١٠٨) وأنشده في الشذور مرتين (رقم ٩٢) وابن عقيل (رقم ٧٨) وشرحناه في المواضع المذكورة كلها.

اللفظة «تَعَزَّ» تصبّر وتجلد «وزر» أصل الوزر الجبل، ثم استعمل في كل ملجأ يلجأ إليه الإنسان، وهو يفتح كل من الواو والزاي.

المعنى: تصبر على ما يحدث لك من الآلام؛ لأن كل شيء في الدنيا مصيره إلى الفناء وليس في هذه الحياة شيء يقيك مما قدره الله عليك من الحوادث.

الإعراب: «تَعَزَّ» فعل أمر مبني على حذف الألف والفتحة قبلها دليل عليها، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «فلا» الفاء حرف دال على التعليل، لا: نافية تعمل عمل ليس «شيء» اسم لا مرفوع بالضممة الظاهرة «على الأرض» جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة لشيء، أو متعلق بقوله «باقياً» الآتي «باقياً» خبر لا، منصوب بالفتحة الظاهرة «ولا» الواو عاطفة، ولا: نافية تعمل عمل ليس «وزر» اسم لا مرفوع بها وعلامة رفعه الضمة الظاهرة «مما» من: حرف جر، ما: اسم موصول مبني على السكون في محل جر بمن، والجار والمجرور متعلق بقوله «واقياً» الآتي «قضى» فعل ماض «الله» فاعل قضي، والجملة من قضي وفاعله لا محل لها صلة الموصول، والعائد ضمير محذوف منصوب بقضي، وأصل الكلام: ولا وزر واقياً مما قضاه الله «واقياً» خبر لا النافية، منصوب بالفتحة الظاهرة.

الشاهد في: قوله «لا شيء باقياً» وقوله، «ولا وزر واقياً» حيث أعمل لا النافية في الموضعين عمل ليس؛ فرفع بها الاسم وهو قوله: «شيء» وقوله: «وزر» ونصب بها الخبر وهو قوله: «باقياً» وقوله: «واقياً» على ما اتضح لك من إعراب البيت.

وفي هذا البيت دليل على أنه لا يجب حذف خبر لا، لأن الخبر المذكور في الموضعين كما هو ظاهر، وقال قوم بوجود حذف الخبر، وهذا البيت ويبت المتنبّي يرد عليهم، إلا أن لهم أن يدعوا أن الاسم المنصوب حال من ضمير مستكن في الخبر المحذوف.

ولإعمالها أربعة شروط: أن يتقدم اسمها، وأن لا يقترن خبرها بإلّا، وأن يكون اسمها وخبرها نكرتين، وأن يكون ذلك في الشعر، لا في النثر:

فلا يجوز إعمالها في نحو: «لا أَفْضَلُ مِنْكَ أَحَدٌ»: ولا في نحو: «لا أَحَدٌ إِلَّا أَفْضَلُ مِنْكَ»: ولا في نحو: «لا زَيْدٌ قَاتِمٌ ولا عَمْرُو»: ولهذا غُلِّطَ المتنبي في قوله:

٥٢ - إِذَا الْجُودُ لَمْ يُرْزَقْ خَلَاصاً مِنَ الْأَذَى فَلَا الْحَمْدُ مَكْسُوباً، وَلَا الْمَالُ بَاقِياً
وقد صرّحتُ بالشرطين الأخيرين، ووكلتُ معرفة الأوّلين إلى القياس على ما؛ لأنّ

٥٢ - هذا البيت من كلام أبي الطيب المتنبي، وهو شاعر من شعراء الدولة العباسية، ولا يحتج بشعره في قواعد النحو؛ فقد توفي في سنة ٣٥٤ من الهجرة، ولكن المؤلف أنشده ههنا ليبين أنه أخطأ، ومستبين لك ذلك، ونرده إن شاء الله، وقد أنشده المؤلف في شذور الذهب (رقم ٩٤) وفي كتابه مغني اللبيب (رقم ٤٠٠).

اللقية: «الجود» العطاء والكرم «الأذى» أراد به المنّ على المعطي بتعداد العطايا ونحو ذلك، وقد سماه أذى أخذاً من قوله سبحانه وتعالى: «قول معروف ومغفرة خير من صدقة يتبعها أذى» ونظير ذلك الآية التي نتلوها مع بيان المعنى.

المعنى: إذا كان الجواد يعطي ثم يمن فإنه لا يجد من يمدحه ليأخذ من عطاياه، مع أن ماله ليس باقياً له، ومعنى ذلك البيت مأخوذ من قوله تعالى: «لا تبطلوا صدقاتكم باليمن والأذى» من الآية ٢٦٤ من سورة البقرة.

الإعراب: «إذا» ظرف لما يستقبل من الزمان «الجود» نائب فاعل لفعل محذوف يفسره الذي بعده، والتقدير: إذا لم يرزق الجود، والجملة من الفعل المحذوف ونائب فاعله في محل جر بإضافة «إذا» إليها «لم» حرف نفي وجزم وقلب «يرزق» فعل مضارع مبني للمجهول مجزوم بلم وعلامة جزمه السكون، ونائب فاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الجود، والجملة من يرزق المذكور ونائب فاعله لا محل لها من الإعراب مفسرة «خلاصاً» مفعول ثان ليرزق، والمفعول الأول هو نائب الفاعل «من الأذى» جار ومجرور متعلق بخلاص «فلا» الفاء واقعة في جواب إذا، لا: نافية تعمل عمل ليس «الحمد» اسم لا، مرفوع بالضمّة الظاهرة «مكسوباً» خبر لا، منصوب بالفتحة الظاهرة «ولا» الواو حرف عطف، لا: حرف نفي يعمل عمل ليس «المال» اسم لا مرفوع بالضمّة الظاهرة «باقياً» خبر لا، منصوب بالفتحة الظاهرة.

التشليل به: في قوله: «لا الحمد مكسوباً، ولا المال باقياً» فإنه أعمل «لا» عمل ليس في الموضعين؛ فرفع بها الاسم - وهو قوله: الحمد، وقوله: المال - ونصب بها الخبر - وهو قوله: مكسوباً، وقوله: باقياً - مع كون اسمها في الموضعين معرفة لاقتارانه بالالف واللام.

وقد ذكر الخبر في الموضعين فدل أيضاً على جواز ذكر خبر «لا» العاملة عمل ليس، خلافاً لمن زعم =

«ما» أقوى من «لا» ولهذا تعمل في الشر، وقد اشترطت في «ما» أن لا يتقدم خبرها، ولا يقترن بيلاً، فأما اشتراط أن لا يقترن الاسم بإن؛ فلا حاجة له هنا؛ لأن اسم «لا» لا يقترن بإن.

ص - و «لات» لکن فی الحین، وَلَا يُجْمَعُ بَيْنَ جُزْئَيْهَا وَالْعَالِبُ حَذْفُ الْمَرْفُوعِ، نَحْوُ: «وَلَاتٌ حِينَ مَنَاصٍ».

ش - الثالث مما يعمل عمل ليس: «لات»، وهي «لا» النافية، زيدت عليها التاء لتأنيث^(١) اللفظ، أو للمبالغة.

وشرط إعمالها^(٢): أن يكون اسمها وخبرها لفظاً الحين، والثاني: أن يُحذف أحدُ

= أن خبرها واجب الحذف، والتزم جعل الاسم المنصوب حالاً من ضمير مستكن في الخبر المحذوف، فإن هذا خلاف الظاهر، والتقدير خلاف الأصل.

وقد أنشد المؤلف هذا البيت ليبين أن هذا الذي فعله المتنبي خطأ؛ لأن اسم «لا» عنده لا يكون إلا نكرة، لكن هذا الذي أنكره المؤلف على المتنبي قد أجازته جماعة من النحاة منهم ابن الشجري، وقد حكاه ابن عقيل عنه، واستدلوا له بقول النابغة الجعدي:

وَحَلَّتْ سَوَادَ الْقَلْبِ لَا أَنَا بَاغِيَا سِوَاهَا، وَلَا عَنْ حُبِّهَا مُتَرَاخِيَا
وقد أنشد المؤلف بيت المتنبي في كتابه شذور الذهب (رقم ٩٤) على أنه صحيح على مذهب جماعة من النحاة يجيزون مجيء اسم لا معرفة بالالف واللام، واحتج له بقول الشاعر:

أَتَكْرَهْتُهَا بَعْدَ أَغْوَامٍ مَضَيْنَ لَهَا لَا الدَّارُ دَاراً وَلَا الْجِيرَانُ جِيرَانَا
فلا محل بعد ذلك كله لتغليب المتنبي - وإن كان العلماء لا يرون الاحتجاج بكلامه - وذلك من قبل أنه من العلم بلغات العرب وأساليب كلامهم، بحيث يظن به أنه لا يقدم على الكلام إلا محتلياً بمعض أساليبهم، وجارياً على ما وقع له من كلامهم.

وأنت لو تأملت في هذه الشواهد الأربعة - البيتين اللذين أنشدتهما المؤلف، والبيتين اللذين أنشدناهما لتدل على أن بيت المتنبي جار على مثال كلام العرب - تبين لك أن الخبر مذکور في كلها، وأن هذا هو الظاهر المتبادر، فلا محل حيثل للقول بوجوب حذف الخبر والتزام التأويل في كل ما يحفظ من شواهد المسألة.

(١) قد زيدت التاء على ثلاثة أحرف، واحد من حروف الجر وهو رب، وواحد من حروف المعطف وهو ثم، وواحد من حروف النفي وهو لا.

وشاهد الأول قول الشاعر:

وَرَيْتُ سَائِلَ عَنِّي حَفِيٍّ أَعَارَتْ عَيْنُهُ أَمْ لَمْ تَعَارَا
وشاهد الثاني قول الآخر:

وَلَقَدْ أَمُرُ عَلَى اللَّيْمِ يَسْبُونِي فَمَضَيْنْتُ ثُمْتُ قُلْتُ: لَا يَغْنِينِي
ولا حاجة إلى الاستشهاد للثالث؛ لشهرته، ولمجيئه في القرآن الكريم، وهو أصح ما يحتاج به.

(٢) زعم الأخفش أن «لات» حرف نفي مهمل لا عمل له، وزعم أنه إذا كان الاسم التالي لها مرفوعاً فهو مبتدأ =

الجزءين، والغالب أن يكون المحذوف اسمها، كقوله تعالى: ﴿فَنَادَوْا وَلَا تَجِئْ مِنَّا﴾^(١). والتقدير - والله أعلم - فَنَادَى بعضهم بعضاً أن ليس الحين حين فِرَارٍ، وَقَدْ يحذف خبرها ويبقى اسمها، كقراءة بعضهم: ﴿وَلَا تَجِئْ﴾^(١) بالرفع.

ص الثاني: إِنَّ وَأَنَّ لِلتَّأْكِيدِ، وَلَكِنَّ لِلإِسْتِزْكَاءِ، وَكَأَنَّ لِلتَّشْبِيهِ أَوْ الظَّنِّ، وَلَيْتَ لِلتَّمَنِّيِّ، وَلَعَلَّ لِلتَّرَجُّيِّ أَوْ الإِسْقَاقِ أَوْ التَّغْلِيلِ؛ فَيَنْصِبَنَّ الْمُبْتَدَأَ اسْماً لَهُنَّ، وَيَرْفَعَنَّ الْخَبَرَ خَبِراً لَهُنَّ.

ش - الثاني من نواسخ المبتدأ والخبر: ما ينصب الاسم ويرفع الخبر. وهو ستة أحرف: إِنَّ، وَأَنَّ، ومعناها التوكيد^(٢)، تقول: زَيْدٌ قَائِمٌ، ثم تُدْخِلُ «إِنَّ» لتأكيد الْخَبَرِ وتقديره؛ فتقول: إِنَّ زَيْدًا قَائِمٌ، وكذلك أَنْ، إلا أنها لا بُدَّ أَنْ يسبقها كلامٌ، كقولك: بَلَّغْنِي أَوْ أعجِبْنِي، ونحو ذلك، وَلَكِنَّ، ومعناها الإِسْتِزْكَاءُ، وهو: تَعْقِيبُ الكلام برفع ما يُتوهم ثبوته أو نفيه، يُقَالُ: زَيْدٌ عالم، فيوهم ذلك أنه صالح؛ فتقول: لكته فاسق، وتقول: ما زيد شجاع، فيوهم ذلك أنه ليس بكريم؛ فتقول: لكته كريم^(٣)، وكأَنَّ

= خيره محذوف، فلو قلت: «لات ساعة مندم» فلات: حرف نفي، وساعة: مبتدأ، وساعة مضاف ومندم مضاف إليه، والخبر محذوف، والتقدير: لات ساعة مندم موجودة، ولو نصبت ساعة فهو مفعول به لفعل محذوف، والتقدير: ولات أرى ساعة مندم، وهو تكلف لا موجب له.

(١) من الآية ٣ من سورة ص.

(٢) إن المكسورة الهمزة وأختها أن المفتوحة الهمزة يتفقان في أنهما موضوعان لتأكيد الحكم المقترن بإحداهما ونفي الشك فيه والإنكار له، ومن أجل هذا لا يجوز استعمال أحد هذين الحرفين في كلام إلا أن يكون المخاطب به متردداً في ثبوت الخير للاسم أو شاكاً في ثبوته له، أو متزلاً عند المتكلم منزلة الشاك أو المتردد، فلا تقول: «إنك ابن عمي» أو «إنك أخي» لمن يعلم أنه ابن عمك أو أنه أخوك، إلا أن يكون قد عمل عملاً يتنافى مع هذه القرابة فتزله من أجل هذا العمل منزلة المنكر أو الشاك أو المتردد فيهما، ويفترقان - زيادة على ما ذكره المؤلف من كون المفتوحة لا بد أن يسبقها كلام - في كون إن المكسورة لا يتغير الكلام معها عن أصله، فقولك «إن أباك حاضر» جملة بعد دخول إن في اللفظ والتقدير كما كانت قبل دخول إن، فأما أن المفتوحة فهي مع مدخولها جملة في اللفظ ولكنها مفرد في التقدير، ولهذا تقع موقع المفرد؛ فتكون مع مدخولها فاعلاً ومفعولاً به ومبتدأً ومجروراً بحرف الجر، وهلم جراً.

(٣) من أمثلة الشارح تعلم أنه لا بد أن يتقدم على «لكن» كلام، ومن استقرأ أساليب المحتج بكلامهم يتبين =

للتشبيه^(١)، كقولك: كأنَّ زيداً أسدٌ، أو الظنُّ، كقولك: كأنَّ زَيْدًا كَاتِبٌ، وليت للتمني، وهو: طلب ما لا طَمَعَ فيه كقول الشيخ:

٥٣ - ... لَيْتَ الشَّبَابَ يَعُودُ يَوْمًا *

= أن الكلام السابق على لكنَّ إما أن يكون مناقضاً لما قبلها، مثل أن تقول «ما هذا بساكن، ولكنه متحرك» وإما أن يكون ضد ما بعدها نحو أن تقول «ما هذا بأسود لكنه أبيض» وإما أن يكون مخالفاً لما بعدها من غير تناقض ولا ضدية كأن تقول «ما زيد بنائم، لكن عمراً متطلقاً» على خلاف في جواز أن يكون مماثلاً.

(١) المراد بأن كأنَّ للتشبيه أنها تستعمل حين يريد المتكلم بيان أن اسمها مشبه بخبرها؛ وهل هي دالة على ذلك إذا كان خبرها جامداً كالمثال الذي ذكره الشارح، أو ولو كان خبرها مشتقاً؟ خلاف بين العلماء.

٥٣ - هذه قطعة من بيت مشهور، وهو لأبي العتاهية، وهو بتمامه هكذا:

أَلَا لَيْتَ الشَّبَابَ يَعُودُ يَوْمًا فَأُخْبِرَهُ بِمَا فَعَلَ الْمَشِيبُ

وأبو العتاهية شاعر من شعراء العصر العباسي، كان متصلاً بقصر أمير المؤمنين هارون الرشيد، ولا يحتاج بشعره على قواعد النحو ولا على مفردات اللغة، والمؤلف يذكر هذا الشاهد ونحوه على سبيل التمثيل، لا للاحتجاج.

اللفظة: «الشباب» هو وقت تدفق القوة وشبوب الحرارة «يعود» يرجع «المشيب» أراد به الوقت الذي شاخ فيه جسمه وفترت همته وبردت حرارته.

المعنى: يتحسر على شبابه الماضي، ويأسف على ما صار إليه، في صورة أنه يتمنى أن يعود إليه شبابه ليحدثه عما يلاقه من أوجاع الشيخوخة وآلامها.

الإعراب: «ألا» أداة استفهام «ليت» حرف تمن ونصب «الشباب» اسم ليت منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة «يعود» فعل مضارع مرفوع لتجرده من الناصب والجازم، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الشباب، والجملة من يعود وفاعله في محل رفع خبر ليت «يَوْمًا» ظرف زمان منصوب على الظرفية متعلق بـيعود «فأخبره» الفاء للسببية، أخبر: فعل مضارع منصوب بأن المضمرة وجوباً بعد فاء السببية، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا، والهاء ضمير الغائب العائد إلى الشباب مفعول به لأخبر مبني على الضم في محل نصب «بما» الباء حرف جر، ما: اسم موصول بمعنى الذي، مبني على السكون في محل جر بالباء، والجار والمجرور متعلق بأخبر «فعل» فعل ماض «المشيب» فاعل فعل، والجملة من الفعل والفاعل لا محل لها صلة الموصول، والعائد ضمير محذوف منصوب بفعل، والتقدير: فأخبره بالذي فعله المشيب.

التمثيل به: في قوله «ليت الشباب يعود» حيث دلت على التمني، وعملت في الاسم - وهو قوله الشباب - النصب، وعملت في الخبر الرفع، وهو جملة يعود مع فاعله المستتر فيه، والتمني هو: أن تطلب شيئاً لا طمع فيه: إما لأنه لا يكون، وإما لأنه يتعسر حصوله.

أو ما فيه عُسْرٌ، كقول المُعَلِّم الأيس: ليت لي قنطاراً من الذهب^(١).

ولعلَّ للترجِّي، وهو طَلَبُ المحبوب المُسْتَقَرِّ حصوله^(٢)، كقولك: لعلَّ الله يرحمُنِي، أو للإشفاق، وهو: تَوَقُّعُ المكروه، كقولك: لعلَّ زيداً هالك، أو للتعليل، كقوله تعالى: ﴿فَقُولَا لَهُ قَوْلًا لَّيْنًا لَعَلَّهُ يَتَذَكَّرُ﴾^(٣) أي: لكي يتذكر، نصَّ على ذلك الأخفش.

ص- إنَّ لَمْ تَقْتَرِنْ بِهِنَّ «مَا» الْحَرْفِيَّةُ، نَحْوُ: ﴿إِنَّمَا اللَّهُ إِلَهٌ وَاحِدٌ﴾ إِلَّا «أَيْتٌ» فَيَجُوزُ الأَمْرَانِ.

ش- إنما تَنْصِبُ هذه الأدوات الأسماء وترفع الأخبارَ بشرط أن لا تقترن بهنَّ «ما» الحرفية؛ فإن اقتصرت بهنَّ بَطَلَّ عَمَلُهُنَّ، وَصَحَّ دخولهن على الجملة الفعلية، قال الله تعالى: ﴿قُلْ إِنَّمَا يُوْحَى إِلَيَّ إِنَّمَا إِلَهُكُمُ إِلَهٌ وَاحِدٌ﴾^(٤)، وقال تعالى: ﴿كَأَنَّمَا يُسَاقُونَ إِلَى الْمَوْتِ﴾^(٥)، وقال الشاعر:

(١) المراد بما لا طمع فيه ماهو مستحيل عادة، ألا ترى أن رجوع الشباب وعودته إلى من ذهبت قوته وفني نشاطه مستحيل عادة، والمراد بما فيه عسر ما هو ممكن عادة لكنه مما يتعسر تحقيقه، ألا ترى أن حصول المال ممكن، ولكن في تحقيقه عسراً، واعلم أن تعلق التمني بالمستحيل كثير، وتعلقه بالممكن قليل، وتعلقه بما يجب أن يكون غير جائز، فلا يجوز أن تقول «ليت غداً يجي».

(٢) اعلم أن الترجي الذي تستعمل لعل في الدلالة عليه يخالف التمني الذي تستعمل ليت في الدلالة عليه من جهة أن التمني لا يكون إلا في المستحيل عادة أو ما فيه عسر كما ذكرنا لك من قبل، فأما الترجي فيكون في الأمر الممكن المستقر حصوله لا المحال ولا المستبعد.

فإن قلت: فقد قال الله تعالى على لسان فرعون: ﴿لعلني أبلغ الأسباب أسباب السموات﴾ وقد علمنا أن ذلك غير ممكن، فضلاً عن أن يكون قريباً.

فالجواب: أن الله تعالى قاله على لسان فرعون على قدر عقل هذا الجاحد، فهو يقول ذلك جاهلاً أنه لا يكون، ولعله - لعتوه وطفياته - كان يظنه قريب الحصول.

(٣) من الآية ٤٤ من سورة طه.

(٤) من الآية ١٠٨ من سورة الأنبياء.

(٥) من الآية ٦ من سورة الأنفال.

٥٤- فَوَالِدِهِ مَا فَارَقْتُكُمْ قَالِيَا لَكُمْ وَلَكِنْ مَا يُقْضَى فَسَوْفَ يَكُونُ

وقال الآخر:

٥٤- نسب جماعة هذا البيت للأفوه الأودي، ولكن البيت وارد في أمالي القالي (ج ١ ص ٩٩) وفي كثير من كتب النحو منها الأشموني (رقم ١٦٨) ولم نجد أحداً ممن يوثق بنقله قد نسب لقاتل معين.

اللفظة «قَالِيَا» كارهياً، وتقول: قلبته أقلوه مثل دعوته أدعوه، وقلته أقليه مثل رميته أرميه، وقليته أقلاه مثل رضىته أرضاه، ومعناه في لغاته الثلاث كرهته «يقضى» بالبناء للمجهول، يقدره الله تعالى «سوف يكون» يريد أنه يقع ويوجد بغير شك.

المعنى يقول لأحبته: إن مفارقتهم لهم لم تكن عن كراهية منه في البقاء بينهم، ولا كانت عن رغبة منه في ذلك، ولكنها قضاء الله الذي لا مرد له.

الإعراب: «والله» الواو حرف قسم وجر، ولفظ الجلالة مقسم به مجرور بالواو، والجار والمجرور متعلق بفعل القسم المحذوف «ما» نافية «فارقتكم» فارق: فعل ماضٍ، والتاء ضمير المتكلم فاعل، مبني على الضم في محل رفع، والكاف ضمير المخاطب مفعول به مبني على الضم في محل نصب، والميم حرف دال على الجمع «قَالِيَا» حال من ضمير المتكلم منصوب بالفتحة الظاهرة «لكم» جار ومجرور متعلق بقال «ولكن ما» الواو حرف عطف، ولكن حرف استدراك ونصب، ما: اسم موصول مبني على السكون في محل نصب اسم لكن «يقضى» فعل مضارع مبني للمجهول، مرفوع بضمزة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما، والجملة من يقضى ونائب فاعله لا محل لها صلة الموصول «فسوف» الفاء زائدة، سوف: حرف دال على التفتيس «يكون» فعل مضارع تام، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما يقضى، والجملة من يكون وفاعله في محل رفع خبر لكن.

الشاهد فيه: قول «لكن ما.....» فإن المؤلف قد توهم أن «ما» هذه كافة، وأنها دخلت على «لكن» فمنعتها من العمل وأزالت اختصاصها بالجملة الاسمية، وقد تابعه الأشموني على هذا، وهذا الذي توهمه المؤلف خطأ، بل «ما» هذه موصول اسمي هو اسم «لكن» كما قرناه في عبارة الإعراب، «ولكن» هنا عاملة النصب والرفع، وهي داخلة على جملة اسمية لا فعلية، فافهم ذلك كله.

وصواب الاستشهاد لما أراد المؤلف الاستشهاد له بقول امرئ القيس:

وَلَكَيْتَمَا أَسْعَى لِمَجْدٍ مُؤْتَلٍ وَقَدْ يُدْرِكُ الْمَجْدَ الْمُؤْتَلُ أَثْنَالِي

فإن «ما» في هذا البيت زائدة، وقد كفت «لكن» عن العمل، وقد أمكتها من الدخول على الجملة الفعلية - وهي جملة «أسعى» مع فاعله المستتر فيه - وإنك لتجد المؤلف قد استدرك ذلك في باب إن وأخواتها من كتابه أوضح المسالك.

٥٥ - أَعِذْ نَظْرًا يَا عَبْدَ قَيْسٍ لَعَلَّمَا أَضَاءَتْ لَكَ النَّارُ الْحِمَارَ الْمُقِيدَا
وَيُسَسِّتِي مِنْهَا «لَيْتَ»؛ فإنها تكون باقية مع «ما» على اختصاصها بالجملة الاسمية؛
فلا يقال: لَيْتَمَا قَامَ زَيْدٌ؛ فلذلك أَبَقُوا عَمَلَهَا، وأجازوا فيها الإهمال حملاً على أخواتها:
وقد رُوِيَ بالوجهين قولُ الشاعر:

٥٦ - قَالَتْ: أَلَا لَيْتَمَا هَذَا الْحَمَامُ لَنَا إِلَى حَمَامَتِنَا أَوْ نِصْفُهُ فَقَدْ
بَرَفَعَ «الحمام» ونصبه.

٥٥ - هذا البيت للفرزدق، من كلمة له يهجو فيها جريراً ويندد بعبد قيس، وهو رجل من عدي بن جندب
ابن العنبر، وكان جرير قد ذكره في قصيدة له يفخر فيها، وقد استشهد الأشموني بهذا البيت (رقم
٢٧٢) والمؤلف في شذور الذهب (رقم ١٣٧) وفي كتابه مغني اللبيب (رقم ٤٧٦).

الصعنى: يتحكم بعبد قيس ويندد به، ويهجوهُ أفحش هجاء وأرذله وأقبحه؛ إذ يرميه بإتيان الحمر.
الإعراب: «أعد» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «نظراً» مفعول به لأعد «يا»
حرف نداء «عبد» منادى، منصوب بالفتحة الظاهرة، وعبد مضاف و«قيس» مضاف إليه «العلما» لعل،
حرف ترج، وما، كافة «أضأت» أضاء، فعل ماض، والتاء علامة التأنيث «لك» جار ومجرور متعلق
بأضأت «النار» فاعل أضأت «الحمار» مفعول به لأضأت، منصوب بالفتحة الظاهرة «المقيدا» صفة
للحمار، وصفة المنصوب منصوبة، وعلامة نصبها الفتحة الظاهرة، والألف للإطلاق.

الشاهد فيه: قوله «لعلما أضأت» حيث اقترنت ما الزائدة بلعل فكفتها عن العمل في الاسم والخبر،
وأزالت اختصاصها بالجملة الاسمية، ولذلك دخلت على الجملة الفعلية، وهي جملة «أضأت» مع
فاعلها، كما هو واضح بأدنى تأمل.

٥٦ - البيت من كلام النابغة الذبياني من قصيدة له مطلعها قوله:

يَا ذَاكَ مَيَّةَ بِالْعَلَيَاءِ فَالسَّيِّدِ أَثَوْتُ وَطَالَ عَلَيْهَا سَالِفُ الْأَمَدِ
اللفظة: «فقد» قد: اسم فعل معناه يكفي، أو اسم كاف.

الصعنى: تمنى هذه المرأة - وقد رأت حماماً طائراً - أن يكون لها هذا الحمام أو نصفه، منضمّاً كل
ذلك إلى حمامتها، قالوا: وكانت امرأة حادة البصر، قلما يخطئ بصرها على بعد المسافة، ورأت
يوماً حماماً طائراً، فنظرت إليه ثم قالت:

لَيْتَ الْحَمَامُ لِيَّ إِلَى حَمَامَتِيَّ

أَوْ نِصْفُهُ قَلِيلٌ تَمَّ الْحَمَامُ مِيَّ

قالوا: ثم وقع الحمام في شرك صياد، فحسبوه فوجدوه ستاً وستين حمامة كما حزرته.

الإعراب: «قالت» قال: فعل ماض، والتاء علامة التأنيث «ألا» أداة استفتاح «لَيْتَمَا» ليت: حرف تمنٍ =

وقولي «ما الحرفية» احترازاً عن «ما» الاسمية، فإنها لا تبطل عملها، وذلك كقوله تعالى: «إِنَّمَا صَنَعُوا كَيْدٌ سَاحِرٍ»^(١) فما هنا: اسمٌ بمعنى الذي وهو في موضع نصب بإن، وصنعوا: صلة، والعائد محذوف، وكَيْدٌ سَاحِرٍ: الخبر، والمعنى: إن الذي صنعه كَيْدٌ سَاحِرٍ.

ص - كَإِنْ الْمَكْسُورَةُ مُحَقَّقَةٌ.

ش - معنى هذا أنه كما يجوز الإعمال والإهمال في «لَيْتَمَا» كذلك يجوز في «إِنْ» المكسورة إذا خُفِّقَتْ، كقولك: «إِنْ زَيْدٌ لَمُنْطَلِقٌ»، و«إِنْ زَيْدٌ مُنْطَلِقٌ»، والأرجح

ونصب، وما: زائدة «هذا» ها: حرف تنبيه، ذا: اسم إشارة مبني على السكون في محل نصب اسم ليت، هذا على رواية نصب الحمام، فأما على رواية الرفع فاسم الإشارة في محل رفع مبتدأ «الحمام» بدل من اسم الإشارة، وبدل المنصوب، منصوب، أو بدل المرفوع مرفوع «لنا» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر ليت على رواية النصب، وخبر المبتدأ على رواية الرفع «إلى» حرف جر «حمامتنا» حمامة: مجرور يالي، والجار والمجرور متعلق بمحذوف حال من اسم ليت، أو حال من الضمير المستكن في الجار والمجرور، وحمامة مضاف ونا: ضمير المتكلم مضاف إليه مبني على السكون في محل جر «أو» حرف عطف بمعنى الواو «نصفه» نصف: معطوف على اسم الإشارة إما بالرفع وإما بالنصب، ونصف مضاف والهاء ضمير عائد إلى الحمام مضاف إليه «فقد» الفاء فاء الفصيحة، وقد: اسم بمعنى كاف، وهو خبر لمبتدأ محذوف، وجملة المبتدأ والخبر في محل جزم جواب شرط محذوف، والتقدير، إن حصل ذلك فهو كاف.

الشاهد فيه: قوله «لَيْتَمَا هذا الحمام» حيث يروى بنصب «الحمام» على أنه بدل من اسم ليت، وليت حيثل عاملة، ويروى برفع «الحمام» على أنه بدل من المبتدأ، فتكون ليت حيثل مهمله؛ فدللت الروايتان جميعاً على أن «ليت» إذا اقترنت بما الزائدة لم يجب فيها الإعمال، كما لم يجب أن تكلفها عن العمل، بل يجوز فيه الوجهان: الإعمال، والإهمال.

(١) من الآية ٦٩ من سورة طه، وهذه الآية الكريمة يقرأ فيها بنصب «كيد ساحر» ويقرأ برفعه، فقراءة النصب تخرج على أن «ما» كافة لأن عن العمل، وما بعدها فعلية وكيد: مفعول به لصنعوا، وتخرج قراءة الرفع على أحد وجهين: الأول: جعل ما مصدرية وهي مع مدخولها في تأويل مصدر منصوب يكون اسم إن، ساحر: خبر إن، والتقدير على هذا: إن صنعهم كيد ساحر، والثاني: أن «ما» اسم موصول بمعنى الذي مبني على السكون في محل نصب اسم إن و«صنعوا» جملة لا محل لها من الإعراب صلة، والعائد ضمير منصوب محذوف - والتقدير: إن الذي صنعه - و«كيد ساحر»، خبر إن، وهذا الوجه الثاني من وجهي الرفع هو الذي ذكره الشارح.

الإهمال، عكس ليت، قال تعالى: ﴿إِنْ كُلُّ نَفْسٍ لَمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ﴾^(١) ﴿وَإِنْ كُلُّ لَمَّا جَمِيعٌ لَدَيْنَا مُخَضَّرُونَ﴾^(٢)، وقال الله تعالى: ﴿وَإِنْ كُلُّ لَمَّا لِيُؤْفِقَنَّهُمْ رَبُّكَ أَعْمَالَهُمْ﴾^(٣)، قرأ الحَرَمِيَّانِ وأبو بكر بالتخفيف والإعمال.

ص - فَأَمَّا «لَكِنْ» مُخَفَّفَةٌ فَتَهْمَلُ.

ش - وذلك لزوال اختصاصها بالجملة الاسمية، قال الله تعالى: ﴿وَمَا ظَلَمْنَاهُمْ وَلَكِنْ كَانُوا هُمُ الظَّالِمِينَ﴾^(٤)، وقال تعالى: ﴿لَكِنَّ الرَّاْسِخُونَ فِي الْعِلْمِ مِنْهُمْ وَالْمُؤْمِنُونَ﴾^(٥) فدخلت على الجملتين^(٦).

ص - وَأَمَّا «أَنْ» فَتَعْمَلُ، وَيَجِبُ - فِي غَيْرِ الضَّرُورَةِ - حَذْفُ أَسْمِهَا ضَمِيرِ الشَّانِ، وَكَوْنُ خَبَرِهَا جُمْلَةً مَفْصُولَةً - إِنْ بُدِئَتْ بِفِعْلِ مُتَصَرِّفٍ غَيْرِ دُعَاءٍ - بِقَدْ، أَوْ تَنْفِيسٍ أَوْ نَفْيٍ، أَوْ لَوْ.

ش - وأما «أَنْ» المفتوحة فإنها إذا حُفِّقَتْ بَقِيَّتْ عَلَى مَا كَانَتْ عَلَيْهِ مِنْ وَجوب

(١) من الآية ٤ من سورة الطارق.

(٢) من الآية ٣٢ من سورة يس.

(٣) من الآية ١١١ من سورة هود.

(٤) من الآية ٧٦ من سورة الزخرف.

(٥) من الآية ١٦٢ من سورة النساء.

(٦) ظاهر المؤلف أن «لكن» المخففة التون تهمل وجوباً، ولا يجوز إعمالها، وهذا الذي يدل ظاهر كلامه عليه هو مذهب جمهرة النحاة، وذهب يونس بن حبيب والأخفش إلى أنه يجوز مع تخفيفها أن تعمل التصب والرفع، أما الأخفش فقال ذلك قياساً على أخواتها، وأما يونس فزعم أن إعمالها مسموع عن العرب. وظاهر كلام المؤلف في إهمال ما أهمل من هذه الحروف بعد تخفيفه أن سر إعمالها حين الإعمال هو اختصاصها بالجملة الاسمية، وهذا مخالف لما استقر في كلام المحققين من أن هذه الحروف إنما عملت لأنها أشبهت الأفعال من وجوبين: الأول من جهة لفظها حيث جاءت على ثلاثة أحرف أو أكثر كالأفعال، والثاني من جهة معناها حيث دلت إن على معنى أؤكد، وهلم جرأ...

الإعمال، لكن يجب في اسمها ثلاثة أمور: أن يكون ضميراً لا ظاهراً، وأن يكون بمعنى الشأن، وأن يكون محذوفاً^(١).

ويجب في خبرها أن يكون جملة لا مفرداً، فإن كانت الجملة اسمية أو فعلية فَعَلُّهَا جامدٌ، أو [فعلية فعلها] متصرفٌ، وهو دعاء، لم تحتج إلى فاصِلٍ يَفْصِلُهَا مِنْ أَنْ.

مثال الاسمى قوله تعالى: ﴿أَنِ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾^(٢)، تقديره: أنه الحمد لله أي: الأمر والشأن، فَحَقَّقَتْ «أَنْ» وخَلِيفَ اسمها، وَلَوَّيْتُهَا الجملة الاسمى بلا فَاَصِلٍ.

ومثال الفعلية التي فعلها جامدٌ: ﴿وَأَنْ عَسَى أَنْ يَكُونَ قَدِ اقْتَرَبَ أَجَلُهُمْ﴾^(٣) ﴿وَأَنْ لَيْسَ لِلْإِنْسَانِ إِلَّا مَا سَعَى﴾^(٤)، والتقدير: وأنه عسى، وأنه ليس.

ومثال التي فعلها متصرفٌ، وهو دعاء: ﴿وَالْخَامِسَةَ أَنَّ غَضَبَ اللَّهِ عَلَيْهَا﴾^(٥) في قراءة من حَقَّفَ أَنْ وكَسَرَ الضاد.

فإن كان الفعل متصرفاً، وكان غير دعاء، وجب أن يُفَصَّلَ مِنْ «أَنْ» بواحد من أربعة - وهي: «قد»، نحو: ﴿وَنَعْلَمُ أَنْ قَدْ صَدَّقْتَنَا﴾^(٦) ﴿لِنَعْلَمَ أَنْ قَدْ أَبْلَغُوا﴾^(٧) وحرفٌ

(١) قد ذكر المؤلف فيما يلي أنه يذكر اسم أن المفتوحة المخففة، وحيث لا يجب أن يكون ضمير الشأن، ولا يجب أن يكون الخبر جملة، ومن ذلك قول جنوب ترثي أخاها عمراً ذا الكلب:

لَقَدْ عَلِمَ الضَّيْفُ وَالْمُرْمُلُونَ إِذَا اغْبَرَّ أَفَقٌ وَهَبَّتْ شَمَالًا

بِأَنَّكَ رَبِيعٌ وَعَيْنُكَ مَرِيعٌ وَأَنَّكَ هُنَاكَ تَكُونُ الشَّمَالًا

وتأمل في قولها: «بأنك ربيع» تجد الاسم ضمير مخاطب مذكوراً لا ضمير شأن، وتجد الخبر مفرداً لا جملة، وتأمل في البيت الثاني في قولها: «وأنتك هناك تكون الشمال» تجد الاسم ضمير مخاطب مذكوراً، لا ضمير شأن، وتجد الخبر جملة وهي «تكون الشمال» تترك ما ذكرناه.

وهل مجيء اسم أن غير ضمير شاذ أو قليل؟ والجواب عن هذا: أن الذي أوجب من النحاة كون اسم أن المخففة ضمير شأن كابن الحاجب جعل ذكره وهو غير ضمير الشأن شاذاً.

وأما الذي لم يوجب أن يكون اسم أن المخففة المفتوحة ضمير شأن كابن مالك فيرى أن مجيئه ضمير مخاطب مذكوراً قليل، وكلام ابن هشام في شذور الذهب وأوضح المسالك يفهم منه ذلك، وهو فيه تابع لابن مالك.

(٢) من الآية ١٠ من سورة يونس.

(٣) من الآية ١٨٥ من سورة الأعراف.

(٤) من الآية ٣٩ من سورة النجم.

(٥) من الآية ٩ من سورة النور.

(٦) من الآية ١١٣ من سورة المائدة.

(٧) من الآية ٢٨ من سورة الجن.

التنفيس، نحو: ﴿عَلِمَ أَنْ سَيَكُونُ مِنْكُمْ مَرْضًى﴾^(١) وحرف النفي، نحو: ﴿أَفَلَا يَرَوْنَ أَنْ لَا يَرْجِعَ إِلَيْهِمْ قَوْلًا﴾^(٢)، وَلَوْ، نحو: ﴿وَأَنْ لَّوِ اسْتَقَامُوا﴾^(٣).

وربما جاء في الشعر بغير فصل، كقوله:

٥٧ - عَلِمُوا أَنْ يُؤْمَلُونَ، فَجَادُوا قَبْلَ أَنْ يُسْأَلُوا بِأَعْظَمِ سُؤْلِ

وربما جاء اسم أن في ضرورة الشعر مُصَرَّحاً به غير ضَمِيرِ شَأْنٍ؛ فيأتي خَبَرُهَا حيثُذا مفرداً، وجملَةً، وقد اجتمعا في قوله:

(١) من الآية ٢٠ من سورة المزمل، ومثل هذه الآية الكريمة وحرف التنفيس «سوف» قول الشاعر:

وَاعْلَمَ كَعِلْمِ الْمَرْءِ يَشْفَعُ أَنْ سَوْفَ يَأْتِي كُلُّ مَا قَدِيرَا
(٢) من الآية ٨٩ من سورة طه.

(٣) من الآية ١٦ من سورة الجن.

وقد زاد ابن مالك في التسهيل من الفواصل التي تفصل بين أن المفتوحة المخففة الشرط، وقد مثل لذلك المرادي بقوله تعالى: ﴿وقد نزل عليكم في الكتاب أن إذا سمعتم آيات الله﴾ لكن الذي يتقدح في اللحن أن «أن» في هذه الآية الكريمة تفسيرية.

٥٧ - لم أقف لهذا الشاهد على نسبة إلى قائل معين، وقد أنشده الأشموني (رقم ٢٨٤) وابن عقيل (رقم ١٠٧) والمؤلف في أوصحه (رقم ١٤٩).

اللغة: «يؤملون» بالبناء للمجهول وتضعيف الميم - أي: يرجوهم الناس ويؤملون عطاءهم «سؤل» بضم السين وسكون الهزة - هو ما تسأله وتتمناه، ومنه قوله تعالى من الآية ٣٦ من سورة طه: ﴿وقد أوتيت سؤلًا يا موسى﴾.

المعنى: يقول: إن هؤلاء الممدوحين قد أيقنوا أنهم محل رجاء الناس، ومعقد آمالهم؛ فلم يتظروا حتى يسألهم الناس، بل أعطوا أعظم ما يتمناه امرؤ، قبل أن يتوجه إليهم أحد بالسؤال.

الإعراب: «علموا» فعل وفاعل «أن» مخففة من الثقيلة، واسمها ضمير شأن محذوف «يؤملون» فعل مضارع مبني للمجهول مرفوع بثبوت النون، وواو الجماعة نائب فاعله، والجمله من الفعل ونائب الفاعل في محل رفع خبر أن المخففة «فجادوا» الفاء عاطفة، جادوا: فعل وفاعل، والجمله معطوفة على جملة علموا «قبل» ظرف زمان منصوب على الظرفية متعلق بجادوا «أن» مصدرية «يسألوا» فعل مضارع مبني للمجهول منصوب بأن وعلامة نصبه حذف النون، وواو الجماعة نائب فاعل، وأن وما دخلت عليه في تأويل مصدر مجرور بإضافة قبل إليه، أي قبل سؤالهم «بأعظم» جار ومجرور متعلق بجادوا، وأعظم مضاف و«سؤل» مضاف إليه، مجرور بالكسرة الظاهرة.

الشاهد فيه: «أن يؤملون»، حيث جاء خبر أن المخففة جملة فعلية فعلها متصرف غير دعاء ولم يفصل بينه وبين «أن» بفواصل من الفواصل الأربعة التي ذكرها المؤلف.

٥٨ - بِأَنَّكَ رَبِيعٌ وَغَيْثٌ مَرِيعٌ وَأَنَّكَ هُنَاكَ تَكُونُ الشَّمَالَا

= هذا، وقد زعم جماعة من النحاة أن «أن» في هذا البيت مصدرية، وأنها مهملة غير عاملة النصب في الفعل المضارع كما أهملت في قول الشاعر:

أَنْ تَقْرَأَنَّ عَلَى أَسْمَاءَ وَتَحْكُمَا مِثِّي السَّلَامَ، وَأَنْ لَا تُشْعِرَا أَحَدَا

وزعم هذا القائل أن هذا جار على لغة بعض العرب؛ إذ يهمل هؤلاء «أن» المصدرية كما يهمل عامتهم ما المصدرية أيضاً، وليس هذا الزعم صحيحاً، من قبل أنك قد عملت أن «أن» التي تقع بعد ما يفيد العلم هي المؤكدة، وليست هي المصدرية، وذلك فيما استفاض من أقوال النحاة.

٥٨- هذا البيت من كلمة لَجَنُوبَ بِنْتِ الْعَجْلَانِ بْنِ عَامِرِ الْهَذَلِيِّ، تَرثِي فِيهَا أَخَاهَا عَمْرًا الْمَلَقَبَ بِذِي الْكَلْبِ، وَقَدْ أَنْشَدَهُ الْمُؤَلِّفُ فِي أَوْصَحِهِ (رَقْم ١٤٨) وَأَنْشَدَهُ الْأَشْمُونِيُّ أَيْضاً (رَقْم ٢٨١) وَقَبْلَ الْبَيْتِ الْمُسْتَشْهَدِ بِهِ قَوْلُهَا:

لَقَدْ عَلِمَ الضَّيْفُ وَالْمُرْمِلُونَ إِذَا اغْبَرَّ أَفَقٌ وَهَبَّتْ شَمَالَا

وقد أنشدنا لك هذين البيتين (ص ١٧٧) وبيننا لك ما فيهما.

اللفظة: «أَنَّكَ رَبِيعٌ» أرادت أنه للضيفان والمرملين بمنزلة الربيع: كثير النفع، واصل العطاء «وغيث مريع» الغيث: المطر: والمراد به هنا الكلال الذي ينبت بسبب المطر، ومريع - بفتح الميم، أو ضمها - خصيب «الشمال» بكسر الشاء المثناة - اللخر والغيث.

المعنى تملحه بأنه جواد كريم، وبأنه يعطي المحروم، وغيث الملهوف.

الإعراب: «بأنَّكَ» الباء حرف جر، وأن: مخففة من الثقيلة، والكاف ضمير المخاطب اسم أن، مبني على الفتح في محل نصب «ربيع» خبر أن، مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة، وأن وما دخلت عليه في تأويل مصدر مجرور بالباء، وهي متعلقة بعلم في البيت السابق «وغيث» الواو عاطفة، وغيث: معطوف على ربيع «مريع» صفة لغيث «وأَنَّكَ» الواو عاطفة، وأن: مخففة من الثقيلة أيضاً، والكاف ضمير المخاطب اسمها «هناك» هنا: ظرف زمان متعلق بتكون أو بقوله الشمال الآتي؛ لأنه متضمن معنى المشتق، والكاف حرف دال على الخطاب «تكون» فعل مضارع ناقص، مرفوع بالضمة الظاهرة، واسمه ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «الشمالا» خبر تكون منصوب بالفتحة الظاهرة، وجملة تكون واسمه وخبره في محل خبر أن، وأن وما دخلت عليه في تأويل مصدر مجرور معطوف بالواو على المصدر السابق المجرور بالباء، والتقدير: لقد علم الضيف والمرملون بكونك ربيعاً لهم ويكونك سندهم وملجأهم.

الشاهد فيه: قوله «بأنَّكَ ربيع...» وَأَنَّكَ تكون الشمالا» حيث خففت أن في الموضعين، وجاء اسمها ضميراً مذكوراً في الكلام، وخبرها في الأول مفرد، وهو قولها ربيع، وفي الثاني جملة تكون واسمها وخبرها، وهذا خلاف الأصل الغالب الجاري على ألسنة جمهرة العرب، وإنما أصل الاسم =

ص - وَأَمَّا كَانَ فَتَعْمَلُ، وَيَقُلُ ذِكْرُ اسْمِهَا، وَيُفْصَلُ الْفِعْلُ مِنْهَا بِلَمْ، أَوْ قَدْ.
ش - إِذَا خُفِّقَتْ «كَانَ» وَجِبْ إِعْمَالُهَا، كَمَا يَجِبْ إِعْمَالُ أَنْ، وَلَكِنْ ذِكْرُ اسْمِهَا أَكْثَرُ
مِنْ اسْمِ أَنْ، وَلَا يَلْزَمُ أَنْ يَكُونَ ضَمِيرًا^(١).
قال الشاعر:

٥٩ - وَيَوْمًا تُؤَافِينَا بِوَجْهِ مُقْسَمٍ كَأَنَّ ظَنِيَّةً تَعْطُو إِلَى وَارِقِ السَّلَمِ

= أن يكون ضمير شأن محذوفاً، ولا يكون الخبر حيثل إلا جملة.

ومثل هذا البيت قول الشاعر:

فَلَوْ أَنَّكَ فِي يَوْمِ الرَّخَاءِ سَأَلْتَنِي طَلَّاقُ لَمْ أَبْخَلْ وَأَنْتَ صَدِيقُ
(١) يفهم من كلام الشارح أن بين «أن» المفتوحة المخففة وبين «كان» المخففة اتفاقاً وانترافاً.

فأما الاتفاق بينهما ففي شيئين، الأول: أنه يجب في كل منهما الإعمال ولا يجوز الإعمال، والثاني: أنه بوجه عام يجوز مع كل منهما ذكر الاسم.

وأما وجوه الاتفاق الثلاثة، الوجه الأول: أن خبر أن يلزم أن يكون جملة متى كان اسمها ضمير شأن وذلك واجب عند بعض النحاة كما أخبرتك، بخلاف خبر كان فلا يجب عند أحد أن يكون جملة، والوجه الثاني: أنه يجب عند بعض النحاة أن يكون اسم أن المخففة ضمير شأن، ولا يجب ذلك عند أحد منهم في لكن، والوجه الثالث: أن اسم أن المخففة يجب حلقه أو يكثر - على الخلاف في ذلك - وأما اسم كان فلم يذهب أحد إلى وجوب حلقه.

هذا، والقول بوجوب إعمال كان إذا خففت هو قول الجمهور، وقال الكوفيون: تهمل، وذهب قوم من النحاة إلى أنها تعمل إذا كان اسمها ضميراً، فأما إذا كان اسمها ظاهراً فلا تعمل.

٥٩ - هذا البيت من كلام باعث بن صريم - ويقال: باعث بن صريم - اليشكري ونسبه جماعة لكعب بن أرقم بن علباء اليشكري، والبيت من شواهد سيبويه (ج ١ ص ٢٨١) وقد أنشده الأشموني (رقم ٢٧٧) والمؤلف في أوضحه (رقم ١٥١) وفي شذور الذهب (رقم ١٤٠) والمبرد في الكامل (ج ١ ص ٥٠).

اللفظة «توافينا» تجيئنا «بوجه مقسم» أي بوجه جميل، مأخوذ من القسم - يفتح كل من القاف والسين - وهو الجمال «تعطو» تمد عنتها لتتناول «وارق السلم» أي شجر السلم المورق.
الصعني: يصف امرأة بأن لها وجهاً جميلاً حسناً، وعتقاً كعتق الظبية طويلاً.

الإعراب: «يومًا» ظرف زمان منصوب على الظرفية الزمانية متعلق بقوله «توافينا» الآتي «توافينا» توافي: فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي، ونا: مفعول به، مبني على السكون في محل نصب «بوجه» جار ومجرور متعلق بتوافي «مقسم» نعت لوجه «كان» حرف تشبيه ونصب «ظبية» على رواية النصب: اسم كان «تعطو» فعل مضارع مرفوع بضمة مقدرة على الواو منع من =

يروى بنصب الظية على أنها الاسم، والجملة بعدها صفة، والخبر محذوف، أي: كأن ظية عاطية هذه المرأة، فيكون من عكس التشبيه، أو كأن مكانها ظية، على حقيقة التشبيه، ويروى برفعها على حذف الاسم، أي كأنها ظية.

وإذا كان الخبر مفرداً، أو جملة اسمية؛ لم يحتج لفواصل؛ فالمفرد كقوله: «كأن ظية» في رواية من رفع، والجملة الاسمية كقوله:

٦٠. * كَأَنَّ نَذِيَاهُ حُقَّانٍ *

ظهورها الثقل، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود إلى ظية، والجملة من الفعل والفاعل في محل نصب صفة لظية، وخبر كأن محذوف، وتقدير الكلام: كأن ظية عاطية في مكان هذه المرأة؛ فأما على رواية رفع ظية فظية خبر كان مرفوع بها، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة، واسمها ضمير محذوف، والتقدير: كأنها ظية، وجملة تعطو وفاعلها في محل رفع نعت لظية أيضاً، ويروى أيضاً بجر ظية؛ فالكاف حرف جر، وأن: زائدة، وظية: مجرور بالكاف، والجار والمجرور متعلق بمحذوف حال من فاعل توافي، وكأنه قال: كظية، ولا شاهد في البيت على هذه الرواية لما هنا «إلى» حرف جر «وارق» مجرور بإلى، والجار والمجرور متعلق بقوله تعطو، ووارق مضاف «السلم» مضاف إليه، مجرور وعلامة جره الكسرة الظاهرة، وسكن لأجل الوقف.

الشاهد فيه: قوله «كأن ظية» حيث روي على ثلاثة أوجه يستشهد في هذا الباب باثنين منها، الوجه الأول: نصب ظية على أنه اسم كان وخبرها محذوف، والوجه الثاني: رفع ظية على أنه خبر كان، واسمها محذوف، فدلّت الروايتان جميعاً على أنه إذا خففت كان جاز ذكر اسمها كما يجوز حذفه، إلا أن الحذف أكثر من الذكر، والوجه الثالث: جر ظية على ما ذكرناه في إعراب البيت، ولا شاهد عليه لما في هذا الباب.

٦٠- هذا عجز بيت، وصدره:

* وَصَدْرٌ مُّشْرِقٌ اللَّوْنِ *

ولم أقف على نسبة هذا البيت لقائل معين، وقد استشهد به المؤلف في أوضحه (رقم ١٥٢) وفي شذور الذهب (رقم ١٤١) وسيبويه (ج ١ ص ٢٨١) والأشمونى (رقم ٢٨٦) وابن عقيل (رقم ١٠٨) وفي بعض نسخ هذا الشرح ذكر البيت تاماً.

اللفظة «حقان» تثنية حق - بضم الحاء - وهي قطعة من خشب أو عاج تنحت ثم تسوى، شبه بها اللذين في نهودهما واكتنازهما واستدارتهما.

المعنى: وصف امرأة بأن لها صدرًا نقي اللون والروتق، حتى ليكاد النور يسطع منه، وأن على هذا الصدر، ندين مكتنزين حتى لكانهما حقا عاج.

الإعراب: «وصدر» يروى برفع صدر وجره؛ فمن رفع فعلى أنه مبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة، وخبره =

وإن كان فعلاً وجب أن يُفصلَ منها^(١)، إما يَلَمْ أو قَدْ؛ فالأول كقوله تعالى: ﴿كَأَن لَّمْ تَقَنَّ بِالْأَمْسِ﴾^(٢)، وقول الشاعر:

٦١ - كَأَن لَّمْ يَكُنْ بَيْنَ الْحُجُونِ إِلَى الصِّفَا أُنَيْسٌ، وَلَمْ يَسْمُرْ بِمَكَّةَ سَامِرٌ

= محذوف، والتقدير: ولها صدر، مثلاً، ومن جره فعلى أن الواو واو رب، وصدر: مبتدأ مرفوع بضمه مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الشبيه بالزائد «مشرق» صفة لصدر، ومشرق مضاف و«اللون» مضاف إليه «كأن» حرف تشبيه ونصب، واسمه ضمير محذوف، والتقدير: كأنه، أي: الحال والشأن «ثدياه» ثديا: مبتدأ، مرفوع بالالف نيابة عن الضمة لأنه مثني، وثديا مضاف والهاء ضمير الغائب العائد إلى الصدر مضاف إليه، مبني على الضم في محل جر «حقان» خبر المبتدأ، مرفوع بالالف نيابة عن الضمة لأنه مثني، والنون عوض عن التنوين في الاسم المفرد، والجملة من المبتدأ والخبر في محل رفع خبر كان.

الشاهد فيه: قوله «كأن ثدياه حقان» حيث خفف كان، وحذف اسمها، وجاء بخبرها جملة من مبتدأ وخبر وهي قوله «ثدياه حقان» ولم يفصل بين كان هذه وبين الجملة الواقعة خبراً بفاصل.

ومثل هذا البيت في عدم الفصل بين كان المخففة وخبرها قول مجمع بن هلال:

عَبَأْتُ لَهُ زُمَحاً طَوِيلاً وَآلَةً كَأَن قَبَسَ يُغْلَى بِهَا حِينَ تُشْرَعُ

وكذلك قول ذي الرمة:

تَمَشَّى بِهَا الدُّرْمَاءُ تَسْحَبُ نَفْسَهَا كَأَن بَطْنُ حُبْلَى ذَاتِ أَوْتَيْنِ مُثْنِمٍ

(١) إنما وجب الفصل بين كان المخففة وبين خبرها إذا كان جملة فعلية بقَد عند الإثبات أو بَلَم عند النفي، لكي يظهر من أول وهلة الفرق بين كأن الدالة على التشبيه والتي أصلها تشديد النون، وبين كان المركبة من حرفين أحدهما الكاف التي هي حرف جر وثانيهما أن المصدرية التي تنصب الفعل المضارع، فإذا رأيت «لم» أو «قد» علمت أن «كأن» السابقة على أحد هذين الحرفين من أخوات إن وهي مخففة من الثقيلة، وإذا لم تجد أحد الحرفين وبعدها فعل علمت أن كان مركبة من الكاف الجارة وأن المصدرية.

(٢) من الآية ٢٤ من سورة يونس.

٦١ - هذا البيت من كلام مضاض بن عمرو الجرمي، يقوله حين أجلتهم خزاعة عن مكة.

اللفظة: «الحجون» يفتح الحاء المهملة بعدها جيم موحدة - هو جبل بأعلى مكة فيه مدافن أهلها «الصفا» جبل آخر في مكة قبالة المسجد الحرام، تخرج له من المسجد من باب سموه باب الصفا، ويبدأ من هذا الجبل السعي في الحج «أنيس» أراد به إنساناً «لم يسمر سامر» أراد لم يجتمع جماعة يتسامرون ويتحدثون.

المعنى: يتحزن على مغادرتهم بلادهم وإجلائهم عنها؛ فيقول: إننا بعد أن فارقناها صرنا غرباء عنها، وكأننا لم نسكن بقاعها، ولم نجتمع في نواديها.

الإعراب: «كأن» حرف تشبيه ونصب مخفف من المثل «لم» حرف نفي وجزم وقلب «يكن» فعل =

والثاني كقوله:

٦٢ - أَزَفَ التَّرْحُلُ غَيْرَ أَنَّ رِكَابَنَا لَمَّا تَزُلْ بِرِحَالِنَا وَكَأَنَّ قَدِ
أي: وكأن قد زالت، فحذف الفعل.

= مضارع ناقص مجزوم بلم، وعلامة جزمه السكون «بين» ظرف مكان منصوب على الظرفية، متعلق بمحذوف خبر يكن تقدم على اسمه، وبين مضاف، و«الحجون» مضاف إليه، مجرور بالكسرة الظاهرة «إلى الصفا» جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من الحجون «أنيس» اسم يكن تأخر عن خبرها، مرفوع بالضممة الظاهرة، والجملة من يكن واسمها وخبرها في محل رفع خبر كان «ولم» الواو عاطفة، لم: حرف نفي وجزم وقلب «يسمر» فعل مضارع مجزوم بلم، وعلامة جزمه السكون «بمكة» الباء حرف جر، ومكة: مجرور بالباء، وعلامة جره الفتحة نيابة عن الكسرة لأنه اسم لا ينصرف، والمانع له من الصرف العلمية والتأنيث، والجار والمجرور متعلق بيسمر «سامر» فاعل يسمر مرفوع بالضممة الظاهرة، والجملة من يسمر وفاعله في محل رفع معطوفة على جملة يكن واسمها وخبرها.

الشاهد فيه: قوله «كأن لم يكن» حيث خفف كأن، وحذف اسمها، وأتى بخبرها جملة فعلية، وفصل بين كأن وخبرها بلم، وقد اتضح ذلك من الإعراب. ومثل هذا البيت قوله تعالى من الآية ٢٤ من سورة يونس: «كأن لم تغن بالأمس» وقوله سبحانه من الآية ١٢ من سورة يونس: «كأن لم يدعنا إلى ضُرٍّ مُسْتَهْ» وقوله جلت كلمته من الآية ٩٢ من سورة الأعراف: «كأن لم يغفوا فيها» وقول الراجز:

فَبَادَ حَتَّى كَأَنَّ لَمْ يَكُنْ فَالْيَوْمَ أَبْكِي، وَمَتَى لَمْ يَكُنْ؟

ومثله أيضاً والفاصل قد في الإثبات - قول الشاعر:

لَا يَهْلِكُكَ اضْطِلَاءُ لَقَى الْخَرْ بَ فَمَحْدُورُهَا كَأَنَّ قَدْ أَلَمَّا

وهل الفصل بلما مثل الفصل بلم؟ قال أبو حيان: «لم يحفظ الفصل بلما، وينبغي أن يتوقف في جوازه» اهـ.

٦٢ - هذا البيت من كلمة للناطقة الديباني يصف فيها المتجردة امرأة النعمان بن المنذر ملك العرب في الحيرة، وكان النابتة نديمه وجليسه، وقد أشده الأشموني (رقم ٥) وابن عقيل (رقم ٧).

اللفظة: «أزف» دنا وقرب «الترحل» الرحيل ومفارقة الديار «ركابنا» هي إبلهم التي يركبونها «تزل» تفارق «رحالنا» الرحال: جمع رحل، وهو ما يوضع على الإبل ليركب الراكب فوقه.

المعنى: يقول قد دنا وقت الرحيل ومفارقة الديار، ولكن الإبل التي سرحل عليها لا تزال واقفة لم تفارق ديارنا، وهي كالتي قد فارقت، لأنها مهياة معدة.

ص - وَلَا يَتَوَسَّطُ خَبْرُهُنَّ، إِلَّا ظَرْفًا أَوْ مَجْرُورًا، نَحْوُ: ﴿إِنَّ فِي ذَلِكَ لَعِبْرَةً﴾ ﴿إِنَّ لَدَيْنَا أَكْثَالَ﴾.

ش - لا يجوز في هذا الباب توسط الخبر بين العامل واسم، ولا تقديمه عليهما^(١) كما جاز في باب كَانَ، لا يقال: إِنَّ قائمٌ زيداً، كما يقال: كان قائماً زيد، والفرق بينهما أن الأفعال أَمْكَنُ في العمل من الحروف، فكانت أَحْمَلُ لأن يُتَصَرَّفَ في معمولها، وما أَحْسَنَ قول ابن عنين يشكو تأخره:

الإعراب: «أزف» فعل ماضٍ «الترحل» فاعل «أزف» منصوب «غير» منصوب على الاستثناء «أن» حرف تأكيد ونصب «ركابنا» ركاب: اسم أن، منصوب بها وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة، وركاب مضاف ونا: مضاف إليه، مبني على السكون في محل جر «لما» نافية جازمة «تزل» فعل مضارع، مجزوم بلما، وعلامة جزمه السكون، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود إلى ركاب، والجملة من تزل وفاعله في محل رفع خبر أن، وأن مع اسمها وخبرها في تأويل مصدر مجرور بإضافة غير إليه «برحالتنا» الباء حرف جر، رحال: مجرور بالباء، والجار والمجرور متعلق بتزل، ورحال مضاف وضمير المتكلمين مضاف إليه، مبني على السكون في محل جر «وكان» الواو حرف عطف، كان: حرف تشبيه ونصب، واسمه ضمير شأن محذوف، والتقدير: وكأنه، أي الحال والشأن «قد» حرف تحقيق، وقد حذف مدخوله، والأصل: وكأنه قد زالت، وزالت المحذوف فعل ماض تام معناه فارقت، والتاء للتأنيث، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود إلى ركابنا، والجملة من الفعل والفاعل في محل رفع خبر كان.

الشاهد فيه: قوله «وكان قد» حيث خفف كان، وحذف اسمها، وأتى بخبرها جملة فعلية، وفصل بين كان وخبرها بقد، وحذف الفعل الذي تدخل قد عليه، على ما تبين لك من الإعراب. ومثل هذا الشاهد ما ذكرناه آنفاً من قول الشاعر، ولكنه قد ذكر الجملة الفعلية الواقعة خبراً:

لَا يَهْوِلُكَ أَضْطِلَاءُ لَطَى الْحَرْبِ، لَمَخَذُوهُمْ كَأَنَّ قَدْ أَلَمَّا
ومنه قول أبي دلالة (مختار الأغاني ٩٤/٤)

فَكَأَنَّ قَدْ مَضَى وَخَلَّفَ فِيكُمْ مَا أَعْرَضْتُمْ وَأَقْفَرْتُمْ مِنْهُ دَائِرَةٌ
(١) ويجوز أن يفصل بين اسم إن وخبرها بالأجنبي بغير خلاف. سواء أقدم الخبر وهو ظرف أو جار ومجرور أم لم يقدم، وسواء أكان الفاصل ظرفاً أو جاراً ومجروراً أم لم يكن، فمن ذلك قول عبيد الله بن قيس الرقيات:

إِنَّ فِي الْقَضْرِ - لَوْ دَخَلْنَا - عَزَّالاً مُصَفَّقاً مُوصِداً عَلَيْهِ الْحِجَابُ

ومن ذلك قول الأعشى ميمون بن قيس، وهو من شواهد سيويه وشواهد عبد القاهر الجرجاني، وشواهد مغني اللبيب (رقم ١٢٣) للمؤلف:

إِنَّ مَحَلًّا وَإِنْ مُرْتَحَلًا وَإِنْ فِي السُّفْرِ - إِذْ مَضَوْا - مَهَلًا

٦٣ - كَأَنِّي مِنْ أَخْبَارِ إِنْ، وَلَمْ يُجْزَ لَهُ أَحَدٌ فِي النَّحْوِ أَنْ يَتَقَدَّمَ

ويستثنى من ذلك ما إذا كان الخبر ظرفاً، أو جاراً ومجروراً؛ فإنه يجوز فيهما أن يتوسط؛ لأنهم قد يتوسعون فيهما ما لم يتوسعا في غيرهما [كما] قال الله تعالى: ﴿إِنْ لَدَيْنَا أَنْكَالٌ وَجَحِيمٌ﴾^(١) ﴿إِنْ فِي ذَلِكَ لَعِبْرَةٌ لِّمَن يَخْشَى﴾^(٢).

واستغنيت بتبنيهي على امتناع التوسط في غير مسألة الظرف والجار والمجرور عن التنبيه على امتناع التقدم؛ لأن امتناع الأسهل يستلزم امتناع غيره، بخلاف العكس.

ولا يلزم من ذكرى توسيطهم الظرف والمجرور أن يكونوا يجيزون تقديمه؛ لأنه لا يلزم من تجويزهم في الأسهل تجويزهم في غيره^(٣).

* * *

٦٣ - هذا البيت كما قال المؤلف لابن عنين وهو شرف الدين أبو العباس محمد بن نصر الدين بن نصر بن الحسين بن عنين، الأنصاري، الكوفي الأصل، الدمشقي المولد والوفاة، ولد يدمشق في سنة ٥٣٩ وتوفي بها في سنة ٦٣٠ من الهجرة، وليس ابن عنين ممن يحتج بشعره في قواعد النحو والصرف واللغة، ولكنك ترى أن المؤلف لم ينشده للاستشهاد به على شيء من ذلك، وإنما أنشده استطرافاً لمعناه، ولأنه تضمن بعبارة بيان قاعدة نحوية.

الإعراب: «كأنّي» كان: حرف تشبيه ونصب، و«يا المتكلم اسمه» من أخبار جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر كان، وأخبار مضاف، و«إن» قصد لفظه مضاف إليه، وكل كلمة قصد لفظها تصير اسماً «ولم يجز» الواو حرف عطف، لم: حرف نفى وجزم وقلب «يجز» فعل مضارع مجزوم بلم «له» جار ومجرور متعلق بيجز «أحد» فاعل يجز «في النحو» جار ومجرور متعلق بيجز أيضاً «أن» حرف مصدري ونصب «يتقدما» فعل مضارع منصوب بأن، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى أحد الذي هو فاعل يجز، والألف للإطلاق، وأن مع ما دخلت عليه في تأويل مصدر منصوب مفعول به ليجز.

(١) من الآية ١٣ من سورة المزمل.

(٢) من الآية ٢٦ من سورة النازعات.

(٣) إذا كان خبر إن أو إحدى أخواتها ظرفاً أو جاراً ومجروراً فإنه لا يجوز تقديمه على «إن» لأن هذه الأحرف ضعيفة؛ لكونها لم تعمل بالأصالة، وإنما عملت بالحمل على الأفعال لتضمنها معاني الأفعال، فإن - مكسورة أو مفتوحة - تتضمن معنى أؤكد، ولعل تتضمن معنى أترجى، وليت تتضمن معنى أتمنى، ولكن تتضمن معنى استدرك، وكان تتضمن معنى أشبه، هكذا، والعامل الضعيف لا يقوى على العمل فيما يتقدم عليه، وأما توسط هذا الخبر - أي الظرف، أو الجار والمجرور - بين إن واسمها فهو على ثلاثة أوجه، الوجه الأول ما لا يجوز ذلك فيه بل يجب تأخره، وذلك إذا اقترن بلام الابتداء نحو قولك «إن زيدا لفي الدار» والثاني ما يجب توسطه، =

ص- وَتُكْسَرُ إِنَّ فِي الْإِبْتِدَاءِ، نَحْوُ: ﴿إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ فِي لَيْلَةِ الْقَدْرِ﴾، وَيَعَدُّ الْقَسَمَ نَحْوُ: ﴿حَمِّمَ، وَالْكِتَابِ الْمُبِينِ، إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ﴾ وَالْقَوْلِ، نَحْوُ: ﴿قَالَ إِنِّي عَبْدُ اللَّهِ﴾ وَقَبْلَ اللَّامِ، نَحْوُ: ﴿وَاللَّهُ يَعْلَمُ إِنَّكَ لَرَسُولُهُ﴾.

ش - تكسر إن في مواضع :

أحدها: أن تقع في ابتداء الجملة، كقوله تعالى ﴿إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ﴾^(١) ﴿إِنَّا أَعْطَيْنَاكَ الْكَوْثَرَ﴾^(٢) ﴿أَلَا إِنَّ أَوْلِيَاءَ اللَّهِ لَا خَوْفَ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾^(٣).

الثاني: بعد القسم، كقوله تعالى: ﴿حَمِّمَ، وَالْكِتَابِ الْمُبِينِ، إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ﴾^(٤) ﴿يَسْ، وَالْقُرْآنِ الْحَكِيمِ، إِنَّكَ لَمِنَ الْمُرْسَلِينَ﴾^(٥).

الثالث: أن تقع محكية بالقول، كقوله تعالى: ﴿قَالَ إِنِّي عَبْدُ اللَّهِ﴾^(٦).

الرابع: أن تقع اللام بعدها، كقوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ يَعْلَمُ إِنَّكَ لَرَسُولُهُ، وَاللَّهُ يَشْهَدُ إِنَّ الْمُنَافِقِينَ لَكَاذِبُونَ﴾^(٧) فكسرت بعد «يَعْلَمُ»، و «يَشْهَدُ»، وإن كانت قد فُتِحَتْ بعد عَلِمَ وشَهِدَ، في قوله تعالى: ﴿عَلِمَ اللَّهُ أَنَّكُمْ كُنتُمْ تَخْتَانُونَ أَنْفُسَكُمْ﴾^(٨) «شَهِدَ اللَّهُ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ»^(٩) وذلك لوجود اللام في الأولَيْنِ دون الآخرَيْنِ.

= وذلك إذا اتصل الاسم بضمير يعود إلى المجرور نحو قولك: «إن في الدار صاحبها» أو اتصل الاسم بلام الابتداء نحو قولك: «إن في الدار لزيداً» والثالث ما يجوز فيه الأمران: التوسط بين إن واسمها، والتأخر عن الاسم، وذلك فيما عدا ما ذكرنا، ومنه الآيتان الكريمتان، وأما الخبر الذي ليس جاراً ومجروراً ولا ظرفاً فلا يجوز وقوعه إلا متأخراً بعد إن واسمها.

(١) من الآية ١ من سورة القدر.

(٢) من الآية ١ من سورة الكوثر.

(٣) من الآية ٦٢ من سورة يونس.

وتمثيل المؤلف بهذه الآيات يدل على أن الابتداء في كلامه يشمل الابتداء الحقيقي كما في الآيتين الأولى والثانية، والابتداء الحكمي كما في الآية الثالثة.

(٤) من الآيات ١، ٢، ٣، من سورة الدخان.

(٥) الآيات ١، ٢، ٣ من سورة يس.

(٦) من الآية ٣٠ من سورة مريم.

(٧) من الآية ١ من سورة المنافقين.

(٨) من الآية ١٨٧ من سورة البقرة.

(٩) من الآية ١٨ من سورة آل عمران.

ص - وَيَجُوزُ دُخُولُ اللَّامِ عَلَى مَا تَأَخَّرَ مِنْ خَبَرٍ «إِنَّ» الْمَكْسُورَةَ، أَوْ أَسْمِهَا، أَوْ مَا تَوَسَّطَ مِنْ مَعْمُولِ الْخَبَرِ، أَوْ الْفَضْلِ، وَيَجِبُ مَعَ الْمَخْفَقَةِ إِنْ أَهْمِلْتَ وَلَمْ يَظْهَرْ الْمَعْنَى.

ش - يجوز دخول لام الابتداء بعد إِنْ المكسورة على واحد من أربعة: اثنين متأخرين، واثنين متوسطين؛ فأما المتأخران فالخبر نحو: «وَإِنْ رَيْتَ لَدُو مَغْفِرَةً»^(١) والاسم نحو: «إِنْ فِي ذَلِكَ لَعِبْرَةٌ»^(٢)، وأما المتوسطان فمعمول الخبر، نحو: «إِنْ زَيْدًا لَطَعَامَكَ أَكَلْ» والضمير المسمى عند البصريين فضلاً وعند الكوفيين عماداً، نحو: «إِنْ هَذَا لَهُوَ الْقَصَصُ الْحَقُّ»^(٣) «وَإِنَّا لَنَحْنُ الصَّافُونَ، وَإِنَّا لَنَحْنُ الْمُسَبِّحُونَ»^(٤).

وقد يكون دخول اللام واجباً، وذلك إذا خُفِّقَتْ إِنْ، وَأَهْمِلْتَ، ولم يظهر قصد الإثبات كقولك: «إِنْ زَيْدٌ لَمُنْطَلِقٌ» وإنما وجبت ههنا فرقاً بينها وبين إن النافية كالتي في قوله تعالى: «إِنْ عِنْدَكُمْ مِنْ سُلْطَانٍ بِهَذَا»^(٥) ولهذا تسمى اللام الفارقة؛ لأنها فَرَقَتْ بين النفي والإثبات.

فإن اختلف شرط من الثلاثة كان دخولها جائزاً، لا واجباً، لعدم الالتباس، وذلك إذا شُدِّدَتْ نحو: «إِنْ زَيْدًا قَائِمٌ» أَوْ خُفِّقَتْ وأعملت، نحو: «إِنْ زَيْدًا قَائِمٌ» أَوْ خُفِّقَتْ وأهملت وظهر المعنى، كقول الشاعر:

٦٤ - أَنَا ابْنُ أَبَاةٍ الضَّيِّمِ مِنْ آلِ مَالِكٍ وَإِنْ مَالِكٌ كَانَتْ كِرَامَ الْمَعَادِينِ

(١) من الآية ٦ من سورة الرعد. والمغفرة: الغفران. وهو الصفح عن الذنوب.

(٢) من الآية ٢٦ من سورة النازعات، من الآية ١٣ من سورة آل عمران.

(٣) من الآية ٦٢ من سورة آل عمران.

(٤) الأيتان ١٦٥، ١٦٦ من سورة الصافات.

(٥) من الآية ٦٨ من سورة يونس.

٦٤ - هذا البيت للطرماح، واسمه الحكم بن حكيم، وكنيته أبو نفر، وأنشده الأشموني (رقم ٢٧٨) وابن عقيل (رقم ١٠٣) والمؤلف في أوضحه (رقم ١٤٦).

اللفظة: «أبَاة» بضم الهمة - جمع آب، مثل قضاة جمع قاض، وغزاة جمع غاز، ودعاة جمع داع، ورواة جمع رام، والآبي: اسم فاعل فعله أبي، ومعناه امتنع «الضيم» الظلم «كرام المعادن» طيبة الأصول.

ص - وَمِثْلُ إِنْ «لا» الثَّاقِبَةُ لِلْجِنْسِ، لَكِنَّ عَمَلَهَا خَاصٌّ بِالتَّكْرَارِ الْمُتَّصِلَةِ بِهَا، نَحْوُ:
«لَا صَاحِبَ عِلْمٍ مَمْقُوثٌ» وَلَا «عِشْرِينَ ذِرْهَمًا عِنْدِي».

وَأِنْ كَانَ اسْمُهَا غَيْرَ مُضَافٍ وَلَا شَبِيهِهُ بُنِيَ عَلَى الْفَتْحِ فِي نَحْوِ: «لَا رَجُلٌ» وَ «لَا

المعنى: يفخر بأنه من نسل قوم لا يقبلون أن يظلمهم أحد، وبأنهم كانوا قومًا كرام الأصول.

الإعراب: «أنا» ضمير منفصل مبتدأ «ابن» خبر المبتدأ، وابن مضاف و«أب» مضاف إليه، وأب «أب» مضاف إليه «الضمير» مضاف إليه «من» حرف جر «آل» مجرور بمن، والجار والمجرور متعلق بمحذوف: إما مرفوع على أنه خبر ثان للمبتدأ، وإما منصوب على أنه حال من الخبر، وآل مضاف و«مالك» مضاف إليه «وإن» الواو حرف عطف، إن: حرف توكيد ونصب مخفف من المثقل مهمل غير عامل «مالك» مبتدأ «كانت» كان: فعل ماض ناقص، والتاء علامة التانيث، واسم كان ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود إلى مالك باعتباره قبيلة «كرام» خبر كان منصوب بالفتحة الظاهرة، وكرام مضاف و«المعادن» مضاف إليه.

الشاهد فيه: قوله «وإن مالك - إلخ» حيث خفف إن المؤكدة، وأهمها فلم ينصب بها الاسم، بل جاء بعدها بالمبتدأ مرفوعاً، ويخبره، ولم يدخل اللام في خبرها لتكون فارقة بين النفي والإثبات، ولو أدخل اللام لقال: وإن مالك لكانت كرام المعادن، وإنما لم يدخل اللام هنا ارتكاناً على انقها المعنى ووضوحه، وذلك لأن البيت مسوق للافتخار والتمدح بكرم آباءه ورفعة مكانتهم، فلو حملت «إن» على أنها نافية لكان المعنى مناقضاً لما سبق البيت له، إذ يصير المعنى: وليست مالك كرام المعادن؛ فيتعين حمل «إن» على أنها المؤكدة؛ ليتفق معنى البيت مع الغرض المائي به له. وقد ارتكن الشاعر على قيام هذه القرينة المعنوية التي ترشد إلى غرضه؛ فلم يأت باللام الفارقة.

ومن هنا نفهم أن القرينة التي تدل على أن «إن» المخففة مؤكدة لا نافية تتنوع إلى نوعين: لفظية، ومعنوية، واللفظية منحصرة في اللام الفارقة عند إهمال «إن».

خاتمة: هل يجوز حذف خبر إن أو إحدى أخواتها؟ اختلف النحاة في ذلك الموضوع، فذهب سيويه إلى أنه يجوز حذف خبر إن مطلقاً، نعني أنه لا فرق عنده في جواز الحذف بين أن يكون الاسم نكرة أو معرفة، كما أنه لا فرق بين أن تتكرر إن واسمها وألا تتكرر، وذهب ابن مالك إلى أنه لا يجوز حذف خبر إن إلا إذا كان نكرة، وذهب الفراء إلى أنه لا يجوز حذف خبر إن إلا إذا تكررت إن واسمها، والصواب في هذه المسألة ما ذهب إليه سيويه، لورود السماع به، فقد حذف الخبر واسم إن نكرة، وهي مكررة في قول الأعشى:

* إِنَّ مَحَلًّا وَإِنْ مَرْتَحَلًا *

وقد سبق لنا إنشاده، وقد ورد في القرآن الكريم ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا بِالذِّكْرِ لَمَّا جَاءَهُمْ وَإِنَّهُ لَكِتَابٌ عَزِيزٌ﴾ الآية ٤١ من سورة فصلت، فحذف خبر إن مع أن اسمها معرفة ولم تتكرر إن، وورد فيه: ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا وَيَصْلُونَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ﴾ من الآية ٢٥ من سورة الحج، وادعاء أن الواو زائدة وأن الخبر هو جملة (يصدون) خلاف الأصل فلا يصار إليه.

رَجَالٌ وَعَلَيْهِ أَوْ عَلَى الْكَسْرِ فِي نَحْوِ: «لَا مُسْلِمَاتٍ» وَعَلَى الْيَاءِ فِي نَحْوِ: «لَا رَجُلَيْنِ» وَ«لَا مُسْلِمِينَ».

ش - يجري مجرى «إِنَّ» - في نصب الاسم ورفع الخبر - «لَا» بثلاثة شروط:

أحدها: أن تكون نافية للجنس^(١)؛

والثاني: أن يكون معمولاً نكرةً.

والثالث: أن يكون الاسم مقدماً، والخبر مؤخراً.

فإن انْخَرَمَ الشرط الأول: بأن كانت نافية، اخْتَصَّتْ بالفعل وَجَزَمَتْهُ نَحْوُ: «لَا تَخْزُنُ إِنَّ اللَّهَ مَعَنَا»^(٢)، أو زائدة لم تعمل شيئاً نَحْوُ: «مَا مَعَكَ أَلَّا تَسْجُدَ إِذْ أَمَرْتُكَ»^(٣)، أو نافية للوَحْدَةِ عملت عمل ليس، نَحْوُ: «لَا رَجُلٌ فِي الدَّارِ، بَلْ رَجُلَانِ».

وإن انْخَرَمَ أحد الشرطين الآخرين لم تعمل، ووجب تَكْرَارُهَا، مثال الأول: «لَا

= وقد كثر في كلامهم حذف خبر «ليت» إذا كان اسمها كلمة «شعري» وبعدها استفهام، نحو قول الشاعر:

أَلَا لَيْتَ شِعْرِي هَلْ إِلَى أُمِّ جَحْدَرٍ سَبِيلٌ؟ فَأَمَّا الصَّبْرُ عَنْهَا فَلَا صَبْرًا
وقد حذف خبر «لكن» في قول الشاعر:

فَأَمَّا الصُّدُورُ لَا صُدُورَ لِيَجْعَلَ وَلَكِنْ أَعْجَازًا شَدِيدًا صَبْرُهَا
وفي قول الحارث بن خالد بن العاص:

فَأَمَّا الْقَتَالُ لَا قِتَالَ لَدَيْكُمْ وَلَكِنْ سَيْرًا فِي عَرَاضِ الْمَوَاقِبِ
(١) وهنا أمران أحب أن تعلمهما:

الأول: اعلم أن «لَا» النافية للجنس هذه ليست هي التي تدخل على الفعل في نحو قولك: «أخوك لا يعمل الشر» وإنما هي مختصة بالدخول على الاسم، والسر في ذلك أن المقصود بها استفراق نقي الجنس الذي يدل عليه اسمها على سبيل التنصيص، وهذا الاستفراق يستدعي وجود «من» لفظاً أو معنى، وقد عرفت أن «من» حرف جر، فلا يكون مدخولها فعلاً، بل يجب أن يكون مدخولها اسماً نكرة، أما كونه اسماً فلأن الكلام على تقدير من كما سمعت، وأما كونه نكرة فلأنها هي التي تدل على الجنس.

والأمر الثاني: أنه لما كان أمر لا على ما أنباتك وجب أن تعمل فيما يقع بعدها، ولم يجز أن يكون عملها رفعاً لئلا يتصور أنها مهمة وأن ما بعدها مرفوع على الابتداء كما لم يجز أن يكون عملها جرّاً لئلا يتصور أن الجار هو «من» المقدرة؛ فلم يبق إلا أن يكون عملها النصب فيما بعدها.

(٢) من الآية ٤٠ من سورة التوبة.

(٣) من الآية ١٢ من سورة الأعراف.

زيد في الدار، ولا عَمَرُو، ومثال الثاني: ﴿لَا فِيهَا غَوْلٌ، وَلَا هُمْ عَنْهَا يُنْزَفُونَ﴾^(١).
وإذا اسْتَوَتْ الشروط فلا يخلو اسمها: إما أن يكون مضافاً، أو شبيهاً به، أو
مُقَرَّداً.

فإن كان مضافاً أو شبيهاً به ظهر النصب فيه، فالمضاف كقولك: «لا صاحبِ عِلْمٍ
مَمْقُوتٍ» و «لا صاحبِ جُودٍ مَذْمُومٍ».

والشبيه بالمضاف: ما اتَّصَلَ به شيء من تمام معناه: إما مرفوعٌ به، نحو: «لا قبيحاً
فَعْلُهُ ممدُوحٌ» أو منصوبٌ به، نحو: «لا طَالِعاً جَبَلًا حَاضِرٌ» أو مخفوض بخافض يتعلق
به، نحو: «لا خيراً مِنْ زَيْدٍ عندنا».

وإن كان مُقَرَّداً - أي غير مضاف ولا شبيه به - فإنه يُنْبِئُ على ما ينصب به لو كان
مُعْرَباً^(٢)، فإن كان مفرداً أو جمع تكسير بني على الفتح، نحو: «لا رَجُلٌ» و «لا رِجَالٌ»،
وإن كان مثنى أو جمع مذكر سالماً فإنه يبنى على الياء كما ينصب بالياء، تقول: «لا
رَجُلَيْنِ» و «لا مُسْلِمَيْنِ عندي»، وإن كان جمع مؤنث سالماً بُنِيَ على الكسر، وقد يبنى
على الفتح، نحو: «لا مُسْلِمَاتٍ في الدار» وقد روي بالوجهين قول الشاعر:

٦٥ - لَا سَابِغَاتٍ وَلَا جَاوَاءَ بِاسِلَةً تَقِي الْمُنُونُ لَدَى أَسْتَيْفَاءِ آجَالِ

(١) الآية ٤٧ من سورة الصافات.

(٢) وقد اختلف العلماء في العلة التي من أجلها بني اسم لا المفرد، فذهب ابن عصفور إلى أن علة البناء هو تضمن
معنى الحرف؛ فقد أعلمتك قريباً أن قولك: «لا رجل» في قوة قولك: «لا من رجل» وقد اعترض العلماء على
هذا الكلام بأن المتضمن لمعنى «من» هو «لا» نفسها، لا اسمها الذي يقع بعدها، ونحن نطلب العلة لبناء
الاسم، فأما «لا» فلا كلام لنا فيها الآن، وهي في ذاتها حرف مبني على ما هو الأصل في الحروف، وقد
اضطر بعض المحققين إلى أن يدعي أن اسم «لا» هو الذي تضمن معنى من الاستغراقية، ولا تتم له هذه
الدعوى، ومن أجل ذلك ذهب كثير من المحققين إلى أن علة بناء اسم لا أن لا واسمها تركباً معاً كتركب
خمس عشرة، ولهذا يجعلونها معاً في قوة المبتدأ.

فإن قلت: فلماذا أعرب اسم لا إذا كان مضافاً أو شبيهاً بالمضاف؟ فالجواب عن هذا من وجهين: الأول أن
الإضافة كما علمت مراراً من خصائص الأسماء، فوجودها يعارض سبب البناء، والثاني أنه لا يمكن تركيب لا
مع الاسم المضاف؛ لأنهم لا يركبون ثلاثة أشياء.

٦٥ - لم أجد أحداً نسب هذا البيت إلى قائل معين، وقد أنشدته الأشموني (رقم ٢٩٧) وشرحناه هناك
شرحاً وافياً.

ص- وَلَكَ فِي نَحْوِ: «لَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ» فَتَحُ الْأَوَّلِ، وَفِي الثَّانِي: الْفَتْحُ، وَالنَّصْبُ: وَالرَّفْعُ، كَالصَّفَةِ فِي نَحْوِ: «لَا رَجُلَ ظَرِيفٍ» وَرَفَعَهُ، فَيَمْتَنِعُ النَّصْبُ، وَإِنْ لَمْ تَتَكَرَّرْ «لَا»، أَوْ قُصِلَتِ الصَّفَةُ، أَوْ كَانَتْ غَيْرَ مُفْرَدَةٍ؛ اِمْتَنَعَ الْفَتْحُ.

ش- إِذَا تَكَرَّرَتْ «لَا» مَعَ النَكْرَةِ جَازَ فِي النَكْرَةِ الْأَوَّلَى الْفَتْحُ وَالرَّفْعُ.

فَإِنْ فَتَحْتَ فَلَكَ فِي الثَّانِيَةِ ثَلَاثَةَ أَوْجِهَ: الْفَتْحُ، وَالنَّصْبُ، وَالرَّفْعُ.

وَإِنْ رَفَعْتَ فَلَكَ فِي الثَّانِيَةِ وَجْهَانِ: الرَّفْعُ، وَالْفَتْحُ، وَيَمْتَنِعُ النَّصْبُ.

فَتَحْصُلُ أَنَّهُ يَجُوزُ فَتْحُ الْأَسْمِينَ؛ وَرَفْعُهُمَا، وَفَتْحُ الْأَوَّلِ وَرَفْعُ الثَّانِي، وَعَكْسُهُ، وَفَتْحُ الْأَوَّلِ وَنَّصْبُ الثَّانِي، فَهَذِهِ خَمْسَةُ أَوْجِهَ فِي مَجْمُوعِ التَّرْكِيبِ.

اللفظة: «سابغات» أراد دروعاً سابغات، أي: واسعات تجلجل موضعها من البدن وتغطيه كله، فحذف الموصوف وأقام الصفة مكانه، ومثله قوله تعالى: ﴿أَنْ أَعْمَلَ سَابِغَاتٍ﴾ والواحدة سابغة «جأواء» هي الجيش العظيم «بأسلة» متصفة بالبسالة وهي الشجاعة «المنون» الموت.

المعنى: يريد أنه لا ينجيك من الموت ولا يقيك منه - إذا استكملت أجلك - دروع واسعة تلبسها، أو جيش كثير العدد وافر الشجاعة يمنع عنك ﴿فَإِذَا جَاءَ أَجْلُهُمْ لَا يَسْتَأْخِرُونَ سَاعَةً وَلَا يَسْتَقْدِمُونَ﴾.

الإعراب: «لَا» نافية للجنس «سابغات» اسم لا مبني على الفتح في محل نصب أو مبني على الكسر نيابة عن الفتح في محل نصب «ولا» الواو عاطفة، لا: نافية للجنس «جأواء» اسم لا، مبني على الفتح في محل نصب «بأسلة» صفة لجأواء، وصفة المنسوب منصوبة، وعلامة نصبها الفتحة الظاهرة «تقي» فعل مضارع مرفوع بضمة مقدرة على الياء منع من ظهورها الثقل، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود إلى سابغات، والجملة من الفعل والفاعل في محل رفع خبر لا الأولى، وخبر لا الثانية محذوف يدل عليه خبر الأولى والتقدير: لا سابغات تقي المنون، ولا جأواء تقي المنون؛ فالواو قد عطفت جملة لا الثانية مع اسمها وخبرها على جملة لا الأولى مع اسمها وخبرها «المنون» مفعول به لتقي المذكور، منصوب بالفتحة الظاهرة «لدى» ظرف بمعنى عند متعلق بتقي، ولدى مضاف و«استيفاء» مضاف إليه واستيفاء مضاف و«آجال» مضاف إليه.

الشاهد فيه: قوله، «لَا سابغات» فإن اسم «لَا» فيه جمع مؤنث سالم، وجمع المؤنث السالم إذا وقع اسماً للا جاز فيه وجهان: الأول البناء على الكسرة نيابة عن الفتحة كما يعرب في حال النصب، والثاني البناء على الفتح، وقد وردت في هذا البيت الرواية بالكسر والفتح؛ فدل مجموع الروايتين على جواز الوجهين.

ومثل هذا البيت في جميع ما ذكرناه قول سلامة بن جندل يتحسر على ذهاب شبابه:

أودى الشباب الذي مجَّد عَوَاقِيهِ فِيهِ نَلْدُ؛ وَلَا لَذَاتٍ لِلشَّيْبِ

فإن لم تتكرر «لا» مع النكرة الثانية؛ لم يجز في الأولى الرفع؛ ولا في الثانية الفتح؛ تقول: «لا حَوْلَ وَقُوَّةَ، أو قُوَّةَ» بفتح حول لا غير، ونصب قُوَّةَ أو رفعها، قال الشاعر:

* فَلَا أَبَ وَأَبْنَاءُ مِثْلُ مَرْوَانَ وَأَبْنِهِ * ٦٦ -

ويجوز «فَلَا أَبَ وَأَبْنٍ».

٦٦ - هذا صدر بيت، وعجزه قوله:

* إِذَا هُوَ بِالْمَجْدِ ارْتَدَى وَتَأَزَّرَا *

وهذا البيت من الشواهد التي لا يعلم فائلها، وأقصى ما قيل في نسبه إنه لرجل من بني عبد مناة بن كنانة، والبيت من شواهد سيويه (ج ١ ص ٣٤٩) وقد أنشده الأشموني (رقم ٣٠٣) والمؤلف في أوضحه (رقم ١٦٥).

اللفظة: «مروان» أراد به مروان بن الحكم «ابنه» أراد به عبد الملك بن مروان «المجد» الكرم والشرف «ارتدى وتأزر» كنى بارتدائه المجد وتأزره به عن ثبوته له، وأفرد الضمير فقال: «إذا هو بالمجد ارتدى» مع أن حقه أن يثنى فيقول: «إذا هما ارتديا وتأزرا» ارتكاناً على فهم السامع، وتعويداً على أن إسناد شيء إلى أحدهما كإسناده إليهما جميعاً، إذ كان الغرض مدحهما معاً.

المعنى: مدح مروان بن الحكم وابنه عبد الملك، وجعلهما لشهرة مجدهما وشدة حرصهما عليه وعملهما له كأنهما لبسا وارتدياه.

الإعراب: «لا» نافية للجنس «أب» اسمها، مبني على الفتح في محل نصب «وابناً» الواو حرف عطف، ابناً: معطوف على محل اسم لا، والمعطوف على المنصوب منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة، ويجوز فيه الرفع، فيكون معطوفاً على محل لا مع اسمها، فإنهما معاً في محل رفع على الابتداء «مثل» يروى بالرفع؛ فهو خبر لا، مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة، ويروى بالنصب فهو نعت لاسم لا، وخبر لا حيثل محذوف، والتقدير: فلا أب وابناً مثاليين لمروان وابنه موجودان؛ ومثل مضاف و«مروان» مجرور بإضافة مثل إليه، وعلامة جره الفتحة نيابة عن الكسرة لأنه اسم لا ينصرف، والمانع له من الصرف العلمية وزيادة الألف والنون، «وابنه» الواو حرف عطف، ابن: معطوف على مروان، وابن مضاف، والهاء ضمير الغائب العائد إلى مروان مضاف إليه «إذا» بمعنى إذ الدالة على التعليل «هو» فاعل لقعل محذوف يفسره ما بعده، والجملة من الفعل المحذوف والفاعل في محل جر بإضافة إذا إليها «ارتدى» فعل ماضٍ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى مروان، والجملة من ارتدى المذكور وفاعله لا محل لها مفسرة «وتأزرا» معطوف على ارتدى، والألف للإطلاق، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى مروان أيضاً.

الشاهد فيه: قوله «فلا أب وابناً» حيث عطف «ابناً» بالنصب على محل اسم لا، ويجوز فيه الرفع عطفاً على محل لا مع اسمها، فإنهما جميعاً في محل رفع بالابتداء وقد بينا لك ذلك في الإعراب بياناً لا تحتاج معه إلى شيء.

وإن كان اسم «لا» مفرداً، ونُعت، ولم يُفصل بينهما فاصل - مثل «لا رَجُلٌ ظريفٌ في الدار» - جاز في الصفة: الرفعُ على موضع «لا» مع اسمها؛ فإنهما في موضع الابتداء؛ والنصبُ على موضع اسمها؛ فإن موضعه نصب بلا العاملة عمل إنَّ، والفتحُ على تقدير أنك رَكِبْتَ الصفةَ مع الموصوف كتركيب خمسةَ عَشَرَ، ثم أدخلت «لا» عليهما.

فإن فصل بينهما فاصل، أو كانت الصفةُ غيرَ مفردةٍ، جاز الرفع والنصب وامتنع الفتح؛ فالأول نحو: «لا رَجُلٌ في الدارِ ظريفٌ، وظريفاً» والثاني نحو: «لا رَجُلٌ طَالِعاً جَبَلاً، وطالعٌ جَبَلاً».

ص- الثالث: ظَنٌّ، وَرَأَى، وَحَسِبَ، وَدَرَى، وَخَالَ، وَزَعَمَ، وَوَجَدَ، وَعَلِمَ، وَالْقَلْبِيَّاتُ، فَتَنْصِبُهُمَا مَفْعُولَيْنِ، نحو:

* رَأَيْتُ اللَّهَ أَكْبَرَ كُلِّ شَيْءٍ *
وَيُلْعِنِينَ بِرُجْحَانٍ إِنْ تَأَخَّرْنَ، نحو * الْقَوْمُ فِي أَثَرِي ظَنَنْتُ * وبمساواة إِنْ تَوَسَّطْنَ،
نحو:

* وفي الأراجيز خِلْتُ اللَّؤْمَ وَالْخَوْرَ *
وإن وَلِيَهُنَّ «مَا» أو «لا» أو «إن» الثَّاقِيَّاتُ؛ أو لَمْ الْإِتْدَاءُ أو الْقَسَمُ؛ أو الِاسْتِفْهَامُ -
بَطَلْ عَمَلُهُنَّ فِي اللَّفْظِ وَجُوباً؛ وَسُمِّيَ ذَلِكَ تَغْلِيْقاً، نحو ﴿لَتَعْلَمَ أَيُّ الْحِزْبَيْنِ أُخِصِيَ﴾.
ش - الباب الثالث من النواسخ: ما ينصب المبتدأ والخبر معاً، وهو أفعالُ القلوبِ.
وهو ظَنٌّ^(١) نحو: ﴿وَإِنِّي لَأَظُنُّكَ يَا فِرْعَوْنُ مَثْبُوراً﴾^(٢)، وَرَأَى^(٣)، نحو: ﴿إِنَّهُمْ

(١) الأصل في «ظن» التي تنصب مفعولين أن تكون بمعنى الحساب، أي ترجح أحد الطرفين النفي والإثبات، والمترجح هو المذكور في الكلام، وربما جاءت بمعنى اليقين، ومنه قوله: ﴿إِنِّي ظَنَنْتُ أَنِّي مُلاقٍ حِسَابِيهِ﴾ فتكون أيضاً ناصبة للمفعولين، وربما جاءت بمعنى اتهم فتنصب مفعولاً واحداً، نحو قولك «ظننت زيدا» أي اتهمته.

(٢) من الآية ١٠٢ من سورة الإسراء.

(٣) الأصل في رأى التي تنصب مفعولين أن تكون دالة على اليقين كالأية التي تلاها الشارح والبيت الذي أنشده، وقد تكون دالة على معنى ظن: وهو الرجحان، فتنصب المفعولين أيضاً، وقد تأتي من الرأي، وهي حيث قد تتعدى إلى مفعولين نحو قولك «رأى أبو حنيفة السلم حلالاً» وقد تتعدى لواحد نحو قولك: «رأى أبو حنيفة حل السلم».

يَرْوُّهُ بَعِيداً وَنَزَاهُ قَرِيباً^(١) وقول الشاعر:

٦٧ - رَأَيْتُ اللَّهَ أَكْبَرَ كُلِّ شَيْءٍ مُحَاوَلَةً؛ وَأَكْثَرَهُمْ جُنُوداً
وَحَسِبَ^(٢)، نحو: ﴿لَا تَحْسَبُوهُ شَرًّا لَّكُم﴾^(٣)، وَدَرَى^(٤)، كقوله:

٦٨ - دُرِيتَ الْوَفِيِّ الْعَهْدِ يَا عَزَّو فَاغْتَبِطُ فَإِنَّ أَعْتَبَاطاً بِالْوَفَاءِ حَمِيدُ

(١) الآيتان ٦، ٧ من سورة المعارج.

٦٧ - هذا البيت لخدش بن زهير، أحد بني بكر بن هوازن، وقد أنشده الأشموني (رقم ٣١٢) وابن عقيل (رقم ١١٧).

اللفظة: «محاولة» تطلق المحاولة على طلب الشيء بحيلة، وتطلق أيضاً على القوة، والمعنى الأول لا يليق بجانب الله، تعالى «وأكثرهم جنوداً» يروى في مكانه «وأكثره جنوداً» ويروى «وأكثرهم عديداً».

الإعراب: رأيت، فعل وفاعل «الله» منصوب على التعظيم، وهو المعتبر عند النحاة المفعول الأول «أكبر» مفعول ثانٍ لرأيت، وأكبر مضاف و«كل» مضاف إليه، وكل مضاف و«شيء» مضاف إليه «محاولة» تمييز «وأكثرهم» الواو حرف عطف، وأكثر: معطوف على أكبر، وأكثر مضاف وضمير الغائبين مضاف إليه «جنوداً» تمييز.

الشاهد فيه: قوله «رأيت الله أكبر...» فإن «رأيت» في هذه العبارة فعل دال على اليقين، وقد نصب مفعولين، على ما بيناه في الإعراب.

(٢) حسب مثل ظن: أي أن الأصل فيها أن تدل على الرجحان، وقد تأتي دالة على اليقين، نحو قول الشاعر:

حَسِبْتُ الثَّقَى وَالْجُودَ خَيْرَ تَجَارَةٍ رِيحاً، إِذَا مَا الْمَرْءُ أَصْبَحَ نَاقِلًا

(٣) من الآية ١١ من سورة النور.

(٤) أكثر النحاة لم يعد «درى» من الأفعال القلبية التي تنصب مفعولين، وزعموا أن نصبها المفعولين في البيت الذي أنشده الشارح لكونها قد تضمنت معنى علم، لا لكونها موضوعة لذلك، والأكثر في العربية تعدي «درى» لواحد بالياء نحو «دريت بكنا» وإذا زيدت عليها همزة تعدت بنفسها لواحد ولتان بالياء نحو قوله تعالى: ﴿وَلَا أَدْرَاكُمْ بِهِ﴾ فإن دخلت هذه على استفهام تعدت لثلاثة نحو قوله تعالى: ﴿وَمَا أَدْرَاكَ مَا الْقَارِعَةُ﴾ فإن الكاف مفعول أول وجملة «ما القارعة» من المبتدأ والخبر في محل نصب سدت مسد المفعولين الثاني والثالث.

٦٨ - لم أجد أحداً نسب هذا الشاهد إلى قاتل معين، وقد أنشده الأشموني (رقم ٣٢٣) وابن عقيل (رقم ١١٩) والمؤلف في أوضحه (رقم ١٧١) وفي شذور الذهب (رقم ١٨١).

اللفظة: «دريت» فعل ماضٍ مبني للمجهول، ومعناه هنا معنى علم «الوفاي العهد» الذي يوفي بما يعاهد عليه ولا يخلفه «فاغتبط» أمر من الاغتباط، وهو في الأصل: أن تمنى مثل حال غيرك بدون أن تمنى زوال حاله عنه، والمراد هنا السرور.

وَحَالَ^(١)، كقوله:

* يُحَالُ بِهِ رَاعِي الْحُمُولَةِ طَائِراً *

٦٩ -

المعنى: إن الناس قد علموا عنك أنك الرجل الذي لا ينقض عهده، واستيقنوا ذلك منك، فلا يداخلهم فيه شك، فيلزمك أن تقر بذلك عيناً، وتمتلي به سروراً.

الإعراب: «درت» درى: فعل ماض مبني للمجهول، وتاء المخاطب نائب فاعل مبني على الفتح في محل رفع، وهو المفعول الأول «الوفي» مفعول ثانٍ للدرى، والوفي مضاف و«العهد» مضاف إليه «يا» حرف نداء «عرو» منادى مرخم، وأصله عروة، مبني على ضم الحرف المحذوف لأجل الترخيم، في محل نصب «فاغبت» الفاء حرف عطف، اغبت: فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «فإن» الفاء حرف دال على التعليل، إن: حرف توكيد ونصب «اغبتاً» اسم إن منصوب بالفتحة الظاهرة «بالوفاء» جار ومجرور متعلق باغبتاً «حميد» خبر إن مرفوع بالضممة الظاهرة.

الشاهد فيه: قوله «درت الوفي...» فإن درى في هذه العبارة فعل دال على اليقين، وقد نصب مفعولين، أولهما التاء التي وقعت نائب فاعل؛ فإنك تعلم أن نائب الفاعل أصله مفعول به، وثانيهما قوله الوفي، على ما بيناه في الإعراب.

(١) الأصل في حال ماضي يخال أن تكون بمعنى ظن فتدل على الرجحان كاليقن الذي أنشده الشارح، وقد تأتي بمعنى علم فتدل على اليقين وتنصب مفعولين أيضاً، نحو قول الشاعر:

دَعَانِي السُّوَالِي عَمُّهُنَّ وَخَلْتُنِي لِي، اسْمٌ فَلَا أَدْعَى بِهِ وَفَوَّ أَوَّلُ

وقولنا: «ماضي يخال» للإشارة إلى أن «خال» قد تأتي بمعنى ساس نحو قولك «خال فلان المال» ويعنى رعى نحو قولك «خال فلان على أهله» ومضارعه يخول، وقد تأتي بمعنى تكبر، وليست حيث تدل من أفعال القلوب.

٦٩ - هذا عجز بيت، وصدره قوله:

* وَحَلْتُ بُيُوتِي فِي يَفَاعٍ مُمَنِّعٍ *

والبيت للناطقة الديباني، يقوله في أبيات للنعمان بن المنذر أيام موجدته عليه، وهو من شواهد سيبويه (ج ١ ص ٥٨).

اللغة: «بيوتي» جمع بيت «يفاع» هو المرتفع من الأرض العالي «ممنع» لا يناله أحد «يخال» يظن «الحمولة» الركائب.

المعنى: إني في مكان بعيد عن أن تناله؛ لأنه مرتفع شديد البعد؛ حتى إن الناظر إليه ليظن راعي ركائبنا طائراً، والإنسان إذا نظر من مكان مطمئن إلى مكان عال يرى الكبير صغيراً، وقد يكون ضرب هذا مثلاً لعزة قومه وامتناعهم على من يريدهم بسوء.

الإعراب: «حلت» حل: فعل ماض، والتاء علامة التأنيث «بيوتي» بيوت فاعل حل، مرفوع بضممة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم، وبيوت مضاف وباء المتكلم مضاف إليه «في يفاع» جار ومجرور متعلق بحل «ممنع» صفة ليفاع، وصفة المجرور مجرورة «يخال» فعل مضارع مبني للمجهول، =

وَزَعَمَ^(١)، كقولہ:

٧٠- زَعَمْتَنِي شَيْخًا، وَلَسْتُ بِشَيْخٍ، إِنَّمَا الشَّيْخُ مَنْ يَدِبُ دَبِيبًا

مرفوع بالضمّة الظاهرة «به» جار ومجرور متعلق بـيخال، أو بمحذوف حال «راعي الحمولة» راعي: نائب فاعل ليخال، وهو المفعول الأول، وراعي مضاف و«الحمولة» مضاف إليه «طائراً» مفعول ثان ليخال منصوب بالفتحة الظاهرة.

الشاهد فيه: قوله «يخال راعي الحمولة طائراً» فإن يخال في هذه العبارة فعل دال على الرجحان، وقد نصب مفعولين أصلهما مبتدأ وخبر؛ أولهما قوله «راعي الحمولة» الذي وقع نائب فاعل؛ لأنك تعلم أن نائب الفاعل أصله مفعول به، وثانيهما قوله: «طائراً» وهذا واضح من إعراب البيت الذي قدمناه.

(١) الأكثر في «زعم» أن تكون بمعنى ظن فتدل على الرجحان، والأكثر فيها أن تعدى إلى مفعولها بواسطة «أن» المخففة من الثقل نحو قوله تعالى: «زعم الذين كفروا أن لن يبعثوا» أو بواسطة أن المشددة نحو قول الشاعر:

وَقَدْ زَعَمْتُ أَنِّي تَخَيَّرْتُ بَعْدَهَا وَمَنْ ذَا الَّذِي يَأْخُذُ لَا يَتَغَيَّرُ
والزعم: قول يطلق على الحق والباطل، إلا أن الأكثر إطلاقه على قول يشك في صحته، فهو كقول لم يقم عليه دليل، ومن إطلاقه على الصحيح قول أبي طالب:
وَدَعَوْتَنِي وَزَعَمْتَ أَنَّكَ نَاصِحِي وَلَقَدْ صَدَقْتَ وَكُنْتَ ثَمَّ آمِنَا

٧٠- هذا البيت من كلام أبي أمية الحنفي، واسمه أوس، وقد أنشده الأشموني (رقم ٣١٩) والمؤلف في أوضحه (رقم ١٧٥) وفي شذور الذهب (رقم ١٧٩).

اللغة: «زعمتني» ظنتني «شيخاً» الشيخ هو من ظهرت عليه السن واستبان فيه الشيب ويقال للإنسان شيخ إذا بلغ الخمسين إلى الثمانين «يدب ديباً» يمشي مشياً متقارباً، ويسير سيراً ضعيفاً.
المعنى: ظنت هذه المرأة أنني قد كبرت سني، وضعفت قوتي، ولكنها لا تعلم حقيقة الأمر؛ لأن من كان مثلي يسير سيراً قوياً لا يقال عنه شيء من ذلك.

الإعراب: «زعمتني» زعم، فعل ماضٍ، والتاء للتأنيث، والنون للوقاية، وياء المتكلم مفعول أول «شيخاً» مفعول ثان «ولست بشيخ» الواو واو الحال، ليس: فعل ماضٍ ناقص، وتاء المتكلم اسمه، مبني على الضم في محل رفع، والباء حرف جر زائد، وشيخ: خبر ليس منصوب بفتحة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد، وجملة ليس واسمها وخبرها في محل نصب حال «إنما» أداة حصر لا محل لها من الإعراب «الشيخ» مبتدأ «من» اسم موصول: خبر المبتدأ، مبني على السكون في محل رفع «يدب» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى من الموصولة، والجملة من الفعل وفاعله لا محل لها صلة الموصول «ديباً» مفعول مطلق مؤكد لعامله وهو قوله «يدب».

الشاهد فيه: قوله «زعمتني شيخاً» فإن زعم في هذه العبارة فعل دال على الرجحان، وقد نصب=

وَوَجَدَ^(١)، كقوله تعالى: ﴿تَجِدُوهُ عِنْدَ اللَّهِ هُوَ خَيْرٌ وَأَعْظَمُ أَجْرًا﴾^(٢).
وَعَلِمَ^(٣)، كقوله تعالى: ﴿فَإِنْ عَلِمْتُمُوهُنَّ مُؤْمِنَاتٍ﴾^(٤).

* * *

ومن أحكام هذه الأفعال أنه يجوز فيها: الإلغاء، والتعليق^(٥).
فأما الإلغاء فهو عبارة عن «إبطال عملها في اللفظ والمحل» لتوسطها بين
المفعولين، أو تأخرها عنهما.
مثال توسطها بينهما قولك: «زَيْدًا ظَنَنْتُ عَالِمًا» بالإعمال، ويجوز «زَيْدٌ ظَنَنْتُ عَالِمًا»
بالإهمال، قال الشاعر:
٧١- أَبَاالرَّاجِيزِ يَابْنَ اللَّؤْمِ تُوعِدُنِي وَفِي الْأَرَاكِيزِ خِلْتُ اللَّؤْمِ وَالْحَوْرُ؟

= مفعولين أصلهما المبتدأ والخبر، أولهما ياء المتكلم، وثانيهما قوله «شيخاً» وقد تبين لك ذلك من
إعراب البيت.

(١) الأصل في «وجد» أنه وضع للدلالة على إصابة الشيء على صفة، ولما كان نفس العلم بهذه الصفة لازماً لهذا
المعنى استعملوا وجد في الدلالة على معنى علم وهو اليقين، لأن كل إنسان وجد شيئاً على صفة ما فقد علم
هذا الشيء متصفاً بها، وقد تأتي وجد بمعنى حزن، كما قد تأتي بمعنى حقد، وهي في هاتين الحالتين لا
تتعدى أصلاً.

(٢) من الآية ٢٠ من سورة المزمل:

(٣) الأصل في «علم» أنه يدل على اليقين نحو قوله تعالى: ﴿فَاعْلَمْ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ﴾ وقد يأتي دالاً على معنى ظن
وهو الرجحان، ومنه الآية التي تلاها الشارح.

(٤) من الآية ١٠ من سورة الممتحنة.

(٥) اعلم أن بين الإلغاء والتعليق فرقاً في المعنى وفي الحكم.

فأما الفرق بينهما في المعنى فقد تكفل الشارح ببيانه؛ فذكر أن الإلغاء معناه إبطال العمل لفظاً ومحللاً، وأن
التعليق معناه إبطال العمل في اللفظ فقط.

وأما الفرق بينهما في الحكم فحاصله أن الإلغاء جائز؛ فكل موضع جاز فيه الإلغاء فإنه يجوز فيه الإعمال، فأما
التعليق فإنه واجب، فلا يجوز الإعمال في موضع من مواضعه.

٧١- هذا البيت من كلام منازل بن ربيعة المنقري.

اللفظة: «الأراجيز» جمع أرجوزة - بضم الهمزة - وهي ما كان من الشعر على وزن بحر الرجز، ويقال
لما لم يكن من هذا البحر: قصيدة، وهما متقابلان، وقد كان من الشعراء رجاز لا يقولون غير الرجز
كروية والعجاج أبيه، وكان منهم من يقول القصيد ولا يقول الرجز وكان منهم من يقول الرجز =

فاللوم: مبتدأ مؤخر، و «في الأراجيز» في موضع رفع؛ لأنه خبرٌ مُقدَّم، وألغيت «خِلْتُ» لتوسطها بينهما، وهل الوجهان سواء، أو الإعمال أرجح؟ فيه مذهبان (١).
ومثال تأخيرها عنهما قولك: «زَيْدٌ عَالِمٌ ظَنَنْتُ» بالإعمال، وهو الأرجح بالاتفاق، ويجوز «زَيْدٌ عَالِمٌ ظَنَنْتُ» بالإعمال، قال الشاعر:
٧٢ - الْقَوْمُ فِي أَثْرِي ظَنَنْتُ، فَإِنْ يَكُنْ مَا قَدْ ظَنَنْتُ فَقَدْ ظَفِرْتُ وَخَابُوا

= والقصيد جميعاً، وانظر إلى قول الراجز:

* أَرْجُزاً تُرِيدُ أَمْ قَصِيداً *

«توعديني» تهديدني، وهو مضارع أوعد، ولا يقال «أوعده» من غير ذكر الموعد به إلا أن يكون الموعد به شراً.

الإعراب: «أبالأراجيز» الهمزة للاستفهام، والياء حرف جر، والأراجيز: مجرور بالياء، والجار والمجرور متعلق بقوله توعديني الآتي «يا» حرف نداء «ابن» منادى منصوب بالفتحة الظاهرة، وابن مضاف «واللوم» مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة «توعديني» توعد: فعل مضارع مرفوع بالضممة الظاهرة، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت، والتون للوقاية، والياء مفعول به «وفي الأراجيز» الواو واو الحال، وفي: حرف جر، الأراجيز: مجرور بفي، والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «خلت» خال: فعل ماض، وتاء المتكلم فاعل مبني على الضم في محل رفع، والجملة من الفعل - الذي هو خال - والفاعل لا محل لها من الإعراب معترضة بين المبتدأ وخبره «اللوم» مبتدأ مؤخر، مرفوع بالضممة الظاهرة «والخور» معطوف على اللوم والمعطوف على المرفوع مرفوع.

الشاهد فيه: قوله «وفي الأراجيز خلت اللوم» حيث توسط «خال» مع فاعله بين المبتدأ الذي هو قوله «اللوم» والخبر الذي هو قوله «في الأراجيز» فلما توسط الفعل بينهما ألغيت عن العمل فيهما، ولولا هذا التوسط لنصبهما البتة؛ فكان يقول: وخلت اللوم والخور في الأراجيز، ينصب اللوم على أنه مفعول أول، ونصب محل الجار والمجرور على أنه المفعول الثاني.

(١) إذا توسط العامل بين المبتدأ والخبر - سواء أكان الخبر مقدماً (كما في البيت ٧١) أم كان مؤخراً - فإنه يجوز الإعمال على الأصل، ويجوز الإعمال، وهل الإعمال أرجح أم الإعمال؟ ذهب الجمهور إلى أنه يجوز كل واحد منهما من غير ترجيح لأحدهما على الآخر، لأن لكل واحد منهما مرجحاً، فيرجح الإعمال بأنه الأصل، ويرجح الإلغاء لأن العامل هنا لفظي، ولو أهملناه لكنا قد أعملنا الابتداء وهو عامل معنوي، ولا شك أن العامل اللفظي أقوى من العامل المعنوي، وظاهر عبارة ابن هشام في أوضح المسالك أنه يختار هذا الرأي، وهو أن الإعمال عند التوسط أرجح من الإلغاء.

٧٢ - لم أقف لهذا البيت على نسبة إلى قائل معين.

اللمزة: «في أثري» بفتح الهمزة والثاء - معناه خلفي، يريد أنهم يتعقبونه «خابوا» لم ينجحوا فيما=

فالقوم: مبتدأ، و «في أثري» في موضع رفع على أنه خبره، وأهملت «ظن» لتأخرها عنهما.

ومتى تقدّم الفعل على المبتدأ والخبر معاً، لم يجز الإهمال، لا تقول: ظننتُ زيدٌ قائمٌ، بالرفع، خلافاً للكوفيين.

وأما التعليق فهو عبارة عن «إبطال عملها لفظاً، لا مَحَلّاً»، لا اعتراضٍ ما لَه صَدْرُ

يؤملون من الإيقاع بي. =

المعنى: يقول: إنني أظن أن القوم يتعقبونني وهم خلفي؛ فإن كان هذا الذي أظنه واقعاً فسوف أفلت منهم أوقع بهم أعظم وقية؛ فأخيب فالهم، وأظفر عليهم.

الإعراب: «القوم» مبتدأ مرفوع بالضمّة الظاهرة «في» حرف جر «أثري» أثر: مجرور بفي، وعلامة جره كسرة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم، والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ، وأثر مضاف وياء المتكلم مضاف إليه «ظننت» فعل وفاعل «فإن» الفاء حرف دالّ على التفرّيع، إن: حرف شرط جازم يجزم فعلين الأول فعل الشرط والثاني جوابه وجزاؤه «يكن» فعل مضارع تام فعل الشرط، مجزوم بإن، وعلامة جزمه السكون «ما» اسم موصول: فاعل يكن، مبني على السكون في محل رفع «قد» حرف تحقيق «ظننت» فعل وفاعل، والجملة من الفعل والفاعل لا محل لها من الإعراب صلة الموصول، ومفعولا ظننت هذه محذوفان، وتقدير الكلام: فإن يحصل ويقع الذي ظننته حاصلًا «فقد» الفاء واقعة في جواب الشرط، وقد: حرف تحقيق «ظفرت» فعل وفاعل، والجملة من الفعل والفاعل في محل جزم جواب الشرط «وخابوا» الواو حرف عطف، خاب: فعل ماض مبني على فتح مقدر على آخره منع من ظهوره اشتغال المحل بحركة المناسبة المأتي بها لأجل الواو، وواو الجماعة فاعل مبني على السكون في محل رفع، والجملة من الفعل والفاعل في محل جزم معطوفة على جملة جواب الشرط.

الشاهد فيه: قوله «القوم في أثري ظننت» حيث تأخر الفعل الناسخ الذي هو ظن عن المبتدأ والخبر جميعاً، وهما قوله «القوم في أثري» فلما تأخر عنهما ألغى عمله فيهما، ولولا هذا التأخر لعمل فيهما النصب؛ فكان يقول «ظننت القوم في أثري» بنصب لفظ القوم على أنه المفعول الأول، ونصب محل الجار والمجرور - وهو قوله «في أثري» - على أنه المفعول الثاني، وهذا واضح إن شاء الله.

ونظير هذا البيت قول أبي أسيدة اللبيري:

هُمَا سَيِّدَانَا يَزْعَمَانِ، وَإِنَّمَا يَسُودَانِنَا إِنْ أَيْسَرَتْ غَمَاهُمَا

فقد تأخر «يزعمان» وهو العامل، عن المبتدأ والخبر وهما قوله «هما سيدانا» فالغني العامل بدليل أن الواقع مبتدأ هو ضمير الرفع، ورفع «سيدانا» بالالف.

الكلام بينها وبين مَعْمُولِيَّهَا، والمراد بما له صَدْرُ الكلام «ما» النافية كقولك: «عَلِمْتُ مَا زَيْدٌ قَائِمٌ» قال الله تعالى: «لَقَدْ عَلِمْتُ مَا هُوَ إِلَّا يَنْطِقُونَ»^(١) فهؤلاء: مبتدأ، وينطقون: خبره، وليسوا مفعولاً أولاً وثانياً، و «لا» النافية، كقولك «عَلِمْتُ لَا زَيْدٌ قَائِمٌ وَلَا عَمْرُو» و«إِنْ» «النافية، كقوله تعالى: «وَتَنْظُنُّونَ إِن لَّبِثُمْ إِلَّا قَلِيلًا»^(٢). أي: ما لبثتم إلا قليلاً. و«لام الابتداء»، نحو قولك: «عَلِمْتُ لَزَيْدٌ قَائِمٌ» قال الله تعالى: «وَلَقَدْ عَلِمُوا لَمَنِ اشْتَرَاهُ مَا لَهُ فِي الْآخِرَةِ مِنْ خَلَقٍ»^(٣) و«لام القسم»، كقول الشاعر:

٧٣ - وَلَقَدْ عَلِمْتُ لَتَأْتِيَنَّ مَنِيَّتِي إِنَّ الْمَنَايَا لَا تَطِيشُ سِهَامُهَا

(١) من الآية ٦٥ من سورة الأنبياء.

(٢) من الآية ٥٢ من سورة الإسراء.

(٣) من الآية ١٠٢ من سورة البقرة.

٧٣ - هذا البيت من كلام لبيد بن ربيعة العامري، وقد أنشده الأشموني في باب ظن وأخواتها (رقم ٣٢٦) والمؤلف في أوضحه (رقم ١٨٧) وفي شذور الذهب (رقم ١٨٠) وهو من قصيدة لبيد المعدودة في المعلقات والتي أولها قوله:

عَفَتِ الدِّيَارُ مَحَلَّهَا فَمُقَامُهَا بِمَنَى تَابَدَ غَوْلُهَا فَرَجَامُهَا

اللفظة: «مَنِيَّتِي» المنية: الموت، وأصلها فعيلة بمعنى مفعولة، من منى يمني - بوزن رمى يرمي - ومعناه قدر، ولحققتها التاء لأنها قد صارت اسماً، ولو كانت باقية على الوصفية لما لحقتها التاء؛ لأن الوصف الذي على وزن فعيل بمعنى مفعول يكون بلفظ واحد للمذكر والمؤنث غالباً كجريح وقَتِيل وطريد، وضريح بمعنى طريد، وضريح ووليد «لا تطيش» لا تخيب، بل تصيب المرمى «سهامها» السهام: جمع سهم، وهو هنا استعارة مكنية عن وسائل الموت المختلفة.

المعنى: إني موقن أنني سألاقي الموت حتماً؛ لأن الموت نازل بكل إنسان، ولا يفلت منه أحد أبداً. الإعراب: «لقد» اللام موطنه للقسم، قد: حرف تحقيق «علمت» فعل وفاعل «لتأتين» اللام واقعة في جواب القسم، تأتي: فعل مضارع، مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الثقيلة، ونون التوكيد حرف لا محل له من الإعراب «مَنِيَّتِي» منية: فاعل تأتي مرفوع بضمة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم، ومنية مضاف وباء المتكلم مضاف إليه، مبني على السكون في محل جر، والجملة من تأتي وفاعله لا محل لها من الإعراب جواب القسم «إِنْ» حرف توكيد ونصب «المنايا» اسم إن منصوب بفتحة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر «لا» حرف نفي، مبني على السكون لا محل له من الإعراب «تطيش» فعل مضارع، مرفوع بالضمة الظاهرة «سهامها» سهام: فاعل تطيش، مرفوع بالضمة الظاهرة، وسهام مضاف وضمير الغائبة العائد إلى المنايا مضاف إليه، مبني على السكون في محل جر، والجملة من الفعل المنفي وهو تطيش والفاعل في محل رفع خبر إن.

و«الاستفهام»، كقولك: «عَلِمْتُ أَرَيْدُ قَائِمًا»، وكذلك إذا كان في الجملة اسم استفهام، سواء كان أحدَ جزئي الجملة، أو كان فَضْلَةً؛ فالأول نحو قوله تعالى: «وَلَتَعْلَمُنَّ أَيُّنَا أَشَدُّ عَذَابًا وَأَبْقَى»^(١)، والثاني كقوله تعالى: «وَسَيَعْلَمُ الَّذِينَ ظَلَمُوا أَيَّ مُنْقَلَبٍ يَنْقَلِبُونَ»^(٢)؛ فأَيُّ مُنْقَلَبٍ: منصوب بـ (يتقلبون) على المصدرية؛ أي يتقلبون أَيَّ انقلابٍ، و«يعلم» مُعَلِّقَةٌ عن الجملة بِأَسْرِهَا؛ لما فيها من اسم الاستفهام وهو أَي؛ وربما تَوَهَّمَ بعض الطلبة انتصاب «أَيِّ» بـ (يعلم)، وهو خطأ؛ لأن الاستفهام له صَدْرُ الكلام، فلا يعمل فيه ما قبله.

ولنما سمي هذا الإهمال تعليقاً، لأن العامل في نحو قولك: «عَلِمْتُ ما زَيْدٌ قائم» عاملٌ في المحل، وليس عاملاً في اللفظ، فهو عامل لا عامل، فَشَبَّهَ بالمرأة المُعَلِّقَةَ التي هي لا مُزَوَّجَةٌ ولا مُطَلَّقَةٌ، والمرأة المعلقة: هي التي أساء زوجها عِشْرَتَهَا. والدليلُ على أن الفعل عاملٌ في المحل أنه يجوز العطفُ على محل الجملة بالنصب كقول كثير:

٧٤- وَمَا كُنْتُ أَذْرِي قَبْلَ عَزَّةَ مَا الْبُكَى وَلَا مُوجِعَاتِ الْقَلْبِ حَتَّى تَوَلَّتْ

= الشاهد فيه: قوله «علمت لتأتين منيتي» حيث وقع الفعل الذي من شأنه أن ينصب مفعولين أصلهما المبتدأ والخبر - وهو علمت - قبل لام جواب القسم، فلما وقع ذلك الفعل في هذا الموقع علق عن العمل في لفظ الجملة فلم ينصب طرفيها، ولولا هذه اللام لنصب هذا الفعل المفعولين البتة؛ فكان يقول: ولقد علمت منيتي آتية، بنصب منية نصباً تقديرياً على أنه المفعول الأول، ونصب آتية نصباً ظاهراً على أنه المفعول الثاني، ولكن وجود اللام منع من وجود هذا النصب في اللفظ، وجعله موجوداً في التقدير، والدليل على وجوده في التقدير أنك لو عطفت على محل جملة «لتأتين» لعطفت بالنصب، وسيأتي إفصاح ذلك في الكلام على الشاهد الآتي (رقم ٧٤) إن شاء الله تعالى.

(١) من الآية ٧١ من سورة طه.

(٢) من الآية ٢٢٧ من سورة الشعراء.

٧٤- هذا البيت من كلام كثير بن عبد الرحمن، الذي اشتهر بكثير عزة، لكثرة ما كان يتغزل فيها، وقد أنشد الأشموني هذا البيت في باب ظن وأخواتها (رقم ٣٣٨) والمؤلف في أوضحه (رقم ١٨٨) وفي شذور الذهب (رقم ١٨٧) وفي مغني اللبيب (رقم ٦٦٨).

اللقبة: «أدري» أعلم «عزة» اسم امرأة كان الشاعر يحبها «موجعات» جمع موجعة، وهي المؤلمة. المعنى: يقول: قبل أن أعرف عزة وأهواها لم أكن أعرف البكاء؛ لأنه لم يكن بخاطري، ولم أكن =

فعطف «موجعات» بالنصب على محل قوله: «ما البكى» الذي عُلّقَ عن العمل فيه قوله «أدري»^(١).



ذقت الأمور المؤلمة؛ لأنني كنت مرتاح الخاطر هنّي البال، وقد بقيت على حالة مرضية إلى أن استولت عزة على قلبي وامتلكت مشاعري فسلبت هناعتي.

الإعراب: «ما» نافية «كنت» كان: فعل ماض ناقص، وتاء المتكلم اسمه مبني على الضم في محل رفع «أدري» فعل مضارع: وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا، والجملة من أدري وفاعله في محل نصب خبر كان «قبل» ظرف زمان منصوب على الظرفية الزمانية، وهو متعلق بأدري، وقبل مضاف و«عزة» مضاف إليه، مجرور بالفتحة نيابة عن الكسرة لأنه اسم لا ينصرف للعلمية والتأنيث «ما» اسم استفهام مبتدأ، مبني على السكون في محل رفع «البيكى» خبر المبتدأ، مرفوع بضمّة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر، وجملة المبتدأ وخبره في محل نصب بأدري سدت مسد مفعولها «ولا» الواو حرف عطف، لا: زائدة لتأكيد النفي «موجعات» معطوف على محل جملة «ما البكى» والمعطوف على المنصوب منصوب، وعلامة نصبه الكسرة نيابة عن الفتحة لأنه جمع مؤنث سالم، وموجعات مضاف والقلب مضاف إليه، مجرور بالكسرة الظاهرة «حتى» حرف غاية وجر «تولت» تولى: فعل ماض، والتاء حرف دال على التأنيث، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود إلى عزة، وقبل «تولت» أن مصدرية محذوفة تسبك بمصدر يقع مجروراً بحتى، والجار والمجرور متعلق بالنفي الذي دل عليه «ما» في قوله «ما كنت أدري».

الشاهد فيه: قوله «أدري ما البكى ولا موجعات» فإن «أدري» فعل مضارع ينصب مفعولين أصلهما المبتدأ والخبر، وقوله «ما البكى» جملة من مبتدأ وخبر، وكان حق هذا الفعل أن يعمل في لفظ المبتدأ والخبر النصب، لكن لما كان المبتدأ اسم استفهام، وكان اسم الاستفهام لا يجوز أن يعمل فيه ما قبله؛ لأن رتبته التصدر؛ لهذه الأسباب لم يعمل الفعل في لفظ المبتدأ والخبر، وعمل في محلها النصب، والدليل على أنه عمل في محلها أنه لما عطف عليهما قوله «موجعات» جاء به منصوباً بالكسرة نيابة عن الفتحة كما هو إعراب جمع المؤنث السالم في حالة النصب، ولولا أن المعطوف عليه منصوب المحل ما جاز له ذلك؛ فأنت تعلم أن التابع - كالمعطوف عليه، وكالمنعوت - ولا يجوز بحال من الأحوال أن يختلف إعراب التابع والمتبوع، بحيث يكون التابع منصوباً والمتبوع مرفوعاً، مثلاً؛ فلما كان ذلك كذلك كان نصب التابع ذليلاً قاطعاً على أن المتبوع منصوب، ولما لم يكن المتبوع ههنا منصوباً في اللفظ علمنا أن له محلاً منصوباً، وهذا هو ما نريد إثباته بإنشاد هذا البيت في هذا الموضع، فافهم ذلك وكن منه على ثبوت، والله ينفعك به، وهو سبحانه وتعالى أعلى وأعلم.

(١) ذكر أبو علي - وتبعه أبو حيان - أن من جملة المعلقات «لعل» نحو قوله تعالى: «وإن أدري لعله فتنة لكم» ونحو قوله سبحانه: «وما يدريك لعله يزكى» وجزم بهذا ابن هشام في شذور الذهب، وإنما كان «لعل» معلقاً =

ص- باب، الفاعِلُ مَرْفُوعٌ، كـ «قَامَ زَيْدٌ» وَ «مَاتَ عَمْرُو» وَلَا يَتَأَخَّرُ عَامِلُهُ عَنْهُ، وَلَا تَلَحُّقُهُ عَلَامَةٌ تَشْيِيعٌ وَلَا جَمْعٌ، بَلْ يُقَالُ: قَامَ رَجُلَانِ وَرَجَالٌ وَنِسَاءٌ، كَمَا يُقَالُ: قَامَ رَجُلٌ، وَشَذَّ «يَتَعَاقَبُونَ فِيكُمْ مَلَائِكَةُ اللَّيْلِ»، «أَوْ مُخْرِجِي هُمْ» وَتَلَحُّقُهُ عَلَامَةٌ تَأْنِيثٌ، إِنْ كَانَ مُؤَنَّثًا، كـ «قَامَتْ هِنْدٌ» وَ «طَلَعَتِ الشَّمْسُ» وَيَجُوزُ الِوْجُهَانِ فِي مَجَازِيِ التَّأْنِيثِ الظَّاهِرِ، نَحْوُ: «قَدْ جَاءَتْكُمْ مَوْعِظَةٌ مِنْ رَبِّكُمْ»، «قَدْ جَاءَكُمْ بَيِّنَةٌ»، وَفِي الْحَقِيقَةِ الْمُتَفَصِّلِ، نَحْوُ: «حَضَرَتِ الْقَاضِيَةُ أَمْرَاءُ» وَالْمُتَّصِلِ فِي بَابِ «نِعَمٌ، وَبُشَى» نَحْوُ: «نِعْمَتِ الْمَرْأَةُ هِنْدٌ» وَفِي الْجَمْعِ، نَحْوُ: «قَالَتِ الْأَعْرَابُ» إِلَّا جَمْعِي التَّصْحِيحِ فَكُمُفَرَّدَتَهُمَا، نَحْوُ: «قَامَ الزَّيْدُونَ»، وَ «قَامَتِ الْهِنْدَاتُ»، وَإِنَّمَا امْتَنَعَ فِي الشَّرِّ مَا قَامَتْ إِلَّا هِنْدٌ، لِأَنَّ الْفَاعِلَ مُذَكَّرَ مَحذُوفٌ، كَحَذْفِهِ فِي نَحْوِ: «أَوْ إِطْعَامٌ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَبَةٍ يَتِيمًا» وَ «قُضِيَ الْأَمْرُ»، وَ «أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ» وَيَمْتَنِعُ فِي غَيْرِهِنَّ.

ش- لما انقضى الكلام في ذكر المبتدأ والخبر، وما يتعلق بهما من أبواب النواسخ، شَرَعْتُ فِي ذِكْرِ بَابِ الْفَاعِلِ، وَمَا يَتَعَلَّقُ بِهِ مِنْ بَابِ النَّائِبِ، وَبَابِ التَّنَازُعِ، وَمَا يَتَعَلَّقُ بِهِ مِنْ بَابِ الْإِسْتِغْنَالِ.

اعلم أن الفاعل عبارة عن «اسم صريح»^(١)، أو مؤول به، أُسْتَدِلَّ إِلَيْهِ فَعْلٌ، أَوْ مَوْوَلٌ

= لأنه أشبه الاستفهام في عدة أشياء منها أنه مع ما بعده ليس خبراً، ومنها أن ما بعده منقطع عما قبله فليس لما قبله عمل فيما بعده.

وبقي من المعلقات «لو» وقد ذكرها ابن مالك في التسهيل وفي الألفية، وذكرها ابن هشام في شذور الذهب، ومن شواهد ذلك قول حاتم:

وَقَدْ عَلِمَ الْأَقْوَامُ لَوْ أَنَّ حَاتِمًا أَرَادَ قِرَاءَةَ الْمَالِ كَانَتْ لَهُ وَفَر

وبقي أيضاً من المعلقات «كم» الخبرية، ذكرها ابن هشام في شرح الشذور، وذكر فيه خلافاً في مغني اللبيب، ذهب بعضهم إلى أنها من المعلقات، وذهب قوم إلى أنها ليست منها. وجعل بعض النحاة التعليق بسبب لعل، خاصاً بما إذا كان الفعل هو «درى» كما ترى في الآيتين الكريميتين، ولم أعثر على شاهد يدل لوقوع «لعل» معلقاً بعد غير لعل، ولهذا نميل إلى ما ذهب إليه هؤلاء.

ومما يجب أن تعلمه أن هذا الفعل الذي هو «درى» وما اشتق منه يعلق عن العمل بغير «لعل» كالاستفهام كما يعلق بلعل، ومن ذلك قول كثير في الشاهد ٧٤ «وما كنت أدري قبل عزة ما البكى»، ومن ذلك قوله أيضاً:

قَوْلَاهُ مَا يَدْرِي كَرِيمٌ مِمَّا طَلَّ أَيْنَسَاكَ إِذْ بَاعَدْتِ أُمَّ يَتَضَرَّعُ

(١) مقابلة الاسم الصريح بالمؤول تدل على أن المراد به ما يشمل الاسم الظاهر نحو «قام زيد» والضمير المستتر وجوباً كالمقدر في قولك «اضرب زيدا» وفي نحو «قم» والضمير المستتر جوازاً كالمقدر في نحو قولك «هند» =

به، مُقَدَّم عليه بالأصالة^(١) : واقعاً منه، أو قائماً به.

مثال ذلك «زَيْدٌ» من قولك : «ضَرَبَ زَيْدٌ عَمْرًا» و «عَلِمَ زَيْدٌ» فالأول : اسم أُسِنِدَ إليه فعل واقع منه، فإن الضرب واقع من زيد، والثاني : اسم أُسِنِدَ إليه فعل قائم به، فإن العلم قائم بزيد.

وقولي أولاً : «أَوْ مُؤَوَّلٌ بِهِ» يدخل فيه نحو : «أَنْ تَخْشَعَ» في قوله تعالى : «أَلَمْ يَأْنِ لِلَّذِينَ آمَنُوا أَنْ تَخْشَعَ قُلُوبُهُمْ»^(٢) ، فإنه فاعل مع أنه ليس باسم، ولكنه في تأويل الاسم، وهو الخشوع.

وقولي ثانياً : «أَوْ مُؤَوَّلٌ بِهِ» يدخل فيه : «مُخْتَلِفٌ» في قوله تعالى : «مُخْتَلِفٌ أَلْوَانُهُ»^(٣) ، فَأَلْوَانُهُ : فاعلٌ، ولم يُسَنَدَ إليه فعل، ولكن أُسِنِدَ إليه مؤول بالفعل، وهو مختلف، فإنه في تأويل يختلف.

وخرج بقولي : «مُقَدَّمٌ عَلَيْهِ» نحو : «زيد» من قولك : «زَيْدٌ قَامَ» فليس بفاعل، لأن

= تزورنا» وفي نحو قولك «زيد يضرب خالدًا» والضمير البارز نحو قولك «ما فهم المسألة إلا أنا» فهذه أربعة أنواع يشملها قوله «الاسم الصريح» والاسم المؤول هو ما يتصيد من الكلام بواسطة حرف ينسبك مع ما بعده بمصدر، والحروف التي تصلح للنبك في هذا الموضع ثلاثة، وهي أن المشددة التي تنصب الاسم وترفع الخبر نحو «يعجبني أنك مجتهد» تقديره يعجبني اجتهدك، وأن المصدرية التي تنصب الفعل المضارع نحو «يؤسفني أن تلعب» تقديره يؤسفني لعبك، وما المصدرية نحو «سرني ما صنعت» تقديره سرني صنعك، وأما كي المصدرية ولو المصدرية فلا تصلحان في هذا الموضع، والسر في ذلك أن «كي» المصدرية لا بد أن تتقدمها لام التعليل ظاهرة أو مقدرة ولام التعليل حرف جر، فالمصدر المنسبك من كي ومعمولها لا يكون إلا في محل جر باللام، وأما «لو» المصدرية فهي التي تقع بعد «ود» نحو قوله تعالى «وودوا لو تلهن» أو بعد «يود» نحو قوله تعالى «يود أحدهم لو يعمر ألف سنة»، ونحو قول الشاعر، وينسب إلى كثير عزة :

من الخَفِزَاتِ الْبَيْضِ وَدَّ جَلِيسَهَا إِذَا مَا انْقَضَتْ أَخْدُونَةٌ لَوْ تُعِيدَهَا

أي ود إعدادتها الأحدونة.

وهذان الفعلان يطلبان مفعولاً، وكذلك ما كان في معناهما نحو «أتمنى لو تزورني»، ومن أجل ذلك لا يكون المصدر المنسبك من «لو» ومدخولها إلا منصوباً على المفعولية.

(١) المراد أن يكون الفعل أو ما في معناه متقدماً حقيقة نحو «ضرب زيد» أو متقدماً حكماً، على معنى أنه لو كان الفاعل ضميراً مستتراً فإنه يقدر بعد العامل نحو «زيد يذاكر».

(٢) من الآية ١٦ من سورة الحديد.

(٣) من الآية ٦٩ من سورة النحل.

الفعل المُسْتَدَّ إليه ليس مُقَدِّماً عليه، بل مؤخراً عنه، وإنما هو مبتدأ، والفعل خبر^(١).
وخرج بقولي: «بالأصالة» نحو: «زَيْدٌ» من قولك: «قَائِمٌ زَيْدٌ»؛ فإنه وإن أُسند إليه شيء مؤول بالفعل، وهو مُقَدَّم عليه، لكن تقديمه عليه ليس بالأصالة؛ لأنه خَبَرٌ؛ فهو في نية التأخير.

وخرج بقولي: «واقعاً منه - إلخ» نحو: «زَيْدٌ» من قولك: «ضَرِبَ زَيْدٌ»؛ فإن الفعل المُسْتَدَّ إليه واقعٌ عليه، وليس واقعاً منه ولا قائماً به.

وإنما مثلت الفاعل بـ «قَامَ زَيْدٌ»، و «مَاتَ عَمْرُو» لِيُعْلَمَ أنه ليس معنى كون الاسم فاعلاً أنَّ مُسَمَّاهُ أَخَذَتْ شيئاً، بل كونه مُسْتَدَّاً إليه على الوجه المذكور، ألا ترى أن عمراً لم يُحْدِثِ الموتَ، ومع ذلك يُسَمَّى فاعلاً.

* * *

وإذا عَرَفْتَ الفاعل، فاعلم أن له أحكاماً:

(١) أحدها: أن لا يتأخَّرَ عَامِلُهُ عنه؛ فلا يجوز في نحو: «قَامَ أَخَوَاكَ» أن تقول: أَخَوَاكَ قَامَ، وقد تضمن ذلك الحد الذي ذكرناه، وإنما يقال: أَخَوَاكَ قَامَا، فيكون أخواك مبتدأ، وما بعده فعل وفاعل، والجملة خبر.

(٢) والثاني: أنه لا يلحق عَامِلُهُ علامةُ تنية ولا جمع: فلا يقال: «قَامَا أَخَوَاكَ» ولا «قَامُوا إِخْوَتُكَ» ولا «قُمْنَ نِسَوَتُكَ»، بل يقال في الجميع: «قَامَ» بالإفراد، كما يقال: «قَامَ أَخُوكَ» هذا هو الأكثر، ومن العرب من يُلْحِقُ هذه العلامات بالعامل: فَعَلَا كَانَ، كقوله عليه الصلاة والسلام: «يَتَعَاقَبُونَ فِيكُمْ مَلَائِكَةٌ بِاللَّيْلِ وَمَلَائِكَةٌ بِالنَّهَارِ» أو اسماً

(١) يريد الفعل مع فاعله: أي الجملة، لكن لما كان الفاعل ضميراً مستتراً، والفعل مذكور في الكلام، وهو الجزء الأهم، نسب الحكم إليه، وسيأتي بعد سطور بقول المؤلف مثل هذه العبارة على وجهها المستقيم الواضح. ومن هذه الباب قول الشاعر:

صَدَّزْتُ فَاطَوَّلْتُ الصَّدُودَ، وَقَلَّمَا وَصَالَ عَلَى طُولِ الصَّدُودِ يَدُومُ

فإن قوله «وصال» مبتدأ، والجملة من «يلوم» وفاعله المستتر فيه في محل رفع خبر، وأما «قُلْ» فلا فاعل له، لأن «ما» قد كُتِبَتْ عن طلب الفاعل، وبعض العلماء يجعل «ما» مصدرية، والمصدر المنسبك منها ومما بعدها فاعل قُلْ، والتقدير: وَقُلْ دوام وصل على طول الصد.

كقوله عليه الصلاة والسلام: «أَوْ مُخْرِجِي هُمْ؟» قال ذلك لما قال له وَرَقَةُ بْنُ نَوْفَلٍ: وَدِدْتُ أَنْ أَكُونَ مَعَكَ إِذْ يُخْرِجُكَ قَوْمُكَ، وَالْأَصْلُ: أَوْ مُخْرِجُوِي هُمْ؟ فَقَلِبْتُ الْوَاوِ يَاءً، وَأَدْغَمْتُ الْيَاءَ فِي الْيَاءِ^(١)، وَالْأَكْثَرُ أَنْ يُقَالَ: يَتَعَاقَبُ فِيكُمْ مَلَائِكَةٌ، أَوْ مُخْرِجِي هُمْ؟ - بِتَخْفِيفِ الْيَاءِ.

(٣) والثالث: أنه إذا كان مؤنثاً لحق عامِلُهُ تاءُ التانيث الساكنة إن كان فعلاً ماضياً، أو المتحركة إن كان وصفاً؛ فتقول: «قَامَتْ هُنْدٌ»، وَ «زَيْدٌ قَائِمَةٌ أُمُّهُ».

ثم تارة يكون إلحاق التاء جائزاً، وتارة يكون واجباً.

فالجائز في أربع مسائل، إحداها: أن يكون المؤنث اسماً ظاهراً مجازي التانيث، ونعني به ما لا فرج له، تقول: طَلَعَتِ الشَّمْسُ، وَطَلَعَ الشَّمْسُ، وَالْأَوَّلُ أَزْجَحُ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿قَدْ جَاءَكُمْ مَوْعِظَةٌ﴾^(٢) وَفِي آيَةٍ أُخْرَى: ﴿قَدْ جَاءَكُمْ بَيِّنَةٌ﴾^(٣) والثانية: أن يكون المؤنث [اسماً ظاهراً] حقيقي التانيث، وهو منفصل من العامل بغير إلا، وذلك كقولك: «حَضَرَتِ الْقَاضِيَةُ أُمُّرَاءُ» ويجوز: «حَضَرَ الْقَاضِي أُمُّرَاءُ» وَالْأَوَّلُ أَفْصَحُ، والثالثة: أن يكون العامل نعم أو بش، نحو: «نِعِمَّتِ الْمَرْأَةُ هُنْدٌ» وَ «نِعَمَ الْمَرْأَةُ هُنْدٌ»، والرابعة: أن يكون الفاعل جمعاً، نحو: «جَاءَ الزُّيُودُ» وَ «جَاءَتِ الزُّيُودُ» وَ «جَاءَتِ الْهُنُودُ» وَ «جَاءَ الْهُنُودُ»؛ فَمَنْ أَتَتْ فَعَلَى مَعْنَى الْجَمَاعَةِ، وَمَنْ ذَكَرَ فَعَلَى مَعْنَى الْجَمْعِ، وَتُسْتَشَى مِنْ ذَلِكَ جَمْعَا التَّصْحِيحِ، فَإِنَّهُ يُحْكَمُ لِهَمَا بِحُكْمِ مُفْرَدِيهِمَا؛ فَتَقُولُ: «جَاءَتِ الْهِنْدَاتُ» بِالتَّاءِ لَا غَيْرَ، كَمَا تَفْعَلُ فِي «جَاءَتِ هِنْدٌ» وَ «قَامَ الزُّيُودُونَ» بِتَرْكِ التَّاءِ لَا غَيْرَ؛ كَمَا تَفْعَلُ فِي «قَامَ زَيْدٌ».

والواجب فيما عدا ذلك، وهو مسألتان:

إحداهما: المؤنث الحقيقي التانيث الذي لَيْسَ مَقْصُولاً وَلَا واقِعاً بَعْدَ نَعْمٍ أَوْ بَشٍ، نحو: «إِذْ قَالَتِ أَمْرَأَةُ عِمْرَانَ»^(٤).

(١) ثم كسر ما قبل الياء للمناسبة.

(٢) من الآية ٥٧ من سورة يونس.

(٣) وردت هذه الجملة في الآيتين ٧٣، ٨٥ من سورة الأعراف، وكلتاها بتانيث الفعل بالتاء، وفي الآية ١٥٧ من سورة الأنعام «جاءكم بيئة» بحذف التاء.

(٤) من الآية ٣٥ من سورة آل عمران.

الثانية: أن يكون ضميراً متصلاً، كقولك «السَّمْسُ طَلَعَتْ».

وكان الظاهر أن يجوز في نحو: «مَا قَامَ إِلَّا هُنْدُ» الوجهان، ويرجح التأنيث، كما في قولك «حَضَرَ الْقَاضِي أَمْرًا» ولكنهم أَوْجَبُوا فِي تَرْكِ التَّاءِ فِي الشَّرِّ لِأَنَّ مَا بَعْدَ «إِلَّا» لَيْسَ الْفَاعِلُ فِي الْحَقِيقَةِ، وَإِنَّمَا هُوَ بَدَلٌ مِنْ فَاعِلٍ مُقَدَّرٍ قَبْلَ «إِلَّا»^(١)، وذلك المقدر هو المستثنى منه، وهو مُذَكَّرٌ، فلذلك ذُكِّرَ العامل، والتقدير: مَا قَامَ أَحَدٌ إِلَّا هُنْدُ.

وهذا أحد المواطن الأربعة التي يَطْرُدُ فِيهَا حَذْفُ الْفَاعِلِ، والثاني: فاعِلُ المصدر كقوله تعالى: «أَوْ إِطْعَامٌ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَبَةٍ يَتِيمًا ذَا مَقْرَبَةٍ»^(٢) تقديره: أَوْ إِطْعَامُهُ يَتِيمًا، والثالث: في باب النيابة، نحو: «وَقَضَى الْأَمْرَ»^(٣) أصله - والله أعلم - وَقَضَى اللَّهُ الْأَمْرَ، والرابع: فاعل أَقِيلَ في التعجب إذا دَلَّ عَلَيْهِ مُقَدَّمٌ مثله، كقوله تعالى: «أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ»^(٤) أي: وأبصر بهم، فحذف «بهم» من الثاني لدلالة الأول عليه، وهو في موضع رفع على الفاعلية عند الجمهور^(٥).

(١) هذا البديل من نوع بديل البعض من الكل، ألا ترى أن هنداً فرد مما يصلح له لفظ أحد، وأنت لو تدبرت لم تجد مع هند ضميراً يعود إلى أحد، كما أنك تجد أن «أحداً» قد انتفى عنه القيام، في حين أن القيام ثابت لهند، لأن ما بعد إلا يخالف ما قبلها في النفي والإثبات، ونحن نعلم أن بديل البعض من الكل يجب أن يضاف إلى ضمير يعود إلى المبدل منه، كما يجب أن يكون مثل المبدل منه في ثبوت الحكم أو نفيه؛ فيسأل هنا عن السر في مخالفة البديل في الأمرين، والجواب عن ذلك أن تقول: إن هذه الصورة من الكلام لم يلتزم فيها أحد هذين الأمرين؛ لأن الاستثناء المتصل من طبعه يفيد أن المستثنى جزء من المستثنى منه، إذ لولا ذلك لما صح الاستثناء؛ فهو إذن في غير حاجة إلى الضمير، فإن ما يفيد الضمير قد أفاده الكلام.

(٢) الآيتان ١٤، ١٥ من سورة البلد.

(٣) من الآية ٤٤ من سورة هود.

(٤) من الآية ٣٨ من سورة مريم.

(٥) بقي عليه مما يطرد فيه حذف الفاعل: أن يكون الفعل مضارعاً مستنداً إلى واو الجماعة مؤكداً بالنون الثقيلة نحو قولك «لا تضرين يا زيدون» وكذلك المضارع المسند إلى ياء المؤنثة المخاطبة وهو مؤكد بالنون الثقيلة أيضاً نحو قولك «لا تضرين يا هند» فإن واو الجماعة في المثال الأول وياء المخاطبة في المثال الثاني محذوفان؛ للتخلص من التقاء الساكنين، ونظيرهما الفعل المسند لواو الجماعة أو لألف الاثنين أو لياء المخاطبة إذا وقع بعده ساكن نحو «الزيدون أتقنوا العمل» و «الزيدان أتقنا العمل» و «اضربي المقصر يا هند» إلا أن الحذف في هذه الأمثلة يظهر في النطق، لا في الكتابة، ولم يعبأ المصنف بهذا الحذف؛ لأنه واقع لعل صرفية، والمحذوف لعل حكمه حكم الثابت؛ فلماذا لم يذكر المؤلف شيئاً من ذلك، لكن مقام التعليم يقتضي ذكره لإرشاد الناشئ.

ص - وَالْأَضْلُ أَنْ يَلِيَّ عَامِلُهُ، وَقَدْ يَتَأَخَّرُ: جَوَازاً نَحْوُ: «وَلَقَدْ جَاءَ آلَ فِرْعَوْنَ
التُّذْرُ» و * كَمَا أَتَى رَبُّهُ مُوسَى عَلَى قَدَرٍ * وَوُجُوباً نَحْوُ: «وَإِذْ ابْتَلَى إِبْرَاهِيمَ رَبُّهُ»
و«ضَرَبَنِي زَيْدٌ»، وَقَدْ يَجِبُ تَأْخِيرُ الْمَفْعُولِ كَ «ضَرَبْتُ زَيْدًا» وَ «مَا أَحْسَنَ زَيْدًا» وَ «ضَرَبَ
مُوسَى عِيسَى» بِخِلَافِ «أَرْضَعَتِ الصُّغْرَى الْكُبْرَى» وَقَدْ يَتَقَدَّمُ عَلَى الْعَامِلِ: جَوَازاً نَحْوُ:
«فَرِيقًا هَدَى» وَوُجُوباً نَحْوُ: «أَيُّهَا مَا تَدْعُوا».

وَإِذَا كَانَ الْفِعْلُ نِعَمَ أَوْ يَشَسَ فَالْفَاعِلُ إِمَّا مَعْرُوفٌ بِأَلِ الْجِنْسِيَّةِ نَحْوُ: «نِعَمَ الْعَبْدُ» أَوْ
مُضَافٌ لِمَا هِيَ فِيهِ نَحْوُ: «وَلَنِعَمَ دَارُ الْمُتَّقِينَ» أَوْ ضَمِيرٌ مُسْتَرِيرٌ مُقَسَّرٌ بِتَمْيِيزِ مُطَابِقٍ
لِلْمَخْصُوصِ، نَحْوُ: «يَشَسَ لِلظَّالِمِينَ بَدَلًا».

ش - الفعل والفاعل كالكلمة الواحدة؛ فحَقُّهُمَا أَنْ يَتَصِلَا، وَحَقُّ الْمَفْعُولِ أَنْ يَأْتِيَ
بعدهما، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: «وَوَرِثَ مُلْكِمَانِ دَاوُدَ»^(١).

وقد يتأخر الفاعل عن المفعول، وذلك على قسمين: جائز، وواجب.

فالجائز كقوله تعالى: «وَلَقَدْ جَاءَ آلَ فِرْعَوْنَ التُّذْرُ»^(٢)، وقول الشاعر:

٧٥ - جَاءَ الْخِلَافَةُ أَوْ كَانَتْ لَهُ قَدْرًا كَمَا أَتَى رَبُّهُ مُوسَى عَلَى قَدَرٍ

(١) من الآية ١٦ من سورة النمل.

(٢) من الآية ٤١ من سورة القمر.

٧٥ - هذا البيت من كلام جرير بن عطية بن الخطفي، يمدح أمير المؤمنين عمر بن عبد العزيز بن مروان،
وقد أنشده ابن عقيل في باب العطف (رقم ٢٩٦) والمؤلف في أوضحه في باب الفاعل (رقم ٢١٩)
والأشموني في باب الفاعل أيضاً (رقم ٣٧٥).

اللغة: «قدر» بفتح كل من القاف والدال - أي: موافقة له، أو مقدرة.

الإعراب: «جاء» فعل ماضٍ، مبني على الفتح لا محل له من الإعراب، والفاعل ضمير مستتر فيه
جوازاً تقديره هو «الخلافة» مفعول به لجاء «أو» حرف عطف بمعنى الواو، «كانت» كان: فعل ماضٍ
ناقص، والتاء علامة التانيث، واسمه ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود إلى الخلافة «له» جار
ومجرور متعلق بقدر الآتي «قدراً» خبر كان منصوب بالفتحة الظاهرة «كما» الكاف حرف تشبيه وجر،
وما: حرف مصدري «أتى» فعل ماضٍ «ربه» رب: منصوب على التعظيم مفعول به تقدم على
الفاعل، ورب مضاف والهاء ضمير الغائب العائد إلى موسى الآتي مضاف إليه، مبني على الضم في
محل جر «موسى» فاعل أتى، مرفوع بضمّة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر «على قدر» =

فلو قيل في الكلام «جاء الثُّدُرُ آلَ فِرْعَوْنَ» لكان جائزاً، وكذلك لو قيل: «كَمَا أَتَى مُوسَى رَبَّهُ» وذلك لأن الضمير حيثنذ يكون عائداً على متقدم لفظاً ورتبة، وذلك هو الأضلُّ في عَوْد الضمير.

والواجب كقوله تعالى: «وَإِذْ أَتَى إِبْرَاهِيمَ رَبُّهُ»^(١)، وذلك لأنه لو قُدِّمَ الفاعل هنا فقيل: «أَتَى رَبَّهُ إِبْرَاهِيمَ» لزم عَوْد الضمير على متأخر لفظاً ورتبة، وذلك لا يجوز؛ وكذلك نحو قولك: «ضَرَبَ زَيْدٌ» وذلك أنه لو قيل: «ضَرَبَ زَيْدٌ إِيَّايَ» لزم فَضْلُ الضمير مع التمكن من اتصاله، وذلك أيضاً لا يجوز.

وقد يجب [أيضاً] تأخيرُ المفعول في نحو: «ضَرَبَ مُوسَى عِيسَى» لانتفاء الدلالة على فاعلية أحدهما ومفعولية الآخر؛ فلو وُجِدَتْ قرينة معنوية نحو: «أَرْضَعَتِ الصَّغِيرَى الْكُبْرَى» و «أَكَلَ الْكُمْتَرَى مُوسَى» أو لفظية كقولك: «ضَرَبَتْ مُوسَى سَلَمَى» و «ضَرَبَ مُوسَى الْعَاقِلُ عِيسَى» جاز تقديمُ المفعولِ عَلَى الْفَاعِلِ وتأخيرُهُ عنه، لانتفاء اللبس في ذلك.

واعلم أنه كما لا يجوز في مثل «ضَرَبَ مُوسَى عِيسَى»^(٢) أن يتقدم المفعول على الفاعل وحده، كذلك لا يجوز تقديمه عليه وعلى الفعل، لثلاثي توهم أنه مبتدأ، وأن الفعل مُتَحَمِّلٌ لضميره، وأن «موسى» مفعول.

ويجوز في مثل «ضَرَبَ زَيْدٌ عَمْرًا» أن يتقدَّم المفعول على الفعل، لعدم المانع من

= جار ومجرور متعلق بأتى، وما المصدرية مع ما دخلت عليه في تأويل مصدر مجرور بالكاف، وهذا الجار والمجرور متعلق بمحذوف نعت لمنعوت محذوف، وتقدير الكلام: جاء الخلافة إتياناً كإتيان موسى ربه على قدر.

الشاهد فيه: قوله «أتى ربه موسى» حيث قدم المفعول به - وهو رب - على الفاعل - وهو موسى - مع كون المفعول به مضافاً إلى ضمير عائد إلى الفاعل، وذلك لأن الضمير في هذه الحالة - وإن كان يعود على متأخر في اللفظ - عائد على متقدم في الرتبة؛ بسبب أن الرتبة الطبيعية للفاعل أن يقع قبل المفعول.

(١) من الآية ١٢٤ من سورة البقرة.

(٢) ضابط نحو هذا المثال أن يكون إعراب الفاعل والمفعول جميعاً تقديرياً كما مثل المؤلف، أو محلياً نحو قولك «ضرب هذا ذاك» أو «ضرب هؤلاء هذا».

ذلك، قال الله تعالى: ﴿فَرِيقًا هَدَى﴾^(١).

وقد يكون تقديمه واجباً، كقوله تعالى: ﴿أَيُّهَا مَا تَدْعُوا فَلَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى﴾^(٢) فأياً: مفعول لتدعوا مقدم عليه وجوباً، لأنه شرط، والشرط له صدر الكلام، وتدعوا: مجزوم به.



وإذا كان الفعل «نعم» أو «بئس» وجب في فاعله أن يكون اسماً معرفاً بالآلف واللام، نحو: «نعم العبد»^(٣) أو مضافاً لما فيه أل، كقوله تعالى: «وَلَنِعْمَ دَارُ الْمُتَّقِينَ»^(٤) «فَلْيَبْشِرُوا الْفَرِحِينَ»^(٥) أو مضمراً مستتراً مفسراً بنكرة بعده منصوبة على التمييز، كقوله تعالى: «بِئْسَ لِلظَّالِمِينَ بَدَلًا»^(٦) أي: بئس هو - أي البدل - بدلاً^(٧).
وإذا استوفت «نعم» فاعلها الظاهر، أو فاعلها المضمرة وتمييزه - جيء بالمخصوص بالمدح أو الذم، فقول: «نعم الرجل زيد» و«نعم رجلاً زيداً».

(١) من الآية ٣٠ من سورة الأعراف.

(٢) من الآية ١١٠ من سورة الإسراء.

(٣) من الآية ٣٠ من سورة ص.

(٤) من الآية ٣٠ من سورة النحل.

(٥) من الآية ٢٩ من سورة النحل.

(٦) من الآية ٥٠ من سورة الكهف.

(٧) من أحكام الضمير الذي يرفع بنعم وبئس، أولاً: أن يكون مستتراً وجوباً، فلا يجوز إبرازه في الثانية أو الجمع، تقول «نعم رجلاً زيداً» و«نعم رجلين الزيدان» و«نعم رجالاً الزيدون» وخالف في هذا الحكم الكوفيون فأجازوا الأفراد وأجازوا الثانية والجمع، وثانياً: أنه لا يجوز اتباعه بشيء من التواضع، وذلك لأنه يشبه ضمير الشأن في أنه يقصد به الإبهام لتعظيم معناه، وقد علم أن الضمير لا ينعت، وثالثاً: أنه يجب تفسيره بتمييز.

ومن أحكام هذا التمييز، أولاً: أنه يكون نكرة عامة، فلو لم يكن للنكرة إلا فرد واحد كشمس وبلد وقمر لم يجوز وقوعها تمييزاً هنا، وثانياً: أن تكون هذه النكرة قابلة لدخول أل عليها، فلا يجوز أن يكون لفظ «غير» و«مثل» تمييزاً في هذا الأسلوب لعدم قبولهما لآل، عند الجمهور، وإنما اشترطنا قبول هذه النكرة لآل لأنها بدل عن فاعل نعم الظاهر الذي يشترط فيه أن يكون بال، وثالثاً: أن يكون هذا التمييز مذكوراً في الكلام، وهذا مذهب سيويه، وصحح ابن عصفور وابن مالك جواز حذفه بقلة متى علم، نحو: «فبها ونعمت» أي ونعمت رخصة، وتقدير حذف التمييز في هذا الحديث أولى من تقدير حذف الفاعل.

وإعرابه مبتدأ، والجملة قبله خبر، والرابط بينهما العموم الذي في الألف واللام^(١).
ولا يجوز بالإجماع أن يتقدم المخصوص على الفاعل، فلا يقال: «نِعَمَ زَيْدُ الرَّجُلِ»، ولا على التمييز خلافاً للكوفيين، فلا يقال: «نِعَمَ زَيْدٌ رَجُلًا».
ويجوز بالإجماع أن يتقدم على الفعل والفاعل، نحو: «زَيْدٌ نِعَمَ الرَّجُلِ» ويجوز أن تحذف إذا دل عليه دليل، قال الله تعالى: ﴿إِنَّا وَجَدْنَاهُ صَابِرًا نِعَمَ الْعَبْدِ، إِنَّهُ أَوَّابٌ﴾^(٢) أي: هو، أي: أيوب.

ص. باب الثائب عن الفاعل: يُحذفُ الفاعلُ فيُتوبُ عنه في أحكامِهِ كُلِّهَا مَفْعُولٌ بِهِ، فَإِنْ لَمْ يُوْجَدْ فَمَا اخْتَصَّ وَتَصَرَّفَ مِنْ ظَرْفٍ أَوْ مَجْرُورٍ أَوْ مَصْدَرٍ، وَيُضْمُّ أَوَّلُ الْفِعْلِ مُطْلَقًا، وَيُشَارِكُهُ ثَانِي نَحْوِ: تُعَلِّمُ، وَثَالِثٌ نَحْوِ: أَنْطَلِقَ، وَيُفْتَحُ مَا قَبْلَ الْآخِرِ فِي الْمُضَارِعِ، وَيُكْسَرُ فِي الْمَاضِي، وَلَكَ فِي نَحْوِ: «قَالَ وَبَاعَ» الْكَسْرُ مُخْلَصًا، وَمُشَمًّا ضَمًّا، وَالضَّمُّ مُخْلَصًا.

ش. يجوز حذف الفاعل: إما للجهل به^(٣)، أو لغرض لفظي أو معنوي، فالأول كقولك: «سُرِقَ الْمَتَاعُ» و «رُويَ عن رسول الله ﷺ» إذا لم يُعلم السارق والراوي، والثاني: كقولهم: «مَنْ طَابَتْ سِرِيرَتُهُ حُمِدَتْ سِيرَتُهُ» فَإِنَّهُ لَوْ قِيلَ: «حَمَدَ النَّاسُ سِيرَتَهُ» اخْتَلَّتِ السَّجْعَةُ، والثالث: كقوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا قِيلَ لَكُمْ تَفَسَّحُوا فِي

(١) قد مضى بيان ذلك في مباحث الخبر من باب «المبتدأ والخبر».

(٢) من الآية ٣٠ من سورة ص.

(٣) جعل المؤلف الجهل بالفاعل غرضاً مستقلاً غير داخل في الغرض اللفظي ولا في الغرض المعنوي، بل دليل مقابلته بهما، وجعله ابن مالك داخلاً تحت الغرض المعنوي، وليس بسليد، ثم إن جعل الجهل بالفاعل غرضاً غير مستقيم؛ لأن جهلك بأن السارق فلان وجهلك بأن الراوي فلان يستدعي أن تمتنع عن التصريح باسم السارق أو باسم الراوي، ولا يلزمك أن تحذف الفاعل من الكلام، بل يصح لك أن تأتي به مدلولاً عليه بلفظ عام؛ لأن كل فعل يصح أن يسند إلى اسم الفاعل المشتق من مصدره كأن تقول: جاء جاء، وسرق سارق، وروى راو، وفي القرآن الكريم: ﴿سَأَلَ سَائِلٌ بِعَذَابٍ وَاقِعٍ﴾ وقال الأعشى:

* هَرِيرَةٌ وَدَّعَهَا وَإِنْ لَمْ لَايُمْ *

الْمَجَالِسِ فَافْسَحُوا يَفْسَحِ اللَّهُ لَكُمْ، وَإِذَا قِيلَ انشُرُوا فانشُرُوا^(١)، وقول الشاعر:
 ٧٦ - وَإِنْ مُدَّتِ الْأَيْدِي إِلَى الزَّادِ لَمْ أَكُنْ بِأَعْجَلِهِمْ، إِذْ أَجْشَعُ الْقَوْمِ أَعْجَلُ
 فحذف الفاعل في ذلك كله، لأنه لم يتعلق غرضٌ بذكره.

وحيث حُذِفَ فاعل الفعل فإنك تُقيمُ مقامه المفعول به، وتُعطيهِ أحكامه المذكورة له في بابه، فتصيرُهُ مرفوعاً بعد أن كان منصوباً، وعُمدة بعد أن كان فَضْلَةً، وواجب التأخير

(١) من الآية ١١ من سورة المجادلة.

٧٦ هذا البيت من كلام الشنفرى - يفتح الشين وسكون النون وفتح الفاء والراء - الأزدي، وقد أنشده من المؤلفين ابن عقيل (رقم ٧٧) والأشموني (رقم ٢١٧) والمؤلف في أوضحه (رقم ١١٣) وفي مغني اللبيب (٨١٣).

اللغة: «أجشع القوم» أشدهم جشعاً، والجشع - بفتح الجيم والشين - أشد الطمع، وفعله من باب فرح، «أعجل» أراد به المتعجل السريع إلى الأكل، ولم يرد به معنى التفضيل.

الإعراب: «إن» حرف شرط جازم يجر فعلين الأول فعل الشرط والثاني جوابه وجزاؤه «مدت» مد: فعل ماضٍ، مبني للمجهول، فعل الشرط، مبني على الفتح في محل جزم، والتاء علامة التانيث «الأيدي» نائب فاعل لمد مرفوع بضمّة مقدرة على الياء منع من ظهورها الثقل «إلى الزاد» جار ومجرور متعلق بمد «لم» حرف نفي وجزم وقلب «أكن» فعل مضارع ناقص، جواب الشرط، واسمه ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا «بأعجلهم» الباء حرف جر زائد، أعجل: خبر أكن، منصوب بفتحة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد، وأعجل مضاف وضمير الغائبين مضاف إليه «إذ» كلمة دالة على التعليل، قيل: هي حرف، فلا محل له من الإعراب، وقيل: هي ظرف مبني على السكون في محل نصب «أجشع» مبتدأ، وأجشع مضاف و «القوم» مضاف إليه، مجرور وعلامة جره الكسرة الظاهرة «أعجل» خبر المبتدأ، مرفوع بالضمّة الظاهرة.

الشاهد فيه: قوله «مدت الأيدي» حيث حذف الفاعل، وأقام المفعول به مقامه، وأصل الكلام: مد القوم الأيدي، فحذف «القوم» الذي هو فاعل؛ لأنه لم يتعلق بذكره غرض، وأقام الأيدي الذي هو المفعول به مقامه، وضم أول الفعل وكسر ما قبل الآخر للدلالة على أنه مسند للنائب عن الفاعل. فإن قلت: فأين كسر ما قبل الآخر؟

قلت: هو مقدر، لا يمنع من ظهوره إلا إدغام الحرف في الحرف الذي من جنسه، وأصله مدد - بضم الميم وكسر الدال الأولى - فأدغمت الدال في الدال.

وفي قوله «أعجل» شاهد آخر للنحاة، حيث استعمل صيغة أفعل غير دالة على التفضيل؛ إذ المعنى لم أكن بالعجلان؛ لأن أجشع القوم العجلان.

عن الفعل بعد أن كان جائز التقديم عليه، ويؤنث له الفعل إن كان مؤنثاً، نقول في ضَرَبَ زيد عمراً، «ضَرَبَ عَمْرُو»^(١)، وفي ضَرَبَ زيد هنداً: «ضَرَبَتْ هِنْدُ».

فإن لم يكن في الكلام مفعول به ناب الظرف، أو الجار والمجرور، أو المصدر، نقول: مَيَّرَ قَرْسَخٌ، وَصَيَّمَ رَمَضَانٌ، وَمُرَّ بِزَيْدٍ، وَجُلِسَ جُلُوسُ الْأَمِيرِ. ولا يجوز نيابة الظرف والمصدر إلا بثلاثة شروط:

أحدها: أن يكون مُخْتَصِصاً، فلا يجوز «ضَرَبَ ضَرْبٌ»، ولا صَيَّمَ زَمَنٌ، ولا اعتَكِفَ مَكَانٌ، لِعَدَمِ اختصاصها، فإن قلت: ضَرَبَ ضَرْبٌ شَدِيدٌ، وَصَيَّمَ زَمَنٌ طَوِيلٌ، واعتَكِفَ مَكَانٌ حَسَنٌ - جاز؛ لحصول الاختصاص بالوصف.

الثاني: أن يكون مُتَصَرِّفاً، لا ملازماً للنصب على الظرفية أو المصدرية، فلا يجوز «سُبْحَانَ اللَّهِ» بالضم، على أن يكون نائباً مَنَابٍ فاعِلٍ فعله المُقَدَّرُ على أن تقديره: يُسَبِّحُ سُبْحَانَ اللَّهِ، ولا «يُجَاءُ إِذَا جَاءَ زَيْدٌ» على أن «إِذَا» نائبة عن الفاعل؛ لأنهما لا يَتَصَرَّفَانِ.

الثالث: أن لا يكون المفعول به موجوداً، فلا نقول: «ضَرَبَ الْيَوْمُ زَيْدًا» خلافاً للأخفش والكوفيين، وهذا الشرط أيضاً جارٍ في الجار والمجرور، والخلاف جارٍ فيه أيضاً، واحتجَّ المجيزُ بقراءة أبي جعفر «لِيَجْزَى قَوْمًا بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ»^(٢). وبقول الشاعر:

٧٧ - وَإِنَّمَا يُرْضِي الْمُنِيبُ رَبَّهُ مَا دَامَ مَعْنِيًّا بِذِكْرِ قَلْبِهِ
فَأَقِيمَ (بما) و «بذكر» مع وجود (قوماً) و «قَلْبُهُ».

(١) ونقول في «ضربت هند زيداً» بعد حذف الفاعل وإستاد الفعل للمفعول: ضرب زيد.

(٢) من الآية ١٤ من سورة الجاثية.

٧٧ - لم أقف لهذا الشاهد على نسبة إلى قائل معين، وهو بيتان من الرجز المشطور، وقد أنشده المؤلف في أوضحه (رقم ٢٢٨) والأشموني (٣٨٩).

اللفظة: «المنيب» هو اسم فاعل فعله أناب، مثل أقام فهو مقيم، والمنيب: الثائب الراجع «معنياً» اسم مفعول من عني - بضم العين وكسر النون - والمعنى المهتم بالأمر المشغول به.

الإعراب: «إنما» أداة حصر، حرف مبني على السكون لا محل له من الإعراب «يرضي» فعل مضارع =

وأجيب عن البيت بأنه ضرورة، وعن القراءة بأنها شاذة، ويحتمل أن يكون القائم مقام الفاعل ضميراً [مستتراً] في الفعل عائداً على الغفران المفهوم من قوله تعالى: ﴿قُلْ لِلَّذِينَ آمَنُوا يَغْفِرُوا﴾^(١) أي: لِيُجْزَى الغفرانُ قوماً، وإنما أُقيِمَ المفعول به، غاية ما فيه أنه المفعول الثاني، وذلك جائز.

وإذا حُلِفَ الفاعلُ وأقيم شيء من هذه الأشياء مُقَامَهُ وجب تغييرُ الفعل: بضم أوله ماضياً كان أو مضارعاً، ويكسر ما قبل آخره في الماضي، ويفتحه في المضارع؛ تقول: ضَرَبَ، وَيُضْرَبُ، وإذا كان مبتدأ بئاء زائدة أو بهمزة وَضَلَّ شَارَكَ في الضم ثانياً أوله في مسألة التاء، وثالثه أوله في مسألة الهمزة؛ تقول في تَعَلَّمْتُ المسألة: «تَعَلَّمَتِ المسألة» بضم التاء والعين، وفي انْطَلَقْتُ بِزَيْدٍ: «انْطَلَقَ» بضم الهمزة والطاء قال الله تعالى: ﴿فَمَنْ اضْطُرَّ﴾^(٢)، وإذا ابتدئ بالفعل قيل (اضْطُرَّ) بضم الهمزة والطاء، وقال الهذلي:

٧٨- سَبَقُوا هَوًى وَأَعْنَقُوا لِهَوَاهُمْ فَتُخَرَّمُوا، وَلِكُلِّ جَنْبٍ مَصْرَعٌ

= مرفوع بضمّة مقدرة على الياء منع من ظهورها الثقل «المنيب» فاعل يرضي مرفوع بالضمّة الظاهرة «ربه» رب: منصوب على التعظيم، مفعول به، منصوب بالفتحة الظاهرة، ورب مضاف والهاء ضمير الغائب العائد إلى المنيب مضاف إليه «ما» مصدرية ظرفية «دام» فعل ماض ناقص، يرفع الاسم وينصب الخبر، واسمه ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى المنيب «معنياً» خبر دام منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة، وهو اسم مفعول كما قلنا في بيان لغة البيت؛ فهو من هذه الجهة مثل الفعل المبني للمجهول يحتاج إلى نائب فاعل «بذكر» جار ومجرور، وهو نائب فاعل قوله معنياً «قلبه» قلب: مفعول به لمعني، منصوب بالفتحة الظاهرة، وقلب مضاف والهاء ضمير الغائب العائد إلى المنيب مضاف إليه، مبني على الضم في محل جر.

الشاهد فيه: قوله «معنياً بذكر قلبه» حيث أناب الجار والمجرور، وهو قوله بذكر، متاب الفاعل، مع وجود المفعول به في الكلام، وهو قوله قلبه، ولو أقام المفعول به لرفعه، لكن الرواية بالنصب، بدليل نصب الباء في «ربه» في البيت الأول، وهذا الذي صنعه الشاعر شاذ.

(١) من الآية ١٤ من سورة الجاثية.

(٢) من الآية ١٧٣ من سورة البقرة.

٧٨- هذا الشاهد من كلام أبي ذؤيب الهذلي، وكان له أبناء خمسة فماتوا جميعاً بالطاعون في عام واحد، فقال هذا البيت ضمن قصيدة يرثيهم فيها، وقد أنشده الأشموني (رقم ٦٧٣) والمؤلف في أوضحه (رقم ٣٦٤) وابن عقيل (٢٤٥).

وإذا كان الفعل الماضي ثلاثياً مُعْتَلَّ الوَسْطِ - نحو: قال وباع - جاز لك فيه ثلاث لغات: إحداها - وهي الفُضْحَى - كَسَرُ ما قبل الألف؛ فتقلب الألف ياء، الثانية: إشْمَامُ الكسر شيئاً من الضم، تنبيهاً على الأصل، وهي لغة فصيحة أيضاً، الثالثة: إخْلَاصُ ضم أوله؛ فيجب قلب الألف واواً؛ فتقول: قُولَ وَيُوعَ، وهي قليلة.

* * *

ص - بَابُ الْاِشْتِغَالِ، يَجُوزُ فِي نَحْوِ: «زَيْدًا ضَرَبْتُهُ» أَوْ «ضَرَبْتُ أَخَاهُ» أَوْ «مَرَزْتُ بِهِ»

اللفظة: «هويّ» أصله هوى، فقلب الألف ياء ثم أذغم الياء في الياء، وهذه لغة هذيل، والهوى: ما تهواه النفس وتميل إليه وتطلبه «أعْتَقُوا» سارعوا «تخرموا» استأصلهم الموت «لكل جنب مصرع» يريد لكل إنسان مكان يصرع فيه فيموت.

المعنى: يقول: إن هؤلاء الأولاد قد سبقوا ما أرغب فيه لهم وأحرص عليه، وهو طول أعمارهم ودوام بقائهم، ويأدروا مسرعين إلى ما يرغبونه ويحبونه، وجعل الموت هوى لهم من باب المشاكلة، ثم عزى نفسه بقوله: إن الموت يلاقيه كل إنسان في هذه الدنيا، فلكل امرئ مكان يدركه فيه الموت فلا يستطيع أن يفلت منه.

الإعراب: «سبقوا» سبق: فعل ماضٍ، مبني على الفتح المقدر على آخره منع من ظهوره اشتغال المحل بحركة المناسبة، وواو الجماعة فاعل، مبني على السكون في محل رفع «هويّ» مفعول به منصوب بفتحة مقدرة على الألف المتقلبة ياء مدغمة في ياء المتكلم منع من ظهورها التعذر، وهو مضاف وياء المتكلم مضاف إليه، مبني على الفتح في محل جر «وأعْتَقُوا» الواو عاطفة، فعل وفاعل، والجملة معطوفة على الجملة السابقة «لهوهم» اللام حرف جر، هوى: مجرور باللام، والجار والمجرور متعلق بأعْتَقَ، وهوى مضاف وضمير الغائبين مضاف إليه «فتخرموا» الفاء عاطفة، تخرم: فعل ماضٍ مبني للمجهول، وواو الجماعة نائب فاعل «ولكل» الواو للحال، ولكل: جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم، وكل مضاف، و«جنب» مضاف إليه «مصرع» مبتدأ مؤخر، مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة، والجملة من المبتدأ وخبره في محل نصب حال.

الشاهد فيه: قوله «تخرموا» فإنه فعل ماضٍ مبدوء بالتاء الزائدة، فلما بناه للمجهول وضم أوله أتبع ثانيه لأوله، فضم التاء والخاء جميعاً، وهكذا حكم كل فعل مبدوء بهذه التاء الزائدة عند بناؤه للمجهول.

ويستشهد النحاة بقوله: «هويّ» على أن هذيلاً تقلب ألف المقصور ياء عند إضافته لياء المتكلم، وجمهور العرب يبقون الألف بحالها؛ فيقولون: «هوى» و«فتاي» و«عصاي» قال الله تعالى: ﴿هِيَ عَصَايُ﴾ وقال جعفر بن عتبة أحد شعراء الحماسة:

هَوَايَ مَعَ الرِّكْبِ الْيَمَانِيِّ مُضِعِدٌ جَنِيْبٌ، وَجُتْمَانِي بِمَكَّةَ مُوَقِّئٌ

رَفَعَ زَيْدٌ بِالْإِبْتِدَاءِ؛ فَالْجُمْلَةُ بَعْدَهُ خَبَرٌ، وَنَضْبُهُ بِإِضْمَارِ ضَرَبْتُ وَأَهْنُتُ وَجَاوَزْتُ وَاجِبَةً الْحَذْفِ؛ فَلَا مَوْضِعَ لِلْجُمْلَةِ بَعْدَهُ، وَيَتَرَجَّحُ النَّضْبُ فِي نَحْوِ: «زَيْدًا أَضْرِبُهُ» لِلطَّلَبِ، وَنَحْوِ: «وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا» مُتَأَوَّلٌ، وَفِي نَحْوِ: «وَالْأَنْعَامَ خَلَقَهَا لَكُمْ» لِلتَّنَاسُبِ، وَنَحْوِ: «أَبْشَرًا مِنَّا وَاحِدًا تَتَّبِعُهُ» وَ «مَا زَيْدًا رَأَيْتُهُ» لِغَلْبَةِ الْفِعْلِ، وَيَجِبُ فِي نَحْوِ: «إِنْ زَيْدًا لَقِيتُهُ فَأَكْرِمْتُهُ» وَ «هَلَا زَيْدًا أَكْرَمْتُهُ» لِوُجُوبِهِ، وَيَجِبُ الرَّفْعُ فِي نَحْوِ «خَرَجْتُ فَإِذَا زَيْدٌ يَضْرِبُهُ عَمَرُو» لَامْتِنَاعِهِ، وَيَسْتَوِيَانِ فِي نَحْوِ: «زَيْدٌ قَامَ أَبُوهُ وَعَمَرُو أَكْرَمْتُهُ» لِلتَّكَافُورِ، وَلَيْسَ مِنْهُ «وَكُلُّ شَيْءٍ فَعَلُوهُ فِي الزُّبُرِ» وَ «أَزَيْدٌ ذُهِبَ بِهِ».

ش - ضابطُ هذا الباب: أن يَتَقَدَّمَ اسْمُ^(١)، وَيَتَأَخَّرَ عَنْهُ فِعْلٌ عَامِلٌ فِي ضَمِيرِهِ، وَيَكُونُ ذَلِكَ الْفِعْلُ بِحِثِّ لَوْ قُرَّغَ مِنْ ذَلِكَ الْمَعْمُولِ وَسُلِّطَ عَلَى الْاسْمِ الْأَوَّلِ لِنَضْبِهِ.

مثال ذلك «زَيْدًا ضَرَبْتُهُ» أَلَا تَرَى أَنَّكَ لَوْ حَذَفْتَ الْهَاءَ وَسَلَّطْتَ «ضَرَبْتُ» عَلَى «زَيْدٍ» لَقُلْتَ: «زَيْدًا ضَرَبْتُ» وَيَكُونُ زَيْدًا مَفْعُولًا مُقَدَّمًا، وَهَذَا مِثَالُ مَا اشْتَغَلَ فِيهِ الْفِعْلُ بِضَمِيرِ الْاسْمِ، وَمِثَالُهُ أَيْضًا «زَيْدًا مَرَزْتُ بِهِ» فَإِنَّ الضَّمِيرَ وَإِنْ كَانَ مَجْرُورًا بِالْبَاءِ إِلَّا أَنَّهُ فِي مَوْضِعِ نَضْبٍ بِالْفِعْلِ.

ومثال ما اشْتَغَلَ فِيهِ الْفِعْلُ بِاسْمٍ عَامِلٍ فِي الضَّمِيرِ، نَحْوُ قَوْلِكَ «زَيْدًا ضَرَبْتُ أَخَاهُ» فَإِنَّ «ضَرَبَ» عَامِلٌ فِي الْأَخِ نَضْبًا عَلَى الْمَفْعُولِيَّةِ، وَالْأَخُ عَامِلٌ فِي الضَّمِيرِ حَقْفًا بِالْإِضَافَةِ.

إِذَا تَقَرَّرَ هَذَا فَنَقُولُ: يَجُوزُ فِي الْاسْمِ الْمُتَقَدِّمِ أَنْ يُرْفَعَ بِالْإِبْتِدَاءِ^(٢)، وَتَكُونُ الْجُمْلَةُ بَعْدَهُ فِي مَحَلِّ رَفْعٍ عَلَى الْخَبَرِيَّةِ، وَأَنْ يُنْضَبَ بِفِعْلِ مُحذُوفٍ وَجُوبًا يُقَسِّرُهُ الْفِعْلُ الْمَذْكُورُ؛ فَلَا مَوْضِعَ لِلْجُمْلَةِ حَيْثُ تَدَّ؛ لِأَنَّهَا مُقَسَّرَةٌ.

وتَقْدِيرُ الْفِعْلِ فِي الْمِثَالِ الْأَوَّلِ: ضَرَبْتُ زَيْدًا ضَرَبْتُهُ، وَفِي الثَّانِي: جَاوَزْتُ زَيْدًا مَرَرْتُ بِهِ، وَلَا تَقْدَرُ «مَرَزْتُ» لِأَنَّهُ لَا يَصِلُ إِلَى الْاسْمِ بِنَفْسِهِ، وَفِي الثَّالِثِ: أَهْنُتُ زَيْدًا

(١) المراد بالاسم المتقدم الجنس، فيشمل الواحد والأكثر، نحو أن تقول «زَيْدًا أَخَاهُ ضَرَبْتُهُ»، تقديره: أهنت زَيْدًا ضَرَبْتُ أَخَاهُ، وَكَانَ تَقْوِيلُ «زَيْدًا أَخَاهُ غَلَامَهُ ضَرَبْتُهُ» وَتَقْدِيرُهُ: لَا يَسْتُ زَيْدًا أَهْنْتُ أَخَاهُ ضَرَبْتُ غَلَامَهُ، وَهَكَذَا.

(٢) هذا إِذَا كَانَ الْاسْمُ الْمُتَقَدِّمُ صَالِحًا لِأَن يَكُونَ مُبْتَدَأً، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ صَالِحًا لِلْإِبْتِدَاءِ - بِأَن كَانَ نَكْرَةً مُحْضَةً - نَحْوُ «رَجُلًا أَكْرَمْتُهُ» تَعَيَّنَ فِيهِ النَضْبُ.

ضربت أخاه، ولا تقدر «ضربت»؛ لأنك لم تضرب إلا الأخ.

واعلم أن للاسم المتقدم على الفعل المذكور خمس حالات؛ فتارة يترجح نصبه، وتارة يجب، وتارة يترجح رفعه، وتارة يجب، وتارة يستوي الوجهان.

فأما ترجيح النصب ففي مسائل:

(١) منها: أن يكون الفعل المذكور فعل طلب - وهو: الأمر، والنهي، والدعاء - كقولك «زَيْدًا أَضْرِبْهُ»، و«زَيْدًا لَا تُهْنِ»، و«اللَّهُمَّ عَبْدَكَ أَرْحَمْهُ»^(١).

وإنما يترجح النصب في ذلك لأن الرفع يستلزم الإخبار بالجملة الطلبية عن المبتدأ، وهو خلاف القياس^(٢)؛ لأنها لا تحتمل الصدق والكذب.

وَيُشْكِلُ عَلَى هَذَا نَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى: «وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا»^(٣)، فإنه نظير قولك «زَيْدًا وَعَمْرًا أَضْرِبْ أَخَاهُمَا» وإنما رُجِّحَ فِي ذَلِكَ النصب لكون الفعل المشغول فعل طلب، وكذلك قوله تعالى: «الرَّائِيَةُ وَالرَّائِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا»^(٤)، والقراء السبعة قد أجمعوا على الرفع في الموضعين.

وقد أجيب عن ذلك بأن التقدير: مما يُتْلَى عَلَيْكُمْ حُكْمُ السَّارِقِ وَالسَّارِقَةِ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا؛ فالسارق والسارقة: مبتدأ ومعطوف عليه، والخبر محذوف، وهو الجار والمجرور، واقطعوا: جملة مستأنفة؛ فلم يلزم الإخبار بالجملة الطلبية عن المبتدأ ولم يستقم عمل فعل من جملة في مبتدأ مخبر عنه بغيره من جملة أخرى، ومثله: «زَيْدٌ فَقِيرٌ

(١) ويدخل في الطلب ما كان لفظه لفظ الخبر ومعناه الدعاء مثلاً، نحو قولك: «محمد غفر الله له» و«خالد لا يعذبه الله» وخرج عن هذا النوع ما كان لفظه لفظ الطلب لكن معناه معنى الخبر كأفعل في التعجب نحو قولك: «محمد أجمل به» والسر في ذلك أن الباء زائدة وجوباً، والضمير في محل رفع على أنه فاعل أجمل - كما ستعرف في باب التعجب - فليس هذا المثال ونحوه من باب الاشتغال أصلاً؛ لأنك قد علمت أن من أصل هذا الباب أن يكون الفعل بحيث لو فرغ من العمل في الضمير وسلط على الاسم المتقدم لنصبه، وهذا الفعل لو سلط على الاسم المتقدم لرفعه محلاً وجره بالباء الزائدة وجوباً.

(٢) لكنه جائز، فلهذا لم يمتنع الرفع، بل ضعف بسببين: مخالفة القياس، ووجود خلاف بين النحاة، وإن كان الراجح عندهم الجواز، من قبل أن حمل الكلام على ما لا خلاف فيه أولى من حمله على ما فيه خلاف.

(٣) من الآية ٣٨ من سورة المائدة.

(٤) من الآية ٢ من سورة النور.

فَأَعْطِيهِ، و «خَالِدٌ مَكْسُورٌ فَلَا تُهْنُهُ» وهذا قول سيبويه، وقال المبرد: أَل موصولة بمعنى الذي، والفاء جيء بها لتدلّ على السببية، كما في قولك: «الذي يأتيني فله درهم»، وفاء السببية لا يعمل ما بعدها فيما قبلها، وقد تقدّم أن شرطَ هذا الباب أن الفعل لو سُلِّطَ على الاسم لنصبه.

(٢) ومنها: أن يكون الاسم مقترناً بعاطفٍ مسبوقٍ بجملة فعلية^(١)، كقولك: «قَامَ زَيْدٌ وَعَمراً أَكْرَمْتُهُ»، وذلك لأنك إذا رفعت كانت الجملة اسمية؛ فيلزم عطف الاسم على الفعلية، وهما متخالفان، وإذا نصبت كانت الجملة فعلية؛ لأن التقدير: وأكرمت عمراً أَكْرَمْتُهُ، فتكون قد عطفت [جملة] فعليةً على فعلية، وهما متناسبان، والتناسُب في العطف أولى من التخالف؛ فلذلك رُجِّحَ النصب، قال الله تعالى: ﴿خَلَقَ الْإِنْسَانَ مِنْ نُطْفَةٍ فَإِذَا هُوَ خَصِيمٌ مُبِينٌ، وَالْأَنْعَامُ خَلْقُهَا﴾^(٢) أجمعوا على نصب «الأنعام» لأنها مسبوقه بالجملة الفعلية - وهي: «خَلَقَ الْإِنْسَانَ».

(٣) ومنها: أن يتقدّم على الاسم أداة الغالب عليها أن تدخل على الأفعال^(٣)، كقولك: «أَزِيدُكَ ضَرْبَتَهُ»، و «مَا زِيدُكَ رَأْيَتَهُ»، قال تعالى: «أَبَشِّرْهُ بِأَحَدٍ نَجِيعَةٍ»^(٤).

(١) يشترط في ترجيح النصب في هذا النوع ألا يفصل بين حرف العطف والاسم الذي يليه بأما، فإن فصل بينهما بأما تعين رفع الاسم الواقع بعد أما، نحو قولك: «أكرمت علياً وأما بكر فأهنته» والسر في ذلك أن «أما» موصولة على أن يستأنف بها الكلام؛ فما بعدها مقطوع في الأحكام الإعرابية عما قبلها، ومن هنا تعلم أن الواو التي قبل أما ليست للعطف، بل هي للاستئناف، ومتى كانت الواو للاستئناف والجملة التي بعدها مستأنفة لم يلزم عند أحد من النحاة تناسب ما قبلها وما بعدها في الفعلية أو الاسمية.

ومحل هذا الكلام كله ما لم يوجد مع الاسم الذي بعد أما ما يترجح معه النصب كأن يكون بعده فعل طلب، وذلك كأن تقول: «لقيت زيدا وأما عمراً فأضربه» فهذا يجوز فيه الأمران النصب والرفع على السواء، لأن لكل منهما مرجحاً.

والحاصل: أن الجملة التي بعد أما مستقلة عما قبلها، فتأخذ أحكامها باعتبار نفسها، ولا ينظر إلى ما تقدم عليها.

(٢) من الآيتين ٤ وه من سورة النحل.

(٣) وهنا شيئان لا بد أن تنبهك إليهما، الأمر الأول: أن الأدوات التي يغلب دخولها على الأفعال خمسة: همزة الاستفهام، وإن وما ولا التانيات، وحيث المجردة من ما، والأمر الثاني: يشترط لترجيح النصب في هذا النوع ألا يفصل بين همزة الاستفهام ونحوها وبين الاسم بغير ظرف، فإن فصل بينهما بغير ظرف نحو قولك: «أأنت زيد تضربه» ترجح الرفع، أما الفصل بالظرف نحو «أأمام الأستاذ زيد تضربه» فالنصب واجح.

(٤) من الآية ٢٤ من سورة القمر.

وأما وجوب النصب ففيما إذا تَقَدَّمَ على الاسم أداة خَاصَّةٌ بالفعل، كأدوات الشرط والتَّحْضِيضِ، كقولك: «إِنْ زَيْدًا رَأَيْتُهُ فَأَكْرِمْتُهُ» و «هَلَّا زَيْدًا أَكْرَمْتُهُ»، وكقول الشاعر:

٧٩ - لَا تَجْزَعِي إِنْ مُنْفِسًا أَهْلَكْتُهُ فَإِذَا هَلَكْتُ فَعِنْدَ ذَلِكَ فَاجْزَعِي

وأما وجوب الرفع ففيما إذا تَقَدَّمَ على الاسم أداة خَاصَّةٌ بالدخول على الجملة الاسمية، كإِذَا الفُجائية، كقولك: «خَرَجْتُ إِذَا زَيْدٌ يَضْرِبُهُ عَمْرُو»؛ فهذا لا يجوز فيه

٧٩ - هذا البيت من كلمة للنمر بن تولب يجيب امرأته وقد لامته على التبذير، وقد أنشده ابن عقيل (رقم ١٥٧) وكذلك أنشده الأشموني في باب الاشتغال (رقم ٣٩٢) وأول الكلمة التي منها بيت الشاهد قوله:

قَالَتْ لَتَعْلِزَنِي مِنَ اللَّيْلِ: أَسْمَعُ، سَفَهَ تَبَيُّنُكَ الْمَلَامَةَ، فَأَمَجَّعِي

اللغة: «لا تجزعي» يريد لا تحزني ولا تخافي، والجزع: هو ضعف المرء عن تحمل ما ينزل به من البلاء «منفس» المراد به ههنا المال الكثير «أهلكته» أراد أنفقته، «هلكت» مت.

المعنى: يقول لها: لا تتألّمي من إنفاقي المال؛ لأنني ما دمت حياً فسوف لا ينالك مكروه، فإذا مت فاجزعي على موتي؛ لأنك لن تجدي من بعدي من يكفيك مهمات الحياة كما أكفيكها.

الإعراب: «لا» ناهية «تجزعي» فعل مضارع مجزوم بلا الناهية، وعلامة جزمه حذف النون، وياء المؤنثة المخاطبة فاعل، مبني على السكون في محل رفع «إن» حرف شرط جازم يجزم فعلين الأول فعل الشرط والثاني جوابه وجزاؤه «منفساً» مفعول به لفعل محذوف يفسره ما بعده، والتقدير: إن أهلكت منفساً، وهذا الفعل المحذوف هو فعل الشرط «أهلكته» أهلك: فعل ماضٍ، وتاء المتكلم فاعل، والهاء ضمير الغائب العائد على منفس مفعول به، والجملة من الفعل والفاعل والمفعول لا محل لها من الإعراب لأنها مفسرة «إذا» ظرفية تضمنت معنى الشرط «هلكت» فعل وفاعل، والجملة في محل جر بإضافة إذا إليها «فعند» الفاء زائدة، عند: ظرف متعلق باجزعي، وعند مضاف وذا من «ذلك» اسم إشارة مجرور محلاً بإضافة عند إليه، مبني على السكون في محل جر، واللام للبعد، والكاف حرف خطاب «فاجزعي» الفاء واقعة في جواب إذا، اجزعي: فعل أمر، وياء المخاطبة فاعل، والجملة لا محل لها جواب إذا.

الشاهد فيه: قوله «إن منفساً» حيث نصب الاسم الواقع بعد أداة الشرط على تقدير فعل يعمل فيه؛ من جهة أن أدوات الشرط لا يليها إلا الفعل.

وفي هذا البيت رواية برفع منفس؛ وتخرج على أن «منفس» فاعل لفعل محذوف من معنى الفعل المذكور بعده؛ والتقدير: لا تجزعي إن هلك منفس أهلكته.

النصب؛ لأنه يقتضي تقدير الفعل، وإذا الفجائية لا تدخل إلا على الجملة الاسمية^(١).

وأما الذي يستويان فيه فضابطه: «أن يتقدم على الاسم عاطف، مسبوق بجملة فعلية، مخبر بها عن اسم قبلها» كقولك: «زَيْدٌ قَامَ أَبُوهُ، وَعَمراً أَكْرَمْتُهُ» وذلك لأن «زيد قام أبوه» جملة كبرى ذات وجهين، ومعنى قولي: «كَبُرَى» أنها جملة في ضميرها جملة، ومعنى قولي: «ذات وجهين» أنها اسمية الصدر، فَعِلْيَةُ الْعَجْزِ، فإن رَاعَيْتَ صَدْرَهَا رفعت «عمراً»، وكنت قد عَطَفْتَ جملة اسمية على جملة اسمية، وإن رَاعَيْتَ عَجْزَهَا نصبت، وكنت قد عَطَفْتَ جملة فعلية على جملة فعلية؛ فالمناسبة حاصلة على كلا التقديرين؛ فاستوى الوجهان.

وأما الذي يترجح فيه الرفع فما عدا ذلك، كقولك: «زَيْدٌ صَرَبْتُهُ»، قال الله تعالى: ﴿جَنَّاتٍ عَذِينَ يَدْخُلُونَهَا﴾^(٢)، أجمعت السبعة على رفعه، وقريء، شاذاً بالنصب، وإنما يترجح الرفع في ذلك لأنه الأصل، ولا مرجح لغيره.

وليس منه قوله تعالى: ﴿وَكُلُّ شَيْءٍ فَعَلُوهُ فِي الزُّبُرِ﴾^(٣)، لأن تقدير تسليط الفعل على ما قبله إنما يكون على حسب المعنى المراد، وليس المعنى هنا أنهم فعلوا كل شيء في الزبر، حتى يصح تسليطه على ما قبله، وإنما المعنى وكل مفعول لهم ثابت في الزبر، وهو مخالف لذلك المعنى؛ فالرفع هنا واجب، لا راجح، والفعل المتأخر، صفة للاسم؛ فلا يصح له أن يعمل فيه.

(١) بقي عليه من المواضع التي يجب فيها الرفع أن يقع الفعل المشتغل بالضمير بعد أداة لها صدر الكلام - والأدوات التي لها صدر الكلام هي حروف الاستفهام، وما النافية، وأدوات الشرط - كأن تقول: «زيد هل أكرمه» أو تقول: «زيد ما لقيته» أو تقول: «زيد إن لقيته أكرمه» والسري وجوب الرفع في هذه المثل ونحوها أن كل ما له صدر الكلام لا يجوز أن يعمل ما قبله فيما بعده؛ لأنه قطع ما قبله عما بعده باستحقاقه للصدارة، إذ لو عمل ما قبله فيما بعده لكان هو حشواً، ومن المقرر أن ما لا يعمل لا يفسر العامل.

(٢) من الآية ٢٣ من سورة الرعد.

(٣) من الآية ٥٢ من سورة القمر.

[وليس منه «أَزِيدُ ذُهَبَ به» لعدم اقتضائه النصب مع جواز التسليط]^(١).

ص- بَابُ فِي التَّنَازُعِ، يَجُوزُ فِي «ضَرَبْتَنِي وَضَرَبْتُ زَيْدًا» إِعْمَالُ الْأَوَّلِ، وَاخْتَارَهُ الْكُوفِيُّونَ؛ فَيُضَمُّ فِي الثَّانِي كُلُّ مَا يَحْتَاجُهُ، أَوِ الثَّانِي، وَاخْتَارَهُ الْبَصْرِيُّونَ، فَيُضَمُّ فِي الْأَوَّلِ مَرْفُوعُهُ فَقَطُّ، نَحْوُ:

٨٠- * جَفَوْنِي وَلَمْ أَجِفْ الْأَخْلَاءَ *

وَلَيْسَ مِنْهُ:

(١) هذا الكلام ساقط من بعض النسخ، وإنما كان قولك «أزيد ذهب به» ببناء «ذهب» للمجهول - ليس من باب الاشتغال لأن الفعل الذي في هذا المثال لو تفرغ الاسم السابق لم يعمل فيه النصب، فإذ لا تقول: «ذهب زيدا» ولو قلت «ذهب بزید» فالجار والمجرور في موضع رفع نائب فاعل، وكلام الشارح يشير إلى هذا.

٨٠- لم أقف لهذا الشاهد على نسبة إلى قائل معين، وهذا الذي أنشده المؤلف قطعة من بيت من الطويل، وهو بتمامه:

جَفَوْنِي وَلَمْ أَجِفْ الْأَخْلَاءَ، إِنِّي لَيَغْيِرُ جَوِيلٍ مِنْ خَلِيلِي مُهْمِلٌ

وقد أنشد المؤلف هذا البيت في أوضحه (رقم ٢٤٣) والأشموني في باب التنازع (رقم ٣٨١).

الإعراب: «جفوني» جفا: فعل ماضٍ، وواو الجماعة التي تعود إلى قوله الأخلاء الآتي فاعل مبني على السكون في محل رفع، والنون للوقاية، والياء ضمير المتكلم مفعول به مبني على السكون في محل نصب، «ولم» الواو حرف عطف، لم: حرف نفي وجزم وقلب «أجف» فعل مضارع مجزوم بلم، وعلامة جزمه حذف الواو والضممة قبلها دليل عليها، «الأخلاء» مفعول به لأجفو، منصوب بالفتحة الظاهرة «إنني» إن: حرف توكيد ونصب، والنون للوقاية، والياء ضمير المتكلم اسم إن «لغير» جار ومجرور متعلق بقوله مهمل الآتي، وغير مضاف و«جميل» مضاف إليه «من» حرف جر «خليلي» خليل: مجرور بمن، وعلامة جره كسرة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة، والجار والمجرور متعلق بمحذوف صفة لجميل، و«خليل مضاف ويا» المتكلم مضاف إليه «مهمل» خبر إن مرفوع بالضممة الظاهرة.

الشاهد فيه: قوله «جفوني ولم أجف الأخلاء» حيث أعمل العامل الثاني - وهو لم أجف - في لفظ المعمول المتأخر، وهو قوله الأخلاء، ولما كان العامل الأول - وهو قوله «جفا» يحتاج إلى مرفوع أضمره فيه، وهذا الضمير هو واو الجماعة، وهذا الضمير يعود على متأخر لفظاً كما هو واضح، ورتبة، لأن مرتبة المفعول التأخر، إلا أن البصريين يفترون في باب التنازع عود الضمير على ما تأخر لفظاً ورتبة، إذا كان الضمير مرفوعاً؛ لأن شدة الاحتياج إليه لتتمام الكلام تسهل ذلك، وقد ورد في الشعر العربي فلا داعي لإنكاره.

* كَفَانِي - وَلَمْ أَطْلُبْ - قَلِيلٌ مِنَ الْمَالِ *

لِفَسَادِ الْمَعْنَى.

ش - يسمى هذا البابُ بابُ التَّنَازُعِ، وبابُ الإِعْمَالِ، أيضاً.
وضابطُهُ: أن يتقدم عاملان أو أكثر^(١)، ويتأخر معمول أو أكثر^(٢)، ويكون كلٌّ من المتقدم طالباً لذلك المتأخر.

مثالُ تنازعِ العاملين معمولاً واحداً قوله تعالى: ﴿آتُونِي أَفْرِغْ عَلَيْهِ قِطْرًا﴾^(٣) وذلك لأن «آتوني» فعل وفاعل ومفعول يحتاج إلى مفعول ثانٍ، و «أفرغ» فعل وفاعل يحتاج إلى مفعول، وتأخر عنهما «قِطْرًا» وكلٌّ منهما طالبٌ له.

ومثالُ تنازعِ العاملين أكثرَ من معمولٍ «ضَرَبَ وَأَكْرَمَ زَيْدٌ عَمْرًا». ومثالُ تنازعِ أكثر من عاملين معمولاً واحداً: «كَمَا صَلَّيْتُ وَتَرَكْتُ وَتَرَحَّمْتُ عَلَى إِبْرَاهِيمَ» ذ «على إبراهيم»

= فإن قلت: فإن عدم جواز الفاعل لا يوجب الإضمار، لأنه يجوز لي أن أقول «جفاني الأخلاء ولم أجف الأخلاء» بإظهار الفاعل مع الأول.

فالجواب أن عدم جواز حذف الفاعل يوجب الإضمار، ولفرق بين الإضمار والحذف، أما عدم الإظهار فللدليل آخر، وهو أنه يلزم عليه التكرار، والتكرار مما يتحاشاه فصحاء العرب.

(١) يشترط في العاملين المتقدمين ثلاثة شروط:

الأول: أن يكونا مذكورين، فلا تنازع بين محذوفين ولا بين مذكور ومحذوف، على الراجح الذي نصره المحققون.
الثاني: أن يكونا إما فعلين متصرفين أو اسمين يشبهانهما وإما فعلاً متصرفاً واسماً يشبهه، فلا يجوز التنازع بين حرفين، ولا بين حرف وفعل، ولا بين فعلين جامدين، ولا بين فعل جامد ووصف.
والثالث: ألا يقصد بثانيهما تأكيد أولهما: فإن قصد ذلك نحو قول الشاعر:

* أَنَاكَ أَتَاكَ الْلاحِقُونَ احْبِسْ احْبِسْ *

لم يكن من باب التنازع.

(٢) يشترط في المعمول الذي يتوجه إليه العاملان في التنازع أربعة شروط:

الأول: ألا يكون ضميراً مستتراً.

الثاني: ألا يكون ضميراً متصلًا بعامله نحو «لقيت وأكرمتك».

الثالث: أن يكون متأخراً عن العاملين، فإن تقدم عليهما فهو معمول للأول منهما، وإن توسط فهو معمول لسابقه.

والرابع: أن يكون هذا الاسم قابلاً للإضمار، فلا تنازع في الحال ولا في التمييز؛ لأن كل واحد منهما لا يكون إلا نكرة.

(٣) من الآية ٩٦ من سورة الكهف.

مطلوب لكل واحد من هذه العوامل الثلاثة.

ومثال تنازع أكثر من عاملين أكثر من معمول قوله عليه الصلاة والسلام: «تُسَبِّحُونَ وَتُحَمِّدُونَ وَتُكَبِّرُونَ دَبْرَ كُلِّ صَلَاةٍ ثَلَاثًا وَثَلَاثِينَ»؛ فـ «دبر» منصوب على الظرفية، و «ثلاثاً» و «ثلاثين» منصوب على أنه مفعول مطلق، وقد تنازعهما كل من العوامل الثلاثة السابقة عليهما.

إذا تقرر هذا فنقول: لا خلاف في جواز إعمال أي العاملتين أو العوامل شئت، وإنما الخلاف في المختار، فالكوفيون يختارون إعمال الأول لِسَبْقِهِ، والبصريون يختارون إعمال الأخير لِقُرْبِهِ^(١).

فإن أَعْمَلْتَ الأول أضمرت في الثاني كل ما يحتاج إليه من مرفوع ومنصوب ومجرور، وذلك نحو: «قَامَ وَقَعَدَ أَخَوَاكَ» و «قَامَ وَضَرَبَتْهُمَا أَخَوَاكَ» و «قَامَ وَمَرَزَتْ بِهِمَا أَخَوَاكَ» وذلك لأن الاسم المتنازع فيه - وهو «أخوك» في المثال - في نية التقديم، فالضمير وإن عاد على متأخر لفظاً لكنه متقدم رتبةً.

وإن أَعْمَلْتَ الثاني: فَإِنْ احتاج الأول إلى مرفوع أضمرته، فقلت «قَامَا وَقَعَدَا أَخَوَاكَ» وإن احتاج إلى منصوب أو مخفوض حذفته، فقلت: «ضَرَبْتُ وَضَرَبْتَنِي أَخَوَاكَ» و «مَرَزْتُ وَمَرَّي أَخَوَاكَ» ولا تَقُلْ «ضَرَبْتُهُمَا» ولا «مَرَرْتُ بِهِمَا»، لأن عَوْدَ الضمير على ما تأخر لفظاً ورتبة إنما اغْتَبِرَ في المرفوع لأنه غير صالح للسقوط، ولا كذلك المنصوب والمجرور.

وليس من التنازع قول امرئ القيس:

٨١ - وَلَوْ أَنَّ مَا أَسْعَى لِأَذْنَى مَعِيشَةٍ كَفَّانِي - وَلَمْ أَطْلُبْ - قَلِيلٌ مِنَ الْمَالِ

(١) لقربه أي من المعمول؛ لأن آخر العوامل واقع بجوار المعمول.

٨١ - هذا البيت لامرئ القيس بن حجر الكندي، من قصيدة له طويلة أولها:

أَلَا عِمَّ صَبَاحاً أَيُّهَا الطَّلُلُ الْبَالِي وَهَلْ يَجْمَعُ مَنْ كَانَ فِي الْعُصْرِ الْخَالِي

وسينشد المؤلف هذا الشاهد مرة أخرى في «باب المفعول له» من هذا الكتاب.

الإعراب: «لو» حرف امتناع لامتناع «أن» حرف تركيد ونصب «ما» مصدرية «أسعى» فعل مضارع، =

وذلك لأن شرط هذا الباب أن يكون العاملان مُوجَّهَيْنِ إلى شيء واحد كما قدمنا، ولو وُجَّهَ هنا «كفاني» و «أطلب» إلى «قليل» فسَدَ المعنى، لأن «لو» تدل على امتناع الشيء لامتناع غيره، فإذا كان ما بعدها مُثَبَّتاً كان منفيّاً، نحو: «لَوْ جَاءَنِي أَكْرَمَتُهُ» وإذا كان منفيّاً كان مُثَبَّتاً، نحو: «لو لَمْ يُسَيِّ لَمْ أَعَاقِبْهُ» وعلى هذا فقوله: «أن ما أسعى لأدنى معيشة» منفي، لكونه في نفسه مثبتاً وقد دخل عليه حرف الامتناع، وكل شيء امتنع لعله ثبت نقيضه، ونقيض السعي لأدنى معيشة عدم السعي لأدنى معيشة، وقوله: «ولم أطلب» مُثَبَّتٌ، لكونه منفيّاً بلم، وقد دخل عليه حرف الامتناع، فلو وُجَّهَ إلى «قليل» وجب فيه إثبات طلب القليل، وهو عين ما نقَّاه أولاً، وإذا بطل ذلك تعين أن يكون مفعول «أطلب» محذوفاً، وتقديره «ولم أطلب المُلكَ» ومقتضى ذلك أنه طالب للملك، وهو المراد.

فإن قيل: إنما يلزم فسادُ جعله من باب التنازع لعطفك لم أطلب على كفاني، ولو قدرته مُسْتَأْنَفاً كان نفيّاً محضاً غير داخل تحت حكم لو.

قلت: إنما يجوز التنازع بِشَرْطِ أن يكون بين العاملين اِزْتِیَاطٌ، وتقدير الاستئناف يزيل الارتباط^(١).

= فاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا، وما المصدرية مع ما دخلت عليه في تأويل مصدر منصوب اسم أن «لأدنى» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر أن، وأن وما دخلت عليه في تأويل مصدر مرفوع فاعل لفعل محذوف، وتقدير الكلام: لو ثبت كون سعيي لأدنى - إلخ؛ وأدنى مضاف و«معيشة» مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة «كفاني» فعل ماض، والنون للوقاية، والياء ضمير المتكلم مفعول به «ولم» الواو عاطفة، لم: حرف نفي وجزم وقلب «أطلب» فعل مضارع مجزوم بلم، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا «قليل» فاعل كفاني «من المال» جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة لقليل.

الشاهد فيه: قوله: كفاني ولم أطلب قليل، فإنه قد تقدم عاملان، وهما قوله كفاني، وقوله أطلب، وتأخر معمول، وهو قوله قليل، وذلك مما يتصور معه المبتدئون أنه من باب التنازع، ولكنه ليس منه؛ لأن من شرط التنازع صحة توجه كل واحد من العاملين إلى المعمول المتأخر مع بقاء المعنى صحيحاً، والأمر ههنا ليس كذلك؛ وقد أوضحه الشارح العلامة إيضاحاً بديعاً كاملاً؛ فلا حاجة إلى الإطالة في بيانه، والله سبحانه أعلى وأعلم.

(١) ومما يتصور المبتدئون أنه من باب التنازع مع أنه ليس منه قولك «ما قام وقعد إلا زيد» فإنك لو أضمرت في الأول لكان التقدير: ما قام هو (أي زيد) وما قعد إلا زيد، فيكون القيام منفيّاً عنه بالجملة الأولى والقيود ثابتاً له على طريق الحصر بالجملة الثانية، ولا شك أن المعنى المقصود ليس هو ذلك، ولو أضمرت في الثاني انعكس، وليس مراداً أيضاً.

ص - بَابُ، الْمَفْعُولُ مَنْصُوبٌ.

ش - قد مضى أن الفاعل مرفوع أبداً؛ واعلم الآن أن المفعول منصوب أبداً، والسبب في ذلك أن الفاعل لا يكون إلا واحداً، والرفع ثقيل، والمفعول يكون واحداً فأكثر، والنصب خفيف، فجعلوا الثقيل للقليل، والخفيف للكثير: قصداً للتعادل.

ص - وَهُوَ خَمْسَةٌ.

ش - هذا هو الصحيح، وهي: المفعول به كـ «ضَرَبْتُ زَيْدًا»^(١)، والمفعول المطلق، وهو المصدر، كـ «ضَرَبْتُ ضَرْبًا» والمفعول فيه، وهو الظرف^(٢)، كـ «صُنْتُ يَوْمَ الْحَمِيرِ»، و «جَلَسْتُ أَمَامَكَ» والمفعول لهُ كـ «قُمْتُ إِجْلَالاً لَكَ» والمفعول معه، كـ «سِرْتُ وَالثَّيْلَ».

ونقص الزَّجَاجُ منها المفعول معه، فجعله مفعولاً به، وَقَدَّرَ «سِرْتُ وَجَاوَزْتُ النِّيلَ».

ونقص الكُوفِيون منها المفعول له، فجعلوه من باب المفعول المطلق، مثل «قَعَدْتُ جُلُوسًا».

وزاد السيرافي سادساً، وهو المفعول منه، نحو: «وَأَخْتَارَ مُوسَى قَوْمَهُ سَبْعِينَ رَجُلًا»^(٣) لأن المعنى: من قومه.

(١) الناصب للمفعول واحد من أربعة أشياء:

الأول: الفعل، وهو إما أن يكون مذكوراً نحو قوله: «وَوَرِثَ سُلَيْمَانُ دَاوُدَ» وإما أن يكون محذوفاً، نحو قوله تعالى: «مَاذَا أَنْزَلَ رَبُّكُمْ؟ قَالُوا خَيْرٌ» التقدير: قالوا أنزل خيراً.

الثاني: الوصف، نحو قوله تعالى: «إِنَّ اللَّهَ يَالِغُ أَمْرِهِ» في قراءة من نَوَّنَ «يَالِغُ» ونصب «أَمْرِهِ».

الثالث: المصدر، نحو قوله تعالى: «وَلَوْلَا دَفْعُ اللَّهِ النَّاسَ بَعْضَهُمْ بِبَعْضٍ» فالتاس: منصوب لكونه مفعولاً به لدفع الذي هو مصدر.

الرابع: اسم الفعل، نحو قوله تعالى: «عَلَيْكُمْ أَنْفُسُكُمْ» فعليكم: اسم فعل أمر معناه الزموا، وأنفسكم: مفعول به لعليكم.

(٢) لما كان الظرف يتقسم إلى قسمين ظرف زمان وظرف مكان مثل له بمثلين.

(٣) من الآية ١٥٥ من سورة الأعراف.

وسمى الجوهري المستثنى «مفعولاً دونته».

ص- المفعول به، وهو ما وقع عليه فعل الفاعل، كـ «ضربت زيداً».

ش- هذا الحد لابن الحاجب رحمه الله، وقد استشكل بقولك «ما ضربت زيداً» و«لا تضرب زيداً».

وأجاب بأن المراد بالوقوع إنما هو تعلقه بما لا يُعقل إلا به.

ألا ترى أن «زيداً» في المثالين متعلق بضرب، وأن «ضرب» يتوقف فهمه عليه أو على ما قام مقامه من المتعلقات.

ص- ومنه المنادى.

ش- أي: ومن المفعول به المنادى؛ وذلك لأن قولك «يا عبد الله» أصله أذعو عبد الله؛ فحذف الفعل، وأنيب «يا» عنه.

ص- وإنما ينصب مضافاً كـ «يا عبد الله» أو شبهه كـ «يا حسناً وجهه» و «يا طالماً جبلاً» و «يا رفيقاً بالعباد» أو نكرة غير مقصودة كقول الأعمى: «يا رجلاً خذ بيدي».

ش- يعني أن المنادى إنما ينصب لفظاً في ثلاث مسائل:

إحداها: أن يكون مضافاً^(١)، كقولك: «يا عبد الله» و «يا رسول الله».

وقال الشاعر:

٨٢- ألا يا عبد الله قلبي متيم بأحسن من صلى وأقبحهم بغلا

(١) سواء أكانت الإضافة محضة نحو «يا عبد الله» أم كانت غير محضة - وهي إضافة الوصف إلى مرفوعه - نحو «يا حسن الوجه»، واعلم أنه يجوز لك أن تنادي كل اسم مضاف، إلا أن يكون المضاف مضافاً إلى ضمير المخاطب كأن تقول: «يا غلامك» فهذا لا يجوز نداءه.

٨٢ - هذا البيت من كلام الأخطل التغلبي النصراني، هكذا قالوا: ولم أجده في أصل ديوانه، ورواه الجاحظ في الديوان (٥٢٥/٣) ونسبه لرجل خطب امرأة فأثرت عليه رجلاً آخر دميم الوجه ذا مال.

اللغة: «بغلاً» أي زوجاً، وهذا هو المعروف الثابت في رواية البيت، ووقع في بعض نسخ الشرح =

الثانية: أن يكون شبيهاً بالمضاف، وهو «ما اتَّصَلَ به شيء من تمام معناه» وهذا الذي به التمام إما أن يكون اسماً مرفوعاً بالمنادى كقولك: «يا مَحْمُوداً فعَلُهُ» و «يا حَسَناً وَجْهَهُ» و «يا جَمِيلاً فعَلُهُ» و «يا كَثِيراً بِرَّهُ» أو منصوباً به، كقولك: «يا طَالِيعاً جَبَلًا». أو مخفوضاً بخافض متعلق به كقولك: «يا رَفِيقاً بِالْعِبَادِ» و «يا خَيْراً مِنْ زَيْدٍ» أو معطوفاً عليه قبل النداء كقولك «يا ثَلَاثَةً وَثَلَاثِينَ» في رجل سَمَّيْتَهُ بذلك^(١).

= «وأقبحهم فعلاً» وهو تصحيف من النسخ، وقد تكلف له بعض أرباب الحواشي بما لا تقره اللغة ولا العقل السليم؛ كما وقع في نسخة من الشرح «وأفخرهم فعلاً» وهو تصحيف للمعنى من غير استناد إلى الرواية.

وبعد كتابة ذلك وجدت (الميداني مجمع الأمثال ٢٧٣/١ بتحقيقنا) رواه على ما أثبتته، مع بيت لاحق به يؤكد صحة ذلك، وهو قوله:

يَدِيبُ عَلَى أَحْسَانِهَا كُلُّ لَيْلٍ دَيِّبَ الْقَرْبَى بَاتَ يَغْلُو نَقَا سَهْلًا

وقد روى أبو العباس المبرد هذين البيتين في الكامل (٢٨٢/١) على هذا الوجه الذي أثبتناه. وقد صححه العلامة السجاعي كما صححناه؛ بالرجوع إلى الرواية، وتشكك في الرواية المتروكة وفي تأويلها كما تشككتنا، فله الحمد والمنة.

الإعراب: «ألا» أداة استفتاح وتنبه «يا» حرف نداء «عباد» منادى منصوب بالفتحة الظاهرة، وعباد مضاف و«الله» مضاف إليه «قلبي» قلب: مبتدأ مرفوع بضمّة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم، وقلب مضاف وياء المتكلم مضاف إليه «متيم» خبر المبتدأ «أحسن» جار ومجرور متعلق بمتيم، وأحسن مضاف و«من» اسم موصول مضاف إليه، مبني على السكون في محل جر «صلى» فعل ماض، مبني على فتح مقدر على آخره منع من ظهوره التعذر، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى من، والجملة من الفعل وفاعله لا محل لها صلة «وأقبحهم» الواو حرف عطف، أقبح: معطوف على أحسن، وأقبح مضاف وضمير الغائبين مضاف إليه «بعلاً» تمييز منصوب بالفتحة الظاهرة.

الشاهد فيه: «يا عباد الله» حيث ورد المنادى منصوباً لفظاً، لكونه مضافاً كما هو ظاهر.

(١) بقي عليه من الشبيه بالمضاف الاسم النكرة الذي نعت بجملة أو شبه جملة، نحو قول الشاعر:

أَلَا يَا نُحْلَةً مِنْ ذَاتِ عِرْقٍ عَلَيْكَ وَرَحْمَةُ اللَّهِ السَّلَامُ

ومنه قولهم في الدعاء: «يا عظيماً يرجى لكل عظيم» وقولهم «يا حليماً لا يجعل» و«يا جواداً لا يخل» وابن مالك رحمه الله يجعل هذا نوعاً مستقلاً، ويسميه الملحق بالشبيه بالمضاف؛ وجعل ابن الحاجب في الإيضاح الاسم الموصول من نوع الشبيه بالمضاف، لأنه شديد الحاجة في تمام معناه إلى الصلة وقد وافقه الرضي على ذلك، ومن نداء الاسم الموصول قول الشاعر:

مِنْ أَجْلِكَ يَا الَّتِي تَيْمَنِي قَلْبِي وَأَنْتِ بِخَيْلَةٍ بِالْوَدِّ عَسِي

وإنما اشترطوا في نعت النكرة أن يكون جملة أو شبه جملة لأجل اعتبارها من نوع الشبيه بالمضاف، لأنه لو =

الثالثة: أن يكون نكرة غير مقصودة^(١)، كقول الأعمى: «يا رَجُلًا خُذْ يَدَيَّ» وقول الشاعر:

٨٣ - قَيَّا رَاكِبًا إِمَّا عَرَضَتْ قَبْلُغَا نَدَامَايَ مِنْ نَجْرَانَ: أَنْ لَا تَلَاقِيَا

كان النعت مفرداً لكان الأولى اعتبار المنادى نكرة مقصودة معرفة بالنداء، ويجعل الوصف المفرد نعتاً له، ويعرف، نحو «يا رجل الظريف» وهذا لا يصح اعتباره في النعت بالجملة وشبهها؛ لأن الجمل بعد المعارف - ومنها المنادى النكرة المقصودة - لا تكون نعتاً، بل تكون حالاً.

(١) سواء أكانت هذه النكرة غير المقصودة جامدة كمثل الشارح، أم كانت مشتقة كقول الغريق: «يا واقفاً أنقلني» فإن اتصل بهذا المشتق شيء صار شيئاً بالمضاف نحو قولك «يا واقفاً بالشط أنقلني».

٨٣ - هذا البيت لعبد يغوث بن وقاص الحارثي، من كلمة يقولها وقد أسرته التيم في يوم الكلاب الثاني، وهي من شعر المفضليات، من المفضلية (رقم ٣٠) وقد أنشد البيت المؤلف في شلور الذهب (رقم ٥١) وأنشد صدره في أوضحه (رقم ٤٣٤) وأنشده ابن عقيل (رقم ٣٠٦) والأشعوني في باب النداء (رقم ٨٧٢).

اللفظة: «عرضت» أتيت العروض، وهو مكة والمدينة وما حولهما، وقيل: هي جبال نجد «نداماي» الندامي: جمع ندمان، وهو النديم، وقيل: هو الجليس والمصاحب «نجران» مدينة بالحجاز من شق اليمن، ويرى «أيا راكباً».

الإعراب: «أيا» أو «يا» حرف نداء «راكباً» منادى، منصوب بالفتحة الظاهرة «إما» كلمة مركبة من إن وما، فإن شرطية، وما زائدة «عرضت» عرض: فعل ماضٍ فعل الشرط، وتاء المخاطب فاعله «قبلغن» الفاء واقعة في جواب الشرط، بلغ: فعل أمر مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت، ونون التوكيد حرف لا محل له من الإعراب «نداماي» ندامى: مفعول أول لبلغ، منصوب بفتحة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر، وندامى مضاف وياء المتكلم مضاف إليه، مبني على الفتح في محل جر «من» حرف جر «نجران» مجرور بمن، وعلامة جره الفتحة نيابة عن الكسرة لأنه لا ينصرف للعلمية والتأنيث، والجار والمجرور متعلق بمحذوف حال من نداماي «أن» مخففة من الثقيلة، واسمها ضمير شأن محذوف؛ والتقدير: أنه، أي: الحال والشأن «لا» نافية للجنس تعمل عمل إن «تلاقيا» اسم لا، مبني على الفتح في محل نصب، والألف للإطلاق، وخبر لا محذوف وتقديره: لا تلاقيا لنا، والجملة من لا واسمها وخبرها في محل رفع خبر أن المخففة، وأن المخففة وما دخلت عليه في تأويل مصدر منصوب مفعول ثانٍ لبلغ.

الشاهد فيه: قوله «أيا راكباً» حيث جاء بالمنادى منصوباً لفظاً؛ لكونه نكرة غير مقصودة؛ فانت خبير بأنه لا يريد راكباً بعينه؛ وفي هذا رد على من أنكروا وجود هذا النوع من المنادى.

ص- وَالْمُفْرَدُ الْمَعْرِفَةُ يُبْنَى عَلَى مَا يُرْفَعُ بِهِ كَ «يَا زَيْدُ» وَ «يَا زَيْدَانِ» وَ «يَا زَيْدُونَ» وَ «يَا رَجُلُ» لِمَعَيَّن.

ش - يستحق المنادى البناء بأمرين: إفرادُهُ، وتَعْرِيفُهُ، ونعني بإفراده أن لا يكون مضافاً ولا شبيهاً به، ونعني بتعريفه أن يكون مراداً به مُعَيَّن، سواء كان معرفة قبل النداء كزيد وعمر، أو معرفة بعد النداء - بسبب الإقبال عليه - كرجل وإنسان، تريد بهما معيناً، فإذا وُجد في الاسم هذان الأمران استحق أن يُبْنَى على ما يُرْفَعُ به لو كان مُعَرَّباً؛ تقول: «يَا زَيْدُ» بالضم، و «يَا زَيْدَانِ» بالالف و «يَا زَيْدُونَ» بالواو، وقال الله تعالى: ﴿يَا نُوحُ قَدْ جَاءَنَّاكَ﴾^(١)، و ﴿يَا جِبَالُ أَوْبِي مَعَهُ﴾^(٢).

ص- فَضْلٌ، وَتَقُولُ: «يَا غُلَامُ» بِالثَّلَاثِ، وَبِالْيَاءِ فَتَحاً وَاسْكَاناً وَبِالْأَلِفِ.
ش - إذا كان المنادى مضافاً إلى ياء المتكلم كغلامي، جاز فيه سِتُّ لُغَاتٍ: ^(٣).
إحداها: يَا غُلَامِي، بِإِثْبَاتِ الْيَاءِ السَّاكِنَةِ كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿يَا عِبَادِي لَا خَوْفَ عَلَيْنَكُمْ﴾^(٤).

والثانية: يَا غُلَامٍ بِحَذْفِ الْيَاءِ السَّاكِنَةِ، وَإِبْقَاءِ الْكَسْرِ دَلِيلاً عَلَيْهَا، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿يَا عِبَادِ فَاتَّقُونِ﴾^(٥).

(١) من الآية ٣٢ من سورة هود.

(٢) من الآية ١٠ من سورة سبأ.

(٣) هذه اللغات الست - وإن كانت كل واحدة منها جائزة - تتفاوت في الفصاحة بسبب كثرة الاستعمال وقلته، فأفصحها حذف الياء اكتفاء بالكسرة التي قبلها، يليه بقاء الياء ساكنة أو مفتوحة، يليه هذين قلب الياء ألفاً بعد قلب الكسرة فتحة، يلي ذلك حذف الألف اكتفاء بالفتحة التي صارت قبلها، وآخرها ضم آخر الاسم اكتفاء بنية الإضافة.

هذا، وليس كل مضاف لياء المتكلم تجوز فيه هذه اللغات الست، بل جوازها كلها مخصوص بما كانت الإضافة فيه للتخصيص. أما إذا كانت الإضافة للتخفيف - كأن يكون المضاف وصفاً - فإنه لا يجوز فيه حيثل إلا لغتان: إثبات الياء ساكنة، أو مفتوحة نحو قولك «يا ضاريبي، ويا مكرمي».

(٤) من الآية ٦٨ من سورة الزخرف.

(٥) من الآية ١٦ من سورة الزمر.

الثالثة : ضم الحرف الذي كان مكسوراً لأجل الياء، وهي لغة ضعيفة، حَكَّوْا من كلامهم «يا أُم لا تَفْعَلِي» بالضم، وقرئ: ﴿قَالَ رَبِّ أَخْكُم بِالْحَقِّ﴾^(١) بالضم.
الرابعة : يا غَلَامِي، بفتح الياء، قال الله تعالى: ﴿يَا عِبَادِي الَّذِينَ أَسْرَفُوا عَلَى أَنْفُسِهِمْ﴾^(٢).

الخامسة : يا غَلَامًا، بقلب الكسرة التي قبل الياء المفتوحة فتحة؛ فتقلب الياء ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها، قال الله تعالى: ﴿يَا حَسْرَتًا عَلَى مَا فَرَّطْتُ فِي جَنْبِ اللَّهِ﴾^(٣).
﴿يَا أَسَفًا عَلَى يُوسُفَ﴾^(٤).

السادسة : يا غَلَامٍ، بحذف الألف، وإبقاء الفتحة دليلاً عليها، كقول الشاعر:

٨٤ - وَلَسْتُ بِرَاجِعٍ مَا قَاتَ مِنِّي بِلَهْفٍ وَلَا بِلَيْتٍ وَلَا لَوْ أَنِّي
أي بقولي : يَا لَهْفٍ.

(١) من الآية ١١٢ من سورة الأنبياء.

(٢) من الآية ٥٣ من سورة الزمر.

(٣) من الآية ٥٦ من سورة الزمر.

(٤) من الآية ٨٤ من سورة يوسف.

والألف التي في «يا حسرتا» وفي «يا أسفا» هي - بخير شك منا - اسم، لأنها عبارة عن ياء المتكلم انقلبت ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها بعد قلب الكسرة فتحة؛ وعلى ذلك تقول: حسرة مضاف وياء المتكلم المنقلبة ألفاً مضاف إليه مبني على السكون في محل جر، فافهم هذا.
والفتحة التي قبل الألف في «حسرتا» وفي «أسفا» ليست فتحة إعراب، ونظيرها الكسرة التي قبل ياء «غلامي» كلتاها حركة المناسبة: الفتحة لمناسبة الألف، والكسرة لمناسبة الياء، وعلى ذلك تقول: حسرة منادى منصوب بفتحة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم المنقلبة ألفاً منع من ظهورها حركة المناسبة.
ونظير الآيتين الكريميتين في قلب ياء المتكلم ألفاً قول امرئ القيس:

ويومٍ عقرتُ للعذارى مطيئتي فيا عَجَباً مِنْ كَوْرِهِا المتحملي
ويا عجباً من حلّها بعد رحلها ويا عجباً للجازِر المتبدّل

٨٤ - لم أجد أحداً ممن استشهد بهذا البيت نسبة إلى قائل معين، ومن أنشده المؤلف في أوضحه (رقم ٤٤١) لمثل ما ذكره ههنا أيضاً، والأشعوني في باب المضاف لياء المتكلم وفي باب النداء (رقم ٦٧٧).

اللغة: «بلهف» أراد بأن أقول: يا لهفا «بليت» أراد بأن أقول: يا ليتني.

الإعراب: «لست» ليس: فعل ماض ناقص، وتاء المتكلم اسمه، مبني على الضم في محل رفع «براجع» الباء حرف جر زائد، راجع خبر ليس، منصوب بفتحة مقدرة على آخره منع من ظهورها =

وقولي: «وَقُولُ يَا غَلَامُ بِالثَّلَاثِ» أي: بضم الميم وفتحها وكسرها، وقد يَبَيَّنُ توجيه ذلك.

ص- وَيَا أَبْتَ وَيَا أُمَّتْ، وَيَا بَنَ أُمِّ، وَيَا بَنَ عَمٍّ: يَفْتَحُ، وَكَسِرُ، وَلِحَاقُ الْإِلْفِ أَوْ الْبَاءِ لِلأَوَّلَيْنِ قَبِيحٌ، وَلِلْآخَرَيْنِ ضَعِيفٌ.

ش- إذا كان المنادى المضاف إلى الياء أبا أو أماً، جاز فيه عشر لغات، الست المذكورة، وَلُغَاتُ أَرْبَعٍ أُخَرُ:

إحداها: إبدالُ الياء تاءً مكسورة، وبها قرأ السبعة ما عدا ابن عامر في ﴿يَا أَبْتَ﴾^(١).

الثانية: إبدالُها تاءً مفتوحةً، وبها قرأ ابن عامر.

= اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد، وفيه ضمير مستتر جوازاً تقديره هو فاعله «ما» اسم موصول: مفعول به لراجع، مبني على السكون في محل نصب «فات» فعل ماضٍ مبني على الفتح لا محل له من الإعراب، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما، والجملة من الفعل والفاعل لا محل لها من الإعراب صلة الموصول «مني» جار ومجرور متعلق بقات «بلهف» الباء حرف جر، والمجرور به محذوف، ولهف: منادى مضاف لياء المتكلم بحرف نداء محذوف، والتقدير: بقولي يا لهفا، وسيأتي مزيد بيان لهذا الكلام «ولا» الواو حرف عطف، ولا: زائدة لتأكيد النفي «بليت» الباء حرف جار لمجرور محذوف على المنهج السابق، وليت: منادى مضاف لياء المتكلم بحرف نداء محذوف، أي بقولي يا ليتني «ولا» الواو للعطف، لا: زائدة لتأكيد النفي «لو» حرف امتناع لامتناع «أني» أن: حرف توكيد ونصب، وياء المتكلم اسم أن، وخبرها محذوف، وأن مع ما دخلت عليه في تأويل مصدر مرفوع فاعل لفعل محذوف، وهذا الفعل هو شرط لو، وجوابها محذوف، وتقدير هذه المحذوفات كلها: لو ثبت كوني فعلت كذا وكذا لم أقع فيما أنا فيه، مثلاً.

الشاهد فيه: قوله «بلهف» وقوله: «بليت» فإن كلاً من لهف وليت منادى بحرف نداء محذوف، وأصل كل منهما مضاف لياء المتكلم، ثم قلبت ياء المتكلم في كل منهما ألفاً بعد أن قلبت الكسرة التي قبلها فتحة، ثم حذف من كل منهما الألف المتقلبة عن ياء المتكلم، واكتفي بالفتحة التي قبلها، وهذا مما أجازته الأخفش مستدلاً بهذا البيت على ما ذهب إليه من الجواز.

(١) من الآيات ٤٢، ٤٣، ٤٤، ٤٥ من سورة مريم.

الثالثة: يَا أَبَتَا، بالتاء والألف، وبها قُرئ شاذاً^(١).

الرابعة: يَا أَبَتِي، بالتاء والياء^(٢).

وهاتان اللغتان قبيحتان، والأخيرة أَقْبَحُ من التي قَبْلَهَا، وينبغي أن لا تجوز إلا في ضرورة الشعر.

وإذا كان الْمُتَادِي مضافاً إلى مضاف إلى الياء - مثل: «يَا عَلَامَ غَلَامِي» - لم يجز فيه إلا إثبات الياء مفتوحة أو ساكنة، إلا إن كان ابن أم، أو ابن عم؛ فيجوز فيهما أَرْبَعُ لَفَاتٍ: فَتَحُ الميم، وَكَسْرُهَا، وَقَدْ قَرَأَتِ السَّبْعَةُ بهما في قوله تعالى: «قَالَ ابْنُ أُمِّ إِبْنِ الْقَوْمِ اسْتَضَعْفُونِي»^(٣)، «قَالَ يَا ابْنَ أُمِّ لَا تَأْخُذْ بِلِحْيَتِي»^(٤).

والثالثة: إثبات الياء، كقول الشاعر:

(١) وقد ورد على ذلك قول الراجز:

تَقُولُ يَنْتِي قَدْ أَنَى أَنَاكَ: يَا أَبَتَا عَلَّكَ أَوْ عَسَا
وقول الآخر:

يَا أَبَتَا أَرْقَنِي الْقِلْدَانُ قَالَنُومٌ لَا تَطْعَمُهُ الْعَيْنَانُ
وقول الأعشى ميمون بن قيس:

يَا أَبَتَا لَا تَزَلْ عِنْدَنَا قُلْنَا نَخَافُ بَأْنَ تُخْتَرَمَ
وقول الآخر:

يَا أَهْمًا أَبْصَرَنِي رَاكِبٌ يَسِيرُ فِي مُسَخَّنٍ لَاجِبٍ
(٢) وقد ورد على ذلك قول الشاعر:

أَيَا أَبَتِي لَا زِلْتَ فِينَا: قُلْنَا مَا أَمَلُ فِي الْعَيْشِ مَا دُمْتَ عَايشَا
وقد استعمله من المحدثين كشاجم في قوله:

يَا أَبَتِي أَيُّ أَسَى لَمْ تُبْقِ لَابْنِ نِكَلِكَ
يَا أَبَتِي كُلُّ ابٍ يُورَدُ يَوْمًا مَثَلِكَ

وجمهور البصريين يخصصون ذلك بالشعر؛ ولا يجيزونه في سعة الكلام، وأجاز كثير من الكوفيين أن تجمع بين التاء والياء أو الألف في سعة الكلام، وظاهر كلام المحقق الرضي موافقتهم.

(٣) من الآية ١٥٠ من سورة الأعراف.

(٤) من الآية ٩٤ من سورة طه.

٨٥ - يَا ابْنَ أُمِّي وَيَا شَقِيقَ نَفْسِي أَنْتَ خَلَفْتَنِي لِدهْرِ شَدِيدِ
والرابعة: قلب الياء ألفاً، كقوله:

٨٦ - * يَا ابْنَةَ عَمَّا لَا تُلُومِي وَأَهْجِعِي *

وهاتان اللغتان قَلِيلَتَانِ فِي الاستعمال.

٨٥ - هذا البيت من كلام أبي زيد الطائي، واسمه حرمة بن المنذر، وهو من كلمة يرثي فيها أخاه، وقد أنشده المؤلف في أوضحه (رقم ٤٤٢) والأشعري في المنادى المضاف لياء المتكلم (رقم ٨٨٨) وسيبويه (ج ١ ص ٣١٨).

اللغة: «شقيق» يضم الشين وفتح القاف وتشديد الياء - مصغر شقيق بفتح الشين «خلفتني» تركنتني خلفك، وفي رواية سيبويه «أنت خلّيتني» أي تركنتني.

الإعراب: «يا» حرف نداء «ابن» منادى، منصوب بالفتحة الظاهرة، وابن مضاف وأم من «أمي» مضاف إليه، وأم مضاف وياء المتكلم مضاف إليه «ويا» الواو عاطفة، يا: حرف نداء «شقيق» منادى منصوب بالفتحة الظاهرة، وشقيق مضاف ونفس من «نفس» مضاف إليه، ونفس مضاف وياء المتكلم مضاف إليه، «أنت» ضمير متصل مبتدأ «خلفتني» خلف: فعل ماضٍ، والتاء ضمير المخاطب فاعله، مبني على الفتح في محل رفع، والنون للوقاية، وياء المتكلم مفعول به مبني على السكون في محل نصب، والجملة من خلف وفاعله ومفعوله في محل رفع خبر المبتدأ «الدهر» جار ومجرور متعلق بخلف «شديد» نعت للدهر، ونعت المجرور مجرور، وعلامة جره الكسرة الظاهرة.

الشاهد فيه: قوله «يا ابن أمي» حيث أثبت ياء المتكلم مع كون المنادى مضافاً إلى مضاف إلى ياء المتكلم، ومع كون المضاف إلى ياء المتكلم هو لفظ «أم» وثبوت الياء في هذه الحالة قليل.

٨٦ - هذا البيت من جملة أبيات لأبي النجم الفضل بن قدامة المعجلي، وقد أنشده المؤلف في أوضحه (رقم ٤٤٣) والأشعري في باب النداء (رقم ٨٨٩) وسيبويه (ج ١ ص ٣١٨) والقزويني في الإيضاح (رقم ٢٢) وقد روى جزءاً من القطعة صاحب معاهد التنصيص (ص ٣٦ بولاق) ونحن نذكر لك بعض هذه القطعة، قال:

فَدُ أَصْبَحَتْ أُمُّ الْخِيَارِ تَدْعِي عَلَيَّ دَنْباً كُلَّهُ لَمْ أَصْنَعْ
مِنْ أَنْ رَأَتْ رَأْسِي كَرَّاسِ الْأَصْلَحِ مَيَّزَ عَنْهُ قُضْرُعاً عَنْ قُضْرُعِ
جَذَبَ اللَّيَالِي أَبْطُيْ أَوْ أُسْرِعِي أَفْتَاهُ قَبْلُ اللَّهِ لِلشَّمْسِ: أَطْلُعِي

* حَتَّى إِذَا وَارَاكَ أَفَقٌ فَارْجِعِي *

اللغة: «لا تُلُومِي» لا تعتبي «واهجعي» أصله من الهجوع، وهو الزقاد بالليل، والمراد اسكتي واطمئني.

ص - فَضْلٌ وَيَجْرِي مَا أَفْرَدَ، أَوْ أَضِيفَ مَقْرُونًا بَالٍ، مِنْ نَعْتِ الْمُنْبِيِّ وَتَأْكِيدِهِ وَيَبَيِّئِهِ وَنَسْقِهِ الْمَقْرُونِ بَالٍ، عَلَى لَفْظِهِ أَوْ مَحَلِّهِ، وَمَا أَضِيفَ مُجَرَّدًا عَلَى مَحَلِّهِ، وَنَعْتُ أَيٍّ عَلَى لَفْظِهِ، وَالْبَدَلُ الْمَجْرَدُ [وَالنَّسْقُ الْمَجْرَدُ] كَالْمُنَادَى الْمُسْتَهْلَ مُطْلَقًا.

ش - هذا الفصل معقود لأحكام تابع المنادى.

والحاصل: أن المنادى إذا كان مبيئًا، وكان تابعه نعتًا، أو تأكيدًا، أو بيانًا، أو نسقًا بالألف واللام - وكان مع ذلك مفردًا، أو مضافًا وفيه الألف واللام - جاز فيه الرفع على لفظ المنادى، والنصب على مَحَلِّهِ، تقول في النعت: «يا زيد الظريف» بالرفع، و«الظريف» بالنصب، وفي التأكيد «يا تميم أجمعون» و«أجمعين»؛ وفي البيان: «يا سبيد كرز» و«كرزًا» وفي النسق: «يا زيد والضحاك» و«الضحاك».

قال الشاعر:

٨٧ - * يَا حَكَمُ الْوَارِثِ عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ *

رُويَ برفع «الوارث» ونصبه.

= الإعراب: «يا» حرف نداء «ابنة» منادى منصوب بالفتحة الظاهرة، وابنة مضاف، وعم من «عما» مضاف إليه، مجرور وعلامة جره كسرة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم المنقلبة ألفًا، وعم مضاف وياء المتكلم المنقلبة ألفًا مضاف إليه مبني على السكون في محل جر، «لا» ناهية «تلومي» فعل مضارع مجزوم بلا ناهية، وعلامة جزمه حذف النون، وياء المخاطبة فاعل، مبني على السكون في محل رفع «واجمعي» الواو حرف عطف، واهجمي: فعل أمر مبني على حذف النون، والياء ضمير المؤنثة المخاطبة فاعل، مبني على السكون في محل رفع.

الشاهد فيه: قوله «يا ابنة عما» حيث أثبت الألف المنقلبة عن ياء المتكلم وهذه لغة قليلة.

وظاهر كلام المصنف أن هذه اللغات الأربع خاصة بلفظ «ابنة» وأنها لا تجري في لفظ «بنت أم» ولفظ «بنت عم» لكن صرحوا بأنها تجري في كلمة بنت مضافة إلى أم أو عم كما تجري في كلمة «ابنة» مضافة إلى أحدهما.

٨٧ - هذا البيت من الرجز المشطور لرؤية بن المعجاج، من كلمة له يمدح فيها الحكم بن عبد الملك بن بشر بن مروان بن الحكم، وقد استشهد به جماعة من المؤلفين منهم الشارح في كتابه مغني اللبيب (رقم ١٥).

الإعراب: «يا» حرف نداء «حكم» منادى، مبني على الضم في محل نصب «الوارث» نعت لحكم، إما مرفوع تبعًا للفظ المنادى، أو منصوب تبعًا لمحلّه، ويروى بالوجهين جميعًا، وفيه ضمير مستتر هو =

وقال الآخر:

٨٨- فَمَا كَعْبُ بْنُ مَامَةَ وَابْنُ أَرْوَى بِأَجْوَدَ مِنْكَ يَا عُمَرُ الْجَوَادَا

والقوافي منصوبة؛ وقال آخر:

٨٩- أَلَا يَا زَيْدُ وَالضُّحَّاكُ سِيرَا فَقَدْ جَاوَزْتُمَا خَمَرَ الطَّرِيقِ

= فاعله؛ لأنه اسم فاعل «عن» حرف جر «عبد» مجرور بعن، وعلامة جره الكسرة الظاهرة، والجار والمجرور متعلقان بالوارث، وعبد مضاف و«الملك» مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة، وسكن آخره لأجل الوقف.

الشاهد فيه: قوله «يا حكم الوارث» فإن «حكم» منادى مبني على الضم، لأنه مفرد علم، و«الوارث» نعت مقترن بآل، وقد روي برفع الوارث ونصبه، على ما بيناه في الإعراب، فدل مجموع الروايتين على أن النعت إذا كان بهذه المتزلة مقترناً بآل، وكان المنادى مبنياً، جاز في النعت الوجهان.

٨٨- هذا البيت من كلمة لجريز بن عطية يمدح فيها أمير المؤمنين عمر بن عبد العزيز بن مروان، وقد أنشده المؤلف في أوضحه (رقم ٤٣٦) وفي مغني اللبيب (رقم ١٦).

اللفظة والرواية «كعب بن مامة» هو رجل من إباد يضرب به المثل في الكرم والإيثار على النفس «ابن أروى» أراد به عثمان بن عفان رضي الله عنه، وكان مضروب المثل في الكرم، ويروى في مكانه «وابن سعدى» وهو أوس بن حارثة الطائي أحد المشهورين بالجود والكرم أيضاً.

الإعراب: «ما» نافية حجازية تعمل عمل ليس «كعب» اسم ما «ابن» نعت لكعب، وابن مضاف و«مامة» مضاف إليه، مجرور بالفتحة نيابة عن الكسرة لأنه ممنوع من الصرف للعلمية والتأنيث «وابن» الواو عاطفة، ابن: معطوف على اسم ما، وابن مضاف و«أروى» مضاف إليه «بأجود» الباء حرف جر زائد، أجود: خبر ما الحجازية «منك» جار ومجرور متعلق بأجود «يا» حرف نداء «عمر» يروى بالضم والنصب؛ فأما الضم فهو المشهور، وهو منادى مبني على الضم في محل نصب «الجوادا» نعت لعمر باعتبار محله ونعت المنصوب منصوب، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة، والألف للإطلاق.

الشاهد فيه: قوله «الجوادا» فإنه نعت لعمر، وعمر منادى مبني على الضم على ما عرفت في الإعراب، وقد ورد في البيت بنصب الجواد بدليل قوافي القصيدة كلها؛ فدل ذلك على أن نعت المنادى المبني إذا كان مقترناً بآل جاز فيه النصب مراعاة لمحل المنادى.

٨٩- لم أقف لهذا الشاهد على نسبة إلى قائل معين.

اللفظة «خمر الطريق» - بفتح الخاء والميم جميعاً - هو السائر الملتف بالأشجار وإضافته على هذا من إضافة الصفة للموصوف، أي جاوزتما الطريق الذي يتركما بكثرة أشجاره. المعنى: يأمر صديقين له بأن يغذا السير ويجدا فيه؛ لأنهما قد صارا في طريق لا سائر فيه يتواريان =

وقال الله تعالى: ﴿يَا جِبَالُ أَوِّبِي مَعَهُ وَالطَّيْرُ﴾^(١) وقرئ شاذاً ﴿وَالطَّيْرُ﴾ وهذه أمثلة المفرد، وكذلك المضاف الذي فيه آل، تقول: «يا زيدُ الحَسَنُ الوَجْهُ، والحَسَنُ الوَجْهُ» وقال الشاعر:

٩٠ - * يَا صَاحِ يَا ذَا الضَّامِرِ العَنَسِ *

يروى برفع «الضامر» ونصبه.

فإن كان التابع من هذه الأشياء مضافاً، وليس فيه الألف واللام، تعين نصبه على

وراءه ممن يتعقبهما، وصاروا بحيث يراهما فيه من يطلبهما.

الإعراب: «آلا» أداة استفتاح وتنبية «يا» حرف نداء «زيد» منادى مبني على الضم في محل نصب «والضحاك» الواو حرف عطف، والضحاك: معطوف على زيد، يجوز فيه الرفع إبتاعاً له على اللفظ، ويجوز فيه أيضاً النصب إبتاعاً له على المحل «سيرا» فعل أمر مبني على حذف النون، وألف الاثنين فاعله «فقد» الفاء حرف دال على التعليل، قد: حرف تحقيق «جاوزتما» جاوز: فعل ماضٍ، وتاء المخاطب فاعله، والميم حرف عماد، والألف حرف دال على تنبيه المخاطب «خمر» مفعول به لجاوز، وخمر مضاف و «الطريق» مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة.

الشاهد فيه: قوله «يا زيد والضحاك» فإن قوله «زيد» منادى مفرد مبني على الضم في محل نصب، وقوله «الضحاك» اسم مقترن بال غير مضاف، وهو معطوف على المنادى المبني عطفاً نسقاً بالواو، وقد روي في البيت بنصبه ورفع؛ فدل ذلك على أن المعطوف على المنادى إذا كان بهذه المثابة جاز فيه وجهان.

(١) من الآية ١٠ من سورة سبأ.

٩٠ - هذا الشاهد من كلام ابن لوزان - بفتح اللام وسكون الواو بعدها ذال معجمة - السدوسي، وهو من شواهد سيويه (ج ١ ص ٣٠٦) ويعده قوله:

* وَالرَّحْلُ ذِي الْأَنْسَاعِ وَالْجَلْسِ *

وقد نسب في صلب الكتاب، وفي شرح شواهده للأعلم إلى ابن لوزان السدوسي، كما قلنا، وقد ذكر أبو الفرج في الأغاني (١٥/١٢ بولاق) أن هذا البيت من كلام خالد بن المهاجر بن خالد بن الوليد، وذكر معه ثانياً، وأشار إلى أن لهما ثالثاً.

اللفظة: «الضامر العنس» العنس: أصله الناقة الشديدة، وضمورها: دقة وسطها، وأراد هنا تغييرها من كثرة الأسفار «الرحل» ما يوضع على الناقة أو البعير ليركب عليه «الأنساع» جمع نسع - بكسر النون وسكون السين - وهو سير يربط به الرحل «الحلس» - بكسر الحاء وسكون اللام - كساء يوضع على ظهر البعير تحت البرذعة.

الإعراب: «يا» حرف نداء «صاح» منادى مرخم، وأصله صاحب، مبني على ضم الحرف المحذوف =

المحل، كقولك: «يا زيدُ صَاحِبَ عَمْرٍو» و«يا زيدُ أبا عَبْدِ اللَّهِ» و«يا تميمُ كُلُّكُمْ» أو «كُلُّهُمْ» و«يا زيدُ وأبا عَبْدِ اللَّهِ» قال الله تعالى: ﴿قُلِ اللَّهُمَّ فَاطِرَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾^(١).

وإن كان التابع نعتاً لأيّ تعين رفعه على اللفظ^(٢)، كقوله تعالى: ﴿يا أَيُّهَا النَّاسُ﴾^(٣) «يا أَيُّهَا النَّبِيُّ»^(٤).

وإن كان التابع بدلاً، أو نَسَقاً بغير الألف واللام، أُعْطِيَ ما يستحقُّه لو كان مُتَّادِي، تقول في البَدَل: «يا سَعِيدُ كُرْزُ» بضم «كرز» بغير تنوين كما تقول: «يا كُرْزُ» و«يا سَعِيدُ أبا عَبْدِ اللَّهِ» بالنصب، كما تقول: «يا أبا عبد الله»؛ وفي النسق: يا زيدُ وَعَمْرُو» بالضم، و«يا زيدُ وأبا عبد الله» بالنصب، وهكذا أيضاً حكم البَدَل والنسق لو كان المنادى مُعَرِّباً.

للترخيم في محل نصب «يا» حرف نداء «ذا» اسم إشارة منادى مبني على ضم مقدر على آخره منع من ظهوره اشتغال المحل بسكون البناء الأصلي في محل نصب «الضامر» نعت لذا المنادى، إما مرفوع تبعاً للفظه المقدر، أو منصوب تبعاً لمحلّه، والضامر مضاف و «العنس» مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة.

الشاهد فيه: «قوله «يا ذا الضامر العنس» فإن «ذا» منادى مبني، و «الضامر العنس» نعت مقترن بآل ومضاف، وقد روي برفع هذا النعت ونصبه؛ فدل مجموع الروايتين على أن نعت المنادى إذا كان كذلك جاز فيه وجهان، ونظيره قول عبيد بن الأبرص:

يَا ذَا الْمُخَوَّفَتَا بِمَقْتَلِ شَيْخِهِ حُجْرٍ تَمَيَّي صَاحِبِ الْأَحْلَامِ

(١) من الآية ٤٦ من سورة الزمر.

(٢) لا تنعت «أي» إلا بواحد من اثنين، الأول: الاسم المحلى بآل الجنسية، نحو «يا أيها الرجل» و «يا أيها الإنسان» ومنه الآيتان اللتان تلاهما المؤلف، ومنه أيضاً قول أبي الأسود الدؤلي:

يَا أَيُّهَا الرَّجُلُ الْمُعَلَّمُ غَيْرُهُ هَلَّا لِنَفْسِكَ كَانَ ذَا التَّعْلِيمِ

والثاني: اسم الإشارة، وهل يشترط أن ينعت اسم الإشارة حيث يد باسم محلى بآل أو لا يشترط ذلك؟ ذكر ابن مالك في التسهيل أنه لا يشترط في اسم الإشارة الواقع نعتاً لأي هذه أن ينعت باسم محلى بآل، ويدل لصحة ما ذهب إليه في هذه المسألة قول الشاعر:

أَيُّهَذَانِ كَلَّا زَادِيكَمَا وَدَعَانِي وَإِغْلًا فَيَمَنْ وَعَلَّ

(٣) من الآية ١ من سورة الحج، ومن آيات كثيرة.

(٤) من الآية ١ من سورة التحريم، ومن الآية ١ من سورة الطلاق، ومن آيات كثيرة في القرآن.

ص - وَلَكَ فِي نَحْوِ: «يَا زَيْدُ زَيْدَ الْيَعْمَلَاتِ»^(١) فَتَحُّهُمَا، أَوْ ضَمُّ الْأَوَّلِ.

ش - إذا تكرر المنادى المفرد مضافاً، نحو: «يَا زَيْدُ زَيْدَ الْيَعْمَلَاتِ» جاز لك في الأول وجهان:

أحدهما: الضم، وذلك على تقديره منادى مفرداً، ويكون الثاني حيثئذ: إما مُنَادَى سقط منه حرفُ النداء، وإما عَطْفَ بيانٍ، وإما مفعولاً بتقدير أغني.

والثاني: الفتح، وذلك على أن الأصل: «يَا زَيْدَ الْيَعْمَلَاتِ زَيْدَ الْيَعْمَلَاتِ» ثم اِخْتَلَفَ فيه؛ فقال سيبويه: حَذَفَ «اليَعْمَلَاتِ» من الثاني لدلالة الأول عليه، وأَقْحَمَ «زيد» بين المضاف والمضاف إليه.

وقال المبرد: حذف «اليَعْمَلَاتِ» من الأول لدلالة الثاني عليه.

وكلُّ من القولين فيه تخريجٌ على وجه ضعيف: أما قول سيبويه ففيه الفَصْلُ بين المتضايقين وهما كالكلمة الواحدة، وأما قول المبرد ففيه الحذف من الأول لدلالة الثاني عليه، وهو قليلٌ، والكثيرُ عَكْسُهُ^(٢).



(١) يشير إلى قول عبد الله بن ربيعة رضي الله عنه:

يَا زَيْدُ زَيْدَ الْيَعْمَلَاتِ اللَّبَلِ
ومثله قول جرير بن عطية يهجو عمرو بن لُجَأ:

يَا نَيْمُ نَيْمَ عَيْدِي لَا أَبَا لَكُمْ
ومنه قول الآخر:

فَيَا سَعْدُ سَعْدُ الْأَوْسِ كُنْ أَنْتَ نَاصِراً
وَيَا سَعْدُ سَعْدُ الْخَزَرَجِيِّنَ الْعَطَارِفِ

(٢) ههنا أمور نريد أن ننبهك إليها، الأمر الأول: حاصله أن هذه المسألة لا يلزم فيها أن يكون المنادى علماً، بل كما يكون علماً - وهو الأكثر - يكون اسم جنس نحو يا رجل رجل القوم، ويكون وصفاً نحو يا صاحب صاحب عمرو، والأمر الثاني: أن ظاهر كلام المؤلف أنه في حال نصب الأول والثاني يكون الأول منهما مضافاً إلى ما بعد الثاني على رأي سيبويه، ويكون الثاني مضافاً لمحذوف: دل عليه المذكور، والأول مضاف إلى محذوف على رأي المبرد، لكن صرحوا بأن رأي سيبويه أن الأول الاسم مضاف إلى ما بعد الثاني، وأن الثاني مقحم غير مضاف لا لفظاً ولا تقديراً، الأمر الثالث: أنه على نصب الاسمين على رأي سيبويه يكون نصب الثاني إما على أنه تأكيد لفظي وإما على أنه عطف بيان، وكان يلزم على ما ذكره تنوين الثاني؛ لأنه غير مضاف لا في اللفظ ولا في التقدير على ما عرفت.

ص- فَضَّلْ، وَيَجُوزُ تَرْخِيمُ الْمُنَادَى الْمَعْرِفَةِ، وَهُوَ: حَذَفُ آخِرِهِ تَخْفِيفاً؛ فَذُو النَّاءِ مُطْلَقاً، كَيَا طَلَحَ، وَيَا ثُبَّ، وَغَيْرُهُ: بِشَرْطِ ضَمِّهِ، وَعِلْمِيَّتِهِ، وَمُجَاوِزَتِهِ ثَلَاثَةَ أَحْرَفٍ، كَيَا جَعْفُ وَ: ضَمّاً، وَفَتْحاً.

ش- من أحكام المنادى الترخيم، وهو: حذف آخره تخفيفاً، وهي تسمية قديمة، وروى أنه قيل لابن عباس: إن ابن مسعود قرأ: «وَنَادُوا يَا مَالٍ»^(١)، فقال: ما كان أشغل^(٢) أهل النار عن الترخيم!! ذكره الزمخشري وغيره، وعن بعضهم أن الذي حسن الترخيم هنا أن فيه الإشارة إلى أنهم يقتطعون بعض الاسم؛ لضعفهم عن إتمامه.

وشرطه: أن يكون الاسم معرفة، ثم إن كان مختوماً بالناء لم يشترط فيه علمية ولا زيادة على الثلاثة؛ فتقول في ثُبَّ - وهي الجماعة - «يَا ثُبَّ» كما تقول في عائشة «يا عائش» وإن لم يكن مختوماً بالناء فله ثلاثة شروط؛ أحدها: أن يكون مبنياً على الضم، والثاني: أن يكون علماً، والثالث: أن يكون متجاوزاً لثلاثة أحرف، وذلك نحو: «حَارِثُ، وَجَعْفَرُ» تقول: «يَا حَارِ»^(٣)، و«يَا جَعْفَرُ» ولا يجوز في نحو: «عبد الله» و«شَابَ قُرْآنَهَا» أن يُرَخِّمَ

(١) من الآية ٧٧ من سورة الزخرف.

(٢) في بعض النسخ «ما كان أغنى إلخ».

(٣) ومنه قول الشاعر:

يَا حَارِ لَا أَرْمِيَنَّ مِنْكُمْ بِنَاهِيَةٍ
ومثله قول النابغة الذبياني:

أَقُولُ وَاللُّجُمُ قَدْ مَالَتْ أَوَاخِرُهُ
إِلَى الْمَغِيْبِ: تَنَبَّثَ نَظْرَةً حَارِ
ومثله أيضاً قول عبيد بن الأبرص:

يَا حَارِ مَا رَاحَ مِنْ قَوْمٍ وَلَا ابْتَكَّرُوا
يَا حَارِ مَا طَلَعَتْ شَمْسٌ وَلَا غَرَبَتْ
ومثله قول امرئ القيس:

أَحَارِ تَرَى بَرْقاً أُرِيكَ وَمِيْضَةً
كَلَمَحٍ الْيَدَيْنِ فِي حَبِيٍّ مُكَلَّلٍ

و «حار» أصله يا حارث كما قال المؤلف، وهو علم منقول عن اسم الفاعل، فلا شذوذ في ترخيمه على هذا الوجه، وقد أجروا مجراه كلمة «صاحب» مع أنه نكرة وليس فيها تاء التانيث، فرخموها شذوذاً، وقد جاء من ذلك في الشعر المحتج به كثير، من ذلك قول الشاعر:

صَاحِ شَمْسٌ وَلَا تَنْزَلْ ذَاكِرَ الْمَوْتِ
بِ قَنْسِيَاثُهُ ضَلَالٌ مُبِينٌ

ومنه قول الآخر:

لأنهما ليسا مضمومين، ولا في نحو إنسان مقصوداً به مُعَيَّن، لأنه ليس علماً، ولا في نحو: «زيد» و«عمرو» و«حَكَم» لأنها ثلاثية، وأجاز الفراء الترخيم في «حَكَم» و«حَسَن» ونحوهما من الثلاثيات المحركة الوسط، قياساً على إجرائهم نحو: «سَقَر» مُجَرَى زَيْنب في إيجاب منع الصرف لا مُجَرَى هند في إجازة الصرف وعدمه، وإجرائهم «جَمَزَى» لحرمة وسطه مجرى حُبَارَى في إيجاب حذف ألفه في النسب، لا مُجَرَى حُبَلَى في إجازة حذف ألفه وقلبها وَاوًا.

وَأَشْرَْتُ بقولي: «كَيَا جَعْفُ ضَمًّا وَفَتْحًا» إلى أن الترخيم يجوز فيه قَطْعُ النظر عن المحذوف، فتجعل الباقي أَسْمًا برأسه فتضمه؛ ويسمى لغة من لا ينتظر ويجوز أن لا تقطع النظر عنه، بل تجعله مُقَدَّرًا، فيبقى [ما كان] على ما كان عليه، ويسمى لغة من ينتظر.

فتقول على اللغة الثانية في جعفر: «يَا جَعْفُ» ببقاء فتحة الفاء، وفي مالك «يَا مَالِ» ببقاء كسرة اللام، وهي قراءة ابن مسعود^(١)، وفي منصور «يَا مَنْصُ» ببقاء ضمة الصاد، وفي هِرْقَل «يَا هِرْقُ» ببقاء سكون القاف.

وتقول على اللغة الأولى: «يَا جَعْفُ، وَيَا مَالُ، وَيَا هِرْقُ» بضم أعجازهن وهي

صَاحٍ هَلْ رَيْتَ أَوْ سَجِئْتَ بِرَاحٍ رَدَّ فِي الضَّرْعِ مَا قَرَى فِي الْجِلَابِ
«رَيْتَ» يريد رأيت، وقرى: أي جمع، والعلاب: جمع علبة وهي هنا الوعاء الذي يحلب فيه اللبن، ومن ذلك قول عبيد بن الأبرص:

يَا صَاحٍ مَهْلًا أَقِلَّ الْعَلَّلَ يَا صَاحٍ وَلَا تَكُونَنَّ لِي بِاللَّيْمِ السَّالِحِ
ومن ذلك قول الآخر:

يَا صَاحٍ يَا ذَا الضَّامِرِ الْعَنَسِ وَالرَّخِلِ ذِي الْأَنْسَاعِ وَالْجَلَسِ
وهذا هو الشاهد رقم ٩٠، وعلى هذا جاء قول أبي العلاء المعري:

صَاحٍ لَهْلِي قُبُورُنَا تَمَلَّا الرُّخْ بِ قَائِنَ الْقُبُورِ مِنْ عَهْدِ عَادٍ؟

(١) يريد في قوله تعالى من الآية ٧٧ من سورة الزخرف: «وَتَادُوا يَا مَالِكُ لِيَقْضِيَ إِلَيْنَا رِبْكَ»، وقد وقع نداء «مالك» مرخمًا في قول الأنصاري:

* يَا مَالُ وَالْحَقُّ عِنْدَهُ فَيَقِفُوا *

ونظيره «عامر» في قول النابغة الذبياني:

فَصَالِحُونَا جَمِيعًا إِنْ بَدَا لَكُمُ وَلَا تَقُولُوا لَنَا ائْتَالَهَا عَامٍ

قراءة أبي السري الغنوي، و«يا مَنْصُ» باجتلاب ضمة غير [تلك الضمة] التي كانت قبل الترخيم.

ص- وَيُحَذَفُ مِنْ نَحْوِ: «سَلَمَانٍ، وَمَنْصُورٍ، وَمِسْكِينٍ» حَرْفَانِ، وَمِنْ نَحْوِ: «مَعْدِي كَرَبٍ» الْكَلِمَةُ الثَّانِيَّةُ.

ش - المحذوف للترخيم على ثلاثة أقسام:

أحدها: أن يكون حرفاً واحداً، وهو الغالب كما مثَّلنا.

والثاني: أن يكون حرفين، وذلك فيما اجتمعت فيه أربع شروط؛ أحدها: أن يكون ما قبل الحرف الأخير زائداً، والثاني: أن يكون معتلاً، والثالث: أن يكون ساكناً، والرابع: أن يكون قبله ثلاثة أحرف فما فوقها، وذلك نحو: «سَلَمَانٍ، وَمَنْصُورٍ، وَمِسْكِينٍ» علماً، تقول: «يا سَلَمُ، ويا مَنْصُ، ويا مِسْكُ» وقال الشاعر:

٩١ - يَا مَرْوُ؛ إِنَّ مَطِيطِي مَحْبُوسَةٌ [تَرْجُو الْحَبَاءَ وَرَبُّهَا لَمْ يَيْئَسِ]
يريد «يَا مَرْوَانُ» وقال الآخر:

٩١ - هذا الشاهد من كلام الفرزدق، وهو من شواهد سيبويه (ج ١ ص ٣٣٨).

اللفظة: «يا مرو» أراد يا مروان «مطيطي» المطية: الدابة، سميت بذلك لأنها تمطو - أي تسرع - في سيرها «محبوسة» أراد أنها واقفة بالباب «الحباء» - بكسر الحاء، بزنة كتاب - هو العطاء «ربها» صاحبها «لم يئأس» أي: لم يقطع، يريد أنه ما يزال يأمل عطاءه.

الصعني: يصف أنه وفد على كريم يجتديه، وأنه طال وقوفه ببابه، وانتظاره لجدواه، ومع هذا لا يزال يأمل أن يعطف عليه فينال منه ما أمل.

الإعراب: «يا» حرف نداء «مرو» منادى مرخم مبني على الضم في محل نصب «إن» حرف توكيد ونصب «مطيطي» مطية: اسم إن، منصوب بفتحة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم، ومطية مضاف وياء المتكلم مضاف إليه «محبوسة» خبر إن مرفوع بالضمة الظاهرة «ترجو» فعل مضارع، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود إلى مطيطي، والجملة من الفعل والفاعل في محل رفع خبر ثان لأن «الحباء» مفعول به ترجو «وربها» الواو واو الحال، رب: مبتدأ، ورب مضاف وها: مضاف إليه «لم» حرف نفي وجزم وقلب «يئأس» فعل مضارع مجزوم بلم، وعلامة جزمه السكون، وحرك بالكسر لأجل الروي، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ربها، والجملة من لم يئأس وفاعله =

٩٢ - * قَفِي فَاَنْظُرِي يَا اَسْمُ هَلْ تَعْرِفِيْتهُ؟ *

يريد «يا اَسْمَاء» .

ويجب الاقتصار على حذف الحرف الأخير في نحو: «مُخْتَارٍ عَلَمًا؛ لَانِ الْمُعْتَلِّ

= في محل رفع خبر المبتدأ، وجملة المبتدأ وخبره في محل نصب حال.

الشاهد فيه: قوله «يا مرو» الذي أصله يا مروان، حيث رخمه بحذف آخره، وهو النون، ثم أعقب هذا الحذف حذفًا آخر؛ فحذف الحرف الذي قبل النون وهو الألف لكونه حرفًا ساكنًا زائدًا معتلًا وقبله ثلاثة أحرف، وهذا واضح إن شاء الله.

ومثل هذا البيت ما أنشده سيويه (١ - ٣٣٨) من قول الراجز:

* يَا نُعَمَ هَلْ تَحْلِفُ لَا تَدِينُهَا؟ *

أراد «يا نعمان» فحذف النون، ثم حذف الألف؛ لاستجماع ما ذكرنا من الشروط.

٩٢ - هذا صدر بيت من كلام عمر بن أبي ربيعة المخزومي، من رائيته المشهورة التي أولها قوله:

أَمِنْ آلِ نُعَمٍ أَنْتَ عَاذِ قُمُبِكِرُ عَدَاةَ عَدَتْ أَمَ رَائِحِ قُمُهَجْرُ

وعجز البيت المستشهد بصدده قوله:

* أَهْلًا الْمُغِيرِيُّ الَّذِي كَانَ يُذَكِّرُ؟ *

اللغة: «قفي» فعل أمر من الوقوف «يا أَسْمُ» أراد يا أَسْمَاء «المغيري» المنسوب إلى المغيرة، وهو جد عمر صاحب الشاهد، وقد عني بالمغيري نفسه.

الإعراب: «قفي» فعل أمر، مبني على حذف النون، وياء المؤنثة المخاطبة فاعله، «فانظري» الفاء حرف عطف، انظري: فعل أمر مبني على حذف النون، وياء المؤنثة المخاطبة فاعل «يا» حرف نداء «أَسْمُ» منادى، مبني على الضم في محل نصب «هل» حرف استفهام، مبني على السكون لا محل له من الإعراب «تعرفيته» فعل مضارع مرفوع بثبوت النون لتجرده من الناصب والجازم، وياء المؤنثة المخاطبة فاعل، والهاء ضمير الغائب مفعول به مبني على الضم في محل نصب.

الشاهد فيه: قوله «يا أَسْمُ» حيث رَخَّمَهُ بحذف آخره، وهو الهمزة؛ إذ أصله «يا أَسْمَاء» ثم أتبع هذا الحذف حذفًا آخر، وهو حذف الحرف الذي قبل الآخر وهو الألف؛ لكونه حرفًا ساكنًا زائدًا مسبوقًا بثلاثة أحرف.

ومثل هذا الشاهد قول لبيد، وأنشده سيويه (ج ١ ص ٣٣٧) والمؤلف في أوضحه (رقم ٤٥٣):

يَا اَسْمُ صَبْرًا عَلَى مَا كَانَ مِنْ حَدَثٍ إِنَّ الْحَوَادِثَ مَلَقِيٍّ وَمُنْتَظَرُ

ومثل ذلك قول الشاعر:

أَلَمْ تَعْلَمِي يَا اَسْمُ - وَيَحَكِّ - أَتَنِي حَلَفْتُ يَمِينًا لَا اخُونُ أَمِينِي؟

أصلي؟ لأن الأصل مُخْتَرٍ، أو مُخْتَرٍ فأبدلت الياء الفاء، وعن الأخفش إجازة حذفها تشبيهاً لها بالزائدة، كما شبهوا ألف مُرَامِي في النسب بألف حُبَارَى فحذفوها، وفي نحو: «دَلَامِصٌ» علماً، لأن الميم وإن كانت زائدة بدليل قولهم: «دِرْعٌ دَلَامِصٌ» و«دِرْعٌ دِلَاصٌ» ولكنها حَرْفٌ صَحِيحٌ، لا مُعْتَلٌّ، وفي نحو: «سَعِيدٌ، وَعِمَادٌ، وَثَمُودٌ»، لأن الحرف المعتل لم يُسَبِّقْ بثلاثة أحرف، وعن الفراء إجازة حذفهن، وأنشد سيبويه:

٩٣- * تَنْكَرْتُ مِنَّا بَعْدَ مَعْرِفَةٍ لَمِي *
أي: يا لَمِيس؛ فحذفوا السين فقط.

٩٣- هذا الشاهد صدر بيت لأوس بن حجر، وعجزه قوله:

* وَيَعْدُ التَّصَافِي وَالشَّبَابِ الْمُكْرَمِ *

وهذا البيت قد أنشده سيبويه (ج ١ - ٣٣٦).

اللفظة: «تنكرت منا» يريد أنكرتنا وصددت عنا «لمي» يريد يا لميس، ولميس: اسم امرأة، واسمع إلى قول الراجز يتغزل فيمن اسمها لميس:

يَا لَيْتَنِي وَأَنْتِ يَا لَمِيسُ فِي بَلَدَةٍ لَيْسَ بِهَا أَرِيسُ
* إِلَّا الْبَعَافِيرُ وَإِلَّا الْعِيسُ *

المعنى: يقول: إنك يا لميس قد أنكرتنا في الكبر والشيخوخة بعد المعرفة التي كانت بيننا زمن الشباب.

الإعراب: «تنكرت» تنكر: فعل ماضٍ، والتاء ضمير المخاطبة فاعل، مبني على الكسر في محل رفع «منا» جاز ومجرور متعلق بتنكر «بعد» ظرف زمان منصوب على الظرفية متعلق بتنكر، وبعد مضاف و«معرفة» مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة «لمي» منادى مرخم بحرف نداء محذوف، مبني على ضم الحرف المحذوف للترخيم في محل نصب.

الشاهد فيه: قوله «لمي» حيث رخمه بحذف آخره وحده، وأصله لميس؛ فلم يحذف إلا السين؛ لكون الحرف السابق عليها - وهو الياء - غير مسبوق إلا بحرفين، ومثله قول الشاعر، وهو يزيد بن مخرم، وأنشده سيبويه (ج ١ ص ٣٣٤):

فَقُلْتُ: تَعَالَ يَا يَزِيدُ بْنُ مُحَرَّمٍ، فَقُلْتُ لَكُمْ: إِنِّي حَلِيفُ صُدَاءِ

أراد «يا يزيد» فحذف الدال، ولم يستعج ذلك حذف الياء التي قبلها؛ لكون ما قبل الياء حرفين ليس غير، وصداء - بزنة غراب - يقال: هو اسم حي من بني أسد، ويقال: هو اسم فرسه، والمعنى على ذلك: إنني لا أحتاج مع وجود فرسي الذي أعتز به إلى أن أحالف أحداً؛ لأنني أنجو عليه حين يكون النجاء لازماً

وفي نحو: «هَبِيح، وَفَتَوْر» لأن حرف العلة مُحَرَّكٌ.
والثالث: أن يكون المحذوف كلمة برأسها، وذلك في المركبِ تَرْكِيبِ المَزْجِ^(١)،
نحو: «مَعْدِي كَرِبَ» و«حَضَرَمَوْتَ» تقول: «يَا حَضْرُ».

ص - فصل، وَيَقُولُ الْمُسْتَفِيحُ: «يَا لِلَّهِ لِلْمُسْلِمِينَ» يَفْتَحُ لَامِ الْمُسْتَفَاتِ بِهِ. إِلَّا فِي
لَامِ الْمَعْطُوفِ الَّذِي لَمْ يَتَكَرَّرْ مَعَهُ يَا نَحْوُ «يَا زَيْدًا لِعَمْرٍو».

ش - من أقسام المُتَادِي: المستغاث [به].

وهو: «كُلُّ اسْمٍ تُودِي لِتُخَلِّصَ مِنْ شِدَّةٍ، أَوْ يُعَيِّنَ عَلَى دَفْعِ مَشَقَّةٍ».

ولا يستعمل له من حروف النداء إلا «يا» خاصةً، والغالبُ استعماله مجروراً بلام
مفتوحة، وهي متعلقة بيا عند ابن جني؛ لما فيها من معنى الفعل، وعند ابن الصائغ وابن
عصفور بالفعل المحذوف، وَيُنْسَبُ ذَلِكَ إِلَى سِيُوبِهِ، وقال ابن خروف: هي زائدة فلا
تتعلق بشيء، وَذَكَرُ^(٢) المستغاث له بعده مجروراً بلام مكسورة دائماً على الأصل، وهي
حرفٌ تعليل، وَتَعْلُقُهَا بِفِعْلِ محذوف، وتقديره: أدعوك لكذا، وذلك كقول عمر رضي الله
عنه: «يَا لِلَّهِ لِلْمُسْلِمِينَ»^(٣) - بفتح اللام الأولى وكسر الثانية - وإذا عَطَفْتَ عليه مستغاثاً
آخَرَ؛ فَإِنْ أَعَدْتَ «يا» مع المعطوف فَتَحَتِ اللام، قال الشاعر:

(١) اعلم أن المركب على أربعة أنواع، الأول: أن يكون مركباً مزجياً، وهذا إما أن يكون مختتماً بلفظ «ويه» مثل
سبويه وعمرويه وخالويه ونقطويه، وإما ألا يكون مختتماً بها كأمثلة الشارح، والثاني: المركب الإسنادي كبرق
نحره وشاب قرناها، والثالث: المركب الإضافي نحو عبد الله وأبي بكر وأم كلثوم، والرابع: المركب العددي
نحو أحد عشر واثني عشر، ثم اعلم أنه لم يسمع من العرب ترخيم شيء من المركبات سوى المركب
المزجي، لا جرم لم يذكر المؤلف في هذا الموضع غيره، وبعض النحويين يقيس ما لم يأت عن العرب على
ما جاء عنهم، ولا نذهب ملهه هؤلاء.

(٢) أي: والغالب ذكر المستغاث له بعد المستغاث به، وأن يكون المستغاث له مجروراً بلام الجر مكسورة على ما
هو الأصل في لام الجر التي تبنى على الكسر ليناسب لفظها عملها.

(٣) ونظير ذلك قول قيس بن خريح (العقد ١٢٥/٦ اللجنة):

تَكُنْفَنِي الْوُشَاءُ فَأَزْعَجُونِي فَيَا لَلْوَرَاثِي الْمَطَاعِ

- ٩٤ - يَا لَقَوْمِي وَيَا لَأَمْثَالِ قَوْمِي لِأَنَاسٍ عُسُوهُمْ فِي أَرْذِيَادٍ
وإن لم تُعَدَّ «يا» كَسَرَتْ لام المعطوف، كقوله:
- ٩٥ - يَبْكِيكَ نَاءٍ بَعِيدُ الدَّارِ مُغْتَرِبٌ يَا لِلْكُهُولِ وَلِلشُّبَّانِ لِلْعَجَبِ

٩٤ - هذا البيت من الشواهد التي لم يتيسر لي معرفة قائلها، وقد أنشده المؤلف في أوضحه (رقم ٤٤٧).
اللفظة: «عتوهم» العتو - بضم العين والتاء وتشديد الواو - الاستكبار، والتمرد على الحق، وعدم الخضوع له.

المعنى: إني أستغيث بقومي وبأقوام يماثلون قومي في العنيد والعدة وفي الاستجابة لمن يدعوهم ونجدة من يستغيث بهم؛ ليدفعوا عني قوماً ما يزال طغيانهم يترأى، وشرهم يتفاقم.
الإعراب: «يا» حرف نداء واستغاثه «لقومي» اللام حرف جر، قوم: مجرور باللام، وعلامة جره كسرة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم، وقوم مضاف وياء المتكلم مضاف إليه، والجار والمجرور متعلق بيا عند ابن جني؛ لأنها حرف من حروف المعاني أشرب معنى الفعل، ومتعلق بالفعل المحذوف الذي دلت يا عليه عند ابن الصائغ وابن عصفور تبعاً لشيخ النحاة سيويه.
فإن قلت: هذا الفعل الذي تدل عليه «يا» هو أدعو، وهو يتعدى بنفسه، تقول أدعوك، وأدعو قومي، ونحو ذلك، فكيف تعدى في هذا الباب باللام؟

قلت: الجواب على ذلك من وجهين:
الأول: أنا ضممت هذا الفعل معنى التجي أو أعجب أو نحوهما، وهذه الأفعال تتعدى باللام كما هو ظاهر، والتضمنين في اللغة العربية باب واسع كثير الشواهد.
الوجه الثاني: أن هذا الفعل لما كان في هذا الموضع واجب الحذف قد أصبح ضعيفاً عن العمل بنفسه، فجننا باللام لتقويته.

«ويا لأمثال» الواو عاطفة، ويا: حرف نداء واستغاثه، واللام جارة، وأمثال: مجرور باللام، والجار والمجرور متعلق بيا أو بالفعل المحذوف، على نحو ما تقدم، وأمثال مضاف وقوم من «قومي» مضاف إليه، وقوم مضاف وياء المتكلم مضاف إليه «لأناس» جار ومجرور متعلق بفعل محذوف، تقديره: أدعوهم لأناس «عتوهم» عتو: مبتدأ مرفوع بالضممة الظاهرة، وعتو مضاف وضمير جماعة الغائبين العائد إلى أناس مضاف إليه «في أزدِيَاد» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ، وجملة المبتدأ والخبر في محل جر صفة لأناس.

الشاهد فيه: قوله «يا لقومي ويا لأمثال» فإنه جر المستغاث في الكلمتين جميعاً بلام مفتوحة، أما سبب ذلك في الكلمة الأولى فواضح، وأما سببه في الثانية فلأنه أعاد معه يا.

٩٥ - وهذا البيت مما لم أقف له على نسبة إلى قائل معين، وقد أنشده المؤلف في أوضحه (رقم ٤٤٨).

اللفظة: «ناء» اسم فاعل فعله نأى يتأى، من مثال فتح يفتح، إذا بعد «الكهول» جمع كهل، وهو من وخطه الشيب، وقيل: هو من كانت سته ما بين الأربع والثلاثين إلى الخمسين.

وللمستغاث [به] استعمالان آخران؛ أحدهما: أَنْ تُلْحِقَ آخِرُهُ الْفَاءَ فَلَا تُلَحِّقْهُ حَيْثُ
اللامُ من أوله، وذلك كقوله:

٩٦ - يَا يَزِيدَا لِأَمَلٍ نَيْلٍ عَزٌّ وَغِنًى بَعْدَ فَاقَةٍ وَهَوَانٍ

= المعنى: يقول: إني أبكي عليك ولست من أهلك؛ لأنني من ديار بعيدة عن ديارك، وأنا ناء شديد
البعد عن أهلي، ثم دعا الكهول والشبان ليعجبوا من هذه الحال.

الإعراب: «ييكك» يكي: فعل مضارع مرفوع بضمه مقدرة على الياء منع من ظهورها الثقل،
والكاف ضمير المخاطب مفعول به، مبني على الفتح في محل نصب «ناء» فاعل يكي مرفوع بضمه
مقدرة على الياء المحذوفة لأجل التخلص من التقاء الساكنين، منع من ظهورها الثقل «بعيد» صفة
لناء، وصفة المرفوع مرفوعة، وبعيد مضاف «الدار» مضاف إليه «مغرب» صفة ثانية لناء «يا» حرف
نداء واستغاثه «للكهول» اللام حرف جر، والكهول: مجرور باللام، والجار والمجرور متعلق بيا، أو
بالفعل المحذوف، على نحو ما فصلناه في شرح الشاهد السابق «وللشبان» الواو عاطفة، واللام
جارة، والشبان: مجرور باللام، والجار والمجرور معطوف على الجار والمجرور السابق «للمعجب»
جار ومجرور متعلق بفعل محذوف، أي: أدعوك للمعجب.

الشاهد فيه: قوله «يا للكهول وللشبان» حيث جر الشبان بلام مكسورة؛ لكونه معطوفاً من غير أن
يعيد معه يا.

٩٦ - وهذا الشاهد أيضاً مما لم أجد أحداً نسبته إلى قائل معين، وقد أنشده المؤلف في أوضحه (رقم
٤٤٩).

اللفظة: «آمل» اسم فاعل من الأمل وهو الرجاء «فاقة» فقر «هوان» مذلة.

المعنى: يستغيث بمن اسمه يزيد لنفسه، وعبر عن نفسه بآمل نيل عز وغنى؛ لأنه يرجو رفده
ويستمنح عطاءه، فإذا أعطاه فقد طرد عنه الفقر ونفى عنه الفاقة، يكتفي بذلك عن كون الممدوح
يعطي المعطاء الكثير الذي يغني، وإذا توجه إليه فقد عز جانبه وعظمت منزلته.

الإعراب: «يا» حرف نداء واستغاثه «يزيدا» منادى مستغاث به، مبني على ضم مقدر على آخره منع
من ظهوره اشتغال المحل بحركة المناسبة المأتي بها لأجل الألف، في محل نصب «لآمل» جار
ومجرور متعلق بفعل محذوف، أي: أدعوك لآمل، وفي آمل ضمير مستتر هو فاعله؛ لأنه يعمل
عمل الفعل لكونه اسم فاعل «نيل» مفعول به لآمل منصوب بالفتحة الظاهرة، ونيل مضاف «عز»
مضاف إليه «وغنى» الواو عاطفة، غنى: معطوف على نيل أو على عز «بعد» ظرف متعلق بآمل، أو
بمحذوف صفة لغنى، وبعيد مضاف «فاقة» مضاف إليه، مجرور بالكسرة الظاهرة «وهوان» الواو
عاطفة، هوان: معطوف على فاقة.

الشاهد فيه: قوله «يا يزيدا» حيث ألحق المستغاث به الألف في آخره، ولم يدخل عليه اللام في
أوله.

والثاني: أن لا تُدخِلَ عليه اللام من أوله، ولا تُلحِقَهُ الألف من آخره، وحينئذٍ يَجْري عليه حُكْمُ المنادى؛ فتقول على ذلك: «يَا زَيْدُ لِعَمْرٍو» بضم زيد، و «يَا عَبْدَ اللَّهِ لَزَيْدٍ» بنصب عبد الله، قال الشاعر:

٩٧ - أَلَا يَا قَوْمٍ لِلْعَجَبِ الْعَجِيبِ وَلِلْغَفَلَاتِ تَعْرِضُ لِلْأَرِيبِ

ص - وَ النَّادِبُ: وَ زَيْدًا، وَ أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ، وَ رَأْسًا، وَلَكَ إِلْحَاقُ الْهَاءِ وَفَقًا.

ش - المندوب: هو المنادى الْمُتَّعَجُّعُ عليه^(١) أو المتوجَّعُ منه.

فالأول كقول الشاعر يرثي عمر بن عبد العزيز رضي الله عنه:

٩٧ - وهذا الشاهد مما لم أعثر له على نسبة إلى قاتل معين، وقد أنشده المؤلف في أوضحه (رقم ٤٥٠).

اللغة: «الغفلات» جمع غفلة، وهي إهمال الأمر، وترك الأخذ باليقظة والتنبيه للحوادث «الأريب» العاقل المجرب العالم بعواقب الأمور.

المعنى: يدعو قومه ليتدبروا في العواقب، ويتنبهوا لما يجري من الأمور، ويعجبهم أشد العجب من غفلة العاقل المجرب عن عقبى الأمور، مع علمه بما يترتب على ذلك من انتقاص الأمور وفسادها.

الإعراب: «ألا» أداة استفتاح وتنبية «يا» حرف نداء واستغاثة «قوم» منادى مستغاث به، منصوب بفتحة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بالحركة المأني بها لأجل مناسبة ياء المتكلم المحذوفة اكتفاء بكسر ما قبلها، ويجوز أن يكون مبنياً على الضم في محل نصب «للعجب» جار ومجرور متعلق بفعل محذوف، والتقدير: أدعوكم للعجب «العجيب» صفة للعجب «وللغفلات» الواو حرف عطف، للغفلات: جار ومجرور معطوف على الجار والمجرور السابق «تعرض» فعل مضارع مرفوع بالضممة الظاهرة، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود إلى الغفلات، والجملة من الفعل والفاعل في محل جر صفة للغفلات، أو في محل نصب حال منه «للأريب» جار ومجرور متعلق بتعرض.

الشاهد فيه: قوله «يا قوم» حيث استعمل المستغاث به استعمال المنادى؛ فلم يلحق به اللام في أوله ولا الألف في آخره، وهذا الاستعمال أقل الاستعمالات الثلاثة.

(١) إنما يتضجع على المندوب لفقده، وفقده قد يكون حقيقة، ومثاله بيت الشاهد فإنه قيل في رثاء أمير المؤمنين عمر بن عبد العزيز فهو مفقود حقيقة، وقد يكون فقده حكماً، ومثاله قول أمير المؤمنين عمر بن الخطاب رضي الله عنه وقد أخبر بجلب شديد أصاب قوماً من المسلمين «واعمرأه» يقول متفجعاً على نفسه لأنه غير قادر على إغاثتهم فكانه مفقود.

٩٨ - حُمِلَتْ أَمْرًا عَظِيمًا، فَاصْطَبِرْتَ لَهُ وَقُمْتَ فِيهِ بِأَمْرِ اللَّهِ يَا عُمَرَا

والثاني: كقول المتنبي:

٩٩ - وَاحِرَ قَلْبَاهُ مِمَّنْ قَلْبُهُ شَبِيمٌ [وَمَنْ بِجِسْمِي وَحَالِي عِنْدَهُ سَقَمٌ]

ولا يُستعمل فيه من حروف النداء إلا حرفان: «وا» وهي الغالية عليه، والمُختصة به، و «يا» وذلك إذا لم يَلْتَبَسْ بالمنادى المَحْض.

٩٨ - هذا البيت من قصيدة لجريز بن عطية يرثي بها أمير المؤمنين عمر بن عبد العزيز بن مروان، وقد أنشده المؤلف في أوضحه (رقم ٤٣٠).

اللفظة: «أمرًا عظيمًا» أراد به الخلافة وشؤونها «اصطبرت له» أراد اضطلعت بأعبائه وصبرت على لأوائه ومشاقه، وجشمت نفسك الهول العظيم لمصلحة الرعية ابتغاء رضوان الله.

الإعراب: «حملت» حمل: فعل ماضٍ مبني للمجهول، وتاء المخاطب نائب فاعل مبني على الفتح في محل رفع، وهو مفعول أول «أمرًا» مفعول ثانٍ لحمل «عظيمًا» صفة لأمر «فاصطبرت» الفاء حرف عطف، اصطبر: فعل ماضٍ، وتاء المخاطب فاعله «له» جار ومجرور متعلق باصطبر «وقمت» الواو حرف عطف، قمت: فعل وفاعل «فيه» جار ومجرور متعلق بقام «بأمر» جار ومجرور متعلق بقام أيضاً، وأمر مضاف ولفظ الجلالة مضاف إليه «يا» حرف نداء وندبة «عمرًا» منادى مندوب، مبني على الضم المقدر على آخره منع ظهوره اشتغال المحل بحركة المناسبة المأتي بها لأجل الألف في محل نصب.

الشاهد فيه: قوله «يا عمرًا» فإنه يدل على أن المندوب متضجع عليه؛ وأنت تراه قد استعمله يا التي تستعمل في النداء، لأنه يأمن من الالتباس بالمنادى المحض، لأنه في مقام الرثاء، والرثاء إنما يكون بعد الموت؛ والظاهر أنه لا يطلب إقباله، وإنما يظهر فجيعة فيه وحزنه عليه؛ وترى أيضاً أنه زاد في آخره ألفاً، ولم يزد هاء.

٩٩ - هذا البيت مطلع قصيدة لأبي الطيب أحمد بن الحسين المشهور بالمتنبي، وهو من شعراء الدولة العباسية؛ فقد توفي في سنة ٣٥٤ الهجرية، وهو ممن لا يحتج بشعرهم على قواعد العربية ولا على بيان مفرداتها، والمؤلف إن كان يقصد الاحتجاج به فهو مخالف لما يكاد يجمع عليه الثقات من علماء العربية، وإن كان يقصد التمثيل به فلا بأس.

اللفظة: «واحر قلباه» أراد أن يقول: «واحر قلبي» بياء المتكلم ويلحق به ألف الندبة، وكان من حقه أن يقول: «واحر قلبياه» فيفتح ياء المتكلم، إلا أنه حذف الياء وكأنه حذفها ساكنة للتخلص من التثاق الساكنتين الياء والألف بعدها، وهذه الهاء هي هاء السكت، وقد ألحقها في الوصل، وهذه ضرورة أخرى «شبيم» بارد.

المعنى: يقول: «واحر قلبي وشغفه الشديد بمن قلبه بارد، لا يحس بما أكابله من الوجد، ولا يشعر =

وحكمه حكم المنادى؛ فتقول «وَأَزِيدُ» بالضم، و «وَأَعْبَدُ اللَّهَ» بالنصب، ولك أن تُلْحِقَ آخِرَهُ أَلْفًا؛ فتقول: وَأَزِيدَا، وَأَعْمَرَا، ولك إلحاق الهاء في الوقف فتقول: وَأَزِيدَاهُ، وَأَعْمَرَاهُ، فَإِنْ وَصَلْتَ حَدَّثْتَهَا، إلا في الضرورة؛ فيجوز إثباتها كما تقدم في بيت المتنبي؛ ويجوز [حينئذ] أيضاً ضمها تشبيهاً بهاء الضمير؛ وكَسْرُهَا على أصل التقاء الساكنين^(١).

= بما آتاني من لَهَب الهيام، وأنا عنده عليل الجسم لفرط الذي أعانيه، سقيم الحال لفساد اعتقاده في.

الإعراب: «وا» حرف نداء وندبة، مبني على السكون لا محل له من الإعراب «حر» منادى مندوب، منصوب بالفتحة الظاهرة، وحر مضاف وقلب من «قلباه» مضاف إليه، مجرور بكسرة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة، والألف للدلالة على الندبة، والهاء للسكت، وزيادتها في الوصل خطأ عريية، أو ضرورة «ممن» جار ومجرور متعلق بحر «قلبه» قلب: مبتدأ، وقلب مضاف والهاء ضمير الغائب العائد إلى الاسم الموصول في ممن: مضاف إليه «شيم» خبر المبتدأ، وجملة المبتدأ والخبر لا محل لها صلة الموصول «ومن» الواو حرف عطف، من: اسم موصول معطوف على الاسم الموصول السابق «بجسمي» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «وحالي» الواو عاطفة، حال: معطوف على جسمي، وحال مضاف وياه المتكلم مضاف إليه «عنده» عند: ظرف متعلق بمحذوف حال من حالي، وعند مضاف والهاء ضمير الغائب مضاف إليه «سقم» مبتدأ مؤخر، وجملة المبتدأ والخبر لا محل لها صلة الموصول.

التمثيل به: في قوله «واحر قلباه» فإن هذا يدل على أن المندوب متوجع منه؛ لأن العاشق يتوجع من حرارة قلبه.

والعجب من المؤلف الذي يذكر أن زيادة الهاء في الوصل لا تجوز إلا في الضرورة، ويعلم أن المولدين ليس لهم أن يقيسوا على ضرورات العرب، ثم يجعل هذا البيت مثلاً للضرورة فيما بعد، كيف استشهد بهذا البيت وهو مشتمل على ضرورتين؟

ثم المتوجع منه إما أن يكون محل ألم، ومثاله البيت الذي أنشده، فإن القلب هو محل الألم الذي يتوجع منه، ومنه قول الآخر:

فَوَاكِدًا مِنْ حُبِّ مَنْ لَا يُجِبُّنِي وَمِنْ عَبَرَاتِ مَا لَهْنُ قَنَاءِ

فإن الكبد محل الألم أيضاً، وقد يكون المتوجع منه سبباً في الألم، ومنه قول الشاعر:

تَبْكِيهِمْ دَهْمَاءُ مُغَوْلَةٍ وَتَقُولُ سَلْمَى: وَارِثِيَّةِ

فإن الرزية سبب في حدوث الألم الذي يتوجع منه.

(١) هذا الذي ذكره الشارح من أن الهاء لا تزداد في الندبة إلا في الوقف، هو ما ذهب إليه جمهور النحاة، وذهب الفراء إلى أنه يجوز زيادة الهاء مضمومة ومكسورة في الوقف وفي الوصل، من غير ضرورة، ومن الشواهد التي استدلت بها على ذلك قول الشاعر:

وقولي «النادب» معناه: ويقول النادب.

ص- والمفعول المطلق، وهو: المصدّر الفضلة المسلط عليه عامل من لفظه كـ «ضربت ضرباً» أو من معناه كـ «قعدت جلوساً» وقد يتوب عنه غيره كـ «ضربت سوطاً» «فاجلدوهم ثمانين جلدة» «فلا تميلوا كل الميل» «ولو تقول علينا بعض الأقاويل» «وليس منه» «وكلّا منها رعداً».

- لما أنهيت القول في المفعول به وما يتعلق به من أحكام المنادى شرعت في الكلام على الثاني من المفاعيل، وهو المفعول المطلق.

وهو عبارة عن «مصدر، فضلة، تسلط عليه عامل من لفظه أو من معناه».

فالأول كقوله تعالى: «وكلّم الله موسى تكليماً»^(١)، والثاني نحو قولك: «قعدت جلوساً»، و«تأليت حلفاً» قال الشاعر:

١٠٠- تألى ابن أوس حلفاً ليردني إلى نسوة كأنهن مفائد
وذلك لأن الألية هي الحلف، والفعود هو الجلوس.

أَلَا يَا عَمْرُو عَمْرَاهُ وَعَمْرُو بِنِ الزُّبَيْرِ

ومن العجب أن يقول المرادي: إن زيادة الهاء في مثل هذا البيت عند الجمهور من إجراء الوصل مجرى الوقف، يريد أنه غير جائز إلا عند إرادة إجراء الوصل مجرى الوقف، ومن يدرينا بهذه الإرادة؟ ثم كيف جاء فيها الضم والكسر جميعاً في هذه الحالة؟ وهلا اكتفى بضبط واحد.

(١) من الآية ١٦٤ من سورة النساء، وقائدة المفعول المطلق في هذه الآية الكريمة دفع توهم التجوز: أي كلمه بلماته، لا بترجمان، بأن أمره بتكليم موسى: فهو مما يشبه التوكيد اللفظي الذي هو إعادة اللفظ بنفسه أو بمرادفه.

١٠٠- هذا البيت من كلام زيد الفوارس، واسمه الحصين بن ضرار الضبي، من كلمة له اختارها أبو تمام حبيب بن أوس الطائي في ديوان الحماسة.

اللفظة: «تألى» حلف وأقسم «حلفاً» يميناً وقسماً «ليردني» يروى بكسر اللام على أنها لام التعليل، والفعل المضارع بعدها منصوب بأن المصدرية مضمرة، والمعنى على هذا الوجه أنه حلف لأجل أن يرده؛ ويروى بفتح اللام؛ والفعل المضارع بعدها مرفوع؛ وهذه اللام - على هذا الوجه - هي لام جواب القسم، وكان حقه أن يلحق بالفعل المضارع إحدى نوني التوكيد؛ لأن الفعل المضارع إذا كان مثبتاً ووقع جواب قسم واقترب باللام وجب توكيده في مذهب جمهور النحاة، لكنه ترك توكيده: إما =

واحتزرت بذكر الفضلة عن نحو قولك: «كلامك كلام حسن» وقول العرب: «جدّ جدّه» فكلام الثاني وجدّه: مصدران سلط عليهما عامل من لفظهما - وهو الفعل في المثال الثاني، والمبتدأ في المثال الأول؛ بناء على قول سيويه إن المبتدأ عامل في الخبر - وليس من باب المفعول المطلق في شيء^(١).

وقد تنصّب أشياء على المفعول المطلق ولم تكن مصدراً؛ وذلك على سبيل التّيابة عن المصدر، نحو: «كل» و«بعض» مضافين إلى المصدر، كقوله تعالى: «فَلَا تَمِيلُوا كُلَّ الْمِيلِ»^(٢) «وَلَوْ تَقَوَّلَ عَلَيْنَا بَعْضُ الْأَقَاوِيلِ»^(٣) والعَدَد، نحو: «فَاجْلِدُوهُمْ ثَمَانِينَ

= لكونه حالاً، وإما جرياً على ما ذهب إليه سيويه من تجويز مجيئه غير مؤكد كما في هذا البيت «مفائد» جمع مفاد - كمبير - وهن المساعير، قاله شارح الحماسة، وأرى أن المفائد - بالفاء - جمع مفاد - بزنة منبر أيضاً - وهي في الأصل الخشبة التي تحرك بها النار في التنور، شبه النساء في أسودادهن ويسهها بها، أراد أنهن مهزولات سود، وهو تشبيه معروف لا يزال جارياً على ألسنة عوام المصريين.

الإعراب: «تألى» فعل ماض مبني على فتح مقدر على الألف منع من ظهوره التعذر «ابن» فاعل تألى، مرفوع بالضمّة الظاهرة وابن مضاف و«أوس» مضاف إليه «حلفة» مفعول مطلق مؤكد لعامله وهو تألى الذي معناه حلف، أو مبين لعدده لكونه مقترناً بقاء الوحدة منصوب بالفتحة الظاهرة «ليردني» اللام واقعة في جواب القسم إما على ما رآه سيويه، وإما لأن المراد به الحال لا الاستقبال، والنون للوقاية، وياء المتكلم مفعول به، أما فاعله فهو ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ابن أوس «إلى نسوة» جار ومجرور متعلق بيرد «كأنهن» كأن: حرف تشبيه ونصب، وضمير الغائبات اسمه «مفائد» خبر كان، والجملة من كان واسمه وخبره في محل جر صفة لنسوة.

الشاهد فيه: قوله «تألى حلفة» فإن حلفة مفعول مطلق، والفعل والعامل فيه من معناه لا من لفظه؛ ألسنت ترى أن معنى الحلفة القسم، وأن معنى تألى أقسم، كما ي بناء في لغة البيت، فكأنه قال: أقسم قسماً وقد تكون التاء في «حلفة» مما بني عليه المصدر، فيكون المفعول المطلق مؤكداً لعامله، وقد تكون للوحدة فيكون مبيناً للعدد، فافهم ذلك.

(١) أما المثال الأول فإنه ليس من المفعول المطلق في شيء؛ لأن المصدر - وهو «كلام حسن» وقع خبراً عن المبتدأ، والخبر ليس بفضلة لأن الكلام لا يستغني عنه، وإن حصل به بيان النوع، وأما المثال الثاني فليس من المفعول المطلق في شيء أيضاً؛ لأن المصدر وقع فاعلاً، والفاعل ليس بفضلة لما ذكرنا، وأصل هذا المثال «جد زيد جدّاً» ثم قصد المبالغة في وصفه بالجد، فتحول الإسناد إلى الجد، وأضيف إلى ضمير زيد، وهذا الإسناد مجازي، والعلاقة بين المسند إليه الحقيقي والمسند إليه المجازي المعبر عنها بالملابسة بينهما حاصلها صدور الجد من زيد: أي كونه مفعولاً للفاعل الحقيقي، ومثل هذين قولك: «ضربك ضربتان» وإن بين به العدد.

(٢) من الآية ١٢٩ من سورة النساء.

(٣) من الآية ٤٤ من سورة الحاقة.

جَلْدَةً^(١) ثمانين: مفعول مطلق، وجلدة: تمييز، وأسماء الآلات نحو: ضَرْبَتُهُ سَوْطًا، أو عَصًا، أو مِزْرَعَةً.

وليس مما ينوب عن المصدر صفته، نحو: «وَكَلَّا مِنْهَا رَعْدًا»^(٢) خلافاً للمعربين، زعموا أن الأصل أَكَلًا رَعْدًا، وأنه حذف الموصوف ونابت صفته مَنَابِه فانتصبت انتصابه، ومذهب سيبويه أن ذلك إنما هو حال من مصدر الفعل المفهوم منه، والتقدير: فكلًا حَالَةً كون الأكل رَعْدًا.

ويدل على ذلك أنهم يقولون: «سَيَّرَ عَلَيْهِ طَوِيلًا» فيقيمون الجار والمجرور مُقَامَ الفاعل، ولا يقولون «طَوِيلٌ» بالرفع؛ فدل على أنه حال، لا مصدر، وإلا لجازت إقامته مُقَامَ الفاعل، لأن المصدر يقوم مقام الفاعل باتفاق^(٣).

(١) من الآية ٤ من سورة النور.

(٢) من الآية ٣٥ من سورة البقرة.

(٣) لم يذكر المؤلف أقسام المفعول المطلق، ونحن نذكرها لك باختصار، فنقول: المفعول المطلق على ثلاثة أقسام:

القسم الأول: المؤكد لعامله، وعامله إما أن يكون مصدرًا نحو قولك: «كان أمس ضربني زيداً ضرباً مبرحاً» وإما أن يكون فعلاً نحو قولك: «ضربته ضرباً شديداً» وإما أن يكون وصفاً نحو قوله تعالى: «والصافات صفاً» ونحو قولك: «أنت مطلوب طلباً» فإن كان العامل مصدرًا فهو مؤكد للعامل نفسه، وإن كان العامل فعلاً أو وصفاً فالصحيح أنه مؤكد للمصدر المفهوم منهما، وحكم هذا النوع أنه لا يثنى ولا يجمع، بالإجماع، لسببين أولهما أنه بمثابة تكرير الفعل، والفعل لا يثنى ولا يجمع فكلما ما وقع موقعه، والثاني أنه اسم جنس دال على القليل والكثير، فيصح أن يراد به الاثنان والجمع بغير حاجة إلى التثنية والجمع.

والقسم الثاني: المبين لنوع عامله - بأن يدل على الهيئة التي صدر عليها الفعل، ودلالته على الهيئة تكون بواحد من أربعة أوجه، الأول: أن يكون المصدر نفسه موضوعاً للدلالة على هيئة خاصة نحو قولك: «رجع زيد القهقري» و«سار التبختري» والثاني: أن يكون ذلك بسبب إضافة المصدر نحو قولك: «جلس زيد جلوس الأمير» والثالث: أن يكون ذلك بسبب وصف المصدر نحو قولك «ضرب زيد بكراً شديداً» والرابع: أن يكون ذلك بسبب اقتران المصدر بالعهديّة نحو قولك: «ضربت زيداً الضرب» تريد الضرب المعهود بينك وبين المخاطب.

والقسم الثالث من المفعول المطلق: المبين للعدد، بأن يدل على مرات صدور الفعل نحو قولك: «ضربت زيداً ضربتين» أو «ضربات» وهذا النوع يجوز تثنيته أو جمعه بالاتفاق.

وابن مالك رحمه الله قسم المفعول المطلق إلى قسمين: مبهم - وهو النوع الأول - ومختص، وهو النوعان الثاني والثالث.

ص- وَالْمَفْعُولُ لَهُ، وَهُوَ: الْمَصْدَرُ الْمُعْلَلُ لِحَدِيثِ شَارِكَةٍ وَقْتًا وَقَاعِلًا؛ نَحْوُ: «قُمْتُ إِجْلَالًا لَكَ» فَإِنَّ فَقْدَ الْمُعْلَلِ شَرْطًا جَرَّ بِحَرْفِ التَّعْلِيلِ؛ نَحْوُ: «خَلَقَ لَكُمْ».

و * وَإِنِّي لَتَعْرُونِي لِذِكْرِكَ هِزَّةً *

و * فَجِئْتُ وَقَدْ نَضْتُ لِنَوْمٍ ثِيَابَهَا *

ش- الثالث من المفاعيل: المفعول له، ويسمى المفعول لأجله، ومن أجله.

وهو: «كل مصدر مُعْلَلٌ لحديث مُشَارِكٍ له في الزمان والفاعل»، وذلك كقوله تعالى: «يَجْعَلُونَ أَصَابِعَهُمْ فِي آذَانِهِمْ مِنَ الصَّوَاعِقِ حَذَرَ الْمَوْتِ»^(١) فالحذر: مصدر [منصوب] ذكر علة لجعل الأصابع في الآذان، وزمنه وزمن الجعل واحدٌ وفاعلها أيضاً واحد، وهم الكافرون؛ فلما استُثْبِتَتْ [هذه] الشروط انتصب.

فلو فقد المعلل شرطاً من هذه الشروط وجب جره بلام التعليل^(٢).

فمثال ما فَقَدَ المصدرية قوله تعالى: «هُوَ الَّذِي خَلَقَ لَكُمْ مَا فِي الْأَرْضِ جَمِيعًا»^(٣) فإن المخاطبين هم العلة في الخَلْقِ، وخفض ضميرهم باللام؛ لأنه ليس مصدرًا؛ وكذلك قول امرئ القيس:

٨١ - وَلَوْ أَنَّ مَا أَسْعَى لِأَذْنَى مَعِيشَةٍ كَفَانِي - وَلَمْ أَطْلُبْ - قَلِيلٌ مِنَ الْمَالِ

فأدنى: أفعال تفضيل، وليس بمصدر؛ فلهذا جاء مخفوضاً باللام.

ومثال ما فقد اتحاد الزمان قوله:

(١) من الآية ١٩ من سورة البقرة:

(٢) اللام ليست بشرط، بل يجوز أن يجر بكل حرف من حروف الجر الدالة على التعليل - وهي هنا: اللام، ومن، وفي، والباء - ومن نص على ذلك ابن عقيل، وعبارة المؤلف في المتن عامة تشمل كل حروف التعليل، ولكنه في الشرح خص الكلام باللام، ولا وجه لذلك.

(٣) من الآية ٢٩ من سورة البقرة.

٨١ - قد سبق شرح هذا البيت في باب التنازع، والشاهد هنا في قوله «لأدنى» فإن اللام الداخلة على أدنى دالة على التعليل؛ ولكن لا يقال إن هذا من باب المفعول لأجله؛ لأن الشرط فيما يسمى مفعولاً لأجله - في عرف النحاة - أن يكون مصدرًا، والذي معنا أفعال تفضيل.

١٠١ - فَجِئْتُ وَقَدْ نَضْتُ لِنَوْمٍ ثِيَابَهَا لَدَى السُّرِّ، إِلَّا لِبِئْسَةِ الْمُتَفَضِّلِ
فإن النوم، وإن كان علة في خَلْع الثياب، لكنَّ زَمَنَ خَلْعِ الثوبِ سَابِقٌ على زمنه.
ومثال ما فَقَدْ اتَّحَادَ الفاعل قوله:

١٠٢ - وَإِنِّي لَتَعْرُونِي لِذِكْرَاكِ هِزَّةً كَمَا انْتَفَضَّ الْعُصْفُورُ بَلَلُهُ الْقَطْرُ

١٠١ - هذا البيت من كلام امرئ القيس بن حجر الكندي، وقد أنشده المؤلف في أوضحه (رقم ٢٥٢) وفي شذور الذهب (رقم ١٠٩) وأنشده الأشموني (رقم ٤٠٧).

اللفظة: «نضت» بالضاد المعجمة مشددة أو مخففة - أي خلعت «الدى» أي: عند «لبسة المتفضل» يريد غلالة رقيقة هي التي يقيها من يتبلل.

المعنى: يقول: إنه جاء عندها في الوقت الذي خلعت فيه ثيابها وتهيات لأن تنام.

الإعراب: «جئت» فعل وفاعل «وقد» الواو واو الحال، قد: حرف تحقيق «نضت» نفس: فعل ماض، والتاء علامة التانيث، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي، والجملة في محل نصب حال «النوم» جار ومجرور متعلق بنض «ثيابها» ثياب: مفعول به لنض، وثياب مضاف وضمير الغائبة مضاف إليه «الدى» ظرف مكان متعلق بنض، منصوب بفتحة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر، ولدى مضاف «الستر» مضاف إليه «إلا» أداة استثناء «لبسة» منصوب على الاستثناء، ولبسة مضاف «المتفضل» مضاف إليه، مجرور بالكسرة الظاهرة.

الشاهد فيه: قوله «النوم» فإن النوم علة لخلع الثياب، وفاعل الخلع والنوم واحد لكن زمانهما غير واحد، لأنها تخلع ثيابها قبل النوم؛ لذلك وجب جره باللام الدالة على التعليل، ولم يجز فيه أن يكون منصوباً، لأن شرط نصبه اتحاده مع عامله في الزمن وهو متف هنا كما علمت.

١٠٢ - هذا البيت من كلام أبي صخر الهذلي، وقد أنشده المؤلف في شذور الذهب (رقم ١١٠) وفي أوضحه (رقم ٢٥٣) وابن عقيل (رقم ٢٠٧) والأشموني (رقم ٤٢٨) وهو من كلمة أبي صخر التي أولها قوله:

لَلَيْلَى بِذَاتِ الْبَيْنِ دَارٌ عَرَفْتُهَا وَأُخْرَى بِذَاتِ الْجَنِينِ آيَاتُهَا سَطُرُ

اللفظة: «تعروني» تنزل بي وتصيني «ذكراك» الذكرى - بكسر الدال - هي الخطور بالبال «هزة» - بكسر الهاء - حركة واضطراب «انتفض» تحرك واضطرب «القطر» المطر.

المعنى: يصف ما يحدث له عندما يذكرها؛ فيقول: إنه ليصيبه اضطراب يشبه الاضطراب الذي يحدث للعصفور عند ما يتزل المطر عليه فيبلل جسده.

الإعراب: «وإني» إن: حرف توكيد ونصب، وياء المتكلم اسمه «لتعروني» اللام هي المرحلة، تعرو: فعل مضارع مرفوع بضمة مقدرة على الواو منع من ظهورها الثقل، والنون للوقاية، والياء مفعول به «لذكراك» اللام حرف جر، ذكرى: مجرور باللام وعلامة جره كسرة مقدرة على الألف منع =

فإن الذكرى هي عِلَّةُ عُرْوِ الهِزَّةِ، وزمنهما واحد، ولكن اختلف الفاعل؛ ففاعل العرو هو الهِزَّةُ، وفاعل الذكرى هو المتكلم؛ لأن المعنى لذكرى إياك؛ فلما اختلف الفاعل خُفِضَ باللام، وعلى هذا جاء قوله تعالى: ﴿لِتَرْكَبُوهَا وَزِينَةً﴾^(١) فإن «تركبوها» بتقدير لأن تركبوها، وهو علة لخلق الخيل والبغال والحمير، وجيء به مقروناً باللام لاختلاف الفاعل؛ لأن فاعل الخلق هو الله سبحانه وتعالى، وفاعل الركوب بنو آدم، وجيء بقوله جل ثناؤه: ﴿وَزِينَةً﴾ منصوباً؛ لأن فاعل الخلق والتزيين هو الله تعالى^(٢).

من ظهورها التعذر، والجار والمجرور متعلق بتعرو، وذكرى مضاف والكاف ضمير المخاطبة مضاف إليه، مبني على الكسر في محل جر، والإضافة من إضافة المصدر لمفعوله «هزة» فاعل تعرو، مرفوع بالضمة الظاهرة، والجملة من تعرو وفاعله ومفعوله في محل رفع خبر إن «كما» الكاف حرف جر، ما: مصدرية «انتفض» فعل ماضٍ «العصفور» فاعل انتفض، وما المصدرية مع ما دخلت عليه في تأويل مصدر مجرور بالكاف، والجار والمجرور متعلق بمحذوف صفة لهزة، والتقدير: هزة كائنة كانتفاض العصفور «بلله» بلل: فعل ماضٍ، والهاء ضمير الغائب العائد إلى العصفور مفعول به «القطر» فاعل بلل، والجملة من هذا الفعل والفاعل والمفعول في محل نصب حال من العصفور على تقدير قد عند جمهور البصريين.

الشاهد فيه: قوله «لذكرى» فإن اللام حرف جر دال على التعليل، والتذكر علة لعرو الهزة، ووقت التذكر هو وقت عرو الهزة لكن لما كان العامل الذي هو تعروني له فاعل غير فاعل التذكر وجب جر العلة بحرف التعليل، ولم يجز أن ينصب على أنه مفعول لأجله؛ لأن من شرط نصبه على ذلك أن يكون فاعله وفاعل عامله واحداً.

(١) من الآية ٨ من سورة النحل.

(٢) ههنا شيثان نريد أن ننبهك إليهما:

الأول: أن المفعول لأجله قد يتقدم وجوده على وجود مضمون عامله نحو قولك «قعدت عن الحرب جيناً» فإن وجود الجين في نفسك سابق على وجود القعود عن الحرب، وقد يكون تصور المفعول لأجله سابقاً على الفعل العامل فيه، نحو قولك «ضربت هذا الفتى تأدياً» فإنك تتصور التأديب أولاً، ثم يعمتك ذلك إلى الضرب، وهكذا في كل مصدر يدل على غرض من الأغراض مع عامل يدل على ما اتخذ وسيلة لتحقيق هذا الغرض، وقد اعتبر العلماء - حتى الذين اشتراطوا الشروط التي ذكرها المؤلف - هذه الأمثلة من المفعول لأجله؛ فكيف يتأتى هذا مع قولهم: إنه يجب أن يكون وقت الفعل ووقت المفعول لأجله واحداً؟

الأمر الثاني: أن أبا حيان رحمه الله قد استثنى - مما اختلف فيه زمان العلة والمعلول أو اختلف فاعلهما - ما إذا كان المصدر منسباً بأن المؤكدة أو بأن المصدرية الناصبة للمضارع كما لو قلت «جئتك أن زيداً يكرمني» أو تقول «جئتك أن يكرمني زيد» فأجاز أن يكون هذا المصدر مفعولاً لأجله، وأن يحذف حرف الجر أيضاً، مع اختلاف الزمان والفاعل وأبو حيان في هذا تابع لابن مالك، وقد زاد بعض العلماء في هذا صورة المصدر المنسبك بكى المصدرية نحو «جئتك كي يكرمني زيد».

ص - وَالْمَفْعُولُ فِيهِ، وَهُوَ: مَا سُلِّطَ عَلَيْهِ عَامِلٌ عَلَى مَعْنَى «فِي» مِنْ اسْمِ زَمَانٍ كَ «صُمْتُ يَوْمَ الْخَمِيسِ، أَوْ حِينًا، أَوْ أُسْبُوعًا» أَوْ اسْمِ مَكَانٍ مُبْهَمٍ، وَهُوَ: الْجِهَاتُ السُّتُ: «كَالْأَمَامِ، وَالْفَوْقِ، وَالْيَمِينِ وَعَكْسِيهِنَّ»؛ وَنَحْوِهِنَّ: كَعِنْدَ، وَلَدَى، وَالْمَقَادِيرُ: كَالْفَرَسِخِ، وَمَا صِيغَ مِنْ مُضَدِّرٍ عَامِلِهِ، كَ «قَعَدْتُ مَقْعَدَ زَيْدٍ».

ش - الرابع من المفعولات: المفعول فيه، وهو المُسَمَّى ظَرْفًا.

وهو: كل اسم زمانٍ أو مكانٍ سُلِّطَ عليه عاملٌ على معنى «فِي» كقولك: صُمْتُ يَوْمَ الْخَمِيسِ، وَجَلَسْتُ أَمَامَكَ^(١).

وَعُلِمَ مما ذكرته أنه ليس من الظروف «يوماً» و «حيث» من قوله تعالى: «إِنَّا نَخَافُ مِنْ رَبَّنَا يَوْمًا غَیْبًا قَمَطًا لِمَا كَانُوا يَكْفُرُونَ»^(٢)، وقوله تعالى: «اللَّهُ أَغْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَتَهُ»^(٣) فَإِنَهُمَا وَإِنْ كَانَا زَمَانًا وَمَكَانًا، لكنهما ليسا على معنى «فِي»، وإنما المراد أنهم يخافون نَفْسَ اليوم، وأن الله تعالى يعلم نفسَ المكانِ المستحقَّ لوضع الرسالة فيه؛ فلهذا أعرب كل منهما مفعولاً به^(٤)، وعامل «حيث» فعل مقدر دَلَّ عليه «أعلم» أي: يعلم حيث يجعل رسالته، وأنه ليس منهما أيضاً نحو: «أَنْ تَنْكِحُوهُنَّ» من قوله تعالى:

(١) ههنا أمران أحب أن أنبهك إليهما، الأمر الأول: أن تسلط العامل على المفعول فيه، هو ما يشير إليه قول المؤلف «على معنى في» سواء أكان الفعل واقعاً بالفعل نحو «صمت يوم الخميس» أم كان غير واقع بالفعل نحو «ما صمت يوم الخميس» وهذا يخالف تسلط العامل على سائر المفاعيل، فإنه في المفعول به على معنى وقوعه عليه، وعلى المفعول له على معنى كونه علة له، وعلى المفعول المطلق على معنى أنه نفسه، والأمر الثاني: أنه لا يسمى ظرفاً - عند النحاة - إلا ما كان منصوباً على معنى في؛ فإن لم يكن منصوباً بالعامل أصلاً أو كان منصوباً لكن على التوسع مثلاً لم يسم ظرفاً.

(٢) من الآية ١٠ من سورة الإنسان «الدهر»: هل أتى.

(٣) من الآية ١٢٤ من سورة الأنعام.

(٤) جعل «يوماً» في الآية الأولى مفعولاً به مما لا اعتراض عليه؛ لأن «يوماً» اسم مكان منصوب يقع في مواقع الإعراب المختلفة، فتقول: هذا يوم مبارك، ويومك مليء بالمسرات، وأما جعل «حيث» مفعول به في الآية الثانية فإنه محل نظر، فإن «حيث» لا تنصرف إلا نادراً، ولا ينبغي تخريج القرآن الكريم على النادر؛ ولهذا ذهب جماعة من العلماء إلى أن مفعول الفعل الذي دل عليه «أعلم» محذوف، وذهب إلى أن «حيث» باقية على الظرفية، وتقدير الكلام على هذا: الله يعلم الفضل حيث يجعل رسالته، أي يعلم ما في الموضع الذي يجعل فيه الرسالة من الطهارة والفضل والصلاحية للإرسال، وقد علم سبحانه أنكم لستم بهذه المنزلة، وقد فصل هذا الكلام أبو حيان في تفسير الآية الكريمة.

﴿وَتَرْغَبُونَ أَنْ تَنْكِحُوهُنَّ﴾^(١)؛ لأنه وإن كان على معنى «في» لكنه ليس زماناً ولا مكاناً. واعلم أن جميع أسماء الزمان تقبل النصب على الظرفية، ولا فَرْقٌ في ذلك بين المختص منها والمعدود والمُتَّبَعِ، ونعني بالمختص ما يقع جواباً لِمَتَى، كيوم الخميس، وبالمعدود ما يقع جواباً لَكَمْ، كالأُسبوع والشهر والحَوْل، وبالمُتَّبَعِ ما لا يقع جواباً لشيء منها، كَالْجِنِّ، والوَقْتِ^(٢).

وأن أسماء المكان لا يتصب منها على الظرفية إلا ما كان مُبْهَمًا.

والمُتَّبَعِ ثَلَاثَةُ أَنْوَاعٍ^(٣):

أحدها: أسماء الجهات الست، وهي: الْفَوْقُ، والتحت، والأعلى، والأسفل، واليمين، والشمال، وذات اليمين، وذات الشمال، والوراء، والأمام، قال الله تعالى: ﴿وَفَوْقَ كُلِّ ذِي عِلْمٍ عَلِيمٌ﴾^(٤) ﴿قَدْ جَعَلَ رَبُّكِ تَحْتَكِ سَرِيًّا﴾^(٥) ﴿وَالرَّكْبُ أَسْفَلَ مِنْكُمْ﴾^(٦) ﴿وَتَرَى الشَّمْسَ إِذَا طَلَعَتْ تَزَاوَرُ عَنْ كَهْفِهِمْ ذَاتَ الْيَمِينِ، وَإِذَا غَرَبَتْ تَقْرِضُهُمْ ذَاتَ الشَّمَالِ﴾^(٧) ﴿وَكَانَ وَرَاءَهُمْ مَلِكٌ﴾^(٨).

وقولي: «وعكسهن» أشرت به إلى الوراء والتحت والشمال.

وقولي: «ونحوهن» أشرت به إلى أن الجهات وإن كانت ستاً، لكن ألفاظها كثيرة.

(١) من الآية ١٢٧ من سورة النساء.

(٢) خير من هذا أن تقول لك: المبهم من الزمان ما دل على مقدار من الزمان غير معين أي لا يعرف أوله ولا آخره، نحو حين وزمان ولحظة وساعة ولفظ وقت، والمختص منه ما دل على مقدار معين معلوم الأول والآخر كأسماء الشهور والعياف والشتاء وكل ما خص من الأزمنة بوصف أو إضافة أو اقتران بأل، والمعدود، ولو كان مثنى أو جمعاً، كيومين وأيام وشهرين وشهور، وهلم جراً.

(٣) إنما جاز نصب اسم الزمان مطلقاً ولم يجر نصب اسم المكان إلا إذا كان مبهماً، لأن الفعل الذي هو الأصل في العمل يدل على الزمان دلالة قوية بسبب كون دلالاته عليه مأخوذة في مفهومه فهي دلالة تضمينية، فأما دلالاته على المكان فضعيفة لأنه يدل عليه لزوماً فقوي على نصب اسم الزمان بنوعيه المختص والمبهم بسبب قوة دلالاته على الزمان، وضعف عن نصب المختص من اسم المكان بسبب ضعف دلالاته على المكان.

(٤) من الآية ٧٦ من سورة يوسف.

(٥) من الآية ٢٤ من سورة مريم.

(٦) من الآية ٤٢ من سورة الأنفال.

(٧) من الآية ١٧ من سورة الكهف.

(٨) من الآية ٧٩ من سورة الكهف.

ويلحق بأسماء الجهات: ما أشبهها في شدة الإبهام والاحتياج إلى ما يبين معناها «كَعِنْدَ، وَلَدَى».

الثاني: أسماء مقادير المساحات «كَالْفَرَسَخِ، وَالْمِيلِ، وَالْبَرِيدِ».

الثالث: ما كان مَصْبُوعاً من مصدر عامله كقولك: «جَلَسْتُ مَجْلِسَ زَيْدٍ» فالمجلس: مشتق من الجلوس الذي هو مصدر لعامله وهو جلت، قال الله تعالى: «وَأَنَا كُنَّا نَقْعُدُ مِنْهَا مَقَاعِدَ لِلسَّمْعِ»^(١)، ولو قلت: «ذهبت مجلس زيد» أو «جلست مذهب عمرو» لم يصح؛ لاختلاف مصدر اسم المكان ومصدر عامله^(٢).

ص - وَالْمَفْعُولُ مَعَهُ، وَهُوَ: اسْمٌ فَضْلَةٌ بَعْدَ وَإِ أُرِيدَ بِهَا التَّنْصِيفُ عَلَى الْمَعِيَّةِ مَسْبُوقَةٌ بِفَعْلٍ أَوْ مَا فِيهِ حُرُوفُهُ وَمَعْنَاهُ، كـ «سِرْتُ وَالْثِيْلَ» وَ «أَنَا سَائِرُ وَالْثِيْلَ».

ش - خرج بذكر «الاسم» الفعل المنصوب بعد الواو في قولك: «لا تأكل السمك وَتَشْرَبَ اللَّبَنَ» فإنه على معنى الجمع: أي لا تفعل هذا مع فعلك هذا، ولا يسمى مفعولاً معه؛ لكونه ليس اسماً، والجملة الحالية في نحو: «جَاءَ زَيْدٌ وَالشَّمْسُ طَالِعَةٌ» فإنه وإن كان المعنى على قولك: «جَاءَ زَيْدٌ مع طلوع الشمس» إلا أن ذلك ليس باسم، ولكنه جملة.

ويذكر «الفضلة» ما بعد الواو في نحو: «اشْتَرَكْ زَيْدٌ وَعَمْرُو» فإنه عُمْدَةٌ؛ لأن الفعل لا يَسْتغْنِي عنه، لا يقال: «اشْتَرَكْ زَيْدٌ»؛ لأن الاشتراك لا يتأتى إلا بين اثنين.

ويذكر الواو ما بعد «مع» في نحو: «جَاءَنِي زَيْدٌ مع عمرو» وما بعد الباء في نحو: «بِعْتُكَ الدَّارَ بِأَثَائِهَا».

ويذكر إرادة التنصيص على المعية نحو: «جَاءَ زَيْدٌ وَعَمْرُو» إذا أريد مجرد العطف. وقولي «مسبوقة - الخ» بيان لشرط المفعول معه، وهو أنه لا بد أن يكون مسبوقاً

(١) من الآية ٩ من سورة الجن.

(٢) يتعين في المأخوذ من غير مصدر عامله، وفيما عدا الأنواع الثلاثة من أسماء المكان: أن يجز بحرف جر يدل على الظرفية - مثل في والباء - فتقول: جلست في مذهب عمرو، وصليت بالمسجد، ونمت في الدار، ولا يسمى المجرور ظرفاً، وإن سمي اسم مكان كما تقدم التنبيه على ذلك.

بفعل، أو بما فيه معنى الفعل وحروفه؛ فالأول كقولك: «سِرْتُ والنَّيْلَ» وقول الله تعالى: «فَاجْمِعُوا أَمْرَكُمْ وَشُرَكَاءَكُمْ»^(١). والثاني كقولك: «أَنَا سَائِرُ والنَّيْلَ».

ولا يجوز النصب في نحو قولهم: «كُلُّ رَجُلٍ وَصَيْعَتُهُ» خلافاً للصيمري؛ لأنك لم تذكر فعلاً ولا ما فيه معنى الفعل..

وكذلك لا يجوز «هَذَا لَكَ وَأَبَاكَ» بالنصب؛ لأن اسم الإشارة وإن كان فيه معنى الفعل وهو «أشِيرُ» لكنه ليس فيه حروفه.

ص - وَقَدْ يَجِبُ النَّصْبُ كَقَوْلِكَ: «لَا تَنْتَ عَنِ الْقَبِيحِ وَإِثْبَانُهُ»، وَمِنْهُ: «قُمْتُ وَزَيْدًا» وَمَرَرْتُ بِكَ وَزَيْدًا عَلَى الْأَصَحِّ فِيهِمَا، وَيَتَرَجَّحُ فِي نَحْوِ قَوْلِكَ: «كُنْ أَنْتَ وَزَيْدًا كَالْأَخِ» وَيَضَعُفُ فِي نَحْوِ: «قَامَ زَيْدٌ وَعَمَرُو».

ش - للاسم الواقع بعد الواو المسبوقة بفعل أو ما في معناه [ثلاث] حالات:

إحداها: أنه يجب نصبه على المفعولية، وذلك إذا كان العطف ممتنعاً لمانع معنوي أو صناعي؛ فالأول كقولك: «لَا تَنْتَ عَنِ الْقَبِيحِ وَإِثْبَانُهُ» وذلك لأن المعنى [على العطف] لا تنه عن القبيح وعن إثباته، وهذا تناقض، والثاني كقولك: «قُمْتُ وَزَيْدًا» و «مررت بك وزيداً».

أما الأول فلأنه لا يجوز العطف على الضمير المرفوع المتصل إلا بعد التوكيد بضمير منفصل، كقوله تعالى: «لَقَدْ كُنْتُمْ أَنْتُمْ وَأَبَاؤُكُمْ فِي ضَلَالٍ مُبِينٍ»^(٢).

وأما الثاني فلأنه لا يجوز العطف على الضمير المخفض إلا بإعادة الخافض كقوله

(١) من الآية ٧١ من سورة يونس، والقراءة المشهورة في هذه الآية الكريمة بقطع همزة «اجمعوا» ولما كان هذا الفعل - الذي هو أجمع - لا يتعلق بالدوات - وإنما يتعلق بالمعاني نحو «أجمع المسلمون على حرمة الربا» - كان نصب «شركاءكم» بالعطف على «أمركم» غير سائغ إلا على تقدير مضاف: أي أجمعوا أمركم وأمر شركاءكم؛ ليكون المعطوف والمعطوف عليه من المعاني، فلهذا اختير نصب «شركاءكم» على أنه مفعول معه، لأنه لا يحتاج إلى تأويل ولا تقدير محذوف.

(٢) من الآية ٥٤ من سورة الأنبياء.

تعالى: ﴿وَعَلَيْهَا وَعَلَى الْفُلْكِ تُحْمَلُونَ﴾^(١).

ومن النحويين مَنْ لم يشترط في المسألتين شيئاً؛ فعلى قوله يجوز العطف؛ ولهذا قلت: «على الأصح فيهما».

والثانية: أن يترجح المفعول معه على العطف، وذلك نحو قولك: «كُنْ أَنْتَ وَزَيْدًا كَالْأَخِ» وذلك لأنك لو عطفت «زَيْدًا» على الضمير في «كُنْ» لزم أن يكون زيد مأموراً، وأنت لا تريد أن تأمره، وإنما تريد أن تأمر مخاطبك بأن يكون معه كالأخ^(٢).

قال الشاعر:

١٠٣ - فَكُونُوا أَنْتُمْ وَبَنِي أَبِيكُمْ مَكَانَ الْكُلَيْتَيْنِ مِنَ الطُّحَالِ

(١) من الآية ٢٢ من سورة المؤمنين.

(٢) ههنا أمران يتعلقان بهذا المثال والتعليل الذي ذكره الشارح له:

الأمر الأول: أنه قد اعترض على هذا بأن مقتضى هذا التعليل أنه لا يجوز العطف أصلاً لأنه يفيد معنى غير المعنى الذي يريده المتكلم بهذا المثال، ويمكن أن يجاب عن هذا الاعتراض بأنه إنما أراد أن يعمل لما يجوز ولما يمتنع من جهة الصناعة، والصناعة النحوية تتعلق بالألفاظ العربية، ومحصل التعليل على هذا التوجيه أن الصناعة لا تأبى جواز العطف؛ إذ لا مانع في اللفظ منه، وهذا لا يتنافى أنه يمتنع من جهة المحافظة على المعنى المراد.

الأمر الثاني: أن ظاهر كلام الشارح أنه إذا جاز العطف في هذا المثال كان من عطف المفرد على المفرد، نعني أن يكون «زيد» معطوفاً على الضمير المستتر في «كن» وهذا يخالف ما جعله النحاة كالأصل في جواز العطف وذلك بأن يكون الاسم المعطوف صالِحاً لأن يباشر العامل، وههنا لا يصح ذلك؛ لأن العامل فعل أمر، وهذا المعطوف اسم ظاهر، وقد علمنا أن فعل الأمر لا يكون فاعله اسماً ظاهراً فلا تقول «قم زيد» ويمكن أن يجاب عن هذا بأنه ينتظر في التابع ما لا ينتظر في المتبوع، وقد قرروا أن «زوجك» في قوله تعالى: «اسكن أنت وزوجك الجنة» معطوف على فاعل اسكن مع أنه لا يصلح لمباشرة العامل.

١٠٣ - لم أقف لهذا الشاهد على نسبة إلى قائل معين، وقد أنشده المؤلف في أوضحه (رقم ٢٥٧) والأشعوني في باب المفعول معه (رقم ٤٤٠) كما أنشده سيبويه في الكتاب (١ - ١٥٠) وكما أنشده جابر الله الزمخشري في المفصل (١ - ١٦٣) بتحقيقنا وقد ورد عجزه في كلمة للأقرع القشيري.

اللفظة: «الكليتين» تنية كلية - بضم الكاف وسكون اللام - وهي لحم أحمر لاصق بعظم الصلب عند الخاصرتين «الطحال» بوزن كتاب - وهو دم متعقد، وهو من مشمولات الحشا.

الإعراب: «كونوا» فعل أمر ناقص مبني على حذف النون، وواو الجماعة اسمه مبني على السكون في محل رفع «أنتم» ضمير منفصل مؤكد للضمير المتصل «وبني» الواو واو المعية، بني: مفعول معه، =

وقد استفيد من تمثيلي بـ «كُنْ أَنْتَ وَزَيْدٌ كَالْأَخِ» أن ما بعد المفعول معه يكون على حَسَبِ ما قبله فقط، لا على حسبهما، وإلا لقلت كالأخوين، هذا هو الصحيح.

وممن نص عليه ابنُ كَيْسَانَ، والسماعُ والقياس يقتضيانه، وعن الأخفش إجازة مطابقتهما قياساً على العطف، وليس بالقوي.

والثالثة: أن يترجح العطف ويضعف المفعولُ معه، وذلك إذا أمكن العطف بغير ضعف في اللفظ، ولا ضعف في المعنى، نحو: «قام زَيْدٌ وَعَمْرُو»؛ لأن العطف هو الأصل، ولا مضعف له، فيترجح.

صـ - بَابُ الْحَالِ، وَهُوَ: وَصَفٌ، فَضْلَةٌ، يَقَعُ فِي جَوَابِ كَيْفَ، كـ «ضَرَبْتُ اللَّصَّ مَكْتُوفًا».

ش - لما انتهى الكلام على المفعولات شَرَعْتُ في الكلام على بقية المنصوبات؛ فمنها الحال^(١)، وهو عبارة عما اجتمع فيه [ثلاثة] شروط:

منصوب بالياء نيابة عن الفتحة لأنه جمع مذكر سالم، وبني مضاف وأبي من «أيكم» مضاف إليه، مجرور بالياء نيابة عن الكسرة لأنه من الأسماء الستة، وأبي مضاف وكاف المخاطب مضاف إليه، مبني على الضم في محل جر، والميم حرف دال على جمع المخاطب «مكان» ظرف مكان متعلق بمحذوف خبر الفعل الناقص وهو كونوا، ومكان مضاف و«الكليتين» مضاف إليه، مجرور بالياء المفتوح ما قبلها المكسور ما بعدها نيابة عن الكسرة لأنه مثني، والنون عوض عن التنوين في الاسم المفرد «من» حرف جر «الطحال» مجرور بمن، والجار والمجرور متعلق بمكان؛ لاشتماله على راحة الفعل.

الشاهد فيه: قوله «وبني» حيث نصبه على أنه مفعول معه، ولم يرفعه بالعطف على اسم كونوا، مع وجود التوكيد بالضمير المتصل الذي يسوغ العطف؛ لأن الرفع على العطف يفيد أن بني أيهم مأمورون مثلهم بأن يكونوا منهم مكان الكليتين من الطحال، وليس هذا مراد الشاعر؛ فلذلك ترجح النصب، ليدل على المعنى المراد.

(١) اعلم أولاً أن لفظ الحال يأتي مذكراً فيقال «حال» ويأتي مؤنثاً بالناء، فيقال «حالة» فأما الإتيان بهذا اللفظ مذكراً فنحو قول الشاعر:

إِذَا أَحْبَبْتُكَ الدُّقَرَ حَالٌ مِنْ أَمْرِئِ قَدَعُهُ وَوَاجِلُ أَمْرُهُ وَالْيَالِيَا

وأما الإتيان بهذا اللفظ مؤنثاً فنحو قول الفرزدق:

أحدهما: أن يكون وَضْفاً.

والثاني: أن يكون فَضْلاً.

والثالث: أن يكون صالحاً للوقوع في جواب كيف، وذلك كقولك: «صَرَنْتُ اللَّصَّ مَكْتُوفاً».

فإن قلت: يَرِدُ على ذكر الوصف، نحو قوله تعالى: ﴿فَانْفِرُوا ثُبَاتٍ﴾^(١)؛ فإن ﴿ثُبَاتٍ﴾ حال، وليس بوصف، وعلى ذكر الفَضْلة، نحو قوله تعالى: ﴿وَلَا تَعْمَشْ فِي الْأَرْضِ مَرَحًا﴾^(٢)؛ وقول الشاعر:

١٠٤ - لَيْسَ مَنْ مَاتَ فَاسْتَرَّاحَ بِمَيِّتٍ إِنَّمَا الْمَيِّتُ مَيِّتُ الْأَحْيَاءِ
إِنَّمَا الْمَيِّتُ مَنْ يَعِيشُ كَثِيبًا كَأَيْفًا بِأَلْهِ قَلِيلِ الرَّجَاءِ
فإنه لو أسقط ﴿مَرَحًا﴾ و «كثيباً» فسَدَ المعنى، فيطُلُ كَوْنُ الحال فضلة، وعلى ذكر

= عَلَى خَالٍ لَوْ أَنَّ فِي الْقَوْمِ خَاتِمًا عَلَى جُودٍ ضَمَّتْ يَدُ نَفْسٍ خَاتِمٍ
ثم اعلم ثانياً أنك إذا نطقت بهذا اللفظ مذكراً جاز لك أن تصفه بمذكر فتقول: حال حسن، وأن تصفه بمؤنث فتقول: حال حسنة، وأن تعيد الضمير إليه مذكراً وتشير إليه بإشارة المذكر، وتذكر الفعل المسند إليه، كما يجوز أن تعيد الضمير إليه مؤنثاً، وأن تشير إليه باسم إشارة المؤنث، وتؤنث الفعل المسند إليه.

(١) من الآية ٧١ من سورة النساء.

(٢) من الآية ٣٧ من سورة الإسراء. ومن الآية ١٨ من سورة لقمان.

١٠٤ - هذان البيتان من كلام عدي بن الرعلاء.

اللغة: «ميت» وقع في هذين البيتين كلمة ميت ثلاث مرات بسكون الياء ومرة رابعة بالتشديد، وقد اختلف العلماء، فقليل: التشديد والتخفيف لغتان، والمعنى واحد فيهما، وقيل: المشدد معناه الذي فيه الحياة ولكنه في تعب وجهد، والمخفف معناه الذي فارق الحياة، وقيل عكسه «كثيباً» حزناً «كاسفاً» باله أراد به المتغير الحال «الرجاء» الأمل، ويقع في بعض النسخ محرفاً «قليل الرخاء».

الإعراب: «ليس» فعل ماض ناقص «من» اسم موصول اسم ليس «مات» فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى من، والجملة لا محل لها صلة «فاستراح» الفاء عاطفة، استراح: فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه، والجملة معطوفة على جملة الصلة فلا محل لها «بميت» الباء حرف جر زائد، ميت: خبر ليس، منصوب بفتحة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد «إنما» أداة حصر «الميت» مبتدأ «ميت» خبر المبتدأ، وميت مضاف، و«الأحياء» مضاف إليه «إنما» أداة حصر «الميت» مبتدأ «من» اسم موصول خبر المبتدأ «يعيش» فعل =

الوقوع في جواب كيف، نحو قوله تعالى: ﴿وَلَا تَغْنَوُا فِي الْأَرْضِ مُفْسِدِينَ﴾^(١).

قلت: ﴿ثَبَاتٌ﴾ في معنى متفرقين، فهو وصف تقدير، والمراد بالفضلة ما يقع بعد تمام الجملة، لا ما يصح الاستغناء عنه، والحد المذكور للحال المبينة لا المؤكدة^(٢).

ص - وَشَرَطُهَا التَّنْكِيرُ.

ش - شرط الحال: أن تكون نكرة، فإن جاءت بلفظ المعرفة وجب تأويلها بنكرة^(٣)، وذلك كقولهم: «ادْخُلُوا الْأَوَّلَ فَالْأَوَّلَ» و «أَرْسَلَهَا الْجِرَاكَ» وقراءة بعضهم:

مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى من، والجملة لا محل لها صلة «كتيباً» حال من الضمير المستتر في يعيش «كاسفاً» حال ثانية «بأله» بال: فاعل بكاسف؛ لأنه اسم فاعل، وبأل مضاف وضمير الغائب مضاف إليه «قليل» حال ثالثة، وقليل مضاف و«الرجاء» مضاف إليه.

الشاهد فيه: قوله «الميت من يعيش كتيباً كاسفاً بأله قليل الرجاء» فإن هذه الأحوال لا يستغني الكلام عنها، لأنك لو أسقطتها لصار الكلام: إنما الميت من يعيش، وهذا تناقض لأنك حملت الشيء على ضده، لكن بعد ذكر هذه الأحوال صح المعنى، فقولنا في تعريف الحال «فضلة» يجب ألا يكون معنى الفضلة فيه الذي يصح الاستغناء عنه، كما هو المشهور، بل يكون معناه الذي يجيء بعد تمام الجملة واستيفاء أركانها وإن كان محتاجاً إليه في كمال المعنى.

(١) من الآية ٦٠ من سورة البقرة.

(٢) لم يذكر المؤلف ما تجيء الحال منه. ونحن نذكره لك إجمالاً فنقول:

تجيء الحال من الفاعل وحده فنقول: جاء زيد ركباً، ومن المفعول وحده فنقول: ضربت اللص مكتوفاً، ومنهما معاً فنقول: لقيت علياً راكبين؛ وتجيء من المضاف إليه بأحد ثلاثة شروط، الأول: أن يكون المضاف جزءاً من المضاف إليه نحو قوله تعالى «وَفَزَعْنَا مَا فِي صُدُورِهِمْ مِنْ غَلٍّ إِخْوَانًا» الثاني: أن يكون المضاف مثل جزء المضاف إليه في صفة حله والاستغناء عنه بالمضاف إليه نحو قوله تعالى: «أَنْ اتَّبَعَ مَلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا» الثالث: أن يكون المضاف عاملاً في الحال نحو قوله تعالى: «إِلَيْهِ مَرْجِعُكُمْ جَمِيعًا».

(٣) هذا الذي ذكره المؤلف من أنه يشترط في الحال أن تكون نكرة مطلقاً - أي سواء أدلت على شرط أم لم تدل - هو مذهب جمهور البصريين، واستدلوا لذلك بدليلين، الأول: أن أكثر ما ورد عن العرب من الحال نكرة، وما ورد معرفة قليل يمكن تأويله فلا يقاس عليه، والدليل الثاني: أن الغرض المقصود للمتكلم من الإتيان بالحال هو بيان هيئة الفاعل أو المفعول أو نحوهما حين وقوع الفعل منه أو عليه، وهذا الغرض يحصل بتذكير الحال، فالإتيان بها معرفة زيادة عن المقصود ينبغي أن يسان الكلام عنها، فوق أنها خروج عن الأصل لغير علة اقتضته.

وزهد يونس وجمهرة البغداديين إلى جواز تنكيره مطلقاً لأن الحال مثل الخبر، وقد علمنا أن الخبر يجيء نكرة ويجيء معرفة؛ فينبغي أن يجوز ذلك في الحال، وأيضاً فلأن السماع ورد به في أمثلة متعددة وإن كانت أقل من =

﴿لِيُخْرِجَنَّ الْأَعَزُّ مِنْهَا الْأَذَلَّ﴾^(١) بفتح الياء، وضم الراء، وهذه المواضع ونحوها مُخَرَّجَةٌ على زيادة الألف واللام، وكقولهم: «اجْتَهِدْ وَخَذَكَ»، وهذا مؤوَّلٌ بما لا إضافة فيه [والتقدير: اجتهد منفرداً].

ص - وَشَرَطُ صَاحِبِهَا: التَّعْرِيفُ، أَوِ التَّخْصِصُ، أَوِ التَّعْمِيمُ، أَوِ التَّأْخِيرُ، نَحْوُ: «خُشَعًا أَبْصَارُهُمْ يُخْرِجُونَ»، و «فِي أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ سَوَاءٌ لِلسَّائِلِينَ»، «وَمَا أَهْلَكْنَا مِنْ قَرْيَةٍ إِلَّا لَهَا مُنْذِرُونَ».

* لِمَيَّةٌ مُوجِشًا طَلَلٌ *

ش - أي: شرط صاحب الحال واحد من أمور أربعة:

الأول: التعريف، كقوله تعالى: «خُشَعًا أَبْصَارُهُمْ يُخْرِجُونَ»^(٢) فخشعاً: حال من الضمير في قوله تعالى: «يُخْرِجُونَ» والضمير أعرَفَ المعارف.

والثاني: التخصيص، كقوله تعالى: «فِي أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ سَوَاءٌ لِلسَّائِلِينَ»^(٣) فسواء حالٌ من أربعة، وهي وإن كانت نكرة، ولكنها مخصصة بالإضافة إلى أيام^(٤).

والثالث: التعميم، كقوله تعالى: «وَمَا أَهْلَكْنَا مِنْ قَرْيَةٍ إِلَّا لَهَا مُنْذِرُونَ»^(٥) فجملة ﴿لَهَا مُنْذِرُونَ﴾ حالٌ من قرية، وهي نكرة عامة لوقوعها في سياق النفي.

= الأمثلة التي جاءت فيها نكرة، فكيف نمنعه؟

وذهب علماء الكوفة إلى التفصيل؛ فقالوا: إن دل الحال على الشرط جاز تعريفه نحو «زيد الراكب خير منه الماشي» - بنصب الراكب والماشي - أي زيد إذا ركب خير منه إذا مشى، فإن لم تدل الحال على الشرط لم يجز.

(١) من الآية ٨ من سورة المنافقين.

(٢) من الآية ٧ من سورة القمر.

(٣) من الآية ١٠ من سورة فصلت.

(٤) يكون تخصيص النكرة بواحد من ثلاثة أمور؛ الأول: إضافتها إلى نكرة، ومثاله الآية الكريمة التي تلاها المؤلف، والثاني: أن توصف نحو «قابلني رجل صالح مشرقاً وجهه» والثالث: أن تكون النكرة عاملة النصب أو الرفع نحو قولك «عجبت من ضرب أخوك شديداً» أو «عجبت من ضرب أخاك شديداً» بتووين «ضرب» في المثاليين.

(٥) من الآية ٢٠٨ من سورة الشعراء.

والرابع : التأخير عن الحال، كقول الشاعر:

١٠٥ - لِمَيَّةٌ مُوحِشاً طَلَلٌ يَلُوحُ كَأَنَّهُ خِلَلٌ

فـ «موحشاً» حالٌ من «طلَل» وهو نكرة لتأخيره عن الحال.

١٠٥ - هذا البيت من كلام كثير بن عبد الرحمن، المعروف بكثير عزة وقد أنشده سيبويه (ج ١ ص ٢٧٦) وأنشد المؤلف صدره في أوضحه (رقم ٢٦٩) وأنشده كله في شذور الذهب مرتين (رقم ٧) وأنشده الأشموني في باب الحال (رقم ٤٧٢).

اللفظة: «طلَل»: هو ما بقي شاخصاً - أي بارزاً مرتفعاً عن الأرض - من آثار الديار «موحشاً» اسم فاعل فعله «أوحش المنزل» إذا خلا من أهله، أو صار مسكناً للوحوش «خلل» - بكسر الخاء وفتح اللام - جمع خلة، وهي بطانة تغشى بها أجفان السيوف.

الإعراب: «لمية» اللام حرف جر، مية: مجرور باللام، وعلامة جره الفتحة نيابة عن الكسرة لأنه لا ينصرف للمعلمية والتأنيث، والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «موحشاً» حال تقدم على صاحبه، منصوب بالفتحة الظاهرة «طلَل» مبتدأ مؤخر، وهو صاحب الحال، وستعرف شيئاً في هذا الإعراب «يلوح» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى طلل، والجملة من يلوح وفاعله في محل رفع صفة لطلل «كأنه» كان: حرف تشبيه ونصب، وضمير الطلل اسمه «خلل» خبر كان، والجملة من كان واسمه وخبره في محل نصب من الضمير المستتر في يلوح.

الشاهد فيه: قوله «موحشاً طلل» فإن الشارح استشهد به على مجيء الحال من النكرة والمسوغ له كون النكرة متأخرة عن الحال كما ترى؛ ولنا فيه مقال طويل ذكرنا بعضه في شرحنا على «أوضح المسالك» عند الكلام على هذا الشاهد، ونقول لك هنا: إن هذه النكرة قد وصفت بجملة «يلوح» وفاعله؛ فالمسوغ هنا كالمسوغ في نحو قوله تعالى من الآية ١٠ من سورة فصلت: «في أربعة أيام سواء» وهو التخصيص، ثم إن هذه النكرة مبتدأ، والجمهور على أن الحال لا يأتي منه، وأهون من هذا البيت في الاستشهاد به قول الشاعر، وهو من شواهد سيبويه أيضاً:

وَبِالْجِسْمِ يَتِي بَيْنًا لَوْ عَلِمْتِهِ شُحُوبٌ، وَإِنْ تَسْتَشْهِدِي الْعَيْنُ تَشْهَدُ

قِيَّتاً: حال من قوله شحوب، وهو نكرة، والذي سوغ مجيء الحال من النكرة تقدمه عليها، ويرد على هذا الشاهد الاعتراض الثاني الذي ذكرناه أخيراً على بيت الشاهد، والظاهر أن العلماء إنما ذكروا هذين البيتين على مذهب سيبويه الذي يجيز مجيء الحال من المبتدأ.

ومن أجل ما ذكرنا من هذه الاعتراضات ذهب جماعة من العلماء إلى أن «موحشاً» حال من الضمير المستتر في الجار والمجرور - وهو قوله «لمية» العائد على طلل، وكذلك يكون قول الآخر «بيتاً» حالاً من الضمير المستتر في الجار والمجرور الذي هو قوله «بالجسم» العائد على الشحوب.

صـ باب: وَالتَّمْيِيزُ، وَهُوَ: اسْمٌ، فَضْلَةٌ، نَكْرَةٌ، جَامِدٌ، مُفَسَّرٌ لِمَا أَتَيْهِمْ مِنْ الذَّوَاتِ.

شـ من المنصوبات: التَّمْيِيزُ، وهو ما اجتمع فيه خَمْسَةُ أُمُورٍ، أحدها: أن يكون اسماً، والثاني أن يكون فَضْلَةً، والثالث: أن يكون نَكْرَةً، والرابع: أن يكون جامداً، والخامس: أن يكون مُفَسَّرًا لِمَا أَتَيْهِمْ مِنَ الذَّوَاتِ.

فهو موافق للحال في الأمور الثلاثة الأولى، ومخالف في الأمرين الآخرين؛ لأن الحال مشتق مبين للهيئات، والتَّمْيِيزُ جامد مبين للذوات^(١).

صـ وَأَكْثَرُ وَقُوعِهِ بَعْدَ الْمَقَادِيرِ، كَ «جَرِيْبٍ نَخْلًا» وَ «صَاحِ تَمْرًا» وَ «مَتَوْنٍ عَسَلًا» وَالْعَدَدِ، نَحْوُ: «أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا» وَ «تِسْعَ وَتِسْعُونَ نَفَجَةً» وَمِثْلُهُ تَمْيِيزُ «كَمْ» الْاسْتِفْهَامِيَّةِ، نَحْوُ: «كَمْ عَبْدًا مَلَكَتْ» فَأَمَّا تَمْيِيزُ الْخَبَرِيَّةِ فَمَجْرُورٌ كَتَمْيِيزِ الْمَائَةِ وَمَا فَوْقَهَا، أَوْ مَجْمُوعٌ كَتَمْيِيزِ الْعَشْرَةِ وَمَا دُونَهَا، وَلَكَ فِي تَمْيِيزِ الْاسْتِفْهَامِيَّةِ الْمَجْرُورَةِ بِالْحَرْفِ جُرٌّ وَنَضْبٌ.

وَيَكُونُ التَّمْيِيزُ مُفَسَّرًا لِلنُّسْبَةِ: مُحَوَّلًا، كَ «اشْتَقَلَ الرَّأْسُ شَيْئًا» وَ«فَجَرَزْنَا الْأَرْضَ

(١) يتفق الحال والتَّمْيِيزُ في خمسة أمورٍ: الأول: أن كل واحد منهما اسم، والثاني: أن كل واحد منهما فضلة، والثالث: أن كل واحد منهما نكرة، والرابع: أن كل واحد منهما منصوب، والخامس: أن كل واحد منهما مفسر لما قبله.

ويفترقان في سبعة أمورٍ: أولها: أن الأصل في الحال أن يفسر هيئة صاحبه، والتَّمْيِيزُ يفسر ما أتى من ذات أو نسبة، وثانيها: أن الأصل في الحال أن يكون مشتقاً والأصل في التَّمْيِيزُ أن يكون جامداً، وقد يجيء كل واحد منهما على خلاف الأصل فيه، وثالثها: أن الحال يأتي ظرفاً أو جاراً أو مجروراً أو جملة اسمية أو فعلية، والتَّمْيِيزُ لا يجيء على واحد منها، ورابعها: أن الحال قد يكون مؤكداً لصاحبه أو لعامله، قياساً، وأما التَّمْيِيزُ فلا يكون مؤكداً لأحدهما على ما ذهب إليه الجمهور، بل إن جاء مؤكداً يكون تأكيداً لشيء غير عامله وغير صاحبه، وسنعرض لهذا مرة أخرى في هذا الباب. وخامسها: أن الحال قد يكون غير مستغنى عنه كما في الشاهد (رقم ١٠٤) والتَّمْيِيزُ لا يكون بهذه المنزلة، بل هو مستغنى عنه دائماً، تعني أن معنى الكلام لا يفسد بدونه، والسادس: أن الحال يجوز تقديمه عند الجمهور على عامله إذا كان العامل فعلاً متصرفاً أو وصفاً يشبه الفعل المتصرف، فأما التَّمْيِيزُ فلا يجوز عند الجمهور تقديمه على عامله ولو كان فعلاً متصرفاً، والسابع: أن الحال يجوز أن يكون متعدداً، وأما التَّمْيِيزُ فلا يجوز تعدده أصلاً.

عُيُونًا ﴿١﴾ وَ ﴿أَنَا أَكْثَرُ مِنْكَ مَالًا﴾ أَوْ غَيْرَ مُحَوَّلٍ، نَحْوُ: امْتَلَأَ الْإِنَاءُ مَاءً.
وَقَدْ يُؤَكِّدَانِ، نَحْوُ: ﴿وَلَا تَغْتَوَا فِي الْأَرْضِ مُفْسِدِينَ﴾ وَقَوْلُهُ: * مِنْ خَيْرِ أَذْيَانِ
الْبَرِيَّةِ دِينًا * وَمِثْلُهُ * بِشَسِ الْقَحْلِ فَحَلُّهُمْ قَحْلًا * خِلَافًا لِيُسَبِّحُوهُ.
ش - التمييز ضربان: مُفَسِّرٌ لمفرد، ومفسر لنسبة.

فمفسر المفرد له مَظَانُّ يقع بعدها:

أحدها: المقادير^(١)، وهي عبارة عن ثلاثة أمور: المساحات، كـ «جَرِيبٍ نُخْلًا»
وَالْكَيْلِ، كـ «صَاعِ تَمْرًا» وَالْوِزْنِ، كـ «مَتَوَيْنٍ عَسَلًا».

الثاني: العدد، كَأَحَدَ عَشَرَ ذِرْهَمًا، ومنه قوله تعالى: ﴿إِنِّي رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ
كَوْكَبًا﴾^(٢)، وهكذا حكم الأعداد من الْأَحَدَ عَشَرَ إِلَى الثَّعَاثِرِ وَالْأَلْفِ، وقال الله تعالى:
﴿إِنَّ هَذَا أَخِي لَهُ تِسْعٌ وَتِسْعُونَ نَعَجَةً﴾^(٣) وفي الحديث: «إِنَّ لِلَّهِ تِسْعَةً وَتِسْعِينَ أَسْمَاءً»،
وَقُهُمْ مِنْ عَطْفِي فِي الْمَقْدَمَةِ الْعَدَدِ عَلَى الْمَقَادِيرِ أَنَّهُ لَيْسَ مِنْ جَمَلَتِهَا، وَهُوَ قَوْلُ أَكْثَرِ
الْمُحَقِّقِينَ؛ لِأَنَّ الْمُرَادَ بِالْمَقَادِيرِ مَا لَمْ تُرَدِّ حَقِيقَتُهُ، بَلْ مَقْدَارُهُ، حَتَّى أَنَّهُ تَصْبِحُ إِضَافَةُ
الْمَقْدَارِ إِلَيْهِ، وَلَيْسَ الْعَدَدُ كَذَلِكَ، أَلَا تَرَى أَنَّكَ تَقُولُ: عِنْدِي مِقْدَارُ رِطْلٍ زَيْتًا، وَلَا تَقُولُ:
عِنْدِي مِقْدَارُ عِشْرِينَ رَجُلًا، إِلَّا عَلَى مَعْنَى آخَرٍ^(٤).

(١) يطلق لفظ «مقدار» على واحد من ثلاثة أمور:

الأول: أن يكون مصدرًا بمعنى التقدير، وليس هذا مرادًا هنا.

الثاني: أن يكون بمعنى ما يعرف به قدر الشيء من آلة مساحة أو آلة وزن أو آلة كيل.

المعنى الثالث: أن يكون بمعنى الشيء المقدر بالآلة، ولا شك أنك إذا قلت «اشتريت صاعًا تمرًا» فإنك تقصد
أنك اشتريت تمرًا مقداره بالكيل صاعًا، ولا تريد أنك اشتريت المكيال الذي يكال به؛ فالمراد بالمقادير في
هذا الموضوع الأشياء المقطرة.

(٢) من الآية ٤ من سورة يوسف.

(٣) من الآية ٢٣ من سورة ص.

(٤) وذلك كأن يكون عندك رجل واحد أو أكثر يقاومون عشرين رجلًا، مثلاً، فتقول: عندي مقدار عشرين رجلًا،
تريد أن عندك من لو وزن قدره لكان بمنزلة هذا العدد من الرجال، وهذا معنى مجازي كما هو واضح، وانظر
إلى قول ابن دريد:

وَالثَّمَسُ أَلْفٌ مِنْهُمْ كَوَاجِدٍ وَوَاجِدٌ كَالْأَلْفِ إِنْ أَمَرَ عَنَى

ومن تمييز العدد تمييز «كم» الاستفهامية^(١)، وذلك لأن «كم» في العربية كناية عن عدد مجهول الجنس والمقدار، وهي على ضربين: استفهامية بمعنى أي عدد، ويستعملها مَنْ يسأل عن كمية الشيء، وخبرية بمعنى كثير، ويستعملها مَنْ يريد الافتخار والتكثير، وتمييز الاستفهامية منصوب مفرد؛ تقول: «كم عبداً ملكت؟» و «كم داراً بنيت؟» وتمييز الخبرية مخفوض دائماً، ثم تارة يكون مجموعاً كتمييز العشرة فما دونها، تقول: كم عبدي ملكت، كما تقول: عشرة أعبيد ملكت، وثلاثة أعبيد ملكت، وتارة يكون مفرداً كتمييز المائة فما فوقها، تقول: كم عبدي ملكت؟ كما تقول: مائة عبدي ملكت، وألف عبدي ملكت، ويجوز خفض تمييز «كم» الاستفهامية إذا دخل عليها حرف جر، تقول: بكم يزهم اشتريت؟ والخافض له «من» مضمرة، لا الإضافة؛ خلافاً للزجاج.

الثالث: من مظاهر تمييز المفرد: ما دلّ على مُماتلة، نحو قوله تعالى: ﴿وَلَوْ جِئْنَا بِمِثْلِهِ مَدَدًا﴾^(٢)، وقولهم: إِنَّ لَنَا أَمْثَالَهَا إِبِلًا.

الرابع: ما دلّ على مُغايرة، نحو: إِنَّ لَنَا غَيْرَهَا إِبِلًا [أو شاء] وما أشبه ذلك.

(١) الفرق بين «كم» الاستفهامية وتمييزها «كم» الخبرية وتمييزها من عشرة أوجه؛ الأول: أن الأصل في تمييز الاستفهامية النصب وفي تمييز الخبرية الجر، وقد يختلف الحال في كل منهما، والثاني: أن تمييز الاستفهامية يكون مفرداً لا غير وتمييز الخبرية يكون مفرداً ويكون جمعاً، والثالث: أن الفصل بين الاستفهامية ومميزها جائز في سعة الكلام، والفصل بين الخبرية ومميزها لا يقع إلا في الضرورة، والرابع: أن الاستفهامية لا تدل على التكثير والخبرية تدل عليه وفي كل منهما خلاف، ولكن ما ذكرناه هو الأصل وهو مذهب الجمهور، والخامس: أن الخبرية يعطف على تمييزها بلا، تقول: كم رجل جاءني لا رجل ولا رجلين، والاستفهامية لا يجوز فيها ذلك، والسادس: أن الاستفهامية تحتاج إلى جواب، والأجود في جوابها أن يكون بحسب موقعها هي من الإعراب، ويجوز فيه الرفع مطلقاً، والخبرية لا تحتاج إلى جواب، والسابع: أن الخبرية تختص بالماضي مثل «رب»، أما الاستفهامية فلا تختص به، فتقول «كم عبداً سأملكه» على معنى الاستفهام، والثامن: أن المتكلم بكم الخبرية يتوجه إليه التصديق والتكذيب بخلاف المتكلم بكم الاستفهامية، والتاسع: أن البدل من الاستفهامية يقرن بهمة الاستفهام، بخلاف الخبرية فلا يقرن البدل منها بالهمزة، والعاشر: أن تمييز الاستفهامية يجب نصبه إذا فصل منها بظرف أو جار ومجرور كما هو أصله، فأما تمييز الخبرية فإنه إذا فصل منها بأحدهما - ولا يكون فصله منها إلا في الضرورة كما قدمنا - فإنه يجوز نصبه وهو المختار حملاً على تمييز الاستفهامية، ويجوز جره إما بحرف الجر وإما بالإضافة على الأصل، فإن كان الفاصل جملة فعلية لم يستوف فعلها معمولاته وجب جر التمييز بمن، استفهامية كانت كم أو خبرية.

(٢) من الآية ١٠٩ من سورة الكهف.

وقد أشرت بقولي: «وأكثر وقوعه» إلى أن تمييز الفرد لا يختص بالوقوع بعد المقادير.

ومفسرُ النسبة على قسمين: مُحَوَّل، وغير مُحَوَّل.

فالمُحَوَّل على ثلاثة أقسام: مُحَوَّل عن الفاعل، نحو: ﴿وَأَشْتَعَلَ الرَّأْسُ شَيْبًا﴾^(١) أصله: أَشْتَعَلَ شَيْبُ الرَّأْسِ؛ فجعل المضاف إليه فاعلاً، والمضاف تمييزاً؛ ومُحَوَّل عن المفعول، نحو: ﴿وَفَجَّرْنَا الْأَرْضَ عُيُونًا﴾^(٢) أصله: وفجرنا عُيُونَ الْأَرْضِ، ففَعِلَ فيه مثل ما ذكرنا، ومُحَوَّل عن مضاف غيرهما، وذلك بعد أفعل التفضيل المخبر به عما هو مُعَايِر للتمييز، وذلك كقولك: ﴿زَيْدٌ أَكْثَرُ مِنْكَ عِلْمًا﴾ أصله: عِلْمُ زَيْدٍ أَكْثَرُ، وكقوله تعالى: ﴿أَنَا أَكْثَرُ مِنْكَ مَالًا وَأَعَزُّ نَفَرًا﴾^(٣) فإن كان الواقع بعد أفعل التفضيل هو عين المخبر عنه وجب حَفْضُهُ بالإضافة، كقولك: «مَالُ زَيْدٍ أَكْثَرُ مَالٍ» إلا إن كان أفعل التفضيل مُضَافاً إلى غيره فينصب، نحو: «زَيْدٌ أَكْثَرُ النَّاسِ مَالًا».

وقد يقع كل من الحال والتمييز مؤكداً غير مبين لهيئة ولا ذات.

مثال ذلك في الحال قوله تعالى: ﴿وَلَا تَعْتَوْا فِي الْأَرْضِ مُفْسِدِينَ﴾^(٤) ﴿ثُمَّ وَلَّيْتُمْ مُذِبِرِينَ﴾^(٥) ﴿وَيَوْمَ أُبْعَثُ حَيًّا﴾^(٦) ﴿فَتَبَسَّمْ ضَاحِكًا﴾^(٧) وقال الشاعر:

١٠٦ - وَتَضِيءُ فِي وَجْهِ الظَّلَامِ مُنِيرَةٌ كَجَمَانَةِ الْبَحْرِيِّ سُلَّ نِظَامُهَا

(١) من الآية ٤ من سورة مريم.

(٢) من الآية ١٢ من سورة القمر.

(٣) من الآية ٣٤ من سورة الكهف.

(٤) من الآية ٦٠ من سورة البقرة.

(٥) من الآية ٢٥ من سورة التوبة.

(٦) من الآية ٣٣ من سورة مريم.

(٧) من الآية ١٩ من سورة النمل.

١٠٦ - هذا البيت من كلام ليبد بن ربيعة العامري، من معلقته المشهورة، من أبيات يصف فيها بقرة من بقر الوحش.

اللفظة «تضيء» يريد أنها شديدة البياض «وجه الظلام» أوله «جمانة» بضم الجيم - اللؤلؤة الصغيرة «البحري» أراد به الغواص «نظامها» أي: خيطها.

ومثال ذلك في التمييز قوله تعالى: ﴿إِنَّ عِدَّةَ الشُّهُورِ عِنْدَ اللَّهِ اثْنَا عَشَرَ شَهْرًا﴾^(١) و﴿وَوَاعَدْنَا مُوسَى ثَلَاثِينَ لَيْلَةً وَأَتَمَمْنَاهَا بِمِائَةِ لَيْلَةٍ﴾^(٢) وقول أبي طالب:

الإعراب: «تضيء» فعل مضارع، مرفوع بالضممة الظاهرة، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي «في وجه» جار ومجرور متعلق بتضيء، ووجه مضاف والظلام مضاف إليه، مجرور بالكسرة الظاهرة «منيرة» حال من فاعل تضيء المستتر فيه «كجمانة» جار ومجرور متعلق بمحذوف: إما حال ثانية من فاعل تضيء، وإما خبر مبتدأ محذوف تقديره: هي كجمانة، وجمانة مضاف، والبحري مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة «سل» فعل ماض مبني للمجهول «نظامها» نظام: نائب فاعل سل، مرفوع بالضممة الظاهرة، ونظام مضاف وضمير الغائبة العائد إلى جمانة البحري مضاف إليه، وجملة سل ونائب فاعله في محل نصب حال على تقدير قد عند جمهور البصريين.

الشاهد فيه: قوله «منيرة» فإنه حال من فاعل تضيء، على ما عرفت في الإعراب، ومعنى هذا الحال قد فهم من قوله «تضيء» لأن الإضاءة والإنارة بمعنى واحد تقريباً؛ فتكون هذه الحال مؤكدة لعاملها، والحال مؤكدة لعاملها أحد ثلاثة أنواع للحال مؤكدة.

ونظير هذا البيت الآيات الأربع الكريمة التي تلاها الشارح، فإن «مفسدين» في الآية الأولى حال من الواو في «تعتوا» وقد فهم معنى الحال من هذا الفعل وهو عاملها، و«مدبرين» في الآية الثانية حال من التاء في «وليتهم» وقد فهم معنى الحال من هذا الفعل وهو العامل فيها، و«حياء» في الآية الثالثة حال من الضمير المستتر في «أبعث» وقد فهم معنى هذا الحال من الفعل وهو (أبعث) وهو العامل فيها، و«ضاحكاً» في الآية الرابعة حال من الضمير المستتر في (تيسم) وقد فهم معنى الحال من هذا الفعل الذي هو العامل فيها، فالحال في كل هذه الأمثلة مؤكدة لعاملها.

وقد تكون الحال مؤكدة لصاحبها نحو قوله تعالى: ﴿لَأَمْنٌ مِنْ فِي الْأَرْضِ كُلُّهُمْ جَمِيعاً﴾ فإن قوله سبحانه «جميعاً» حال من «من في الأرض» وقد فهم معنى الحال منه، وهو صاحبها، ومثله قولهم «جاء الناس قاطبة».

وقد تكون الحال مؤكدة لمضمون جملة قبلها مركبة من اسمين جامدين معرفتين نحو «زيد أبوك عطوفاً» ونحو قول سالم بن دارة:

أَنَا ابْنُ دَارَةَ مَعْرُوفاً بِهَا نَسَبِي وَهَلْ بِدَارَةَ يَا لِلنَّاسِ مِنْ عَارٍ

(١) من الآية ٣٦ من سورة التوبة.

(٢) من الآية ١٤٢ من سورة الأعراف.

واعلم أن تأكيد التمييز في الآيتين الكريمتين ليس كتأكيد الحال؛ فإنك قد عرفت أن الحال قد يكون مؤكداً لعامله نحو «فتيسم ضاحكاً» أما التمييز فلا يكون مؤكداً لعامله؛ لأن «شهرراً» في الآية الكريمة تمييز لقوله سبحانه: «اثنا عشر» وهو العامل في التمييز، وليس التمييز مؤكداً للآثني عشر، بل هو مبين له، وإنما هو مؤكد لقوله سبحانه: «إِنَّ عِدَّةَ الشُّهُورِ» وليس هو العامل فيه، وكذلك الآية الثانية، وقد أشرنا إلى ذلك فيما مضى.

١٠٧ - وَلَقَدْ عَلِمْتُ بِأَنَّ دِينَ مُحَمَّدٍ مِنْ خَيْرِ أَذْيَانِ الْبَرِيَّةِ دِينًا

ومنه قول الشاعر:

١٠٨ - وَالتَّغْلِيُوثُ بِشَسِّ الْفَحْلِ فَحْلُهُمْ فَحَلًا، وَأُمُّهُمْ زَلَاءٌ مِنْطِيقُ

١٠٧ - هذا البيت من كلام أبي طالب بن عبد المطلب، عم النبي ﷺ، ووالد أمير المؤمنين علي بن أبي طالب رضي الله عنه.

ومفرداته ومعناه في غاية الظهور.

الإعراب: «لقد» اللام موطئة للقسم، وقد حرف تحقيق «علمت» فعل وفاعل، والجملة لا محل لها من الإعراب جواب القسم «بأن» الباء حرف جر، أن: حرف توكيد ونصب «دين» اسم أن منصوب بالفتحة الظاهرة، ودين مضاف ومحمد مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة «من خير» جار ومجرور متعلق بمحذوف خير أن، وخير مضاف وأديان مضاف إليه، وأديان مضاف «والبرية» مضاف إليه، وأن مع ما دخلت عليه في تأويل مصدر مجرور بالباء، والجار والمجرور متعلق بعلم «ديناً» تمييز منصوب بالفتحة الظاهرة.

الشاهد فيه: قوله «ديناً» فإنه تمييز على ما عرفت في الإعراب، وهو مؤكد لما سبقه، ومما أسلفنا ذكره في بيان التأكيد في الآيتين تعلم أنه ليس مؤكداً لعامله الذي هو «خير».

١٠٨ - هذا البيت من كلمة لجرير بن عطية يهجو فيها الأخطل التغلبي النصراني، وقد أنشده ابن عقيل (رقم ٢٧٥).

اللفظة: «الفحل» أراد به هنا أباهم «زلاء» - بفتح الزاي وتشديد اللام وآخره همزة - هي المرأة إذا كانت قليلة لحم الأليتين «منطيق» المراد به هنا التي تتأزر بما يعظم عجزتها.

المعنى: يذمهم بدناءة الأصل، وبأنهم في شدة الفقر وسوء الحال، حتى إن أهمهم لتمتحن في الأعمال؛ فيذهب عنها اللحم ويهزل جسدُها لكثرة ما تعمل - وذلك عند العرب مما تذم به المرأة - فتضطرب إلى أن تتخذ حشية تضعها فوق جسدِها لتعظم أليتها وتكبرها.

الإعراب: «التغليوث» مبتدأ أول مرفوع بالواو نيابة عن الضمة لأنه جمع مذكر سالم، والنون عوض عن التنوين في الاسم المفرد «بشس» فعل ماضٍ دال على إنشاء الدم مبني على الفتح لا محل له من الإعراب «الفحل» فاعل بشس، مرفوع بالضمة الظاهرة، والجملة من بشس وفاعلها في محل رفع خبر مقدم «فحلهم» فحل: مبتدأ مؤخر، وفحل مضاف وضمير الغائين العائد إلى التغليوثين مضاف إليه، وجملة هذا المبتدأ والخبر في محل رفع خبر المبتدأ الأول الذي هو قوله التغليوثون «فحلاً» تمييز منصوب بالفتحة الظاهرة، وهذا إعراب المبرد، وعليه الشاهد، وأعربه سيبويه حالاً مؤكداً «وأهمهم» الواو حرف عطف، أم: مبتدأ، وضمير الغائين مضاف إليه «زلاء» خبر المبتدأ «منطيق» صفة لزلاء، أو خبر بعد خبر، وجملة المبتدأ والخبر معطوفة على جملة المبتدأ الثاني وخبره؛ فهي في محل رفع أيضاً بالعطف على الجملة التي هي في محل رفع.

وسيويوه - رحمه الله تعالى! - يمنع أن يقال: «نِعَمَ الرَّجُلُ رَجُلًا زَيْدًا» وتأولوا «فحلاً» في البيت على أنه حال مؤكدة.

والشواهد على جواز المسألة كثيرة، فلا حاجة إلى التأويل، ودخول التمييز في باب نعم ويثن أكثر من دخول الحال.

ص - وَالْمُسْتَنَى بِإِلَّا مِنْ كَلَامٍ تَامٍ مُوجِبٍ، نَحْوُ: «فَشَرِبُوا مِنْهُ إِلَّا قَلِيلًا مِنْهُمْ» فَإِنْ قُدِّدَ الْإِيجَابُ تَرَجَّحَ الْبَدَلُ فِي الْمُتَّصِلِ، نَحْوُ: «مَا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ مِنْهُمْ» وَالنَّصْبُ فِي الْمُنْقَطِعِ عِنْدَ بَنِي تَيْمِيمٍ، وَوَجِبَ عِنْدَ الْحِجَازِيِّينَ، نَحْوُ: «مَا لَهُمْ بِهِ مِنْ عِلْمٍ إِلَّا اتِّبَاعَ الظَّنِّ» مَا لَمْ يَتَقَدَّمْ فِيهِمَا فَالْتَّصَبُ، نَحْوُ قَوْلِهِ:

وَمَا لِي إِلَّا آلَ أَحْمَدَ شَيْعَةً وَمَا لِي إِلَّا مَذْهَبَ الْحَقِّ مَذْهَبُ
أَوْ قُدِّدَ التَّمَامُ فَعَلَى حَسَبِ الْعَوَامِلِ، نَحْوُ: «وَمَا أَمَرْنَا إِلَّا وَاحِدَةً» وَيُسَمَّى مُقَرَّغًا.

ش - من المنصوبات: المستثنى في بعض أقسامه.

والحاصل أنه إذا كان الاستثناء بإلّا، وكانت مسبوقه بكلام تام، موجب، وجب بمجموع هذه الشروط الثلاثة نصب المستثنى، سواء كان الاستثناء متصلًا، نحو: «قَامَ الْقَوْمُ إِلَّا زَيْدًا» وقوله تعالى: «فَشَرِبُوا مِنْهُ إِلَّا قَلِيلًا مِنْهُمْ»^(١)، أو منقطعًا، كقولك: «قَامَ

= الشاهد فيه: قوله «فحلاً» فإنه عند المبرد تمييز، على ما عرفت في الإعراب، وهو مؤكد؛ لانفهام معناه مما سبقه، وفي البيت اجتماع التمييز مع الفاعل الظاهر في باب «نعم»، وهو مما لا يجيزه سيويوه وجمهور النحاة، وعندهم أن الفاعل في باب «نعم» إذا كان اسماً ظاهراً اكتفي به، وإذا كان ضميراً مستتراً فيه وجب تمييزه بنكرة على ما مضى بيانه في باب الفاعل من هذا الكتاب، وفي المسألة قولان آخران، أحدهما: أنه يجوز الجمع بين الفاعل والتمييز مطلقاً كما في بيت الشاهد، وهو رأي أبي العباس المبرد وجماعة، وثانيهما: إن كان التمييز لا يفيد إلا المعنى الذي يفيد الفاعل - كما في بيت الشاهد - لم يجز الجمع بينهما، وإن أفاد التمييز معنى زائداً على المعنى الذي يفيد الفاعل جاز الجمع بينهما، كما في قول الشاعر:

تَحْيِيرُهُ فَلَمْ يَغْدِلْ سِوَاهُ فَنِعَمَ الْمَرْءُ مِنْ رَجُلٍ يَهَامُ

(١) من الآية ٢٤٩ من سورة البقرة.

فإن قلت: التمثيل بهذه الآية يدل على أن نصب المستثنى فيها واجب لا يجوز غيره، وقد قرأ بعض القراء برفع =

الْقَوْمُ إِلَّا جِمَارًا، ومنه في أَحَدِ الْقَوْلَيْنِ^(١) قوله تعالى: ﴿تَسْجُدَ الْمَلَائِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ إِلَّا إِبْلِيسَ﴾^(٢).

فلو كانت المسألة بحالها، ولكنَّ الكلامَ السابقَ غيرُ مُوجِبٍ؛ فلا يخلو: إما أن يكون الاستثناء متصلاً، أو منقطعاً.

فإن كان متصلاً جاز في المستثنى وجهان:

أحدهما: أن يُجْعَلَ تابعاً للمستثنى منه، على أنه بَدَلٌ منه بدلٌ بعضٍ من كل عند البصريين، أو عطفٌ نَسَقٍ عند الكوفيين^(٣).

«قليل» وذلك يدل على أن المستثنى من كلام تام موجب يجوز فيه وجهان كما يجوز في المستثنى من كلام منفي؟

فالجواب: أن تقرر لك أن المستثنى من كلام تام موجب لا يجوز فيه إلا وجه واحد وهو النصب، وأما هذه القراءة فإنها محمولة على أن الكلام السابق منفي، وكأنَّ القارئ قدَّر الكلام: فلم يكونوا مني إلا قليل منهم، لأنه وجد قبل هذا الاستثناء قوله تعالى: ﴿فَمَنْ شَرِبَ مِنْهُ فَلَيْسَ مِنِّي﴾.

(١) اختلف العلماء في إِبْلِيسَ لعنه الله: أهو من جنس الملائكة أم من جنس آخر؟ فذهب قوم إلى أنه من جنس الملائكة، واستدلوا على ذلك بشيئين؛ الأول: أحاديث وردت في هذا المعنى تدل عندهم على أنه من جنسهم، والثاني: استثناءه من الملائكة في كثير من آيات الكتاب العزيز، والأصل في الاستثناء أن يكون متصلاً بأن يكون المستثنى من جنس المستثنى منه، وذهب قوم آخرون إلى أن إِبْلِيسَ ليس من جنس الملائكة، واستدلوا على ذلك بقوله تعالى من الآية ٥ من سورة الكهف: ﴿إِلَّا إِبْلِيسَ كَانَ مِنَ الْجِنِّ فَفَسَقَ عَنْ أَمْرِ رَبِّهِ﴾ وردوا الأحاديث التي استند إليها الفريق الأول أو دلالتها، وردوا دعواهم أن استثناءه من الملائكة يدل على أنه من جنسهم، وذلك لأن الاستثناء المتقطع وارد في العربية، ومنه قول النابغة الذبياني:

يَا دَارَ مَيَّةَ بِالْعَلَيَاءِ قَالَسَدَ أَقْوَتْ وَطَالَ عَلَيْهَا سَالِفُ الْأَمَدِ
وَقَعَتْ فِيهَا أَصِيلًا كَنِي أَسْلِيلَهَا عَيْتَ جَوَابًا، وَمَا بِالرَّيْنِ مِنْ أَحَدٍ
إِلَّا الْأَوَارِي لَأَيًّا مَا أُبْيِيئُهَا وَالْثَوِي كَالْحَوْضِ بِالْمَظْلُومَةِ الْجَلَدِ

فإنه استثنى الأوراري من أحد، وحملت عليه آيات كثيرة من القرآن، مثل قوله تعالى من الآية ١٥٧ من سورة النساء: ﴿مَا لَهُمْ بِهِ مِنْ عِلْمٍ إِلَّا اتِّبَاعَ الظَّنِّ﴾ وقوله جلَّ شأنه من الآيتين ٤٣، ٤٤ من سورة يس: ﴿وَلِنْ نَشَأْ نُفِرْهُمْ فَلَا صَرِيخَ لَهُمْ وَلَا هُمْ يُنْقَلُونَ، إِلَّا رَحْمَةً مِنَّا﴾ وإذ قد ورد ذلك في الشعر العربي الموثوق به وفي عدد وافر من الآيات لم يجز إنكاره، وإذا علمت هذا الكلام سهل عليك معرفة قول الشارح «أحد القولين» فإنه يريد أن من ذهب من العلماء إلى أن إِبْلِيسَ ليس من جنس الملائكة جعل الاستثناء في الآية منقطعاً، ومن ذهب إلى أنه من جنسهم جعل الاستثناء متصلاً، والاستشهاد بالآية - هنا - على المذهب الأول.

(٢) من الآيتين ٣٠، ٣١ من سورة الحجر.

(٣) جعل الكوفيون «إلا» حرف عطف بمنزلة «إلا» فإذا قلت «ما قام القوم إلا زيد» فزيد معطوف على القوم يعرب بإعرابه، ولكنه في الحكم - من حيث المعنى - على خلاف ما قبله، وكأنك قلت «ما قام القوم لا زيد» فزيد بعد =

الثاني: أن ينصب على أصل الباب، وهو عربي جيد، والإِتْبَاعُ أَجُودُ منه.

ص- ونعني بغير الإيجاب النفي والنهي والاستفهام.

مثال النفي قوله تعالى: ﴿مَا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ مِنْهُمْ﴾^(١)، قرأ السبعة - غير ابن عامر - بالرفع على الإبدال من الواو في ﴿ما فعلوه﴾، وقرأ ابن عامر وحده بالنصب على الاستثناء.

ومثال النهي قوله تعالى: ﴿وَلَا يَلْتَفِتْ مِنْكُمْ أَحَدٌ إِلَّا أَمْرَاتُكَ﴾^(٢)، قرأ أبو عمرو وابن كثير بالرفع على الإبدال من ﴿أحد﴾، وقرأ الباقر بالنصب على الاستثناء وفيه وجهان؛ أحدهما: أن يكون مستثنى من ﴿أحد﴾، وجاءت قراءة الأكثر على الوجه المرجوح؛ لأن مَرْجِعَ القراءة الرواية لا الرأي، والثاني: أن يكون مستثنى من ﴿أهلك﴾ فعلى هذا يكون النصب واجباً.

ومثال الاستفهام قوله تعالى: ﴿وَمَنْ يَقْنُطْ مِنْ رَحْمَةِ رَبِّهِ إِلَّا الضَّالُّونَ﴾^(٣)، قرأ الجميع بالرفع على الإبدال من الضمير في (يقنط) ولو قرئ «إلا الضالين» بالنصب على الاستثناء لجاز، ولكن القراءة سُئِلَ مُتَّبَعَةٌ.

وإن كان الاستثناء^(٤) منقطعاً فَأَهْلُ الحجاز يُوجِبُونَ النَّصْبَ فَيَقُولُونَ: «مَا فِيهَا أَحَدٌ

= إلا كزيد بعد لا، كلاهما معطوف على السابق؛ فيأخذ حكمه الإعرابي، ويكون مخالفاً له في نفي معنى العامل عنه، وهذا مذهب ضعيف، ومما يدل على ضعفه أنا نرى «إلا» تقع بعد العامل في نحو قولنا «ما قام إلا زيد» ولو كانت حرف عطف لم يصح أن تقع بعد العامل كسائر حروف العطف، فإنك لا تقول «قام وزيد» ولا «ما قام وزيد» فهذا ينبئ أن العرب لم تجعل «إلا» مثل حروف العطف، فلا يصح لنا أن نجعلها منها.

(١) من الآية ٦٦ من سورة النساء.

(٢) من الآية ٨١ من سورة هود.

(٣) من الآية ٥٦ من سورة الحجر.

(٤) علماء البصرة يقدرون «إلا» في الاستثناء المنقطع ولكن الاستدراكية، فإذا قلت «ما رأيت القوم إلا حماراً» فكانك قد قلت «ما رأيت القوم لكن حماراً» وكثيراً ما ترى في كتب التفسير التعبير بمثل قولهم «الاستثناء هنا بمعنى لكن» فإذا رأيت هذه العبارة أو نحوها فاعلم أن قائلها يريد أن الاستثناء منقطع، وأما علماء الكوفة فيقدرون «إلا» في الاستثناء المنقطع بسوى، ونحن نرى تقدير البصريين أدق وأقرب إلى قواعد العربية من تقدير الكوفيين، لأربعة أسباب، أولها: أن «إلا» و«لكن» يشتركان في الحرفية بخلاف سوى فإنها اسم، وتقدير حرف بحرف أولى من تقدير حرف باسم، والثاني: أن «إلا» و«لكن» يشتركان في أنهما لا محل لهما من الإعراب، أما سوى فهي سبب كونها اسماً ذات محل من الإعراب، وتقدير ما لا محل له بما لا محل له أولى =

إِلَّا حِمَارًا» وبلغتهم جاء التنزيل، قال الله تعالى: ﴿مَا لَهُمْ بِهِ مِنْ عِلْمٍ إِلَّا اتِّبَاعَ الظَّنِّ﴾^(١)، وبنو تميم يجيزون النصب والإبدال، ويقرؤون ﴿إِلَّا اتِّبَاعَ الظَّنِّ﴾ بالرفع، على أنه بدل من العِلْمُ باعتبار الموضع، ولا يجوز أن يقرأ بالخفض على الإبدال منه باعتبار اللفظ؛ لأن الخافض له «من» الزائدة، و﴿وَإِتِّبَاعَ الظَّنِّ﴾ معرفة موجبة، و«من» الزائدة لا تعمل إلا في النكرات المنفية أو المُستفهم عنها، وقد اجتمعا في قوله تعالى: ﴿مَا تَرَى فِي خَلْقِ الرَّحْمَنِ مِنْ تَفَاوُتٍ فَارْجِعِ الْبَصَرَ هَلْ تَرَى مِنْ فُطُورٍ﴾^(٢).

وإذا تقدّم المستثنى على المستثنى منه وجب نصبه مطلقاً، أي سواء كان الاستثناء منقطعاً، نحو: «مَا فِيهَا إِلَّا حِمَارًا أَحَدٌ» أو متصلاً، نحو: «مَا قَامَ إِلَّا زَيْدًا الْقَوْمُ» قال الكميّ:

١٠٩ - وَمَا لِي إِلَّا أَلْ أَحْمَدَ شَيْعَةً وَمَا لِي إِلَّا مَذْهَبَ الْحَقِّ مَذْهَبُ

= من تقدير ما لا محل له بما له محل، والثالث: أن «إلا» ولكن» يشتركان في أن كلّاً منهما يقتضي نصب ما بعده، فأما سوى فتقتضي جر ما بعدها، وتقدير ناصب بناصر أولى من تقدير ناصب بخافض، والرابع: اتفاق إلا ولكن في المعنى؛ إذ إن لكن للاستدراك - وهو تعقيب الكلام بنفي ما يتوهم ثبوته أو إثبات ما يتوهم نفيه - والاستثناء الذي تدل عليه «إلا» لا يخرج عن ذلك المعنى.

(١) من الآية ١٥٧ من سورة النساء.

(٢) من الآية ٣ من سورة الملك.

١٠٩ - هذا البيت من كلام الكميّ بن زيد الأسدي، من قصيدة هاشمية يمدح فيها آل الرسول ﷺ، وقد أنشده ابن عقيل (رقم ١٦٧) والمؤلف في أوضحه (رقم ٢٦٢) وفي شذور الذهب (رقم ١٢٤) وأنشده الأشموني (رقم ٤٤٨).

اللفظة: «شيعة» أشياخ وأنصار، أشايهم وأجري معهم فيما يلهبون إليه «مذهب الحق» يروى في مكانه «مشعب الحق» والمراد الطريق الذي يعتقد أنه طريق الحق.

الإعراب: «ما» نافية «لي» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «إلا» أداة استثناء «آل» منصوب على الاستثناء من شيعة الآتي، وآل مضاف و«أحمد» مضاف إليه، مجرور بالفتحة نيابة عن الكسرة، لأنه لا ينصرف للعلمية ووزن الفعل «شيعة» مبتدأ مؤخر مرفوع بالضمّة الظاهرة «وما» الواو عاطفة، ما: نافية «لي» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «إلا» أداة استثناء «مذهب» منصوب على الاستثناء، ومذهب مضاف و«الحق» مضاف إليه «مذهب» مبتدأ مؤخر.

الشاهد فيه: قوله «إلا آل أحمد» وقوله «إلا مذهب الحق» حيث نصب المستثنى في الموضعين؛ لأنه تقدم على المستثنى منه، وأصل نظم البيت: وما لي شيعة إلا آل أحمد، وما لي مذهب إلا مذهب الحق.

وإنما امتنع الإبتاع في ذلك لأن التابع لا يتقدم على المتبوع .

وإن كان الكلام السابق على «إلا» غيّر تام - ونعني به ألا يكون المستثنى منه مذكوراً - فإن الاسم المذكور الواقع بعد «إلا» يُعطى ما يستحقه لو لم توجد «إلا»^(١) فيقال : «مَا قَامَ إِلَّا زَيْدٌ» بالرفع ، كما يقال : «مَا قَامَ زَيْدٌ وَمَا رَأَيْتُ إِلَّا زَيْدًا» بالنصب ، كما يقال : «مَا رَأَيْتُ زَيْدًا، وَمَا مَرَرْتُ إِلَّا بِزَيْدٍ» بالجر ، كما يقال : «مَا مَرَرْتُ بِزَيْدٍ، وَبُسْمَى ذَلِكَ اسْتِثْنَاءٌ مُفَرَّغًا» لأن ما قبل «إلا» قد تفرغ لطلب ما بعدها ، ولم يشتغل عنه بالعمل فيما يقتضيه ، والاستثناء في ذلك كله من اسم عام محذوف ؛ فتقدير «مَا قَامَ إِلَّا زَيْدٌ» مَا قَامَ أَحَدٌ إِلَّا زَيْدٌ ، وكذا الباقي .

ص - وَبُسْمَى بغير وَيَوَى خَافِضَيْنِ مُعَرِّبَيْنِ بِإِعْرَابِ الاسمِ الَّذِي بَعْدَ «إلا» وَيَخَلَا، وَعَدَا، وَحَاشَا، تَوَاصِبٌ أَوْ خَوَافِضٌ، وَيَمَّا خَلَا، وَيَمَّا عَدَا، وَلَيْسَ، وَلَا يَكُونُ، تَوَاصِبٌ .
ش - الأدوات التي يستثنى بها - غير إلا - ثلاثة أَقْسَامٌ : ما يخفض دائماً ، وما ينصب دائماً ، وما يخفض تارة وينصب أخرى .

فأما الذي يخفض دائماً فبغيرِ وَيَوَى، تقول : «قَامَ الْقَوْمُ غَيْرَ زَيْدٍ» و«قَامَ الْقَوْمُ وَيَوَى

(١) يريد الشيخ أن يقول : إذا كان الكلام السابق على «إلا» ناقصاً - بأن لم يذكر فيه المستثنى منه ، ولا يكون حيثل إلا منفياً ؛ لأن نفي حكم العامل عن جميع الأفراد وإثباته لواحد منهم أمر معقول ، أما إثباته للجميع ونفيه عن واحد فأمر غير معقول في مجرى العادة ، لأن المتكلم منا لا اطلاع له على عمل جميع أفراد النوع ، ومن جهة أخرى اتفاق جميع أفراد نوع الإنسان مثلاً في عمل واحد في وقت واحد غير معقول عادة .

ففي هذه الحالة يكون المستثنى لا عمل فيه إلا ، بل العمل لما قبلها ؛ فإن اقتضى ما قبل إلا الرفع كان ما بعدها مرفوعاً ، ومن شواهد هذه الحالة قوله تعالى : «وَمَا أَمْرًا إِلَّا وَاحِدَةً» وإن اقتضى ما قبل إلا النصب كان ما بعدها منصوباً ؛ إما على أنه مفعول به نحو قوله تعالى : «وَلَا تَقُولُوا عَلَى اللَّهِ إِلَّا الْحَقُّ» وإما على أنه مفعول لأجله نحو قوله تعالى : «وَمَا ضَرِيهِ لَكَ إِلَّا جِدَلًا» أي ما ضربه إلا لأجل الجدل وقصد الغلبة ، لا للرغبة في التمييز بين الحق والباطل ، وإما على أنه مفعول فيه نحو قوله تعالى : «إِنْ لَبِثُمْ إِلَّا يَوْمًا» وإما على أنه حال نحو قوله تعالى : «وَمَا كَانَ لَهُمْ أَنْ يَدْخُلُوهُ إِلَّا خَائِفِينَ» فأما المفعول المطلق فإن كان مبيناً بوصف ولو تقديرًا صح أن يقع في هذا الباب نحو قوله تعالى : «لَا تَأْتِيَكُمْ إِلَّا بَغْتَةً» ونحو قوله سبحانه : «إِنْ نَظُنْ إِلَّا ظَنًّا» وأما المفعول معه فلا يقع في هذا النوع من الأسلوب ؛ فلا يجوز أن تقول «ما ذاكرت إلا والمصباح» ولا «ما سرت إلا والنيل» وإن اقتضى الكلام الذي قبل إلا الجر كان ما بعد إلا مجروراً ، ومن شواهد قوله تعالى : «وَلَا تَجَادِلُوا أَهْلَ الْكِتَابِ إِلَّا بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ» .

زَيْدٌ بخفض زَيْدٍ فيهما، وتُعَرَّبُ «عَيْرٌ» نَفْسُهَا بما يستحقه الاسمُ الواقعُ بعد «إلا» في ذلك الكلام؛ فتقول: «قَامَ الْقَوْمُ عَيْرَ زَيْدٍ» بنصب غير، كما تقول: قَامَ الْقَوْمُ إِلَّا زَيْدًا، بنصب زيد، وتقول: «مَا قَامَ الْقَوْمُ عَيْرَ زَيْدٍ»، و«عَيْرَ زَيْدٍ» بالنصب والرفع، كما تقول: مَا قَامَ الْقَوْمُ إِلَّا زَيْدًا زَيْدٌ، وتقول: «مَا قَامَ الْقَوْمُ عَيْرَ حِمَارٍ» بالنصب عند الحجازيين، وبالنصب أو الرفع عند التميميين، وعلى ذلك فُقِسَ، وهكذا حكم «سوى» خلافاً لسيبويه، فإنه زعم أنها واجبةُ النصب على الظرفية دائماً.

الثاني: ما يَنْصِبُ فقط، وهو أربعة: لَيْسَ، وَلَا يَكُونُ، وَمَا خَلَا، وَمَا عَدَا^(١)، تقول: «قَامُوا لَيْسَ زَيْدًا» و«لَا يَكُونُ زَيْدًا» و«مَا خَلَا زَيْدًا» و«مَا عَدَا زَيْدًا». وفي الحديث: «مَا أَنْتَهَرَ الدَّمَ وَذَكَرَ اسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ فُكُلُوا، لَيْسَ السِّنُّ وَالظُّفْرُ» وقال لييد:

١١٠ - أَلَا كُلُّ شَيْءٍ - مَا خَلَا اللَّهَ - بَاطِلٌ وَكُلُّ نَعِيمٍ - لَا مَحَالَةَ - زَائِلٌ

(١) لم يذكر المؤلف «ما حاشا» في هذا الموضع، وذكرها في النوع الثالث بدون «ما» وذلك مبني على ما ذهب إليه جماعة من العلماء أن «ما» لم يثبت عن العرب إدخالها على «حاشا» وقد ذكر ابن مالك أن «ما» تدخل على حاشا، واستدل على ذلك بقول الشاعر:

رَأَيْتُ النَّاسَ مَا حَاشَا قُرَيْشًا فَإِنَّا نَحْنُ أَفْضَلُهُمْ قَمَالًا

وقد رد عليه هذا الاستدلال بأنه بيت واحد جاء على وجه لا يتكلم به العرب؛ فهو خليق ألا يحتج به، على أنه يحتمل ألا تكون «حاشا» فيه هي حاشا الاستثنائية، الجامدة، بل يجوز أن تكون متصرفة، تقول: حاشيته أحاشيه، وقد جاء مضارع هذا الفعل في قول النابغة الليثاني:

وَلَا أَرَى فَاغِيلاً فِي النَّاسِ يُشْبِهُهُ وَمَا أَحَاشِي مِنَ الْأَنْوَامِ مِنْ أَحَدٍ

١١٠ - هذا الشاهد من كلام لييد بن ربيعة العامري، وقد أنشده المؤلف في أوضحه (رقم ٢٦٧) وفي شلور الذهب (رقم ١٢٢) وأنشده الأشموني (رقم ٣).

الإعراب: «ألا» أداة استفهام وتنبية «كل» مبتدأ، وكل مضاف و «شيء» مضاف إليه «ما» مصدرية «خلا» فعل ماضٍ دال على الاستثناء، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره هو يعود إلى البعض المفهوم من الكل السابق «الله» منصوب على التعظيم، مفعول به لخلا، والجملة من الفعل والفاعل والمفعول لا محل لها معترضة بين المبتدأ وخبره «باطل» خبر المبتدأ «وكل» الواو حرف عطف، كل: مبتدأ، وكل مضاف و «نعيم» مضاف إليه «لا» نافية للجنس «محالة» اسم لا، مبني على الفتح في محل نصب، وخبرها محذوف، والتقدير: لا محالة موجودة، مثلاً، والجملة من لا واسمها وخبرها لا محل لها معترضة بين المبتدأ وخبره «زائل» خبر المبتدأ.

الشاهد فيه: قوله «ما خلا الله» حيث ورد بنصب لفظ الجلالة بعد «خلا»؛ فدل ذلك على أن الاسم =

وانتصابه بعد «لَيْسَ» و«لَا يَكُونُ» على أنه خَبَرُهُمَا، واسمهما مستتر فيهما [أي
وَجُوبًا] وانتصابه بعد «مَا خَلَا» و«مَا عَدَا» على أنه مفعولهما، والفاعل مستتر فيهما.
والثالث: ما يخفض تارة وينصب أخرى، وهو ثلاثة: خلا، وعدَا، وحَاشَا. وذلك
لأنها تكون حروف جر وأفعالاً ماضية: فَإِنْ قَدَّرْتَهَا حُرُوفاً خَفَضَتْ بِهَا الْمُسْتَشْنَى، وَإِنْ
قَدَّرْتَهَا أفعالاً نَصَبَتْ بِهَا عَلَى الْمَفْعُولِيَّةِ، وَقَدَّرْتَ الْفَاعِلَ مُضْمِراً فِيهَا.

صـ. باب، يُخَفِّضُ الْأِسْمَ إِمَّا بِحَرْفٍ مُشْتَرَكٍ، وَهُوَ: مِنْ، وَإِلَى، وَعَنْ، وَعَلَى،
وَفِي، وَاللَّامِ، وَالْبَاءِ لِلْقَسَمِ وَغَيْرِهِ، أَوْ مُخْتَصِّصٍ بِالظَّاهِرِ، وَهُوَ: رَبِّ، وَمُدٍّ، وَمُنْذُ،
وَالْكَافِ، وَحَتَّى، وَوَاوُ الْقَسَمِ، وَتَأْوُهُ.

شـ. لما انْقَضَى الْكَلَامُ عَلَى ذِكْرِ الْمَرْفُوعَاتِ وَالْمَنْصُوبَاتِ، شَرَعْتُ فِي ذِكْرِ
الْمَجْرُورَاتِ، وَقَسَّمْتُ الْمَجْرُورَاتِ إِلَى قَسْمَيْنِ^(١): مَجْرُورٍ بِالْحَرْفِ، وَمَجْرُورٍ بِالِإِضَافَةِ،

= الواقع بعد ما خلا يكون منصوباً، وذلك لأن «ما» هذه مصدرية، وما المصدرية لا يكون بعدها إلا
فعل، فإذا وجب أن يكون خلا فعلاً وجب أن يكون ما بعده منصوباً على أنه مفعول به، وإنما يجوز
جره إذا كان «خلا» حرفاً، وهي لا تكون حرفاً متى سبقها الحرف المصدرية، ولبعض العلماء هنا
مقال ذكرنا مجمله في شرحنا على «أوضح المسالك» ولا يليق ذكره في هذه اللوحة اليسيرة.

(١) فإن قلت: فلماذا لم يذكر المؤلف الجر على التبعية للمجور، ولا الجر بالمجاورة للمجور؟
فالجواب عن ذلك: أن الجر بالتبعية ليس نوعاً جديداً من المجرورات، بل هو راجع إلى أحد النوعين اللذين
ذكرهما، لأن العامل في التابع - ما عدا البذل - هو نفس العامل في المتبوع، والبذل على نية تكرار العامل،
فاعمله مثل عامل المبدل منه، فلا يخرج التابع عن كونه مجروراً بالمضاف أو بحرف الجر، فأما الجر
بالمجاورة فإنه شاذ في التوكيد قليل في النعت، فلهذا لم يذكره، ومثال الجر للمجاورة في التوكيد قول
الشاعر:

يَا صَاحِبِ بَلِّغْ ذَوِي الزَّوْجَاتِ كُلَّهُمْ أَنْ لَيْسَ وَضَلَّ إِذَا انْحَلَّتْ عُرَى الذَّنْبِ
الرواية بجر «كلهم» لمجاورته «الزواجات» المجرور، مع أنه توكيد للنوي المنصوب لأنه مفعول به بلغ، ومثال
جر النعت للمجاورة قول امرئ القيس:

كَأَنَّ تَبِيرًا فِي عَرَائِينِ وَنِيلِ كَبِيرُ أَنْاسٍ فِي بَجَاوِ مُزْمَلِ
الرواية بجر «مزمّل» لمجاورته لبجاء المجرور، مع أن مزملاً نعت لكبير أناس المرفوع لأنه خبر «كان» في أول
البيت.

= وقد جاء النعت مرفوعاً لمجاورته للمرفوع مع أن المنعوت ليس مرفوعاً، في قول الشاعر:

ويدأت بالمجورور بالحرف؛ لأنه الأصل.

والحروف الجارة عشرون حرفاً، أسقطت منها سبعة - وهي: خلا، وعدا، وحاشا، ولعلّ، ومتى، وكَي، ولَوْلا - وإنما أسقطت [منها] الثلاثة الأول لأنني ذكرتها في الاستثناء؛ فاستغنيت بذلك عن إعادتها، وإنما أسقطت الأربعة الباقية لشذوذها، وذلك لأن «لعلّ» لا يجزئ بها إلّا عقيل: قال شاعرهم:

١١١ - لَعَلَّ اللّٰهَ فَضَّلَكُمْ عَلَيْنَا بِشَيْءٍ أَنْ أَمُّكُمْ شَرِيْمٌ

= السَّالِكُ الثُّغْرَةَ الْيَقْظَانُ كَالِثُهَا مَشَى الْهَلُوكِ عَلَيْهَا الْخَيْلُ الْفُضْلُ
قد رفع «الفضل» لمجاورته للخيال المرفوع، مع أن «الفضل» نعت للهالك المجورور بإضافة مشى، كذا قالوا، وفيه نظر.

١١١ - هذا البيت من الشواهد التي لم نقف على نسبتها إلى قائل معين، وقد أنشده ابن عقيل (رقم ١٩٧) والمؤلف في أوضحه (رقم ٢٨٨) والأشموني (رقم ٥٢٢).

اللفظة: «أن» يجوز في همزة هذا الحرف الفتح، على أن تكون مؤولة بمصدر، ويكون المصدر المنسبك مجروراً بدلاً من «شيء» المجورور بالباء، ويجوز في الهمزة الكسر على أن تكون الجملة استئنافية جيء بها لقصد التعليل، والمعنى على التهكم «شريم» هي المرأة المفضاة التي اتحد مسلكها، ويقال فيها: شرماء وشروم - بفتح الشين - أيضاً.

المعنى: يقول: إنكم تفخرون من غير أن يكون لكم ما تفخرون به، وإني لأرجو أن يكون الله تعالى قد جعل لكم فضلاً تتباهون به، وذلك أن أمكم شرماء، وهو من باب توكيد اللزم بما يشبه المدح.

الإعراب: «لعلّ» حرف ترج وجر شبيه بالزائد «الله» مبتدأ مرفوع بضمّة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الشبيه بالزائد «فضلكم» فضل: فعل ماض مبني على الفتح لا محل له من الإعراب، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى المبتدأ، والكاف ضمير المخاطب مفعول به مبني على الضم في محل نصب، والميم حرف دال على جمع المخاطب، والجملة من الفعل وفاعله ومفعوله في محل رفع خبر المبتدأ، «علينا» جار ومجرور متعلق بفضل «بشيء» جار ومجرور متعلق بفضل أيضاً «أن» حرف توكيد ونصب «أمكم» أم: اسم أن، وأم مضاف وضمير المخاطبين مضاف إليه، والميم علامة على جمع المخاطب «شريم» خبر أن، وأن وما دخلت عليه في تأويل مصدر مجرور بدل من «شيء».

الشاهد فيه: قوله «لعلّ الله» حيث جر بلعل ما بعدها لفظاً، وهو في التقدير مرفوع على أنه مبتدأ، كما أوضحناه في إعراب البيت، والجر بلعل لغة عقيل، دون سائر العرب.

ومثل هذا البيت قول كعب بن سعد الغنوي، ويقال إنه لسهل الغنوي أخيه:

فَقُلْتُ أَذْعُ أُخْرَى وَأَرْفَعِ الصَّوْتُ جَهْرَةً لَعَلَّ أَبِي الْمَغْوَارِ يَشْكُ قَرِيبٌ

و«مَتَى» لا يُجَرُّ بها إلا هُذَيْل، قال شاعرهم يصف السحاب:

١١٢ - شَرِبْنِ بِمَاءِ الْبَحْرِ ثُمَّ تَرَفَّعْتَ مَتَى لُجَجٍ خُضِرَ لَهُنَّ نَيْيَجُ

و«كي» لا يُجَرُّ بها إلا «ما» الاستفهامية، وذلك في قولهم في السؤال عن عِلَّةِ الشيء: «كَيْمَةً» بمعنى لِمَ، و«لولا» لا يُجَرُّ بها إلا الضمير في قولهم: لَوْلَايَ، وَلَوْلَاكَ، وَلَوْلَاهُ، وهو نادر، قال الشاعر:

١١٣ - أَوَمْتُ بِعَيْنَيْهَا مِنَ الْهُودَجِ لَوْلَاكَ فِي ذَا الْعَامِ لَمْ أَخْجُجِ

١١٢ - البيت من كلام أبي ذؤيب الهذلي، يصف السحاب، وقد أنشده ابن عقيل (١٩٨) والمؤلف في أوضحه (٢٨٧) وصاحب أدب الكاتب (ص ٤٠٨ بتحقيقنا) والأشموني (رقم ٥٢٣).

اللفظة: «ترفعت» تصاعدت وتباعدت «لجج» جمع لجة بزنة غرقة وغرف، واللجة: معظم الماء «نئيج» هو الصوت العالي المرتفع.

المعنى: يدعو لامرأة اسمها أم عمرو - كما ورد في بيت قبل هذا البيت - بالسقيا بماء سحب موصوفة بأنها شربت من ماء البحر، وأخذت ماءها من لججه، ولها في تلك الحال صوت عال مرتفع، والبيت المشار إليه هو قوله:

سَقَى أُمَّ عَمْرٍو كُلَّ آخِرٍ لَيْلَةٍ حَنَاتِيمُ سُودَ مَاؤُهُنَّ نَيْيَجُ

الإعراب: «شربن» فعل وفاعل «بماء» جار ومجرور متعلق بشرب، إما على تضمين شرب معنى روي، فتكون الباء سببية؛ وإما على أن شرب باق على معناه، فتكون الباء في قوله «بماء» بمعنى من الابتدائية؛ وماء مضاف و«البحر» مضاف إليه «ثم» حرف عطف «ترفعت» ترفع: فعل ماضٍ، والتاء علامة التأنيث، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود إلى نون النسوة العائد إلى حناتم «متى» حرف جر بمعنى من «لجج» مجرور بمتى، والجار والمجرور بدل من الجار والمجرور الأول إذا قدرت الباء بمعنى من، وإلا فهذا الجار والمجرور متعلق بشرب «خضر» صفة للـجج «لهن» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «نئيج» مبتدأ مؤخر، والجملة من المبتدأ والخبر في محل نصب حال من فاعل ترفعت المستتر فيه.

الشاهد فيه: قوله «متى لجج» استعمل «متى» حرف جر، فجرب به قوله «لجج».

١١٣ - ينسب هذا البيت إلى عمر بن أبي ربيعة، القرشي، المخزومي ويروي بعده:

أَتَتْ إِلَى مَكَّةَ أَخْرَجَتْنِي وَلَوْ تَرَكْتُ الْحِجَّ لَمْ أَخْرُجِ

اللفظة: «أومت» معناه أشارت، وأصله أومات، فسهل الهمزة التي بعد الميم بقلبها ألفاً لانفتاحها وانفتاح ما قبلها، ثم حذف هذه الألف تخلصاً من التقاء الساكنين «الهودج» مركب يوضع فوق البعير يركب فيه النساء.

وأنكر المبرد استعماله، وهذا البيت ونحوه حُجَّةٌ لسيبويه عليه^(١). والأكثر [في العربية] لولا أنا، ولولا أنت، ولولا هو، قال الله تعالى: ﴿لَوْلَا أَنتُمْ لَكُنَّا مُؤْمِنِينَ﴾^(٢).

المعنى: يقول: أشارت هذه الفتاة إليّ بعينها من داخل مركبها مخافة من الرقباء، وحدثتني هذه الإشارة أنها لم تخرج للحج إلا رغبة في لقائي، ولو كنت لم أخرج لما خرجت هي.

الإعراب: «أومت» فعل ماض، مبني على فتح مقدر على الألف المتقلبة عن الهمزة المحلوقة للتخلص من التقاء الساكنين، والتاء الساكنة علامة التانيث، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي «بعينها» الباء حرف جر، عيني: معجور بالباء وعلامة جره الباء المفتوح ما قبلها تحقيقاً المكسور ما بعدها تقدير لأنّه منى، وعيني مضاف وضمير الغائبة مضاف إليه، والجار والمعجور متعلق بأوماً «من اليهودج» جار ومعجور متعلق بأوماً أيضاً «لولاك» لولا: حرف جر شبه بالزائد لا يحتاج إلى متعلق، والكاف ضمير المخاطب مبتدأ - قال الأخفش: مبني على الفتح في محل رفع، وقال سيبويه والجمهور: له محلان، أولهما جر بحرف الجر، وثانيهما رفع بالابتداء، ولوحظ الأول فجيء به متصلاً - والخبر محذوف وجوباً تقديره: لولاك موجود، مثلاً «في» حرف جر «ذا» اسم إشارة مبني على السكون في محل جر بفي، والجار والمعجور متعلق بأحجج الآتي «العام» بدل من اسم الإشارة «لم» حرف نفي وجزم وقلب «أحجج» فعل مضارع مجزوم بلم، وعلامة جزمه السكون، وحرك بالكسر لأجل الروي، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا، والجملة لا محل لها من الإعراب جواب لولا.

الشاهد فيه: قوله «لولاك» حيث دخلت «لولا» على الضمير المتصل فجزته محلاً كما هو مذهب سيبويه، وفي هذه المسألة كلام طويل، ذكرناه مفصلاً في شرحنا على شرح الأشموني، ولا يليق ذكره بهذه العجالة.

(١) مثل هذا البيت قول عمرو بن العاص يخاطب معاوية بن أبي سفيان، وهو من شواهد الأشموني (رقم ٥٢٤):

أَتَطْبِخُ فَيْتًا مِّنْ أَرَاقِ دِمَاءِنَا وَلَوْلَاكَ لَمْ يَتَرَضْ لَأَحْسَابِنَا حَسَنًا

وقول يزيد بن الحكم بن أبي العاص الثقفي يخاطب ابن عمه، وهو أيضاً من شواهد الأشموني (رقم ٥٢٥):

وَكَمْ مَوْطِنٍ لَّوَلَايَ طَلَحَتْ كَمَا هَوَى بِأَجْرَائِهِ مِنْ قُبْنَةِ السَّيْقِ مُنْهَوَى

وعليه جاء قول التهامي:

لَوْلَاهُ لَمْ يَفْضُ فِي أَغْدَائِهِ قَلَمٌ وَمِخْلَبُ اللَّيْثِ لَوْلَا اللَّيْثُ كَالظَّفَرِ

(٢) من الآية ٣١ من سورة سبأ، ومراد المؤلف أن الإتيان بالضمير المتصل بعد «لولا» أكثر من الإتيان بالضمير المتصل، فأما الأكثر على الإطلاق فهو وقوع الاسم الظاهر، نحو قول المتنبي:

كَفَى بِجِسْمِي نُحُولًا أَنِّي رَجُلٌ لَوْلَا مُحَاظَبَتِي إِيَّاكَ لَمْ تَرْنِي

ونحو قوله أيضاً:

لَوْلَا الْعُقُولُ لَكَانَ أَذْنَى ضَبْعِمُ أَذْنَى إِلَى شَرْفٍ مِنَ الْإِنْسَانِ

وقد استعمل التهامي في البيت الذي أنشدناه قريباً الضمير المتصل في عبارة، وذلك قوله «لولاه» والاسم الظاهر في عبارة أخرى وذلك قوله «لولا الليث».

وتنقسم الحروف المذكورة إلى ما وُضِعَ على حرف واحد؛ وهو خمسة: الباء، واللام، والكاف، والواو، والتاء، وما وُضِعَ على حرفين، وهو أربعة: مِثْنٌ، وَعَنْ، وفي، ومُنْذٌ؛ وما وُضِعَ على ثلاثة أحرف، وهو ثلاثة: إلى، وعلى، ومُنْذٌ؛ وما وُضِعَ على أربعة وهو «حَتَّى» خاصة.

وتنقسم أيضاً إلى ما يَجُرُّ الظاهرَ دون المضمَر، وهو سبعة: الواو، والتاء، ومُنْذٌ ومُنْذٌ، وحتى، والكاف، ورُبٌّ؛ وما يجر الظاهر والمضمَر، وهو البواقي.

ثم الذي لا يَجُرُّ إلا الظاهر ينقسم إلى ما لا يجر إلا الزمان، وهو مذ، ومنذ. تقول: ما رأيته مذ يومين، أو مُنْذُ يوم الجمعة، وما لا يَجُرُّ إلا النكرات وهو «رُبٌّ» تقول: رب رجل صالح. وما لا يَجُرُّ إلا لفظ الجلالة، وقد يَجُرُّ لفظ الرّب مُضَافاً إلى الكعبة وقد يجر لفظ الرحمن، وهي التاء، قال الله تعالى: ﴿وَتَاللَّهِ لَأَكِيدَنَّ أَصْنَامَكُمْ﴾^(١)، ﴿تَاللَّهِ لَقَدْ أَتَرَكْتُ اللَّهَ عَلَيْنَا﴾^(٢) وهو كثير. وقالوا: «تَرَبَّ الكَعْبَةِ لَأَفْعَلَنَّ كَذَا» وهو قليل. وقالوا: «تَالرَّحْمَنِ لَأَفْعَلَنَّ كَذَا» وهو أَقْلٌ. وما يجر كل ظاهر وهو الباقي.

ص- أو بِإِضَافَةِ اسم عَلَى مَعْنَى اللَّامِ كَعُغْلَامَ زَيْدٍ، أَوْ مِنْ كَخَاتِمِ حَدِيدٍ، أَوْ فِي كَدَمَكِرِ اللَّيْلِ، وَتُسَمَّى مَعْتَوِيَةً؛ لِأَنَّهَا لِلتَّعْرِيفِ أَوْ التَّخْصِيسِ، أَوْ بِإِضَافَةِ الوَصْفِ إِلَى مَعْمُولِهِ كَقَبَالِغِ الكَعْبَةِ، وَمَعْمُورِ الدَّارِ، وَحَسَنِ الْوَجْهِ، وَتُسَمَّى لَفْظِيَّةً لِأَنَّهَا لِمَجْرَدِ التَّخْفِيفِ.

ش- لما قَرَعْتُ من ذكر المجرور بالحرف شَرَعْتُ في ذكر المجرور بالإضافة وقسمته إلى قسمين:

أحدهما: أن لا يَكُونُ المضاف صفة والمضاف إليه معمولاً لها، ويخرج من ذلك ثلاث صور:

إحداها: أن يتنفي الأمران معاً كَعُغْلَامِ زَيْدٍ.

(١) من الآية ٥٧ من سورة الأنبياء.

(٢) من الآية ٩١ من سورة يوسف.

الثانية : أن يكون المضاف صفة ولا يكون المضاف إليه معمولاً لتلك الصفة نحو : «كاتب القاضي» و«كاتب عياله» .

والثالثة : أن يكون المضاف إليه معمولاً للمضاف وليس المضاف صفة ، نحو : «ضرب اللص» .

وهذه الأنواع كلها تسمى الإضافة فيها إضافة معنوية ، وذلك لأنها تفيد أمراً معنوياً ، وهو التعريف إن كان المضاف إليه معرفة ، نحو : «غلام زيد» ، والتخصيص إن كان المضاف إليه نكرة ، كـ«غلام امرأة»^(١) .

ثم إن هذه الإضافة على ثلاثة أقسام :

أحدها : أن تكون على معنى «في»^(٢) وذلك إذا كان المضاف إليه ظرفاً للمضاف ، نحو : «نزل مكر الليل»^(٣) .

الثاني : أن تكون على معنى «من» وذلك إذا كان المضاف إليه كلاً للمضاف ، ويصح الإخبار به عنه ، كـ«خاتم حديد ، وباب ساج» بخلاف نحو : «يد زيد» فإنه لا يصح أن يُخبر عن اليد بأنها زيد^(٤) .

الثالث : أن تكون على معنى اللام^(٥) ، وذلك فيما بقي ، نحو : «غلام زيد» و«يد زيد» .

(١) اعلم أن النحاة يختلفون في العامل في المضاف إليه ، أم المضاف ، أم الإضافة ، أم هو حرف الجر الذي تكون الإضافة على معناه ؟ فذهب الجمهور إلى أن العامل في المضاف إليه هو المضاف ، وهذا هو الصواب ، والدليل عليه أن الضمير إذا كان مضافاً إليه يتصل بالمضاف نحو «غلامه» و«غلامي» و«غلامك» ومن المقرر أن الضمير لا يتصل إلا بعامله ، وذهب الأخفش إلى أن العامل في المضاف إليه هو الإضافة وعبارة المؤلف تقتضيه ، وذهب قوم إلى أن العامل هو حرف الجر الذي تكون الإضافة على معناه .

(٢) اختلف العلماء في مجيء الإضافة على معنى «في» الظرفية ، وممن أثبت هذا النوع ابن مالك - سواء عنده أكان المضاف إليه ظرف زمان كالآية التي تلاها المؤلف ، أم كان ظرف مكان نحو «شاهد الدار» - ونفى هذا النوع كثير من النحاة ، وتبعهم ابن الناجم (وهو ابن ابن مالك) وحملوها على معنى اللام مجازاً .

(٣) من الآية ٣٣ من سورة سبأ .

(٤) إذا انتهى كون المضاف إليه كلاً للمضاف نحو «يوم الخميس» فإن الخميس ليس كلاً لليوم ، أو انتهى جواز الإخبار بالمضاف إليه عن المضاف نحو «يد زيد» أو انتهى الشرطان معاً نحو «ثوب زيد» ونحو «غلام زيد» كانت الإضافة على معنى اللام .

(٥) المراد لام الملك أو شبهه نحو «غلام زيد» ولو تقديراً نحو «ذو مال» بمعنى صاحب مال .

القسم الثاني: أن يكون المضاف صفة، والمضاف إليه معمولاً لتلك الصفة، ولهذا أيضاً ثلاث صُور: إضافة اسم الفاعل، كـ«هذا ضَارِبُ زيد، الآن أو غداً» وإضافة اسم المفعول كـ«هذا مَعْمُورُ الدَّارِ، الآن أو غداً» وإضافة الصفة المشبهة باسم الفاعل كـ«هذا رَجُلٌ حَسَنُ الْوَجْهِ» وتسمى إضافة لفظية؛ لأنها تفيد أمراً لفظياً وهو التخفيف؛ ألا ترى أن قولك «ضَارِبُ زيد» أخَفُّ من قولك «ضَارِبُ زيداً»، وكذا الباقي، ولا تفيد تعريفاً ولا تخصيصاً؛ ولهذا صح وصف «هَذَا» بـ«بالغ» مع إضافته إلى المعرفة في قوله تعالى: ﴿هَذَا بِالْغِ الْكَفْبَةِ﴾^(١)، وصحَّ مجيء «ثاني» حالاً مع إضافته إلى المعرفة في قوله تعالى: ﴿ثَانِي عَطْفِهِ﴾^(٢).

ص - وَلَا تُجَامِيعُ الْإِضَافَةُ تَنْوِيناً وَلَا نَوْناً تَالِيَةً لِلْإِعْرَابِ مُطْلَقاً، وَلَا «أَل» إِلَّا فِي نَحْوِ: «الضَّارِبَا زَيْدٍ» وَ«الضَّارِبُو زَيْدٍ» وَ«الضَّارِبُ الرَّجُلُ» وَ«الضَّارِبُ رَأْسِ الْجَانِي» وَالرَّجُلُ الضَّارِبُ غُلَامِهِ».

ش - اعلم أن الإضافة لا تجتمع مع التنوين، ولا مع النون التالية للإعراب، ولا مع الألف واللام، تقول: جاءني غُلامٌ يا هذا، فتَنَوَّنَ، وإذا أضفت تقول: جاءني غلامٌ زيدٍ، فتَحذفُ التنوين، وذلك لأنه يَدُلُّ على كمال الاسم، والإضافة تدل على نُقْصَانِهِ، ولا يكون الشيء كاملاً ناقصاً، وتقول: جاءني مُسْلِمَانِ، وَمُسْلِمُونَ، فإذا أضفت قلت: مُسْلِمَاكَ، وَمُسْلِمُوكَ، فتَحذفُ النون، قال الله تعالى: ﴿وَالْمَقِيمِي الصَّلَاةِ﴾^(٣) ﴿إِنَّكُمْ لَذَائِقُو الْعَذَابِ﴾^(٤) ﴿إِنَّا مُرْسِلُو النَّاقَةِ﴾^(٥) والأصل: المقيمين، ولذائقون، ومرسلون، والعلة في حذف النون هي العلة في حذف التنوين؛ لكونها قائمة مقام التنوين.

وإنما قَيِّدْتُ النون بكونها تالية للإعراب احترازاً من نوني المفرد وجمع التكسير،

(١) من الآية ٩٥ من سورة المائدة.

(٢) من الآية ٩ من سورة الحج.

(٣) من الآية ٣٥ من سورة الحج.

(٤) من الآية ٣٨ من سورة الصافات.

(٥) من الآية ٢٧ من سورة القمر.

وذلك كنونِي جِينِ وشياطين فإنهما مَثْلَوَانِ بالإعراب لا تالِيانِ له، تقول: جِينُ يا فتى، وهؤلاء شَيَاطِينُ يا فتى؛ فتجد إعرابهما بضممة واقعة بعد النون؛ فإذا أَضَفْتَ قلت: آتِيكَ جِينُ طلوعِ الشمس، وهؤلاء شياطينُ الإنسِ، بإثبات النون فيهما؛ لأنها مَثْلَوَةٌ بالإعراب، لا تالِيَة له.

وأما الألف واللام فإنك تقول: جاء الغلام، فإذا أَضَفْتَ قلت: جاء غلامُ زيدٍ، وذلك لأن الألف واللام للتعريف، والإضافة للتعريف؛ فلو قلت: «الغلامُ زيدٌ» جمعت على الاسم تعريفين، وذلك لا يجوز.

ويستثنى من مسألة الألف واللام أن يكون المضاف صفةً والمضاف إليه معمولاً لتلك الصفة، وفي المسألة واحدة من خمسة أمور تذكر، فحيثُذُ يجوز أن يجمع بين الألف واللام والإضافة.

أحدها: أن يكون المضاف مُثْنًى نحو: «الضَّارِبُ زَيْدٌ»^(١).

والثاني: أن يكون المضاف جَمْعٌ مذكَّرٌ سالماً نحو: «الضَّارِبُونَ زَيْدٌ»^(٢).

والثالث: أن يكون المضاف إليه بالألف واللام نحو: «الضَّارِبُ الرَّجُلُ».

والرابع: أن يكون المضاف إليه مضافاً إلى ما فيه الألف واللام نحو: «الضَّارِبُ رَأْسُ الرَّجُلِ».

والخامس: أن يكون المضاف إليه مضافاً إلى ضميرٍ عائِدٍ على ما فيه الألف واللام، نحو: «مررتُ بالرَّجُلِ الضَّارِبِ غُلامِهِ».

ص- بَابُ، يَعْمَلُ عَمَلًا فَعْلِيًّا سَبْعَةً: أَسْمُ الْفِعْلِ كَهَيَّاتَ، وَصَه، وَوَي، بِمَعْنَى: بَعْدَ، وَأَسْكُتَ، وَأَعْجَبَ؛ وَلَا يُحْدَفُ، وَلَا يَتَأَخَّرُ عَنْ مَعْمُولِهِ وَ«كِتَابُ اللَّهِ عَلَيْكُمْ»

(١) من ذلك قول عترة بن شداد العبسي:

وَلَقَدْ خَشِيتُ بَأْنَ أَمُوتَ وَلَمْ تَنْزُ لِلْحَزْبِ دَائِرَةٌ عَلَى ابْنِي ضَمَضِمِ
الشَّائِمِي عِزِيضِي وَلَمْ أَشْتَمُهُمَا وَالتَّافِزَيْنِ إِذَا لَمْ أَلْقَهُمَا دِيمِي

(٢) ومن ذلك قول الشاعر، وهو من شواهد سيويه والأشمنوي:

الْحَافِظُ عَوْرَةَ الْعَشِيرَةِ لَا يَأْتِيهِمْ مِنْ وَرَائِهِمْ نَطْفُ

مُتَّوِّلٌ، وَلَا يَبْرُزُ ضَمِيرُهُ، وَيُجْزَمُ الْمُضَارِعُ فِي جَوَابِ الطَّلَبِ مِنْهُ نَحْوُ * مَكَانِكَ تُحْمَدِي
أَوْ تَسْتَرِيحِي * وَلَا يَنْصَبُ.

ش - هذا الباب معقود للأسماء التي تعملُ عَمَلُ أفعالها وهي سبعة^(١):

أحدها: اسم الفعل، وهو على ثلاثة أقسام:

(١) ما سمي به الماضي كـ «هَيَّات» بمعنى بَعُدْ، قال الشاعر:

١١٤ - فَهَيَّاتَ هَيَّاتَ الْعَقِيقُ وَمَنْ بِهِ وَهَيَّاتَ خِلٌ بِالْعَقِيقِ نَوَاصِلُهُ

(١) زاد المؤلف في كتابه شلور الذهب على ما ذكره هنا ثلاثة أشياء تعمل عمل الفعل -

الأول: اسم المصدر، وهو ما دل على معنى المصدر، ونقص عن حروف فعله، نحو «أعطيته عطاءً، وكلمته كلاماً، وسلمت عليه سلاماً» ومن شواهد إعماله قوله عليه الصلاة والسلام: «من قبله الرجل امرأته الوضوء» قبله: اسم مصدر؛ لأن مصدر الفعل - وهو «قبل» بتضعيف الباء - هو التقييل، وقد أضيف اسم المصدر هذا إلى فاعله وهو «الرجل» ثم جيء بمفعوله منصوباً وهو «امرأته».

والثاني: الظرف المعتمد على نفي أو شبهه، نحو «أعنتك زيد» فإنه يجوز في «عنتك» أن يكون متعلقاً باستمر محذوفاً، وزيد فاعل بهذا الظرف، ويجوز أن يكون «عنتك» خبراً مقدماً، وزيد مبتدأ مؤخراً.

والثالث: الجار والمجرور المعتمد أيضاً، وشاهده قوله تعالى: ﴿أَلَيْسَ اللَّهُ شَكَّ؟﴾ ويجوز فيه الوجهان الجائزان في الظرف.

١١٤ - هذا البيت من كلام جرير بن عطية، وقد أنشده المؤلف في أوضحه (رقم ٤٦٢) وفي شلور الذهب (رقم ٢١٢).

اللفظة: «هَيَّات» معناه بعد، وقد روي «أَيَّات» في المواضع الثلاثة، بقلب الهاء همزة «العقيق» اسم مكان، ورواه ياقوت «العزیز» بضم العين ويزاين، قال: هو ما يقع على يسار القاصد إلى مكة عن طريق اليمامة «خل» صديق، وهو بكسر الخاء وتشديد اللام.

المعنى: يقول: بعد عنا الموضع الذي يسمى العقيق، وبعد عنا سكانه؛ وبعد الأخلاء الذين كنا نواصلهم فيه، يتحسر على فراق خلّاته وتركه المنازل التي كان يحل معهم فيها.

الإعراب: «هَيَّات» اسم فعل ماضٍ بمعنى بعد مبني على الفتح لا محل له من الإعراب «هَيَّات» تأكيد للأول «العقيق» فاعل بهيَّات الأول، مرفوع بالضمّة الظاهرة «ومن» الواو حرف عطف، من: اسم موصول معطوف على العقيق، مبني على السكون في محل رفع «به» جار ومجرور متعلق بفعل محذوف تقع جملة صلة الموصول «وهيَّات» الواو حرف عطف، هيَّات: اسم فعل بمعنى بعد، مبني على الفتح لا محل له من الإعراب «خل» فاعل لاسم الفعل «بالعقيق» جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة لخل «نواصل» نواصل: فعل مضارع مرفوع بالضمّة الظاهرة، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره نحن، والهاء ضمير الغائب مفعول به، مبني على الضم في محل نصب، وسكنه لأجل =

(٢) وما سمي به الأمر كـ «صَة» بمعنى اسكت، وفي الحديث «إذا قلت لصاحبك والإمام يَخْطُبُ صَة فقد لَعَوْتَ» كذا جاء في بعض الطرق.

(٣) وما سمي به المضارع كـ «وَيْي» بمعنى أعجب، قال الله تعالى: «وَيَكَاذِبُ لَا يُفْلِحُ الْكَافِرُونَ»^(١) أي أعجب لعدم فلاح الكافرين، ويقال فيه «وَا» قال الشاعر:

١١٥ - وَا، بِأَيِّ أَنْتِ وَفَوْكِ الْأَشْنَبُ كَأَنَّمَا ذُرٌّ عَلَيْهِ الزَّرْنَبُ
و «وَاهَا» قال الشاعر:

= القافية وللوقف، والجملة من الفعل والفاعل والمفعول في محل رفع صفة ثانية لخل.

الشاهد فيه: قوله «هيات العقيق» وقوله «هيات خل» حيث استعمل هيات في الموضعين اسم فعل بمعنى بعد، ورفع به فاعلاً، كما يرفعه بنفس بعد؛ فدل ذلك على أن اسم الفعل يعمل عمل الفعل الذي يكون بمعناه.

(١) من الآية ٨٢ من سورة القصص.

١١٥ - هذا البيت من كلام راجز من بني تميم، ولم يعين أحد اسمه، وقد أنشده المؤلف في أوضحه (رقم ٤٦٠) وفي المغني (رقم ٦٠٤) والأشعوني (رقم ٩٣٤).

اللفظة: «وا» معناه أعجب «بأي» يريد أقديك بأي، أو أنت بأي «الأشنب» الذي فيه الشنب، وهو - بفتح الشين والنون جميعاً - عبارة عن رقة الأسنان وعدويتها، أو نقط يبض فيها «الزرنب» نبت من نبات البادية طيب الرائحة.

الإعراب: «وا» اسم فعل مضارع بمعنى أعجب، مبني على السكون لا محل له من الإعراب، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره «أنا بأي» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم، و «أنت» ضمير منفصل مبتدأ مؤخر «وفوك» الواو حرف عطف، فو: معطوف على الضمير المنفصل الواقع مبتدأ، مرفوع بالواو نيابة عن الضمة لأنه من الأسماء الستة، وفو مضاف والكاف ضمير المخاطبة مضاف إليه «الأشنب» نعت لفوك، مرفوع بالضممة الظاهرة «كأنما» كان: حرف تشبيه، وهو هنا مهمل، وما: كافة «ذر» فعل ماض مبني للمجهول «عليه» جار مجرور متعلق بذر «الزرنب» نائب فاعل لذر، والجملة من الفعل - الذي هو ذر - ونائب الفاعل في محل نصب حال من «فوك».

الشاهد فيه: قوله «وا» فإنه اسم فعل مضارع بمعنى أعجب، مثل «وي» بفتح الواو وسكون الياء، والمرفوع به ضمير مستتر فيه وجوباً، كالذي يرتفع بنفس أعجب؛ فدل ذلك على أن اسم الفعل المضارع يعمل عمل الفعل المضارع الذي يكون بمعناه.

١١٦ - وَاهَاً لِسَلْمَى ثُمَّ وَاهَاً وَاهَاً يَا لَيْتَ عَيْنَاهَا لَنَا وَقَاهَا

ومن أحكام اسم الفعل: أنه لا يتأخر عن معموله؛ فلا يجوز في «عَلَيْكَ زَيْدًا» بمعنى الزَّم زَيْدًا، أن يقال: زَيْدًا عَلَيْكَ، خلافًا للكسائي، فإنه أجازَهُ محتجًا عليه بقوله تعالى: ﴿كِتَابَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ﴾^(١) زاعمًا أن معناه: عليكم كتاب الله، أي الزمواهُ. وعند البصريين أن ﴿كِتَابَ اللَّهِ﴾ مصدرٌ محذوفُ العاَمِلِ و ﴿عَلَيْكُمْ﴾ جار ومجرور متعلق به أو بالعاَمِلِ المقدّر، والتقدير: كتب الله ذلك عليكم كتابًا، ودلَّ على ذلك المقدّر قوله تعالى: ﴿خُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ﴾^(٢) لأن التحريم يستلزم الكتابة.

ومن أحكامه: أنه إذا كان دالًّا على الطلب جاز جَزُمُ المضارع في جوابه، تقول: «تَرَالِ تُحَدِّثُكَ» - بالجزم - كما تقول: «انْزِلِ تُحَدِّثُكَ»، وقال الشاعر:

١١٦ - نسب جماعة هذا البيت لرؤية بن العجاج، ونسبه آخرون لأبي النجم الفضل بن قدامة العجلي، وروى أبو زيد الأنصاري في نوادره أكثر الأبيات التي يروونها مع بيت الشاهد، ونسبها لأبي الغول الطهوي بعض أهل اليمن، وقد أنشد المؤلف بيت الشاهد في أوضحه (رقم ٤٦١) والأشموني في باب أسماء الأفعال والأصوات.

اللفظة: «واهاً» معناها أعجب «عيناها» جاء به على لغة قوم من العرب يلزمون المثنى الألف في الأحوال كلها، ووقع في بعض نسخ الشرح «يا ليت عيناها» وهو صحيح، بل هو اللغة الفصحى، غير أن جمهرة الرواة متفقون على روايته بالألف.

الإعراب: «واهاً» اسم فعل مضارع بمعنى أعجب، مبني على السكون لا محل له من الإعراب، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا «لسلمى» جار ومجرور متعلق باسم الفعل «ثم» حرف عطف «واهاً» اسم فعل كالسابق «واهاً» تأكيد لاسم الفعل الذي قبله «يا» حرف تنبيه، أو حرف نداء، والمنادى به محذوف، والتقدير: يا هؤلاء، مثلاً «ليت» حرف تمن ونصب «عيناها» عينا: اسم ليت منصوب بها، وعلامة نصبه فتحة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر، وعينا مضاف وضمير الغائبة العائد إلى سلمى مضاف إليه «لنا» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر ليت «وقاهها» الواو حرف عطف، فا: معطوف على اسم ليت، منصوب بالألف نيابة عن الفتحة لأنه من الأسماء الستة، وفا مضاف وضمير الغائبة العائد إلى سلمى مضاف إليه.

الشاهد فيه: قوله «واهاً» في المواضع الثلاثة؛ فإنه اسم فعل مضارع بمعنى أعجب، مثل وي ومثل وا، وقد رفع ضميراً مستتراً فيه وجوباً تقديره أنا، كما بيناه في إعراب البيت.

(١) من الآية ٢٤ من سورة النساء.

(٢) من الآية ٢٣ من سورة النساء.

١١٧ - وَقَوْلِي كُلَّمَا جَشَأَتْ وَجَاشَتْ مَكَانَكَ تُحْمَدِي أَوْ تَسْتَرِيحِي

فـ «مَكَانَكَ» فِي الْأَصْلِ ظَرْفُ مَكَانٍ، ثُمَّ نَقَلَ عَنْ ذَلِكَ الْمَعْنَى، وَجُعِلَ اسماً لِلْفِعْلِ،

١١٧ - هذا الشاهد من كلام عمرو بن زيد مائة، وهو المعروف بعمرو بن الإطنابة، والإطنابة أمه، وقد أنشد المؤلف هذا البيت في أوضحه (رقم ٥٠٤) وأنشده في شذور الذهب (رقم ١٧٤) وقال قبل إنشاده: «وغلط أبو عبيدة فنسبه إلى قطري بن الفجاءة» اهـ. وقد أنشد البيت في مغني اللبيب أيضاً (رقم ٣٣٦) وأنشده الأشموني أيضاً (رقم ١٠٤٠) هذا، وقبل البيت الشاهد قول الشاعر:

أَبَتْ لِي عَقِيَّتِي وَأَبَى بِلَائِي وَأَخْذِي الْحَمْدَ بِالْثَمَنِ الرِّيحِ
وَأَفْحَامِي عَلَى الْمَكْرُوهِ نَفْسِي وَضَرْبِي هَامَةً الْبَطْلِ الْمُشِيحِ

اللفظة: «جشأت» الحديث عن نفسه، وجشوءها: نهوضها، وثورانها من فزع أو حزن «جاشت» غلت من الفزع أو الحزن، ومعناه قريب من المعنى الأول «تحمدي» يحمذك الناس ويشكروا لك الثبات «تستريح» تطمئن خوالجك وتسكن ثورتك.

الإعراب: «وقولي» الواو حرف عطف، قول: معطوف على فاعل أبي في البيت السابق على بيت الشاهد، وقد ذكرناه في نسبة الشاهد، فهو مرفوع بضمه مقدرة منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة، وقول مضاف وياء المتكلم مضاف إليه «كلما» ظرف متعلق بالمصدر الذي قبله «جشأت» جشأ: فعل ماضٍ، والتاء للتأنيث «وجاشت» الواو عاطفة، جاش: فعل ماضٍ، والتاء لتأنيث «مَكَانَكَ» مكان: اسم فعل أمر بمعنى اثبتني مبني على الفتح لا محل له من الإعراب، والكاف حرف دال على الخطاب، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «تحمدي» فعل مضارع مبني للمجهول مجزوم في جواب الأمر، وعلامة جزمه حذف النون، وياء المؤنثة المخاطبة نائب فاعل مبني على السكون في محل رفع «أو» حرف عطف «تستريح» فعل مضارع معطوف على المضارع السابق، والمعطوف على المجزوم مجزوم، وعلامة جزمه حذف النون، وياء المؤنثة المخاطبة فاعله.

الشاهد فيه: قوله «مَكَانَكَ تحمدي» حيث جزم «تحمدي» في جواب اسم الفعل الدال على الأمر، وعلامة كونه مجزوماً حذف النون منه، وليس بين العلماء خلاف في جواز جزم المضارع، بعد اسم فعل الأمر إذا سقطت الفاء، كما هنا، فتأمل ذلك.

واسم الفعل الذي في هذا البيت هو قوله: «مَكَانَكَ» وهو منقول عن ظرف المكان، ومتصل بضمير المخاطب على ما هو الغالب الكثير في اسم الفعل المنقول، وستعرف لهذا الكلام بقية.

وقولنا إن الكاف ضمير المخاطب هو رأي جمهور النحاة، وذهب قوم منهم ابن بابشاذ إلى أن الكاف حرف خطاب مثل الكاف التي تلحق أسماء الإشارة نحو ذلك وتلك وأولئك، والقائلون بأنها ضمير المخاطب قد اختلفوا في موضعه من الإعراب، فقليل: في محل نصب، وقيل: في محل رفع، وقيل: في محل جر، ويبان هذه الأقوال وتوجيهها مما لا يحتمله هذا المختصر.

ومعناه: أثبتني، وقوله: «تُحَمِّدِي» مضارع مجزوم في جوابه، وعلامةُ جزمه حذف النون. ومن أحكامه: أنه لا يُثَصَّبُ الفعلُ بعد الفاء في جوابه؛ لا تقول: «مَكَانَكَ تُحَمِّدِي، وَصَهْ فَتَحَدِّثْكَ» خلافاً للكسائي، وقد قَدِّمْتُ هذا الحكم في صدر المقدمة؛ فلم أحتج إلى إعادته هنا^(١).

* * *

ص- وَالْمَصْدَرُ كَصَرْبٍ وَإِكْرَامٍ، إِنْ حَلَّ مَحَلُّهُ فِعْلٌ مَعَ أَنْ، أَوْ مَعَ مَا، وَلَمْ يَكُنْ: مُصَغَّرًا، وَلَا مُضَمَّرًا وَلَا مَحْدُودًا، وَلَا مَتَّوْنًا قَبْلَ الْعَمَلِ، وَلَا مَحْدُوفًا، وَلَا مَقْضُولًا مِنَ الْمَعْمُولِ، وَلَا مُؤَخَّرًا عَنْهُ، وَإِعْمَالُهُ مُضَافًا أَكْثَرُ، نَحْوُ: «وَلَوْلَا دَفْعُ اللَّهِ النَّاسَ» وقول الشاعر:

* أَلَا إِنَّ ظُلْمَ نَفْسِهِ الْمَرْءُ بَيِّنٌ *

وَمُتَوْنًا أَقْبَسُ، نَحْوُ: «أَوْ إِطْعَامٌ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَبَةٍ يَتِيمًا» وَيَأْلُ شَاذٌ، نَحْوُ:

(١) اسم الفعل على ضربين: قياسي وسماعي، فأما القياسي فهو ما صيغ من فعل ثلاثي تام على وزن فعال - بفتح أوله وبناء آخره على الكسر - للدلالة على الأمر، نحو كَتَابَ من كتب، وَنَظَرَ من نظر، وَصَمَتَ من صمت، وهلم جرا، وشذ صوغه من الرباعي نحو قرقر في قول الراجز:

* قَالَتْ لَهُ رِيحُ الصَّبَا قَرْقَارٍ *

يريد قرقر بالردد، أي صوت به، وإلا «عرعار» في مثل قول النابغة:

وَمُتَكَنِّي جَلْبِي عَكَاظَ كُلِّيهِمَا يَذْخُو بِهَا وَلِنَائِهِمْ عَزْغَارِ

وأما السماعي فالفاظ وردت عن العرب لا ضابط لها مثل صه ومه وهيهات وأف.

ومن جهة أخرى يتقسم اسم الفعل إلى قسمين: مرتجل، ومتقول، فأما المرتجل فهو: ما لم يستعمل في شيء آخر قبل كونه اسم فعل كصه وأخواته، والمتقول: هو ما استعمل قبل كونه اسم فعل في شيء آخر، والمتقول منه إما ظرف مكان نحو «مكانك» بمعنى اثبت، و«دونك هذا الكتاب» بمعنى خله، وإما جار ومجرور نحو «عليك به» ومنه قوله تعالى: «عليكم أنفسكم».

ثم اعلم أن الكثير الغالب في الضمير المتصل بالظرف أو بالحرف أن يكون ضمير مخاطب كما رأيت في الأمثلة من «دونك» و«عليك» وربما جاء ضمير غائب كقولهم «عليه رجلاً ليسي» وفي الحديث «من استطاع منكم الباءة فليزوج»، ومن لم يستطع فعليه بالصوم» وربما جاء ضمير متكلم، كقول بعضهم «علي» وقولهم «إلي» بتشديد الياء فيهما خلافاً لبعضهم، قال في اللسان «تقول عليّ زيداً، وعليّ يزيد، بمعنى أعطني» اهـ، وربما دخل الظرف أو حرف الجر على اسم ظاهر كما تقول «علي محمد يزيد» وهذا غريب جداً، والأكثر - كما قلنا - اتصال الظرف وحرف الجر بضمير المخاطب كالذي ورد في القرآن الكريم «عليكم أنفسكم».

✽ وَكَيْفَ التَّوَقُّي ظَهَرَ مَا أَنْتَ رَاكِبُهُ ✽

شئ - النوع الثاني من الأسماء العاملة عمَل الفعل: المَصْدَرُ.
وهو: «الاسم، الدالُّ عَلَى الْحَدَثِ، الجاري عَلَى الفعل، كالضَّرْبِ والإِكْرَامِ».
ولأنما يعمل بثمانية شروط:

(١) أحدها: أَنْ [يصح أَنْ] يَحُلَّ محلُّه فعلٌ مع «أَنْ» أو فعلٌ مع «مَا». فالأول كقولك:
«أعجبني ضَرْبُكَ زَيْدًا»، و «يعجبني ضَرْبُكَ عمرًا» فإنه يصح أن تقول مكان الأول:
أعجبني أن ضَرَبْتَ زَيْدًا، ومكان الثاني: يعجبني أن تُضْرِبَ عمرًا.
والثاني نحو: «يعجبني ضَرْبُكَ زَيْدًا الآن» فهذا لا يمكن أن يحلَّ محلُّه «أَنْ ضَرَبْتَ»
لأنه للماضي، ولا «أَنْ تضرب» لأنه للمستقبل، ولكن يجوز أن تقول في مكانه «مَا
تَضْرِبُ» وتريد بما المصدرية مثلها في قوله تعالى: ﴿بِمَا رَحَّبْتَ﴾^(١) وقوله تعالى: ﴿وَدُّوا
مَا هَيَّئْتُمْ﴾^(٢) أي: يَرْحِبُهَا، وَعَسَّكُمْ.

ولا يجوز في قولك «ضَرْبًا زَيْدًا» أن تعتقد أن «زَيْدًا» معمولٌ لِضَرْبًا، خلافاً لقوم من
التحويين؛ لأن المصدر هنا إنما يحل محلُّه الفعل وحده بدون أَنْ، وما، تقول: اضْرِبْ
زَيْدًا، ولأنما «زَيْدًا» منصوبٌ بالفعل المحذوف الناصب للمصدر، ولا يجوز في نحو:
«مَرَزْتُ بِزَيْدٍ فَإِذَا لَهُ صَوْتُ صَوْتِ حِمَارٍ» أن تنصب «صوت» الثاني بصوت الأول؛ لأنه لا
يحلُّ محلَّ الأول فعل لا مع حرف مصدري ولا بدونه؛ لأن المعنى يأبى ذلك، لأن المراد
أنك مررت به وهو في حالة تَصَوُّيْتِه، لا أنه أَخَذْتَ التصويت عند مرورك به.

(٢) الشَّرْطُ الثاني: أن لا يكون مُصَغَّرًا^(٣)، فلا يجوز «أُعْجِبَنِي ضَرْبُكَ زَيْدًا»، ولا

(١) من كل من الآيتين ٢٥، ١١٨ من سورة التوبة.

(٢) من الآية ١١٨ من سورة آل عمران.

(٣) اعلم أولاً أن النحاة قد اختلفوا في تحليل إعمال المصدر؛ فذهب فريق منهم إلى أن العلة هي شبه المصدر
بالفعل في المعنى، وذلك لاشتراكهما في الدلالة على الحدث، وذهب فريق آخر إلى أن العلة هي كون
المصدر أصلاً للفعل في الاشتقاق؛ فإن ذهبنا إلى أن المصدر إنما عمل لشبهه بالفعل في المعنى - وهو الدلالة
على الحدث - كان السر في عدم إعمال المصدر المصغر هو أن التصغير من خصائص الأسماء، فإذا كان الاسم
مصغراً بعد من الفعل، وإذا ذهبنا إلى أن المصدر إنما عمل بسبب كونه الأصل الذي أخذ منه الفعل كان السر
في عدم إعمال المصدر المصغر هو أن هذه الصيغة المصغرة ليست هي الصيغة التي أخذ منها الفعل، فافهم
ذلك وتدبره.

يختلف النحويون في ذلك، وقاس على ذلك بعضهم المَصْدَرُ المجموع، فَمَنَعَ إعماله حَمَلًا له على المَصْغَر، لأن كلاً منهما مُبَايِنٌ للفعل، وأجاز كثير منهم إعماله، واستدلوا بنحو قوله:

١١٨ - وَعَدْتَ وَكَانَ الْخُلْفُ مِنْكَ سَجِيَّةً مَوَاعِيدَ عُرْقُوبٍ أَخَاهُ يَشْرَبُ

(٣) الثالث: أن لا يكون مُضْمَرًا؛ فلا تقول: «ضُرِبَ زيداً حَسَنٌ وهو عَمْرَأٌ قَبِيحٌ» لأنه ليس فيه لَفْظُ الفعل، وأجاز ذلك الكوفيون، واستدلوا بقوله:

١١٨ - هذا البيت قد نسب في اللسان (ج ٢ ص ٥٨) وفي مجمع الأمثال (ج ٢ ص ٢٢٢) للأشجعي بدون تعيين.

اللفظة: «سجية» خصلة وخليقة «عرقوب» رجل يضرب به المثل في خلف الوعد «يترب» حكاية في اللسان بفتح الياء وسكون التاء المثناة وفتح الراء المهملة - وهو اسم مكان باليمامة، ومنهم من يرويه بالياء المثناة وكسر الراء، وهو الاسم القديم لمدينة الرسول ﷺ التي سميت بعد ذلك طيبة، وقد صار لفظ «المدينة» علماً بالغلبة عليها.

الإعراب: «وعدت» فعل وفاعل «وكان» الواو واو الحال، كان: فعل ماض ناقص «الخلف» اسمها «منك» جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من سجية، لأن نعت النكرة إذا تقدم عليها أعرب حالاً «سجية» خبر كان «مواعيد» مفعول مطلق عامله وعدت في أول البيت، منصوب بالفتحة الظاهرة، ومواعيد مضاف و«عرقوب» مضاف إليه، من إضافة المصدر إلى فاعله «أخاه» أخا: مفعول به لمواعيد، منصوب بالالف نيابة عن الفتحة لأنه من الأسماء الستة، وأخا مضاف وضمير الغائب العائد إلى عرقوب مضاف إليه «يترب» جار ومجرور متعلق بمواعيد.

الشاهد فيه: قوله «مواعيد عرقوب أخاه» فإن مواعيد جمع ميعاد أو موعد، وعلى الثاني تكون الياء ناشئة عن إشباع الكسرة في الجمع حتى تتولد منها الياء، (انظر شرح الشاهد ١٢٤) وموعد: مصدر ميمي لوعد، وقد أعمل هذا الجمع في فاعل ومفعول، فأضافه إلى الفاعل، ثم نصب به المفعول؛ فدل ذلك على أن المصدر إذا جمع جاز أن يعمل كما يعمل وهو مفرد.

وجواز إعمال المصدر المجموع مذهب لجماعة من النحاة، وذهب ابن مالك وجماعة آخرون إلى أنه لا يجوز إعمال المصدر المثني ولا المجموع، لأن الثنية والجمع من خصائص الأسماء، فوجود واحد منهما يبعد شبه المصدر بالفعل، أو تكون علة المنع أن صيغة المثني وصيغة المجموع ليست هي الصيغة التي أخذ منها الفعل، كما سمعت في تعليل عدم إعمال المصدر المصغر، وهذا البيت يعتبر عند هذا الفريق من العلماء المانعين لإعمال المصدر المجموع من باب الضرورة التي تقع في الشعر؛ فلا يقاس عليه.

١١٩ - وَمَا الْحَرْبُ إِلَّا مَا عَلِمْتُمْ وَذُقْتُمْ وَمَا هُوَ عَنْهَا بِالْحَدِيثِ الْمُرْجَمِ
أي: وما الحديث عنها بالحديث المرجم، قالوا: فعنها متعلق بالضمير، وهذا
البيت نادرٌ قابلٌ للتأويل، فلا تُبْنَى عليه قاعدة.

١١٩ - هذا البيت من كلام زهير بن أبي سلمى المزني، من معلقته المشهورة، وقد استشهد به العلامة
رضي الدين في شرح الكافية، وشرحه البغدادي في الخزانة (ج ٣ ص ٣٤٥ بولاق).

اللفظة: «وما الحرب إلا ما علمتم» يريد ليست الحرب إلا ما جربتموه وعرفتم عواقبه ونتائجه من
التدمير والقضاء، يحذر القوم من أن يعودوا إليها «وما هو» الضمير يعود إلى العلم الذي يشير إليه قوله
«علمتم» وقوله «بالحديث» أراد الخبر، يريد ليس العلم عن الحرب بخبر تسمعون قد يكون صحيحاً
وقد لا يكون صحيحاً، يؤكد أن أمرها معلوم لهم لا ينبغي أن يتجاهلوه «المرجم» الأصل في هذه
الكلمة الرجم، وهو القذف بالحجارة، ثم قالوا: رجم فلان فلاناً، إذا أرادوا أنه شتمه وسبه، ثم
قالوا: رجم بالظن، يريدون رمي به، ثم كثر هذا الاستعمال حتى قالوا: رجم، ورجم - بالتخفيف
والتشديد - وهم يريدون ظن، وقالوا: لقد قال فلان الكلام رجماً، وهم يريدون قاله ظناً، فقول زهير
«المرجم» يريد به المظنون الذي ليس في موضع اليقين.

الإعراب: «ما» نافية «الحرب» مبتدأ «إلا» أداة استثناء ملغاة «ما» اسم موصول خبر المبتدأ، مبني على
السكون في محل رفع «علمتم» علم: فعل ماضٍ، وتاء المخاطب فاعل مبني على الضم في محل
رفع، والميم علامة على الجمع، والجملة من الفعل والفاعل لا محل لها من الإعراب صلة
الموصول، والعائد ضمير منصوب بعلم محذوف، والتقدير: إلا التي علمتموها «وذقتم» الواو
عاطفة، ذاق: فعل ماضٍ، وتاء المخاطب فاعله، والميم علامة الجمع، والجملة معطوفة على جملة
الصلة، فلا محل لها من الإعراب «وما» الواو عاطفة، ما: نافية حجازية تعمل عمل ليس «هو» اسم
ما، وهو ضمير منفصل مبني على الفتح في محل رفع «عنها» جار ومجرور متعلق بهو، وسيأتي
إيضاح ذلك في بيان الاستشهاد به «بالحديث» الباء حرف جر زائد، الحديث: خبر ما الحجازية
منصوب بفتحة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد «المرجم»
نعت للحديث باعتبار لفظه، مجرور بالكسرة الظاهرة.

الشاهد فيه: قوله «هو عنها» فإن الكوفيين ذهبوا إلى أن «هو» في هذا البيت ليس راجعاً إلى الحرب؛
لأن الحرب مؤنثة، وهذا الضمير مذكر، وأيضاً فإن رجوع هذا الضمير إلى الحرب يفسد المعنى؛ إذ
لا معنى لقولك: وما الحرب عن الحرب بالحديث المرجم، وإنما هو كناية عن القول أو الحديث أو
العلم، ويرشح لذلك إخباره عنه بقوله «الحديث المرجم» أي المظنون، فكأنه قال: وليس الحديث
عن الحرب بالحديث المظنون، بل هو الحديث الصادق المتيقن الموثوق به، فلما كان الضمير كناية
عن القول أو الحديث تعلق به الجار والمجرور، كما يتعلق بالحروف التي للمعاني؛ إذ الظرف
والجار والمجرور يكتفيان برائحة الفعل، هذا بيان كلامهم؛ ومن تقريره على هذا الوجه تعلم ما في
كلام بعض أرباب الحواشي من التهافت فافهمه، ولا تكن أسير التقليد.

(٤) الرابع: أن لا يكون محدوداً^(١)؛ فلا تقول: «أعجبتني ضربتك زيداً»، وشدّ قوله:

١٢٠ - يُحَايِي بِهِ الْجِلْدَ الَّذِي هُوَ حَازِمٌ بِضَرْبِهِ كَفَيْهِ الْمَلَا نَفْسَ رَاكِبٍ

(١) السر في عدم تجويزهم إعمال المصدر المحدود - بسبب لحاق تاء الوحدة به مثلاً - هو ما قرئناه لك في علم تجويزهم إعمال المصدر المصغر، وهو أن صيغة المصدر المقترن بالتاء ليست هي الصيغة التي أخذ منها الفعل، أو لأن المصدر المحدود قد بعد شبهه بالفعل من جهة أن الفعل يدل على الحدث من غير تقييد بمرة واحدة أو مرتين، وهذا المصدر ذو التاء يدل على الحدث مقيداً بالمرة الواحدة؛ فلما اختلفت الدلالة بعد الشبه بينهما، فلم يسغ حمل أحدهما وهو المصدر على الآخر وهو الفعل.

١٢٠ - لم أجد أحداً نسب هذا البيت إلى قائل معين، وقد أنشدته الأشموني (رقم ٦٨٢).

اللفظة: «يحاوي» أراد يحيي «الجلد» الصبور الصلب القوي على احتمال المضاعب والمكاره «حازم» هو الضابط لأمره «الملا» التراب.

المعنى: قال شراح الشواهد - ومنهم المصنف، وتبعه عامة أرباب الحواشي -: إن قائل هذا البيت يصف رجلاً كان معه ماء، وقد احتاجه آخر ليشربه، فأعطاه إياه ويتمم بدلاً من أن يتوضأ، فأحيا نفس هذا الذي كان يحتاجه، وأصل تركيب البيت على هذا هكذا: يحايي بالماء نفس راكب الجلد الذي هو حازم بضربة كفيه الملا، وستعرف ما فيه، ووجه ما ذكره أنهم يروونه «يحاوي به» ولا يروون شيئاً قبله، فلا بد لهم من التماس مرجع للضمير في قوله «به» فتخيلوه الماء، وإن لم يجر له ذكر، والبيت ثاني بيتين رواهما غير واحد من حملة اللغة والأدب، والذي قبله هو قوله:

وَدَاوِيَّةٌ قَفَرٌ يَحَارُ بِهَا الْقَطَا أَدْلُهُ رَكْبَتُهَا بَنَاتُ النَّجَابِ

والرواية الصحيحة في بيت الشاهد «يحاوي بها» والضمير عائد على الداوية وهي الصحراء الواسعة، والياء بمعنى في، و«نفس راكب» أراد به نفس الجلد الذي هو حازم؛ فوضع الظاهر موضع المضمر، والأصل: يحايي فيها الجلد نفسه، بأن يتمم بدلاً عن الضوء ليشرب الماء.

الإعراب: «يحاوي» فعل مضارع، مرفوع بضمّة مقدرة على الياء منع من ظهورها الثقل «به» أو «بها» جار ومجرور متعلق بـيحاوي «الجلد» فاعل يحايي «الذي» اسم موصول نعت للجلد مبني على السكون في محل رفع «هو» مبتدأ «حازم» خبر المبتدأ، والجملة لا محل لها صلة «بضربة» جار ومجرور متعلق بـيحاوي، وضربة مضاف وكفي من «كفيه» مضاف إليه من إضافة المصدر إلى فاعله، مجرور بالياء المفتوح ما قبلها تحقيقاً المكسور ما بعدها تقديراً لأنه مثني، وكفي مضاف وهاء الغائب العائد إلى الجلد مضاف إليه، مبني على الكسر في محل جر «الملا» مفعول به لضربة، منصوب بفتحة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر «نفس» مفعول به ليحاوي، منصوب بالفتحة الظاهرة، ونفس مضاف و«راكب» مضاف إليه، مجرور بالكسرة الظاهرة.

الشاهد فيه: قوله: «ضربة كفيه الملا» فإن ضربة مصدر محدود، ومع ذلك قد أعمله؛ فأضافه إلى فاعله - وهو قوله «كفيه» - ثم نصب به المفعول به - وهو قوله «الملا» - وذلك شاذ، بسبب كون=

فَاعْمَلِ الضَّرْبَةَ فِي الْمَلَا، وَأَمَا «نَفْسَ رَاكِبٍ» فَمَفْعُولٌ لِيَحْيَا، وَمَعْنَاهُ أَنَّهُ عَدَلَ عَنِ الْوَضُوءِ إِلَى التَّيَمُّمِ وَسَقَى الرَّاکِبَ الْمَاءَ الَّذِي كَانَ مَعَهُ فَأَحْيَا نَفْسَهُ.

(٥) الخامس: أن لا يكون موصوفاً قبل العمل، فلا يقال: «أَعَجَبَنِي ضَرْبُكَ الشَّدِيدُ زَيْدًا»، فَإِنْ أَخْزَتْ «الشَّدِيد» جاز، قال الشاعر:

١٢١ - إِنَّ وَجْدِي بِكَ الشَّدِيدَ أَرَانِي عَاذِرًا فَيْكَ مَنْ عَهْدْتُ عَذُولًا
فَأُخِّرَ «الشَّدِيد» عَنِ الْجَارِ وَالْمَجْرُورِ الْمُتَعَلِّقِ بِوَجْدِي.

(٦) السادس: أن لا يكون محذوفاً، وبهذا رُتُّوا عَلَى مَنْ قَالَ فِي «مَا لَكَ وَزَيْدًا»: إِنْ

= المصدر المحدود بعيد الشبه بالفعل كما قلناه لك قريباً، أو بسبب كون صيغة المصدر المحدود ليست هي الصيغة التي أخذ منها الفعل، وذلك نظير ما قلناه في المصدر المصغر والمثنى والمجموع.

١٢١ - لم أقف على نسبة هذا البيت إلى قائل معين.

اللفظة: «وجدى» الوجد: العشق أو أشده «عاذراً» اسم فاعل من قولك: عذر فلان فلاناً يعذره - على وزن ضربه يضربه - إذا دفع عنه اللوم، أو التمس له عذراً «عذولاً» فعول بمعنى فاعل: أي عاذل، أو صيغة مبالغة معناه الشديد العذل، والعذل: اللوم والتعنيف على ما تفعله.

المعنى: لقد زاد وجدى وبان للناس تهيأى بك، حتى لقد صار الذين كانوا يلومونى على محبتي إياك يلتزمون لى الأعذار.

الإعراب: «إن» حرف توكيد ونصب «وجدى» وجد: اسم إن منصوب بفتحة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم، ووجد مضاف وياء المتكلم مضاف إليه من إضافة المصدر إلى فاعله «بك» جار ومجرور متعلق بوجد «الشديد» صفة لوجد، منصوبة بالفتحة الظاهرة «أراني» أرى: فعل ماضٍ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى وجد، والنون للوقاية، والياء مفعول أول لأرى «عاذراً» مفعول ثالث لأرى تقدم على المفعول الثاني «فيك» جار ومجرور متعلق بعاذر «من» اسم موصول: مفعول ثانٍ لأرى، مبني على السكون في محل نصب «عهدت» فعل وفاعل، وله مفعول محذوف هو ضمير غيبة عائد إلى الاسم الموصول، والجملة لا محل لها صلة الموصول «عذولاً» حال من مفعول عهدت، والجملة من أرى وفاعله ومفاعيله في محل رفع خبر إن، وتقدير الكلام: إن الوجد الشديد أراني الذي عهدته عذولاً عاذراً فيك.

الشاهد فيه: قوله «وجدى بك الشديد» فإن «وجد» مصدر، وهو موصوف بقوله «الشديد» وتحوّله «بك» متعلق بهذا المصدر؛ فلما قدم هذا المتعلق على الوصف بقوله «الشديد» جاز، ولو أخريه فقال: «إن وجدى الشديد بك» لا تمتنع؛ لأن الشرط هو ألا يكون موصوفاً قبل العمل، هكذا قالوا، وفي كلامهم مقال.

التقدير: وَمَلَأَ بَسْتِكَ زَيْدًا، وعلى من قال في «بسم الله»: إن التقدير: ابتدائي بسم الله ثابت؛ فحذف المبتدأ والخبر، وأبقى معمول المبتدأ، وجعلوا من الضرورة قوله:

١٢٢ - هَلْ تَذْكُرُونَ إِلَى الدَّيْرَيْنِ هِجْرَتَكُمْ وَمَسْحَكُمْ صُلْبَكُمْ رَحْمَانُ قُرْبَانًا؟
لأنه بتقدير «وَقَوْلَكُمْ يَا رَحْمَنُ قُرْبَانًا».

(٧) السابع: أن لا يكون مَفْضُولًا عن معموله؛ ولهذا زِدُوا على مَنْ قال في «يَوْمَ تُبْلَى السَّرَائِرُ»^(١): إنه معمول لِرَجْعِهِ؛ لأنه قد فُصِّل بينهما بالخبر.

(٨) الثامن: أن لا يكون مُؤَخَّرًا عنه؛ فلا يجوز: أعجبنى زَيْدًا ضَرْبُكَ، وأجاز السُّهَيْلِي تَقْلِيدَ الجار والمجرور، واستدل بقوله تعالى: «لَا يَتَّبِعُونَ عَنْهَا حَوْلًا»^(٢)، وقولهم:

١٢٢ - هذا البيت من قصيدة طويلة لجرير يهجو فيها الأخطل التغلبي النصراني، وأول هذه القصيدة قوله:

بَانَ الْخَلِيطُ، وَلَوْ طُوِغَتْ مَا بَانَا وَقَطُّمُوا مِنْ حِبَالِ الْوَضَلِ أَقْرَانَا

اللفظة «بان» فارق «الخليط» أراد العشراء المخالطين «الديرين» تشية دير، وهو معبد من معابد النصاري «صلبكم» جمع صليب، وأصله بضمين مثل نذير ونذر، ولكنه سكن اللام تخفيفاً «قرباناً» أي: تقريباً.

الإعراب: «هل» حرف استفهام «تذكرون» فعل مضارع مرفوع بثبوت النون، وواو الجماعة فاعل «إلى الديرين» جار ومجرور متعلق بقوله هجرتكم الآتي «هجرتكم» هجرة: مفعول به لتذكرون، وهجرة مضاف والكاف ضمير المخاطب مضاف إليه، والميم حرف دال على الجمع «ومسحكم» الواو عاطفة، ومسح: معطوف على هجرة، ومسح مضاف والكاف ضمير المخاطب مضاف إليه من إضافة المصدر إلى فاعله، والميم حرف دال على الجمع «صلبكم» صلب: مفعول به لمسح، وصلب مضاف والكاف مضاف إليه على نحو ما سبق «رحمان» منادى بحرف نداء محذوف، مبني على الضم في محل نصب، وجملة هذا النداء مقول لقول محذوف، والتقدير: وقولكم يا رحمن، على ما ذكره المؤلف «قرباناً» مفعول لأجله، أي: تفعلون ذلك كله قرباناً، أي تقريباً.

الشاهد فيه: قوله «رحمان» فإنه - على ما بيناه في الإعراب، وعلى ما أشار إليه المؤلف - معمول لقول محذوف، وهذا القول المحذوف مصدر، فيكون فيه إعمال المصدر وهو محذوف، ولنا في هذا الذي قاله المؤلف مقال لا تتسع لذكره هذا اللمحة، فإن إعمال القول محذوفاً من باب حدث عن البحر ولا حرج؛ فكانه مستثنى من امتناع إعمال المصدر محذوفاً.

(١) الآية ٩ من سورة الطارق، الذي علق «يوم» برجعه هو الزمخشري، ومن إنكارهم ذلك عليه تأخذ أن المعمول - ولو كان ظرفاً أو جاراً ومجروراً - لا يجوز أن يفصل بينه وبين عامله المصدر.

(٢) من الآية ١٠٨ من سورة الكهف.

اللَّهُمَّ اجْعَلْ لَنَا مِنْ أَمْرِنَا قَرَجًا وَمَخْرَجًا.

وينقسم المصدرُ العامِلُ إلى ثلاثة أقسام:

(١) أَحَدُهَا: المضاف، وإعماله أَكْثَرُ من إعمال القسمين الآخرين، وهو ضربان؛ مضاف للفاعل، كقوله تعالى: ﴿وَلَوْلَا دَفْعُ اللَّهِ النَّاسَ﴾^(١)، ﴿وَأَخْلَاهُمُ الرَّبَّاءُ وَقَدْ نُهَوِا عَنْهُ، وَأَكْلَاهُمْ أَمْوَالُ النَّاسِ بِالْبَاطِلِ﴾^(٢)، ومضاف للمفعول، كقوله:

١٢٣ - أَلَا إِنَّ ظُلْمَ نَفْسِهِ الْمَرْءُ بَيِّنٌ إِذَا لَمْ يَصْنُهَا عَنْ هَوَى يَغْلِبُ الْعَقْلَ

(١) من الآية ٢٥١ من سورة البقرة، ومن الآية ٤٠ من سورة الحج.

(٢) من الآية ١٦١ من سورة النساء، ومثل الآيتين الشواهد ١١٨ و ١٢٠ و ١٢٢.

١٢٣ - لم أجد أحداً نسب هذا البيت إلى قائل معين.

اللفظة: «ظلم» هو مجاوزة الحد، أو هو وضع الشيء في غير موضعه «يصنها» يحفظها «هوى» ما تميل إليه النفس بطبيعتها «يغلب العقل» أراد يمنعه من أن يكون له السلطان على الإنسان.

الإعراب: «ألا» أداة استفتاح وتنبية «إن» حرف توكيد ونصب «ظلم» اسم إن، وظلم مضاف ونفس من «نفسه» مضاف إليه، ونفس مضاف والضمير العائد إلى المرء الآتي مضاف إليه «المرء» فاعل بظلم مرفوع بالضممة الظاهرة «بين» خبر إن مرفوع بالضممة الظاهرة «إذا» ظرف للمستقبل من الزمان خافض لشروطه منصوب بجوابه «لم» حرف نفي وجزم وقلب «يصنها» يصن: فعل مضارع مجزوم بلم، وعلامة جزمه السكون، وفاعله مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى المرء، وضمير الغائبة العائد إلى النفس مفعول به، والجملة من الفعل والفاعل والمفعول في محل جر بإضافة إذا إليها «عن هوى» جار ومجرور متعلق بيصن «يغلب» فعل مضارع مرفوع بالضممة الظاهرة، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى هوى «العقلا» مفعول به ليغلب، والألف للإطلاق، والجملة من الفعل والفاعل والمفعول في محل جر صفة لهوى، وجواب إذا محذوف يدل عليه سابق الكلام.

الشاهد فيه: قوله «ظلم نفسه المرء» حيث أضاف المصدر وهو قوله «ظلم» إلى مفعوله؛ الذي هو قوله «نفسه» ثم أتى بفاعله بعد ذلك، وهو قوله «المرء»، وليس يجوز لك أن تجعل قوله «نفسه» فاعل المصدر، وقوله «المرء مفعوله؛ لأمرين:

الأول: أن الرواية وردت برفع «المرء» فلزم أن يكون فاعلاً.

الثاني: أنه يلزم على جعل «نفسه» فاعلاً عود الضمير على متأخر لفظاً ورتبة، وذلك لا يجوز، على ما علمت مراراً منها ما ذكرناه وذكره المؤلف في باب الاشتغال، فافهم ذلك.

ومثل هذا البيت في إضافة المصدر إلى مفعوله ثم الإتيان بفاعله قول عبد يغوث بن وقاص الحارثي، =

وقوله عليه الصلاة والسلام: «وَحَجُّ الْبَيْتِ مَنْ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا» وبيت الكتاب - أي كتاب سيبويه - وهو قول الشاعر:

١٢٤ - تَنْفِي يَدَاهَا الْحَصَى فِي كُلِّ هَاجِرَةٍ . نَفْيَ الدَّرَاهِمِ تَنْقَادُ الصَّيَارِفِ

(٢) الثاني: الْمُتَوَنُّ، وإعماله أَقْيَسُ من إعمال المضاف؛ لأنه يُشْبِهُ الفعلَ بالتثكير، كقوله

= وهو مما رواه المفضل (من المفضلية رقم ٣٠ من المفضليات).

وَكُنْتُ إِذَا مَا الْخَيْلُ شَمَّصَهَا الْقَنَا لَبِيقًا بِتَضْرِيْفِ الْقَنَا بَنَانِيَا

فقد أضاف المصدر وهو قوله «تصريف» إلى مفعوله وهو قوله «القناة» ومعناها الرمح، ثم أتى بالفاعل وهو قوله «بنانيا» وأراد به يده.

١٢٤ - هذا البيت من كلام الفرزدق، يصف ناقته، وهو من شواهد سيبويه (ج ١ ص ١٠) كما قال المؤلف، وقد أنشده ابن عقيل «رقم ٢٥٣» والمؤلف في أوضح المسالك (رقم ٥٦٧) والأشموني (رقم ٦٩٠).

اللفظة «تنفي» أراد تدفع «هاجرة» هي نصف النهار عند اشتداد الحر «الدراهم» جمع درهم وأصله الدراهم، ولكنه أشيع الكسرة فتولدت عنها ياء (انظر شرح الشاهد ١١٨) وقيل: مفردة درهام، كقرطاس وقرطيس، ويروى «نفي الدنانير» جمع دينار، ويروى «نفي الدراهم» من غير الياء المشبعة عن الكسرة «تنقاد» هو مصدر نقد كالتدكار مصدر ذكر «الصياريف» جمع صيرفي.

المعنى: يقول: إن هذه الناقة تدفع يداها الحصى عن الأرض في وقت الظهيرة واشتداد الحر، كما يدفع الصيرفي الناقد الدراهم، وكنتي بذلك كله عن صلابتها وسرعة سيرها.

الإعراب: «تنفي» فعل مضارع «يذاها» يدا: فاعل مرفوع بالالف لأنه متنى ويدا مضاف وها: مضاف إليه، و«الحصى» مفعول به لتنفي «في كل» جار ومجرور متعلق بتنفي، وكل مضاف، و«هاجرة» مضاف إليه «نفي» مفعول مطلق، عامله تنفي منصوب بالفتحة الظاهرة، ونفي مضاف و«الدراهم» مضاف إليه من إضافة المصدر لمفعوله «تنقاد» فاعل نفي، مرفوع بالضمّة الظاهرة، وتنقاد مضاف و«الصياريف» مضاف إليه من إضافة المصدر لفاعله، مجرور بالكسرة الظاهرة.

الشاهد فيه: قوله: «نفي الدراهم تنقاد» حيث أضاف المصدر، وهو قوله نفي، إلى مفعوله، وهو قوله الدراهم، ثم أتى بعد ذلك بفاعله مرفوعاً، وهو قوله تنقاد، ومثله في ذلك الشاهد الآتي: (رقم ١٢٥) وكذلك قول الأقيسر الأسدي:

أَفْنَى تِلَاوِي وَمَا جَمَعْتُ مِنْ نَسَبٍ قَرْنُ الْقَوَائِيزِ أَقْوَاهُ الْآبَارِيقِ

الرواية برفع أفواه؛ قمرع مصدر، وهو مضاف إلى «القوائيز» من إضافة المصدر إلى مفعوله وقوله «أفواه» فاعل لذلك المصدر.

تعالى: ﴿أَوْ إِطْعَامٌ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَبَةٍ يَتِيمًا﴾^(١) تقديره: أو أن يُطْعِمَ في يوم ذي مسغبة يتيمًا.

(٣) الثالث: المَعْرِفُ بِال، وإعماله شاذٌ قياساً واستعمالاً، كقوله:

١٢٥ - عَجِبْتُ مِنَ الرِّزْقِ الْمُسِيءِ إِلَهُهُ وَمِنْ تَرَكَ بَعْضَ الصَّالِحِينَ فَقِيْرًا
أي: عجبت من أن رَزَقَ المسيءَ إلهه، ومن أن تَرَكَ بعضَ الصالحين فقيراً.

ص - واسمُ الْفَاعِلِ كَصَارِبٍ وَمُكْرِمٍ، فَإِنْ كَانَ بِأَلٍ عَمِلَ مُطْلَقًا، أَوْ مُجَرَّدًا فَبَشْرَطَيْنِ: كَوْنُهُ حَالًا أَوْ اسْتِقْبَالًا، وَأَعْتِمَادُهُ عَلَى نَفْيٍ أَوْ اسْتِغْنَاهُمْ أَوْ مُخْبِرٍ عَنْهُ أَوْ مَوْصُوفٍ، وَ «بَاسِطٌ فِرَاعِيهِ» عَلَى حِكَايَةِ الْحَالِ، خِلَافًا لِلْكِسَائِيِّ، وَ «خَيْرٌ بَثْوٍ لِهَبٍ» عَلَى التَّقْدِيمِ وَالتَّأْخِيرِ، وَتَقْدِيرُهُ: خَيْرٌ كَطَهِيرٍ، خِلَافًا لِلْأَخْفَشِ.

(١) من الآيتين ١٤، ١٥ من سورة البلد.

١٢٥ - وهذا البيت مما لم أقف له على نسبة إلى قائل معين.

المعنى: يتعجب من أن الله تعالى يرزق بعض المسيئين الذين لا يستحقون - في نظره - أن يرزقهم، ويوسع عليهم، ومن أنه سبحانه يترك بعض الصالحين ضيق الحال مقتراً عليه، وهذا كقول ابن الراوندي الزنديق:

كَمْ عَالِمٍ عَالِمٍ أَغَيْثَ مَذَاهِبُهُ وَجَاهِلٍ جَاهِلٍ تَلَقَّاهُ مَرْزُوقًا
هَذَا الَّذِي تَرَكَ الْأَوْهَامَ حَايِرَةً وَصَيَّرَ الْعَالِمَ التَّخْوِيرَ زَنْدِيقًا

الإعراب: «عجبت» فعل وفاعل «من الرزق» جار ومجرور متعلق بعجب، والرزق مضاف و«المسيء» مضاف إليه، من إضافة المصدر إلى مفعوله «إلهه» إله: فاعل المصدر مرفوع بالضممة الظاهرة، وإله مضاف والضمير العائد للمسيء مضاف إليه «ومن ترك» الواو عاطفة، من ترك: جار ومجرور معطوف على الجار والمجرور السابق، وترك مضاف، و«بعض» مضاف إليه من إضافة المصدر إلى مفعوله، وبعض مضاف و«الصالحين» مضاف إليه «فقيراً» حال من بعض الصالحين.

الشاهد فيه: قوله «الرزق المسيء إلهه» حيث أضاف المصدر المقرون بأل، وهو قوله: الرزق، إلى مفعوله، وهو قوله: المسيء، ثم أتى بفاعله، وهو قوله: إلهه، وإعماله مع كونه مقترباً بأل شاذ في القياس والاستعمال، أما شذوذه في القياس فلأن المصدر عمل بالحمل على الفعل واقتراانه يبعد شبهه من الفعل، وأما في الاستعمال فلأن وروده عن العرب نادر.

وَالْمِثَالُ، وَهُوَ: مَا حُوِّلَ لِلْمُبَالَغَةِ مِنْ فَاعِلٍ إِلَى فَعَالٍ أَوْ فَعُولٍ أَوْ مِفْعَالٍ، يَكْتَرُ أَوْ فَعِيلٍ أَوْ فَعِيلٍ، بِقِلَّةٍ، نَحْوُ «أَمَّا الْعَسَلُ فَأَنَا شَرَّابٌ».

ش - النوع الثالث من الأسماء العاملة عَمَلَ الفعْلِ: اسمُ الفاعِلِ.

وهو: «الوصف، الدَّالُّ على الفاعل، الجاري على حَرَكَاتِ المضارع وسكُناته»^(١)، كضارب، ومُكْرِم، ولا يخلو: إما أن يكون بَالٌ، أو مجرداً منها.

فإن كان بَالٌ عمل مطلقاً، ماضياً كان أو حالاً أو مستقبلاً، تقول: جاء الضاربُ زيداً أمس، أو الآن، أو غداً، وذلك لأن آل هذه موصولة، وضاربٌ حالٌ محلٌّ ضَرْبٍ إن أردت المُضَيِّ، أو يضرب إن أردت غيره^(٢)، والفاعل يعمل في جميع الحالات؛ فكذا ما حلَّ محلّه، وقال امرؤ القيس:

١٢٦ - الْقَاتِلِينَ الْمَلِكَ الْحُلَاحِلَا خَيْرَ مَعَدٍّ حَسَبًا وَنَائِلَا

(١) يجب أن تعلم أن اسم الفاعل يدل على ذات حصل منها حدث مع الدلالة على أن هذا الحدث قد حدث بعد أن لم يكن، فضارب وأكل وشاتم، كل واحد من هذه الأسماء يدل على ذات وقع منها الحدث - وهو الضرب والأكل والشتم - بعد أن لم يكن، وأن الصفة المشبهة تدل على ذات وحدث ثابت لها، فنحو شجاع وكريم: كل منهما يدل على ذات وحدث - وهو الشجاعة والكريم - ثابت ملازم لها.

ثم اعلم أن اسم الفاعل - وإن كان يعمل عمل الفعل - يفارق الفعل في أمرين:

الأول: أن اسم الفاعل يضاف إلى معموله، نحو قولك: زيد ضارب عمرو.

والثاني: أن معمول اسم الفاعل المتأخر عنه تدخل عليه لام الجر لتقويته نحو قولك: «زيد ضارب لعمرو» وأما الفعل فلا تدخل هذه اللام على معموله المتأخر، فلا تقول: زيد ضرب - أو يضرب - لعمرو.

(٢) وجه ذلك أن الأصل في صلة الموصولة أن تكون جملة، وعدل عن هذا الأصل في صلة آل تشبيهاً لآل الموصولة بآل المعرفة، فكان اسم الفاعل المتصل بآل الموصولة حالاً محل الفعل وواقعاً في الموقع الذي كان من حق الفعل أن يقع فيه.

١٢٦ - هذا البيت من كلمة لامرئ القيس بن حجر الكندي، يقولها بعد أن قتل بنو أسد أباه، وخرج يطلب ثأره منهم، وقبل هذا البيت قوله:

وَاللَّوْ لَا يَنْعَبُ شَيْخِي بَاطِلَا حَتَّى أُبِيرَ مَالِكًا وَكَاهِلَا

اللفظة: «شيخ» أراد أباه، والكلام على تقدير مضاف محذوف، وأصل الكلام: لا يذهب دم شيخني باطلاً، يريد لا يذهب دمه هدرًا، يعني أنه سيأخذ بثأره «أبير» أهلك «مالكا وكاهلا» قبيلتان «الحلاحل» - بضم الحاء الأولى - السيد الشجاع، أو العظيم المروءة «حسباً» هو ما يعده المرء من مفاخر آبائه «نائلًا» عطاء وجوداً.

وإن كان مجرداً منها فإنما يعمل بشرطين^(١).

أحدهما: أن يكون بمعنى الحال أو الاستقبال، لا بمعنى الماضي، وخالف في ذلك الكسائي وهشام وابن مضاء^(٢)؛ فأجازوا إعماله إن كان بمعنى الماضي، واستدلوا بقوله تعالى: ﴿وَكَلَّبَهُمْ بِأَسْطِ ذِرَاعِيهِ بِالْوَصِيدِ﴾^(٣)، وأجيب بأن ذلك على إرادة حكاية الحال، ألا ترى أن المضارع يصح وقوعه هنا، تقول: وكلبهم يَسْطُ ذراعيه. ويدل على إرادة حكاية الحال أن الجملة حالية والواو واو الحال، وقوله سبحانه وتعالى: ﴿وَنَقَلْبُهُمْ﴾ ولم يقل وَقَلْبَتَاهُمْ.

الشرط الثاني: أن يعتمد على نفي، أو استفهام أو مُخَبِّر عنه، أو موصوف. مثال النفي قوله:

٣٨- * خَلِيلِي مَا وَافٍ بِعَهْدِي أَنْتَمَا *

= الإعراب: «القاتلين» صفة لقوله مالكا وكاهلاً في البيت السابق عليه، وهو الذي أنشدناه، منصوب بالياء نيابة عن الفتحة؛ لأنه جمع مذكر سالم «الملك» مفعول به للقاتلين؛ لأن القاتلين جمع اسم الفاعل الذي يعمل عمل الفعل «الحلال» صفة للملك، وصفة المنصوب منصوبة، والألف للإطلاق «خير» صفة ثانية للملك، وخير مضاف ومعد مضاف إليه «حسباً» تمييز «ونائلاً» معطوف على قوله حسباً.

الشاهد فيه: قوله: «القاتلين الملك» حيث أعمل اسم الفاعل، وهو قوله «القاتلين» في المفعول به، مع كونه دالاً على الماضي؛ لأنهم قتلوه من قبل، وإنما أعمله مع ذلك لكونه محلى بال، ولو كان مجرداً منها لما أعمله.

(١) ذهب جمهور النحاة إلى أنه يشترط لإعمال اسم الفاعل شرطان آخران غير الشرطين اللذين ذكرهما المؤلف: الأول: ألا يكون مصغراً، فلا يجوز أن تقول «زيد ضوئرب عمراً» وأما قولهم «أظنني مرتحلاً وسويراً فرسخاً» وسویر: تصغير سائر، وأصله سویر، فسهلت الهمزة بقلبها ياء ثم أذغمت في ياء التصغير، فلا يخالف ما شرطوه؛ لأن «فرسخاً» منصوب على الظرفية، وليس مفعولاً به، والكلام في نصبه المفعول به. والشرط الثاني: ألا يكون موصوفاً؛ فإن وصف لم ينصب المفعول به، أما قول الشاعر:

إِذَا قَاقَدَ خَطْبَاءُ فَرَخَيْنِ رَجَعَتْ دَكْرَتْ سُلَيْمَى فِي الْخَلِيطِ الْمُزَابِلِ

حيث يدل ظاهره على أنه أعمل قوله «فاقد» في قوله «فرخين» فنصبه به مع كونه موصوفاً بقوله «خطباء» فإنه ليس على ما يقتضيه الظاهر، وإنما قوله «فرخين» معمول لفعل محذوف، والتقدير: فقدت فرخين.

(٢) في نسخة «ابن جني».

(٣) من الآية ١٨ من سورة الكهف.

٣٨- قد مضى قولنا في هذا البيت، وبيننا وجه الاستشهاد به، انظر مباحث المبتدأ والخبر الماضية.

فأنتما: فاعِلٌ بوافٍ؛ لاعتماده على النفي، ومثال الاستفهام قوله:

٣٩ - * أَقَاطِنَ قَوْمٍ سَلِمَى أَمْ نَوَوَا ظَعَنًا *

ومثال اعتماده على المخبر عنه قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ بِأَلْفِ أَمْرٍ﴾^(١).

ومثال اعتماده على الموصوف قولك: «مَرَزْتُ بَرَجْلٍ ضَارِبٍ زَيْدًا» وقول الشاعر:

١٢٧ - إِنِّي حَلَفْتُ بِرَافِعِينَ أَكْفَهُمُ بَيْنَ الْحَطِيمِ وَبَيْنَ حَوْضِي زَمْزَمِ

أي: بقوم رافعين.

وذهب الأخفش إلى أنه يعمل وإن لم يعتمد على شيء من ذلك، واستدل بقوله:

١٢٨ - خَيْرٌ بَنُو لَهَبٍ؛ فَلَا تَكُ مُلْغِيًا مَقَالَةَ لِهَبِي إِذَا الطَّيْرُ مَرَّتْ

٣٩ - وهذا البيت أيضاً قد مضى بيان وجه الاستشهاد به بما لا تحتاج معه إلى إعادة شيء عنه، وارجع إليه في أثناء مباحث المبتدأ والخبر أيضاً.

(١) من الآية ٣ من سورة الطلاق، والتمثيل بهذه الآية الكريمة يتم على قراءة تتوین «بالغ» ونصب «أمره».

١٢٧ - لم أجد أحداً نسب هذا البيت إلى قائل معين.

اللفظة: «الحطيم» بحاء مهملة مفتوحة - اسم لحجر البيت الحرام في مكة «زمزم» اسم لبئر معروفة في مكة بجوار البيت الحرام، وهي الآن في داخل المسجد بعد توسعته.

الإعراب: «إني» إن: حرف توكيد ونصب، وياء المتكلم اسمه، مبني على السكون في محل نصب «حلفت» فعل وفاعل، والجملة في محل رفع خبر إن «برافعين» جار ومجرور متعلق بحلف «أكفهم» أكف: مفعول به لرافعين؛ لكون رافعين جمع اسم فاعل، منصوب بالفتحة الظاهرة، وأكف مضاف وضمير الغائبين مضاف إليه «بين» ظرف متعلق برافعين، وبين مضاف و«الحطيم» مضاف إليه «وبين» الواو عاطفة، وبين ظرف معطوف على الظرف السابق، وبين مضاف و«حوضي» مضاف إليه، منصوب بالياء المفتوح ما قبلها تحقيقاً المكسور ما بعدها تقديراً لأنه مثني، وحوضي مضاف و«زمزم» مضاف إليه.

الشاهد فيه: قوله «برافعين أكفهم» حيث أعمل جمع اسم الفاعل، وهو قوله «رافعين» عمل الفعل، فنصب به المفعول وهو قوله «أكفهم»؛ لكونه معتمداً على موصوف محذوف، إذ التقدير: حلفت برجال رافعين أكفهم، وأنت خير أن المحذوف المدلول عليه كالمذكور.

١٢٨ - نسب العلماء هذا الشاهد لرجل من طيئ، ولم يعينوه، وقد أنشده المؤلف في أوضحه (رقم ٦٦) والأشموني (رقم ١٣٩) وابن عقيل (رقم ٤١).

وذلك لأن «بنو لهب» فاعل بخير، مع أن خيراً لم يَغْتَمِذْ، وأجيب: بَأَنَّا نَحْمِلُهُ على التقديم والتأخير، فبنو لهب: مبتدأ، وخير: خبره، وَرَدَّ: بأنه لا يُخْبِرُ بالمفرد عن الجمع، وأجيب: بَأَنَّ فَعِيلاً قد يستعمل للجماعة، كقوله تعالى: ﴿وَالْمَلَائِكَةُ بَعْدَ ذَلِكَ

اللفظة: «خير» هو من الخبرة، وهي العلم بالشيء ومعرفة «بنو لهب» جماعة من بني نصر بن الأزد، يقال: إنهم أجزر قوم، وهم بنو لهب بن أحجن بن كعب بن الحارث بن كعب بن عبد الله بن نصر بن الأزد، وفيهم يقول كثير عزة:

تَيَمَّمْتُ لِهَيْباً أَتَّبَغِي الْعِلْمَ عِنْدَهَا وَقَدْ صَارَ عِلْمُ الْعَافِيَيْنِ إِلَى لِهَبٍ
«ملغياً» اسم فاعل من الإلغاء، بمعنى مهمل.

المعنى: إن بني لهب عالمون بالزجر والعيافة، فإذا قال أحدهم كلاماً فصدقه، ولا تهمل ما يذكره لك إن زجر أو عاف.

الإعراب: «خير» مبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة «بنو» فاعل بخير سد مسد الخبر، مرفوع بالواو نيابة عن الضمة لأنه ملحق بجمع المذكر السالم، وبنو مضاف و«لهب» مضاف إليه، هذا إعراب الأخفش، وستعرف ما فيه «فلا» الفاء حرف دال على التفرع، لا ناهية «تك» فعل مضارع ناقص مجزوم بلا الناهية، وعلامة جزمه سكون النون المحذوفة للتخفيف، واسمه ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «ملغياً» خبر تك، منصوب بالفتحة الظاهرة، وفيه ضمير مستتر هو فاعله «مقالة» مفعول به لقوله ملغياً، ومقالة مضاف و«لهبي» مضاف إليه «إذا» ظرف لما يستقبل من الزمان خافض لشروطه منصوب بجوابه «الطير» فاعل لفعل محذوف يفسره ما بعده، والتقدير: إذا مرت الطير، والجملة من الفعل المحذوف والفاعل في محل جر بإضافة إذا إليها «مرت» مر: فعل ماضٍ، والتاء علامة التأنيث، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود إلى الطير، والجملة لا محل لها من الإعراب مفسرة، وجواب إذا محذوف يدل عليه سابق الكلام، والتقدير: إذا مرت الطير فلا تك ملغياً مقالة لهبي.

الشاهد فيه: قوله «خير بنو لهب» فإن الأخفش زعم أن قوله «خير» مبتدأ، وأن قوله «بنو لهب» فاعل سد مسد الخبر، واستدل بذلك على أن الوصف يعمل عمل الفعل فيرفع الفاعل أو نائب الفاعل وإن لم يسبقه نفي أو استفهام.

والجمهور على اشتراط أن يسبقه النفي أو الاستفهام، ولذلك لم يرتضوا هذا الإعراب الذي ذكره الأخفش، وقالوا: إن قوله «خير» خبر مقدم، وقوله «بنو لهب» مبتدأ مؤخر، والأصل: بنو لهب خير؛ واعتراض عليهم أنصار الأخفش بأن قوله «بنو لهب» جمع، و«خير» مفرد؛ فلزم الإخبار بالمفرد عن الجمع في قول الجمهور، وذلك لا يجوز، والجواب على ذلك أن نقول: إن صيغة فاعيل ربما استعملت للمفرد والمثنى والجمع بلفظ واحد، فأخبر بها عن كل واحد منها، وقد ورد ذلك صريحاً في نحو قوله تعالى: ﴿وَالْمَلَائِكَةُ بَعْدَ ذَلِكَ ظَهِيرٌ﴾، وفي نحو قول الشاعر:

* هن صديق للذي لم يشب *

فسقط هذا الاعتراض، وسلم قول الجمهور، وقد أشار الشارح إلى كل ذلك.

ظهير (١) (*) .

النوع الرابع من الأسماء التي تعمل عملَ الفعل: أُمِثْلَةُ المبالغة، وهي [خمسَة]:
فَعَالٌ، وَفَعُولٌ، وَفِعْعَالٌ، وَفَعِيلٌ، وَفَعِلٌ، قال الشاعر:

١٢٩ - أَخَا الْحَرْبِ لَبَّاسًا إِلَيْهَا جَلَالُهَا وَلَيْسَ بِوَلَّاجٍ الْخَوَالِفِ أَعْقَلَا

(١) من الآية ٤ من سورة التحريم.

(*) خاتمة: الأصل في عمل اسم الفاعل أن ينصب مفعوله، فتقول: أنا ضارب زيداً، بتوین ضارب ونصب قولك زيداً، وتجاوز إضافته إلى هذا المعمول للتخفيف، فتقول: أنا ضارب زيد، بحذف توین ضارب وإضافته إلى زيد، وإنما كان الأصل هو نصب المعمول لأن اسم الفاعل عمل بالحمل على الفعل، والفعل لا يضاف، فكان يستوجب ألا تتجاوز إضافته أصلاً، ولكن العرب استجازوها نظراً إلى حقيقته وكونه اسماً، وجرى استعمالهم على أن ينصبوا به معموله أحياناً وأن يجرؤا المعمول بالإضافة أحياناً أخرى؛ مراعاة للحقين.

واعلم أنك إذا أردت إتباع المعمول بمعطوف نظرت، فإذا أن يكون المعمول منصوباً على ما هو الأصل، وإما أن يكون مجروراً.

فإن كان المعمول منصوباً لم يجر لك في تابعه إلا النصب، تقول: أنا ضارب زيداً وعمراً، ولا يجوز جر عمرو، لأن الجر غير موجود في لفظ المتبوع ولا هو أصل فيه.

وإن كان المعمول مجروراً جاز لك في تابعه وجهان: الجر، تبعاً للفظ المتبوع، والنصب تبعاً لمحلله الأصلي، فتقول «أنا ضارب زيد وعمرو» بجر زيد وعمرو، ولك أن تقول «وعمراً» بنصبه، وقد جاء من ذلك قول الشاعر:

مَلْ أَنْتَ بَاعِثٌ دِيَّارٍ لِحَاجَتِنَا أَوْ عَبْدٌ عَمِرٍ أَخَا عَوْنٍ بِنِ مَخْرَاقٍ
وقد جاء قول امرئ القيس:

كَظَلَّ طَهَاءُ اللَّحْمِ مَا بَيَّنَّ مُنْضِجٌ صَوْفِيْفَ شِوَاءٍ أَوْ قَلْدِيرٍ مُعْجَلٍ

ينصب «صفيف شواء» على أنه مفعول به لمنضج الذي هو اسم فاعل من الإنضاج، وجر «قدير معجل» بدليل أن قوافي القصيدة كلها مجرورة، وظاهره أنه معطوف على المنسوب، ولكن هذا الظاهر غير مراد، بل قوله «قدير» له اسم فاعل آخر محطوف، وكان قبل الحذف مضافاً، فهو من باب حذف المضاف وبقاء المضاف إليه على حاله الذي كان قبل الحذف، وكأنه قد قال: ما بين منضج صفيف شواء - بالتوین - أو منضج قدير معجل - بالإضافة.

١٢٩ - البيت للقلاخ بن حزن بن جناب، والقلاخ: بضم القاف وبعدها لام مفتوحة مخففة وآخره خاء معجمة، وقد أنشد هذا البيت ابن عقيل (رقم ٢٥٨) والمؤلف في أوضحه (رقم ٣٧٢) وفي الشذور (٢٠٧).

اللفظة: «أخا الحرب» أراد الذي يعالجها ويخوض غمراتها ويلازمها ولا يفر منها «جلالها» - بكسر الجيم - جمع جل، وأراد بها هنا الدروع ونحوها مما يلبس في الحرب «ولاج» كثير الولوج وهو =

وقال الآخر:

١٣٠ - * ضَرْوبٌ يَنْصِلُ السَّيْفِ سُوقَ سِمَانِهَا *

الدخول «الخوالب» جمع خالفة، وأصلها عمود الخيمة وأراد هنا الخيمة نفسها من باب إطلاق اسم جزء الشيء وإرادة كله «أعقل» الأعقل: هو الذي تصطك ركبتاه من الفزع، وكنى بولاج الخوالب عن الإغارة على جاراته.

المعنى: افتخر بأنه شجاع، ملازم للحرب، أخذ لها أهبتها، ويأته عف لا يغير على جاراته حال غيبة بعولتهن.

الإعراب: «أخا» حال من ضمير مستتر في قوله «بأرفع» في بيت سابق سنذكره آخر الإعراب، وأخا مضاف و«الحرب» مضاف إليه «لباساً» حال ثانية «إليها» جار ومجرور متعلق بلباس، وإلى بمعنى اللام «جلالها» جلال: مفعول به للباس منصوب بالفتحة الظاهرة، وجلال مضاف وضمير الحرب مضاف إليه «وليس» الواو عاطفة، ليس: فعل ماض ناقص، واسمه ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو «بولاج» الباء حرف جر زائد، وللاج: خبر ليس منصوب بفتحة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد، وولاج مضاف، و«الخوالب» مضاف إليه «أعقلا» خبر ثان ليس منصوب بالفتحة الظاهرة.

والبيت الذي وعدنا بإنشاده هو قوله:

فَإِنْ تَكُ فَاتَتْكَ السَّمَاءُ فَإِنِّي بِأَرْفَعِ مَا حَزَلِي مِنَ الْأَرْضِ أَطْوَلَا

الشاهد فيه: قوله «لباساً جلالها» حيث أعمل صيغة المبالغة - وهي قوله «لباساً» إعمال اسم الفاعل، فنصب بها المفعول به - وهو قوله «جلالها» - الصيغة معتمدة على ذي حال، وهو كالموصوف، وقد عرفت صاحب الحال في إعراب البيت.

١٣٠ - هذا الشاهد صدر بيت لأبي طالب بن عبد المطلب عم النبي ﷺ، من كلمة يرثي فيها أمية بن المغيرة المخزومي، وعجزه قوله:

* إِذَا عَلِمُوا زَادَ فَلَإِنَّكَ عَاقِرُ *

وقد أنشده المؤلف في أوضحه (رقم ٣٧٣) وفي الشذور (رقم ٢٠٨).

اللفظة: «سوق» جمع ساق «سمان» جمع سمينة، يريد أنه لا ينحر للأضياف إلا السمين من إبله، ويضرب سوقها بسيفه.

الإعراب: «ضروب» خبر مبتدأ محذوف، أي: أنت ضروب، أو نحوه «ينصل» جار ومجرور متعلق بضروب، وينصل مضاف و«السيف» مضاف إليه، «سوق» مفعول به لضروب، وسوق مضاف وسمان من «سمانها» مضاف إليه، وسمان مضاف وضمير الغائبة العائد إلى الإبل مضاف إليه «إذا» ظرفية تضمنت معنى الشرط «عدموا» فعل وفاعل «زاداً» مفعول به لعدموا، والجملة من عدم وفاعله ومفعوله في محل جر بإضافة إذا إليها، وهي شرطها «فإنك» الفاء واقعة في جواب إذا، إن: حرف =

وقالوا: «إِنَّهُ لِمُنْحَارٌ بَوَائِكُهَا»^(١)، و «الله سَمِيعٌ دُعَاءَ مَنْ دَعَاهُ»، وقال الشاعر:

١٣١ - أَتَانِي أَنَّهُمْ مَزِقُونٌ عِرْضِي [جِحَاشُ الْكِرْمَلِينَ لَهَا فَدِيدُ]
وأكثر الخمسة استعمالاً الثلاثة الأول، وأقلها استعمالاً الأخيران، وكلها تقتضي

= توكيد ونصب، والكاف ضمير المخاطب اسم إن «عاقراً» خبر إن مرفوع بالضممة الظاهرة، والجملة من إن واسمها وخبرها لا محل لها من الإعراب جواب إذا، لأنها شرطية غير عاملة جزءاً.

الشاهد فيه: قوله «ضروب سوق سماتها» لأنه أعمل صيغة المبالغة - وهي قوله ضروب - إعمال اسم الفاعل، فنصب بها المفعول به، وهو قوله «سوق سماتها»؛ لأن هذه الصيغة معتمدة على مخبر عنه وإن كان محذوفاً كما قرناه في الإعراب.

(١) البوائك: جمع بائكة، وهي الناقة السمينة الفتية الحسنة، والضمير المضاف إليه يرجع إلى النوق، وغرضهم بهذه الجملة أن الموصوف بها كريم، وأنه ينحر لضيفانه السمين الفتى الحسن من النوق، وهي التي اعتادت النفوس أن تبخل بها.

١٣١ - هذا البيت لزيد الخير، وكان اسمه زيد الخيل، فسماه النبي ﷺ زيد الخير، وقد أنشده ابن عقيل (رقم ٢٦١) والمؤلف في أوضحه (رقم ٣٧٥).

اللفظة: «جحاش» جمع جحش، وهو ولد الخمار «الكرملين» تثنية كرم - بكسر الكاف والميم بينهما راء مهملة ساكنة، بزنة زيرج - وهو ماء بجبل طيء «فديد» صوت.

المعنى: يقول: بلغني أن هؤلاء الناس أكثروا من تمزيق عرضي والنيل منه بالطنن والقدح، وأنا لا أباليهم ولا أحبأ بهم؛ لأنهم عندي بمنزلة الجحاش التي ترد هذا الماء وهي تصيح وتصوت.

الإعراب: «أتاني» أتى: فعل ماض، والنون للوقاية، والياء مفعول به «أنهم» أن: حرف توكيد ونصب، وضمير الغائبين اسمه «مزقون» خبر «أن»، مرفوع بالواو نيابة عن الضمة، لأنه جمع مذكر سالم، والنون عوض عن التنوين في الاسم المفرد «عرضي» عرض: مفعول به لمزقون، منصوب بفتحة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة، وعرض مضاف وياء المتكلم مضاف إليه، وأن وما دخلت عليه في تأويل مصدر مرفوع فاعل أتى، أي: أتاني تمزيقهم عرضي «جحاش» خبر مبتدأ محذوف، وتقديره: هم جحاش، وجحاش مضاف «الكرملين» مضاف إليه مجرور بالياء المفتوح ما قبلها المكسور ما بعدها لأنه مثني «لها» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «فديد» مبتدأ مؤخر، والجملة من المبتدأ والخبر في محل نصب حال من خبر المبتدأ الذي هو جحاش.

الشاهد فيه: قوله «مزقون عرضي» حيث أعمل جمع صيغة المبالغة وهو قوله مزقون؛ فإنه جمع مزق - بفتح فكسر - ومزق هذا مبالغة اسم الفاعل، وقد أعمل هذا الجمع إعمال مفردة، وبالتالي إعمال اسم الفاعل، فنصب به المفعول، وهو قوله عرضي، واسم المبالغة هذا معتمد على مخبر عنه مذكور في الكلام، وهو اسم أن، فتدبر ذلك وافهمه والله ينفعك به.

تَكَرَّرَ الفعل؛ فلا يقال «ضَرَبَ» لمن ضَرَبَ مرةً واحدةً، وكذا الباقي، وهي في التفصيل والاشتراط كاسم الفاعل سواء، وإعمالها قولُ سيويه وأصحابه، وَحُجَّتُهُمْ في ذلك السماعُ، والحملُ على أصلها - وهو اسم الفاعل - لأنها مُحَوَّلَةٌ عنه لقصد المبالغة، ولم يُجْزِ الكوفيون إعمالَ شيءٍ منها، لمخالفتها لأوزان المضارع ولمعناها، وحملوا نَصَبَ الاسم الذي بعدها على تقدير فِعْلٍ، ومنعوا تَقْدِيمَهُ عليها؛ وَيَرُدُّ عليهم قولُ العرب: «أما العَسَلُ فأنا شَرَّابٌ»^(١).

ولم يُجْزِ بعضُ البصريين إعمالَ فَعِيلٍ، وفَعِيلٍ. وأجاز الجَزْمِيُّ إعمالَ فَعِيلٍ، دون فَعِيلٍ؛ لأنه على وزن الفعل كـ «عَلِمَ وَفَهِمَ».

ص - واسمُ المَفْعُولِ، كَمَضْرُوبٍ ومُكْرَمٍ، وَيَعْمَلُ عَمَلُ فَعْلِهِ، وَهُوَ كاسمُ الفَاعِلِ -
ش - النوعُ الخامسُ من الأسماء التي تعمل عَمَلُ الفعل: اسمُ المفعولِ،
«كَمَضْرُوبٍ، ومُكْرَمٍ».

وهو كاسم الفاعل فيما ذكرنا، تقول: «جَاءَ الْمَضْرُوبُ عَبْدُهُ» فترفع العبد بمضروب على أنه قائم مقام فاعله، كما تقول: «جَاءَ الَّذِي ضَرَبَ عَبْدُهُ»، ولا يختص إعمال ذلك بزمان بعينه؛ لاعتماده على الألف واللام، وتقول: «زَيْدٌ مَضْرُوبٌ عَبْدُهُ» فَتُعْمَلُ فيه إن أردت به الحال أو الاستقبال، ولا يجوز أن تقول: «مضروب عبدُهُ» وأنت تريد الماضي، خلافاً للكسائي، ولا أن تقول: «مضروبُ الزَيْدَانِ» لعدم الاعتماد، خلافاً للأخفش^(٢).

(١) ونظير هذا في الرد عليهم قول أبي ذؤيب الهللي:

قَلَى وَبَيْتُهُ، وَاهْتَنَاجَ لِلشُّوقِ؛ إِنَّهَا عَلَى الشُّوقِ إِخْوَانُ الْعَزَاءِ هَيَّوْجُ

فإن قوله «إخوان العزاء» مفعول به لهيَّوج، وقد تقدم عليه كما ترى، ونظائره كثيرة، ومن إعمال صيغة المبالغة في الجار والمجرور المتقدم عليها قول الفضل بن عبد الرحمن القرشي:

فِيإِيَّاكَ إِيَّاكَ الْمِرَاءَ فَيَأْنِيهِ إِلَى الشَّرِّ دَعَاءُ وَلِلْمَصْرَمِ جَالِبُ

(٢) اسم المفعول: هو ما دل على ذات وحدث وقع عليها، ومثاله مضروب ومكرم - بفتح الراء - فإن كل واحد من هذين المثالين يدل على ذات وحدث - وهو الضرب والإكرام - وعلى أن هذا الحدث وقع على الذات التي يدل عليها اللفظ.

ص- والصفة المشبهة باسم الفاعل المتعدي لواحد، وهي: الصفة المصوغة لغير تفضيل لإفادة الثبوت، كـ «حسن»، و«ظريف»، و«طاهر»، و«ضامر» ولا يتقدمها معمولها، ولا يكون أجنبياً، ويرفع على الفاعلية أو الإبدال، ويُنصب على التمييز أو التشبيه بالمفعول به، والثاني يتعين في المعرفة، ويخفف بالإضافة.

ش- النوع السادس من الأسماء العاملة عمل الفاعل: الصفة المشبهة باسم الفاعل المتعدي لواحد.

وهي: «الصفة، المصوغة لغير تفضيل؛ لإفادة نسبة الحدث إلى موصوفها، دون إفادة الحدوث»^(١).

مثال ذلك: «حسن» في قولك: «مررت برجل حسن الوجه» فحسن: صفة، لأن الصفة ما دل على حدث وصاحبه، وهذه كذلك، وهي مصوغة لغير تفضيل قطعاً، لأن الصفات الدالة على التفضيل هي الدالة على مشاركة وزيادة كأفضل وأعظم وأكثر، وهذه ليست كذلك، وإنما صيغت لنسبة الحدث إلى موصوفها، وهو الحسن، وليست مصوغة

= والفرق بين اسم الفاعل واسم المفعول - في صناعة الإعراب - أن اسم الفاعل الدال على الحدوث لا يجوز أن يضاف إلى مرفوعه؛ فلا يجوز أن تقول: «محمد ضارب أبيه زيداً» وذلك لأن الذات التي يدل عليها ضارب هي الأب، فلو أضفت «ضارب» إلى الأب كنت قد أضفت الشيء إلى نفسه، وقد تقرر أنه لا تجوز إضافة الشيء إلى نفسه، فيجب في هذا المثال أن تقول: محمد ضارب أبوه زيداً، بتوین ضارب ورفع «أبوه» على أنه فاعل، أما اسم المفعول فيجوز أن تضيفه إلى مرفوعه، فتقول: «زيد محمود المقاصد» بإضافة محمود إلى المقاصد، وأصله «زيد محمود مقاصده» برفع مقاصد على أنه نائب فاعل.

وشيء آخر يفرق بينهما؛ وهو أن اسم الفاعل يؤخذ من مصدر الفعل المتعدي نحو ضارب ومكرم؛ ومن مصدر الفعل اللازم، نحو خارج وقاعد؛ أما اسم المفعول فلا يؤخذ إلا من مصدر الفعل المتعدي نحو مضروب ومأسور؛ إلا أن يكون مع الظرف أو الجار والمجرور.

(١) الصفة المشبهة تدل على ثبوت حدث للذات، فإذا قلت: «زيد شجاع» أو قلت: «زيد جميل» كان معنى ذلك إثبات الشجاعة أو الجمال لزيد واستمرار الشجاعة أو الجمال في جميع أوقات وجود زيد، ولا تدل على الحدوث ولا التجدد، والدليل على ذلك أنك إذا أردت الدلالة على الحدوث حولت الصفة المشبهة إلى صيغة اسم الفاعل، فتقول في «زيد حسن»: «زيد حسن» تريد أن الحسن حدث له بعد أن لم يكن، وتقول في «زيد ضيق صدره»: «زيد ضائق صدره» وقال الله تعالى: «وضائق به صدرك» لما أريد أن الضيق حدث بعد أن لم يكن؛ فلو كانت صيغتها تدل على الحدوث لما حولت إلى صيغة أخرى.

والصفة المشبهة لا تؤخذ إلا من مصدر الفعل اللازم، وهذا أحد وجوه الفرق بينها وبين اسم الفاعل، وستأتي مفصلة.

لإفادة معنى الحدوث، وأعني بذلك أنها تُفيد أن الحُسْنَ في المثال المذكور ثابت لوجه الرجل، وليس بحادث مُتَجَدِّدٍ، وهذا بخلاف اسمي الفاعل والمفعول، فإنهما يفيدان الحدوث والتجدد، ألا ترى أنك تقول: «مَرَزْتُ بِرَجُلٍ ضَارِبٍ عَمْرًا» فتجد «ضارباً» مفيداً لحدوث الضرب وتجددِهِ، وكذلك «مَرَزْتُ بِرَجُلٍ مَضْرُوبٍ».

وإنما سميت هذه الصفة مشبهة لأنها كان أصلها أنها لا تنصب، لكونها مأخوذة من فعل قاصر، ولكونها لم يُقصد بها الحدوث، فهي مُبَايَنَةٌ للفعل، لكنها أشبهت اسمَ الفاعل، فأعطيت حكمه في العمل، ووجهُ الشبه بينهما أنها تَوَثَّنَتْ وَتَثَّى وَتُجْمَعُ؛ فتقول: «حَسَنٌ، وَحَسَنَةٌ، وَحَسَنَانِ، وَحَسَنَتَانِ، وَحَسَنُونَ، وَحَسَنَاتٌ» كما تقول في اسم الفاعل: «ضارب، وضاربة، وضاريان، وضاربتان، وضاريون، وضاريات» وهذا بخلاف اسم التفضيل كأَعْلَمَ وَأَكْثَرُ؛ فإنه لا يَتَثَّى ولا يجمع ولا يؤنث، أي: في غالب أحواله؛ فلهذا لا يجوز أن يُشَبَّه باسم الفاعل.

وقولي: «الْمُتَعَدِّي إِلَى وَاحِدٍ» إشارة إلى أنها لا تنصب إلا اسماً واحداً.

ولم تُشَبَّه باسم المفعول لأنه لا يدلُّ على حدثٍ وصاحبه كاسم الفاعل؛ ولأن مرفوعها [فاعل] كاسم الفاعل، ومرفوعه نائب فاعل.

واعلم أن الصفة المشبهة تخالف اسم الفاعل في أمور^(١):

(١) أحدها: أنها تارة لا تَجْرِي على حَرَكَاتِ المضارع وَسَكَتَاتِهِ، وتارة تَجْرِي.

فالأول: كَ «حَسَنٍ، وَظَرِيفٍ» ألا ترى أنهما لا يجاريان يَحْسُنُ وَيَظْرِفُ.

والثاني نحو: «طَاهِرٍ، وَضَامِرٍ» ألا ترى أنهما يجاريان يَطْهَرُ وَيَضْمُرُ.

والقسم الأول هو الغالب، حتى إن في كلام بعضهم أنه لازم وليس كذلك.

(١) ومن وجوه مفارقة الصفة المشبهة لاسم الفاعل ما ذكرناه فيما سبق، من أن الصفة المشبهة لا تصاغ إلا من مصدر الفعل اللازم، نحو شجاع وحسن، أما اسم الفاعل فيصاغ من مصدر اللازم كداخل وجالس وقاعد، ومن مصدر المتعدي كضارب وأكل.

وَبَيَّهْتُ عَلَى أَنْ عَدَمَ الْمَجَارَاةِ هُوَ الْغَالِبُ بِتَقْدِيمِي مِثَالِ مَا لَا يُجَارِي، وَهَذَا بِخِلَافِ اسْمِ الْفَاعِلِ؛ فَإِنَّهُ لَا يَكُونُ إِلَّا مُجَارِيًا لِلْمُضَارِعِ كضارب فإنه مُجَارٍ لِيَضْرِبَ.
فَإِنْ قُلْتُ: هَذَا مُتَّخِضٌ بِدَاخِلٍ وَيَدْخُلُ، فَإِنَّ الضِّمَّةَ لَا تَقَابِلُ الْكَسْرَةَ.
قُلْتُ: الْمَعْتَبَرُ فِي الْمَجَارَاةِ تَقَابُلُ حَرَكَةٍ، بِحَرَكَةٍ، لَا حَرَكَةٍ بَعِينَهَا.
فَإِنْ قُلْتُ: كَيْفَ تَصْنَعُ بِقَائِمٍ وَيَقُومُ، فَإِنْ ثَانِي قَائِمٍ سَاكِنٌ، وَثَانِي يَقُومُ مُتَحَرِّكٌ؟
قُلْتُ: الْحَرَكَةُ فِي ثَانِي يَقُومُ مَنقُولَةٌ مِنْ ثَالِثِهِ، وَالْأَصْلُ يَقُومُ كَيَدْخُلُ؛ فَنَقَلْتُ [الضِّمَّةَ] لَعَلَّةَ تَصْرِيفِيَّةٍ^(١).

(٢) الثَّانِي: أَنَّهَا تَدُلُّ عَلَى الثَّبُوتِ، وَاسْمُ الْفَاعِلِ يَدُلُّ عَلَى الْحَدُوثِ.
(٣) الثَّالِثُ: أَنَّ اسْمَ الْفَاعِلِ يَكُونُ لِلْمَاضِي وَلِلْحَالِ وَلِلْإِسْتِقْبَالِ، وَهِيَ لَا تَكُونُ لِلْمَاضِي الْمُنْقَطِعِ، وَلَا لِمَا لَمْ يَقَعْ، وَإِنَّمَا تَكُونُ لِلْحَالِ الدَّائِمِ، وَهَذَا هُوَ الْأَصْلُ فِي بَابِ الصِّفَاتِ.

وَهَذَا الْوَجْهَ نَاشِئٌ عَنِ الْوَجْهِ الثَّانِي، وَالْأَوَّلُ الثَّلَاثَةُ مُسْتَفَادَةٌ مِمَّا ذَكَرْتُ مِنَ الْحَدِّ، وَمِنْ الْأَمْثَلَةِ.

(٤) الرَّابِعُ: أَنَّ مَعْمُولَهَا لَا يَتَقَدَّمُ عَلَيْهَا؛ لَا تَقُولُ: «زَيْدٌ وَجْهُهُ حَسَنٌ» بِنَصْبِ الْوَجْهِ، وَيَجُوزُ فِي اسْمِ الْفَاعِلِ أَنْ تَقُولَ: «زَيْدٌ أَبَاهُ ضَارِبٌ» وَذَلِكَ لَضَعْفِ الصِّفَةِ؛ لَكُونِهَا فَرْعًا عَنْ فَرْعٍ؛ فَإِنَّهَا فَرْعٌ عَنْ اسْمِ الْفَاعِلِ الَّذِي هُوَ فَرْعٌ عَنِ الْفِعْلِ، بِخِلَافِ اسْمِ الْفَاعِلِ فَإِنَّهُ قَوِيٌّ؛ لَكُونِهِ فَرْعًا مِنْ أَصْلٍ وَهُوَ الْفِعْلُ.

(٥) الْخَامِسُ: أَنَّ مَعْمُولَهَا لَا يَكُونُ أَجْنَبِيًّا، بَلْ سَبِيئًا، وَنَعْنِي بِالسَّبِيئِ وَاحِدًا مِنْ أُمُورِ ثَلَاثَةٍ:

الْأَوَّلُ: أَنَّ يَكُونُ مُتَّصِلًا بِضَمِيرِ الْمَوْصُوفِ، نَحْوُ: «مَرَزْتُ بِرَجُلٍ حَسَنٍ وَجْهَهُ».
الثَّانِي: أَنَّ يَكُونُ مُتَّصِلًا بِمَا يَقُومُ ضَمِيرُهُ، نَحْوُ: «مَرَزْتُ بِرَجُلٍ حَسَنٍ الْوَجْهِ» لِأَنَّ

(١) اسْتَقْلَلْتُ الضِّمَّةَ عَلَى الْوَاوِ فِي «يَقُومُ» فَنَقَلْتُ الضِّمَّةَ إِلَى الْحَرْفِ السَّاكِنِ الصَّحِيحِ، فَصَارَ «يَقُومُ» بِضَمِّ الْقَافِ، وَمِثْلُهُ يَزُولُ وَيَسُوغُ وَيَجُوزُ وَيَصُولُ وَيَهُولُ، وَكَذَلِكَ كُلُّ فِعْلٍ أَجُوفٍ - أَيُّ أَنْ عَيْنُهُ مَعْتَلَةٌ - وَأَوَّيًّا كَانَ، وَيَكُونُ مِنْ بَابِ نَصْرِ كَهَذِهِ الْأَمْثَلَةِ، أَوْ يَأْتِي وَيَكُونُ مِنْ بَابِ ضَرْبٍ مِثْلُ يَبِيعُ وَيَصِيرُ وَيَمِيلُ وَيَسِيرُ وَيَعِيبُ.

«أَل» قائمة مقام الضمير المضاف إليه .

الثالث: أن يكون مُقَدَّرًا معه ضميرُ الموصوف، كـ«مَرَزْتُ بِرَجُلٍ حَسَنٍ وَجْهًا» أي: وجهاً منه .

ولا يكون أجنبيًا، لا تقول: «مَرَزْتُ بِرَجُلٍ حَسَنٍ عَمْرًا» وهذا بخلاف اسم الفاعل، فإن معموله يكون سببًا كـ«مَرَزْتُ بِرَجُلٍ ضَارِبٍ أَبَاهُ»، ويكون أجنبيًا، كـ«مَرَزْتُ بِرَجُلٍ ضَارِبٍ عَمْرًا»^(١).

ولمعمول الصفة المشبهة ثلاثة أحوال:

(١) أحدها: الرفع، نحو: «مَرَزْتُ بِرَجُلٍ حَسَنٍ وَجْهَهُ» وذلك على ضريين: أحدهما: الفاعلية، وهو مُتَقَيٌّ عليه، وحيثُ فالصفة خالية من الضمير؛ لأنه لا يكون للشيء فاعِلان.

الثاني: الإبدال من ضمير مستتر في الوصف؛ أجاز ذلك الفارسي، وخَرَجَ عليه قوله تعالى: «جَنَّاتٍ عَذْنٍ مُفْتَحَةٍ لَهُمْ الأبوابُ»^(٢) فَقَدَّرَ في «مفتحة» ضميراً مرفوعاً على الثبابة عن الفاعل، وقدر «الأبواب» مبدلةً من ذلك الضمير بَدَلَ بعض من كل .

(٢) الوجه الثاني: النصب؛ فلا يخلو إما أن يكون نكرة كقولك: «وَجْهًا» أو معرفة كقولك: «الوَجْهَ».

(١) ذكر الشيخ وجوه الافتراق بين الصفة المشبهة واسم الفاعل، ولم يذكر وجوه الاتفاق بينهما تصريحاً، وإنما ذكر عند بيان سبب تسميتها بالإشارة بعضها، وهي:

الأول: أن كلاً منهما يدل على الحدث وصاحبه، وإن كان اسم الفاعل يدل على حدوث الحدث بعد أن لم يكن، والصفة المشبهة تدل على ثبوت الحدث ولزومه لصاحبه .

والثاني: أن كل واحد منهما يذكر ويؤنث ويفرد ويشى ويجمع، فكما تقول: ضارب وضاربة، وضاربان، وضاربتان، وضاريون، وضاريات، كذلك تقول: حسن، وحسنة، وحسان، وحسنات، وحسنون، وحسنات، بخلاف اسم التفضيل فإنه في بعض أحواله يلزم الإفراد والتذكير، وفي بعضها يجب فيه التذكير والتأنيث والإفراد والثنية والجمع تبعاً لموصوفه، وفي بعضها يجوز فيه الوجهان، وسيأتي ذلك مفصلاً .

والثالث: أن إعمال كل واحد من الصفة المشبهة واسم الفاعل لا بد فيه من الاعتماد على واحد مما ذكر في إعمال اسم الفاعل .

(٢) من الآية ٥٠ من سورة ص .

فإن كان نكرة فنصبه على وجهين:
أحدهما: أن يكون على التمييز، وهو الأَرْجَحُ.
الثاني: [أن يكون منصوباً] على التشبيه بالمفعول به.
فإن كان معرفة تعيّن أن يكون منصوباً على التشبيه بالمفعول به، لأن التمييز لا يكون معرفة، خلافاً للكوفيين.

(٣) الوجه الثالث: الجر، وذلك بإضافة الصفة.
وعلى هذا الوجه ووجه النصب ففي الصفة ضمير مستتر مرفوع على الفاعلية.
وأصل هذه الأَوْجُو الرُّفْعُ، وهو دونها في المعنى، ويتفرع عنه النصب، ويتفرع عن النصب الخفض.

ص - واسم التفضيل، وهو: الصِّفَةُ الدَّالَّةُ عَلَى الْمُشَارَكَةِ وَالزِّيَادَةِ، كـ «أَكْرَمَ»
وَيُسْتَعْمَلُ، بَيْنَ، وَمُضَافاً لِتَكْرَرٍ، فَيَفْرَدُ وَيَذْكُرُ، وَيَأَلُ قِيَّاطِي، وَمُضَافاً لِمَعْرِفَةٍ قَوْجَهَانِ،
وَلَا يَنْصِبُ الْمَفْعُولَ مُطْلَقاً، وَلَا يَرْفَعُ فِي الْغَالِبِ ظَاهِراً إِلَّا فِي مَسْأَلَةِ الْكُحْلِ.
ش - النوع السابع من الأسماء التي تعمل عملَ الفعل: اسم التفضيل.
وهو: «الصفة، الدالة على المشاركة والزيادة»^(١) نحو: «أَفْضَلُ، وَأَعْلَمُ، وَأَكْثَرُ».

(١) المراد أن هذه الصيغة - وهي «أفعل» - تدل على مشاركة صاحبها لغيره في أصل الفعل وزيادة صاحبها على غيره فيه، وتصاغ من مصدر الفعل اللازم نحو أكرم، وأجبن، وأبخل، وأظرف، ومن مصدر الفعل المتعدي مثل أضرب وأنصر ومثل أعلم وقد ورد «خير» و«شر» بدون الهمزة في أولها، مثال «خير» قول الرازي:

* يَلَالُ خَيْرُ النَّاسِ وَإِنَّ الْأَخْيَرَ *

ومثال «شر» قول حسان:

* قَسَّرْتُكُمْ لَخَيْرِكُمْ أَلِفَةً *

قيل: كثر استعمال هاتين الكلمتين فخففوهما بحذف الهمزة، وقال الأخفش: لما كان «خير»، و«شر» لا فعل لهما خالف لفظهما لفظ نظائرهما من الصفات، فعلى قول الأخفش هذا يكون في «خير» و«شر» شلوزان، أحدهما في لفظهما، والثاني في اشتقاقهما حيث جاء ولا فعل لهما، وقد جاء «حب» بغير همزة في قول الشاعر:

وَرَأَيْتَنِي كَلَفًا بِالْحُبِّ أَنْ مَكَمْتُ وَحَبُّ شَيْءٍ إِلَى الْإِنْسَانِ مَا مُنِعَا
قيل: الرواية «أحب شيء» - بغير الواو، وبالحمزة على الأصل - وقيل: شاذ وقع في ضرورة.

وله ثلاث حالات :

(١) حالة يكون فيها لازماً للإفراد والتذكير، وذلك في صورتين :

إحدهما: أن يكون بعده « مِنْ » جارةً للمفضول^(١)، كقولك: «زَيْدٌ أَفْضَلُ مِنْ عَمْرٍو، وَالزَّيْدَانِ أَفْضَلُ مِنْ عَمْرٍو، وَالزَّيْدُونَ أَفْضَلُ مِنْ عَمْرٍو، وَهَيْدٌ أَفْضَلُ مِنْ عَمْرٍو، وَالْهَيْدَاتُ أَفْضَلُ مِنْ عَمْرٍو» ولا يجوز غير ذلك، قال الله تعالى: ﴿قَالُوا لِيُوسُفُ وَأَخُوهُ أَحَبُّ إِلَيْنَا مِمَّا﴾^(٢)، وقال الله تعالى: ﴿قُلْ إِنْ كَانَ آبَاؤُكُمْ وَأَبْنَاؤُكُمْ وَإِخْوَانُكُمْ وَأَزْوَاجُكُمْ وَعَشِيرَتُكُمْ وَأَمْوَالٌ اقْتَرَفْتُمُوهَا وَتِجَارَةٌ تَخْشَوْنَ كَسَادَهَا وَمَسَاكِينُ تَرْضَوْنَهَا أَحَبُّ إِلَيْكُمْ مِنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ وَجِهَادٍ فِي سَبِيلِهِ﴾^(٣) فأقرَد في الآية الأولى مع الاثنين، وفي الثانية مع الجماعة.

الثانية: أن يكون مُضَافاً إلى تَكْرٍةٍ؛ فتقول: زَيْدٌ أَفْضَلُ رَجُلٍ، وَالزَّيْدَانِ أَفْضَلُ رَجُلَيْنِ، وَالزَّيْدُونَ أَفْضَلُ رِجَالٍ، وَهَيْدٌ أَفْضَلُ امْرَأَةٍ، وَالْهَيْدَانِ أَفْضَلُ امْرَأَتَيْنِ، وَالْهَيْدَاتُ أَفْضَلُ نِسْوَةٍ.

(١) اتفق النحاة على أن «من» الجارة للمفضول دالة على ابتداء الغاية ارتقاءً أو انحطاطاً، على هذا اتفق سيويه والمبرد، إلا أن سيويه أشار إلى أنها - مع إفادتها لابتداء الغاية - تفيد معنى التبعيض، وأبطل ابن مالك إفادتها التبعيض، وله في هذا الإبطال دليلان: الأول: أنه لا يصح حلول لفظ «بعض» محلها، وقد علمنا أن «من» الدالة على التبعيض هي التي يصح حلول لفظ «بعض» محلها.

والثاني: أن المجرور بها قد يكون عاماً، نحو قولك: الله أعظم من كل عظيم، وأكبر من كل كبير؛ وأبطل ابن مالك أيضاً دلالة «من» هذه على الابتداء، واستدل على ذلك بأنها لو كانت للابتداء لصح وقوع «إلى» بعدها، كما صح في قولك: «ذهبت من البيت إلى المسجد» ولا يصح وقوع «إلى» بعد «من» الجارة للمفضول، ومن أجل ذلك كله ذهب ابن مالك إلى أن «من» الجارة للمفضول دالة على المجاوزة، فإذا قلت: «زيد أفضل من عمرو» كان المعنى: جاوز زيد عمراً في الفضل.

واعلم بعد ذلك أنه لا يجوز أن تقدم «من» هذه مع مجرورها على أفعل التفضيل، إلا إذا كان مجرورها اسم استفهام، نحو قولك: «ممن أنت أفضل» كما أنه لا يجوز أن يفصل بين أفعل التفضيل وبين «من» هذه بأجنبي، وقد وقع في الشعر العربي الفصل بينهما بلو وشرطها، كما في قول الحماسي:

وَلَقَوْلِكَ أَطْيَبُ - لَوْ بَدَلْتِ لَنَا - مِنْ مَاءٍ مَرْهُبٍ عَلَى خَمِيرٍ

(٢) من الآية ٨ من سورة يوسف.

(٣) من الآية ٢٤ من سورة التوبة.

(٢) وحالة يكون فيها مُطابقاً لموصوفه، وذلك إذا كان بال، نحو: «زَيْدٌ الْأَفْضَلُ»، والزَّيْدَانِ الْأَفْضَلَانِ، والزَّيْدُونَ الْأَفْضَلُونَ، وَهَذَا الْفُضْلَى، وَالْهَيْدَانِ الْفُضْلَيَانِ، وَالْهَيْدَاتُ الْفُضْلَيَاتُ، أَوِ الْفُضْلُ.

(٣) وحالة يكون فيها جائز الوجهين: المطابقة، وعديها، وذلك إذا كان مُضافاً لمعرفة؛ تقول: «الزَّيْدَانِ أَفْضَلُ الْقَوْمِ» وإن شئت قلت: «أَفْضَلَا الْقَوْمِ» وكذلك في الباقي، وعدم المطابقة أفصح، قال الله تعالى: «وَلَتَجِدَنَّهُمْ أَخْرَصَ النَّاسِ»^(١)، ولم يقل «أَخْرَصِي» بالياء، وقال الله تعالى: «وَكَذَلِكَ جَعَلْنَا فِي كُلِّ قَرْيَةٍ أَكْبَرَ مُجْرِمِيهَا»^(٢) فطابق، ولم يقل «أكْبَرَ مجرميها» وعن ابن السَّراج أنه أوجب عدم المطابقة، ورُدَّ عليه بهذه الآية.

وأجمعوا على أنه لا ينصب المفعول به مطلقاً، ولهذا قالوا في قوله تعالى: «إِنَّ رَبَّكَ هُوَ أَعْلَمُ مَنْ يَضِلُّ عَنْ سَبِيلِهِ»^(٣): إن «مَنْ» ليست مفعولاً بأَعْلَمَ، لأنه لا ينصب المفعول، ولا مضافاً إليه؛ لأن أَفْعَلَ بعض ما يضاف إليه، فيكون التقدير أعلم المضلين، بل هو منصوب بفعل محذوف يدل عليه أعلم، أي: يعلم مَنْ يَضِلُّ.

واسم التفضيل يرفع الضمير المستتر باتفاق، تقول: «زَيْدٌ أَفْضَلُ مِنْ عمرو» فيكون في «أَفْضَلُ» ضميرٌ مستترٌ عائِدٌ على زيد، وهل يرفع الظاهر مطلقاً، أو في بعض المواضع؟ فيه خلاف بين العرب؛ فبعضهم يرفعه به مطلقاً؛ فتقول: مَرَزْتُ بِرَجُلٍ أَفْضَلَ مِنْهُ أَبَوَهُ، فتخفض «أَفْضَلَ» بالفتحة على أنه صِفَةٌ لرجل، وترفع الأب على الفاعلية، وهي لغة قليلة، وأكثرهم يُوجِبُ رَفْعَ «أَفْضَلَ» في ذلك على أنه خَبَرٌ مُقَدِّمٌ، و«أَبَوَهُ» مبتدأ مؤخر^(٤)، وفاعل «أَفْضَلَ» ضميرٌ مستترٌ عائِدٌ عليه، ولا يرفع أَكْثَرُهُمْ بِأَفْعَلَ الاسم الظاهر إلا في مسألة

(١) من الآية ٩٦ من سورة البقرة.

(٢) من الآية ١٢٣ من سورة الأنعام.

(٣) من الآية ١١٧ من سورة الأنعام.

(٤) وجملة المبتدأ والخبر في محل جر صفة لرجل؛ فالفرق بين الوجهين من جهتين:

الأولى: أن النعت في الوجه الأول مفرد وهو في الوجه الثاني جملة.

والوجه الثاني: أن أفعَلَ التفضيل غير متحمل للضمير في الوجه الأول؛ لأن الاسم الظاهر مرفوع به، والفعل وشبهه لا يرفعان إلا فاعلاً واحداً، وهو في الوجه الثاني متحمل للضمير؛ لأن الاسم الظاهر غير معمول له.

الكحل . وضابطها: أن يكون في الكلام تَقْيٌ، بعده اسمٌ جِنْسٍ، موصوفٌ باسم التفضيل، بعده اسمٌ مُفَضَّلٌ على نفسه باعتبارين، مثال ذلك قولهم: «ما رَأَيْتُ رَجُلًا أَحْسَنَ في عَيْنِهِ الكُحْلُ مِنْهُ في عَيْنِ زَيْدٍ» وقول الشاعر:

١٣٢ - ما رَأَيْتُ أَمْرًا أَحَبَّ إِلَيْهِ أَلْبَ لَذْلُ مِنْهُ إِلَيْكَ يا أَبْنَ سِنَانٍ
وكذلك لو كان مكان النفي استفهامٌ، كقولك: «هل رَأَيْتَ رَجُلًا أَحْسَنَ في عَيْنِهِ الكُحْلُ مِنْهُ في عَيْنِ زَيْدٍ؟» أو تَهْيٍ نحو: «لا يَكُنْ أَحَدٌ أَحَبَّ إِلَيْهِ الْخَيْرُ مِنْهُ إِلَيْكَ».

ص - باب التَّوَابِعِ: يَتَّبِعُ مَا قَبْلَهُ في إِعْرَابِهِ خَمْسَةٌ.

ش - التواضع عبارة عن الكلمات التي لا يَمَسُّهَا الإِعْرَابُ إلا على سبيل التَّبَعِ لغيرها^(١)، وهي خمسة: النعت، والتأكيد، وعَطْفُ اليان، وعَطْفُ النسق، والبَدَلُ،

١٣٢ - لم أقف لهذا الشاهد على نسبة إلى قائل معين، وقد يتوهم أنه لزهير بن أبي سلمى المزني، لذكر ابن سنان فيه، وممدوح زهير هو هرم بن سنان المري، ولكنه ليس من شعر زهير الذي رواه وشرحه الأعلام الششمري، وأحمد بن يحيى ثعلب.

اللفظة: «البذل» العطاء والجود.

الإِعْرَابُ: «ما» نافية «رأيت» فعل وفاعل «امراً» مفعول به لرأى «أحب» نعت لامراً «إليه» جار ومجرور متعلق بأحب «البذل» فاعل أحب «منه، إليك» جاران ومجروران يتعلقان بأحب «يا» حرف نداء «ابن» منادى منصوب بالفتحة الظاهرة، وابن مضاف و«سنان» مضاف إليه.

الشاهد فيه: قوله «أحب... البذل» حيث رفع أفعل التفضيل، الذي هو قوله: «أحب»، الاسم الظاهر غير السببي، وهو قوله «البذل» لكون اسم التفضيل وقع وصفاً لاسم جنس، وهو قوله «امراً» واسم الجنس مسبوق بنفي، وهو المذكور في قوله: «ما رأيت» والفاعل الظاهر اسم مفضل على نفسه باعتبارين، ألا ترى أن «البذل» باعتبار كونه محبوباً لابن سنان أفضل منه باعتبار كونه محبوباً لغيره، وهذا الذي يعبر العلماء عنه بمسألة الكحل.

(١) لم يعرف الشيخ «التابع» بالتعريف المشهور بين النحاة، وإنما ذكر عبارة قريية على المبتدئين لتكون مقدمة لذكر أقسام التابع، وأما ما اشتهر عند النحاة فهو قولهم «التابع: هو المشارك لما قبله في إعرابه الحاصل والمتجدد وليس خيراً» فالمشارك لما قبله في إعرابه جنس في التعريف يشمل التواضع وغيرها مما ستعرفه، وقولنا «الحاصل» فصل أول يخرج به الحال والتمييز إذا كان صاحبهما منصوباً، والمفعول الثاني من باب «أعطى» فإنه لو رفعت أول المفعولين نيابة عن الفاعل لم يتبعه الثاني في الرفع، بل يبقى منصوباً، وقولهم «وليس خيراً» فصل ثالث يخرج به الخبر الثاني في نحو قولك «المرمان حلوا حامضاً» فإنه يشارك الأول في إعرابه الحاصل والمتجدد لكنه ليس تابعاً، وإنما هو خير.

وَعَدَّهَا الزَّجَاجِيُّ وَغَيْرُهُ أَرْبَعَةً، وَأَذْرَجُوا عَطَفَ الْبَيَانِ وَعَطَفَ النَّسَقِ تَحْتَ قَوْلِهِمْ «العطف».

ص - التَّعْتُ، وَهُوَ: التَّابِعُ، الْمُشْتَقُّ أَوْ الْمُؤُولُ بِهِ، الْمَبَايُنُ لِلْفَقْظِ مَتَّبِعِهِ^(١).

ش - «التابع» جنس يشمل التوابع الخمسة، و«المشتق أو المؤول به» مُخرج لبقية التوابع؛ فإنها لا تكون مشتقة ولا مؤولة به^(٢) ألا ترى أنك تقول في التوكيد^(٣) «جاء القوم

(١) إن قلت: هل لفظ «التعت» ولفظ «الصفة» أو «الوصف» مترادفان يدل كل منهما على ما يدل عليه الآخر، أو هما مختلفان يدل أحدهما على معنى ويدل الآخر على معنى غيره؟

فالجواب على هذا: أن هناك اختلافاً بين حملة اللغة في ذلك، فذكر ابن هشام في شرح اللمحة أنهما مترادفان كل واحد منهما يدل على ما يدل عليه الآخر، وذهب جماعة إلى أنهما متغايران، ثم هذا الفريق يختلف في مدلول كل منهما. فذهب قوم إلى أن لفظ التعت يكون في الحلى مثل الطويل والقصير وأما الصفة أو الوصف فإنما يكون في الأحداث كضارب وفاهم وذاهب، وذهب قوم إلى أن التعت لا يكون إلا فيما يتغير كضارب، وأما الوصف فيكون فيما يتغير وفيما لا يتغير.

(٢) لا يخفى على ذي فطنة أن العطف قد يكون بين مشتقين كما تقول: أبوك كريم وعالم، وهذا مما لا ينكره أحد له علم بما يتكلم به العرب، فمعنى قول الشارح: إن التوابع غير التعت لا تكون مشتقة ولا مؤولة به أنه لا يشترط فيها ذلك كما هو مشروط في التعت، ولا شك أن ما ذكره الشارح من الجواب عن عطف النسق في المشتق لا يجري في مثالنا وما أشبهه، من كل ما كان فيه المعطوف وصفاً للذي وصف به المعطوف عليه، لا لغيره كما فرضه الشارح في مثاله.

(٣) أصل المشتق: ما أخذ من لفظ المصدر للدلالة على شيء منسوب إلى المصدر؛ فيشمل الأفعال الثلاثة الماضي والمضارع والأمر، ويشمل اسم الفاعل، واسم المفعول والصفة المشبهة، واسم التفضيل، ويشمل اسم الزمان، واسم المكان، واسم الآلة؛ فهذه الأشياء العشرة كل واحد منها يقال له «مشتق» بالمعنى الذي ذكرناه، ولما كانت هذه الأشياء بعضها يقع نعتاً وبعضها لا يقع نعتاً فسر ابن مالك في شرح الكافية المشتق الذي يقع نعتاً (أو خيراً أو حالاً) بأنه ما دل على حدث وصاحبه، وذلك يشمل أربعة من هذه العشرة، وهي: اسم الفاعل، واسم المفعول، والصفة المشبهة، واسم التفضيل، وإطلاق لفظ المشتق على هذه الأربعة وحدها من باب إطلاق اسم العام على الخاص.

أما المؤول بالمشتق فأنواع أهمها:

الأول: اسم الإشارة، نحو قولك «زارني زيد هذا» فإنه في قوة قولك: زيد المشار إليه.

الثاني: «ذو» التي بمعنى صاحب وفروعها، نحو قولك «جاءني رجل ذو جاه» فإنه في قوة قولك: رجل صاحب جاه.

الثالث: الاسم المنسوب، نحو قولك «جاءني رجل دمشقي» فإنه في قوة قولك: رجل منسوب إلى دمشق.

الرابع: مما هو في تأويل المشتق: الجملة الخيرية، نحو قولك «جاءني رجل أبوه عالم» ونحو قوله تعالى: «وأتقوا يوماً ترجعون فيه إلى الله» ولا بد من ارتباطها بالمنعوت بضمير يعود منها إليه.

أَجْمَعُونَ» و«جاء زَيْدٌ زَيْدٌ» وفي البيان والبدل «جاء زَيْدٌ أبو عبد الله» وفي عطف التَّنْقِيحِ «جاء زَيْدٌ وَعَمْرُو» فتجدها توابع جامدة، وكذلك سائر أمثلتها، ولم يبق إلا التوكيد اللفظي، فإنه قد يجيء مشتقاً كقولك «جاء زَيْدٌ الفاضلُ الفاضلُ» الأول نعت والثاني توكيد لفظي؛ فلهذا أخرجته بقولي: «المباين للفظ متبوعه».

فإن قلت: قد يكون التابع المشتق غير نعت، مثال ذلك في البيان والبدل قولك: «قال أبو بكر الصديق، وقال عُمَرُ الفاروق» وفي عطف النسق: «رأيت كاتباً وشاعراً».

قلت: الصديق والفاروق وإن كانا مُشْتَقَّيْنِ إلا أنهما صارا لَقَبَيْنِ على الخلفيتين رضي الله عنهما لا جَعَيْنِ بباب الأعلام كزيد وعمرو، و«شاعراً» في المثال المذكور نعتٌ حُلِفَ منوعته، وذلك المنعوت هو المعطوف، وكذلك «كاتباً» ليس مفعولاً في الحقيقة، إنما هو صفة للمفعول، والأصل: رأيت رجلاً كاتباً ورجلاً شاعراً.

ص - وَفَائِدَتُهُ تَخْصِيصٌ، أَوْ تَوْضِيحٌ، أَوْ مَذْخٌ، أَوْ دَمٌ، أَوْ تَرْخُمٌ، أَوْ تَوْكِيدٌ.

ش - فائدة النعت^(١): إما تخصيصٌ نكرة، كقولك: «مَرَزْتُ بِرَجُلٍ كَاتِبٍ» أو توضيحٌ معرفة، كقولك: «مَرَزْتُ بِزَيْدِ الْخَيَّاطِ» أو مَذْخٌ، نحو: «بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ»^(٢) أو دَمٌ نحو: «أَعُوذُ بِاللَّهِ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ» أو تَرْخُمٌ، نحو: «اللَّهُمَّ ارْحَمْ عَبْدَكَ الْمُسْكِينَ» أو

= والخامس: من الجامد المؤول بالمشتق أيضاً المصدر، نحو قولك: «جاءني رجل عدل» أي عادل، وهذا تأويل الكوفيين، والبصريون يقدرون في النعت بالمصدر مضافاً في قوة المشتق، فتقدير هذا المثال عندهم: رجل ذو عدل.

(١) زاد جماعة من النحاة على هذه الفوائد الستة أربع فوائد أخرى، وهي:

الأولى: التعميم، نحو «إن الله يحشر عباده الأولين والآخرين».

الثانية: التفصيل، نحو قولك «زارني رجلان عربي وتركبي».

الثالثة: الإبهام، نحو قولك «تصدق بصدقة قليلة أو كثيرة».

الرابعة: إعلام المخاطب بأن المتكلم عالم بحال المحدث عنه، نحو «رأيت أخاك العالم».

(٢) الآية ١ من سورة الفاتحة، وفي عددها آية منها وحدها أو من كل سورة من سور القرآن الكريم خلاف طويل الدليل عميق السيل.

توكيداً، نحو: قوله تعالى: ﴿تِلْكَ عَشْرَةٌ كَامِلَةٌ﴾^(١) ﴿فَإِذَا نَفَخَ فِي الصُّورِ نَفْخَةٌ وَاحِدَةٌ﴾^(٢).

ص - وَيَتَّبِعُ مَنْعُوتُهُ فِي وَاحِدٍ مِنْ أَوْجُو الإِعْرَابِ، وَمِنْ التَّعْرِيفِ وَالتَّنْكِيرِ، ثُمَّ إِنْ رَفَعَ ضَمِيحاً مُسْتِثْنِياً تَبَعَ فِي وَاحِدٍ مِنَ التَّذْكِيرِ وَالتَّأْنِيثِ، وَوَاحِدٍ مِنَ الْإِفْرَادِ وَفَرْعَيْهِ، وَالْأَفْهَوُ كَالْفِعْلِ، وَالْأَحْسَنُ، «جَاءَتِي رَجُلٌ قُعُودٌ عِلْمَانُهُ» ثُمَّ «قَاعِدٌ» ثُمَّ «قَاعِدُونَ».

ش - اعلم أن للاسم بحسب الإعراب ثلاثة أحوال: رفع، ونصب، وجر، وبحسب الإفراد وغيره ثلاثة أحوال: إفراد، وتثنية، وجمع، وبحسب التذكير والتأنيث حالتان، وبحسب التنكير والتعريف حالتان؛ فهذه عشرة أحوالٍ للاسم.

ولا يكون الاسم عليها في وقت واحد، لما في بعضها من التضاد، ألا ترى أنه لا يكون الاسم مرفوعاً منصوباً مجروراً، ولا معرفاً منكرأ، ولا مفردأ مثني مجموعأ، ولا مذكراً مؤنثأ.

وإنما يجتمع فيه منها في الوقت الواحد أربعة أمور، وهي من كل قسمٍ واحدٌ، تقول: «جَاءَتِي زَيْدٌ» فيكون فيه الإفراد والتذكير والتعريف والرفع؛ فإن جئت مكانه برجل ففيه التنكير بدل التعريف وبقية الأوجوه؛ فإن جئت مكانه بالزيدان أو بالرجال ففيه التثنية أو الجمع بدل الإفراد وبقية الأوجوه؛ فإن جئت مكانه بهند ففيه التأنيث بدل التذكير وبقية الأوجوه، فإن قلت: «رَأَيْتُ زَيْدًا» أو «مَرَزْتُ بِزَيْدٍ» ففيه النصب أو الجر بدل الرفع وبقية الأوجوه.

ووقع في عبارة [بعض] المعربين أن النعت يتبع المنعوت في أربعة من عشرة، وَيَعْتَوْنَ بذلك أنه يتبعه في الأمور الأربعة التي يكون عليها، وليس كذلك^(٣)، وإنما حكمه أن يتبعه في اثنين من خمسة دائماً، وهما: واحد من أَوْجُو الإِعْرَابِ، وواحد من التعريف

(١) من الآية ١٩٦ من سورة البقرة.

(٢) من الآية ١٣ من سورة الحاقة.

(٣) الاختلاف بينه وبين المعربين لفظي، فإنهم يريدون النعت الحقيقي، لا مطلق النعت، وهو يقصد مطلق النعت، وسيأتي (ص ٣٢١) ما يفيد اعتراف المؤلف بأن الخلاف لفظي.

والتنكير، ولا يجوز في شيء من التعت أن يخالف منوعته في الإعراب، ولا أن يخالفه في التعريف والتكير.

فإن قلت: هذا متقضى بقولهم: «هَذَا جُحْرُ ضَبِّ خَرِبٍ»^(١) فوصفوا المرفوع، وهو الْجُحْرُ، بالمخفض، وهو «خَرِبٌ» ويقولون تعالى: «وَيُلْ لِكُلِّ هُمَزَةٍ لُّمَزَةٌ الَّذِي جَمَعَ مَالاً وَعَدْدَةً»^(٢) فوصف النكرة، وهي «كل همزة لمزة» بالمعرفة، وهو «الذي» ويقولون تعالى: «حَمَّ، تَنْزِيلَ الْكِتَابِ مِنَ اللَّهِ الْعَزِيزِ الْعَلِيمِ، غَافِرِ الذُّنُوبِ وَقَابِلِ التَّوْبِ شَدِيدِ الْعِقَابِ فِي الطُّوْلِ»^(٣)، فوصف المعرفة - وهو اسم الله تعالى - بالنكرة، وهي «شديد العقاب» وإنما قلنا: إنه نكرة لأنه من باب الصفة المشبهة، ولا تكون إضافتها إلا في تقدير الانفصال، ألا ترى أن المعنى: شديد عقابه، لا يتفق في المعنى عن ذلك؟

قلت: أما قولهم: «هَذَا جُحْرُ ضَبِّ خَرِبٍ» فأكثر العرب ترفع خرباً، ولا إشكال فيه، ومنهم من يخفضه لمجاورته للمخفض، كما قال الشاعر:

(١) مثل هذا المثل قول امرئ القيس بن حجر الكندي من معلقته:

كَأَنَّ ثَبِيرًا فِي عَرَائِينَ وَيُلُو كَبِيرُ أَنَاسٍ فِي بَجَاؤِ مُزْمَلٍ

فإن قوله: «مزمل» نعت لكبير أناس، وأنت ترى التعت مجروراً والمنعوت مرفوعاً، والكلام فيه كالذي ذكره الشارح في تخريج المثل عند من جر «خرب».

ومن هذا تفهم أن هذا البيت والمثال الذي ذكره المؤلف ونحوهما لا يخرج شيء منها عما قرره النحاة من ضرورة أن يتبع التعت منوعته في إعرابه، لأن ذلك إما أن يكون لفظاً نحو «جاءني رجل فاضل» وإما أن يكون تقريراً نحو «زارني علي المرتضى» وإما أن يكون محلاً نحو «زارني خالد هذا» ومن الذي يوافق منوعته تقريراً مثال الشارح وبيت امرئ القيس؛ فإن كل نعت فيهما مرفوع تبعاً للمنعوت، وعلامة رفعه ضمة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المجاورة.

(٢) الآيتان ١، ٢ من سورة الهمزة، وادعاء الشيخ أن «الذي جمع» نعت لكل همزة لمزة ليس صحيحاً، لأن «الذي جمع» بدل من كل همزة لمزة، والبدل لا يلزم فيه أن يتطابق مع المبدل منه في التعريف والتكير، ويجوز أن تجعل «الذي جمع مالا» نعتاً مقطوعاً لمجرد الدم فيكون خبراً لمبتدأ محذوف، والتقدير: هو الذي جمع مالا، أو مفعولاً به لفعل محذوف، والتقدير: أذم الذي جمع مالا، وسيأتي مبحث التعت المقطوع في آخر هذا الباب.

(٣) الآيات ١، ٢، ٣ من سورة غافر، وادعاء الشيخ أن في هذه الآية وصف المعرفة وهي لفظ الجلالة بالنكرة وهي قوله «غافر الذنب» بناء على أن إضافة الوصف إلى معموله لفظية - غير مسلم، لأن الكلام ليس على هذا الإطلاق في كل وصف تكون إضافته إلى معموله لفظية، بل ذلك خاص بما لم يرد به الاستمرار في جميع الأزمنة، فإن أريد به ذلك كانت هذه الإضافة معنوية، ونظير هذه الآية الكريمة قوله تعالى «الحمد لله رب العالمين الرحمن الرحيم مالك يوم الدين».

* قَدْ يُؤْخَذُ الْجَارُ بِجُرْمِ الْجَارِ *

١٣٣-

ومُرَادُهُمْ بذلك أن يُتَّسَبَّوْا بين المتجاورين في اللفظ، وإن كان المعنى على خلاف ذلك، وعلى هذا الوجه ففي «خرب» ضمة مُقْلَرَّةٌ منع من ظهورها اشتغال الآخر بحركة المجاورة، وليس ذلك بمُخْرِجٍ له عما ذكرناه من أنه تابع لمنعوته في الإعراب، كما أننا نقول: إن المبتدأ والخبر مرفوعان، ولا يمنع من ذلك قراءة الحسن [البصري] «الحمد لله»^(١) بكسر الدال إبتاعاً لكسرة اللام، ولا يمنع من ذلك أيضاً قولهم في الحكاية «مَنْ زَيْدًا» بالنصب، أو «مَنْ زَيْدٌ» بالخفض، إذا سألت مَنْ قال: رأيت زَيْدًا، أو مررت بِزَيْدٍ، وأردت أن تُرْبِطَ كلامك بكلامه بحكاية الإعراب.

وقد تبين بهذا صحة قولنا: إن النعت لا بد أن يتبع منعوته في إعرابه وتعريفه وتنكيره^(٢).

وأما حكمه بالنظر إلى الخمسة الباقية - وهي: الإفراد، والتثنية، والجمع، والتذكير، والتأنيث - فإنه يُعْطَى منها ما يُعْطَى الفعل الذي يحلُّ مَحَلَّهُ في ذلك الكلام؛ فإن

١٣٣ - هذا مثل من أمثال العهد الإسلامي يوافق نصف بيت من الرجز، وانظره في مجمع الأمثال للميداني (ج ٢ ص ١٧ طبع المطبعة الخيرية)، وقد أورده أبو الفتح بن جني في كتاب الخصائص (٤٦٤) ثالث ثلاثة أبيات من الرجز المشطور، ونسبه لأعرابي يقوله لامرأته، ولم يعينه، وقد أشار إليه الحريري في المقامة الأربعين، وذكر الشريشي شارحها الأبيات والقصة التي ذكرها ابن جني.

الإعراب: «قد» حرف تقييد، مبني على السكون لا محل له من الإعراب «يؤخذ» فعل مضارع مبني للمجهول، مرفوع بالضمّة الظاهرة «الجار» نائب فاعل يؤخذ، مرفوع بالضمّة الظاهرة «بجرم» جار ومجرور متعلق بقوله يؤخذ، وجرم مضاف و«الجار» مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة.

الشاهد فيه: ليس في هذا المثل شاهد لهذا الباب يستشهد بشيء من ألفاظه عليه، ولكن المؤلف قد جاء به ليدل على أن الشيء قد يعامل المعاملة التي يستحقها جاره، لا المعاملة التي يستحقها هو نفسه، ونظيره أن العرب عاملت «خرب» المعاملة التي يستحقها «ضرب» فجروا لفظه ولو أنهم عاملوا «خرب» المعاملة التي يستحقها هو نفسه لرفعوه؛ لأنه نعت للمرفوع، ونعت المرفوع يجب أن يكون مرفوعاً.

(١) من الآية ٢ من سورة الفاتحة، ومن آيات أخرى.

(٢) لم يتكلم المؤلف على الآيتين الكريميتين - وهما قوله سبحانه «ويل لكل همزة لمزة الذي جمع مالا وعنده» وقوله جلت كلمته «حم تنزيل الكتاب من الله العزيز العليم غافر الذنب وقابل التوب» وقد تكلمنا عليهما فيما سبق.

كان الوَصْفُ رافعاً لضمير الموصوف طَابَقَهُ في اثنين منها، وكملت له حيثيذ الموافقة في أربعة من عشرة كما قال المعربون^(١)، تقول: «مَرَزْتُ [بِرَجُلٍ قَائِمٍ]» و«بِرَجُلَيْنِ قَائِمَيْنِ» و«بِرَجَالٍ قَائِمِينَ» و«بِامْرَأَةٍ قَائِمَةٍ» و«بِامْرَأَتَيْنِ قَائِمَتَيْنِ» و«بِنِسَاءٍ قَائِمَاتٍ» كما تقول في الفعل «مَرَزْتُ [بِرَجُلٍ قَامَ]»، ورجلين قَامَا، ورجالٍ قَامُوا، وبِامْرَأَةٍ قَامَتْ، وبِامْرَأَتَيْنِ قَامَتَا، ونِسَاءٍ قُمْنَ، وإن كان الوَصْفُ رافعاً لاسم ظاهر؛ فَإِنْ تَذَكَّرَهُ وتأنثه على حسب ذلك الاسم الظاهر، لا على حسب المنعوت، كما أن الفعل الذي يحلُّ محله يكون كذلك، تقول: «مررت برجل قائمة أمُّه»؛ فتوث الصفة لتأنيث الأم، ولا تلتفت لكون الموصوف مذكراً، لأنك تقول في الفعل: قَامَتْ أمُّه، وتقول في عكسه: «مررت بامرأة قائم أبوها» فتذكُر الصفة لتذكير الأب، ولا تلتفت لكون الموصوف مؤنثاً؛ لأنك تقول في الفعل: قَامَ أبوها، قال الله تعالى: «رَبَّنَا أَخْرِجْنَا مِنْ هَذِهِ الْقَرْيَةِ الظَّالِمِ أَعْمَالُهَا»^(٢)، ويجب إفراد الوصف، ولو كان فاعله مثنى أو مجموعاً، كما يجب ذلك في الفعل، فتقول: «مَرَزْتُ بِرَجُلَيْنِ قَائِمِ أَبَوَاهُمَا» و«بِرَجَالٍ قَائِمِ آبَاؤُهُمْ» كما تقول: قَامَ أَبَوَاهُمَا، وقَامَ آبَاؤُهُمْ، وَمَنْ قال: «قَامَا أَبَوَاهُمَا» و«أَكَلُونِي الْبَرَاعِيثُ»^(٣) ثنى الوَصْفَ وَجَمَعَهُ جَمْعَ السلامة، فقال: «قَائِمَيْنِ أَبَوَاهُمَا» و«قَائِمِينَ آبَاؤُهُمْ» وأجاز الجميع أن تجمع الصفة جمع التكسير، إذا كان الاسم المرفوع جمعاً، فتقول: «مَرَزْتُ بِرَجَالٍ قِيَامِ آبَاؤُهُمْ» و«بِرَجُلٍ قُعُودِ غُلَمَانَهُ» وَرَأَا ذلك أَحْسَنُ من الإفراد الذي هو أَحْسَنُ من جمع التصحيح.

ص- وَيَجُوزُ قَطْعُ الصِّفَةِ الْمَعْلُومِ مَوْصُوفُهَا حَقِيقَةً أَوْ ادِّعَاءً، رَفْعاً بِتَقْدِيرِ هُوَ، وَنَصْباً بِتَقْدِيرِ أَغْنِي أَوْ أَمْدَحُ أَوْ أَدُمُ أَوْ أَرْحَمُ.

ش- إذا كان الموصوف معلوماً بدون الصفة^(٤) جاز لك في الصفة الإتيان والقَطْعُ.

(١) قد اعترف المؤلف هنا بأن كلام المعربين صحيح إذا أريد النعت الحقيقي.

(٢) من الآية ٧٥ من سورة النساء، ونظير الآية الكريمة قول عبدة بن عمرو بن شريح:

لَحَى اللَّهُ وَلَدَيْنَا وَمَا ارْتَحَلَا بِهِ مِنْ السُّوءِ الْبَاقِي عَلَيْهِمْ وَيَالِهَا

(٣) يريد من الحق بالفعل علامة التثنية إذا كان الفاعل مثنى وعلامة الجمع إذا كان الفاعل جمعاً.

(٤) ومما ورد من هذا عن العرب قول الخرنق، وهي أخت طرفة بن العبد البكري لأمه:

لَا يَبْعَدَنَّ قَوْمِي الَّذِينَ هُمْ سَمُّ الْعُدَاةِ وَأَقَةُ الْجُزُرِ

الْكَائِلِينَ بِكُلِّ مُفْتَرِكٍ وَالطَّيِّبِينَ مَعَايِدِ الْأَزْرِ

مثال ذلك في صفة المدح «الْحَمْدُ لِلَّهِ الْحَمِيدُ» أجاز فيه سبويه الجرَّ على الإتياع، والنصب بتقدير أمدح، والرفع بتقدير هو، وقال: «سَمِعْنَا بَعْضَ الْعَرَبِ يَقُولُ: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾^(١) بالنصب؛ فسألت عنها يونس، فزعم أنها عربية» اهـ.

ومثاله في صفة الذم: «وَأَمْرَاتُهُ حَمَالَةٌ الْحَطَبِ»^(٢) قرأ الجمهور بالرفع على الإتياع، وقرأ عاصم بالنصب على الذم.

ومثاله في صفة الترحم «مَرَزْتُ بِزَيْدٍ الْمُسْكِينِ» يجوز فيه الخفض على الإتياع، والرفع بتقدير هو، والنصب بتقدير أرحم.

ومثاله في صفة الإيضاح: «مَرَزْتُ بِزَيْدٍ التَّاجِرِ» يجوز فيه الخفض على الإتياع، والرفع بتقدير هو، والنصب بتقدير أعني.

ولا فرق في جواز القطع بين أن يكون الموصوف معلوماً حقيقةً أو ادعاءً؛ فالأول مشهور، وقد ذكرنا أمثله، والثاني نص عليه سبويه في كتابه، فقال: «وقد يجوز أن تقول: مَرَزْتُ بِقَوْمِكَ الْكِرَامِ» يعني بالنصب أو بالرفع «إذا جعلت المخاطب كأنه قد عرفهم»... ثم قال «نزلتهم هذه المنزلة وإن كان لم يعرفهم» اهـ.

ص - والتوكيد، وهو إما لفظي، نحو * أَخَاكَ أَخَاكَ إِنَّ مَنْ لَا أَخَا لَهُ * أَتَاكَ أَتَاكَ
"الْأَجْفُونَ أَحْسِسْ أَحْسِسْ * وَنَحْوُ * لَا لَا أَبُوحُ بِحُبِّ بَشَّةٍ إِنَّهَا * وَلَيْسَ مِنْهُ * دَكَاً دَكَاً"
بِقَاً صَفَاً.

ش - الثاني من التوابع: التوكيد، ويقال فيه أيضاً: التأكيد - بالهمزة - ويأبداها ألفاً
عل. القاس في نجو: «فأس، ورأس».

بربان: لفظي، ومعنوي.

م. الآن في اللفظي، وهو: إعادة الأول بعينه سواء كان اسماً، كقوله:

١- آية ٢ من سورة الفاتحة.

٢- آية ٤ من سورة المسد.

١٣٤ - أَخَاكَ أَخَاكَ، إِنَّ مَنْ لَا أَخَا لَهُ كَسَاعٍ إِلَى الْهَيْجَا بِغَيْرِ سِلَاحٍ
وانتصاب «أخاك» الأول: بإضمار أَحَقَّظْ أو أَلْزَمْ أو نحوهما، والثاني: تأكيد له؛ أو
فِعْلاً، كقوله:

١٣٥ - فَأَيْنَ إِلَى أَيْنَ النَّجَاةُ بَبَغْلَتِي أَتَاكَ أَتَاكَ اللَّاحِقُونَ أَحْسِنَ أَحْسِنَ

١٣٤ - هذا البيت من شواهد سيبويه (ج ١ ص ١٢٩) وقد نسب الأعلام إلى إبراهيم بن هرمة القرشي،
وليس كما ذكر، بل هو من كلمة لمسكين الدارمي، وقد أنشده المؤلف في أوضحه (رقم ٤٥٩) وفي
شذور الذهب (رقم ١٠٦).

اللفظة: «الهيجا» بالقصر هنا - الحرب، ونظيره - في قصر هذا اللفظ - قول لبيد:

* يَا رَبِّ هَيْجَا هِيَ خَيْرٌ مِنْ دَعَا *

وتمد أيضاً، ومن ذلك قول الشاعر:

إِذَا كَانَتِ الْهَيْجَاءُ وَأَنْشَقَّتِ الْعَصَا فَحَسْبُكَ وَالضُّحَاكَ سَيْفٌ مُهَيَّأٌ

المعنى: يحض على الاعتصام بالأخ والتمسك بوداده؛ لأنه الناصر في وقت الشدة.

الإعراب: «أخاك» أخا: مفعول به لفعل محذوف وجوباً، تقديره أَلْزَمَ أَخَاكَ، مثلاً، وهو منصوب
بالألف نيابة عن الفتحة: لأنه من الأسماء الستة، وأخا مضاف والكاف ضمير المخاطب مضاف إليه،
مبني على الفتح في محل جر «أخاك» تأكيداً للأول «إن» حرف توكيد ونصب «من» اسم الموصول
اسم إن، مبني على السكون في محل نصب «لا» نافية للجنس «أخا» اسم لا. وفي هذا التعبير كلام
طويل لا تتسع له هذه المقالة، فانظر فيه بحثاً مستفيضاً في شرحنا على شرح أبي الحسن الأشموني،
«له» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لا والجملة من لا واسمها وخبرها لا محل لها من الإعراب
صلة الموصول «كساع» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر إن «إلى الهيجا» بغير «جاران ومجروران
يتعلقان بساع، وغير مضاف، و«سلاح» مضاف إليه.

الشاهد فيه: قوله «أخاك أخاك» فإن هذا توكيد لفظي، ذكر اللفظ الثاني فيه تقوية للأول، ونصب
اللفظ الأول من باب الإغراء، وهو: تنبيه المخاطب على أمر محمود ليفعله، ألا ترى أن المتكلم
يغري بهذه العبارة المخاطب بأن يلزم أخاه، ولا يقطع حبل مودته، وحذف العامل في الاسم الأول
في مثل هذه العبارة واجب لا يجوز ذكره، بسبب أنه كرر الاسم وذكره مرتين، فكان اللفظ الثاني
عوضاً عن ذكر العامل، وهم لا يجمعون في كلامهم بين العوض والمعوض عنه.

١٣٥ - هذا البيت يكثر استشهاد النحاة به، ولم ينسبه واحد منهم إلى قائل معين، ومن أنشده ابن عقيل
(رقم ٢٩١) والمؤلف في باب التنازع من أوضحه (رقم ٢٤٠).

الإعراب: «أين» اسم استفهام، ظرف مكان متعلق بمحذوف يدل عليه السياق، مبني على الفتح في
محل نصب، والتقدير: فأين تذهب، كما ذكره المؤلف، ولو جعلته معمولاً لحرف جر يدل عليه ما=

وتقدير البيت: فأين تذهب إلى أين النجاة ببغلي؟ فحذف الفعل العامل في أين الأول، وَكَرَّرَ الفعل والمفعول في قوله: «أَتَاكَ أَتَاكَ» و «اللاحقون»: فاعل بَأَتَاكَ الأول، ولا فاعل للثاني؛ لأنه إنما ذكر للتأكيد، لا لِيُسْنَدَ إلى شيء، وقيل: إنه فاعل بهما معاً، وذلك لأنهما لما اتحدا لفظاً ومعنى نُزِلَا منزلة الكلمة الواحدة، وقيل: إنما تَنَازَعَا قوله: «اللاحقون»، ولو كان كذلك لزم أن يُضْمَرَ في أحدهما؛ فكان يقول: أَتَوَكَ أَتَاكَ، على إعمال الأول، وقوله: «أَحْبَسِ أَحْبَسِ» تكرير للجملة؛ لأن الضمير المستتر في الفعل في قوة الملفوظ به؛ أو حرفاً، كقوله:

١٣٦ - لا لا أَبْرُحُ بِحُبِّ بَشَنَّةٍ؛ إِنَّهَا أَخَذَتْ عَلَيَّ مَوَائِقًا وَعُهُودًا
وليس من تأكيد الاسم قوله تعالى: ﴿كَلَّا إِذَا دُكَّتِ الْأَرْضُ دَكًّا دَكًّا، وَجَاءَ رَبُّكَ

بعده بتقدير فإلى أين، لم تكن قد أبعدت، لكن الوجه الأول أقيس؛ لأن عمل الجار محذوفاً ضعيف «إلى أين» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «النجاة» مبتدأ مؤخر «ببغلي» الجار والمجرور متعلق بالنجاة، وبغلة مضاف وياء المتكلم مضاف إليه «أَتَاكَ» أتى: فعل ماضٍ، والكاف ضمير المخاطبة مفعول به «أَتَاكَ» تأكيد للسابق «اللاحقون» فاعل لأتَى الأول «أَحْبَسِ» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «أَحْبَسِ» فعل أمر فيه ضمير مستتر وجوباً تقديره أنت هو فاعله، وهذه الجملة تأكيد للجملة السابقة.

الشاهد فيه: قوله «أَتَاكَ أَتَاكَ اللاحقون» وقوله «أَحْبَسِ أَحْبَسِ» فإن في كل من العبارتين تأكيداً لفظياً؛ فاما الأولى فإن «أَتَاكَ» الثانية ذكرت تأكيداً للأولى ولا فاعل للثانية، ومن النجاة من زعم أن قوله «اللاحقون» تنازعه كل من العاملين، وهذا غير صحيح؛ لأن باب التنازع يقتضي أن يعمل أحد العاملين في المفعول المذكور، وأن يضم في المهمل المفعول؛ فكان يقال على إعمال الأول «أَتَاكَ أَتَوَكَ اللاحقون» وعلى إعمال الثاني «أَتَوَكَ أَتَاكَ اللاحقون» فلما لم يقل أحد هذين التعبيرين تبين أنه لم يجر على سنن التنازع، ولا يذهب عنك أن هذا التقرير جار على المختار عند البصريين، وأما الثانية فإن قوله «أَحْبَسِ» الثاني فعل أمر فيه ضمير واجب الاستتار، وهو مع ضميره تأكيد للفعل الأول مع ضميره؛ فهو تأكيد جملة بجملة تأكيداً لفظياً.

١٣٦ - هذا البيت ينسب إلى جميل بن عبد الله بن معمر العذري، وإنما الصواب أنه لكثير عزة، وذكر بئنة فيه سهر، وقد ذكره المؤلف في أوضحه (رقم ٤٠٤).

اللفظة: «أَبْرُحُ» مضارع باح بما في نفسه، إذا أظهره للناس «موثقاً» جمع موثق، وفي التنزيل من الآية ٦٦ من سورة يوسف: ﴿حَتَّى تَوَفِّيَ مَوْثِقًا مِنْ اللَّهِ﴾، والموثق: العهد الذي توثق به كلامك وتؤكد به التزامك «وعهوداً» جمع عهد، وهو بمعنى الموثق والميثاق.

وَالْمَلِكُ صَفًا صَفًا^(١)، خلافاً لكثير من النحويين؛ لأنه جاء في التفسير أن معناه ذكاً بعد ذلك، وأن الدك كُرِّرَ عليها حتى صارت هباءً منبثاً، وأن معنى ﴿صَفًا صَفًا﴾ أنه تَنَزَّلُ ملائكة كل سماء، فيصطفون صَفًا بعد صف مُخَدِّقِينَ بالجن والإنس، وعلى هذا فليس الثاني فيه تأكيداً للأول، بل المراد به التكرير، كما يقال: عَلَّمْتُهُ الحساب باباً باباً.

وكذلك ليس من تأكيد الجملة قول المؤذن: «الله أكبر، الله أكبر» خلافاً لابن جني؛ لأن الثاني لم يُؤْتِ به لتأكيد الأول، بل لإنشاء تكبير ثانٍ، بخلاف قوله: «قد قامت الصلاة، قد قامت الصلاة» فإن الجملة الثانية خبرٌ [ثاني]، جيء به لتأكيد الخبر الأول.

* * *

ص - أَوْ مَعْنَوِيٍّ، وَهُوَ بِالنَّفْسِ، وَالْعَيْنُ مُؤَخَّرَةٌ عَنْهَا، إِنْ اجْتَمَعَتَا، وَتُجْمَعَانِ عَلَى أَفْعَلٍ مَعَ غَيْرِ الْمُفْرَدِ، وَيَكُلُّ لِعَيْرٍ مُنْتَى إِنْ تَجَزَّأَ بِنَفْسِهِ أَوْ بِعَامِلِهِ وَيَكِلَا وَكِلْتَا لَهُ إِنْ صَحَّ وَقُوعُ الْمُفْرَدِ مَوْقَعُهُ وَاتَّخَذَ مَعْنَى الْمُسْتَدِّ، وَيُضَعْنَ لِضَمِيرِ الْمُؤَكِّدِ، وَيَأْجَمَعُ وَجَمْعَاءُ وَجَمْعِيهَمَا غَيْرُ مُضَافَةٍ.

ش - النوع الثاني: التأكيد المعنوي، وهو بألفاظ محصورة.

منها: «النفس، والعين» وهما لرفع المجاز عن الذات، تقول: «جَاءَ زَيْدٌ»، فيحتمل

= الإعراب: «لا» حرف نفي «لا» حرف مؤكد لسابقه «أبوح» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا «بحب» جار ومجرور متعلق بأبوح وحب مضاف و«بثنة» مضاف إليه مجرور بالفتحة نيابة عن الكسرة لأنه لا ينصرف للعلمية والتأنيث «إنها» إن: حرف توكيد ونصب، والضمير العائد إلى بثنة اسم إن «أخذت» أخذ: فعل ماضٍ، والتاء علامة التأنيث، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود إلى بثنة، والجملة في محل رفع خبر إن «علي» جار ومجرور متعلق بأخذت «موثقاً» مفعول به لأخذت، منصوب بالفتحة الظاهرة، وحق هذه الكلمة المنع من الصرف؛ لكونها على صيغة متتهى الجموع، ولكن الشاعر صرفها ضرورة «وعهوداً» الواو عاطفة، عهوداً: معطوف على موثق.

الشاهد فيه: قوله «لا لا» فإن الثاني من هذين الحرفين توكيد لفظي للأول منهما.

(١) الآيتان ٢١، ٢٢ من سورة الفجر، ومن تقرير المؤلف في سبب إعادة اللفظ في هاتين الآيتين الكريميتين وفي تكبير الأذان تعلم أنه يشترط في التوكيد اللفظي أن يكون المعنى المراد من اللفظ الثاني هو نفس المعنى المراد من اللفظ الأول، لا شبهه.

مجيء ذاته، ويحتمل مجيء خبره أو كتابه، فإذا قلت: «نفسه» ارتفع الاحتمال الثاني^(١)، ولا بُدَّ من اتصالهما بضمير عائِد على المؤكِّد، ولك أن تُوكِّد بكل منهما وَخْده، وأن تجمع بينهما بشرط أن تبدأ بالنفس، تقول: «جاءَ زَيْدٌ نَفْسُهُ عَيْنُهُ» ويمتنع «جاءَ زَيْدٌ عَيْنُهُ نَفْسُهُ».

ويجب إفراد النفس والعين مع الفرد، وَجَمْعُهُمَا على وزن أَفْعَلٍ مع التثنية والجمع، تقول: «جاءَ الزَّيْدَانِ أَنْفُسُهُمَا أَعْيُنُهُمَا»، و «الزَّيْدُونَ أَنْفُسُهُمْ أَعْيُنُهُمْ»، و «الْهِنْدَاثُ أَنْفُسُهُنَّ أَعْيُنُهُنَّ».

ومنها: «كُلُّ» لرفع احتمال إرادة الْخُصُوصِ بلفظ الْعُمُومِ، تقول: «جاءَ الْقَوْمُ» فيحتمل مجيء جميعهم، ويحتمل مجيء بعضهم، وأنك عَبَّرْتَ بالكل^(٢) عن البعض؛ فإذا قلت: «كلهم» رَفَعْتَ هذا الاحتمال^(٣).

وإنما يؤكد بها بشروط:

(١) الحق أنك إذا قلت: «جاء الأمير» احتمل أن يكون الجائي هو الأمير وأن يكون الجائي تابعاً للأمير أو خيراً منه أو نحو ذلك، وأنك إذا قلت «جاء الأمير نفسه» بقي الاحتمالان، لكن الاحتمال الثاني - وهو كون الجائي تابعه أو خبره - قد ضعف، والدليل على أن الاحتمال الثاني لم يزل أنه لك أن تأتي بتوكيد آخر فتقول «جاء الأمير نفسه عينه» ولو كان الاحتمال الثاني قد زال بلفظ التوكيد الأول لما كنت في حاجة إلى لفظ التأكيد الثاني. فإن قلت: فإذا كان الاحتمال لم يزل بلفظ التوكيد الأول فما الذي أفاده إذن زيادة على ما أفاده قولك «جاء الأمير» بدون توكيد؟

فالجواب عن هذا أن نقول لك: إن قولك «جاء الأمير» بغير توكيد يحتمل عدة وجوه، منها، أن تكون قد سهوت فأسندت الفعل إلى الأمير، ومنها: أن يكون الجائي هو تابع الأمير أو خبره، ومنها: أن يكون الجائي هو الأمير، فإذا قلت «جاء الأمير نفسه» جاز أن يكون الذي زال هو احتمال السهو، وبقي احتمالان أنت في حاجة إلى نفي أحدهما بتأكيد آخر.

وتختص النفس والعين بجواز جرهما بياء زائدة كقول الشاعر:

هَذَا لَعَمْرُكَمُ الصَّغَارُ بِعَيْنِي لَا أَمَّ لِي إِنْ كَانَ ذَاكَ وَلَا أَبَ

(٢) سيأتي للمصنف عند الكلام على أقسام البذل أن يذكر أن لفظ «كل» ولفظ «بعض» لا تدخل عليهما أل.

(٣) يقال هنا مثل الكلام الذي قلناه في التوكيد بالنفس، والدليل على أن الاحتمال الثاني لم يزل بته وإنما ضعف أنه قد ورد في أفصح الكلام التوكيد بعد كل بلفظ آخر نحو قوله تعالى: «فسجد الملائكة كلهم أجمعون».

أحدهما: أن يكون المؤكد بها غير مثنى - وهو المفرد والجمع -.

الثاني: أن يكون متجزئاً بذاته، أو بعامله؛ فالأول كقوله تعالى: ﴿فَسَجَدَ الْمَلَائِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ﴾^(١). والثاني كقولك: «أَشْتَرَيْتُ الْعَبْدَ كُلَّهُ» فإن العبد يتجزأ باعتبار الشراء، وإن كان لا يتجزأ باعتبار ذاته، ولا يجوز «جَاءَ زَيْدٌ كُلُّهُ» لأنه لا يتجزأ، لا بذاته، ولا بعامله.

الثالث: أن يتصل بها ضميرٌ عائِدٌ على المؤكِّد، فليس من التأكيد قراءة بعضهم ﴿إِنَّا كَلَّا فِيهَا﴾^(٢) خلافاً للزمخشري والفرّاء.

ومنها: «كِلَا، وَكِلْتَا» وهما بمنزلة كُلِّ في المعنى، تقول: «جَاءَ الزَّيْدَانِ» فيحتمل مجيئهما [معاً] وهو الظاهر، ويحتمل مجيء أحدهما، وأن المراد أخذ الزيدَين، كما قالوا في قوله تعالى: ﴿لَوْلَا نُزِّلَ هَذَا الْقُرْآنُ عَلَى رَجُلٍ مِنَ الْقَرْيَتَيْنِ عَظِيمٍ﴾^(٣): إن معناه على رجل من إحدى القريتين، فإذا قيل: «كلاهما» اندفع الاحتمال.

وإنما يؤكِّد بهما بشروط:

أحدهما أن يكون المؤكِّد بهما دالاً على اثنين.

الثاني: أن يصحَّ حُلُولُ الرَّاجِدِ مَحَلَّهُمَا؛ فلا يجوز على المذهب الصحيح أن يقال: «أَخْتَصَمَ الزَّيْدَانِ كِلَاهُمَا» لأنه لا يحتمل أن يكون المراد «أَخْتَصَمَ أَحَدُ الزَّيْدَيْنِ» فلا حاجة للتأكيد.

الثالث: أن يكون ما أسندته إليهما غَيْرٌ مختلف في المعنى، فلا يجوز «مَاتَ زَيْدٌ وَعَاشَ عَمْرُو كِلَاهُمَا».

الرابع: أن يتَّصِلَ بهما ضمير عائِد على المؤكِّد بهما.

(١) من الآية ٣٠ من سورة الحجر.

(٢) من الآية ٤٨ من سورة غافر.

(٣) من الآية ٣١ من سورة الزخرف، ونظير ما قالوه في هذه الآية قالوه في قوله تعالى: «يُخْرِجُ مِنْهُمَا لِللُّلُو وَالْمَرْجَانِ».

ومنها: «أَجْمَعُ، وَجَمَعَاءُ وَجَمَعُهُمَا، وَهُوَ «أَجْمَعُونَ»^(١).

ولنما يؤكد بها غالباً بغد كلّ فلماذا اسْتَعْنَتْ عن أن يتصل بها ضمير يعود على المؤكد، تقول: «اشْتَرَيْتُ الْعَبْدَ كُلَّهُ أَجْمَعُ»، و «الْأَمَّةُ كُلُّهَا جَمَعَاءُ»، و «الْعَبِيدَ كُلَّهُمْ أَجْمَعِينَ»، و «الْإِمَاءَ كُلَّهُنَّ جُمُعَ»، قال الله تعالى: «فَسَجَدَ الْمَلَائِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ»^(٢)، ويجوز التأكيد بها وإن لم يتقدم «كل»، قال الله تعالى: «لَاغْوِيَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ»^(٣)، «وَأَنَّ جَهَنَّمَ لَمَوْعِدُهُمْ أَجْمَعِينَ»^(٤) وفي الحديث «إِذَا صَلَّى الْإِمَامُ جَالِساً فَصَلُّوا جُلُوساً أَجْمَعُونَ» يروى بالرفع تأكيداً للضمير والنصب على الحال وهو ضعيف، لاستلزامه^(٥) تنكيرها، وهي معرفة بنية الإضافة.

وقد فهم من قولي: «أَجْمَعُ، وَجَمَعَاءُ، وَجَمَعُهُمَا» أنهما لا يُشَيَّانِ، فلا يقال: أَجْمَعَانِ، وَلَا جَمْعَاوَانِ، وهذا هو مذهب جمهور البصريين، وهو الصحيح، لأن ذلك لم يسمع.

ص- وَهِيَ بِخِلَافِ الثُّعُوتِ: لَا يَجُوزُ أَنْ تَتَعَاطَفَ الْمُؤَكَّدَاتُ، وَلَا أَنْ يَتَّبِعْنَ نَكِرَةً، وَتَنْدَرُ:

* يَا لَيْتَ عِدَّةَ حَوْلٍ كُلُّهُ رَجَبٌ *

ش- ذكرت في هذا الموضع مسألتين من مسائل باب النعت:

إحداهما: أن النعوت إذا تكررت فأنّت فيها مُخَيَّرٌ بَيْنَ الْمَجِيءِ بِالْعَطْفِ وَتَرْكِهِ؛ فالأول كقوله تعالى: «سَبِّحْ اسْمَ رَبِّكَ الْأَعْلَى، الَّذِي خَلَقَ مَسْوًى، وَالَّذِي قَدَّرَ فَهْدًى،

(١) وجمعاءات أيضاً.

(٢) من الآية ٣٠ من سورة الحجر.

(٣) من الآية ٣٩ من سورة الحجر، ومن الآية ٨٢ من سورة ص.

(٤) من الآية ٤٣ من سورة الحجر.

(٥) من جهة أن الحال لا يكون إلا نكرة، وأنه إذا وقع معرفة كان مما لا بد منه أن تقول هذه المعرفة بنكرة، كما قالوا في مثل «جاء زيد وحده» أنه في قوة قولك منفرداً.

وَالَّذِي أَخْرَجَ الْمَرْعَى^(١)، وكقول الشاعر:

١٣٧ - إِلَى الْمَلِكِ الْقَرْمِ وَابْنِ الْهَمَامِ وَلَيْثِ الْكَتِيبَةِ فِي الْمُرْدَحَمِ
والثاني كقوله تعالى: «وَلَا تُطِغْ كُلَّ حَلَّافٍ مَهِينٍ، هَمَّازٍ مَشَاءٍ بِتَمِيمٍ، مَنَاجٍ لِلْخَيْرِ
مُعْتَدٍ أَثِيمٍ»^(٢) الآية.

الثانية: أن النعت كما يتبع المعرفة كذلك يتبع النكرة.

وذكرت أن ألفاظ التوكيد مُخَالَفَةٌ للنعوت في الأمرين جميعاً، وذلك أنها لا تَتَعَاطَفُ
إذا اجتمعت، لا يقال: «جَاءَ زَيْدٌ نَفْسُهُ وَعَيْنُهُ» ولا «جَاءَ الْقَوْمُ كُلُّهُمْ وَأَجْمَعُونَ» وَعِلَّةُ ذَلِكَ
أنها بمعنى وَاحِدٍ، والشئ لا يُعْطَفُ على نفسه، بخلاف النعوت، فإن معانيها متخالفة.
وكذلك^(٣) لا يجوز في ألفاظ التوكيد أن تتبع نكرة، لا يقال: «جَاءَ رَجُلٌ نَفْسُهُ» لأن

(١) الآيات ١ و ٢ و ٣ و ٤ و ٥ من سورة الأعلى.

١٣٧ - هذا بيت مشهور، لكتني لم أقف له مع ذلك على نسبة إلى قائل معين، وقد أنشده الزمخشري في
الكشاف عند تفسير قوله تعالى من الآية ٤ من سورة البقرة: «وَالَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِمَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ وَمَا أُنْزِلَ
مِنْ قَبْلِكَ» ولم ينسبه، ولا نسبه العلامة السيد في الحاشية، ولا نسبه شراح شواهد.

اللفظة: «القرم» - يفتح القاف وسكون الراء - هو في الأصل الجمل المكرم الذي أهد للضراب، ثم
أطلق على الرجل العظيم «ليث الكتيبة» أي: الشجاع الفاتك، وأصل الليث: الأسد، وأصل الكتيبة:
الفرقة من الجيش «المزدحم» أصله مكان الازدحام، وأراد به هنا موطن الحرب.

الإعراب: «إلى الملك» جار ومجرور متعلق بأهدي، مثلاً «القرم» صفة للملك «وابن» معطوف على
القرم، وابن مضاف و«الهمام» مضاف إليه «وليث» معطوف على القرم أيضاً، وليث مضاف و«الكتيبة»
مضاف إليه «في المزدحم» جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من ليث الكتيبة.

الشاهد فيه: عطف الصفات بعضها على بعض لما كان الموصوف بها واحداً ومثله قول ابن زبابة:

يَا لَهْفَ زَيْبَابَةَ لِلْحَارِثِ الدِّصَّاصِ قَالَتَانِمِ قَالَايِبِ

غير أن عطف الصفات في هذا البيت بالفاء التي تدل على الترتيب والتعقيب، وذلك بسبب أن نفس
هذه الصفات لا تحصل إلا مترتبة متعاقبة؛ إذ المراد أنه يصبح القوم بالحروب، فيغنم أموالهم،
فيؤوب إلى أهله سالماً ظافراً.

(٢) الآيات ١٠ و ١١ و ١٢ من سورة نون.

(٣) قد ذكر الشيخ شيتين مما يخالف فيه التوكيد النعت، وعلل لكل واحد منهما، وبقي عليه ثالث، وهو أنه إذا
تكررت ألفاظ التوكيد وجب في جميعها الإتيان للمؤكد، ولا يجوز فيها كلها القطع، كما لا يجوز إتيان بعضها
وقطع بعضها الآخر، بخلاف النعت، فإنه يجوز فيه القطع على ما تقدم بيانه، والفرق بين النعت والتوكيد يراد =

ألفاظ التوكيد مَعَارِفُ؛ فلا تُجَرِّى على النكرات، وَشَدَّ قول الشاعر:
١٣٨ - لِكِنَّهُ شَاقُّهُ أَنْ قِيلَ ذَا رَجَبٍ يَا لَيْتَ عِدَّةَ حَوْلٍ كُلُّهُ رَجَبٌ

* * *

به الذات كالمؤكد، وعلى هذا يكون التوكيد هو عين المؤكد، فإذا قطعت كنت كمن قطع الشيء عن نفسه، أما التعت فإن المراد به الوصف في حين أن المراد بالمنعوت الذات، فهما متغايران، فلو قطعت لم تكن قد قطعت الشيء عن نفسه.

١٣٨ - هذا بيت من البسيط، وقائله عبد الله بن مسلم بن جندب الهذلي، من كلمة أولها قوله:
يَا لِلرَّجَالِ لِيَوْمِ الْأَزْيَعَاءِ، أَمَا يَنْفَكُ يُخْدِتُ لِي بَعْدَ الثُّهَى طَرَبًا؟
إِذْ لَا يَزَالُ غَزَالٌ فِيهِ يَفْتِئُنِي يَأْتِي إِلَى مَسْجِدِ الْأَخْرَابِ مُتَتَقِبًا
والرواية عند الأدباء في بيت الشاهد «يا ليت عدة حول كله رجبا» على نصب الجزمين (المبتدأ والخبر) جميعاً بليت، وهي لغة ضعيفة لبعض العرب، ويقال: هم بنو تميم، ولكن النحاة غيروه حين لم يعثروا على بقية الكلمة.

اللفظة: «شاقه» أعجبه، أو أثار شوقه، ويروى «ساقه» من السوق.

الإعراب: «لكنه» لكن: حرف استدراك ونصب، والهاء اسمه «شاقه» شاق: فعل ماضٍ، والضمير الذي للغائب مفعول به «أن» حرف مصدري ونصب «قيل» فعل ماضٍ مبني للمجهول «ذا رجب» مبتدأ وخبر، والجملة مقول القول، وأن وما دخلت عليه في تأويل مصدر مرفوع فاعل شاق، وجملة شاق وفاعله ومفعوله في محل رفع خبر لكن «يا» حرف تنبيه، أو حرف نداء والمنادى به محذوف «ليت» حرف تمن ونصب «عدة» اسم ليت، وعدة مضاف و«حول» مضاف إليه «كله» كل: توكيد لحول، وكل مضاف والهاء مضاف إليه «رجب» خبر ليت، وهو على رواية النحاة مرفوع بالضممة الظاهرة، وعلى رواية الأدباء منصوب بالفتحة الظاهرة.

ونظيره في نصب الجزمين بليت قول الراجز:

* يَا لَيْتَ أَيَّامَ الصَّبَا رَوَّاجِعَا *

الشاهد فيه هنا: قوله «حول كله» حيث أكد النكرة وهي قوله: «حول» بكل، وهذا شاذ فيما حكاه المؤلف ههنا، ولكن المؤلف قد اختار في أوضحه - تبعاً لابن مالك - صحة توكيد النكرة إن أفاد توكيدها، وقال: «إن الفائدة تحصل بأن تكون النكرة محدودة والتوكيد من ألفاظ الإحاطة» وأنشد هذا البيت على أنه مما حصلت فيه الفائدة.

ومثله قول العرجي:

نَلَبْتُ حَوْلًا كَامِلًا كُلُّهُ لَا نَلْتَقِي إِلَّا عَلَى مَنَهَجٍ

والنكرة هنا - هي حول - محدودة: أي لها أول وآخر معروفان والتوكيد من ألفاظ الإحاطة وهو كله.

ص- وَعَظْفُ الْبَيَانِ، وَهُوَ: تَابِعٌ، مُوَضِّحٌ أَوْ مُخَصِّصٌ، جَامِدٌ، غَيْرُ مُؤَوَّلٍ.

ش- هذا الباب الثالث من أبواب التوابع.

والعَظْفُ في اللغة: الرُّجُوعُ إلى الشيء بعد الانصراف عنه، وفي الاصطلاح ضربان: «عَظْفُ نَسَقٍ» وسيأتي، و«عَظْفُ بَيَانٍ» والكلامُ الآن فيه.

وقولي: «تابع» جنس يشمل التوابع الخمسة، وقولي: «موضح أو مخصص» مخرج للتأكيد، كـ «جَاءَ زَيْدٌ نَفْسُهُ» ولعطف النسق، كـ «جَاءَ زَيْدٌ وَعَمْرُو» وللبدل كقولك: «أَكَلْتُ الرَّغِيفَ ثُلُثَهُ»، وقولي: «جامد» مخرج للنعت؛ فإنه وإن كان مُوَضِّحاً في نحو: «جاء زيد التاجر» ومخصصاً في نحو: «جَاءَتْنِي رَجُلٌ تَاجِرٌ» لكنه مشتق، وقولي: «غير مؤوَّل» مُخْرَجٌ لما وقع من النعوت جامداً نحو: «مَرَزْتُ بِزَيْدٍ هَذَا» و«يَقَاعُ عَرَفَجٍ» فإنه في تأويل المشتق، ألا ترى أن المعنى مررتُ بِزَيْدٍ المشار إليه، ويقاعُ حَاشِينَ^(١).

ص- قَبُولُ مَتَّبِعِهِ.

ش- أعني بهذا أَنَّ عَظْفَ الْبَيَانِ - لكونه مُفيداً فائدةً النعتِ، من إيضاح متبوعه، وتخصيصه - يلزمه من موافقة المتبوع في التذكير والتذكير والإفراد^(٢)، وفروعهن، ما يلزم في النعت.

(١) ههنا أمران أحب أن أنبهك إليهما:

الأول: فائدة عطف البيان توضيح المعرفة، وتخصيص النكرة، وقد ذكر المؤلف هاتين الفائدتين. ومن فوائده التوكيد، ومثاله قول الشاعر:

إِنِّي وَأَسْطَارُ سَطْرَتِ سَطْرًا لِقَائِلٍ يَا نَصْرُ نَصْرٌ تَصْرًا

ومن فوائده أيضاً المدح، وقد جعل الزمخشري في قوله تعالى: «جَعَلَ اللَّهُ الْكعبةَ الْبَيْتَ الْحَرَامَ» البيت الحرام عطف بيان على الكعبة على جهة المدح.

والأمر الثاني: أن الأصل في النعت أن يكون مشتقاً، وإذا جاء غير مشتق فهو في التأويل بمشتق، وعلى عكس ذلك عطف البيان، فإن الأصل فيه أن يكون جامداً، وقد يقع مشتقاً، لكن بشرط أن يكون مسمى به مثل الصديق والفاروق والصق والحارث.

(٢) أعرب الزمخشري «مقام إبراهيم» في قوله تعالى: «فِيهِ آيَاتٌ بَيِّنَاتٌ مَقَامُ إِبْرَاهِيمَ» عطف بيان مع مخالفته لمتبوعه بالإفراد والتذكير، وأنكره الجماعة، وجعلوه مبتدأ خبره محذوف، أي منها مقام إبراهيم.

ص - كَأَقْسَمَ بِاللَّهِ أَبُو حَفْصٍ عُمَرُ، وَهَذَا خَاتَمٌ حَدِيدٌ.

ش - أشرتُ بالمثلين إلى مَا تَضَمَّنَهُ الْحَدُّ، مِنْ كونه مُوَضَّحاً للمعارف ومُخَصَّصاً للنكرات، والمرادُ بأبي حفص عُمَرُ بن الخطاب رضي الله عنه.

ولك في نحو: «خاتم حديد» ثلاثة أوجه: الجرُّ بالإضافة على معنى مِنْ، والنصب على التمييز - وقيل: على الحال - والإتباع: فمن خَرَّجَ النصب على التمييز قال: إن التابع عطْفٌ بيان، ومن خرجه على الحال قال: إنه صفة، والأولُ أولى؛ لأنه جامدٌ جموداً مُحضاً؛ فلا يحسن كونه حالاً ولا صفة.

ومنع كثير من النحويين كون [عطف] البيان [نكرة] تابعاً للنكرة، والصحيح الجواز، وقد خَرَّجَ على ذلك قوله تعالى: ﴿وَيُسْقَى مِنْ مَاءٍ صَدِيدٍ﴾^(١).

وقال الفارسي في قوله تعالى: ﴿أَوْ كَفَّارَةٌ طَعَامُ مَسَاكِينَ﴾^(٢): يجوز في (طعام) أن يكون بياناً وأن يكون بدلاً.

ص - وَيُعَرَّبُ بَدَلُ كُلٍّ مِنْ كُلٍّ، إِنْ لَمْ يَمْتَنِعْ إِخْلَالُهُ مَحَلَّ الْأَوَّلِ، كَقَوْلِهِ:

* أَنَا ابْنُ التَّارِكِ الْبَكْرِيِّ بِشْرِ *

وَقَوْلِهِ:

* أَيَا أَخَوَيْنَا عَبْدَ شَمْسٍ وَنَوْفَلًا *

ش - كُلُّ اسْمٍ صَحَّ الْحُكْمُ عَلَيْهِ بِأَنَّهُ عَطْفٌ بَيَانٍ مُفِيدٌ لِلإيضاح، أو للتخصيص صَحَّ أن يحكم عليه بأنه بدلٌ كُلٌّ مِنْ كُلٍّ، مفيدٌ لتقرير معنى الكلام وتوكيده؛ لكونه على نية تكرار العامل.

واستثنى بعضهم من ذلك مسألة، وبعضهم مسألتين، وبعضهم أكثر من ذلك،

(١) من الآية ١٦ من سورة إبراهيم.

(٢) من الآية ٩٥ من سورة المائدة.

ويجمعُ الجميعُ قولِي: «إن لم يمتنع إحلاله محلَّ الأول» وقد ذكرت لذلك مثالين: (١)
أحدهما قولُ الشاعر:

١٣٩ - أَنَا أَبْنُ الثَّارِكِ الْبَكْرِيِّ بِشْرِ عَليهِ الطَّيْرُ تَرْقُبُهُ وَفُوعَا

(١) ومن أمثلة ما يمتنع إحلاله محل الأول قولك «يا زيد الحارث» من كل منادى أتبع بما فيه آل، فإنه لا يجوز لك أن تقول «يا الحارث» فتنادي ما فيه آل، لأن الاسم المقترن بآل لا يقع منادى إلا في أحد ثلاثة مواضع: أن يكون نعتاً لأي نحو (يا أيها النبي) أو يكون لفظ الجلالة نحو «يا الله» أو يكون علماً متقولاً من جملة نحو «يا المتطلق زيد» وعلى ذلك يكون قولك «الحارث» في قولك «يا زيد الحارث» عطف بيان، ولا يصح جعله بدلاً.

ومما يمتنع إحلاله محل الأول «زيد» من قولك «يا أيها الرجل زيد» فإن «الرجل» نعت لأي، وزيد: عطف بيان عليه، ولا يصح إحلاله محل الأول فتقول «يا أيها زيد» لأن نعت «أي» لا يكون إلا اسماً مقترناً بآل، فلا يصح جعل زيد بدلاً من الرجل. وإنما هو عطف بيان.

ومما لا يجوز إحلاله محل الأول «هذا» من قولك «يا زيد هذا» من كل منادى أتبع باسم إشارة ليس بعده اسم محلى بآل، لأنه لا يجوز لك أن تقول «يا هذا» فتضع اسم الإشارة تالياً لحرف النداء، لأنه لا يلزم عليه نداء اسم الإشارة من غير نعت، وهم لا يجيزونه.

ومما لا يجوز إحلاله محل الأول قولك «زيد أفضل الناس الرجال والنساء» من كل أفعل تفضيل أضيف إلى اسم عام ثم فصل الاسم العام بذكر أنواعه، وذلك لأن أفعل التفضيل يجب أن يكون بعض ما يضاف إليه، فلو أحلت التابع محل المتبوع لزم أن يكون زيد بعض الرجال وبعض النساء، وهذا فاسد.

والسر في ذلك كله أنهم يرون أن البديل على نية تكرار العامل، فالعامل في البديل مقدر مماثل للعامل في المبدل منه، فلزم اشتراط صحة حلول البديل محل المبدل منه.

١٣٩ - هذا البيت من كلام المرار بن سعد بن نضلة بن الأشتر، الفقعسي، وقد أنشده المؤلف في أوضحه (رقم ٤١١) وفي شذور الذهب (رقم ٢٣٠) وابن عقيل (رقم ٢٩٣).

اللفظة: «التارك» يجوز أن يكون من «ترك» بمعنى صير، وعليه يحتاج إلى مفعولين، ويجوز أن يكون من «ترك» بمعنى خلى وفارق، فيحتاج إلى مفعول واحد «البكري» المنسوب إلى بكر بن وائل «بشر» هو بشر بن عمرو بن مرثد «ترقبه» تنتظر موته لتتقض عليه فتأكله، ويروى «تركبه».

الإعراب: «أنا» مبتدأ «ابن» خبر المبتدأ، وابن مضاف، و«التارك» مضاف إليه، والتارك مضاف و«البكري» مضاف إليه «بشر» عطف بيان على البكري «عليه» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «الطير» مبتدأ مؤخر، وجملة هذا المبتدأ وخبره في محل نصب حال من البكري إن جعلت التارك من ترك بمعنى خلى، وفي محل نصب مفعول ثانٍ للتارك إن جعلته من ترك بمعنى صير، ومفعوله الأول هو قوله البكري؛ لأن الإضافة من إضافة اسم الفاعل إلى مفعوله «ترقبه» ترقب: فعل مضارع، وفيه ضمير مستتر جوازاً تقديره هي يعود إلى الطير، وهو فاعله، وضمير الغائب البارز العائد إلى بشر مفعوله، والجملة في محل نصب حال من الطير أو من الضمير المستتر في خبره «وقوعاً» حال من الضمير المستتر في ترقبه.

والثاني قول الآخر:

١٤٠ - أَيَا أَخَوَيْنَا عَبْدَ شَمْسٍ وَتَوَفَّلَا أَعِيدُكُمَا بِاللَّهِ أَنْ تُحْدِثَا حَرْبًا

وبيان ذلك في [البيت] الأول أن قوله «بِشْرِ» عطف بيان على «البكري» ولا يجوز أن

الشاهد فيه قوله «التارك البكري بشر» فإن قوله «بشر» عطف بيان على قوله «البكري»؛ ولا يجوز أن يكون بدلاً؛ لأن البدل على نية تكرار العامل، فكان ينبغي لأجل صحة كونه بدلاً أن يجوز رفع المبدل منه ووضع البدل مكانه؛ فتقول «التارك بشر» ويلزم على هذا إضافة اسم مقترن بآل وهو التارك إلى اسم خال منها وهو بشر، وذلك في الراجح عند جمهرة النحاة لا يجوز، كما عرفت في باب الإضافة.

وقد عرفت السر في اشتراطهم لصحة البدل جواز إحلال البدل في محل المبدل منه، وأن هذا السر هو جعلهم العامل في البدل مقدراً مماثلاً للعامل في المبدل منه.

١٤٠ - هذا الشاهد من كلام طالب بن أبي طالب أخى أمير المؤمنين علي بن أبي طالب وابن عم النبي ﷺ، من كلمة له يمدح بها النبي صلوات الله وسلامه عليه، ويكي فيها على من قتل يوم بدر من قریش، وهذه الكلمة في سيرة ابن هشام (ج ١ ص ١٣ طبع بولاق - ٢٩٦/٢ بتحقيقنا)، وقد روى هذا الشاهد المؤلف في أوضحه (رقم ٤١٠).

الإعراب: «أيا» حرف نداء «أخوينا» أخوي: منادى، منصوب بالياء لأنه مثنى، وأخوي مضاف والضمير مضاف إليه «عبد» عطف بيان، وعبد مضاف و«شمس» مضاف إليه «وتوفلا» معطوف بالواو على عبد شمس «أعيدكم» أعيد: فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا، وضمير المخاطب مفعول به «بالله» جار ومجرور متعلق بأعيد «أن» مصدرية «تحدثا» فعل مضارع منصوب بأن المصدرية، وعلامة نصبه حذف النون، وألف الاثنين فاعله مبني على السكون في محل رفع، وأن وما دخلت عليه في تأويل مصدر مجرور بحرف جر محذوف، والتقدير: أعيدكم بالله من أحداث حرب، والجار والمجرور متعلق بأعيد.

الشاهد فيه: قوله «أيا أخوينا عبد شمس وتوفلا» فإن قوله «عبد شمس» عطف بيان على قوله «أخوينا» ولا يجوز أن يكون بدلاً منه؛ لأنه لو كان بدلاً لكان حكمه وحكم المعطوف بالواو عليه واحداً؛ واستلزم ذلك أن يكون كل واحد منهما كالمنادى المستقل؛ لأن البدل من المنادى يعامل معاملة نداء مستقل؛ لكونه على نية تكرار العامل الذي هو هنا حرف النداء، كما أوضحناه لك فيما سبق، وهذا يستدعي أن يكون قوله «توفلا» مبنياً على الضم؛ لكونه علماً مفرداً، لكن الرواية وردت بنصبه، فدللت على أنه لا يكون قوله «عبد شمس» حيثل بدلاً.

أي أن المانع من جعل عبد شمس بدلاً مع صحة جريان هذه الأحكام عليه إنما هو أن هذا الشاعر قد عطف عليه اسماً آخر بالنصب مع كون ذلك المعطوف علماً مفرداً، والعلم المفرد يجب بناؤه على الضم إذا وقع منادى، ولو قال «وتوفلا» بالضم لجاز، فافهم ذلك.

يكون بَدَلًا منه؛ لأن البدل في نية إحلاله مَحَلُّ الأوَّل، ولا يجوز أن يقال: أَنَا ابْنُ التَّارِكِ بشرٍ؛ لأنه لا يضاف ما فيه الألف واللام، نحو «التارك» إلا لما فيه الألف واللام، نحو: «البكري» ولا يقال: الضاربُ زَيْدٌ، كما تقدم شَرْحُهُ في باب الإضافة.

وَيَبَيِّنُ ذلك في البيت الثاني أن قوله: «عبد شمس ونوفلاً» عطفٌ بيانٍ على قوله: «أَخَوَيْنَا» ولا يجوز أن يكون بدلاً؛ لأنه حيثُذ في تقدير إحلاله مَحَلُّ الأوَّل؛ فكأنك قلت: «أَيَا عَبْدَ شَمْسٍ وَنَوْفَلًا» وذلك لا يجوز؛ لأن المنادى إِذَا عُطِفَ عليه اسمٌ مجردٌ من الألف واللام، وجب أن يُعْطَى ما يستحقه لو كان منادى، و «نوفلاً» لو كان منادى لقليل فيه «يَا نَوْفَلُ» بالضم، لا «يَا نَوْفَلًا» بالنصب؛ فلذلك كان يجب أن يقال (١) هنا «أَيَا أَخَوَيْنَا عَبْدَ شَمْسٍ وَنَوْفَلُ».



ص - وَعَظْفُ النَّسْقِ بِالْوَاوِ.

ش - الرابع من التوابع: عطف النسق (٢).

(١) أي ليصح كونه بدلاً، على ما أوضحناه لك في شرح الشاهد رقم ١٤٠. ومن هنا تعلم أن الكلام في ذاته صحيح عربية، لكن صحته بوجه عام لا تستلزم صحة اعتباره بدلاً، فافهم ذلك.

وعند جماعة من المحققين في اشتراطهم لصحة البدل جواز إحلاله محل المبدل منه نظر؛ أما أولاً: فلأنهم يقررون أنه يغتفر في الثواني ما لا يغتفر في الأوائل، والبدل من الثواني بدليل أنه تابع فكيف لم يغتفروا فيه ما لا يغتفر في متبوعه الذي هو من الأوائل؟

وأما الثانية: فلأن جماعة من النحاة قد أجازوا في نحو قولك «نعم الرجل زيد» أن يكون زيد بدلاً من الرجل، مع أنه لا يصح إحلاله محله؛ لأن فاعل نعم لا يكون إلا مقترناً بآل، كما أجاز بعض النحاة في قولك «إنك أنت الكريم» أن يكون «أنت» توكيداً وأن يكون بدلاً، مع أنه لا يصح إحلاله محل الكاف، فإنه لا يجوز لك أن تقول «إن أنت الكريم».

(٢) اعلم أن عطف النسق - بالنظر إلى الإعراب - يتبع المعطوف عليه في واحد من ثلاثة أشياء: الأول: أن يتبع الإعراب الذي في لفظ المعطوف عليه، نحو قولك «جاء زيد وعلي، ورأيت زيدا وعلياً، ومررت بزيد وعلي» وشرط هذا النوع أن يكون المعطوف صالحاً لأن يلي العامل في المعطوف عليه، فإن لم يصلح المعطوف لأن يلي العامل، كأن يكون المعطوف معرفة في حين أن المعطوف عليه اسم لا النافية للجنس، نحو «لا رجل في الدار ولا فاطمة» لم يجز العطف على اللفظ؛ لأن اسم لا النافية للجنس لا يكون

وقد مضى تفسيرُ العطف؛ فأما التَّسْقُ فهو «التابع، المُتَوَسِّطُ بينه وبين متبوعه أحدُ حروفِ العطفِ الآتي ذِكْرُهَا» ولم أُحْدِهْ بحدِّ لوضوحه، على أنني فُسِّرَتْهُ بقولي: «بالواو».

إلا نكرة، وكان يكون المعطوف معرفة أيضاً في حين أن المعطوف عليه مجرور بمن الزائدة نحو قولك «ما في الدار من امرأة ولا زيد» لأن من الزائدة لا تجر إلا النكرات.

النوع الثاني: أن يتبع محل المعطوف عليه، ويشترط لصحة العطف على المحل ثلاثة شروط: أولها أن يكون ذلك المحل مما يظهر في فصيح الكلام، وثانيها أن يكون استحقاق المعطوف عليه لذلك المحل بحق الأصالة، وثالثها أن يكون الطالب لذلك المحل باقياً في فصيح الكلام؛ فلا يجوز أن تقول «مررت بزيد ويكرأ» فإتاك تعلم أن محل الجار والمجرور نصب لأنه في معنى المفعول به، لكن لما كان لا يجوز لك أن تقول في الفصيح «مررت بزيداً» لم يجز لك أن تنصب المعطوف في هذا المثال ونحوه لأن ذلك المحل لا يظهر في فصيح الكلام، ومثال ما لم يكن استحقاق المعطوف عليه للمحل بحسب الأصالة كل وصف مستكمل لشروط العمل لو نصبت مفعوله ثم عطف على هذا المعمول لم يجز لك أن تجر المعطوف على محل ذلك المعمول المنصوب على فرض أنه مجرور بالإضافة، فلا تقول «زيد ضارب عمراً وأخيه» لأن استحقاق معمول الوصف الجر ليس بالأصالة، بل الأصل أن يكون منصوباً، والجر بالإضافة لقصد التخفيف، وقد تقدم لنا هذه المسألة، ومثال انتفاء وجود الطالب لذلك المحل العطف على اسم إن المنصوب بالرفع، باعتبار أن محله رفع على الابتداء، لا يجوز فيه العطف بالرفع على الصحيح؛ لأن طالب الرفع هو الابتداء قد زال، فلا تقول على الصحيح «إن زيداً وخالد في الدار».

النوع الثالث: العطف على التوهم، ويشترط لهذا النوع صحة دخول العاطف المتروهم على المعمول، وإذا كان دخول العاطف المتروهم على المعمول كثيراً فإن العطف على التوهم حيثل يكون حسناً، ولهذا النوع باب يكثر فيه وهو خبر ليس، ونضرب لك الأمثلة المنوعة لهذا الباب، ونبين لك في كل مثال منها ما يجوز فيه من وجوه الإعراب ونوع كل وجه.

المثال الأول: أن تقول «ليس زيد قائماً» يجوز أن تعطف على خبر ليس هذا بالنصب، فتقول: «ولا قاعداً» وهذا العطف حيثل من باب العطف على لفظ المعطوف عليه، ويجوز لك العطف على خبر ليس المنصوب بالجر، فتقول «ليس زيد قائماً ولا قاعداً» وعليه جاء قول الشاعر، وينسب إلى زهير بن أبي سلمى، المزني:

بَدَا لِي أَنِّي لَسْتُ مُنْزَوِّكَ مَا مَضَى وَلَا سَابِقِي شَيْئاً إِذَا كَانَ جَائِئِيَا

عطف قوله «ولا سابق» بالجر على قوله «مُنْزَوِّكَ مَا مَضَى» المنصوب، ويسمى هذا العطف على التوهم، لأنه توهم أن الباء قد دخلت في خبر ليس لكثرة وقوعها فيه، ومن أجل هذا التوهم جر المعطوف.

المثال الثاني: أن تقول «ليس زيد بقائم» يجوز لك أن تعطف على خبر ليس المجرور بالباء الزائدة بالجر، فتقول «ليس زيد بقائم ولا قاعداً» ويكون هذا عطفاً على لفظ المعطوف عليه، ويجوز لك أن تعطف على خبر ليس المجرور بالباء الزائدة بالنصب، فتقول «ليس زيد بقائم ولا قاعداً» وعليه جاء قول الشاعر:

مُتَاوِيٍّ إِنَّمَا بَشَرٌ قَأْسَجِجْ قَلَسْنَا بِالْجِبَالِ وَلَا الْحَدِيدَا

عطف قوله «والحديد» بالنصب على خبر ليس المجرور في قوله «لَسْنَا بِالْجِبَالِ» وهذا عطف على المحل، وهو مستكمل لشروط جواز العطف على المحل؛ فنصب خبر ليس يظهر في الكلام الفصيح بل هو الأصل، واستحقاق ليس لنصب خبرها بحسب أصلها في العمل، وطالب النصب موجود في الكلام وهو ليس. وقد أطلت عليك في هذا الموضوع، فاكثف بهذا، واحرص عليه، والله يتفعل به.

إلخ» فَإِنَّ معناه أَنَّ عطف النسق هو العطف بالواو والفاء وأخواتهما، واعترضتُ بعد ذكرى كلِّ حرفٍ بتفسيره معناه.

ص - الواو وَهِيَ لِمُطَلَقِ الْجَمْعِ.

ش - قال السيرافي: «أجمع النحويون واللغويون من البصريين والكوفيين على أن الواو للجمع من غير ترتيب» اهـ.

وأقول: إذا قيل «جَاءَ زَيْدٌ وَعَمْرُو» فمعناه أنهما اشتركا في المجيء، ثم يحتمل الكلامُ ثَلَاثَةً مَعَانٍ؛ أحدها: أن يكونا جاءا معاً، والثاني: أن يكون مجيئهما على الترتيب^(١)، والثالث: أن يكون على عكس الترتيب؛ فإن فُهِمَ أَحَدُ الأمور بخصوصه فمن دليلٍ آخَرَ، كما فُهِمَتِ المعية في [نحو] قوله تعالى: ﴿وَإِذْ يَرْفَعُ إِبْرَاهِيمُ الْقَوَاعِدَ مِنَ الْبَيْتِ وَإِسْمَاعِيلُ﴾^(٢)، وكما فُهِمَ الترتيب في قوله تعالى: ﴿إِذَا زُلْزِلَتِ الْأَرْضُ زِلْزَالَهَا، وَأَخْرَجَتِ الْأَرْضُ أَثْقَالَهَا، وَقَالَ الْإِنْسَانُ مَا لَهَا﴾^(٣)، وكما فُهِمَ عَكْسُ الترتيب في قوله تعالى إخباراً عن مُتَكِرِّي البعث: ﴿مَا هِيَ إِلَّا حَيَاتُنَا الدُّنْيَا نَمُوتُ وَنَحْيَا﴾^(٤)، ولو كانت للترتيب لكان اعترافاً بالحياة بعد الموت.

وهذا الذي ذكرناه قولُ أَكْثَرِ أَهْلِ الْعِلْمِ^(٥): من النحاة وغيرهم، وليس بإجماع كما قال السيرافي، بل رُوِيَ عن بعض الكوفيين أن الواو للترتيب، وأنه أجاب عن هذه الآية بأن المراد يموت كبارنا وتولد صغارنا فنحيا، وهو بعيد، ومن أوضح ما يَرُدُّ عليهم قولُ العرب: اخْتَصَمَ زَيْدٌ وَعَمْرُو، وامتناعهم من أن يعطفوا في ذلك بالفاء أو بِسْمٍ؛ لكونهما

(١) المراد ترتيب مجيئهما على ترتيب ذكرهما في الكلام، وذلك بأن يكون مجيء زيد قبل مجيء عمرو في هذا المثال.

(٢) من الآية ١٢٧ من سورة البقرة.

(٣) الآيات ١، ٢، ٣ من سورة الزلزلة.

(٤) من الآية ٢٤ من سورة الجاثية.

(٥) قالوا: وتدل على كل واحد من هذه المعاني الثلاثة دلالة اللفظ المشترك على أحد معانيه، ومع ذلك فدلالتها على المعية أكثر، وعلى الترتيب كثير، وعلى عكس الترتيب قليل.

للترتيب، فلو كانت الواو مثلهما لامتنع ذلك معها، كما امتنع معهما.



ص - وَالْفَاءُ لِلتَّرْتِيبِ وَالتَّعْقِيبِ.

ش - إذا قيل: «جَاءَ زَيْدٌ فَعَمَّرُوا» فمعناه أن مجيء عمرو وَقَعَ بعد مجيء زيد من غير مُهَلَّةٍ فهي مُفِيدَةٌ لثلاثة أمور: التشريك في الحكم، ولم أنبئه عليه لوضوحه، والترتيب، والتعقيب.

وتعقيب كل شيء بحسبه^(١)، فإذا قلت: «دَخَلْتُ الْبَصْرَةَ فَبَغْدَادَ» وكان بينهما ثلاثة أيام ودخلت بعد الثالث فذلك تعقيب في مثل هذا عادة، فإذا دخلت بعد الرابع أو الخامس فليس بتعقيب، ولم يَجْزِ الكلام.

وللفاء مَعْنَى آخر، وهو التَّسْبِيبُ، وذلك غالب في عطف الجمل^(٢)، نحو قولك: «سَهَا فَسَجَدَ» و «رَزَى فَرُجِمَ» و «سَرَقَ فَقُطِعَ» وقوله تعالى: «فَتَلَقَّى آدَمُ مِنْ رَبِّهِ كَلِمَاتٍ فَتَابَ عَلَيْهِ»^(٣)؛ ولدلالاتها على ذلك اسْتُعِيرَتْ لِلرَّبْطِ في جواب الشرط، نحو «مَنْ يَأْتِنِي فَإِنِّي أَكْرِمُهُ» ولهذا إذا قيل: «مَنْ دَخَلَ دَارِي فَلَهُ دَرَاهِمُ» أفاد استحقاق الدرهم بالدخول، ولو حذف الفاء احتمل ذلك وَاحْتَمَلَ الإِقْرَارَ بالدرهم له.

وقد تَخَلَّوْا الفاء العاطفة للجمل عن هذا المعنى، كقوله تعالى: «الَّذِي خَلَقَ فَسَوَّى، وَالَّذِي قَدَّرَ فَهَدَى، وَالَّذِي أَخْرَجَ الْمَرْعَى، فَجَعَلَهُ غُثَاءً أَحْوَى»^(٤)



(١) معنى التعقيب أن يكون وقوع المعطوف بعد وقوع المعطوف عليه بلا مهلة بينهما، وهو - مع ذلك، كما قال المؤلف - في كل شيء بحسبه.

(٢) وقد تجيء الفاء الدالة على التسبب في عطف الصفات، نحو قوله تعالى: «لَاكُلُونَ مِنْ شَجَرٍ مِنْ زُقُومٍ، فَمَا لَثُونَ مِنْهَا الْبَطُونَ، فَسَارِبُونَ عَلَيْهِ مِنَ الْحَمِيمِ» ومن أمثلة الفاء الدالة على التسبب في عطف الجمل - سوى الآية التي تلاها المؤلف - قوله تعالى: «فَوَكَزَهُ مُوسَى فَقَضَى عَلَيْهِ» وقول كعب بن زهير:

بَآنَتْ سَعَادُ فَقَلْبِي الْيَوْمَ مَتَّبُولُ مُتَمِّمٌ إِثْرَهَا لَمْ يُفَدَ مَكْبُولُ

(٣) من الآية ٣٧ من سورة البقرة.

(٤) الآيات ٢، ٣، ٤، ٥ من سورة الأعلى.

ص- وَتَمَّ لِلتَّرْتِيبِ وَالتَّرَاخِي.

ش- إذا قيل «جَاءَ زَيْدٌ ثُمَّ عَمَرُو» فمعناه أن مجيء عمرو وقع بعد مجيء زيد بمُهْلَةٍ؛ فهي مفيدة أيضاً لثلاثة أمور: التشريك في الحكم، ولم أنبّه عليه لوضوحه، والترتيب، والتراخي.

فأما قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ خَلَقْنَاكُمْ ثُمَّ صَوَّرْنَاكُمْ ثُمَّ قُلْنَا لِلْمَلَائِكَةِ﴾^(١)، فقول: التقدير خلقنا أباكم ثم صورنا أباكم؛ فحذف المضاف منهما^(٢).

ص- وَحَتَّى لِلْغَايَةِ وَالتَّدرِجِ.

ش- معنى الغاية - آخر الشيء، ومعنى التدرج: أن ما قبلها ينقضي شيئاً فشيئاً إلى أن يَبْلُغَ إلى الغاية، وهو الاسم المعطوف، ولذلك وجب أن يكون المعطوف بها جزءاً من المعطوف عليه: إما تحقيقاً كقولك «أَكَلْتُ السَّمَكَةَ حَتَّى رَأَسَهَا» أو تقديرًا كقوله:

١٤١- أَلْقَى الصَّحِيفَةَ كَيْ يُخَفِّفَ رَحْلَهُ وَالزَّادَ حَتَّى نَعْلَهُ أَلْقَاهَا

(١) من الآية ١١ من سورة الأعراف.

(٢) قد تأتى «ثم» بمعنى الواو، نحو قوله تعالى: «وَلَقَدْ خَلَقْنَاكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ ثُمَّ جَعَلْنَا مِنْهَا زَوْجَهَا» وإنما قلنا إن «ثم» في هذه الآية بمعنى الواو لأنه ورد في آية أخرى من سورة الأعراف: «وَالَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ وَجَعَلْنَا مِنْهَا زَوْجَهَا» والقصة واحدة، فكان حمل إحدى الآيتين على الأخرى أولى. وقد تأتى «ثم» بمعنى الفاء، نحو قول الشاعر:

كَهَزَ الرُّكْبَانِي تَحْتَ الْحَجَاجِ جَرَى فِي الْأَتَابِيبِ ثُمَّ اضْطَرَبَ

وزعم الأخفش ونحاة الكوفة أن «ثم» تقع زائدة، ومثلوا له بقوله تعالى: «ثُمَّ تَابَ عَلَيْهِمْ لَبِئْسَ مَا كَانُوا يَفْعَلُونَ» من سورة التوبة؛ فجعلوا «تَابَ عَلَيْهِمْ» جواباً، و«ثم» زائدة، وهذا غير مسلم، بل الجواب محذوف و«ثم» عاطفة.

١٤١- حكى الأخفش عن عيسى بن عمر أن هذا البيت من كلام أبي مروان النحوي، يقوله في قصة المتلمس وفراره من عمرو بن هند، وكان عمرو بن هند قد كتب له كتاباً إلى عامله يأمره فيه بقتل المتلمس، وأوهم المتلمس أنه أمر له في هذا الكتاب بعماء عظيم، ففتححه واقرأه، فلما علم ما فيه رمى به في النهر، وبعد هذا البيت المستشهد به قوله:

وَمَضَى يَطْنُ بِرَيْدٍ عَمْرُو خَلَفَهُ خَوْفًا، وَقَارَقَ أَرْضَهُ وَقَلَاهَا

الإعراب: «ألقى» فعل ماضٍ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو «الصحيفة» مفعول به لألقى «كي» حرف تعليل وجر، أو حرف مصدري ونصب «يخفف» فعل مضارع منصوب إما بأن مضمرة إن=

فعطف «نَعْلَهُ» وليست جزءاً مما قبلها تحقيقاً، لكنها جزء تقديرى؛ لأن معنى الكلام ألقى ما يُثْقِلُهُ حتى نَعْلُهُ^(١).

ص - لا لِلتَّرتِيبِ.

ش - زَعَمَ بعضهم أن «حَتَّى» تفيد الترتيب كما تفيدهُ ثُمَّ والفاء^(٢)، وليس كذلك،

قدّرت كي تعليلية، وإما بكى نفسها إن قدرتها مصدرية ولام التعليل مقدرة قبلها، وفاعل يخفف ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو «رحله» رحل: مفعول به ليخفف، ورحل مضاف والضمير مضاف إليه «والزاد» معطوف بالواو على الصحيفة «حتى» حرف عطف «نعله»، نعل: معطوف على ما قبله، ونعل مضاف والضمير الذي للغائب مضاف إليه «ألقاها» ألقى: فعل ماضٍ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو، والضمير العائد إلى النعل مفعول به لألقى، مبني على السكون في محل نصب، وذكر هذه الجملة يرجع عندنا رواية رفع «نعله» على أنه مبتدأ، والجملة بعده خبر، وعليه تكون حتى ابتدائية لا عاطفة.

المشاهد فيه: قوله «حتى نعله» على رواية النصب؛ فإن النعل وإن لم تكن جزءاً من الذي قبلها على وجه الحقيقة، فهي جزء منه بسبب التأويل فيما قبلها؛ لأن معنى الكلام: ألقى كل شيء يشقله حتى نعله، ولا شك أن النعل بعض ما يثقله ويعوقه في سيره لأنه يسير سير الهارب المتوجس.

(١) وكما يشترط في المعطوف بحتى أن يكون جزءاً من المعطوف عليه يشترط فيه أيضاً أن يكون اسماً، فلا يكون ما بعد حتى العاطفة فعلاً، كما لا يكون جملة، ويشترط في الاسم أن يكون ظاهراً، فلا يجوز أن يكون ضميراً، فلا تقول: «قام القوم حتى أنا».

وإنما وجب في المعطوف بحتى أن يكون اسماً ظاهراً، لأن حتى العاطفة متقولة من حتى الجارة، وهي تختص بالاسم ولو تأويلًا وتختص بالظاهر من الأسماء على الراجح.

واشترط بعضهم شرطاً زائداً على ما ذكرنا، وهو أن يكون المعطوف شريكاً للمعطوف عليه في معنى العامل، إذ لو لم يشاركه في معنى العامل لكان من جنس آخر غير جنسه، فلا يصح أن يكون غاية وأخراً له، فلا يجوز أن تقول: «صمت ما بقي من رمضان حتى يوم الفطر» لأن يوم الفطر لا يصام؛ فليس بشارك في العامل؛ والحق أن هذا الشرط مستغنى عنه باشتراط أن يكون ما بعدها غاية لما قبلها، لأنه لا يكون غاية له إلا إذا كان جزءاً منه.

(٢) الذي زعم أن «حتى» تفيد الترتيب هو جار الله الزمخشري، وقد رد ذلك عليه كثير من العلماء منهم المؤلف وابن الحاجب وسعد الدين التفتازاني؛ والحق أن المعتبر في «حتى» ترتيب أجزاء ما قبلها في الزمن، من الأضعف إلى الأقوى، أو من الأقوى إلى الأضعف؛ ولا يعتبر الترتيب الخارجي؛ لجواز أن تكون ملابساة الفعل لما بعدها حاصلة قبل ملابسته لما قبلها نحو «مات كل آبائي حتى آدم» أو أن تكون ملابسته لما بعد حتى في أثناء ملابسته لما قبلها نحو «مات الناس حتى الأنبياء» أو تكون ملابسته لما بعد حتى مع ملابسته لما قبلها نحو أن تقول «جاءني القوم حتى خالد» إذا كان مجيئهم في وقت واحد، وكان خالد أضعف القوم أو أقوام حتى يكون غاية لما قبله على المعنى الذي ذكره المؤلف.

وإنما هي لمطلق الجمع كالواو، ويشهد لذلك قوله عليه الصلاة والسلام: «كُلُّ شَيْءٍ بِقَضَاءٍ وَقَدَرٍ حَتَّى الْعَجْزُ وَالْكَيْسُ» ولا ترتيب بين القضاء والقدر، وإنما الترتيب ظهور المفضيات والمقدرات.

ص - و «أَوْ» لأحد الشيئين أو الأشياء، مُفِيدَةٌ بَعْدَ الطَّلَبِ التَّخْيِيرِ أَوْ الْإِبَاحَةِ، وَبَعْدَ الْخَبَرِ الشُّكِّ أَوْ التَّشْكِيكِ.

ش - مثالها لأحد الشيئين قوله تعالى: «لَيْسَ يَوْمًا أَوْ بَعْضَ يَوْمٍ»^(١)، ولأحد الأشياء: «فَكَفَّارَتُهُ إِطْعَامُ عَشْرَةِ مَسَاكِينَ مِنْ أَوْسَطِ مَا تُطْعَمُونَ أَهْلِيكُمْ، أَوْ كِسْوَتُهُمْ، أَوْ تَخْرِيرُ رَقَبَةٍ»^(٢)، ولكونها لأحد الشيئين أو الأشياء امتنع أن يقال: «سَوَاءٌ عَلَيَّ أَقَمْتُ أَوْ قَعَدْتُ»^(٣)؛ لأن «سواء» لا بُدَّ فيها من شيئين؛ لأنك لا تقول: سواء عليّ هذا الشيء.

ولها أربعة معانٍ: مَعْنَيَانِ بَعْدَ الطَّلَبِ^(٤)، وهما التخيير، والإباحة، وَمَعْنَيَانِ بَعْدَ الْخَبَرِ، وهما الشك، والتشكيك^(٥).

فمثالها للتخيير «تَزَوَّجْ هُنْدًا أَوْ أُخْتَهَا» وللإباحة «جَالِسِ الْحَسَنَ أَوْ ابْنَ سِيرِينَ» والفرق بينهما أن التخيير يأبى جواز الجمع بين ما قبلها وما بعدها، والإباحة لا تأباه، ألا ترى أنه لا يجوز له أن يجمع بين تَزَوَّجِ هِنْدٍ وأختها، وله أن يجالس الحسن وابن سيرين جميعاً؟

(١) من الآية ١١٣ من سورة المؤمنین.

(٢) من الآية ٨٩ من سورة المائدة.

(٣) سنحور لك هذه المسألة في «مباحث أم» ص (٣٤٢).

(٤) المراد بالطلب هنا العبارة الدالة على الطلب، وإن لم يكن ثمة طلب نفسي، إذ كيف يكون هناك طلب نفسي وهي دالة على التخيير، واعلم أن هذين المعنيين إنما يحستان بعد الصيغة الدالة على الأمر كمتالي المؤلف، وبعد الصيغة الدالة على التحضيض نحو: «هلا تتزوج هنداً أو أختها» في التخيير، وهلا تصاحب الحسن أو ابن سيرين» في الإباحة؛ فأما الاستفهام نحو «أعندك زيد أو عمرو» فإنه لا يدل على تخيير ولا إباحة؛ وأما في التمني نحو «ليت لي ألف دينار أو خزانة كتب» فإن ظاهر أمر المتكلم بهذا الكلام يدل على جواز الجمع بين المتعاطفين دائماً؛ وإذن فيكون المراد بالطلب في هذا المقام صيغة الأمر والتحضيض ليس غير؛ من باب إطلاق اللفظ العام وإرادة الخاص.

(٥) الفرق بين الشك والتشكيك أن الشك يكون من المتكلم، وأما التشكيك فهو قصد المتكلم إيقاع المخاطب في الشك، وهو بين واضح من شرح المؤلف لمثاليهما.

ومثالها للشك قولك: «جاء زيد أو عمرو» إذا لم تعلم الجائي منهما.
ومثالها للتشكيك قولك: «جاء زيد أو عمرو» إذا كنت عالماً بالجائي منهما ولكنك أبهمت على المخاطب.

وأمثله ذلك من التنزيل قوله تعالى: «فَكَفَّارَتُهُ إِطْعَامُ عَشْرَةِ مَسْكِينٍ»^(١) الآية، فإنه لا يجوز له الجمع بين الجميع على اعتقاد أن الجميع هو الكفارة، وقوله تعالى: «لَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَأْكُلُوا مِنْ بُيُوتِكُمْ أَوْ بُيُوتِ آبَائِكُمْ»^(٢) الآية، وقوله تعالى: «لَبِثْنَا يَوْمًا أَوْ بَعْضَ يَوْمٍ»^(٣)، وقوله تعالى: «إِنَّا أَوْ إِيَّاكُمْ لَعَلَىٰ هُدًى أَوْ فِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ»^(٤).

ص- و «أَمْ» لِطَلَبِ التَّعْيِينِ بَعْدَ هَمْزَةٍ دَاخِلَةٍ عَلَىٰ أَحَدِ الْمُسْتَوِيِّينِ.
ش- تقول: «أَزَيْدٌ عِنْدَكَ أَمْ عَمْرُو» إذا كنت قاطعاً بأن أحدهما عنده، ولكنك شككت في عينه، ولهذا يكون الجواب بالتعيين، لا بـ «نَعَمْ» ولا بـ «لا» وتسمى «أَمْ» هذه

(١) من الآية ٨٩ من سورة المائدة.

(٢) من الآية ٦١ من سورة النور؛ والتلاوة في الكتاب الكريم: «ليس على الأعمى حرج، ولا على الأصم حرج، ولا على المريض حرج، ولا على أنفسكم أن تأكلوا».

(٣) من الآية ١١٣ من سورة المؤمنين.

(٤) من الآية ٢٤ من سورة سبأ.

ويبقى عليه من المعاني التي ترد لها «أو» ثلاثة معان، الأول أن «أو» تأتي للدلالة على التقسيم؛ ومنه قول النحاة: «الكلمة اسم أو فعل أو حرف» ومنه قول الشاعر:

وَقَالُوا: لَنَا يَنْتَانِ لَا بُدَّ مِنْهُمَا صُدُورٌ رِمَاحٌ أَشْرَعَتْ أَوْ سَلَابِلُ

ومنه قوله تعالى: «إِنْ فِي ذَلِكَ لِلذِّكْرِ لَمَنْ كَانَ لَهُ قَلْبٌ أَوْ أَلْقَى السَّمْعَ وَهُوَ شَهِيدٌ» وقوله سبحانه: «أَفَلَمْ يَسِيرُوا فِي الْأَرْضِ فَتَكُونَ لَهُمْ قُلُوبٌ يَعْقِلُونَ بِهَا، أَوْ آفَانٌ يَسْمَعُونَ بِهَا».

والثاني: قال قوم: تكون «أو» للإضراب نحو قوله تعالى: «وَأَرْسَلْنَاهُ إِلَىٰ مِائَةِ آلَافٍ أَوْ يُزِيدُونَ».

والثالث: قد تأتي «أو» بمعنى الواو، كقول جرير:

جَاءَ الْخِلَافَةُ أَوْ كَثَّاثٌ لَهُ قَدْرًا كَمَا أَتَىٰ رَبُّهُ مُوسَىٰ عَلَىٰ قَدَرٍ

واعلم أن التخيير والإباحة لا يقعان إلا بعد عبارة الطلب بالمعنى الذي بيناه، وأن الشك والإبهام يقعان بعد الكلام الخبري، واختلف فيما عدا هذه المعاني الأربع، فقل: لا تقع إلا بعد الخبر وهو الصحيح، وقيل: تقع بعد الطلب أيضاً.

مُعَادِلَةٌ، لأنها عَادَلَتْ الهمزة في الاستفهام بها، ألا ترى أنك أَدْخَلْتَ الهمزة على أحد الاسمين اللَّذَيْنِ اسْتَوَى الْحُكْمُ فِي ظَنِّكَ بِالنِّسْبَةِ إِلَيْهِمَا، وَأَدْخَلْتَ «أَمْ» عَلَى الْآخَرِ، وَوَسَّطْتَ بَيْنَهُمَا مَا لَا تَشْكُ فِيهِ - وهو قولك «عندك»؟ - وتسمى أيضاً مُتَّصِلَةً؛ لأن ما قبلها وما بعدها لَا يَسْتَعْنِي بِأَحَدِهِمَا عَنِ الْآخَرِ^(١).

ص - وَلِلرَّذِّ عَنِ الْخَطِإِ فِي الْحُكْمِ «لَا» بَعْدَ إِيْجَابٍ، وَ «لَكِنْ»، وَ «بَلْ» بَعْدَ نَفْيٍ، وَلِصَرَفِ الْحُكْمِ إِلَى مَا بَعْدَهَا «بَلْ» بَعْدَ إِيْجَابٍ.

ش - حَاصِلُ هَذَا الْمَوْضِعِ أَنْ بَيْنَ «لَا» وَ «لَكِنْ» وَ «بَلْ» اشْتِرَاكاً وَافْتِرَاقاً. فَمَا اشْتَرَاكُهَا فَمِنْ وَجْهَيْنِ، أَحَدُهُمَا: أَنَّهَا عَاطِفَةٌ، وَالثَّانِي: أَنَّهَا تُفِيدُ رَدَّ السَّامِعِ عَنِ الْخَطِإِ فِي الْحُكْمِ إِلَى الصَّوَابِ.

وَأَمَّا افْتِرَاقُهَا فَمِنْ وَجْهَيْنِ أَيْضاً، أَحَدُهُمَا: أَنَّ «لَا» تَكُونُ لِقَضْرِ الْقَلْبِ وَقَصْرِ الْإِفْرَادِ^(٢)، وَ «بَلْ»، وَ «لَكِنْ» إِنَّمَا يَكُونَانِ لِقَضْرِ الْقَلْبِ فَقَطْ، تَقُولُ: «جَاءَنِي زَيْدٌ لَا

(١) اشتهر عند كثير من العلماء أنه لا يعطف بعد سواء إلا بأم، وذلك لأن التسوية التي يدل عليها لفظ سواء من الأمور النسبية التي لا تقوم إلا باثنين فصاعداً؛ والعطف في هذه الحالة مما اختصت به الواو، وتشارك الواو في ذلك «أم» لأن وضعها على ألا يستغنى فيها بما قبلها عما بعدها ولا عكسه.

لكن هذا الذي اشتهر عند كثير من العلماء ليس على إطلاقه، بل في الكلام تفصيل، وحاصله أنك إن جئت بعد سواء بالهمزة لم يجز أن تعطف إلا بأم كما في قوله تعالى: «سواء عليهم أأنذرتهم أم لم تنذرتهم»، ومما نحب أن ننبهك إليه ههنا أن «سواء» خبر مقدم، والمصدر المنسب بعد الهمزة مبتدأ مؤخر، ويجوز العكس. وإن لم تذكر الهمزة بعد سواء جاز العطف بأم على معنى التسوية، وجاز العطف بأو على معنى المجازاة، تقول: «سواء عليّ قمت أو قعدت» ومعناه: إن قمت أو قعدت فالأمران عندي سواء، وعليه قرأ ابن محيصن «سواء عليهم أأنذرتهم أو لم تنذرتهم» بدون همزة وبالعطف بأو؛ وعليه يكون سواء خبر مبتدأ محذوف، كما هو واضح في تقدير الكلام.

(٢) اعلم أولاً أنك إذا قلت «محمد عالم» فمعنى هذه العبارة الذي قصدت إليه هو ثبوت العلم لمحمد، ولا دلالة لهذه العبارة على ثبوت شيء من الأوصاف غير العلم لمحمد، كما لا دلالة لها على نفي شيء من الأوصاف عنه، ولا دلالة لها أيضاً على أن غير محمد من الناس قد ثبت له العلم أو انتفى عنه، فإذا قلت: «إنما محمد عالم» أو قلت: «ما هو إلا عالم» دلت هذه العبارة على شيئين:

الأول: ثبوت العلم لمحمد.

والثاني: انتفاء غير صفة العلم من الصفات التي تكون مثار جدل بينك وبين غيرك عنه، وهذا هو الذي يسمى قصراً.

عَمَرُو رَدّاً على من اعتقد أن «عمرأ» جاء دون «زيد» أو أنهما جاءاك معاً، وتقول: «مَا جَاءَنِي زَيْدٌ لَكِنْ عَمَرُو»، أو «بل عمرو» رَدّاً على من اعتقد العكس، والثاني: أن «لا» إنما يُعْطَفُ بها بعد الإثبات، و«بل» يُعْطَفُ بها بعد النفي، و«لكن» إنما يُعْطَفُ بها بعد النفي، ويكون معناها كما ذكرنا، وَيُعْطَفُ بِلْ بعد الإثبات^(١)، ومعناها حيثُثد إثبات الحكم لما بعدها وَصَرَفُهُ عما قبلها وَتَضْيِيرُهُ كالمسكوت عنه، من قِيلَ أنه لا يحكم عليه بشيء، وذلك كقولك: «جَاءَنِي زَيْدٌ بَلْ عَمَرُو».

وقد تضمن سكوتي عن «إمّا» أنها غير عاطفة، وهو الْحَقُّ، وبه قال الفارسي، وقال الجرجاني: عَدَّهَا في حُرُوفِ العطف سَهْوً ظاهر^(٢).

ثم اعلم ثانياً أن المخاطب الذي يلقي إليه هذا الكلام قد يكون معتقداً لضد الوصف الذي يسند إلى المحدث عنه، كأن يكون معتقداً أن محمداً جاهل؛ فإذا قلت في هذه الحال «إنما محمد عالم» كنت قد قلبت عليه اعتقاده؛ فهذا يسمى قصر قلب، وقد يكون المخاطب معتقداً أن المحدث عنه موصوف بصفيتين؛ كأن يعتقد أن خالداً شاعر ونائر، فتريد أن تبين له أنه موصوف بأحد الوصفين دون الآخر؛ فتقول «إنما خالد شاعر» فهذا يسمى قصر أفراد؛ لأنك أفردت الموصوف بإحدى الصفتين اللتين اعتقد المخاطب أنه متصف بهما جميعاً، وقد يكون المخاطب معتقداً أن المحدث عنه موصوف بصفة واحدة ولكنه لا يجزم بهذه الصفة بذاتها، كأن يكون متردداً في أن تكون هذه الصفة هي الكتابة أو الشعر؛ فإذا قلت حيثُثد «إنما خالد كاتب» كنت قد عينت للمخاطب الصفة التي اتصف بها المحدث عنه من بين الصفتين اللتين كان يتردد في أيتهما التي يتصف بها المحدث عنه، وهذا يسمى قصر التعيين.

فالقصر على ثلاثة أنواع: قصر قلب، وقصر أفراد، وقصر تعيين، وللمخاطب ثلاثة أحوال أيضاً، وانقسام القصر إلى هذه الثلاث بالنظر إلى حال المخاطب؛ فإن كان المخاطب يعتقد ضد ما تثبت فهو قصر القلب، وإن كان يعتقد ما تثبت وزيادة فهو قصر الأفراد، وإن كان متردداً بين ما تثبت وغيره فهو قصر التعيين.

(١) في كل نسخ الأصل: «ويعطف بها بعد الإثبات» فيعود الضمير إلى «لكن» لأنها أقرب شيء مذكور في الكلام وهو خطأ؛ فقد قرر المؤلف قريباً أن «لكن» يعطف بها بعد النفي وحده.

(٢) خاتمة - كما يجوز عطف الاسم على الاسم يجوز عطف الفعل على الفعل، سواء أكانت صيغة المعطوف والمعطوف عليه واحدة - بأن كان كل منهما ماضياً نحو قوله تعالى: «فحشر فنادى فقال» أو كان كل منهما مضارعاً نحو قوله جل شأنه: «لتحيي به بللة ميتاً وتسقيه» - أم اختلفت صيغة المعطوف والمعطوف عليه - بأن كان المعطوف ماضياً والمعطوف عليه مضارعاً كقوله تعالى: «يقدم قومه يوم القيامة فأوردهم النار» أو بالعكس فكان المعطوف مضارعاً والمعطوف عليه ماضياً كقوله تعالى: «تبارك الذي إن شاء جعل لك خيراً من ذلك جنات تجري من تحتها الأنهار ويجعل لك قصوراً» وأما فعل الأمر فعطف مثله عليه من باب عطف الجمل؛ لأن في فعل الأمر ضميراً مستتراً وجوباً.

ويجوز أيضاً عطف الفعل على اسم يشبه الفعل، نحو قوله تعالى: «فالمغيرات صبحاً فأثرن به نقعاً» ويجوز =

صـ - وَالْبَدَلُ، وَهُوَ: تَابِعٌ، مَقْصُودٌ بِالْحُكْمِ، بِلا واسِطَةٍ، وَهُوَ سِتَّةٌ: بَدَلُ كُلِّ، نَحْوُ: «مَقَاراً حَدَائِقِ» وَبَعْضِ، نَحْوُ: «مَنْ اسْتَطَاعَ»، وَأَشْتِمَالِ، نَحْوُ: «قِتَالِ فِيهِ» وَإِضْرَابِ، وَغَلَطِ، وَنَسْيَانِ، نَحْوُ: «تَصَدَّقْتُ بِذَرِّهِمْ دِينَارٍ» بِحَسَبِ قَصْدِ الْأَوَّلِ وَالثَّانِي، أَوِ الثَّانِي وَسَبَقَ اللِّسَانُ، أَوِ الْأَوَّلِ وَتَيَّنَ الْخَطَأُ.

ش - البابُ الخامس من أبواب التوابع: البدلُ.

وهو في اللغة: العِوَضُ، قال الله تعالى: «عَسَى رَبُّنَا أَنْ يُبَدِّلَنَا خَيْراً مِنْهَا»^(١)، وفي الاصطلاح: «تابع، مقصود بالحكم، بلا واسطة» فقولي: «تابع» جنس يشمل جميع التوابع، وقولي: «مقصود بالحكم» مخرجٌ للنعت، والتأكيد، وعطف البيان؛ فإنها مُكَمَّلَةٌ للمتبوع المقصود بالحكم، لا أنَّها هي المقصودة بالحكم، و «بلا واسطة» مخرجٌ لعطف التَّنْقِيسِ، كـ «جَاءَ زَيْدٌ وَعَمَرُو» فإنه وإن كان تابِعاً مقصوداً بالحكم، ولكنه بواسطة حرف العطف.

وأقسامه سِتَّةٌ^(٢):

أَحَدُهَا: بَدَلُ كُلِّ مِنْ كُلِّ، وهو عبارة عما الثاني فيه عَيْنُ الْأَوَّلِ كقولك: «جَاءَنِي مُحَمَّدٌ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ» وقوله تعالى: «مَقَاراً حَدَائِقِ»^(٣).

وإنما لم أقل: «بدل الكل من الكل» حذراً من مذهب مَنْ لا يُجِيزُ إِدْخَالَ آلِ عَلَى

= عكس ذلك، وهو عطف الاسم الذي يشبه الفعل على الفعل، وجعل ابن مالك من هذا النوع قوله تعالى: «يُخْرِجُ الْحَيَّ مِنَ الْمَيِّتِ وَمُخْرِجُ الْمَيِّتِ مِنَ الْحَيِّ» وليس ذلك بمتعين؛ فلا يصلح دليلاً، ولكنه يصلح مثلاً، لأن المثال يكفي فيه الاحتمال، وإنما كان ما ذكره غير متعين لجواز أن يكون «مخرج» معطوفاً على: «فَالْقِيَامَةِ» قبله.

(١) من الآية ٣٢ من سورة ن.

(٢) زاد بعضهم بدل الكل من البعض، عكس النوع الأول، ومثل له بقولك «لَقِيتَهُ غَدْوَةً يَوْمَ الْجُمُعَةِ» بتووين غدوة، واستشهدوا له بقول الشاعر:

رَجِمَ اللَّهُ أَعْظَمًا دَفَنُوهَا بِسِجِسْتَانَ طَلَحَةَ الطَّلَحَاتِ

وزعم السيوطي أن منه قوله تعالى: «فَأُولَئِكَ يَدْخُلُونَ الْجَنَّةَ وَلَا يَظْلَمُونَ شَيْئاً جَنَّاتِ عَدْنٍ» لأن الجنة مفرد وجنات عدن جمع.

(٣) من الآيتين ٣١، ٣٢ من سورة النبا «عَمَّ يَتَسَاءَلُونَ».

كل، وقد استعمله الزجاجي في جُمْلَه، واعتذر عنه بأنه تَسَامَح فيه موافقةً للناس^(١).

والثاني: بدل بعض من كل^(٢)، وضابطه: أن يكون الثاني جزءاً من الأول كقولك: «أَكَلْتُ الرَّغِيفَ ثُلُثَهُ»، وكقوله تعالى: «وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا»^(٣)، فمن استطاع: بدل من الناس، هذا هو المشهور؛ وقيل فاعل بالحج، أي: ولله على الناس أن يحجّ مُسْتَطِيعُهُمْ.

وقال الكسائي: إنها شَرْطِيَّةٌ مبتدأ، والجواب محذوف، أي: من استطاع فليحجّ، ولا حاجة لدَعْوَى الحذف مع إمكان تمام الكلام؛ والوجه الثاني يقتضي أنه يجب على جميع الناس أن يستطيعهم يحجّ، وذلك باطل باتفاق، فيتعين القول الأول.

وإنما لم أقل «البعض» - بالألف واللام - لما قَدَّمْتُ في كل.

والثالث: بدل الاشتمال، وضابطه: أن يكون بين الأول والثاني مُلَابَسَةٌ بغير الجزئية، كقولك: «أَعْجَبَنِي زَيْدٌ عِلْمُهُ» وقوله تعالى: «يَسْأَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ»^(٤).

ونبهت بالتمثيل بالآيات الثلاث على أن البذل والمبدل منه يكونان نكرتين، نحو [قوله تعالى]: «مَفَازًا حَدَائِقَ»، ومعرفتين مثل الناس وَمَنْ، ومختلفين مثل الشهر وقَتَالَ.

(١) وقد وقع المصنف في هذا الذي فر منه هنا، وذلك في كلامه على التوكيد بكل، ونبهنا عليه هناك.

(٢) إن قلت: هل يجب في بدل بعض من كل أن يضاف البذل إلى ضمير يعود إلى المبدل منه ليكون رابطاً للبذل بالمبدل منه؟

فالجواب عن ذلك أن أكثر النحويين ذهبوا إلى أنه لا بد في هذا النوع من البذل أن يضاف إلى ضمير المبدل منه، فإن لم يكن في الكلام ضمير قدر الضمير، فمثال ما ذكر معه الضمير قوله تعالى: «قُمِ اللَّيْلَ إِلَّا قَلِيلًا نِصْفَهُ» ومثال ما لم يذكر معه الضمير قوله تعالى: «وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا» فمن استطاع: بدل من الناس، ولا ضمير معه في اللفظ، وتقديره: من استطاع منهم، واختلفت كلمة ابن مالك، فذكر في التسهيل أنه لا بد من الضمير أو ما يقوم مقامه كالألف واللام، وقال في شرح الكافية: الصحيح أنه لا يشترط، لكن وجوده أكثر من عدمه.

(٣) من الآية ٩٧ من سورة آل عمران.

(٤) من الآية ٢١٧ من سورة البقرة.

والرابع والخامس والسادس^(١): بَدَلُ الإِضْرَابِ، وبَدَلُ الغَلَطِ، وبَدَلُ النِّسْيَانِ، كقولك: «تَصَدَّقْتُ بِدِرْهَمٍ دِينَارٍ» فهذا المثالُ مُحْتَمَلٌ لأن تكون قد أَخْبَرْتَ بأنك تصدقتَ بدِرْهَمٍ، ثم عَرَفْتَ لك أن تخبر بأنك تَصَدَّقْتَ بدينارٍ، وهذا بدلُ الإِضْرَابِ؛ ولأن تكون قد أَرَدْتَ الإِخْبَارَ بالتصدُّقِ بالدینارِ فَسَبَقَ لِسَانُكَ إلى الدرهم، وهذا بدلُ الغَلَطِ، ولأن تكون قد أَرَدْتَ الإِخْبَارَ بالتصدُّقِ بالدرهم، فلما نظقت به تبين فسادُ ذلك القصدِ، وهذا بدلُ النِّسْيَانِ.

وربما أشكل على كثير من الطلبة الفرقُ بين بَدَلِي الغلط والنِّسْيَانِ، وقد بيَّناهُ، ويوضِّحُهُ أيضاً أَنَّ الغلط في اللسان، والنسيان في الجَنَانِ^(٢).

ص - باب: العَدَدُ مِنْ ثَلَاثَةٍ إِلَى تِسْعَةٍ يُؤَنَّثُ مَعَ المَذْكُرِ وَيُذَكَّرُ مَعَ المؤنَّثِ دَائِماً، نَحْوُ: «سَبْعَ لَيَالٍ وَفَمَانِيَّةَ أَيَّامٍ»، وَكَذَلِكَ العَشْرَةُ إِنْ لَمْ تُرَكَّبْ، وَمَا دُونَ الثَّلَاثَةِ وَفَاعِلٌ كَكَاثِلٍ وَرَازِحٍ عَلَى القِيَاسِ دَائِماً، وَيُفْرَدُ فَاعِلٌ، أَوْ يُضَافُ لِمَا أَشْتَقَّ مِنْهُ، أَوْ لِمَا دُونَهُ، أَوْ يَنْصَبُ مَا دُونَهُ.

ش - اعلم أن ألفاظ العدد على ثلاثة أقسام:

أحدها: ما يجري دائماً على القياس في التذكير والتانيث، فيذكر مع المذكر، ويؤنث مع المؤنث، وهو الواحد، والاثنان، وما كان على صيغة فاعل؛ تقول في المذكر: واحد، واثنان، وثانٍ، وثالث، ورابع - إلى عاشر، وفي المؤنث: واحدة،

(١) اختلف النحاة في جواز بدل الغلط، فذهب سيويه وكثير من النحاة إلى أنه جائز في الشر والنظم، وذهب بعضهم إلى أنه يجوز في الشعر، وعكس بعضهم فأجازوه في الشر دون الشعر زاعماً أن الشعر يقال عن روية وتفكير، وما كان كذلك لا يسوغ فيه الغلط، وذهب قوم إلى أنه لا يجوز مطلقاً، لا في الشر ولا في الشعر، وزعم أنه بحث عن مثال له من كلام العرب فلم يجد، وأنه طالب من لقيه ممن يشبه بمثال، فلم يأت بشيء، فاستقر عنده أنه لا يجوز، لكن قال ابن السيد: أنه وجد له المثال المنشود، وذلك قول ذي الرمة:

لَمَيَاءٌ فِي شَفَتَيْهَا حَوْءٌ لَحْمٌ وَفِي اللَّثَاثِ وَفِي أَثْيَابِهَا شَنْبٌ

والحوء - بوزن القوة - السواد، واللحم - بالتحريك - السواد المشرب حمرة، والشنب: طيب ريح الفم، وهذا البيت يحتمل التأويل فلا يصلح دليلاً.

(٢) الجنان - بفتح الجيم، بزة السحاب - القلب، وهو موضع التفكير فيما ظن العرب.

واثنتان، وثانية، وثالثة، ورابعة - إلى عشرة.

والثاني: ما يجري على عكس القياس^(١) دائماً، فيؤنث مع المذكر، ويذكر مع المؤنث، وهو الثلاثة والتسعة وما بينهما؛ تقول: «ثَلَاثَةُ رِجَالٍ» و «ثَلَاثُ نِسْوَةٍ»، قال تعالى: «سَخَّرَهَا عَلَيْهِمْ سَبْعَ لَيَالٍ وَثَمَانِيَةَ أَيَّامٍ حُسُومًا»^(٢).

والثالث: ما له حالتان، وهو «العَشْرَةُ» فإن استعملت مركبة جَرَتْ على القياس؛ تقول: «ثَلَاثَةُ عَشَرَ عَبْدًا» بالتذكير، و «ثَلَاثُ عَشْرَةَ أَمَةً» بالتأنيث وإن استعملت غير مركبة جَرَتْ على خلاف القياس، تقول: «عَشْرَةُ رِجَالٍ» بالتأنيث، و «عَشْرُ إِمَاءٍ» بالتذكير^(٣).

واعلم أن لأسماء العدد التي على وزن فاعِل أربع حالات:

إحداها: الإفراد، تقول ثَانٍ، ثَالِثٌ، رَابِعٌ، خَامِسٌ، ومعناه واحدٌ موصوف بهذه الصفة.

الثانية: أن يضاف إلى ما هو مُشْتَقٌّ مِنْهُ؛ فتقول: «ثَانِي اثْنَيْنِ»، وَثَالِثُ ثَلَاثَةٍ، وَرَابِعُ أَرْبَعَةٍ، ومعناه واحد من اثنين، وواحد من ثلاثة، وواحد من أربعة؛ قال الله تعالى: «إِذْ أَخْرَجَهُ الَّذِينَ كَفَرُوا ثَانِي اثْنَيْنِ»^(٤)، وقال الله تعالى: «لَقَدْ كَفَرَ الَّذِينَ قَالُوا إِنَّ اللَّهَ ثَالِثُ ثَلَاثَةٍ»^(٥).

الثالثة: أن يضاف إلى ما دونه، كقولك: «ثَالِثُ اثْنَيْنِ»، وَرَابِعُ ثَلَاثَةٍ، وَخَامِسُ أَرْبَعَةٍ، ومعناه جاعلُ الاثنين بنفسه ثَلَاثَةً، وجاعلُ الثلاثة بنفسه أَرْبَعَةً، قال الله تعالى: «مَا يَكُونُ

(١) ذكر ابن مالك أن السر في حذف التاء من عدد المؤنث وإثباتها في عدد المذكر أن «ثلاثة» و«أربعة» وأخواتهما من أسماء الجماعات مثل زمرة وفرقة وأمة، فالأصل فيها أن تكون بالتاء، فوَقَعَتْ أولاً على المذكر بالتاء لتقدم رتبته، فلما أريد إيقاعها على المؤنث لم يكن بد من الفرق، فحذفت التاء.

(٢) من الآية ٧ من سورة الحاقة.

(٣) فإن قلت: قال الله تعالى: «من جاء بالحسنة فله عشر أمثالها» فجاء بالمعدد خالياً من التاء، مع أن المعدود مذكر، وهو الأمثال، لأنها جمع مثل، وإذا كان المعدود جمعاً نظر إلى مفرده، ومقتضى ما أَصْلَحَ من القواعد أن يقال: عشرة أمثالها.

فالجواب عن ذلك: أن المعدود ليس هو الأمثال كما توهمت، بل المعدود هو الحسنات، والأمثال صفة لها، وكأنه قيل: فله عشر حسنات أمثالها، فاستقامت القاعدة التي أصلها النحاة.

(٤) من الآية ٤٠ من سورة التوبة.

(٥) من الآية ٧٣ من سورة المائدة.

مِنْ نَحْوِ ثَلَاثَةٍ إِلَّا هُوَ رَابِعُهُمْ، وَلَا خَمْسَةٌ إِلَّا هُوَ سَادِسُهُمْ»^(١).

الرابعة: أن يَنْصِبَ مَا دُونَهُ؛ فتقول: «رَابِعٌ ثَلَاثَةٌ» بتنوين رابع، ونصب ثلاثة، كما تقول: «جَاعِلُ الثَّلَاثَةِ أَرْبَعَةً» ولا يجوز مثل ذلك في المستعمل مع ما اشتق منه، خلافاً للأخفش وتعلب.

ص- باب: مَوَانِعُ صَرْفِ الْأَسْمِ تِسْعَةٌ يَجْمَعُهَا:

وَزُنُّ الْمُرَكَّبِ عُجْمَةٌ تُعْرِفُهَا، عَدْلٌ وَوَصْفُ الْجَمْعِ زِدْ تَأْنِيثًا؛ كَأَحْمَدَ، وَأَخْمَرَ، وَيَعْلَبُكَ، وَإِبْرَاهِيمَ، وَعُمَرَ وَأَخَرَ، وَأَحَادَ، وَمَوْحَدَ إِلَى الْأَرْبَعَةِ، وَمَسَاجِدَ، وَدَنَائِيرَ، وَسَلْمَانَ، وَسَكْرَانَ، وَقَاطِمَةَ، وَطَلْحَةَ، وَزَيْتَبَ، وَسَلْمَى، وَصَحْرَاءَ.

فَأَلِيفُ التَّائِثِ وَالْجَمْعِ الَّذِي لَا تَنْظِيرَ لَهُ فِي الْآحَادِ كُلُّ مِنْهُمَا يَسْتَأْثِرُ بِالْمَنْعِ، وَالْبَوَاقِي لَا بُدَّ مِنْ مُجَامَعَةٍ كُلِّ عِلَّةٍ مِنْهُنَّ لِلصِّفَةِ أَوْ الْعَلَمِيَّةِ.

وَتَتَعَيَّنُ الْعَلَمِيَّةُ مَعَ: التَّرْكِيبِ، وَالتَّائِثِ، وَالْعُجْمَةِ.

وَشَرْطُ الْعُجْمَةِ عَلَمِيَّةٌ فِي الْعَجَمِيَّةِ، وَزِيَادَةٌ عَلَى الثَّلَاثَةِ، وَالصِّفَةِ: أَصَابَتْهَا، وَعَدَمُ قَبُولِهَا التَّاءَ؛ فَعُرْيَانٌ، وَأَزْمَلٌ، وَصَفْوَانٌ، وَأَزْنَبٌ - بِمَعْنَى قَاسٍ، وَذَلِيلٌ - مُنْصَرِفَةٌ.

وَيَجُوزُ فِي نَحْوِ «هِنْدَ» وَجَهَانَ، بِخِلَافِ زَيْتَبَ وَسَقَرٌ وَبَلَحْ؛ وَكَعُمَرَ عِنْدَ تَمِيمٍ بَابُ حَذَامٍ، إِنْ لَمْ يُخْتَمَمْ بِرَاءٍ كَسَقَارٍ، وَأَمْسٍ لِمُعَيَّنٍ إِنْ كَانَ مَرْفُوعًا، وَبَعْضُهُمْ لَمْ يَشْتَرِطْ فِيهِمَا؛ وَسَحَرٌ عِنْدَ الْجَمِيعِ إِنْ كَانَ ظَرْفًا مُعَيَّنًا.

ش- الْأَصْلُ فِي الْأَسْمِ الْمَعْرَبِ بِالْحَرَكَاتِ الصَّرْفُ؛ وَإِنَّمَا يَخْرُجُ عَنْ ذَلِكَ الْأَصْلِ إِذَا وَجَدَ فِيهِ عِلَّتَانِ مِنْ عِلَلِ تِسْعٍ^(٢)، أَوْ وَاحِدَةٍ مِنْهَا تَقُومُ مَقَامَهُمَا.

(١) مِنَ الْآيَةِ ٧ مِنْ سُورَةِ الْمَجَادَلَةِ.

(٢) الْمُرَادُ أَنْ يَكُونَ فِيهِ عِلَّتَانِ تَرْجِعُ إِحْدَاهُمَا إِلَى اللَّفْظِ وَتَرْجِعُ الْأُخْرَى إِلَى الْمَعْنَى، فَإِنْ وَجَدْتَ عِلَّتَانِ - أَوْ أَكْثَرَ - تَرْجِعَانِ كِلَاهُمَا إِلَى اللَّفْظِ لَمْ يَمْتَنِعْ مِنَ الصَّرْفِ، وَذَلِكَ نَحْوُ «أَذْرِيحَانَ» فَإِنَّ فِيهِ التَّائِثَ وَزِيَادَةَ الْأَلْفِ وَالتَّوْنِ وَالتَّرْكِيبَ وَالْعُجْمَةَ.

وَأُرِيدُ أَنْ أَوْضَحَ لَكَ أَمْرَ الْمَمْنُوعِ مِنَ الصَّرْفِ فِي إِيْجَازٍ:

أَنْتَ تَعْرِفُ أَنَّ الْأَسْمَ إِذَا أَشْبَهَ الْحَرْفَ فِي لَفْظِهِ أَوْ فِي مَعْنَاهُ أَوْ فِي اسْتِعْمَالِهِ يَبْنَى؛ لِأَنَّ هَذِهِ الْمِشَابَهَةَ تَعْطِيهِ حُكْمَ =

وقد جَمَعَ العلَلُ التسع في بيت واحد مَنْ قال :

اجْمَعْ، و زَنْ، عَادِلًا، أَثْتُ، بِمَعْرِفَةٍ رَكَّبْتُ، وَزِدْ عُجْمَةً، قَالَوْضُفْ قَدْ كَمَلَا

وهذا البيت أحسن من البيت الذي أثبتته في المقدمة، وهو لابن النحاس، وقد مثلتها في المقدمة على الترتيب، وها أنا أشرحها على هذا الترتيب فأقول :

العلة الأولى : وَزَنْ الفعل، وحقيقته : أن يكون الاسم على وزن خاص بالفعل، أو يكون في أوله زيادة كزيادة الفعل، وهو مُساوٍ له في وزنه ؛ فالأول كأن تسمي رجلاً «قَتَلَ» بالتشديد، أو «ضَرَبَ» أو نحوه من أبنية ما لم يُسَمَّ فاعله، أو «انْطَلَقَ» ونحوه من الأفعال الماضية المبدوءة بهمزة الوصل ؛ فإن هذه الأوزان كلها خاصة بالفعل، والثاني مثل : «أَحْمَدَ» «يَزِيدَ» و «يَشْكُرُ» و «تَغْلِبُ» و «تَرْجَسُ» علماً.

العلة الثانية : التركيب، وليس المراد به تركيب الإضافة كامرئ القيس ؛ لأن الإضافة تقتضي الانجرار بالكسرة، فلا تكون مُقْتَضِيَةً للجر بالفتحة، ولا تركيب الإسناد كَشَابَ قَرْنَاهَا وَتَأَبَّطَ شَرًّا، فإنه من باب المحكي، ولا التركيب المزجي المختوم بِوَيْهِ مثل سَيِّوَيْهِ وَعَمْرَوَيْهِ، لأنه من باب المبني، والصرف وَعَدَّمَهُ إِنَّمَا يَقَالَانِ في المعرب، وإنما المراد التركيب المزجي الذي لم يختم بِوَيْهِ، كَبَعْلَبِكَ وَخَضِرَ مَوْتُ وَمَعْدِيكَرَبَ.

العلة الثالثة : العُجْمَةُ، وهي : أن تكون الكلمة على الأوضاع الأعجمية، كإبراهيم، وإسماعيل، وإسحاق، ويعقوب.

= الحرف المشبه به وهو البناء، واعلم الآن أن الفعل يشتمل على عِلَتَيْنِ فرعيتين عن الاسم، وإحداهما راجعة إلى لفظه والأخرى راجعة إلى معناه، أما التي ترجع إلى لفظ الفعل فهي عند البصريين أنه مشتق من المصدر، وعند الكوفيين دلالاته على معنى مركب من الحدث والزمان في حين أن المصدر دال على الحدث وحده والمركب فرع ما لا تركيب فيه، وأما العلة الراجعة إلى المعنى في الفعل فهي افتقاره إلى الاسم ؛ لأنه دال على الحدث، وكل حدث لا بد له من فاعل، ولا يكون الفاعل إلا اسماً، وأنت تعلم أن من أحكام الفعل أنه لا يجر ولا ينون، فإذا وجد في الاسم عِلَتَانِ فرعيتان وكانت إحدى هاتين العِلَتَيْنِ ترجع إلى اللفظ كالتركيب والأخرى ترجع إلى المعنى كالعلمية كان هذا الاسم قد أشبه الفعل في وجود عِلَتَيْنِ ترجع إحداهما إلى اللفظ والأخرى ترجع إلى المعنى، وقد علمت أن العرب قد جروا في أساليب كلامهم على أن يعطوا المشبه حكم المشبه به ؛ ومقتضى هذا أن نمنع الاسم صاحب العِلَتَيْنِ من الجر ومن التنوين، وهذا هو المنع من الصرف.

وجميعُ أسماء الأنبياء أعجميةٌ إلا أربعة: محمد ﷺ، وصالح، وشعيب، وهود^(١)، صلوات الله وسلامه عليهم أجمعين!.

ويشترط لاعتبار العُجْمَة أمران؛ أحدهما: أن تكون الكلمة عِلْماً في لغة العجم كما مَثَّلْنَا؛ فلو كانت عندهم اسمَ جنسٍ ثم جعلناها علماً وجب صَرْفُهَا، وذلك بأن تسمي رجلاً بِلِجَام، أو ديباج.

الثاني: أن تكون زائدة على ثلاثة أَحْرَفٍ؛ فهذا انصرف نُوحٌ وَلُوطٌ، قال الله تعالى: ﴿إِلَّا آلَ لُوطٍ نَجَّيْنَاهُمْ﴾^(٢)، وقال الله تعالى: ﴿إِنَّا أَرْسَلْنَا نُوحًا إِلَى قَوْمِهِ﴾^(٣)، وَمَنْ زَعَمَ من التحوين أن هذا النوع يجوز فيه الصرفُ وَعَدَمُهُ فليس بمصيب.

العلة الرابعة: التعريفُ، والمراد به تعريفُ الْعِلْمِيَّةِ؛ لأن المضممرات والإشارات والموصولات لا سَبِيلَ لدخول تعريفها في هذا الباب؛ لأنها مبنيات كلها، وهذا بابُ إعراب، وأما ذو الأداة والمضافُ فإن الاسم إذا كان غيرَ منصرفٍ ثم دَخَلَتْهُ الأداة أو أَضِيفَ انْجَرَّ بالكسرة، فاستحال اقتضاؤهما الجرَّ بالفتحة، وحيثُئذٍ فلم يبق إلا تعريفُ العلمية.

العلة الخامسة: العَدْلُ، وهو: تَحْوِيلُ الاسمِ من حالة إلى حالة أخرى، مع بقاء المعنى الأصلي.

وهو على ضربين: واقع في المعارف، وواقع في الصفات.

فالواقع في المعارف يأتي على وَزْنَيْنِ، أحدهما: فَعْلٌ، وذلك في المذكر، وَعَدْلُهُ عن فاعل، كَعُمَرَ، وَزُقَرَ، وَزُحَلَ، وَجُمَعَ^(٤)، والثاني: فَعَالٍ، وذلك في المؤنث، وَعَدْلُهُ

(١) وبقي اثنان على الراجح - وهما نوح، ولوط - وقد اعتبرهما المؤلف أعجميين بدليل ما بعده، وهو رأي فيهما.

(٢) من الآية ٣٤ من سورة القمر.

(٣) الآية ١ من سورة نوح.

(٤) وكذلك: مضر، وجشم، وهبل، وقزح، ودلف، وقثم، وأدد، وثعل.

عن فاعلة، نحو: حَذَامٍ وَقَطَامٍ وَرَقَاشٍ^(١)، وذلك في لغة تميم خاصةً، فأما الحجازيون فينبونهم على الكسر، قال الشاعر:

١٤٢ - أَتَارِكَةٌ تَدُلُّهَا قَطَامٌ رَضِيْنَا بِالتَّحِيَّةِ وَالسَّلَامِ
وقال الآخر:

١ - إِذَا قَالَتْ حَذَامٍ فَصَدَّقُوهَا فَإِنَّ الْقَوْلَ مَا قَالَتْ حَذَامٍ^(٢)
فإن كان آخره راء كَسَقَارٍ - اسم لماء، وَخَضَارٍ - لكوكب، وَوَبَارٍ - لقييلة؛ فَأَكْثَرُهُمْ يُؤَافِقُ الحجازيين على بنائه على الكسر، ومنهم مَنْ لا يُؤَافِقُهُمْ، بل يلتزم الإعراب وَمَنْعَ الصرف^(٣).

(١) استشهد المؤلف للأول والثاني من هذه الأعلام، وشاهد الثالث قول جليمة الأبرش فيما يقوله لأخته رَقَاش - وقد زوجها ثم أنكر عليها - في قصة طويلة:

خَبِيرِيْنِي رَقَاشٍ لَا تَكْلِيْبِيْنِي أَبْخُرُ زَنْبِيْ أَمْ يَهْجِيْنِي
أَمْ يَعْْبُدِيْ فَأَنْتِ أَهْلٌ لِيَعْبُدِيْ أَمْ يَدُوْنِيْ فَأَنْتِ أَهْلٌ لِيَدُوْنِيْ

١٤٢ - هذا البيت مطلع كلمة طويلة للناطقة الديباني، يمدح فيها عمرو بن هند، وكان قد غزا بلاد الشام بعد قتل أبيه المنذر.

اللغة: «تاركة» مؤنث تارك، وهو اسم فاعل فعله ترك، ومعناه خلى وفارق «تدلُّها» التدلل هو الدلال، وهو إظهار المرأة أنها تخالف وما بها مخالفة «قطام» اسم امرأة.

الإعراب: «أتاركة» الهمزة للاستفهام، تاركة: مبتدأ مرفوع بالضممة الظاهرة «تدلُّها» تدلل: مفعول به لتاركة، منصوب بالفتحة الظاهرة، وتدلل مضاف وضمير الغائبة العائد إلى قطام مضاف إليه «قطام» فاعل بتاركة أغنى عن خبر المبتدأ؛ لأن المبتدأ وصف معتمد على الاستفهام، وقطام مبني على الكسر في محل رفع «رضينا» فعل ماض وفاعله «بالتحية» جار ومجرور متعلق برضي «والسلام» معطوف بالواو على التحية، مجرور بالكسرة الظاهرة.

الشاهد فيه: قوله «قطام» فإنه على زنة فعال - بفتح الفاء - فهو معدول عن قاطمة، وهو مكسور في حالة الرفع، فذلك دليل على أنه مبني؛ إذ لو كان معرباً لارتفع لأنه في موضوع الفاعل، والفاعل مرفوع البتة، فلما لم يكن مرفوعاً في اللفظ حكمنا ببنائه ليكون رفعه محلياً.

(٢) قد سبق الاستشهاد بهذا البيت في أول هذا الكتاب (ص ٣٥) وشرحناه هناك شرحاً وافياً، فارجع إليه في الموضوع الذي دللناك عليه، واعلم أن الاستشهاد به هنا كالاستشهاد به هناك؛ فلا داعي لإعادة شيء من الكلام عليه.

(٣) ارجع في بيان ذلك إلى (ص ٣٦).

ومما اختلف فيه التميميون أيضاً «أَمْسُ» الذي أريد به اليوم الذي قبل يومك؛ فأكثرهم يمنعه من الصرف إن كان في موضع رفع على أنه مَعْدُولٌ عن الأَمْسِ؛ فيقول: «مَضَى أَمْسٌ يَمًا فِيهِ»، وَيَبْنِيهِ عَلَى الْكَسْرِ فِي النِّصْبِ وَالْجَرِّ عَلَى أَنَّهُ مُتَضَمِّنٌ مَعْنَى الْأَلْفِ وَاللَّامِ؛ فيقول: «اَعْتَكَفْتُ أَمْسٍ»، و «مَا رَأَيْتُهُ مُذْ أَمْسٍ»، وبعضهم يُغَرِّبُهُ إِعْرَابَ مَا لَا يَنْصَرِفُ مطلقاً، وقد ذَكَرْتُ ذَلِكَ فِي صَدْرِ هَذَا الشَّرْحِ ^(١).

وأما «سَحَرٌ» فجميع العرب تمنعه من الصرف، بشرطين؛ أحدهما: أن يكون ظَرْفًا، والثاني: أن يَكُونَ من يوم مُعَيَّنٍ، كقولك: «جِئْتُكَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ سَحَرٌ» لأنه حِثْثٌ مَعْدُولٌ عَنِ السَّحَرِ، كما قَدَّرَ التَّمِيمِيُّونَ «أَمْسٍ» مَعْدُولًا عَنِ الْأَمْسِ، فَإِنْ كَانَ سَحَرٌ غَيْرَ يَوْمٍ مُعَيَّنٍ انصَرَفَ، كقوله تعالى: ﴿نَجَّيْنَاهُمْ بِسَحَرٍ﴾ ^(٢).

والواقع في الصفات ضربان: واقع في العدد، وواقع في غيره.

فالواقع في العدد يأتي على صيغتين: فُعَالٌ، وَمَفْعَلٌ، وذلك في الواحد والأربعة وما بينهما، تقول: أَحَادٌ وَمَوْحَدٌ، وَثَنَاءٌ وَمَثْنَى، وَثَلَاثٌ وَمَثْلَثٌ، وَرُبَاعٌ وَمَرْبَعٌ؛ قال النجاري رحمه الله تعالى: لا تتجاوز العربُ الأَرْبَعَةَ؛ فهذه الألفاظ الثمانية معدولة عن ألفاظ العدد الأربعة مكررة؛ لأن «أحاد» معناه واحد واحد، و «ثَنَاءٌ» معناه اثنان اثنان، وكذا الباقي، قال الله تعالى: ﴿أُولَى أَجْنَحَةٍ مَثْنَى وَثَلَاثَ وَرُبَاعَ﴾ ^(٣)، فَمَثْنَى وما بعده صفة لأجنحة، والمعنى والله أعلم: أولى أجنحة اثنين اثنين، وثلاثة ثلاثة، وأربعة أربعة. وأما قوله ﷺ: «صَلَاةُ اللَّيْلِ مَثْنَى مَثْنَى»؛ فمثنى الثاني للتأكيد، لا لإفادة التكرار؛ لأن ذلك حاصل بالأول.

والواقع في غير العدد «أَخَرٌ» وذلك نحو قولك: «مَرَزْتُ بِنْتَوَ أَخَرٍ» لأنها جَمْعُ الْأُخْرَى، وَأُخْرَى أَنْتَى أَخَرٌ، ألا ترى أنك تقول: «جَاءَنِي رَجُلٌ أَخَرٌ، وَأَمْرَأَةٌ أُخْرَى» والقاعدة أن كل فُعْلَى مؤنثة أَفْعَلٌ لا تُسْتَعْمَلُ هي ولا جَمْعُهَا إلا بالالف واللام أو

(١) ارجع إلى إيضاح ذلك في (ص ٣٦) وما بعدها.

(٢) من الآية ٣٤ من سورة القمر.

(٣) من الآية ١ من سورة فاطر.

بالإضافة، كَالْكُبْرَى وَالصُّغْرَى، وَالْكَبَرِ وَالصُّغَرِ، قال الله تعالى: ﴿إِنَّهَا لَإِخْدَى الْكُبْرَى﴾^(١)، ولا يجوز أن تقول «صُغْرَى» ولا «كُبْرَى» ولا «صُغَر» ولهذا لَحْنُوا العروضيين في قولهم: فاصلة كُبْرَى، وفاصلة صُغْرَى، وَلَحْنُوا أبا نُؤاس في قوله:

١٤٣- كَأَنَّ صُغْرَى وَكُبْرَى مِنْ فَقَاقِعِهَا حَصْبَاءُ دُرٍّ عَلَى أَرْضٍ مِنَ الذَّهَبِ

فكان القياس أن يقال «الْأُخْرُ» ولكنهم عَدَلُوا عن ذلك الاستعمال فقالوا: «أُخْرُ» كما عدل التميميون الْأَمْسَ عن الْأَمْسِ، وكما عَدَلَ جميعُ العرب سَحَرَ عن السَّحَرِ، قال الله

(١) من الآية من سورة المدثر.

١٤٣- هذا البيت من كلمة لأبي نواس - بضم النون - وفتح الواو مخففة - واسمه الحسن بن هانئ، الحكمي، الدمشقي، يصف فيه الخمر، وقبله قوله:

سَاعَ بِكَاسٍ إِلَى نَاشٍ مِنَ الطَّرَبِ كِلَاهُمَا عَجَبٌ فِي مَنَظَرٍ عَجَبٍ
قَامَتْ تُرِينِي وَأَمْرُ اللَّيْلِ مُجْتَمِعٌ صُبْحاً تَوَلَّدَ بَيْنَ الْمَاءِ وَاللَّهَبِ

اللفظة: «فقاقعها» وردت هذه الكلمة بروايتين مختلفتين: الأولى «فواقعها» وهي على هذه الرواية جمع فاقعة، وأراد بها ما يعلو فوق الكأس من النفاخات إذا مزجت الخمر بالماء، ويروى «فقاقعها» وهي جمع فقاعة بضم فتشديد - ومعناه ما ذكرناه في الرواية الأولى، والموجود في كتب اللغة يرجع الرواية الثانية «حصباء» هي صغار الحصى.

الإعراب: «كَأَنَّ» حرف تشبيه ونصب «صُغْرَى» اسمه، منصوب بفتحة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر «وَكُبْرَى» معطوف عليه «مِنْ» حرف جر «فقاقعها» فقاقع: مجرور بمن، وعلامة جره الكسرة الظاهرة، والجار والمجرور متعلق بمحذوف صفة لاسم كأن وما عطف عليه «حصباء» خبر كأن، مرفوع بالضممة الظاهرة، وحصباء مضاف و «دُرٍّ» مضاف إليه «على أرض» جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من خبر كأن «مِنَ الذَّهَبِ» جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة لأرض.

التمثيل به: في قوله «صُغْرَى وَكُبْرَى» فإن المؤلف كجماعة من النحاة قد اعتبروا كل واحدة من هاتين الكلمتين أفعل تفضيل، وبنوا على ذلك تخطئة أبي نواس، لأن من حق أفعل التفضيل إذا كان مجرداً من أل والإضافة أن يكون مفرداً مذكراً مهما يكن أمر الموصوف به، فكان عليه أن يقول: كَانَ أَصْغَرُ وَأكْبَرُ مِنْ فَقَاقِعِهَا - إلخ، أو يقول: كَانَ الْكُبْرَى وَالصُّغْرَى - إلخ.

إلا أنك لو تأملت أدنى تأمل لوجدت الشاعر لم يرد معنى التفضيل، وإنما أراد معنى الصفة المشبهة: أي كَانَ الْفَقَاقَةُ الصَّغِيرَةُ وَالْفَقَاقَةُ الْكَبِيرَةُ مِنْ فَقَاقِعِ هَذِهِ الْخَمْرِ - إلخ، والصفة المشبهة تطابق ما تجري عليه، فإذا كانت جارية على مفرد مؤنث كما هنا كَانَ الْوَاجِبُ فِيهَا الْإِفْرَادُ وَالتَّأْنِيثُ، وهذا هو الذي فعله الشاعر؛ لذلك نرى أنه لم يَأْتِ إِلَّا بِالْقِيَاسِ الْمَطْرُودِ، ومثل هذا الكلام يصح أن يقال في توجيه قول العروضيين: فاصلة كُبْرَى، وفاصلة صُغْرَى؛ فهم يريدون الفاصلة الكبيرة والصغيرة، ولا يريدون معنى أصغر وأكبر.

تعالى: ﴿فَعِلَّةٌ مِنْ أَيَّامِ آخِرٍ﴾^(١).

العلة السادسة: الوُصْفُ، كَأَخْمَرٍ، وَأَفْضَلٍ، وَسَكْرَانٍ، وَعَظْبَانٍ.

ويشترط لاعتباره أمران، أحدهما: الأصالة، فلو كانت الكلمة في الأصل اسماً ثم طرأت لها الوصفية لم يُعْتَدَ بها، وذلك كما إذا أخرجت «صَفْوَانًا، وَأَزْنَبًا» عن معناهما الأصلي - وهو الحجر الأملس، والحيوان المعروف - واستعملتهما بمعنى قَاسٍ ودَّلِيلٍ فقلت: هذا قَلْبٌ صَفْوَانٌ، وهذا رَجُلٌ أَزْنَبٌ، فإنك تصرفهما، لعروض الوصفية فيهما، الثاني: أن لا تقبل الكلمة تاء التانيث، فلهذا تقول: مَرَزْتُ بِرَجُلٍ عَزِيَّانٍ، ورجل أَرْمَلٍ^(٢) بالصرف، لقولهم في المؤنثة: عَزِيَّانَةٌ، وَأَرْمَلَةٌ، بخلاف «سكران» و «أحمر» فإن مؤنثهما سَكْرَى وَحَمْرَاء، بغير التاء.

العلة السابعة: الجمع، وَشَرْطُهُ أن يكون على صيغة لا يكون عليها الآحاد. وهو نوعان: مَفَاعِلٌ، كمساجدَ وَدَرَاهِمَ، وَمَفَاعِيلٌ، كمصابيحَ وَطَوَاوِيسَ.

العلة الثامنة: الزيادة، والمراد بها الألف والنون الزائدتان، نحو سَكْرَانٍ، وَعُثْمَانٍ.

العلة التاسعة: التانيث، وهو على ثلاثة أقسام: تانيث بالألف كحُبْلَى وَصَحْرَاءَ، وتانيث بالتاء كطَلْحَةٍ وَحَمْرَةٍ، وتانيث بالمعنى كزَيْنَبٍ وَسَعَادَ.

وتأثير الأول منها في منع الصرف لازم مطلقاً من غير شرط كما سيأتي. وتأثير الثاني مشروط بالعلمية كما سيأتي. وتأثير الثالث كتأثير الثاني، ولكنه تارة يؤثر وجوب منع الصرف وتارة يؤثر جَوَازُهُ، فالأول مشروط بوجود واحد من ثلاثة أمور، وهي: إما الزيادة على ثلاثة أحرف كسَعَادَ وزَيْنَبَ، وإما تحريك الوسط كسَقَرٍ وَلَطَى، وإما المُجْمَعُ كَمَاءَ وَجُورَ وَجِمَصَ وَيَلَخَ، والثاني فيما عدا ذلك كهَنَدَ وَدَعْدَ وَجُمَلٍ، فهذه يجوز فيها الصرفُ وعدمه، وقد اجتمع الأمران في قول الشاعر:

(١) من كل من الآيتين ١٨٤، ١٨٥ من سورة البقرة.

(٢) من مجيء الأرملة وصفاً للرجل قول جرير لعمر بن عبد العزيز:

هَلْ يَزِي الأَرْمَلُ قَدْ قَضَيْتَ حَاجَتَهَا فَمَنْ لِحَاجَةٍ هَذَا الأَرْمَلُ الذَّكْرُ؟

١٤٤- لَمْ تَتَلَفَّعْ بِفَضْلِ مِثْرِيهَا دَعْدُ، وَلَمْ تُسَقِّ دَعْدُ فِي الْعَلْبِ

فهذه جميع العلل، وقد أتينا على شرحها شرحاً يليق بهذا المختصر.

ثم اعلم أنها على ثلاثة أقسام:

الأول: ما يؤثر وحده. ولا يحتاج إلى انضمام علّة أخرى. وهو شيان: الجمع، وإلّا التانيث^(١).

الثاني: ما يؤثر بشرط وجود العلمية، وهو ثلاثة أشياء: التانيث بغير الألف، والتركيب، والعُجْمَة، نحو: «فاطمة، وزينب، ومعديكرب، وإبراهيم». ومن ثمّ انصرفت صِجّة وإن كان مؤنثاً أعجمياً، وصوّلجان، وإن كان أعجمياً ذا زيادة، ومُسلمة وإن كان مؤنثاً وصفاً، لانتهاء العلمية فيهن.

الثالث: ما يؤثر بشرط وجود أحد أمرين: العلمية، أو الوصفية، وهو ثلاثة أيضاً:

١٤٤- هذا البيت من شواهد سيويه (ج ٢ ص ٢٢) وقد نسب الأعلام إلى جرير بن عطية، وينسبه بعض الناس لعبيد الله بن قيس الرقيات، وقد استشهد به المؤلف في كتابه شذور الذهب (رقم ٢٣٨).

اللفظة: «تتلفع» تتفتح، ويقال: التلّغ هو إدخال فضل الثوب تحت أصل العضد «العلب» بضم ففتح - جمع علبة، وهي - بضم فسكون - وعاء من جلد يشرب فيه الأعراب «دعد» اسم امرأة.

المعنى: يصف هذه المرأة بأنها حضرية، رقيقة العيش، ناعمة الحال، فهي لا تلبس لباس الأعراب، ولا تتغذى غذاءهم.

الإعراب: «لم» حرف نفي وجزم وقلب «تتلفع» فعل مضارع مجزوم بلم «بفضل» جار ومجرور متعلق بتتلفع، وفضل مضاف ومثز من «مثزرها» مضاف إليه، مجرور بالكسرة الظاهرة، ومثز مضاف وضمير الغائبة العائد إلى دعد مضاف إليه «دعد» فاعل تتلفع «ولم» الواو عاطفة، لم: نافية جازمة «تسق» فعل مضارع مبني للمجهول مجزوم بلم، وعلامة جزمه حذف الألف والفتحة قبلها دليل عليها «دعد» نائب فاعل تسق «في العلب» جار ومجرور متعلق بتسق.

الشاهد فيه: قوله «دعد» في المرتين؛ فإن هذا علم مؤنث، وهو ثلاثي ساكن الوسط غير أعجمي، وقد أتى به الشاعر مؤنثاً في الجملة الأولى، وغير منون في الجملة الثانية؛ فدل ذلك على أن العلم المؤنث إذا كان ثلاثياً، وكان مع ذلك ساكن الوسط، ولم يكن أعجمياً، جاز فيه الصرف وعدمه.

(١) أما أن هذا النوع قد اكتفى فيه بعلّة واحدة فلأن هذه العلة الواحدة قامت مقام العلتين، وذلك بسبب أن لهذه العلة الفرعية جهتين: جهة راجعة إلى المعنى، وهي عدم النظير فيهما، وجهة راجعة إلى اللفظ، وهي كونه جمعاً والجمع فرع المفرد، أو كونه مؤنثاً والمؤنث فرع المذكور.

العَدْلُ، والوزن، والزيادة، مثال تأثيرها مع العلمية «عَمَرُ، وَاحْمَدُ، وَسَلَمَانُ» ومثال تأثيرها مع الصفة «ثَلَاثُ، وَاحْمَرُ، وَسَكْرَانُ».

ص- بَابُ: التَّعَجُّبُ لَهُ صِيغَتَانِ: مَا أَفْعَلَ زَيْدًا، وَإِعْرَابُهُ: «مَا» مُبْتَدَأٌ بِمَعْنَى شَيْءٍ عَظِيمٍ، وَ«أَفْعَلَ» فِعْلٌ مَاضٍ فَاعِلُهُ ضَمِيرٌ «مَا» وَ«زَيْدًا» مَفْعُولٌ بِهِ، وَالْجُمْلَةُ خَبَرٌ «مَا» وَأَفْعَلُ بِهِ، وَهُوَ بِمَعْنَى مَا أَفْعَلَهُ وَأَصْلُهُ، أَفْعَلَ أَي صَارَ ذَا كَذَا، كَأَعَدَّ الْبَعِيرَ، أَي صَارَ ذَا عُدَّةٍ، فَغَيَّرَ اللَّفْظَ، وَزِيدَتِ الْبَاءُ فِي الْفَاعِلِ لِإِصْلَاحِ اللَّفْظِ، فَمِنْ ثَمَّ لَزِمَتْ هُنَا، بِخِلَافِهَا فِي فَاعِلِ كَفَى.

ولما بُنِيَ فِعْلًا التَّعَجُّبُ وَأَسْمُ التَّضْيِيلِ مِنْ فِعْلٍ؛ ثَلَاثِي، مُثَبِّتٌ، مُتَقَاوِمٌ، تَامٌ، مَبْنِيٌّ لِلْفَاعِلِ، لَيْسَ أَسْمُ فَاعِلِهِ عَلَى أَفْعَلَ.

ش- التعجب: تَقَعَّلُ مِنَ الْعَجَبِ، وَلَهُ أَلْفَاظُ كَثِيرَةٌ غَيْرُ مُبَوَّبٍ لَهَا فِي النَحْوِ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿كَيْفَ تَكْفُرُونَ بِاللَّهِ﴾^(١) وقوله عليه الصلاة والسلام: «سُبْحَانَ اللَّهِ! إِنَّ الْمُؤْمِنَ لَا يَنْجُسُ حَيًّا وَلَا مَيِّتًا» وقولهم: اللَّهُ دَرَّةٌ فَارِسًا! وقول الشاعر:

١٤٥ - يَا سَيِّدًا مَا أَنْتَ مِنْ سَيِّدٍ مُوْطَأَ الْأَكْنَافِ رَحْبَ الذَّرَاغِ

(١) من الآية ٢٨ من سورة البقرة.

١٤٥ - هذا هو البيت الثالث من المفضلية ٩٢ للسفاح بن بكير اليربوعي، وصدره كما أنشده المؤلف إحدى روايتين، والأخرى * يا فارساً ما أنت من فارس * وهو من شواهد المؤلف في شذور الذهب (رقم ١٢١).

اللفظة: «موطأ الأكناف» الأكناف: جمع كنف - على مثال سبب وأسباب، والكنف: هو الجانب والناحية، ويقال: أنا في كنف فلان، إذا كنت تنزل في جواره وتستظل بظله، ويقال: فلان موطأ الأكناف، إذا كان مهيئاً، وكان يسهل النزول في حماه والاستجارة به «رحب الذراع» هذه كناية عن سعة جوده وكثرة كرمه.

الإعراب: «يا» حرف نداء «سيداً» منادى منصوب بالفتحة الظاهرة «ما» اسم استفهام مبتدأ «أنت» خبر المبتدأ، وهذا أحسن الأعراب لمثل هذه العبارة «من سيد» تمييز، وأصله منصوب فأدخل عليه من التي يكون التمييز على معناها «موطأ» نعت للمنادى منصوب بالفتحة الظاهرة، ويجوز أن يكون نعتاً لسيد المجرور بمن باعتبار لفظه؛ فالكلمة على هذا مجرورة، وهي منصوبة على الإعراب الأول، وموطأ مضاف و «الأكناف» مضاف إليه «رحب» نعت ثان لنفس المنعوت الذي ينعت بالنعت السابق، و «الذراع» مضاف إليه.

فأما الصيغة الأولى، فما: اسم مبتدأ، واختلف في معناها على مذهبين:

أحدهما: أنها نكرة تامة بمعنى شيء، وعلى هذا القول فما بعدها هو الخبر، وجاز الابتداء بها لما فيها من معنى التعجب، كما قالوا في قول الشاعر:

١٤٦ - عَجَبٌ لِيَتْلِكَ قَضِيَّةٌ، وَإِقَامَتِي فَيَكُمُ عَلَى تِلْكَ الْقَضِيَّةِ أَعَجَبٌ

ولما لأنها في قوة الموصوفة، إذ المعنى شيء عظيم حسن زيداً، كما قالوا في «شرّ أهرّ ذا ناب»: إن معناه شر عظيم أهرّ ذا ناب.

والثاني: أنها تحتل ثلاثة أوجه، أحدها: أن تكون نكرة تامة، كما قال سيويه،

الشاهد فيه: أنشد المؤلف هذا الشاهد دليلاً على أن عبارته تدل على التعجب؛ لأن الشاعر يتعجب من بلوغ المخاطب غاية فوق كل غاية من جهة السيادة والكرم، وهذا التعبير ليس هو المبوب له في علم النحو بعنوان التعجب.

وفي البيت شاهد آخر، وذلك في قوله «يا سيدي» وذلك أنه نكرة مقصودة، كما هو واضح؛ فكان حقه أن يبينه على الضم، ولكنه لما اضطر إلى تنوينه عامله معاملة النكرة غير المقصودة، فنصبه منوناً.

١٤٦ - اختلف العلماء في نسبة هذا البيت إلى قائله: فمنهم من نسب لزرارة الباهلي، ومنهم من نسب إلى عمرو بن الغوث بن طيع، ومنهم من نسب لهني بن أحمر الكناني، ونسبه سيويه لرجل من مذحج ولم يعينه؛ وقد استشهد لهذا البيت سيويه (ج ١ ص ٦١) والأشموني في باب المبتدأ والخبر (رقم ١٤٦).

الإعراب: «عجب» مبتدأ، مرفوع بالضممة الظاهرة «لتلك» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ، أو متعلق بنفس عجب، وعليه إما أنه لا خبر لهذا المبتدأ، أو خبره محذوف، أو عجب خبر لمبتدأ محذوف، وأصل الكلام على هذا: أمري عجب، فحذف المبتدأ «قضية» بالنصب حال من اسم الإشارة «وإقامتي» الواو عاطفة، وإقامة» مبتدأ، وإقامة مضاف وياء المتكلم مضاف إليه «فيكم» جار ومجرور متعلق بإقامة «على تلك» الجار والمجرور متعلق بإقامة أيضاً، واللام للبعد، والكاف حرف خطاب «القضية» بدل من تلك المجرور محلاً بعلی، وهذه الكلمة مجرورة على التبعة للمجرور بعلی «أعجب» خبر المبتدأ الذي هو إقامة.

الشاهد فيه: ذكر المؤلف هذا الشاهد ليستدل به على أن النكرة إذا دلت على معنى التعجب جاز الابتداء بها، وكان ذلك مسوغاً لها، وذلك لأنها حينئذ في معنى الفعل إذ تدل على ما يدل عليه «أعجب»؛ ففي هذا البيت قوله «عجب» نكرة، ولدالاتها على معنى التعجب الذي هو مدلول فعل جاز الابتداء بها؛ فتكون «ما» التي في قولهم «ما أحسن زيداً» مع كونها نكرة يجوز وقوعها مبتدأ؛ لدالاتها على معنى التعجب، فافهم هذا.

والثاني: أن تكون نكرة موصوفة بالجملة التي بعدها، والثالث: أن تكون معرفة موصولة بالجملة التي بعدها، وعلى هذين الوجهين فالخبر محذوف، والمعنى، شيءٌ حَسَنٌ زَيْدًا عَظِيمٌ، أو الذي حَسَنَ زَيْدًا شيءٌ عظيم، وهذا قولُ الأخفش.

وأما «أَفْعَلٌ» فزعم الكوفيون أنه اسم، بدليل أنه يُصَغَّرُ، قالوا: «مَا أَحْسِنَتْهُ» و«مَا أَمْلَحَتْهُ»^(١)، وزعم البصريون أنه فعلٌ ماضٍ، وهو الصحيح؛ لأنه مبني يُلَى الفتح، ولو كان اسماً لارتفع على أنه خبر، ولأنه يلزمه مع ياء المتكلم نون الوقاية، يقال: «مَا أَفْقَرَنِي إِلَى عَفْوِ اللَّهِ»، ولا يقال: «مَا أَفْقَرِي» وأما التصغيرُ فشاذٌ، ووجهه أنه أشَبَّه الأسماءَ عموماً بجموده، وأنه لا مَصْدَرَ له، وأشبه أفعَلَ التفضيل خصوصاً بكونه على وَزْنِهِ، وبدلالته على الزيادة، وبكونهما لا يُتَيَّانِ إلا مما استكمل شروطاً يأتي ذكرها، وفي «أَحْسَنَ» ضمير مستتر بالاتفاق مرفوع على الفاعلية، راجع إلى «ما» وهو الذي دَلَّنَا على اسميتها؛ لأن الضمير لا يعود إلا على الأسماء.

و«زَيْدًا» مفعول به على القول بأن أفعَلَ فعل ماضٍ، ومُشَبَّه بالمفعول به على القول بأنه اسم.

وأما الصيغة الثانية، فَأَفْعَلٌ فَعْلٌ باتفاقٍ^(٢) لفظُهُ لَفْظُ الأَمْرِ، ومعناه التَعَجُّبُ وهو خَالٍ من الضمير، وأصلُ قولك: «أَحْسِنُ بِزَيْدٍ» أَحْسَنَ زَيْدٌ: أي صَارَ ذَا حُسْنٍ، كما قالوا:

(١) من ذلك قول الشاعر.

يَا مَآ أَمْلَحَ غَزَلَانَا شَدَدَ لَنَا مِنْ هَوَايَايَكُنَّ الضَّالِّ وَالسُّمِّرِ

والذي جراً على تصغيره أنه أشبه في اللفظ أفعَلَ التفضيل كما قال المؤلف، وأفعَلَ التفضيل مما لا غرابة في تصغيره لكونه اسماً.

(٢) إذا قلت: «أحسن بزيد» فإن أحسن من حيث المعنى فعل ماضٍ، كما هو ظاهر من كلام المؤلف، ولكن صورته صورة فعل الأمر، وهل يراعى لفظه في الإعراب فيقال: مبني على السكون لا محل له من الإعراب، ويحذف آخره إن كان حرف علة، أو يراعى معناه، فيقال: مبني على فتح مقدر على آخره منع من ظهوره مجيئه على صورة الأمر؟ اختلفت كلمة العلماء في هذا الموضوع، لكن الذي يترجح عندنا أن تعامله بالنظر إلى لفظه، فنقول: مبني على السكون، وتحذف آخره إن كان حرف علة، كما حذفه ذلك الذي يقول:

* وَأَخْرَجَ إِذَا حَالَتْ بِأَنْ أَحْوَلَا *

أَوْزَقَ الشَّجَرُ، وَأَزْهَرَ البُسْتَانُ، وَأَثَرَى فُلَانٌ، وَأَثَرَبَ زَيْدٌ، وَأَعَدَّ البَعِيرُ^(١)، بمعنى صار ذا وَرَقٍ، وذا زهرٍ، وذا ثَرَوَةٍ، وذا مَثَرَةٍ - أي فَقَرَّ وَفَاقَةً - وَذَا عُدَّةٍ^(٢)، فَضَمَّنَ معنى التعجب، وَخَوَّلْتُ، صيغته إلى صيغة أَفْعَلُ - بكسر العين - فصار: أَحْسِنُ زَيْدٌ، فاستُجِبَ اللفظ بالاسم المرفوع بعد صيغة فَعَلِ الأمر، فزيدت الباء لإصلاح اللفظ، فصار: أَحْسِنُ بِزَيْدٍ، على صيغة اِمْرُؤُ بِزَيْدٍ، فهذه الباء تُشَبِّهُ الباء في «كَفَى بِاللَّهِ شَهِيدًا»^(٣) في أنها زيدت في الفاعل، ولكنها تخالفها من جهة أنها^(٤) لازمة وتلك جائزة الحذف، قال سَحِيمٌ:

١٤٧ - عُمَيْرَةٌ وَدَعُ إِذَا تَجَهَّزْتَ غَازِيَا كَفَى الشَّيْبُ وَالْإِسْلَامُ، لِلْمَرْءِ نَاهِيَا
ولا يُبَيِّنُ فعلُ التعجبِ واسمُ التفضيلِ إلا مما استكمل خَمْسَةً شُرُوطَ:

(١) الغلة - بضم الغين وتشديد الدال مفتوحة - طاعون يصيب الإبل فتشأ عنه ثأليل (خراج) وتقول: أعَدَّ البعير فهو مقَدَّ، وأعَدَّ القوم: أي أصابت إبلهم الغلة.

(٢) من الآيتين ٧٩، ١٦٦ من سورة النساء، ومن الآية ٤٣ من سورة الرعد، ومن الآية ٩٦ من سورة الإسراء، ومن الآية ٢٨ من سورة الفتح.

(٣) إنما يجب وقوع فاعل أفعل مجروراً بالباء الزائدة إذا لم يكن الفاعل اسماً مؤولاً من أن والمضارع أو من أن المشددة واسمها وخبرها، مثال الأول قول علي بن أبي طالب:

وَقَالَ أَيْبُرُ الْمُسْلِمِينَ تَقَدَّمُوا وَأَخِيبْ إِلَيْنَا أَنْ تَكُونَ الْمُقَدَّمَا

ومثال الثاني قول الشريف الرضي:

أَهْوَى عَلَيَّ إِذَا امْتَلَأَتْ مِنَ الْكَرَى أَنِّي إِبِيتُ بِلَيْلَةِ الْمَلْسُوعِ

١٤٧ - هذا البيت مطلع قصيدة لسحيم بن وثيل الرياحي، وقد استشهد به الأشموني في باب التعجب (رقم ٧٣٦) والمؤلف في أوضحه (٣٧٩).

اللفظة: «عميرة» اسم امرأة «ودع» أمر من التوديع، وأراد أترك مواصلتها والتودد إليها «تجهزت غازياً» أراد أعددت العدة للغزو في سبيل الله، وأغلب الظن أنه أراد جهاد النفس، ووقع في ديوان سحيم (ص ١٦) «إن تجهزت غادياً».

الصغنى: أترك. مواصلة الغواني والتودد إليهن إذا كنت قد عزمت على أن تقطع ما بينك وبين شواغل الدنيا، ثم بين أن الإسلام والشيخوخة يردعان من لا يرتدع عن الضلال، ويروى أن عمر بن الخطاب قال له: لو قدمت الإسلام على الشيب لأجزتك.

الإعراب: «عميرة» مفعول به تقدم على عامله وهو ودع، منصوب بالفتحة الظاهرة «ودع» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «إن» حرف شرط جازم يجزم فعلين الأول فعل الشرط والثاني جوابه وجزاؤه «تجهزت» فعل ماض فعل الشرط مبني على الفتح المقدر في محل جزم، والتاء ضمير المخاطب فاعله، مبني على الفتح في محل رفع «غازياً» حال من الفاعل «كفى»

أحدها: أن يكون فعلاً، فلا يُتَيَّن من غير فعل، ولهذا خُطئ مَنْ بَنَاهُ مِنَ الْجِلْفِ، والحصار: فقال: ما أَجْلَفَهُ، وما أَحْمَرَهُ، وَشَدَّ قَوْلَهُمْ: ما أَلْصَّهُ، وهو أَلَصُّ مِنْ شِطَاطٍ^(١).

الثاني: أن يكون الفعل ثلاثياً؛ فلا يُتَيَّن من نحو: «دَحْرَجَ، وَأَنْطَلَقَ، وَاسْتَخْرَجَ»، وعن أبي الحسن جَوَازُ بَنَائِهِ مِنَ الثَّلَاثِي الْمَزِيدِ فِيهِ، بشرط حَذْفِ زَوَائِدِهِ، وعن سيويهِ جَوَازُ بَنَائِهِ مِنْ أَفْعَلَ، نحو «أَكْرَمَ، وَأَحْسَنَ، وَأَعْطَى».

الثالث: أن يكون مما يقبل معناه التفاوت، فلا يُتَيَّن من نحو «مَاتَ، وَفَنِيَ» لأن حقيقتيهما واحدة، وإنما يتعجب مما زاد على نظائره.

الرابع: أن لا يكون مَبْنِيًّا لِلْمَفْعُولِ، فلا يُتَيَّن من نحو «ضُرِبَ، وَقُتِلَ».

الخامس: أن لا يكون اسمُ فاعِلٍ على وزن أَفْعَلَ، فلا يُتَيَّن من نحو: «عَمِيَ، وَغَرَجَ» وَشَبَّهَهُمَا مِنْ أفعال العيوب الظاهرة، ولا من نحو «سَوَدَ، وَحَمَرَ» ونحوهما من أفعال الألوان، ولا من نحو «لَمِيَ وَدَعِيَ» ونحوهما من أفعال الحُلَى، التي الوَصْفُ منها على وزن أَفْعَلَ، لأنهم قالوا من ذلك: «هو أَعْمَى، وَأَغْرَجُ، وَأَسْوَدُ، وَأَحْمَرُ، وَالْمَى، وَأَذْعَجُ».

ص - بَابُ: الْوُقُوفُ فِي الْأَفْصَحِ عَلَى نَحْوِ «رَحْمَةٍ بِالْهَاءِ، وَعَلَى نَحْوِ «مُسْلِمَاتٍ بِالْتَّاءِ».

ش - إِذَا وَقِفَ عَلَى مَا فِيهِ تَاءُ التَّائِيثِ، فَإِنْ كَانَتْ سَاكِنَةً لَمْ تَتَغَيَّرْ، نَحْوِ «قَامَتْ»

= فعل ماضٍ «الشيب» فاعل كفى «والإسلام» معطوف عليه «للمرء» جار ومجرور متعلق بقوله «ناهيًا» الآتي «ناهيًا» حال من الشيب.

الشاهد فيه: قوله «كفى الشيب» فإن هذا الشاعر قد أتى بفاعل كفى غير مجرور بالباء الزائدة كالتي في قول الله تعالى من الآية ٧٩ من سورة النساء: «كفى بالله شهيداً» فدل البيت على أن الباء غير لازمة في فاعل كفى بحيث لا يجوز حذفها، وهذا وجه مفارقة هذه الباء للباء التي في فاعل أفعل في التعجب في نحو قولك «أجمل بالمجتهد» فإن هذه الباء لا يجوز سقوطها من الكلام أصلاً.

(١) شطاط - بزة كتاب - اسم رجل من بني ضبة، يضرب به المثل في اللصوصية فيقال: ألص من شطاط، وأسرق من شطاط (انظر مجمع الأمثال ١٨٦٨ و ٣٧٤٥ - ٣٧٤٧ بتحقيقنا).

و«قعدت» وإن كانت متحركة: فإما أن تكون الكلمة جمعاً بالالف والتاء، أو لا، فإن لم تكن كذلك فالأصح الوقف بإبدالها هاء، تقول: «هذه رَحْمَةٌ» و«هذه شَجَرَةٌ» وبعضهم يقف بالتاء، وقد وقف بعض السبعة في قوله تعالى: «إِنَّ رَحْمَةَ اللَّهِ قَرِيبٌ مِنَ الْمُحْسِنِينَ»^(١)، و«إِنَّ شَجَرَةَ الزُّقُومِ»^(٢) بالتاء، وسمِعَ بعضهم يقول: يَا أَهْلَ سُورَةَ الْبَقَرَةِ! فقال بعض من سمِعَهُ: والله ما أَحَقَّظَ منها آيَت، وقال الشاعر:

١٤٨ - والله أَنَجَاكَ بِكَفِّي مَسَلَمَتٍ مِنْ بَعْدِ مَا وَبَعْدِ مَا وَبَعْدِ مَت

كَانَتْ نُفُوسُ الْقَوْمِ عِنْدَ الْغُلُصَمَتِ وَكَادَتِ الْحُرَّةُ أَنْ تُدْعَى أَمَت

وإن كان جمعاً بالالف والتاء فالأصح الوقف بالتاء، وبعضهم يقف بالهاء، وسمِعَ ن كلامهم: «كَيْفَ الْإِخْوَةُ وَالْأَخَوَاءُ؟» وقالوا: «دَقُّنُ الْبَنَاءَ مِنَ الْمَكْرَمَاءِ» وقد نَهَيْتُ على الوقف على نحو: «رحمة» بالتاء، و«مسلمات» بالهاء بقولي بعد: «وَقَدْ يُعَكِّسُ فِيهِ».

* * *

(١) من الآية ٥٦ من سورة الأعراف.

(٢) من الآية ٤٣ من سورة الدخان.

١٤٨ - هذا الشاهد من كلام الفضل بن قدامة، أبي النجم، العجلي، وقد أنشده المؤلف في أوضحه (رقم ٥٥٦).

الإعراب: «الله» مبتدأ «أنجأك» أنجى: فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الله، وكاف المخاطب مفعول به، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ «بكفي» جار ومجرور متعلق بأنجى، وكفي مضاف، و«مسلمت» مضاف إليه مجرور بالفتحة نيابة عن الكسرة، وإنما سكن لأجل الوقف «من بعد» جار ومجرور متعلق بأنجى «ما» مصدرية «وبعدما» معطوف على سابقه «وبعدت» كذلك «كانت» كان: فعل ماض ناقص بمعنى صار، والتاء للتأنيث «نفوس» اسم كان مرفوع بالضممة الظاهرة، ونفوس مضاف و«القوم» مضاف إليه «عند» ظرف مكان متعلق بمحذوف خبر كان الناقصة، وعند مضاف و«الغُلُصَمَت» مضاف إليه، وما المصدرية مع كان ومعمولها في تأويل مصدر مجرور بإضافة بعد إليه: أي من بعد كون نفوس القوم عند الغُلُصَمَة.

الشاهد فيه: قوله «مسلمت» وقوله «مت» وقوله «الغُلُصَمَت» وقوله «أمت» أما الأول فاصله مسلمة - بفتح الميم أوله - فقلب هاء التأنيث تاء في الوقف، ومثله الغُلُصَمَة وأمة، وقد نص ياقوت الحموي في معجم البلدان (مادة ظفار) على أن الوقف على هاء التأنيث بالتاء لغة حمير، وأما قوله «مت» فاصله «ما» فقلب الألف هاء ثم قلب هذه الهاء تاء، تشبيهاً لها بهاء التأنيث.

ص - وَعَلَى نَحْوِ: «قَاضٍ» رَفْعاً وَجَزْأً بِالْحَذْفِ، وَهُوَ: «الْقَاضِي» فِيهِمَا بِالْإِثْبَاتِ.
ش - إِذَا وَقَفْتَ عَلَى الْمَنْقُوصِ - وَهُوَ الْاسْمُ الَّذِي آخِرُهُ يَاءٌ مَكْسُورَةٌ مَا قَبْلَهَا - فَإِذَا أَنْ
يَكُونُ مُتَوْنًا، أَوْ لَا.

فَإِنْ كَانَ مُتَوْنًا فَلَا تُفْصَحُ الْوَقْفُ عَلَيْهِ رَفْعاً وَجَزْأً بِالْحَذْفِ، تَقُولُ: هَذَا قَاضٍ،
وَمَرَرْتُ بِقَاضٍ، وَيَجُوزُ أَنْ تَقِفَ عَلَيْهِ بِالْيَاءِ، وَبِذَلِكَ وَقَفَ ابْنُ كَثِيرٍ عَلَى (هَادٍ) وَ (وَالِ)
(وَأَقٍ) مِنْ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَلِكُلِّ قَوْمٍ هَادٍ﴾^(١) ﴿وَمَا لَهُمْ مِنْ دُونِهِ مِنْ وَالِيٍّ﴾^(٢)، ﴿وَمَا
لَهُمْ مِنَ اللَّهِ مِنْ وَاقِيٍّ﴾^(٣).

وَإِنْ كَانَ غَيْرَ مُتَوْنٍ فَلَا تُفْصَحُ الْوَقْفُ عَلَيْهِ رَفْعاً وَجَزْأً بِالْإِثْبَاتِ، كَقَوْلِكَ: هَذَا
القَاضِي، وَمَرَرْتُ بِالْقَاضِي، وَيَجُوزُ الْوَقْفُ عَلَيْهِ بِالْحَذْفِ، وَبِذَلِكَ وَقَفَ الْجُمْهُورُ عَلَى
(الْمُتَعَالِ) وَ (التَّلَاقِ) فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَهُوَ الْكَبِيرُ الْمُتَعَالِ﴾^(٤) ﴿لِيُنْزِلَ يَوْمَ التَّلَاقِ﴾^(٥).
وَوَقَفَ ابْنُ كَثِيرٍ عَلَى الْوَجْهِ الْأَقْصَحِ.

ص - وَقَدْ يُعَكَّسُ فِيهِنَّ.
ش - الضَّمِيرُ^(٦) رَاجِعٌ إِلَى قَلْبِ تَاءِ «رَحْمَةٍ» هَاءٍ، وَإِثْبَاتِ تَاءِ «مُسْلِمَاتٍ» وَحَذْفِ يَاءِ
«قَاضٍ» وَإِثْبَاتِ يَاءِ «الْقَاضِي» أَي: وَقَدْ يُوقَفُ عَلَى «رَحْمَةٍ» بِالتَّاءِ، وَعَلَى «مُسْلِمَاتٍ»
بِالْهَاءِ، وَعَلَى «قَاضٍ» بِالْيَاءِ، وَعَلَى «الْقَاضِي» بِالْحَذْفِ.

ص - وَلَيْسَ فِي نَصْبِ قَاضٍ وَالْقَاضِي إِلَّا الْيَاءُ.

(١) مِنَ الْآيَةِ ٧ مِنْ سُورَةِ الرَّعْدِ.

(٢) مِنَ الْآيَةِ ١١ مِنْ سُورَةِ الرَّعْدِ.

(٣) مِنَ الْآيَةِ ٣٤ مِنْ سُورَةِ الرَّعْدِ.

(٤) مِنَ الْآيَةِ ٩ مِنْ سُورَةِ الرَّعْدِ.

(٥) مِنَ الْآيَةِ ١٥ مِنْ سُورَةِ الْمُؤْمِنِ.

(٦) يَرِيدُ الضَّمِيرَ الَّذِي فِي قَوْلِهِ «فِيهِنَّ».

ش - إذا كان المنقوص منصوباً وَجِبَ في الوقف إثبات يائه؛ فإن كان مُتَوْناً أبدل من تنوينه ألف، كقوله تعالى: ﴿رَبَّنَا إِنَّا سَمِعْنَا مُنَادِيًا﴾^(١)، وإن كان غير مُتَوْنٍ وقف على الياء كقوله تعالى: ﴿كَلَّا إِذَا بَلَغَتِ التَّرَاقِيَ﴾^(٢).

ص - وَيُوقَفُ عَلَى «إِذَا» وَنَحْوِ: ﴿لَتَسْفَعَا﴾ و «رَأَيْتُ زَيْدًا» بِالْأَلِفِ.

ش - يجب في الوقف قلبُ النون الساكنة ألفاً في ثلاث مسائل:

إحداها: «إِذَنْ» هذا هو الصحيح، وَجَزَمَ ابنُ عصفور في شرح الجُمَلِ بأنه يُوقَفُ عليها بالنون، وَبَنَى على ذلك أنها تكتب بالنون، وليس كما ذَكَرَ، ولا تختلف القُرَاءُ في الوقف على نحو: ﴿وَلَنْ تَقْلِحُوا إِذَا أَبَدًا﴾^(٣) أنه بالالف.

الثانية: نون التوكيد الخفيفة الواقعة بعد الفتحة، كقوله تعالى: ﴿لَتَسْفَعَا﴾^(٤) ﴿وَلَيَكُونَا﴾^(٥) وقف الجميع عليهما بالالف، قال الشاعر:

١٤٩ - وَإِيَّاكَ وَالْمَيْتَاتِ لَا تَقْرَبَنَّهَا وَلَا تَعْبُدِ الشَّيْطَانَ، وَاللَّهَ فَاعْبُدَا
أصله «أَعْبُدَنَّ».

(١) من الآية ١٩٣ من سورة آل عمران.

(٢) من الآية ٢٦ من سورة القيامة.

(٣) من الآية ٢٠ من سورة الكهف.

(٤) من الآية ١٥ من سورة الملق.

(٥) من الآية ٣٢ من سورة يوسف.

١٤٩ - هذا الشاهد من كلمة الأعشى ميمون بن قيس التي كان قد هيأها لكي يمدح بها النبي ﷺ، وقدم عليه بها لينشدها بين يديه، فممنعه قريش أن يصل إليه، وأغرته بالمال، وقد استشهد المؤلف بهذا البيت في أوضحه (رقم ٤٧٧).

الإعراب: «إِيَّاكَ» إيا: مفعول به لفعل محذوف وجوباً، والكاف حرف خطاب «والميتات» معطوف على المفعول به، منصوب بالكسرة نيابة عن الفتحة لأنه جمع مؤنث سالم «لا» ناهية «تقربنها» تقرب: فعل مضارع مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الثقيلة في محل جزم بلا الناهية، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت، وضمير الغائبة مفعول به «ولا» الواو عاطفة، لا: ناهية «تعبد» فعل مضارع مجزوم بلا الناهية وعلامة جزمه السكون، وحركه بالكسر للتخلص من التقاء الساكنين «الشيطان» مفعول به لتعبد منصوب بالفتحة الظاهرة «والله» الواو عاطفة، الله: منصوب على التعظيم «فاعبدا» الفاء زائدة، اعبدا: فعل أمر مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة المتقلبة ألفاً

الثالثة: تَتَوَيْنُ الاسم المنصوب، نحو «رَأَيْتُ زَيْدًا» هذا وَقَفَ عليه العربُ بالألف،
إلا ربيعة فإنهم وقفوا على نحو: «رَأَيْتُ زَيْدًا» بِالْحَذَفِ قال شاعرهم:

١٥٠ - أَلَا حَبِذَا غُنْمٌ وَحُسْنُ حَدِيثِهَا لَقَدْ تَرَكْتُ قَلْبِي بِهَا هَائِمًا ذَنِفٌ

للووقف، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت، والنون المتقلبة ألفاً لأجل الوقف حرف لا محل له من الإعراب.

الشاهد فيه: قوله «اعبدا» فإن أصله «اعبدن» بنون التوكيد الخفيفة؛ فلما أراد الوقف قلب هذه النون ألفاً.

١٥٠ - لم أقف لهذا البيت على نسبة إلى قائل معين.

اللغة: «حبذا» كلمة تقال عند إرادة المدح، وأصلها مركبة من «حب» الذي هو فعل ماضٍ، و «ذا» الذي هو اسم إشارة، وقد اختلف النحاة فيها بعد التركيب؛ فقليل: هي الآن كلمتان، وقيل: هي كلمة واحدة، والذين قالوا إنها كلمة واحدة اختلفوا، فمنهم من قال: هي فعل ماضٍ تغلياً لصدرها، ومنهم من قال: هي اسم، تغلياً لعجزها، فأما الذين قالوا هي كلمتان فقد جعلوا «حبذا» فعلاً وفاعلاً والجملة خبر مقدم، والمرفوع بعدها مبتدأ، وأما الذين قالوا هي فعل فقد جعلوا الاسم المرفوع بعدها فاعلاً، وأما الذين قالوا هي اسم فقد جعلوها مبتدأ والاسم المرفوع بعدها خبراً، وكأنه قد قيل: الممدوح - أو المحبوب - غنم «هائماً» اسم فاعل فعله قولك: هام فلان على وجهه يهيم، إذا كان لا يدري أين يتوجه و«ذنف» صفة مشبهة من الذنف - بفتح الدال والنون جميعاً - وهو المرض، وفعله من باب فرح يفرح.

الإعراب: «ألا» حرف يستفتح به بالكلام وينبه به المخاطب، إذا كان ما بعده من الكلام مما يستدعي الاهتمام ولو ادعاء، مبني على السكون لا محل له من الإعراب «حبذا» حب: فعل ماضٍ دال على المدح، وذا: فاعل حب، والجملة في محل رفع خبر مقدم «غنم» مبتدأ مؤخر «وحسن» معطوف على غنم، وحسن مضاف وحديث من «حديثها» مضاف إليه، وحديث مضاف وضمير الغائبة العائد إلى غنم مضاف إليه «لقد» اللام موطئة للقسم، قد: حرف تحقيق «تركت» ترك: فعل ماضٍ، والتاء علامة التأنيث، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود إلى غنم «قلبي»: قلب: مفعول به لترك، وقلب مضاف وباء المتكلم مضاف إليه «بها» جار ومجرور متعلق بقوله هائماً الآتي «هائماً» حال من قلبي منصوب بالفتحة الظاهرة «ذنف» صفة لهائماً، أو حال ثانية من قلبي منصوب بفتحة مقدرة على آخره منع من ظهورها سكوت الوقف.

الشاهد فيه: قوله «ذنف» فإن موضع هذه الكلمة نصب؛ لكونها حالاً أو نعتاً للاسم المنصوب، على ما قررناه في الإعراب، ولكن الشاعر وقف عليها بالسكون، وهذه لغة ربيعة، وليست لغة جمهرة العرب، وإنما يقف جمهور العرب على المنصوب المنون بالألف.

ص - كما يُكْتَبَنَّ.

ش - لما ذَكَرْتُ الْوَقْفَ على هذه الثلاثة ذكرت كيفية رَسْمِهَا في الخط استطراداً؛ فذكرت أن النون في المسائل الثلاث تُصَوَّرُ أَلْفاً على حسب الوقف، وعن الكوفيين أن نون التوكيد تُصَوَّرُ نوناً، وعن الفراء أن «إذا» إذا كانت ناصبة كتبت بالألف وإلا كتبت بالنون؛ فَرَقاً بينها وبين «إذا» الشرطية والفُجائية، وقد تلخص [أن] في كتابة «إذا» ثلاثة مذاهب: بالألف مطلقاً، والنون مطلقاً، والتفصيل.



ص - وَتُكْتَبُ الْأَلْفُ بَعْدَ وَاوِ الْجَمَاعَةِ كَ «قَالُوا» دُونَ الْأَصْلِيَّةِ كَ «زَيْدٌ يَدْعُو» وَتُرْسَمُ الْأَلْفُ يَاءً إِنْ تَجَاوَزَتِ الثَّلَاثَةَ، كَأَسْتَدْعَى وَالْمُصْطَفَى، أَوْ كَانَ أَصْلُهَا الْيَاءَ كَرَمَى وَالْفَتَى، وَأَلْفاً فِي غَيْرِهِ كَعَقَا وَالْعَصَا، وَيُنْكَشِفُ أَمْرُ أَلِفِ الْفِعْلِ بِالتَّاءِ كَرَمَيْتُ وَعَقَوْتُ، وَالاسْمُ بِالتَّشْيِيعِ كَعَصَوَيْنِ وَفَتَيْنِ.

ش - لما ذكرت هذه المسألة من مسائل الكتابة استطردت بذكر مسألتين مهمتين من مسائلها:

إحداهما: أنهم فَرَّقُوا بين الواو في قولك: «زَيْدٌ يَدْعُو» وبينها في قولك: «الْقَوْمُ لَمْ يَدْعُوا» فزادوا أَلْفاً بعد واو الجماعة، وَجَرَّدُوا الْأَصْلِيَّةَ من الألف قَصْداً للفرقة بينهما.
الثانية: أن من الألفات المتطرفة ما يُصَوَّرُ أَلْفاً، ومنها ما يُصَوَّرُ يَاءً.

وضابط ذلك: أن الألف إذا تجاوزت ثلاثة أحرف، أَوْ كَانَتْ مَنقَلَبَةً عن ياء صُوِّرَتْ ياءً، مثال ذلك في النوع الأول «أَسْتَدْعَى» وَالْمُصْطَفَى» وفي النوع الثاني «رَمَى، وَهَدَى، وَالْفَتَى، وَالْهَدَى» وإن كانت ثلاثة منقلبة عن واو صُوِّرَتْ أَلْفاً، وذلك نحو «دَعَا، وَعَقَا، وَالْعَصَا، وَالْقَفَا».

لما ذكرت ذلك اِخْتَجَجْتُ إلى ذكر قَانُونٍ يتميز به ذوات الواو من ذوات الياء.
فذكرت أنه إذا أَشْكَلَ أمر الفعل وَصَلْتَهُ بِنَاءِ الْمُتَكَلِّمِ أَوْ الْمُخَاطَبِ؛ فمهما ظهر فهو أَصْلُهُ؛ أَلَا تَرَى أَنَّكَ تَقُولُ فِي «رَمَى، وَهَدَى» رَمَيْتُ، وَهَدَيْتُ وفي «دَعَا، وَعَقَا»: دَعَوْتُ، وَعَقَوْتُ.

وإذا أشكل أمرُ الاسمِ نظرتَ إلى تثنيته، فمهما ظهر فيها فهو أصله، ألا ترى أنك تقول في «الفتى، والهدى»: الفَتَيَانِ، والهُدَيَانِ؛ وفي «العَصَا، والقَفَا» العَصَوَانِ، والقَفَوَانِ، وما أَحْسَنَ قَوْلَ الشاطبي رحمه الله تعالى:

وَتَثْنِيَةُ الْأَسْمَاءِ تَكْشِفُهَا، وَإِنْ رَدَدْتَ إِلَيْكَ الْفِعْلَ صَادَقَتْ مِنْهَا
وقال الحريري رحمه الله تعالى:

إِذَا الْفِعْلُ يَوْمًا غُمَّ عَنْكَ هِجَاؤُهُ فَالْحَقْ بِهِ نَاءَ الْخِطَابِ وَلَا تَقِفْ
فَإِنْ تَرَهُ بِالْيَاءِ يَوْمًا كَتَبَتْهُ بِيَاءٍ، وَإِلَّا فَهُوَ يُكْتَبُ بِالْأَلِفِ

ص - فصل: هَمْزَةُ أَسْمٍ بِكَسْرِ وَضَمٍّ، وَأَسْتٍ، وَابْنٍ، وَابْنَةٍ، وَابْنَةٍ، وَامْرَأَةٍ، وَتَثْنِيَّتَيْنِ، وَابْنَيْنِ، وَابْنَيْنِ، وَالْعُلَامِ، وَابْنِ اللَّهِ - فِي الْقَسَمِ - بفتحها أَوْ بِكَسْرِ فِي أَيْمُنٍ - هَمْزَةُ وَضَلٍ، أَيْ تَثْبُتُ ابْتِدَاءً وَتُحْدَفُ وَضَلًا، وَكَذَا هَمْزَةُ الْمَاضِي الْمُتَجَاوِزِ أَرْبَعَةَ أَحْرَفٍ كَاسْتَخْرَجَ، وَأَمْرٍ، وَمَضَرٍ، وَأَمْرِ الثَّلَاثِيِّ، كَاقْتُلَ، وَأَغْزَى، وَأَغْزَى بِضَمِّهِ، وَأَضْرَبَ وَأَمْشَوْا وَأَذْهَبَ بِكَسْرِ كَالْبَوَاقِي.

ش - هذا الفصل في ذكر همزات الوصل - وهي: التي تَثْبُتُ فِي الْإِبْتِدَاءِ وَتُحْدَفُ فِي الْوَصْلِ - والكلام فيها في فصلين:

الأول: في ضبط مواقعها؛ فنقول:

قد اسْتَقَرَّ أَنَّ الْكَلِمَةَ إِمَّا اسْمٌ، أَوْ فِعْلٌ، أَوْ حَرْفٌ.

فأما الاسم فلا تكون همزته همزة وصل إلا في نوعين:

أحدهما: أسماء غير مصادر، وهي عشرة محفوظة: اسم، واست، وابن، وابنة، وابْنَمٌ، وَأَمْرٌ، وامرأة، واثنان، واثنان، وابنان، وابتنان، وابنمان، وامرآن، وامرأتان، قال الله تعالى: ﴿فَرَجُلٌ وَامْرَأَتَانِ﴾^(١).

(١) من الآية ٢٨٢ من سورة البقرة.

بخلاف الجمع فإن همزاته همزات قطع؛ قال الله تعالى: ﴿إِنْ هِيَ إِلَّا أَسْمَاءُ سَمَّيْتُمُوهَا﴾^(١)، ﴿قُلْ تَعَالَوْا نَدْعُ أَبْنَاءَنَا وَأَبْنَاءَكُمْ﴾^(٢).

النوع الثاني: أسماء هي مصادر؛ وهي مصادر الأفعال الخماسية: كالانطلاق، والاختداء^(٣)، والسداسية: كالاستخراج.

وأما الفعل: فإن كان مضارعاً فهمزاته همزات قطع، نحو: أعوذ بالله، وأستغفر الله، وأحمد الله، وإن كان ماضياً فإن كان ثلاثياً أو رباعياً فهمزاته همزات قطع، فالثلاثي نحو: «أَخَذَ، وَآكَلَ» والرباعي نحو: «أَخْرَجَ، وَأَعْطَى» وإن كان خماسياً أو سداسياً، فهمزاته همزات وصل، نحو: «انْطَلَقَ، وَاسْتَخْرَجَ».

وأما الأمر: فإن كان من الرباعي فهمزاته همزات قطع، كقولك «يَا زَيْدُ أَكْرِمْ عَمْرًا» و «يَا فُلَانُ أَجِبْ فُلَانًا»^(٤).

وأما الحرف فلم تدخل عليه همزة وصل إلا على اللام نحو قولك «الْعَلَامُ، وَالْقَرَسُ» وعن الخليل أنها همزة قطع عُوملت في الدَّرج معاملة الوصل تخفيفاً لكثرة الاستعمال، كما حذفت الهمزة من «خَيْرٍ» و «شَرٍّ» في الحالتين للتخفيف، وبقيت الحروف همزاتها همزات قطع، نحو: «أَمَّ، وَأَوْ، وَأَنَّ».

والثاني: في حركة همزة الوصل:

اعلم أن منها ما يحرك بالكسر في الأكثر، وبالضم في لغة ضعيفة، وهو «اسم» وقد أشرت إلى ذلك بقولي: «همزة اسم بكسر أو ضم» ومنها ما يحرك بالفتح خاصة، وهي همزة لام التعريف، ومنها ما يحرك بالفتح في الأقصح وبالكسر في لغة ضعيفة، وهو «إِيْمَنُ» المستعمل في القَسَم في قولهم: «إِيْمَنُ الله لَا فَعْلَنَ» وهو اسم مفرد مُشْتَقٌّ من الْيَمَن، وهو البركة، لَا جَمْعٌ يَمِينٍ خلافاً للَفَرَاءِ، وقد أشرت إلى هذا القسم والذي قبله بقولي: «بفتحها أو بكسر همزة ايمن» ومنها ما يحرك بالضم فقط، وهو أمر الثلاثي إذا

(١) من الآية ٢٣ من سورة النجم.

(٢) من الآية ٦١ من سورة آل عمران.

(٣) في نسخة «الاقتدار» وكتاهما صواب.

(٤) إنما مثل المؤلف بهذين المثالين ليدل على أن المدار على أن يكون أصله رباعياً، سواء أسلم من الحلف عند بناء الأمر كالمثال الأول، أم حلف منه حرف عند بناء الأمر كالمثال الثاني.

انضمَّ ثَالِثُهُ ضَمًّا متأصلاً نحو: «اقْتُلْ، واكْتُبْ، واذْخُلْ» ودخل تحت قولنا «متأصلاً» نحو قولك للمرأة «اغْزِي يَا هِنْدُ» لأن أصله «اغْزُوي» - بضم الزاي وكسر الواو - فأسكنت الواو للاستئصال، ثم حذفته، ثم كسرت الزاي لتتاسب الياء، وقد أشرت إلى هذا بالتمثيل باغْزِي، ومَثَّلْتُ قبلها بِاغْزُ؛ لأنَّه على أن الأصل «اغْزُوي» - بالضم - بدليل وجوده إذا لم توجد ياء المخاطبة، وخرج عنه نحو قولك: «أَمْشُوا» فإنه يبتدأ بالكسر؛ لأن أصله «أَمْشِيُوا» بكسر الشين وضم الياء، فسكنت الياء للاستئصال، ثم حذفته لالتقاء الساكنين، ثم ضمت الشين لتجانس الواو، وَلَتَسَلَّمَ من القلب ياء، ولهذا مَثَّلْتُ به في الأصل لما يكسر مع التمثيل باضرب؛ للتنبيه على أنهما من باب واحد، وإنما مَثَّلْتُ باذهب دفعاً لتوهم من يتوهم أنهم إذا ضَمُّوا في مثل اكْتُبْ، وكسروا في مثل أَضْرِبْ؛ فينبغي أن يفتحوا في مثل أَذْهَبْ؛ ليكونوا قد رَاعَوْا بحركة الهمزة مُجَانَسَةَ حركة الثالث، وإنما لم يفعلوا ذلك لثلاثي يلتبس بالمضارع المبدوء بالهمزة في حال الوقف، ومنها ما يكسر لا غير - وهو الباقي - وذلك أَصْلُ البابِ.

وهذا آخر ما أردنا إملأه على هذه المقدمة، وقد جاء بحمد الله مُهَذَّبَ الْمَبَانِي، مشيد المعاني، محكم الأحكام، مستوفي الأنواع والأقسام، تَقَرُّ به عين الودود، وتَكْمَدُ به نَفْسُ الجاهل الحسود:

إِنْ يَحْسُدُونِي فِإِنِّي غَيْرُ لَائِمِهِمْ قَبْلِي مِنَ النَّاسِ أَهْلُ الْفَضْلِ قَدْ حُسِدُوا
فَدَامَ لِي وَلَهُمْ مَا بِي وَمَا بِهِمْ وَمَاتَ أَكْثَرُنَا غِيْظًا بِمَا يَجِدُ
أَنَا الَّذِي يَجِدُونِي فِي صُدُورِهِمْ لَا أَرْتَقِي صَدْرًا مِنْهَا وَلَا أَرِدُ^(١)

والى الله العظيم أرغب أن يجعل ذلك لوجهه الكريم مصروفًا، وعلى النفع به موقوفًا، وأن يكفينَا شَرَّ الْحُسَادِ، ولا يفضحنا يوم التَّادِ، بِمَنْهٍ وَكْرَمِهِ؛ إنه الكريم التواب، والرؤوف الرحيم الوهاب.

(١) في قول الشاعر «يجدونني» من هذا البيت مقال؛ فإنه فعل مضارع اتصلت به واو الجماعة، فهو من الأفعال الخمسة التي ترفع بثبوت النون، وقد اتصلت به ياء المتكلم، والفعل إذا اتصلت به ياء المتكلم لزمت قبلها نون الوقاية؛ فكان ينبغي أن يقول «أنا الذي يجدونني» بنونين: إحداهما نون الرفع، وثانيتها نون الوقاية، كما في قوله تعالى: ﴿لَمْ تُؤَفِّنِي وَقَدْ عَلَّمُونِي أَنِّي رَسُولُ اللَّهِ إِلَيْكُمْ﴾ وكما في قوله سبحانه «أَتَعْلَمَانِي أَنْ أُخْرِجَ» هذا هو الأصل.

وللعرب في مثل ذلك ثلاث لغات؛ إحداهما: إثبات النونين من غير إدغام كالأيتين اللتين تلوناهما، والثانية: إثباتهما وإدغامهما كما في قوله تعالى: ﴿أَفَقِيرُ اللَّهِ تَأْمُرُونِي أَجِدُ﴾ والثالثة: حذف إحداهما كما في البيت، والعلماء يختلفون في المحذوفة منهما: أهى نون الرفع أم نون الوقاية؟ ونحن نرجح أن المحذوفة نون الرفع؛ لأن نون الوقاية أتت بها لغرض خاص، وهو وقاية الفعل من الكسرة التي لا تدخله، والمأتي به لغرض لا ينبغي أن يحذف، ولأنه قد حذفت نون الرفع للضرورة - من غير الاتصال بياء المتكلم - في نحو قول الشاعر:

أَبَيْتُ أُسْرِي وَتَبَيْتِي تَذْلِكِي شَعْرَكَ بِالْعَنْبَرِ وَالْمِسْكِ الذَّكِي

فإن الأصل آيت أسري وتبيتين تذلكن شعرك - إلخ ومثل ذلك قول الشاعر، وهو مما ينسب إلى امرئ القيس، وينسب لكليب بن ربيعة وينسب لغيرهما:

يَا لَكَ مِنْ قُبْرَةٍ بِمَسْمَرٍ خَلَا لَكَ الْجَوُّ قَيْضِي وَأَصْفَرِي
وَنَقَرِي مَا شِئْتُ أَنْ تُنْقَرِي قَدْ رُفِعَ الْفُحْجُ قَمَادًا تَخْلَرِي

أصله «فماذا تحلرين» فحذف نون الرفع حين اضطر.

ونظيره قول أبي حية النميري:

إِبَالِمْوَيْتِ الْبُيْ لَا بُدَّ أُنِّي مُلَاقِي - لَا أَبَاكَ - تُخَوِّفِينِي

أصله «تخوفيتي» فحذف نون الرفع حين اضطر، ولذلك نظائر كثيرة لا تنحصر.

قال أبو رجاء: محمد محيي الدين ابن الشيخ عبد الحميد ابن الشيخ إبراهيم. رحمهم الله تعالى، ورضي عنهم، وجعلهم عنده مع النبيين والصالحين والشهداء:

وقد تم - بحمد الله تعالى، وحسن توفيقه - مراجعة هذا الكتاب، والكتاب عليه، وحسن تنسيقه، في ضحوة يوم الخميس السادس من شهر شعبان المعظم من عام ١٣٥٥ من الهجرة (الموافق ٢٢ من أكتوبر سنة ١٩٣٦ الميلادية).

وأنا أسأل الله تعالى أن ينفع به كما نفع بأصله، وأن يجعله مقصوداً به وَجْهَهُ الكريم؛ ليكون لي حُجَّة يوم الدين - آمين.

وقد زدت في هذه الطبعة في كتابي «سبيل الهدى» زيادات كثيرة بلغت بالكتاب ضعف حجمه، أداءً لما وجب في عنقي للذين يُقِيلُونَ على هذا الكتاب ويلحفون في طلبه، ويكتبون لي من بليغ عبارات الثناء ما يعجز قلمي عن مقارضتهم أمثالها، فالله يتولى جزاءهم بفضله، ويعينني على أن أكون عند حسن ظنهم.

فهارس

شرح قطر الندى وبل الصدى : لابن هشام

- ١ - فهارس الموضوعات ٣٧٤
- ٢ - فهارس الشواهد الواردة في قطر الندى وبل الصدى ٣٨٦
- ٣ - فهارس الأبيات والشواهد الواردة في سبيل الهدى ٣٩٤
- ٤ - فهارس الآيات القرآنية المستشهد بها في شرح قطر الندى وبل الصدى ٤٠٨
- ٥ - الآيات القرآنية المستشهد بها في سبيل الهدى ٤٢٨
- ٦ - فهارس الأحاديث النبوية في قطر الندى وبل الصدى ٤٣٧
- ٧ - فهارس الأحاديث النبوية الواردة في سبيل الهدى ٤٣٩
- ٨ - فهارس الأمثال ٤٣٩
- ٩ - فهارس النحاة واللغويين في كتاب شرح قطر الندى وبل الصدى ٤٤٠
- ١٠ - فهارس النحاة واللغويين في كتاب سبيل الهدى ٤٤٢
- ١١ - فهارس البلاد والقبائل والأمم والجماعات النحوية ٤٤٦
- ١٢ - فهارس البلاد والقبائل والأمم والجماعات النحوية في كتاب سبيل الهدى ٤٤٧

١ - فهرس الموضوعات

الموضوع	الصفحة
كلمتا ابن خلدون عن ابن هشام	٥
المقدمة	٧
ترجمة ابن هشام	٩
ترجمة الشارح المحقق	١٣
خطبة المؤلف ابن هشام	٣٠
تعريف الكلمة	٣٠
بيان ما تطلق عليه الكلمة لغة	٣١
انقسام الكلمة إلى اسم وفعل وحرف	٣٢
علامات الاسم	٣٢
انقسام الاسم إلى معرب ومبني	٣٣
اختلاف العرب في باب «حذام»	٣٤
اختلاف العرب في كلمة «أمس» مراداً بها اليوم قبل يومك	٣٦
المبني على الفتح مثل أحد عشر وأخواته	٣٩
لقبل ويعد ونحوهما أربع حالات	٤٠
المبني على السكون مثل كم ومن	٤٥
الفعل ثلاثة أقسام، وعلامة كل قسم	٤٦
علامة الفعل الماضي، وحكمه	٤٦
نعم وبش فعلان، خلافاً للكوفيين	٤٧

- ٤٨ ليس فعل، خلافاً للفارسي
- ٤٨ عسى فعل، خلافاً للكوفيين
- ٥٠ علامة فعل الأمر، وحكمه
- ٥٠ هلم: اسم فعل في لغة الحجازيين، وفعل أمر في لغة بني تميم
- ٥١ هات وتعال: فعلا أمر، خلافاً لبعض النحويين
- ٥٢ علامة الفعل المضارع
- ٥٤ حكم الفعل المضارع
- ٥٤ بناؤه على السكون ومواضعه
- ٥٥ بناؤه على الفتح ومواضعه
- ٥٦ إعرابه
- ٥٦ علامة الحرف
- ٥٦ «إذ ما» حرف شرط عند سيبويه وظرف عند المبرد وجماعة
- ٥٧ «مهما» اسم شرط عند الجمهور، وزعم السهيلي وابن يسعون أنها حرف
- ٦٠ «ما» المصدرية، ومعنى مصدريتها
- ٦١ ذهب سيبويه إلى أنها حرف، وزعم الأخفش وابن السراج أنها اسم
- ٦١ ترد «لما» في العربية لثلاثة معان
- ٦٢ «لما» الرابطة لوجود شيء بوجود غيره حرف عند سيبويه، وظرف عند الفارسي وجماعة
- ٦٢ جميع الحروف مبنية
- ٦٣ صور ائتلاف الكلام ست، ولكل صورة أنواع
- تعريف الإعراب، وبيان أنواعه، وبيان ما يشترك فيه الاسم والفعل، وما يختص به
- ٦٤ كل واحد منهما، وبيان العلامات الأصول والفروع
- ٦٥ الباب الأول مما خرج عن الأصل: الأسماء الستة، وبيان إعرابها
- ٦٥ شروط إعراب الأسماء الستة بالحروف
- ٦٧ الأفصح استعمال «الهن» منقوصاً بحذف لامه كغند
- ٦٨ البابان الثاني والثالث: المثنى، وجمع المذكر السالم
- ٦٨ بيان إعراب المثنى، وبيان ما يلحق به بشرط، ومن غير شرط
- ٦٩ بيان إعراب جمع المذكر السالم، وبيان ما يلحق به

- ٧٢ الباب الرابع : الجمع بالألف والتاء الزائدتين ، وما ألحق به
- ٧٢ بيان إعراب هذا الجمع ، مع بيان ما يلحق به
- ٧٣ الباب الخامس : ما لا ينصرف
- ٧٣ تعريف الاسم الذي لا ينصرف
- ٧٤ حكم الاسم الذي لا ينصرف
- ٧٤ شرط جره بالفتحة ألا يضاف ، أو يقتربن بآل
- ٧٦ الباب السادس : الأفعال الخمسة
- ٧٦ حكم هذه الأفعال
- ٧٧ الباب السابع : الفعل المضارع المعتل الآخر
- ٧٧ علامة الإعراب ظاهرة أو مقدرة
- ٧٨ الذي يقدر فيه الإعراب خمسة أنواع
- ٧٨ الأول : المقصور
- ٧٨ الثاني : المضاف إلى ياء المتكلم
- ٧٨ الثالث : المنقوص
- ٧٨ الرابع : الفعل المعتل بالألف
- ٧٩ الخامس : الفعل المعتل بالواو أو الياء
- ٧٩ رفع الفعل المضارع ، والخلاف في رافعه
- ٨٠ نواصب المضارع
- ٨٠ الكلام على «لن»
- ٨١ الناصب الثاني «كي» المصدرية
- ٨١ الناصب الثالث «إذن»
- ٨٢ شروط النصب بإذن ثلاثة
- ٨٣ الناصب الرابع «أن» المصدرية ظاهرة أو مقدرة
- ٨٥ لأن المصدرية باعتبار ما قبلها ثلاث حالات
- ٨٧ إضمار «أن» إما جائز وإما واجب
- ٨٧ الإضمار الجائز في مسائل
- ٨٩ لأن بعد اللام ثلاث حالات : وجوب الإظهار ، وجوب الإضمار ، وجواز الأمرين

- الإضمار الواجب في أربع مسائل: المسألة الأولى: بعد «حتى» ٩٠
- النصب بعد حتى بأن المضمر، لا بحتى نفسها ٩٠
- لرفع الفعل بعد حتى ثلاثة شروط ٩١
- المسألة الثانية: بعد «أو» التي بمعنى إلى أو إلا ٩٢
- المسألة الثالثة: بعد فاء السببية في جواب نفي أو طلب ٩٤
- المسألة الرابعة: بعد واو المعية في جواب نفي أو طلب أيضاً ٩٨
- جوازم الفعل المضارع على ضربين: ما يجزم فعلاً واحداً، وما يجزم فعلين ١٠١
- الذي يجزم فعلاً واحداً خمسة أشياء: ١٠١
- الأول: الطلب، أمراً، أو نهياً ١٠١
- الثاني: «لم» ١٠٥
- الثالث: «لما» أختها ١٠٥
- الرابع: اللام الطلية ١٠٦
- الخامس: «لا» الطلية ١٠٧
- ما يجزم فعلين إحدى عشرة أداة ١٠٧
- إذا لم يصلح الجواب لأن يقع شرطاً وجب قرنه بالقاء ١١٤
- النكرة والمعرفة ١١٥
- الأول: الضمير أو المضمر، وانقسامه إلى مستتر وبارز ١١٦
- المستتر إما واجب الاستتار، وإما جائز الاستتار ١١٦
- البارز متصل أو منفصل . . . والمنفصل مرفوع الموضع أو منصوبه ١١٧
- لا يؤتى بالمنفصل متى أمكن المتصل، إلا في مسألتين ١١٧
- الثاني من المعارف: العلم، تعريفه وانقسامه إلى شخصي وجنسي ١١٩
- ينقسم العلم إلى مفرد ومركب. وأنواع المركب ثلاثة ١١٩
- ينقسم العلم إلى اسم وكنية ولقب ١٢٠
- حكم اجتماع هذه الأنواع أو بعضها في الكلام ١٢٠
- الثالث من المعارف: اسم الإشارة ١٢١
- ألفاظ الإشارة، ومواضعها ١٢١
- المشار إليه قريب أو بعيد ١٢٣

- ١٢٣ الرابع من المعارف: الاسم الموصول
- ١٢٤ الموصول خاص أو مشترك، وألفاظ كل من النوعين
- ١٢٥ متى تكون «أل» موصولة؟
- ١٢٦ متى تكون «ذو» موصولة؟
- ١٢٧ متى تكون «ذا» موصولة؟
- ١٢٩ صلة الموصول جملة أو شبه جملة وشروط الجملة
- ١٣٠ حذف العائد، ومواضعه
- ١٣٣ أنواع شبه الجملة، وشرط كل نوع
- ١٣٤ الخامس من المعارف: ذو الأداة
- ١٣٤ الخلاف في الأداة، أهي «أل» أم اللام وحدها؟
- ١٣٥ «أل» على ثلاثة أنواع: عهدية وجنسية، واستغرافية
- ١٣٧ «أم» في لغة حمير كال عند باقي العرب
- ١٣٨ السادس من المعارف: المضاف إلى واحد من الخمسة
- ١٣٨ المبتدأ والخبر، تعريف كل منهما وحكمهما
- ١٣٩ الابتداء بالنكرة يحتاج إلى مسوغ
- ١٤٠ إذا وقع الخبر جملة احتاج إلى رابط من أربعة ما لم تكن الجملة نفس المبتدأ في المعنى
- ١٤١ إذا وقع الخبر ظرفاً فهو متعلق بمحذوف اسم أو فعل
- ١٤٢ لا يخبر باسم الزمان عن اسم ذات
- ١٤٣ يغني عن الخبر فاعل الوصف المعتمد أو نائب فاعله
- ١٤٥ تعدد الخبر لمبتدأ واحد
- ١٤٦ تقدم الخبر على المبتدأ إما جائز وإما واجب
- ١٤٧ حذف المبتدأ أو الخبر جائز لدليل
- ١٤٧ يجب حذف الخبر في أربع مسائل
- ١٤٩ النواسخ للمبتدأ والخبر ثلاثة أنواع
- ١٤٩ كان وأخواتها
- ١٤٩ هذه الأفعال على ثلاثة أقسام
- ١٥٢ قد يتوسط خبرها

- ١٥٥ وقد يتقدم خبرها إلا مع دام وليس
- ١٥٦ يرد بمعنى صار خمسة أفعال منها
- ١٥٩ يأتي ما عدا ليس وزال وفتى تماماً
- ١٦٠ ترد كان ناقصة، وتامة، وزائدة وشروط زيادتها
- ١٦١ يجوز حذف نون كان بخمسة شروط
- ١٦٢ يجوز حذفها وحدها أو مع اسمها
- ١٦٥ «ما» النافية تعمل عمل ليس في لغة أهل الحجاز بشروط
- ١٦٧ «لا» النافية تعمل عمل ليس في الشعر بشروط
- ١٦٩ «لات» النافية تعمل عمل ليس بشروط
- ١٧٠ «إن» وأخواتها، معنى هذه الحروف
- ١٧٢ إذا اتصلت بإحداها «ما» الحرفية بطل عملها إلا «ليت»
- ١٧٥ إذا خففت «إن» المكسورة جاز إعمالها
- ١٧٦ إذا خففت «لكن» أهملت
- ١٧٦ إذا خففت «أن» المفتوحة عملت وجوباً، ووجب في اسمها وخبرها أربعة أمور
- إذا خففت «كان» عملت، وقد يذكر اسمها، ويجب إن كان خبرها فعلاً أن يفصل بينها وبينه بلم أو قد
- ١٨٠ لا يتوسط خبر هذه الحروف إلا أن يكون ظرفاً
- ١٨٤ تكسر همزة «إن» في مواضع
- ١٨٦ يجوز دخول اللام على خبر إن أو اسمها، أو معمول خبرها، أو ضمير الفصل
- ١٨٨ «لا» النافية للجنس وشروط عملها
- ١٩١ العطف على اسم «لا» مع تكرارها، ويدونه
- ١٩٣ نعت اسم لا
- ١٩٣ «ظن» وأخواتها، عدد هذه الأفعال، والاستشهاد لكل منها
- ١٩٧ الإلغاء، والتعليق، ومعنى كل منهما، وبيان الفرق بينهما
- ٢٠٣ الفاعل: تعريفه
- ٢٠٥ أحكام الفاعل
- ٢٠٥ لا يتقدم على عامله

- ٢٠٥ لا يلحق عامله علامة تثنية أو جمع
- ٢٠٦ إن كان الفاعل مؤنثاً أنث له الفعل
- ٢٠٧ يطرد حذف الفاعل في أربعة مواضع
- ٢٠٨ الأصل في الفاعل أن يلي الفعل، وقد يتأخر عن المفعول، جوازاً، أو وجوباً
- ٢٠٨ قد يجب تقديم المفعول على الفاعل وقد يجب تأخير عنه
- ٢٠٩ قد يجب تقديم المفعول على الفعل
- ٢١٠ فاعل نعم ويش
- ٢١١ نائب الفاعل
- ٢١١ بعض أسباب حذف الفاعل
- ٢١٣ ينوب عن الفاعل واحد من أربعة أشياء
- ٢١٣ شروط نيابة الظرف أو المصدر
- ٢١٤ تتغير صورة الفعل إذا أسند الفعل للنائب عن الفاعل
- ٢١٥ الاشتغال
- ٢١٦ ضابطه
- ٢١٦ يجوز في الاسم المتقدم الرفع والنصب
- ٢١٦ يرجع نصبه في مسائل
- ٢١٩ يجب نصبه إن تقدمته أداة تخص الفعل
- ٢١٩ يجب رفعه إذا تقدمته أداة تخص الاسم
- ٢٢٠ قد يستوي رفعه ونصبه وضابط ذلك
- ٢٢٠ يرجع رفعه فيما لم يذكر في أحد الأحوال السابقة
- ٢٢١ التنازع
- ٢٢٢ ضابطه وأمثله
- ٢٢٣ إن أعملت العامل الأول أضمرت في الثاني كل ما يحتاجه
- ٢٢٣ إن أعملت الثاني أضمرت في الأول المرفوع، دون سواء
- ٢٢٤ قد توجد صورة التنازع ولا يكون منه، محافظة على المعنى
- ٢٢٥ المفعول، وأنواعه
- ٢٢٦ من المفعول به المنادى

- ٢٢٦ نصب المنادى في ثلاثة أنواع
- ٢٢٩ إذا كان علماً مفرداً بني على ما يرفع به
- ٢٢٩ المنادى المضاف لياء المتكلم
- ٢٣١ حكم «أب» و «أم» في النداء إذا كانا مضافين إلى الياء
- ٢٣٢ حكم المنادى إلى مضاف إلى الياء
- ٢٣٤ أحكام تابع المنادى
- ٢٣٨ حكم المنادى إذا تكرر مضافاً
- ٢٣٩ الترقيم: معناه، شروطه
- ٢٤٠ يجوز في الترقيم قطع النظر عن المحذوف، ويجوز ألا تقطع النظر عنه
- ٢٤١ المحذوف للترقيم إما حرف، وإما حرفان، وإما كلمة برأسها
- ٢٤٤ المستغاث به: معناه
- ٢٤٦ للمستغاث به استعمالان آخران
- ٢٤٧ الندبة: معنى المندوب
- ٢٤٨ لا يستعمل في الندبة إلا يا أو وا
- ٢٤٩ حكم المندوب
- ٢٥٠ المفعول المطلق: معناه وأمثله
- ٢٥٢ ما ينوب عن المصدر في كونه مفعولاً مطلقاً
- ٢٥٣ المفعول له
- ٢٥٣ تعريفه، وشروطه
- ٢٥٣ إذا فقد شرطاً وجب جره بحرف التعليل
- ٢٥٦ المفعول فيه
- ٢٥٦ تعريفه
- جميع أسماء الزمان تقبل النصب ولا يقبله إلا المبهم من أسماء المكان مع بيان
- ٢٥٦ أنواع المبهم
- ٢٥٨ المفعول معه
- ٢٥٩ للاسم الواقع بعد الواو ثلاث حالات
- ٢٦١ الحال: تعريفه

٢٦٣ شرط الحال التنكير
٢٦٤ وشرط صاحبها التعريف، أو التخصيص أو التعميم أو التأخير
٢٦٦ التمييز
٢٦٦ تعريفه، الفرق بينه وبين الحال
٢٦٦ التمييز نوعان: مفسر لمفرد ومفسر لنسبة، ومواقع كل منهما
٢٦٨ «كم» على نوعين، وبيان حكم تمييز كل منهما
٢٦٩ قد يكون الحال أو التمييز مؤكداً
٢٧٢ المستثنى بإلا وأحواله، وحكم كل منها
٢٧٦ المستثنى بغير وسوى
٢٧٧ المستثنى بليس، ولا يكون وما خلا وما عدا
٢٧٨ المستثنى بخلا وعدا وحاشا
٢٧٨ مخفوضات الأسماء:
٢٧٩ حروف الجر، وأنواعها
٢٧٩ «لعل» حرف جر في لغة عقيل
٢٨٠ «متى» حرف جر في لغة هذيل
٢٨٠ «كي» تجر بها «ما» الاستفهامية
٢٨٠ «لولا» يجز بها الضمير
٢٨٢ المجرور بالإضافة
٢٨٢ الإضافة المعنوية على ثلاثة أقسام
٢٨٣ إضافة الصفة لمعمولها على ثلاثة أنواع
٢٨٤ الإضافة المعنوية لا تجامع التنوين، ولا أل
٢٨٥ يعمل عمل الفعل سبعة أشياء:
٢٨٦ الأول: اسم الفعل
٢٨٨ أحكام اسم الفعل
٢٩٠ الثاني: المصدر
٢٩١ شروط إعماله
٢٩٧ المصدر العامل على ثلاثة أنواع

٢٩٩	اسم الفاعل، وشروط إعماله
٣٠٤	أمثلة المبالغة، وإعمالها
٣٠٧	اسم المفعول
٣٠٨	الصفة المشبهة
٣٠٩	تخالف الصفة المشبهة اسم الفاعل من خمسة أوجه
٣١١	لمعمول الصفة المشبهة ثلاثة أحوال
٣١٢	اسم التفضيل
٣١٣	لاسم التفضيل ثلاثة أحوال
٣١٤	أجمعوا على أنه لا ينصب المفعول به
٣١٤	يرفع الضمير المستتر اتفاقاً واختلفوا في رفعه الظاهر
٣١٥	التوابع خمسة:
٣١٦	الأول: النعت
٣١٧	فائدة النعت
٣١٨	ما يتبع فيه منعوته
٣٢١	يجوز قطع الصفة إن علم الموصوف ولو ادعاء
٣٢٢	التوكيد لفظي ومعنوي، والكلام على اللفظي
٣٢٥	الكلام على المعنوي: ألفاظه، ومواقعها
٣٢٨	أوجه الفرق بين التوكيد والنعت
٣٣١	العطف ضربان: عطف بيان، وعطف نسق، عطف البيان
٣٧٣	كل ما يصلح جعله عطف بيان يصح جعله بدلاً، إن صح وقوعه موقع المتبوع
٣٣٥	عطف النسق
٣٣٧	معنى الواو
٣٣٨	معنى الفاء
٣٣٩	معنى ثم
٣٣٩	معنى حتى
٣٤٠	لا تفيد حتى الترتيب، خلافاً لبعضهم
٣٤١	معاني أو

٣٤٢	معاني أم
٣٤٣	لا، وبل، ولكن
٣٤٥	البدل: معناه، أقسامه
٣٤٧	العدد، ألفاظه على ثلاثة أقسام
٣٤٨	لأسماء العدد التي على زنة فاعل أربعة أحوال
٣٤٩	موانع الصرف
٣٥٠	العلة الأولى: وزن الفعل
٣٥٠	العلة الثانية: التركيب
٣٥٠	العلة الثالثة: العجمة
٣٥١	العلة الرابعة: التعريف
٣٥١	العلة الخامسة: العدل، وهو على ضربين
٣٥٥	العلة السادسة: الوصف
٣٥٥	العلة السابعة: الجمع
٣٥٥	العلة الثامنة: الزيادة
٣٥٥	العلة التاسعة: التأنيث
٣٥٦	هذه العلل على ثلاثة أقسام
٣٥٧	التعجب، له صيغتان
٣٦٠	لا تبنى صيغة التعجب إلا مما استوفى خمسة شروط
٣٦١	الوقف
٣٦١	الوقف على تاء التأنيث
٣٦٣	الوقف على المنقوص المنصوب
٣٦٤	الوقف على «إذن»
٣٦٤	الوقف على نون التوكيد الخفيفة
٣٦٥	الوقف على الاسم المنصوب المنون
٣٦٦	تكتب الألف بعد واو الجماعة
٣٦٦	تكتب الألف المتطرفة ياء أو واواً
٣٦٧	همزة الوصل - ضبط مواضعها

٣٨٦	فهرس للموضوعات	386
.....	حركة همزة الوصل	٣٦٨
.....	خاتمة «شرح قطر الندى»	٣٧٠
.....	خاتمة «سبيل الهدى»	٣٧١

تم فهرس الموضوعات الواردة في كتاب
 قطر الندى، وبل الصدى، لابن هشام الأنصاري
 والحمد لله ذي الجلال والإكرام، وعلى نبيه وآله وصحبه أفضل الصلاة والسلام

فهرس الشواهد

الواردة في «شرح قطر الندى» وبل الصدى» لابن هشام
مرتبة على حروف المعجم بالنظر إلى قوافيها

رقم الشاهد	الشاهد
حرف الهمزة	
٧	إذا أنا لم أومن عليك ولم يكن
٢٢	ألم أك جاركم ويكون بيني
١٠٤	ليس من مات فاستراح بميت
١٠٤	إنما الميت من يعيش كثيراً
حرف الباء	
٨	والله ما ليلى بنام صاحبه
١١	يسر المرء ما ذهب الليالي
١٣	إذن والله نرميهم بحرب
٤٥	أضحى يمزق أثوابي ويضربني
٥٣	ألا ليت الشباب يعود يوماً
٧٠	زعمتني شيخاً ولست بشيخ
٧٢	القوم في أثري ظننت؛ فإن يكن
٧٧	وإنما يرضي المنيب ربه
٩٥	يبكيك ناء بعيد الدار مغترب
٩٧	ألا يا قوم للعجب العجيب
١٠٩	وما لي إلا آل أحمد شيعة
	لقاؤك إلا من وراء وراء
	وبينكم المودة والإخاء
	إنما الميت ميت الأحياء
	كاسفاً باله قليل الرجاء
	ولا مخالط الليان جانبه
	وكان ذهابه من له ذهابا
	تشيب الطفل من قبل المشيب
	أبعد شبيبي يبغي عندي الأدبا
	فأخبره بما فعل المشيب
	إنما الشيخ من يدب ديبا
	ما قد ظننت فقد ظفرت وخابوا
	ما دام معنياً بذكر قلبه
	ياللكهول وللشبان للعجب
	وللغفلات تعرض للأريب
	وما لي إلا مذهب الحق مذهب

١١٥	وا، بأبي أنت وفوك الأشنب	كأنما ذر عليه الزرنب
١١٨	وعدت وكان الخلف منك سجية	مواعيد عرقوب أخاه بيترب
١٢٠	يحايي به الجلد الذي هو حازم	بضربة كفيه الملا نفس راكب
١٣٨	لكنه شاقه أن قيل ذا رجب	يا ليت عدة حول كله رجب
١٤٠	أيا أخويننا عبد شمس ونوفلاً	أعيذكما بالله أن تحدثا حربا
١٤٣	كان صغرى وكبرى من فقاقتها	حصباء دُرٍّ على أرض من الذهب
١٤٤	لم تتلف بفضل مئزرها	دعد؛ ولم تسق دعد في العلب
١٤٦	عجب لتلك قضية، وإقامتي	فيكم على تلك القضية أعجب

حرف التاء

٥	فساغ لي الشراب وكنت قبلاً	أكاد أغص بالماء الفرات
٢١	فلن الماء ماء أبي وجدي	ويثري ذو حفرت وذو طويت
٧٤	وما كنت أدري قبل عزة ما البكى	ولا موجعات القلب حتى تولت
١٢٨	خبير بنو لهب فلا تك ملغياً	مقالة لهبي إذا الطير مرت
١٤٨	الله أنجأك بكفي مسلمت	من بعد ما وبعد ما وبعد مت
١٤٨	كانت نفوس القوم عند الغلصمت	وكادت الحرة أن تدعى أمت

حرف الجيم

٣٠	متى تأتينا تلمم بنا في ديارنا	تجد حطباً جزلاً وناراً تأججا
١١٢	شرين بماء البحر ثم ترفعت	متى لجج خضر لهن نثيج
١١٣	أومت بعينيها من اليهودج	لولاك في ذا العام لم أحجج

حرف الحاء المهملة

١٨	يا ناق سيرى عنقاً فسيحا	إلى سليمان فنستريحا
١١٧	وقولي كلما جشأت وجاشت:	مكانك تحمدي أو تستريحي
١٣٤	أخاك أخاك؛ إن من لا أخا له	كساع إلى الهيجا بغير سلاح

حرف الدال المهملة

٢٠	هل تعرفون لبياناتي فأرجو أن	تقضى فيرتد بعض الروح للجسد
٣٤	ستبدي لك الأيام ما كنت جاهلاً	ويأتيك بالأخبار من لم تزود

٣٦	ليس على الله بمستنكر	أن يجمع العالم في واحد
٤٤	أمت خلاء وأمسى أهلها احتملوا	أخنى عليها الذي أخنى على لبد
٤٦	تطاول ليلك بالإثمد	وبات الخلي ولم ترقد
٤٦.	وبات وباتت له ليلة	كليلة ذي العائر الأرمد
٤٦	وذلك من نبأ جاءني	وخبرته عن بني الأسود
٥٥	أعد نظراً يا عبد قيس لعلما	أضاءت لك النار الحمار المقيدا
٥٦	قالت: ألا ليتما هذا الحمام لنا	إلى حمامتنا أو نصفه، فقد
٦٢	أزف الترحل غير أن ركبنا	لما نزل برحالنا، وكان قد
٦٧	رأيت الله أكبر كل شيء	محاولة وأكثرهم جنودا
٦٨	دريت الوفي العهد يا عزو فاغبط	فإن اغتباطاً بالوفاء حميد
٨٥	يابن أمي ويا شقيق نفسي	أنت خلفتني لدهر شديد
٨٨	فما كعب بن مامة وابن أروى	بأجود منك يا عمر الجوادا
٩٤	يا لقومي ويا لأمثال قومي	لأناس عتوهم في ازدياد
١٠٠	تألى ابن أوس حلفة ليردني	إلى نسوة كأنهن مفائد
١٣١	أتاني أنهم مزقون عرضي	جحاش الكرملين لها فديد
١٣٦	لا لا أبوح بحب بثنة؛ إنها	أخذت علي موائقاً وعهودا
١٤٩	وإياك والميتات لا تقربنها	ولا تعبد الشيطان، والله فاعبدا

حرف الراء المهملة

١٦	لأستسهلن الصعب أو أدرك المنى	فما انقادت الآمال إلا لصابر
٣٠	فأصبحت أنى تأتها تلتبس بها	كلا مركبيها تحت رجلك شاجر
٤١	ألا يا اسلمي يا دار مي على البلى	ولا زال منهلاً بجرعائك القطر
٦١	كان لم يكن بين الحجون إلى الصفا	أنيس، ولم يسمر بمكة سامر
٦٦	فلا أب وابناً مثل مروان وابنه	إذا هو بالمجد ارتدى وتأزرا
٦٩	وحلت بيوتي في يفاع ممنع	يخال به راعي الحمولة طائرا
٧١	أبالأراجيز يا ابن اللؤم توعدني	وفي الأراجيز خلت اللؤم والخور
٧٥	جاء الخلافة أو كانت له قدراً	كما أتى ربه موسى على قدر

٩٢	قفي فانظري يا أسم هل تعرفينه	أهذا المغيري الذي كان يذكر؟
٩٨	حملت أمراً عظيماً فاصطبرت له	وقمت فيه بأمر الله يا عمرا
١٠٢	وإني لتعروني لذكراك هزة	كما انتفض العصفور بلله القطر
١٢٥	عجبت من الرزق المسيء إلهه	ومن ترك بعض الصالحين فقيرا
١٣٠	ضروب بتصل السيف سوق سمانها	إذا عدموا زاداً فإنك عاقر
١٣٣		قد يؤخذ الجار بجرم الجار

حرف السين المهملة

٢	منع البقاء تقلب الشمس	وطلوعها من حيث لا تمسي
٢	وطلوعها حمراء صافية	وغروبها صفراء كالورس
٢	اليوم أعلم ما يجيء به	ومضى بفصل قضائه أمس
٣	لقد رأيت عجباً مذ أمسا	عجائزاً مثل السعالي خمسا
٣	يأكلن ما في رحلهن همسا	لا ترك الله لهن ضرسا
	ولا لقين الدهر إلا تعسا	

٩٠	يا صاح يا ذا الضامر العنس	الرحل ذي الأنساع والجلس
٩١	يا مرو إن مطيتي محبوسة	ترجو الحباء، وربها لم ييأس
١٣٥	فأين إلى أين النجاة ببغلي	أتاك أذاك اللاحقون احبس احبس

حرف العين المهملة

٢١	يا ابن الكرام ألا تدنو فتبصر ما	قد حدثوك، فما راء كمن سمعا
٣٨	خليلي، ما واف بعهدي أنتما	إذا لم تكونا لي على من أقاطع
٤٧	أبا خراشة، أما أنت ذا نفر	فإن قومي لم تأكلهم الضبع
٧٨	سبقوا هويّ وأعنفوا لهوامهم	فتخرموا، ولكل جنب مصرع
٧٩	لا تجزعي إن منفساً أهلكته	فإذا هلكت فعند ذلك فاجزعي
٨٦		يا ابنة عمّا لا تلومي واهجعي
١٣٩	أنا ابن التارك البكري بشر	عليه الطير ترقبه وقوعا
١٤٥	يا سيدا ما أنت من سيد	موطأ الأكناف رحب الذراع

حرف الفاء

٤	ومن قبل نادى كل مولى قرابة	فما عطفت مولى عليه العواطف
١٥	ولبس عباءة وتقر عيني	أحب إليّ من لبس الشفوف
٥٠	بني غدانة ما إن أنتم ذهب	ولا صريف، ولكن أنتم الخزف
١٢٤	تنفي يداها الحصى في كل هاجرة	نفي الدراهم تنقاد الصياريف
١٥٠	ألا حبذا غنم وحسن حديثها	لقد تركت قلبي بها هائماً ذنف

حرف القاف

٣٣	عدس، ما لعباد عليك إمارة	أمنت، وهذا تحمّلين طليق
٨٩	ألا يا زيد والضحاك سيرا	فقد جاوزتما خمر الطريق
١٠٨	والتغلييون بنس الفحل فحلهم	فحلاً، وأمهم زلاء منطق

حرف الكاف

٨٧	يا حكم الوارث عن عبد الملك	[ميراث أحساب وجود منسفك]
----	----------------------------	--------------------------

حرف اللام

٦	لعمرك ما أدري، وإنني لأوجل	على أيننا تعدو المنية أول
٩	[أيا جارتا، ما أنصف الدهر بيننا]	تعالى أقاسمك الهموم تعالي
١٢	رأيت الوليد بن اليزيد مباركاً	شديداً بأعباء الخلافة كاهله
٢٤	قفا نيك من ذكرى حبيب ومنزل	بسقط اللوى بين الدخول فحومل
٢٥	أغررك مني أن حبك قاتلي	وأنتك مهما تأمري القلب يفعل
٢٧	إذا النعجة العجفاء كانت بقفرة	فأيان ما تعدل به الريح تنزل
٣٢	وقصيدة تأتي الملوك غريبة	قد قلتها ليقال: من ذا قالها؟
٤٢	سلي إن جهلت الناس عنا وعنهم	فليس سواء عالم وجهول
٤٩	لا يأمن الدهر ذو بغي ولو ملكاً	جنوده ضاق عنها السهل والجبل
٥٧	علموا أن يؤملون فجادوا	قبل أن يسألوا بأعظم سؤال
٥٨	بأنك ربيع وغيث مريع	وأنتك هناك تكون الشمال
٦٥	لا سابغات ولا جأواء باسلة	تقي المنون لدى استيفاء آجال
٧٦	وإن مدت الأيدي إلى الزاد لم أكن	بأعجلهم، إذ أجشع القوم أعجل

٨٠	جفوني ولم أَجُفْ الأُخلاء؛ إنني	لغير جميل من خليلي مهمل
٨٢	ألا يا عباد الله قلبي متيم	بأحسن من صلى وأقبحهم بعلا
١٠١	فجئت وقد نضت لنوم ثيابها	لدى الستر إلا لبسة المتفضل
١٠٣	فكونوا أنتم وبني أبيكم	مكان الكلّيتين من الطحال
١٠٥	لمية موحشاً طلل	يلوح كأنه خلل
١١٠	ألا كل شيء ما خلا الله باطل	وكل نعيم لا محالة زائل
١١٤	فهيهات هيهات العقيق ومن به	وهيهات خل بالعقيق نواصله
١٢١	إن وجدي بك الشديد أراني	عاذراً فيك من رأيت عذولا
١٢٣	ألا إن ظلم نفسه المرء بين	إذا لم تصنها عن هوى يغلب العقلا
١٢٦	القاتلين الملك الحلاحلا	خير معدّ حسباً ونائلا
١٢٩	أخا الحرب لباساً إليها جلالها	وليس بولاج الخوالف أعقلا

حرف الميم

١	فلولا المزعجات من الليالي	لما ترك القطا طيب المنام
١	إذا قالت حذام فصدقوها	فإن القول ما قالت حذام
٥	فساغ لي الشراب وكنت قبلاً	أكاد أغص بالماء الحميم
١٠	ومهما تكن عند امرئ من خليقة	وإن خالها تخفى على الناس تعلم
١٤	أقول لهم بالشعب إذ يأسرونني:	ألم تياسوا أني ابن فارس زهدم
١٧	وكنت إذا غمزت قناة قوم	كسرت كعوبها أو تستقيما
٢٣	لا تنه عن خلق وتأتي مثله	عار عليك إذا فعلت عظيم
٣٥	نصلي للذي صلت قريش	وتعبده وإن جحد العموم
٣٧	ذاك خليلي وذو يواصلني	يرمي ورائي بامسهم وامسلمه
٤٣	لا طيب للعيش ما دامت منغصة	لذاته بادكار الموت والهرم
٤٨	لا تقربن الدهر آك مطرف	إن ظالماً أبداً وإن مظلوما
٥٩	ويوماً توافينا بوجه مقسم	كأن ظبية تعطو إلى وارق السلم
٦٣	كأنني من أخبار إن، ولم يجز	له أحد في النحو أن يتقدما
٧٣	ولقد علمت لثاتين منيتي	إن المنايا لا تطيش سهامها

٩٣	تنكرت منا بعد معرفة لمي	[وبعد التصافي والشباب المكرم]
٩٩	واحر قلباه ممن قلبه شبم	ومن بجسمي وحالي عنده سقم
١٠٦	وتضيء في وجه الظلام منيرة	كجمانة البحريّ سل نظامها
١١١	لعل الله فضلكم علينا	بشيء أن أمكم شريم
١١٩	وما الحرب إلا ما علمتم وذقتم	وما هو عنها بالحديث المرجم
١٢٧	إنني حلفت برافعين أكفهم	بين الحطيم وبين ركني زمزم
١٣٧	إلى الملك القرم وابن الهمام	وليث الكتيبة في المزدحم
١٤٢	أتاركة تدللها قطام	رضينا بالتحية والسلام

حرف النون

١٩	رب وفقني فلا أعدل عن	سنن الساعين في خير سنن
٢٦	أنا ابن جلا وطلاع الثنايا	متى أضع العمامة تعرفوني
٢٨	حيثما تستقم يقدر لك	الله نجاحاً في غابر الأزمان
٣٩	أقاطن قوم سلمى أم نووا ظعننا؟	إن يظعنوا فعجيب عيش من قطنا
٤٠	صاح شمر، ولا تزل ذاكر المو	ت؛ فنسيانه ضلال مبين
٥٤	فوالله ما فارقتم قالياً لكم	ولكن ما يقضى فسوف يكون
٦٠	وصدر مشرق اللون	كأن ثدياه حقان
٦٤	أنا ابن أباة الضيم من آل مالك	وإن مالك كانت كرام المعادن
٨٤	ولست برابع ما فات مني	بلهف، ولا بليت، ولا لَوَأني
٩٦	يا يزيدا لأمل نيل عز	وغنى بعد فاقة وهوان
١٠٧	ولقد علمت بأن دين محمد	من خير أديان البرية دينا
١٢٢	هل تذكرون إلى الدينين هجرتكم	ومسحكم صلبكم رحمان قريانا؟
١٣٢	ما رأيت أمراً أحب إليه الـ	بذل منه إليك يا ابن سنان

حرف الهاء

١١٦	واهاً لسلمى ثم واهاً واهاً	يا ليت عينها لنا وفاها
١٤١	ألقي الصحيفة كي يخفف رحله	والزاد حتى نعله ألقاها

حرف الياء

٢٩	وانك إذ ما تأت ما أنت أمر	به تلف من إياه تأمر آتيا
٥١	تعزّ فلا شيء على الأرض باقيا	ولا وزر مما قضى الله واقيا
٥٢	إذا الجود لم يرزق خلاصاً من الأذى	فلا الحمد مكسوباً، ولا المال باقيا
٨٣	أيا راكباً إما عرضت فبلغن	نداماي من نجران أن لا تلاقيا
١٤٧	عميرة ودع إن تجهزت غازيا	كفى الشيب والإسلام للمرء ناهيا

تم فهرس الشواهد الواردة في كتاب «شرح قطر الندى» لابن هشام،
والحمد لله أولاً وآخراً، وصلاته وسلامه على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم

فهرس الأبيات والشواهد الواردة

في كتاب سبيل الهدى بتحقيق شرح قطر الندى
مرتبة على حروف المعجم بالنظر إلى قوافيها

رقم الصفحة	حرف الهمزة
٩٣	وما أدري وسوف إخال أدري
١٥٤	كأن سبيئة من بيت رأس
١٦٢	ألم أك جاركم ويكون بيني
٢٤٣	فقلتكم: تعال يا يزي بن مخرم
٢٤٩	فواكبدا من حب من لا يحبني
	حرف الباء
٧١	رب حي عرندس ذي طلال
٨٩	لولا توقع معتز فأرضيه
١٠٦	فلا تتركني بالوعيد كأنني
١١٣	كلاهما حين جد الجري بينهما
١١٨	ليت هذا اليوم شهر
١١٨	ليس إياي وإيا
١٢٠	كذبتهم وبيت الله لا تنكحونها
١٢٠	أكنيه حين أناديه لأكرمه
١٣٠	فوالله ما نلتهم وما نيل منكم
١٥٠	يمرون بالدعنا خفافاً عيابهم
١٦١	فإن أك مظلوماً فعبد ظلمته

- فإن بك عامر قد قال جهلاً
 ألا ليت الشباب يعود يوماً
 إن في القصر - لو دخلنا - غزاًلاً
 فأما القتال لا قتال لديكم
 أودى الشباب الذي مجد عواقبه
 يا أمّتا أبصرني راكب
 صاح هل ريت أو سمعت براع
 يا صاح بلغ ذوي الزوجات كلهم
 فقلت ادع أخرى وارفع الصوت جهرة
 ودأوية قفر يحار بها القطا
 تيممت لهباً أبتغي العلم عندها
 فإياك إياك المراء فإنه
 هذا لعمركم الصغار بعينه
 يا لهف زياية للحارث
 يا للرجال ليوم الأربعاء أما
 إذ لا يزال غزال فيه يفتنني
 كهز الرديني تحت العجاج
 لمياء في شفتيها حوة لعس
 ساع بكأس إلى ناس من الطرب
 قامت تريني وأمر الليل مجتمع
- فإن مظنة الجهل الشباب
 فأخبره بما فعل المشيب
 مصفقاً موصداً عليه الحجاب
 ولكن سيراً في عراض المراكب
 فيه نلذ، ولا لذات للشيب
 يسير في مسحفر لاحب
 رد في الضرع ما قرى في العلاب
 أن ليس وصل إذا انحلت عرى الذنب
 لعل أبي المغوار منك قريب
 أدلة ركبها بنات النجائب
 وقد صار علم العائفين إلى لهب
 إلى الشر دعاء وللصرم جالب
 لا أم لي إن كان ذاك ولا أب
 الصابح فالغانم فالآيب
 ينفك يحدث لي بعد النهى طرباً
 يأتي إلى مسجد الأحزاب منتقياً
 جرى في الأنابيب ثم اضطرب
 وفي اللثات وفي أنيابها شنب
 كلاهما عجب في منظر عجب
 صباحاً تولد بين الماء واللهب

حرف التاء

- بعد اللتيا والتي
 من اللواتي والتي واللاتي
- إذا علتها أنفس تردت
 زعمن أني كبرت لداتي

- إن العداوة تستحيل مودة بتدارك الهفوات بالحسنات ١٥٠
رحم الله أعظماً دفنوها بسجستان طلحة الطلحات ٣٤٥

حرف الجيم

- متى تأتينا تلمم بنا في ديارنا تجد حطباً جزلاً وناراً تأججا ١١٢
سقى أم عمرو كل آخر ليلة حناتم سود ماؤهن ثجيج ٢٨٠
أنت إلى مكة أخرجتني ولو تركت الحج لم أخرج ٢٨٠
قلبي دينه واهتاج للشوق إنها على الشوق إخوان العزاء هيج ٣٠٧
نلبث حولاً كاملاً كله لا نلتقي إلا على منهج ٣٣٠

حرف الحاء

- أو صرت ذا بومة في رأس رابية أو في قرارٍ من الأرضين قرواح ٧٠
نحن الذون صبحوا صباحا يوم النخيل غارة ملحاحا ١٢٥
يا صاح مهلاً أقلّ العذل يا صاح ولا تكونن لي باللائم اللاحي ٢٤٠
أبت لي عفتي وأبى بلائي وأخذني الحمد بالثمن الربيع ٢٨٩
واقحامي على المكروه نفسي وضربي هامة البطل المشيح ٢٨٩

حرف الدال

- أنا الذي يجدوني في صدورهم لا أرتقي صدراً منها ولا أرد ٧٧
ألم يأتبك والأنباء تنمي بما لاقت لبون بني زياد ٧٧
لا أعرفنك بعد الموت تندبني وقبل موتي ما زودتني زادي ١٠٧
إن المنية والحتوف كلاهما يوفي المخارم يرقبان سوادي ١١٣
نبئت أخوالي بني يزيد ظلماً علينا لهم فديد ١٢٠
ولقد مللت من الحياة وطولها وسؤال هذا الناس كيف لبيد ١٢١
أمن أجل أعرابية ذات بردة تبكي على نجد وتبلى كذا وجدا ١٢٢
رأيت بني غبراء لا ينكرونني ولا أهل هناك الطرف الممدد ١٢٣

١٣١	تلوح كباقي الوشم في ظاهر اليد	لخولة أطلال ببرقة ثهمد
١٤٨	لولا حددت ولا عذرى لمحدود	لا در درك إنني قد رميتهم
١٤٨	أجنندلاً يحملن أم حديدا	ما للجمال مشيها وثيدا
١٥٠	وآض نهداً كالحصان أجردا	ربيته حتى إذا تمعدا
١٥٥	فهو الذي عنه لست راغباً أبدا	ما دام حافظ سري من وثقت به
١٥٧	أقوت وطال عليها سالف الأمد	يا دار مية بالعلياء فالسند
٢٧٣ / ١٧٤		

١٧٩	مني السلام وأن لا تشعرا أحدا	أن تقرأن على أسماء ويحكمما
٢٣٩	إلا وللموت في آثارهم حادي	يا حار ما راح من قوم ولا ابتكروا
٢٣٩	إلا تقرب آجال لميعاد	يا حار ما طلعت شمس ولا غربت
٢٤٠	ب فأين القبور من عهد عاد	صاح هذه قبورنا تملأ الرحب
٢٦٥	شحوب وإن تستشهدني العين تشهد	وبالجسم مني بيئاً لو علمته
٢٧٣	عيت جواباً وما بالربع من أحد	وقفت فيها أصيلاً كي أسائلها
٢٧٣	والنؤي كالحوض بالمظلومة الجلد	إلا الأواري لاياً ما أبينها
٢٧٧	وما أحاشي من الأقوام من أحد	ولا أرى فاعلاً في الناس يشبهه
٣٢٣	فحسبك والضحاك سيف مهند	إذا كانت الهيجاء وانشقت العصا
٣٣٦	فلسنا بالجبال ولا الحديد	معاوي إننا بشر فأسجح

حرف الراء

٣٥	عدت مني مطلقة نوار	ندمت ندامة الكسعي لما
٣٦	لكان إلي للقدر الخيار	ولو أني ملكت يدي ونفسي
٣٦	أديهم يرمي المستجير المعورا	متى ما ترد يوماً سفار تجدد بها
٤٢	فما شربوا بعداً على لذة خمرا	ونحن قتلنا الأسد أسد شنوءة
٧٠	سدوس خطيب فوق أعواد منبر	لقد ضجت الأرضون إذ قام من بني

- إني وقتلي سليكاً ثم أعقله
ومن يكلمهم في المحل أنهم
حتى يكون عزيزاً من نفوسهم
وقال رائدهم: أرسوا نزاولها
ولا يفلتن النافعان كلاهما
لا أعرفن ربرياً حوراً مدامعها
أيان نؤمنك تأمن غيرنا وإذا
فأصبحت أنى تأتها تلتبس بها
لئن كان إياه لقد حال بعدنا
نبئت نعماً على الهجران زارية
وكان مضلي من هديت برشده
لا يجوز أن تقدم الخبر
وربت سائل عني حفي
واعلم فإن علم المرء ينفعه
فكان قد مضى وخلف فيكم
ألا ليت شعري هل إلى أم جحدر
وقد زعمت أنني تغيرت بعدها
وقد علم الأقوام لو أن حاتماً
يا تيم تيم عدي لا أبا لكم
أقول والنجم قد مالت أواخره
أمن آل نعم أنت غاد فمبكر
يا أسم صبراً على ما كان من حدث
ألا يا عمرو عمرو
- كالشور يضرب لما عافت البقر
لا يعلم الجار منهم أنه جار
أو أن يبين جميعاً وهو مختار
فحتف كل امرئ يجري لمقدار
وذاك الذي بالسوق مولى بني بدر
مردفات على أعقاب أكوار
لم تدرك الأمن منا لم تزل حذرا
كلا مركبيها تحت رجلك شاجر
عن العهد والإنسان قد يتغير
سقياً ورعياً لهذا العاتب الزاري
فلله مغو عاد بالرشد أمرا
على اسم ما دام وجاز في الآخر
أعارت عينه أم لم تعارا
أن سوف يأتي كل ما قدرا
ما أعرتم وأقفرت منه داره
سبيل فأما الصبر عنها فلا صبرا
ومن ذا الذي يا عز لا يتغير
أراد ثراء المال كان له وفر
لا يلقينكم في سوءة عمر
إلى المغيب تثبت نظرة حار
غداة غدت أم رائح فمهجر
إن الحوادث ملقي ومننظر
وعمر بن الزبيراه

٢٥٤	وأخرى بذات الجيش آياتها سطر	لليلة بذات البين دار عرفتها
٢٧٠	وهل بدارة يا للناس من عار	أنا ابن دارة معروفاً بها نسبي
٢٨١	ومخلب الليث لولا الليث كالظفر	لولاه لم يقض في أعدائه قلم
٢٩٠	يدعو بها ولدانهم عرعار	ومتكنفي جنبى عكاظ كليهما
٣١٣	من ماء موهبة على خمر	ولفوك أطيب لو بذلت لنا
٣٢١	سم العدة وآفة الجزر	لا يبعدن قومي الذين هم
٣٢١	والطيبين معاقد الأزهر	النازليين بكل معترك
٣٣١	لقاثل يا نصر نصر نصرا	إنني وأسطار سطر سطر
٣٤٢	كما أتى ربه موسى على قدر	جاء الخلافة أو كانت له قدراً
٣٥٥	فمن لحاجة هذا الأرملة الذكر	هذي الأرملة قد قضيت حاجتها
٣٥٩	من هؤليائكن الضال والسم	يا ما أميلح غزلاناً شدة لنا
٣٧٠	خلا لك الجو فيضي واصفري	يا لك من قبرة بمعمر
٣٧٠	قد رفع الفخ فماذا تحذري	ونقري ما شئت أن تنقري

حرف السين

٣٩	وتناس الذي تضمن أمس	اعتصم بالرجاء إن عن بأس
١٢٨	فما أبالي من مضى ومن جلس	إذ حملت بزتي على عدس
١٥٠	لعل منايانا تحولن أبؤسا	ويدلت قرحاً دامياً بعد صحة
٢٢٢	أتاك أذاك اللاحقون احبس احبس	
٢٣٦	والرحل ذي الأنساع والجلس	يا صاح ياذا الضامر العنس
٢٤٠		
٢٤٣	في بلدة ليس بها أنيس	يا ليتني وأنت يا لميس
إلا اليعافير وإلا العيس		

حرف الشين

أيا أبتي لا زلت فينا فإنما لنا أمل في العيش ما دمت عائشا ٢٣٢

حرف الضاد

فقلوا لهذا المرء ذو جاء ساعياً: هلم فإن المشرقي الفرائض ١٢٧

حرف العين

أبيت اللعن إن سكاب علق نفيس لا يعار ولا يباع ٣٤
ولها بالماطرون إذا أكل النمل الذي جمعاً ٧١
وما بتا وألف قد جمعاً يكسر في الجر وفي النصب معاً ٧٢
هجوت زيان ثم جئت معتذراً من هجو زيان لم تهجو ولم تدع ٧٨
أتبيت ريان الجفون من الكرى وأبيت منك بليلة الملسوع ٩٩
وما المرء إلا كالشهاب وضوئه يحور رماداً بعد إذ هو ساطع ١٥٠
عبأت له رمحاً طويلاً وألّة كأن قبس يعلى بها حين تشرع ١٨٢
فوالله ما يدري كريم مماطل أينسأك إذ باعدت أم يتضرع ٢٠٣
قالت لتعذلني من الليل اسمع سفه تبيتك الملامة فاهجعي ٢١٩
قد أصبحت أم الخيار تدعي عليّ ذنباً كله لم أصنع
٢٣٣ / ١٤٠

جذب الليالي أبطني أو أسرع أفناه قيل الله للشمس اطلعي ٢٣٣
حتى إذا وارك أفق فارجعي

تكنفني الوشاة فأزعجونني فيا لله للواشي المطاع ٢٤٤
وزادني كلفاً بالحب أن منعت وحب شيء إلى الإنسان ما منعا ٣١٢
أهون عليّ إذا امتلأت من الكرى أني أبيت بليلة الملسوع ٣٦٠

حرف الفاء

وقالوا تعرفها المنازل من منى وما كل من وافى منى أنا عارف ١٤٠

- ٢٣٨ ويا سعد سعد الخزرجين الغطارف
٢٨٦ يأتهم من ورائهم نطف

حرف القاف

- ٧٤ آن شمت من نجد بريقاً تألقا
٧٧ إذا العجوز غضبت فطلق
١٨٠ فلو أنك في يوم الرخاء سألتني
٢١٥ هواي مع الركب اليماني مصعد
٢٩٨ أفنى تلامي وما جمعت من نشب
٢٩٩ كم عالم عالم أعيت مذاهبه
٢٩٩ هذا الذي ترك الأوهام حائرة
٣٠٤ هل أنت باعث دينار لحاجتنا

حرف الكاف

- ٣٧٠ أبيت أسري وتبيتني تدلكي
٧٧ شعرك بالعنبر والمسك الذكي
١٢٣ أولالك قومي لم يكونوا أشابة
١٦٤ وأحضرت عذري عليه الشهر
٢٣٢ تقول بنتي قد أنى أناكا
٢٣٢ يا أبتي أي أسي
٢٣٢ يا أبتي . كل أب
٢٣٩ يا حار لا أرمين منكم بدهاية

حرف اللام

- ٥٢ أقول وقد ناححت بقربي حمامة
٥٢ أيا جارتا لو تشعرين بحالي
ولا خطرت منك الهموم ببال

٥٢	تعالى..... إلخ	أيا جارتا ما أنصف الدهر بيننا
٧٩	إذا ما خفت من أمر تبالا	محمد تفد نفسك كل نفس
٧٩	إثماً من الله ولا واغل	فاليوم أشرب غير مستحقب
٨١	ت لكم خالداً خلود الجبال	لن تزالوا كذلك ثم لا زلـ
١٠٨	وإن كنت قد أزمعت صرمي فأجملي	أفاطم مهلاً بعض هذا التدلـ
١٠٨	فسلي ثيابي من ثيابك تنسل	وإن كنت قد ساءت منك مني خليفة
١٠٩	أخو خنائير أقود الجملا	أنا القلاخ بن جناب بن جلا
١٢٥	قتلا الملوك وفككا الأغلالا	أبني كليب إن عمي اللذا
١٢٨	أنحب فيقضى أم ضلال وباطل	ألا تسألان المرء ماذا يحاول
١٣٣	فقسا استلين به للان الجنـ	لو أن ما عالجت لين فؤادها
١٥٢	ولو قطعوا رأسي لديك وأوصالي	فقلت يمين الله أبرح قاعداً
١٦١	ما كان أعرفه بالدون والسفل	له در أنو شروان من رجل
١٧٣	وقد يدرك المجد المؤئل أمثالي	ولكنما أسعى لمجد مؤئل
١٧٧	إذا اغبر أفق وهبت شمالا	لقد علم الضيف والمرملون
١٧٧	وأنتك هناك تكون الشمالا	بأئك ربيع وغيث مريع
١٨٤	وإن في السفر - إذ مضوا - مهلا	إن محلاً وإن مرتحلاً
١٨٨		
١٩٤	رياحاً إذا ما المرء أصبح ثاقلا	حسبت التقى والجود خير تجارة
١٩٥	لي اسم فلا أدعى به وهو أول	دعاني الغواني عمهن وخلتني
٢٢٣	وهل يعمن كان في العصر الخالي	ألا عم صباحاً أيها الطلل البالي
٢٢٧	ديبب القرنبى بات يعلو نقاً سهلا	يدب على أحشائها كل ليلة
٢٣٠	فيا عجباً من كورها المتحمل	ويوم عقرت للعذارى مطيتي
	ويا عجباً للجازر المتبذلـ	ويا عجباً من حلها بعد رحلها

- أيهذان كلا زاديكما
يا زيد زيد اليعملات الذبل
أحار ترى برقاً أريك وميضه
رأيت الناس ما حاشا قريشاً
كأن ثبيراً في عرائين وبله
٣١٩
مشي الهلوك عليها الخيل الفضل
ذكرت سليمي في الخليط المزابل
٣٠١
صفيث شواء أو قدير معجل
٣٠٤
بأرفع ما حولي من الأرض أطولا
٣٠٥
متيم إثرها لم يُفد مكبول
٣٣٨
صدرور رماح أشرعت أو سلاسل
٣٤٢

حرف الميم

- فساغ لي الشراب وكنت قبلاً
أمن أم أوفى دمنة لم تكلم
هي ما كنتي وتز
كي تجنحون إلى سلم وما تُثرت
فأقسم أن لو التقينا وأنتم
يا أيها الرجل المعلم غيره
تصف الدواء لذي السقام وذو الضنى
ابداً بنفسك فانهها عن غيرها
فهناك يسمع ما تقول ويشتفى
احفظ وديعتك التي استودعتها
٤١
أكاد أغص بالماء الحميم
٥٧
بحومانة الدراج فالمتثلّم
٦٦
عم أني لها حم
٨١
قتلاكم ولظى الهيجاء تضطرم
٨٥
لكان لكم يوم من الشر مظلم
هلا لنفسك كان ذا التعليم
كيما يصح به وأنت سقيم
فلإذا انتهت عنه فأنت حكيم
١٠٠
بالقول منك وينفع التعليم
١٠٦
يوم الأعازب إن وصلت وإن لم

- يا رب شيخ من لكيز ذي غنم في كفه زيغ وفي الفم فقم ١٠٦
أجلح لم يشمط وقد كاد ولم
- فلا تلفين كأم الغلا م إلا تجد عارماً تعترم ١٠٦
لا ألفين وإياكم كعارمة إلا تجد عارماً في الناس تعترم ١٠٧
من لا يزل ينقاد للغى والهوى سيلفى على طول السلام نادما ١١٥
وإن مولاي ذو يعاتبني لا إحنة عنده ولا جرمه ١٣٧
ينصرني منك غير معتذر يرمي ورائي بأمسهم وامسلمه
إذا لم تك المرأة أبدت وسامة فقد أبدت المرأة جبهة ضيغم ١٦١
إذا لم تك الحاجات من همة الفتى فليس بمغن عنك عقد الرثائم ١٦١
حذبت على بطون ضنة كلها إن ظالماً أبداً وإن مظلوماً ١٦٤
تمشي بها الدماء تسحب نفسها كأن بطن حبلى ذات أونين متثم ١٨٢
لا يهلونك اصطلاء لظى الحر ب فمحذورها كأن قد ألما ١٨٣
هما سيدانا يزعمان وإنما يسوداننا إن أيسرت غنماهما ١٩٩
صددت وأطولت الصدود وقلما صدود على طول الصدود يدوم ٢٠٢
ألا يا نخلة من ذات عرق عليك ورحمة الله السلام ٢٢٧
ويا أبنا لا تنزل عندنا فلنا نخاف بأن تخترم ٢٣٢
يا ذا المخوفنا بمقتل شيخه حجر تمنى صاحب الأحلام ٢٣٧
يا أيها الرجل المعلم غيره هلا لنفسك كان ذا التعليم ٢٣٧
فصالحونا جميعاً إن بدا لكم ولا تقولوا لنا أمثالها عام ٢٤٠
على حالة لو أن في القوم حاتماً على جوده ضنت به نفس حاتم ٢٦٢
تخيره فلم يعدل سواء فنعم المرء من رجل تهام ٢٧٢
ولقد خشيت بأن أموت ولم تدر للحرب دائرة على ابني ضمضم ٢٨٥
الشامي عرضي ولم أستمهما والناشرين إذا لم ألقيهما دمي

- وقال أمير المسلمين تقدموا وأحِب إلينا أن تكون المقدما ٣٦٠
- حرف التون
- فلما تبينَّ أصواتنا ٦٥
 وكان بنو فزارة شر قوم ٦٥
 فلا وأبي لا أنساك حتى ٦٦
 ألا يا ديار الحي بالسبعان ٦٩
 اسأل القادمين من حكرمان ٦٩
 تغيرت الديار بلذي الدفين ٧١
 فخرجي ذروة فقفا ذبال ٧١
 طال ليلي ويت كالمجنون ٧١
 ألا رسول لنا منا فيخبرنا ٩٨
 من يفعل الحسنات الله يشكرها ١١٥
 لئن كان حبك لي كاذباً ١١٨
 نحن الأولى فاجمع جمو ١٣٠
 لك العز إن مولاك عز وإن يهن ١٤٢
 أكل عام نعم تحوونه ١٤٣
 أنكرتها بعد أعوام مضين لها ١٦٩
 ولقد أمر على اللثيم يسبني ١٦٩
 فباد حتى كأن لم يكن ١٨٣
 ودعوتني وزعمت أنك ناصحي ١٩٦
 من أجلك يا لتي تيمت قلبي ٢٢٧
 يا أبنا أرقني القلذان ٢٣٢
 صاح شمر ولا تزل ذاكر المو ٢٣٩
- بكين وفديننا بالأبيننا ٦٥
 وكنت لهم كشر بني الأخينا ٦٥
 ينسى الوالد الصب الحنينا ٦٦
 أمل عليها بالبلى الملوان ٦٩
 كيف خلفتما أبا عثمان ٦٩
 فأودية اللوى فرمال لين ٧١
 يعفي آيه سلف السنين ٧١
 واعترتني الهموم بالمطرون ٧١
 ما بعد غايتنا من رأس مجرانا ٩٨
 والشر بالشر عند الله مثلان ١١٥
 لقد كان حبك حقاً يقينا ١١٨
 عك ثم وجههم إلينا ١٣٠
 فانت لدى بحبوحة الهون كائن ١٤٢
 يلقيه قوم وتنتجونه ١٤٣
 لا الدار داراً ولا الجيران جيرانا ١٦٩
 فمضيت ثمت قلت لا يعنيني ١٦٩
 فاليوم أبكي ومتى لم يبكني ١٨٣
 ولقد صدقت وكنت ثم أمينا ١٩٦
 وأنت بخيلة بالود عني ٢٢٧
 فالنوم لا تطعمه العينان ٢٣٢
 ت فنسيانه ضلال مبين ٢٣٩

٢٤٢	حلفت يميناً لا أخون أميني	ألم تعلمي يا أسم ويحك إنني
٢٦٧	وواحد كالألف إن أمر عني	والناس ألف منهم كواحد
٢٨١	ولولاك لم يعرض لأحسابنا حسن	أتطمع فينا من أراق دماءنا
٢٨١	لولا مخاطبتي إياك لم ترني	كفى بجسمي نحولاً أنني رجل
٢٨١	أدنى إلى شرف من الإنسان	لولا العقول لكان أدنى ضيغم
٢٩٦	وقطعوا من حبال الوصل أقرانا	بان الخليط ولو طووعت ما بانا
٣٥٢	أبحرّ زنيّت أن بهجين	خبريني رقاش لا تكذبيني
	أم بدون فأنت أهل لدون	أم بعبد فأنت أهل لعبد
٣٧٠	ملاق - لا أباك - تخوفيني	أبالموت الذي لا بد أني

حرف الهاء

١١٨	رأيت أخاها مجزئاً بمكانها	دع الخمر يشربها الغواة فلأنني
	أخوها غلته أمه بلبانها	فلإلا يكنها أو تكنه فإنه
١٥٥	قطا الحزن قد كانت فراخاً بيوضها	بتيها قفر والمطيّ كأنها
١٨٩	ولكن أعجازاً شديداً صريرها	فأما الصدور لا صدور لجعفر
٢٠٠	بمنى تأبد غولها فرجامها	عفت الديار محلها فمقامها
٢٠٠	إذا ما انقضت أحدى لو تعيدها	من الخفرات البيض ود جليسا
٣٢١	من السوء الباقي عليهم وبأها	لحي الله وفدينا وما ارتحلا به
٣٣٩	خوفاً وفارق أرضه وقلاها	ومضى يظن بريد عمرو خلفه

حرف الواو

٦٦	ل من الناس ذوه	إنما يعرف ذا الفض
٢٨١	بأجرامه من قنة النيق منهوى	وكم موطن لولاي طحت كما هوى

حرف الياء

- | | | |
|-----|-------------------------------|-------------------------------|
| ١١٣ | ونحن إذا متنا أشد تغانيا | كلانا غني عن أخيه حياته |
| ١٢٦ | على زادهم أبكي وأبكي البواكيا | ولست بهاج في القرى أهل منزل |
| | فحسبي من ذو عندهم ما كفانيا | فلما كرام موسرون لقيتهم |
| ١٦٩ | سواها ولا عن حبها متراخيا | وحلت سواد القلب لا أنا باغياً |
| ١٧٤ | إلى حماميه | ليت الحمام إليه |
| | ثم الحمام ميه | أو نصفه قديه |
| ٢٤٩ | وتقول سلمى: وارزيتيه | تبكيهم دهماء مغولة |
| ٢٦١ | فدعه وواكل أمره واللياليا | إذا أعجبتك الدهر حال من امرئ |
| ٢٩٨ | لبيقاً بتصريف القناة بنانيا | وكنت إذا ما الخيل شمصها القنا |

فهرس الآيات القرآنية المستشهد بها

في كتاب شرح قطر الندى وبل الصدى

مرتبة حسب ترتيب السور والآيات في المصحف الشريف

الآية	رقمها	الصفحة
(١) سورة الفاتحة		
﴿بسم الله الرحمن الرحيم﴾	١	٣١٧
﴿الحمد لله رب العالمين﴾	٢	٣٢٠ ، ١٤١
(٢) سورة البقرة		
﴿وأولئك هم المفلحون﴾	٥	١٢٣
﴿يجعلون أصابعهم في آذانهم من الصواعق حذر الموت﴾	١٩	٢٥٣
﴿فإن لم تفعلوا ولن تفعلوا﴾	٢٤	٧٧ ، ٧٦
﴿كيف تكفرون بالله﴾	٢٨	٣٥٧
﴿وكنتم أمواتاً فأحياكم﴾	٢٨	٧٣
﴿هو الذي خلق لكم ما في الأرض جميعاً﴾	٢٩	٢٥٣
﴿وكلأ منها رعداً﴾	٣٥	٢٥٢ ، ٢٥٠
﴿فتلقى آدم من ربه كلمات فتاب عليه﴾	٣٧	٣٣٨
﴿ولا تعثوا في الأرض مفسدين﴾	٦٠	٢٦٩ ، ٢٦٧ ، ٢٦٢
﴿ولتجدنهم أحرص الناس﴾	٩٦	٣١٤
﴿ولقد علموا لمن اشتراه ما له في الآخرة من خلاق﴾	١٠٢	٢٠٠
﴿ما ننسخ من آية أو ننسها نأت بخير منها﴾	١٠٦	٦٠
﴿قل هاتوا برهانكم﴾	١١١	٥١
﴿وإذ ابتلى إبراهيم ربه﴾	١٢٤	٢٠٩ ، ٢٠٨

الآية	رقمها	الصفحة
﴿وإذ يرفع إبراهيم القواعد من البيت وإسماعيل﴾	١٢٧	٣٣٧
﴿فسيكفيكم الله﴾	١٣٧	١١٨
﴿قل أنتم أعلم أم الله﴾	١٤٠	١٤٧
﴿فلا جناح عليه أن يطوف بهما﴾	١٥٨	١٦٣
﴿فمن اضطر﴾	١٧٣	٢١٤
﴿ليس البر أن تولوا وجوهكم﴾	١٧٧	١٥٣
﴿فعدة من أيام أخر﴾	١٨٥ ، ١٨٤	٣٥٥
﴿وأن تصوموا خير لكم﴾	١٨٤	١٣٨
﴿علم الله أنكم كنتم تختانون أنفسكم﴾	١٨٧	١٨٦
﴿وأنتم عاكفون في المساجد﴾	١٨٧	٧٤
﴿تلك عشرة كاملة﴾	١٩٦	٣١٨
﴿وما تفعلوا من خير يعلمه الله﴾	١٩٧	١٠٧
﴿وزلزلوا حتى يقول الرسول﴾	٢١٤	٩١ ، ٩٠
﴿يسألونك عن الشهر الحرام قتال فيه﴾	٢١٧	٣٤٦ ، ٢٤٥
﴿لعبد مؤمن خير من مشرك﴾	٢٢١	١٤٠ ، ١٣٩
﴿المطلقات يتربصن﴾	٢٢٨	٥٤
﴿والوالدات يرضعن﴾	٢٣٣	٥٤
﴿إلا أن يعفون﴾	٢٣٧	٥٤
﴿فشربوا منه إلا قليلاً منهم﴾	٢٤٩	٢٧٢
﴿ولولا دفع الله الناس﴾	٢٥١	٢٩٧ ، ٢٩٠
﴿وإن كان ذو عسرة فنظرة إلى ميسرة﴾	٢٨٠	١٦١ ، ١٥٩
﴿فرجل وامرأتان﴾	٢٨٢	٣٦٧
﴿لا تؤاخذنا﴾	٢٨٦	١٠٧

(٣) سورة آل عمران

﴿إن في ذلك لعلبة﴾	١٣	١٨٧
-------------------	----	-----

الآية	رقمها	الصفحة
﴿شهد الله أنه لا إله إلا هو﴾	١٨.....	١٨٦
﴿قل إن كنتم تحبون الله فاتبعوني يحببكم الله ويغفر لكم ذنوبكم﴾	٣١ ...	١١٤
﴿إذ قالت امرأة عمران﴾	٣٥.....	٢٠٦
﴿فقل تعالوا ندع أبناءنا وأبناءكم﴾	٦١.....	٣٦٨
﴿إن هذا لهو القصص الحق﴾	٦٢.....	١٨٧
﴿والله على الناس حج البيت من استطاع إليه سبيلاً﴾	٩٧.....	٣٤٦ ، ٣٢٥
﴿فأصبحتم بنعمته إخواناً﴾	١٠٣.....	١٥٧
﴿وما يفعلوا من خير فلن يكفروه﴾	١١٥.....	١١٤
﴿ودوا ما عتصم﴾	١١٨.....	٢٩١ ، ٦٠
﴿ولما يعلم الله الذين جاهدوا منكم ويعلم الصابرين﴾	١٤٢.....	٩٨ ، ٨٤
﴿وما محمد إلا رسول قد خلت من قبله الرسل﴾	١٤٤.....	١٦٦
﴿لتبطلون في أموالكم﴾	١٨٦.....	٥٥
﴿لتسمعن﴾	١٨٦.....	٥٥
﴿ربنا إنا سمعنا منادياً﴾	١٩٣.....	٣٦٤

(٤) سورة النساء

﴿حرمت عليكم﴾	٢٣.....	٢٨٨
﴿كتاب الله عليكم﴾	٢٤.....	٢٨٨ ، ٢٨٥
﴿يريد الله أن يخفف عنكم﴾	٢٨.....	٨٤
﴿وخلق الإنسان ضعيفاً﴾	٢٨.....	١٣٦ ، ١٣٤
﴿ما فعلوه إلا قليل منهم﴾	٦٦.....	٢٧٤ ، ٢٧٢
﴿فانفروا ثبات﴾	٧١.....	٢٦٢
﴿يا ليتني كنت معهم فأفوز﴾	٧٣.....	٩٥
﴿ومن يقاتل في سبيل الله فيقتل أو يغلب فسوف نؤتيه أجراً عظيماً﴾	٧٤.....	١١٥
﴿ربنا أخرجنا من هذه القرية الظالم أهلها﴾	٧٥.....	٣٢١
﴿أينما تكونوا يدرككم الموت﴾	٧٨.....	١٠٧

الآية	رقمها	الصفحة
﴿من يعمل سوءاً يجز به﴾	١٢٣	١٠٧ ، ١٠١
﴿وترغبون أن تنكحوهن﴾	١٢٧	٢٥٧ ، ٢٥٦
﴿فلا تميلوا كل الميل﴾	١٢٩	٢٥١ ، ٢٥٠
﴿إن يشأ يذهبكم﴾	١٣٣	١٠٧ ، ١٠١
﴿لم يكن الله ليغفر لهم﴾	١٣٧	٩٠
﴿ما لهم من علم به إلا اتباع الظن﴾	١٥٧	٢٧٥ ، ٢٧٢
﴿وأخذهم الربا وقد نهوا عنه وأكلهم أموال الناس﴾	١٦١	٢٩٧
﴿لكن الراسخون في العلم منهم والمؤمنون﴾	١٦٢	١٧٦
﴿وأوحينا إلى إبراهيم وإسماعيل وإسحاق ويعقوب﴾	١٦٣	٧٤
﴿وكلم الله موسى تكليماً﴾	١٦٤	٢٥٠
﴿ثلاثا يكون للناس على الله حجة﴾	١٦٥	٨٩ ، ٨٤
﴿كفى بالله شهيداً﴾	١٦٦ ، ٧٩	٣٦٠
﴿إنما الله إله واحد﴾	١٧١	١٧٢

(٥) سورة المائدة

﴿والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما﴾	٣٨	٢١٧ ، ٢١٦
﴿وحسبوا أن لا تكون فتنة﴾	٧١	٨٧ ، ٨٣
﴿لقد كفر الذين قالوا إن الله ثالث ثلاثة﴾	٧٣	٣٤٨
﴿فكفارته إطعام عشرة مساكين من أوسط ما تطعمون أهليكم أو كسوتهم أو تحرير رقبة﴾	٨٩	٣٤١ ، ٧٠
﴿هدياً بالغ الكعبة﴾	٩٥	٢٨٤
﴿أو كفارة طعام مساكين﴾	٩٥	٣٣٢
﴿ونعلم أن قد صدقتنا﴾	١١٣	١٧٧

(٦) سورة الأنعام

﴿وإن يمسسك بخير فهو على كل شيء قدير﴾	١٧	١١٤ ، ١٠١
﴿يا ليتنا نرد ولا نكذب بآيات ربنا ونكون من المؤمنين﴾	٢٧	٩٨

الآية	رقمها	الصفحة
﴿وأمرنا لنسلم لرب العالمين﴾	٧١.....	٩٠
﴿إن ربك هو أعلم من يضل عن سبيله﴾	١١٧.....	٣١٤
﴿وكذلك جعلنا في كل قرية أكابر مجرميها﴾	١٢٣.....	٣١٤
﴿الله أعلم حيث يجعل رسالته﴾	١٢٤.....	٢٥٦
﴿قل هلم شهداءكم﴾	١٥٠.....	٥٠
﴿قل تعالوا أتل﴾	١٥١.....	١٠٢ ، ١٠١ ، ٥١
﴿قد جاءكم بينة﴾	١٥٧.....	٢٠٦ ، ٢٠١

(٧) سورة الأعراف

﴿ولقد خلقناكم ثم صورناكم ثم قلنا للملائكة﴾	١١.....	٣٣٩
﴿ما منعك ألا تسجد إذ أمرتك﴾	١٢.....	١٨٩
﴿ولباس التقوى ذلك خير﴾	٢٦.....	١٤١
﴿فريقاً هدى﴾	٣٠.....	٢١٠
﴿إن رحمة الله قريب من المحسنين﴾	٥٦.....	٣٦٢
﴿مهما تأتينا به من آية﴾	١٣٢.....	٥٧
﴿وواعدنا موسى ثلاثين ليلة وأتممناها بعشر فتم ميقات ربه أربعين ليلة﴾	١٤٢.....	٢٧٠
﴿قال ابن أمّ إن القوم استضعفوني﴾	١٥٠.....	٢٣٢
﴿واختار موسى قومه سبعين رجلاً﴾	١٥٥.....	٢٢٥
﴿وأن عسى أن يكون قد اقترب أجلهم﴾	١٨٥.....	١٧٧

(٨) سورة الأنفال

﴿كأنما يساقون إلى الموت﴾	٦.....	١٧٢
﴿وما كان الله ليعذبهم وأنت فيهم﴾	٣٣.....	٩٠ ، ٨٤
﴿والركب أسفل منكم﴾	٤٢.....	٢٥٧ ، ١٤١

الآية	رقمها	الصفحة
(٩) سورة التوبة		
﴿قُلْ إِنْ كَانَ آبَاؤُكُمْ وَأَبْنَاؤُكُمْ وَإِخْوَانُكُمْ وَأَزْوَاجُكُمْ وَعَشِيرَتُكُمْ وَأَمْوَالٌ اقْتَرَفْتُمُوهَا وَتِجَارَةٌ تَخْشَوْنَ كَسَادَهَا وَمَسَاكِنُ تَرْضَوْنَهَا أَحَبَّ إِلَيْكُمْ مِنْ اللَّهِ وَرَسُولِهِ وَجِهَادٍ فِي سَبِيلِهِ﴾	٢٤.....	٣١٣
﴿يَا رَحِيبُ﴾	١١٨ ، ٢٥.....	٢٩١
﴿ثُمَّ وَلِيْتُم مَدْبِرِينَ﴾	٢٥.....	٢٦٩
﴿إِنْ عُدَّةَ الشُّهُورِ عِنْدَ اللَّهِ اثْنَا عَشَرَ شَهْرًا﴾	٣٦.....	٢٧٠
﴿إِذْ أَخْرَجَ الَّذِينَ كَفَرُوا ثَانِي اثْنِينَ﴾	٤٠.....	٣٤٨
﴿لَا تَحْزَنْ إِنْ اللَّهَ مَعَنَا﴾	٤٠.....	١٨٩
﴿أَلَمْ يَأْتِهِمْ نَبَأُ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ﴾	٧٠.....	٤٠
﴿خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ﴾	١٠٣.....	١٠٣
(١٠) سورة يونس		
﴿أَكُنْ حُجْبًا لِلنَّاسِ أَنْ أَوْحِينَا﴾	٢.....	١٥٣
﴿أَنْ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾	١٠.....	١٧٧
﴿كَانَ لَمْ تَغْنِ بِالْأَمْسِ﴾	٢٤.....	١٨٢
﴿قَدْ جَاءَكُمْ مَوْعِظَةٌ﴾	٥٧.....	٢٠٦ ، ٢٠٣
﴿أَلَا إِنْ أَوْلِيَاءُ اللَّهِ لَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾	٦٢.....	١٨٦
﴿إِنْ عِنْدَكُمْ مِنْ سُلْطَانٍ بِهَذَا﴾	٦٨.....	١٨٧
﴿فَاجْمَعُوا أَمْرَكُمْ وَشُرَكَاءَكُمْ﴾	٧١.....	٢٥٩
﴿وَلَا تَتَّبِعَنَّ سَبِيلَ الَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ﴾	٨٩.....	٥٥
(١١) سورة هود		
﴿أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ﴾	٨.....	١٥٦
﴿أَنْزَلْنَاهُمْ مَكْمُومًا﴾	٢٨.....	١١٨
﴿لَنْ يُؤْتِيَهُمَ اللَّهُ خَيْرًا﴾	٣١.....	٧٩
﴿يَا نُوحُ قَدْ جَادَلْتَنَا﴾	٣٢.....	٢٢٩

الآية	رقمها	الصفحة
﴿وقضي الأمر﴾	٤٤	٢٠٧
﴿مؤلاء بناتي﴾	٧٨	١٢٣
﴿ولا يلتفت منكم أحد إلا امرأتك﴾	٨١	٢٧٤
﴿خالدين فيها ما دامت السماوات والأرض﴾	١٠٨	١٥٩
﴿وان كلاً لما ليوفينهم ربك أعمالهم﴾	١١١	١٧٦
﴿ولا يزالون مختلفين﴾	١١٨	١٥٠

(١٢) سورة يوسف

﴿إني رأيت أحد عشر كوكباً﴾	٤	٢٦٧ ، ٢٦٦
﴿قالوا ليوسف وأخوه أحب إلى أبينا منا﴾	٨	٣١٣
﴿ما هذا بشراً﴾	٣١	١٦٦ ، ١٦٥
﴿وليكوناً...﴾	٣٢	٣٦٤
﴿حتى حين﴾	٣٥	٩١
﴿قضي الأمر﴾	٤١	٢٠٣
﴿وفوق كل ذي علم عليم﴾	٧٦	٢٥٧
﴿ان يسرق فقد سرق أخ له من قبل﴾	٧٧	١١٤
﴿يا أسفا على يوسف﴾	٨٤	٢٣٠
﴿ثالله لقد آثر الله علينا﴾	٩١	٢٨٢

(١٣) سورة الرعد

﴿وان ربك لذو مغفرة﴾	٦	١٨٧
﴿ولكل قوم هادي﴾	٧	٣٦٣
﴿وهو الكبير المتعال﴾	٩	٣٦٣
﴿وما لهم من دونه من والي﴾	١١	٣٦٣
﴿جنات عدن يدخلونها﴾	٢٣	٢٢٠
﴿افلهم يئس الذين آمنوا﴾	٣١	٨٥
﴿ان لو يشاء الله لهدى الناس جميعاً﴾	٣١	٨٥

الآية	رقمها	الصفحة
﴿وما لهم من دون الله من واق﴾	٣٤.....	٣٦٣
﴿أكلها دائم وظلها﴾	٣٥.....	١٤٧
﴿كفى بالله شهيدا﴾	٤٣.....	٣٦٠

(١٤) سورة إبراهيم

﴿ويسقى من ماء صديد﴾	١٦.....	٣٣٢
---------------------	---------	-----

(١٥) سورة الحجر

﴿فسجد الملائكة كلهم أجمعون﴾	٣١ ، ٣٠.....	٣٢٨ ، ٣٢٧ ، ٢٧٣
﴿لأغوينهم أجمعين﴾	٣٩.....	٣٢٨
﴿وإن جهنم لموعدهم أجمعين﴾	٤٣.....	٣٢٨
﴿ومن يقنط من رحمة ربه إلا الضالون﴾	٥٦.....	٢٧٤
﴿لعمرك إنهم لفي سكرتهم يعمهون﴾	٧٢.....	١٤٨
﴿الذين جعلوا القرآن عضين﴾	٩١.....	٧٠

(١٦) سورة النحل

﴿خلق الإنسان من نطفة فإذا هو خصيم مبين﴾	٥ ، ٤.....	٢١٨ ، ٢١٦
﴿لتركبوا وزيته﴾	٨.....	٢٥٥
﴿ماذا أنزل ربكم﴾	٣٠ ، ٢٤.....	١٢٧
﴿فلبئس مثوى المتكبرين﴾	٢٩.....	٢١٠
﴿ولنعم دار المتقين﴾	٣٠.....	٢١٠ ، ٢٠٨
﴿وأنزلنا إليك الذكر لتبين للناس﴾	٤٤.....	٨٩ ، ٨٤
﴿ظل وجهه مسودا﴾	٥٨.....	١٥٧
﴿مختلف ألوانه﴾	٦٩.....	٢٠٤

(١٧) سورة الإسراء

﴿ولا تمش في الأرض مرحا﴾	٣٧.....	٢٦٢
﴿وتظنون إن لبثتم إلا قليلا﴾	٥٢.....	٢٠٠
﴿كفى بالله شهيدا﴾	٩٦.....	٣٦٠

الآية	رقمها	الصفحة
﴿وإني لأظنك يا فرعون مشبوراً﴾	١٠٢	١٩٣
﴿أَيَا ما تدعو فله الأسماء الحسنى﴾	١١٠	٢١٠ ، ٢٠٨ ، ١٠٧

(١٨) سورة الكهف

﴿ولنعلم أي الحزبين أحصى﴾	١٢	١٩٣
﴿لن ندعو من دونه إلها﴾	١٤	٧٩
﴿وترى الشمس إذا طلعت تزاور عن كهفهم ذات اليمين، وإذا غربت تقرضهم ذات الشمال﴾	١٧	٢٥٧
﴿وكلبهم باسط ذراعيه بالصيد﴾	١٨	٣٠١ ، ٢٩٩
﴿ولن تفلحوا إذا أبدأ﴾	٢٠	٣٦٤
﴿أنا أكثر منك مالاً وأعز نفراً﴾	٣٤	٢٦٩ ، ٢٦٧
﴿إن ترين أنا أقل منك مالاً وولداً * فعسى ربي﴾	٤٠ ، ٣٩	١١٤
﴿ينس للظالمين بدلاً﴾	٥٠	٢١٠
﴿وكان وراءهم ملك﴾	٧٩	٢٥٧
﴿آتوني أفرغ عليه قطراً﴾	٩٦	٢٢٢
﴿لا ييغون عنها حولاً﴾	١٠٨	٢٩٦
﴿ولو جئنا بمثله مذكراً﴾	١٠٩	٢٦٨

(١٩) سورة مريم

﴿واشتعل الرأس شيباً﴾	٤	٢٦٩ ، ٢٦٦
﴿فهب لي من لدنك ولياً * يرثني﴾	٦ ، ٥	١٠٣
﴿ولم أك بغياً﴾	٢٠	١٦١
﴿قد جعل ربك تحتك سريباً﴾	٢٤	٢٥٧
﴿فكلي واشربي وقري عينا﴾	٢٦	٥٠
﴿فإما ترين من البشر أحدا﴾	٢٦	٥٥
﴿قال إني عبد الله﴾	٣٠	١٨٦
﴿وأوصاني بالصلاة والزكاة ما دمت حياً﴾	٣١	١٥٢

الآية	رقمها	الصفحة
﴿وَيَوْمَ أُبْعِثَ حَيًّا﴾	٣٣	٢٦٩
﴿أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ﴾	٣٨	٢٠٣
﴿يَا أَبَتِ﴾	٤٢ ، ٤٣ ، ٤٤ ، ٤٥	٢٣١
﴿ثُمَّ لَنَنْزَعَنَّ مِنْ كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ﴾	٦٩	١٣٠ ، ١٢٤

(٢٠) سورة طه

﴿قُولَا لَهُ قَوْلًا لِنَا لَعَلَّهُ يَتَذَكَّرُ﴾	٤٤	١٧٢
﴿إِنَّمَا صَنَعُوا كَيْدًا سَاحِرٌ﴾	٦٩	١٧٥
﴿وَلَتَعْلَمَنَّ إِنَّا أَشَدُّ عَذَابًا وَأَبْقَى﴾	٧١	٢٠١
﴿فَاقْضِ مَا أَنْتَ قَاضٍ﴾	٧٢	١٣١ ، ١٢٤
﴿وَلَا تَطْغَوْا فِيهِ فَيَحُلَّ عَلَيْكُمْ غَضَبِي﴾	٨١	٩٥ ، ٨٤
﴿أَفَلَا يَرُونَ أَنْ لَا يَرْجِعَ إِلَيْهِمْ قَوْلًا﴾	٨٩	١٧٨ ، ٨٥
﴿لَنْ نَبْرَحَ عَلَيْهِ عَاكِفِينَ حَتَّى يَرْجِعَ إِلَيْنَا مُوسَى﴾	٩١	١٥٠ ، ٩٠ ، ٨٤
﴿قَالَ يَا ابْنَ أُمِّ لَا تَأْخُذْ بِلِحْيَتِي﴾	٩٤	٢٣٢

(٢١) سورة الأنبياء

﴿قُلْ هَاتُوا بُرْهَانَكُمْ﴾	٢٤	٥١
﴿وَجَعَلْنَا مِنَ الْمَاءِ كُلَّ شَيْءٍ حَيٍّ﴾	٣٠	١٣٥ ، ١٣٤
﴿لَقَدْ كُتِبَ أَنْتُمْ وَأَبَاؤُكُمْ فِي ضَلَالٍ مُبِينٍ﴾	٥٤	٢٥٩
﴿وَتَاللَّهِ لَا كِيدَ إِلَّا لَكُمْ﴾	٥٧	٢٨٢
﴿لَقَدْ عَلِمْتُمْ مَا هَؤُلَاءِ يَنْطِقُونَ﴾	٦٥	٢٠٠
﴿قُلْ إِنَّمَا يُوحَى إِلَيَّ أَنَّمَا إِلَهُكُمُ إِلَهٌ وَاحِدٌ﴾	١٠٨	١٧٢
﴿قَالَ رَبُّ احْكُم بِالْحَقِّ﴾	١١٢	٢٣٠

(٢٢) سورة الحج

﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ﴾	١	٢٣٧
﴿ثَانِي عَطْفُهُ﴾	٩	٢٨٤
﴿وَالْمُقِيمِي الصَّلَاةِ﴾	٣٥	٢٨٤

الآية	رقمها	الصفحة
﴿ولولا دفع الله الناس﴾	٤٠.....	٢٩٧
﴿كذبت قبلهم قوم نوح﴾	٤٢.....	٤٠
﴿قل أفأنبئكم بشر من ذلكم النار﴾	٧٢.....	١٤٧

(٢٣) سورة المؤمنون

﴿وعليها وعلى الفلك تحملون﴾	٢٢.....	٢٦٠
﴿يأكل مما تأكلون منه ويشرب مما تشربون﴾	٣٣.....	١٣٢
﴿ويشرب مما تشربون﴾	٣٣.....	١٢٤
﴿رب ارجعون * لعلي أعمل صالحاً فيما تركت﴾	٩٩، ١٠٠.....	٣١
﴿لبثنا يوماً أو بعض يوم﴾	١١٣.....	٣٤٢، ٢٤١

(٢٤) سورة النور

﴿سورة أنزلناها﴾	١.....	١٤٧
﴿الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما﴾	٢.....	٢١٧
﴿فاجلدوهم ثمانين جلدة﴾	٤.....	٢٥١، ٢٥٠
﴿والخامسة أن غضب الله عليها﴾	٩.....	١٧٧
﴿لا تحسبوه شراً لكم﴾	١١.....	١٩٤
﴿ولا يأتل أولو الفضل منكم والسعة أن يؤتوا أولي القربى﴾	٢٢.....	٦٩
﴿مثل نوره كمشكاة فيها مصباح المصباح في زجاجة الزجاج كأنها كوكب دري﴾	٣٥.....	١٣٥، ١٣٤
﴿ليس عليكم جناح أن تأكلوا من بيوتكم أو بيوت آبائكم﴾	٦١.....	٣٤٢

(٢٥) سورة الفرقان

﴿وكان ربك قديراً﴾	٥٤.....	١٦٠، ١٥٥، ١٤٩
-------------------	---------	---------------

(٢٦) سورة الشعراء

﴿والذي أطمع أن يغفر لي خطيئتي﴾	٨٢.....	٨٧، ٨٤، ٨٣
﴿وما أهلكنا من قرية إلا لها منذرون﴾	٢٠٨.....	٢٦٤
﴿وسيعلم الذين ظلموا أي منقلب ينقلبون﴾	٢٢٧.....	٢٠١

الآية	رقمها	الصفحة
(٢٧) سورة النمل		
﴿وورث سليمان داود﴾	١٦	٢٠٨
﴿فتبسم ضاحكاً﴾	١٩	٢٦٩
﴿أإله مع الله﴾	٦٤ ، ٦٣ ، ٦٢ ، ٦١	١٤٠ ، ١٣٩
﴿قل هاتوا برهانكم﴾	٦٤	٥١
(٢٨) سورة القصص		
﴿فالتقطه آل فرعون ليكون لهم عدواً وحزناً﴾	٨	٨٩
﴿قال رب بما أنعمت علي فلن أكون ظهيراً للمجرمين﴾	١٧	٨١
﴿إحدى ابنتي هاتين﴾	٢٧	١٢٢
﴿فذاذك برهانا﴾	٣٢	١٢٢
﴿من بعد ما أهلكنا القرون الأولى﴾	٤٣	٤٠
﴿ويكأنه لا يفلح الكافرون﴾	٨٢	٢٨٧
﴿ولا يصلذك عن آيات الله﴾	٨٧	٥٥
(٢٩) سورة العنكبوت		
﴿آلَمْ أَحَسِبِ النَّاسَ أَنْ يَتْرَكُوا﴾	٢ ، ١	٨٧
﴿خلق الله السماوات﴾	٤٤	٧٢
(٣٠) سورة الروم		
﴿فسبحان الله حين تمسون وحين تصبحون﴾	١٧	١٥٩
﴿وإن تصبهم سيئة بما قدمت أيديهم إذا هم يقنطون﴾	٣٦	١١٥ ، ١٠١
﴿وكان حقاً علينا نصر المؤمنين﴾	٤٧	١٥٥ ، ١٥٢
(٣١) سورة لقمان		
﴿لا تشرك بالله﴾	١٣	١٠٧
﴿ولا تمش في الأرض مرحاً﴾	١٨	٢٦٢
(٣٣) سورة الأحزاب		
﴿والفائلين لإخوانهم لهم إلينا﴾	١٨	٥٠

الآية	رقمها	الصفحة
﴿فتعالين أمتعكن﴾	٢٨	٥١
﴿إنما يريد الله ليذهب عنكم الرجس أهل البيت﴾	٣٣	٨٩
﴿لكيلا يكون على المؤمنين حرج﴾	٣٧	٨١

(٣٤) سورة سبأ

﴿يا جبال أوبي معه والطير﴾	١٠	٢٣٦ ، ٢٢٩
﴿يعملون له ما يشاء من محاريب وتمائيل﴾	١٣	٧٤
﴿فلما قضينا عليه الموت﴾	١٤	٦٢
﴿إنا أو إياكم لعلى هدى أو في ضلال مبين﴾	٢٤	٣٤٢
﴿لولا أنتم لكنا مؤمنين﴾	٣١	٢٨١ ، ١٤٨ ، ١٤٧
﴿أنحن صددناكم عن الهدى بعد إذ جاءنا﴾	٣٢	١٤٨
﴿بل مكر الليل﴾	٣٣	٢٨٣
﴿أهؤلاء إياكم كانوا يعبدون﴾	٤٠	١٥٦

(٣٥) سورة فاطر

﴿أولي أجنحة مثنى وثلاث ورباع﴾	١	٣٥٣
﴿لا يقضى عليهم فيموتوا﴾	٣٦	٩٤ ، ٨٤

(٣٦) سورة يس

﴿يس * والقرآن الحكيم * إنك لمن المرسلين﴾	١ ، ٢ ، ٣	١٨٦
﴿وإن كل لما جميع لدينا محضرون﴾	٣٢	١٧٦
﴿وما عملت أيديهم﴾	٣٥	١٣١ ، ١٢٤
﴿وآية لهم الليل﴾	٣٧	١٤٦

(٣٧) سورة الصافات

﴿إنكم لذائقو العذاب﴾	٣٨	٢٨٤
﴿لا فيها غول ولا هم عنها ينزفون﴾	٤٧	١٩٠
﴿أصطفى النبات﴾	١٥٣	٧٢
﴿وإنا لنحن الصافون * وإنا لنحن المسبحون﴾	١٦٥ ، ١٦٦	١٨٧

الآية رقمها الصفحة

(٣٨) سورة ص

١٧٠ ، ١٦٩	٣	﴿فنادوا ولات حين مناص﴾
١٠٦	٨	﴿بل لما يذوقوا العذاب﴾
٢٦٧ ، ٢٦٦	٢٣	﴿إن هذا أخي له تسع وتسعون نعجة﴾
٢١١ ، ٢١٠ ، ٢٠٨	٤٤ ، ٣٠	﴿إنا وجدناه صابراً نعم العبد إنه أواب﴾
٣١١	٥٠	﴿جنات عدن مفتحة لهم الأبواب﴾
٣٢٨	٨٢	﴿لأغوينهم أجمعين﴾

(٣٩) سورة الزمر

٩٠	١٢	﴿وأمرت لأن أكون﴾
٢٢٩	١٦	﴿يا عباد فاتقون﴾
٧٠	٢١	﴿إن في ذلك لذكرى لأولي الألباب﴾
٢٣٧	٤٦	﴿قل اللهم فاطر السماوات والأرض﴾
٢٣٠	٥٣	﴿يا عبادي الذين أسرفوا على أنفسهم﴾
٢٣٠	٥٦	﴿يا حسرتا على ما فرطت في جنب الله﴾

(٤٠) سورة غافر

٣١٩	٣ ، ٢ ، ١	﴿حَم * تنزيل الكتاب من الله العزيز العليم * غافر الذنب وقابل التوب شديد العقاب﴾
٣٦٣	١٥	﴿لينذر يوم التلاق﴾
٩٥	٣٧ ، ٣٦	﴿لعلي أبلغ الأسباب * أسباب السماوات فأطلع﴾
٣٢٧	٤٨	﴿إنا كلاً فيها﴾

(٤١) سورة فصلت

٢٦٤	١٠	﴿في أربعة أيام سواء للسائلين﴾
١٢٢	٢٩	﴿ربنا أرنا اللذين﴾

الآية	رقمها	الصفحة
(٤٢) سورة الشورى		
﴿وما كان لبشر أن يكلمه الله إلا وحياً أو من وراء حجاب أو يرسل رسولا﴾	٥١	٨٨
(٤٣) سورة الزخرف		
﴿لولا نزل هذا القرآن على رجل من القريتين عظيم﴾	٣١	٣٢٧
﴿يا عبادي لا خوف عليكم﴾	٦٨	٢٢٩
﴿وما ظلمناهم ولكن كانوا هم الظالمين﴾	٧٦	١٧٦
﴿ونادوا يا مال﴾	٧٧	٢٣٩
﴿ليقض علينا ربك﴾	٧٧	١٠٦
(٤٤) سورة الدخان		
﴿حَمِّمَ * والكتاب المبين * إنا أنزلناه﴾	٣ ، ٢ ، ١	١٨٦
﴿إن شجرة الزقوم﴾	٤٣	٣٦٢
(٤٥) سورة الجاثية		
﴿فبأي حديث بعد الله وآياته يؤمنون﴾	٦	٤٠
﴿قتل للذين آمنوا يغفروا﴾	١٤	٢١٤
﴿ليجزى قوماً بما كانوا يكسبون﴾	١٤	٢١٣
﴿ما هي إلا حياتنا الدنيا نموت ونحيا﴾	٢٤	٣٣٧
(٤٦) سورة الأحقاف		
﴿أجيبوا داعي الله﴾	٣١	٧٩
(٤٧) سورة محمد		
﴿إن يسألكموها﴾	٣٧	١١٨
(٤٨) سورة الفتح		
﴿إنا فتحنا لك فتحاً مبيناً * ليغفر لك الله﴾	٢ ، ١	٨٩
﴿شغللتنا أموالنا وأهلونا﴾	١١	٧٠
﴿إلى أهلهم أبداً﴾	١٢	٧٠

الآية	رقمها	الصفحة
﴿كفى بالله شهيداً﴾	٢٨.....	٣٦٠
(٤٩) سورة الحجرات		
﴿فقاتلوا التي تبغي حتى تفيء إلى أمر الله﴾	٩.....	٩١
﴿قالت الأعراب﴾	١٤.....	٢٠٣
(٥١) سورة الذاريات		
﴿سلام قوم منكرون﴾	٢٥.....	١٤٧
(٥٣) سورة النجم		
﴿إن هي إلا أسماء سميتوها﴾	٢٣.....	٣٦٨
﴿وأن ليس للإنسان إلا ما سعى﴾	٣٩.....	١٧٧
(٥٤) سورة القمر		
﴿خشعاً أبصارهم يخرجون﴾	٧.....	٢٦٤
﴿وفجرنا الأرض عيوناً﴾	١٢.....	٢٦٩ ، ٢٦٦
﴿أبشراً منا واحداً نتبعه﴾	٢٤.....	٢١٨ ، ٢١٦
﴿إنا مرسلو الناقة﴾	٢٧.....	٢٨٤
﴿إلا آل لوط نجيناهم﴾	٣٤.....	٣٥١
﴿نجيناهم بسحر﴾	٣٤.....	٣٥٣
﴿ولقد جاء آل فرعون النذر﴾	٤١.....	٢٠٨
﴿وما أمرنا إلا واحدة﴾	٥٠.....	٢٧٢ ، ١٦٦
﴿وكل شيء فعلوه في الزبر﴾	٥٢.....	٢٢٠ ، ٢١٦
(٥٦) سورة الواقعة		
﴿ويُسِّت الجبال بساً * فكانت هباء منبثاً * وكنتم أزواجاً ثلاثة﴾	٧ ، ٦ ، ٥.....	١٥٧
(٥٧) سورة الحديد		
﴿ألم يأن للذين آمنوا أن تخشع قلوبهم﴾	١٦.....	٢٠٤
﴿لكيلا تأسوا﴾	٢٣.....	٨١
﴿لئلا يعلم أهل الكتاب﴾	٢٩.....	٩٠ ، ٨٤

الآية	رقمها	المصطفة
(٥٨) سورة المجادلة		
﴿ما من أمهاتهم﴾	٢	١٦٦
﴿ما يكون من نجوى ثلاثة إلا هو رابعهم ولا خمسة إلا هو سادسهم﴾	٧	٣٤٨
﴿يا أيها الذين آمنوا إذا قيل لكم تفسحوا في المجالس فافسحوا يفسح الله لكم وإذا قيل لكم انشزوا فانشزوا﴾	١١	٢١١
(٥٩) سورة الحشر		
﴿وما أفاء الله على رسوله منهم فما أوجفتم عليه من خيل ولا ركاب﴾	٦	١١٤
(٦٠) سورة الممتحنة		
﴿فإن علمتموهن مؤمنات﴾	١٠	١٩٧
(٦١) سورة الصف		
﴿هل أدلكم على تجارة تنجيكم من عذاب أليم * تؤمنون بالله ورسوله وتجاهدون في سبيل الله بأموالكم وأنفسكم ذلك خير لكم إن كنتم تعلمون * يغفر لكم﴾	١٠، ١١، ١٢	١٠٣
(٦٣) سورة المنافقون		
﴿والله يعلم إنك لرسوله، والله يشهد إن المنافقين لكاذبون﴾	١	١٨٦
﴿ليخرجن الأعزّ منها الأذل﴾	٨	٢٦٤
﴿لولا أخرتني إلى أجل قريب فأصدق﴾	١٠	٩٥
(٦٥) سورة الطلاق		
﴿يا أيها النبي﴾	١	٢٣٧
﴿إن الله بالغ أمره﴾	٣	٣٠٢
﴿ليتفق ذو سعة من سعته﴾	٧	١٠٦
(٦٦) سورة التحريم		
﴿يا أيها النبي﴾	١	٢٣٧
﴿والملائكة بعد ذلك ظهير﴾	٤	٣٠٣

الآية	رقمها	الصفحة
(٦٧) سورة الملك		
﴿ما ترى في خلق الله من تفاوت فارجع البصر هل ترى من فطور﴾	٣	٢٧٥
(٦٨) سورة القلم (نون)		
﴿ولا تطع كل حلاف مهين * هماز مشاء بنميم * مناع للخير معتد	١٠ ، ١١ ، ١٢	٣٢٩
﴿عسى رينا أن يبدلنا خيراً منها﴾	٣٢	٣٤٥
(٦٩) سورة الحاقة		
﴿الحاقة * ما الحاقة﴾	١ ، ٢	١٤٠ ، ١٤١
﴿سخرها عليهم سبع ليال وثمانية أيام حسوما﴾	٧	٣٤٨
﴿فإذا نفخ في الصور نفخة واحدة﴾	١٣	٣١٨
﴿ولو تقول علينا بعض الأقاويل﴾	٤٤	٢٥٠ ، ٢٥١
(٧٠) سورة المعارج		
﴿إنهم يرونه بعيداً * ونراه قريباً﴾	٦ ، ٧	١٩٣
﴿عن اليمين وعن الشمال عزين﴾	٣٧	٧٠
(٧١) سورة نوح		
﴿إنا أرسلنا نوحاً إلى قومه﴾	١	٣٥١
(٧٢) سورة الجن		
﴿وأنا كنا نقعد منها مقاعد للسمع﴾	٩	٢٥٨
﴿وأن لو استقامو﴾	١٦	١٧٨
﴿ليعلم أن قد أبلغوا﴾	٢٨	١٧٧
(٧٣) سورة المزمل		
﴿إن لدينا أنكالاً وججيماً﴾	١٢	١٨٤ ، ١٨٥
﴿علم أن سيكون منكم مرضى﴾	٢٠	٨٣ ، ٨٥ ، ١٧٨
﴿تجدوه عند الله هو خيراً وأعظم أجراً﴾	٢٠	١٩٧

الآية	رقمها	الصفحة
فهرس الآيات القرآنية المستشهد بها		
427		
٤٢٧		
(٧٤) سورة المدثر		
﴿ولا تمنن تستكثر﴾	٦	١٠٤
﴿إنها لإحدى الكبر﴾	٣٥	٣٥٤
(٧٥) سورة القيامة		
﴿كلأ إذا بلغت التراقي﴾	٢٦	٣٦٤
(٧٦) سورة الإنسان		
﴿هل أتى على الإنسان حين من الدهر لم يكن شيئاً مذكوراً﴾	١	١٠٥
﴿إنا نخاف من ربنا يوماً عبوساً قمطريراً﴾	١٠	٢٥٦
(٧٨) سورة النبأ		
﴿مفازاً * حدائق﴾	٣٢ ، ٣١	٣٤٦ ، ٣٤٥
(٧٩) سورة التازعات		
﴿إن في ذلك لعبرة لمن يخشى﴾	٢٦	١٨٧ ، ١٨٥ ، ١٨٤
(٨٠) سورة عبس		
﴿لما يقض ما أمره﴾	٢٣	١٠٥ ، ١٠١ ، ٦١
(٨٣) سورة المطففين		
﴿كلا إن كتاب الأبرار لفي عليين * وما أدراك ما عليون﴾	١٩ ، ١٨	٧١
(٨٥) سورة البروج		
﴿وهو الغفور الودود * ذو العرش المجيد * فعال لما يريد﴾	١٦ ، ١٥ ، ١٤	١٤٥
(٨٦) سورة الطارق		
﴿إن كل نفس لـما عليها حافظ﴾	٤	١٧٦
﴿يوم تبلى السرائر﴾	٩	٢٩٦
(٨٧) سورة الأعلى		
﴿سبح اسم ربك الأعلى * الذي خلق فسوى * والذي قدر فهدى والذي أخرج المرعى * فجعله غثاء أحوى﴾	٥ ، ٤ ، ٣ ، ٢ ، ١	٣٣٨ ، ٣٢٨

الآية	رقمها	الصفحة
(٨٩) سورة الفجر		
﴿كَلَّا إِذَا دَكَتِ الْأَرْضُ دَكًّا دَكًّا * وَجَاءَ رَبُّكَ وَالْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا﴾	٢٢ ، ٢١ ..	٣٢٤ ، ٣٢٢
(٩٠) سورة البلد		
﴿أَوْ إِطْعَمَ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَبَةٍ * يَتِيمًا ذَا مَقْرَبَةٍ﴾	١٥ ، ١٤	٢٩٩ ، ٢٠٧ ، ٢٠٣
(٩٥) سورة التين		
﴿فِي أَحْسَنِ تَقْوِيمٍ﴾	٤	٧٤
(٩٦) سورة العلق		
﴿لَتَسْفَعَا﴾	١٥	٣٦٤
(٩٧) سورة القدر		
﴿إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ فِي لَيْلَةِ الْقَدْرِ﴾	١	١٨٦
﴿سَلَامٌ هِيَ حَتَّى مَطَلَعِ الْفَجْرِ﴾	٥	١٤٦ ، ٩١
(٩٨) سورة البينة		
﴿لَمْ يَكُنِ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ﴾	١	١٦١
(٩٩) سورة الزلزلة		
﴿إِذَا زُلْزِلَتِ الْأَرْضُ زِلْزَالَهَا * وَأُخْرِجَتِ الْأَرْضُ أَنْقَالَهَا * وَقَالَ		
الْإِنْسَانُ مَا لَهَا﴾	٣ ، ٢ ، ١	٣٣٧
(١٠٤) سورة الهمزة		
﴿وَيْلٌ لِكُلِّ هَمْزَةٍ لَمْزَةٍ * الَّذِي جَمَعَ مَالًا وَعَدَّدَهُ﴾	٢ ، ١	٣١٩
﴿كَلَّا لَيَنْبَذَنَّ﴾	٤	٥٥
(١٠٨) سورة الكوثر		
﴿إِنَّا أَعْطَيْنَاكَ الْكَوْثَرَ﴾	١	١٨٦
(١١١) سورة المسد		
﴿وَأَمْرَاتِهِ حَمَالَةَ الْحَطَبِ﴾	٤	٣٤٢

الآية	رقمها	الصفحة
(١١٢) سورة الإخلاص		
﴿قل هو الله أحد﴾	١	١٤١ ، ١٤٠
﴿لم يلد ولم يولد * ولم يكن له كفواً أحد﴾	٤ ، ٣	١٠٥ ، ١٠١ ، ٥٣

الآيات القرآنية المستشهد بها

في كتاب سبيل الهدى بتحقيق شرح قطر الندى

الآية	رقمها	الصفحة
(١) سورة الفاتحة		
﴿الحمد لله رب العالمين * الرحمن الرحيم * مالك يوم الدين﴾	٤ ، ٣ ، ٢	٣١٩
﴿اهدنا الصراط المستقيم﴾	٦	٩٦
(٢) سورة البقرة		
﴿والذين يؤمنون بما أنزل إليك وما أنزل من قبلك﴾	٤	٣٢٩
﴿سواء عليهم أأنذرتهم أم لم تنذرهم﴾	٦	٣٤٣
﴿اسكن أنت وزوجك الجنة﴾	٣٥	٢٦٠
﴿عوان بين ذلك﴾	٦٨	١٢١
﴿ولن يتمنوه أبدا﴾	٩٥	٨٠
﴿يود أحدهم لو يعمر ألف سنة﴾	٩٦	٢٠٤
﴿ما ننسخ من آية﴾	١٠٦	١٤٤
﴿ما كان لهم أن يدخلوها إلا خائفين﴾	١١٤	٢٧٦
﴿ليس البر أن تولوا وجوهكم﴾	١٧٧	١٥٣
﴿واذكروا الله في أيام معدودات﴾	٢٠٣	٧٣
﴿فمن شرب منه فليس مني﴾	٢٤٩	٢٧٣
﴿ولولا دفع الله الناس بعضهم ببعض﴾	٢٥١	٢٢٥
﴿قول معروف ومغفرة خير من صدقة يتبعها أذى﴾	٢٦٣	١٦٨
﴿لا تبطلوا صدقاتكم باليمن والأذى﴾	٢٦٤	١٦٨
﴿واتقوا يوماً ترجعون فيه إلى الله﴾	٢٨١	٣١٦

الآية	رقمها	الصفحة
(٣) سورة آل عمران		
﴿وَلله عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مِنْ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا﴾	٩٧	٣٤٦
﴿فِيهِ آيَاتٌ بَيِّنَاتٌ مَقَامُ إِبْرَاهِيمَ﴾	٩٧	٣٣١
﴿هَا أَنْتُمْ أَوْلَاءُ﴾	١١٩	١٢٣
(٤) سورة النساء		
﴿أَبَاؤُكُمْ وَأَبْنَاؤُكُمْ﴾	١١	٦٥
﴿وَلَهُ أَخٌ﴾	١٢	٦٦
﴿وَاللَّذَانِ يَأْتِيَانَهَا مِنْكُمْ فَأَذَوْهُمَا﴾	١٦	١٢٤
﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ تَعَالَوْا إِلَى مَا أَنْزَلَ اللهُ وَإِلَى الرَّسُولِ رَأَيْتِ الْمُنَافِقِينَ يَصُدُّونَ عَنْكَ صُدُودًا﴾	٦١	٥٣
﴿كُفِيَ بِاللّهِ شَهِيدًا﴾	٧٩	٣٦١
﴿وَقَدْ نَزَلَ عَلَيْكُمْ فِي الْكِتَابِ أَنْ إِذَا سَمِعْتُمْ آيَاتِ اللهِ﴾	١٤٠	١٧٨
﴿مَا لَهُمْ بِهِ مِنْ عِلْمٍ إِلَّا اتِّبَاعَ الظَّنِّ﴾	١٥٧	٢٧٣
﴿لَمْ يَكُنِ اللهُ لِيَغْفِرْ لَهُمْ﴾	١٦٨	٨٩
﴿وَلَا تَقُولُوا عَلَى اللهِ إِلَّا الْحَقَّ﴾	١٧١	٢٧٦
(٥) سورة المائدة		
﴿وَحَسِبُوا أَلَّا تَكُونَ فِتْنَةً﴾	٧١	٨٧
﴿جَعَلَ اللهُ الْكَعْبَةَ الْبَيْتَ الْحَرَامَ﴾	٩٧	٣٣١
﴿عَلَيْكُمْ أَنْفُسُكُمْ﴾	١٠٥	٢٩٠ ، ٢٢٥
(٦) سورة الأنعام		
﴿اتَّحَاجُونِي﴾	٨٠	٧٧
﴿يُخْرِجُ الْحَيَّ مِنَ الْمَيِّتِ وَمُخْرِجُ الْمَيِّتِ مِنَ الْحَيِّ﴾	٩٥	٣٤٥
﴿فَقَالُوا الْإِصْبَاحُ﴾	٩٦	٣٤٥
﴿مَنْ جَاءَ بِالْحَسَنَةِ فَلَهُ عَشْرُ أَمْثَالِهَا﴾	١٦٠	٣٤٨

الآية	رقمها	الصفحة
(٧) سورة الأعراف		
﴿جاءكم بينة﴾	٨٥ ، ٧٣	٢٠٦
﴿كأن لم يغنوا فيها﴾	٩٢	١٨٣
﴿لا تأتاكم إلا بغتة﴾	١٨٧	٢٧٦
﴿هو الذي خلقكم من نفس واحدة وجعل منها زوجها﴾	١٨٩	٣٣٩
(٨) سورة الأنفال		
﴿وما كان الله ليعذبهم﴾	٣٣	٩٠
﴿وما كان صلاتهم عند البيت إلا مكاء﴾	٣٥	١٥٥
(٩) سورة التوبة		
﴿قل إن كان آباؤكم﴾	٢٤	٦٥
﴿وجعل كلمة الذين كفروا السفلى وكلمة الله هي العليا﴾	٤٠	٣١
﴿ثم تاب عليهم ليتوبوا﴾	١١٨	٣٣٩
(١٠) سورة يونس		
﴿إليه مرجعكم جميعاً﴾	٤	٢٦٣
﴿كأن لم يدعنا إلى ضرر منه﴾	١٢	١٨٣
﴿ولا أدراكم به﴾	١٦	١٩٤
﴿كأن لم تغن بالأمس﴾	٢٤	١٨٣
﴿فاستقيما ولا تتبعان﴾	٨٩	٥٦
﴿لآمن من في الأرض كلهم جميعاً﴾	٩٩	٢٧٠
(١١) سورة هود		
﴿وضائق به صدرك﴾	١٢	٣٠٨
﴿يقدم قومه يوم القيامة فأوردهم النار﴾	٩٨	٣٤٤
﴿وتمت كلمة ربك لأملأن جهنم من الجنة والناس أجمعين﴾	١١٩	٣١
(١٢) سورة يوسف		
﴿ويتم نعمته عليك وعلى آل يعقوب كما أتمها على أبويك من قبل﴾	٦	٦٥

الآية	رقمها	الصفحة
﴿فصبر جميل﴾	٨٣ ، ١٨	١٤٨
﴿ما هذا بشراً﴾	٣١	٦٢
﴿حتى تؤتوني موثقاً من الله﴾	٦٦	٣٢٤
﴿إن يسرق فقد سرق أخ له من قبل﴾	٧٧	٦٦
﴿إن له أباً﴾	٧٨	٦٦
﴿تالله تفتأ تذكر يوسف﴾	٨٥	١٥٢
﴿فلما أن جاء البشير ألقاه على وجهه فارتد بصيراً﴾	٩٦	٨٥
﴿ورفع أبويه على العرش﴾	١٠٠	٦٥
(١٣) سورة الرعد		
﴿أفلم ييأس الذين آمنوا أن لو يشاء الله لهدى الناس جميعاً﴾	٣١	٨٧
(١٤) سورة إبراهيم		
﴿أفي الله شك﴾	١٠	٢٨٦
(١٥) سورة الحجر		
﴿فسجد الملائكة كلهم أجمعون﴾	٣٠	٣٢٦
﴿ونزغنا ما في صدورهم من غل إخواناً﴾	٤٧	٢٦٣
(١٦) سورة النحل		
﴿ماذا أنزل ربيكم قالوا خيراً﴾	٣٠	٥٢٥
﴿فإذا جاء أجلهم لا يستأخرون ساعة ولا يستقدمون﴾	٦١	١٩١
﴿أن اتبع ملة إبراهيم حنيفاً﴾	١٢٣	٢٦٣
(١٧) سورة الإسراء		
﴿لا يسرف في القتل﴾	٣٣	١٠٧
(١٨) سورة الكهف		
﴿ولن تغلبوا إذن أبداً﴾	٢٠	٨٠
﴿كلنا الجنتين آتت أكلها﴾	٣٣	١١٣
﴿إلا إبليس كان من الجن ففسق عن أمر ربه﴾	٥٠	٢٧٣

الآية	رقمها	الصفحة
(١٩) سورة مريم		
﴿فهب لي من لدنك ولياً * يرثني﴾	٦٠٥.....	١٠٤
﴿فإما ترين من البشر أحداً﴾	٢٦.....	٥٦
﴿وأولئك يدخلون الجنة ولا يظلمون شيئاً * جنات عدن﴾	٦١ - ٦٠ ..	٣٤٥
(٢٠) سورة طه		
﴿هي عصاي﴾	١٨.....	٢١٥
﴿قد أوتيت سؤلك يا موسى﴾	٣٦.....	١٧٨
﴿إذ أوحينا إلى أمك ما يوحي * أن اقلفيه في الثابت فاقلفيه في اليم﴾	٣٩ - ٣٨ ..	٨٤
﴿إن هذين لساحران﴾	٦٣.....	١٢٢
﴿فغشيهم من اليم ما غشيهم﴾	٧٨.....	١٣٠
﴿أفلا يرون أن لا يرجع﴾	٨٩.....	٨٥
﴿إن لبئس إلا يوماً﴾	١٠٤	٢٧٦
(٢١) سورة الأنبياء		
﴿وإن أدري لعله فتنة لكم﴾	١١١	٢٠٢
(٢٢) سورة الحج		
﴿إن الذين كفروا ويصدون عن سبيل الله﴾	٢٥.....	١٨٨
﴿أفلم يسيروا في الأرض فتكون لهم قلوب يعقلون بها أو آذان يسمعون بها﴾	٤٦.....	٣٤٢
﴿لن يخلف الله وعده﴾	٤٧.....	٨٠
﴿لن يخلقوا ذباباً﴾	٧٣.....	٨٠
(٢٤) سورة النور		
﴿ليس على الأعمى حرج ولا على الأعرج حرج ولا على المريض حرج ولا على أنفسكم أن تأكلوا﴾	٦١.....	٣٤٢

الآية	رقمها	الصفحة
سورة الفرقان (٢٥)		
﴿تبارك الذي إن شاء جعل لك خيراً من ذلك جنات تجري من تحتها الأنهار ويجعل لك قصوراً﴾	١٠	٣٤٤
﴿ونحیی به بلدة ميتاً ونسقيه﴾	٤٩	٣٤٤
سورة النمل (٢٧)		
﴿وورث سليمان داود﴾	١٦	٢٢٥
﴿فتبسم ضاحكاً﴾	١٩	٢٧٠
﴿أهكذا عرشك﴾	٤٢	١٢٣
سورة القصص (٢٨)		
﴿فوكزه موسى فقضى عليه﴾	١٥	٣٣٨
سورة العنكبوت (٢٩)		
﴿ولنحمل خطاياكم﴾	١٢	١٠٦
﴿ولا تجادلوا أهل الكتاب إلا بالتي هي أحسن﴾	٤٦	٢٧٦
﴿فلما نجاهم إلى البر إذا هم يشركون﴾	٦٥	٦٢
سورة الروم (٣٠)		
﴿الله الأمر من قبل ومن بعد﴾	٤	٤٤
﴿وكان حقاً علينا نصر المؤمنين﴾	٤٧	١٥٢
سورة سبأ (٣٤)		
﴿أن اعمل سابغات﴾	١١	١٩١ ، ٧٣
﴿وقدور راسيات﴾	١٣	٧٣
سورة فاطر (٣٥)		
﴿وما يستوي البحران هذا عذب فرات سافغ شرابه وهذا ملح أجاج﴾	١٢ ...	٤٢
سورة يس (٣٦)		
﴿وان نشأ نفرقهم فلا صريخ لهم ولا هم ينقذون * إلا رحمة منا﴾	٤٤ ، ٤٣	٢٧٣

الآية	رقمها	الصفحة
(٣٧) سورة الصافات		
﴿والصافات صفا﴾	١	٢٥٢
﴿إنهم ألفوا آباءهم ضالين﴾	٦٩	١١١
﴿ونادينه أن يا إبراهيم﴾	١٠٤	٨٤
﴿وأرسلناه إلى مائة ألف أو يزيدون﴾	١٤٧	٣٨٢
(٣٨) سورة ص		
﴿إن هذا أخي له تسع وتسعون نعجة﴾	٢٢	٦٦
(٣٩) سورة الزمر		
﴿خلقكم من نفس واحدة ثم جعل منها زوجها﴾	٦	٣٣٩
﴿أفغير الله تأمروني﴾	٦٤	٣٧٠ ، ٧٧
(٤٠) سورة غافر		
﴿حم * تنزيل الكتاب من الله العزيز العليم * غافر الذنب قابل التوب﴾	٣ ، ٢ ، ١	٣٢٠
﴿لعلي أبلغ الأسباب * أسباب السماوات﴾	٣٧ ، ٣٦	١٧٢
(٤١) سورة فصلت		
﴿في أربعة أيام سواء﴾	١٠	٢٦٥
﴿إن الذين كفروا بالذكر لما جاءهم وإنه لكتاب عزيز﴾	٤١	١٨٨
(٤٣) سورة الزخرف		
﴿ما ضربوه لك إلا جدلاً﴾	٥٨	٢٧٦
﴿ونادوا يا مالك ليقض علينا ربك﴾	٧٧	٢٤٠
(٤٥) سورة الجاثية		
﴿إن نظن إلا ظناً﴾	٣٢	٢٧٦
(٤٦) سورة الأحقاف		
﴿أتعداني أن أخرج﴾	١٧	٣٧٠ ، ٧٧

الآية	رقمها	الصفحة
(٤٧) سورة محمد		
﴿فاعلم أنه لا إله إلا الله﴾	١٩	١٩٧
(٤٩) سورة الحجرات		
﴿لا يسخر قوم من قوم عسى أن يكونوا خيراً منهم ولا نساء من نساء عسى أن يكن خيراً منهن﴾	١١	٩٣
﴿ولا تنابزوا بالألقاب﴾	١١	١٢٠
(٥٠) سورة ق		
﴿إن في ذلك لذكرى لمن كان له قلب أو ألقى السمع وهو شهيد﴾	٣٧	٣٤٢
(٥٤) سورة القمر		
﴿وما أمرنا إلا واحدة﴾	٥٠	٢٧٦
(٥٥) سورة الرحمن		
﴿يخرج منهما اللؤلؤ والمرجان﴾	٢٢	٣٢٧
(٥٦) سورة الواقعة		
﴿فكانت هباء﴾	٦	١٥٧
﴿لأكلون من شجر من زقوم﴾	فماثلون منها البطون * فشاربون عليه	
﴿من الحميم﴾	٥٢ - ٥٣ - ٥٤	٣٣٨
(٥٧) سورة الحديد		
﴿أنما الحياة الدنيا لعب ولهو وزينة وتفاخر بينكم وتكاثر﴾	٢٠	١٤٦
﴿لئلا يعلم﴾	٢٩	٨٩
(٥٨) سورة المجادلة		
﴿ما من أمهاتهم﴾	٢	٦٢
(٦١) سورة الصف		
﴿لم تؤذوني وقد تعلمون أنني رسول الله إليكم﴾	٥	٣٧٠ ، ٧٧

الآية	رقمها	الصفحة
(٦٤) سورة التغابن		
﴿زعم الذين كفروا أن لن يبعثوا﴾	٧	١٩٦
(٦٥) سورة الطلاق		
﴿إن الله بالغ أمره﴾	٣	٢٢٥
(٦٦) سورة التحريم		
﴿والملائكة بعد ذلك ظهير﴾	٤	٣٠٣
﴿لا تعتذروا اليوم﴾	٧	١٠٤
(٦٨) سورة القلم		
﴿ودوا لو تدهن﴾	٩	٢٠٤
(٦٩) سورة الحاقة		
﴿إني ظننت أني ملاق حسايه﴾	٢٠	١٩٣
(٧٠) سورة المعارج		
﴿سأل سائل بعذاب واقع﴾	١	٢١١
(٧٣) سورة المزمل		
﴿قم الليل إلا قليلاً * نصفه﴾	٢ - ٣	٣٤٦
(٧٤) سورة المدثر		
﴿ولا تمنن تستكثر﴾	٦	١٠٤
(٧٧) سورة المرسلات		
﴿ولا يؤذن لهم فيعتذرون﴾	٣٦	١٠٤
(٧٨) سورة النبأ		
﴿عم يتساءلون﴾	١	٣٤٥
(٧٩) سورة النازعات		
﴿فحشر فنادى * فقال﴾	٢٣ - ٢٤	٣٤٤

الآية	رقمها	الصفحة
(٨٠) سورة عبس		
﴿وما يدريك لعله يزكى﴾	٣	٢٠٢
(٩٥) سورة التين		
﴿لقد خلقنا الإنسان في أحسن تقويم * ثم رددناه أسفل سافلين * إلا الذين آمنوا وعملوا الصالحات﴾	٦ ، ٥ ، ٤	١٣٥
(١٠٠) سورة العاديات		
﴿فالمغيرات صبحاً * فأترن به نقعاً﴾	٤ ، ٣	٣٤٤
(١٠١) سورة القارعة		
﴿وما أدراك ما القارعة﴾	٣	١٩٤
(١٠٤) سورة الهمزة		
﴿ويل لكل همزة لمزة * الذي جمع مالا وعدده﴾	٢ ، ١	٣٢٠ ، ٣١٩

فهرس الأحاديث النبوية الواردة

في كتاب شرح قطر الندى وبل الصدى

مرتبة أوائلها على حروف الهجاء

(أ)

- «إذا صلى الإمام جالساً فصلوا جلوساً أجمعون» ٣٢٨
 «إذا قلت لصاحبك والإمام يخطب: صَ، فقد لغوت» ٢٨٧
 «أفضل ما قلته أنا والنيون من قبلي لا إله إلا الله» ١٤١
 «التمس ولو خاتماً من حديد» ١٦٥ ، ١٦٢
 «إن لله تسعة وتسعين اسماً» ٢٦٧
 «إن يكتنه فلن تسلط عليه» ١٦٢
 «أو مخرجي هم؟» ٢٠٦ ، ٢٠٣

(ت)

- «تسبحون وتحمدون وتكبرون دبر كل صلاة ثلاثاً وثلاثين» ٢٢٣

(خ)

- «خمس صلوات كتبهن الله في اليوم والليلة» ١٤٠ ، ١٣٩

(س)

- «سبحان الله: إن المؤمن لا ينجس حياً ولا ميتاً» ٣٥٧

(ص)

- «صلاة الليل مثنى مثنى» ٣٥٣

(ك)

- «كل الصيد في جوف الفرا» ١٣٦
 «كل شيء بقضاء وقدر حتى العجز والكيس» ٣٤١

(ل)

- «ليس من أمر امصيام في امسفر» ١٣٧

- «ما أنهر الدم وذكر اسم الله عليه فكلوا ليس السنّ والظفر» ٢٧٧
- «من توضأ يوم الجمعة فيها ونعمت، ومن اغتسل فإلغسل أفضل» ٤٨
- (و)
- «وحج البيت من استطاع إليه سبيلاً» ٢٩٨
- (ي)
- «يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل وملائكة بالنهار» ٣٠٥ ، ٢٠٣

فهرس الأحاديث النبوية

الواردة في كتاب سبيل الهدى

بتحقيق شرح قطر الندى

- «فإنه لا يدري أين باتت يده» ١٥٧
- «قوموا فلأصل لكم» ١٠٦
- «لا ترجعوا بعدي كفاراً يضرب بعضكم رقاب بعض» ١٥٠
- «اللهم اجعلها عليهم سنيئاً كسنيئ يوسف» ٧١
- «لو توكلتم على الله حق توكله لرزقكم كما يرزق الطير تغدو خماصاً وتروح بطاناً» .. ١٥٠
- «ليس من امبر امصيام في امسفر» ١٣٨
- «من استطاع منكم الباءة فليتزوج، ومن لم يستطع فعليه بالصوم ٢٩٠
- «من أكل من هذه الشجرة فلا يقرب مسجدنا يؤذنا» ١٠٥
- «من غصب قيد شبر في أرض طوق من سبع أرضين يوم القيامة» ٧٠
- «من قبله الرجل امرأته الوضوء» ٢٨٦
- «هلموا أكتب لكم كتاباً لا تضلوا بعده» ٥١
- «يا أبا سفيان: أنت كما قيل «كل الصيد في جوف الفرا» ١٣٨

فهرس الأمثال

- «ألص من شظاظ» ٣٦١
- «ما مسيء من أعتب» ١٦٦
- «نعم السير على بش العير» ٤٧
- «هذا جحر ضب خرب» ٣١٩

فهرس النحاة واللغويين

في كتاب شرح قطر الندى وبل الصدى

ابن خروف، أبو الحسن علي محمد بن علي
الحضرمي الإشبيلي ١٦٢، ٢٤٤.

الخليل، أبو عبد الرحمن الخليل بن
أحمد الفراهيدي الأزدي ٨١،
١٣٤، ٢٤٤، ٣٦٢، ٣٦٨.

ابن درستويه، أبو محمد عبد الله بن جعفر
ابن درستويه الفسوي ١٥٤.

الزجاج، أبو إسحاق إبراهيم بن السري
ابن سهل ١٢١، ٢٢٥، ٢٦٨.

الزجاجي، عبد الرحمن بن إسحاق ٣٩،
٦٧، ٣٤٦.

الزمخشري، أبو القاسم محمود بن عمر
جار الله ٨٠، ١٠٦، ١٤٢، ٣٢٧.

ابن السراج، أبو بكر محمد بن السري ٤٨،
٥٧، ٦١، ٨٠، ١٥٦، ٣١٤.

السهيلي، أبو القاسم وأبو زيد عبد
الرحمن بن عبد الله ٥٧.

سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر
٣٠، ٤٥، ٥٦، ٦١، ٦٢، ٦٧،

٨٢، ١٣٤، ١٥٦، ٢٢٨، ٢٣٨،

٢٤٣، ٢٤٤، ٢٥١، ٢٥٢،

الأخفش، أبو الحسن سعيد بن مسعدة
٤٥، ٦١، ١٣٤، ١٤٢، ١٧٢،

٢١٣، ٢٤٣، ٢٦١، ٢٩٩،
٣٤٩، ٣٥٩.

أبو بكر بن شقير (أبو بكر محمد بن
شقير) ٤٨.

ثعلب، أحمد بن يحيى النحوي بن زيد
٧٩، ٨٠، ٣٤٩.

الجرجاني، أبو بكر عبد القاهر بن عبد
الرحمن ٣٤٤.

الجرمي، أبو عمر صالح بن إسحاق
البجلي ٣٠٧.

ابن جني، أبو الفتح عثمان ٩٨، ١٥٦،
٢٤٤، ٣٢٥.

الجوهري، أبو نصر إسماعيل بن حماد
٢٢٦.

ابن الحاجب، أبو عمر عثمان جمال
الدين بن عمر ٢٢٦.

الحريري، أبو محمد القاسم بن علي
٣١٧.

أبو الحسن ٣٦١

الكسائي، أبو الحسن علي بن حمزة ٧٩،
٨٠، ٩٨، ١٣١، ١٣٤، ٢٨٨،
٢٩٠، ٢٩٩، ٣٠١، ٣٠٧،
٣٤٦.

ابن كيسان، أبو الحسن محمد بن أحمد
١٣٤، ٢٦١.

ابن مالك، أبو عبد الله محمد جمال
الدين بن عبد الله ١١٩، ١٣٤.

المبرد، أبو العباس محمد بن يزيد بن
عبد الأكبر ٥٧، ١٥٦، ٢١٨،
٢٣٨، ٢٨١.

ابن مضاء، أبو العباس أحمد بن عبد
الرحمن اللخمي القرطبي ٣٠١.

ابن معط، أبو الحسين يحيى بن زين
الدين بن عبد المعطي الزواوي
النجاري ١٥٤.

ابن النحاس، أبو جعفر أحمد محمد بن
إسماعيل ٣٥٠.

هشام بن معاوية الضرير النحوي الكوفي
٣٠١.

ابن يسعون، يوسف بن يقي بن يوسف
ابن مسعود بن عبد الرحمن أبو
الحجاج ٥٧.

يونس بن حبيب الضبي ٣٢٢.

٢٦٧، ٢٧٢، ٢٧٧، ٢٨١،
٢٩٨، ٣٠٧، ٣٢٢، ٣٥٨،
٣٦١.

السيرافي، أبو سعيد الحسن بن عبد الله
ابن المرزيان ٢٢٥، ٣٣٧.

الشاطبي، أبو إسحاق إبراهيم بن موسى
ابن محمد اللخمي الغرناطي ٣٦٧.

الشلوين، أبو علي عمر بن محمد ٨٢.

ابن الصائغ، أبو الحسن علي بن محمد
الإشبيلي الكتامي ٢٤٤.

الصيمري، أبو العنيس محمد بن إسحاق
ابن إبراهيم ٢٥٩.

ابن عصفور، أبو الحسن علي بن مؤمن
الإشبيلي ٩٨، ١٣٤، ٢٤٤،
٣٦٤.

أبو عمرو بن العلاء ٣٠.

الفارسي، أبو علي الحسن بن أحمد ٤٨،
٥٧، ٦٢، ٨٢، ١٤٢، ١٥٦،
٣١١، ٣٣٢، ٣٤٤.

الفراء، أبو زكريا يحيى بن زياد بن عبد
الله بن منصور الديلمي ٣٠، ٤٧،

٦٧، ٧٩، ٨١، ٨٧، ١٢٢،
٢٤٠، ٢٤٣، ٣٢٧، ٣٦٦،

٣٦٨.

فهرس النحاة واللغويين

في كتاب سبيل الهدى بتحقيق شرح قطر الندى

٢٩٨، ٣٠٢، ٣٥٨، ٣٦٠.
الأعلم، أبو الحجاج يوسف بن سليمان
٣٨، ٨٨، ١٠٠، ٣١٥، ٣٢٣،
٣٥٦.
الأقرع القشيري ٢٦٠.
ابن بابشاذ، أبو الحسن طاهر بن أحمد
المصري ٢٨٩.
ابن بري، أبو محمد عبد الله بن بري
المصري ١٣٧.
البغدادى، عبد القادر بن عمر ٢٩٣.
ثعلب، أحمد بن يحيى ٣١٥.
الجاحظ، أبو عثمان عمرو بن بحر ٢٢٦.
الجرجاني، أبو بكر عبد القاهر بن عبد
الرحمن ١٨٤.
ابن جني، أبو الفتح عثمان ٣٥، ١٦٤،
٢٤٥، ٣٠١، ٣٢٠.
ابن الحاجب، أبو عمر عثمان جمال
الدين بن عمر ١٧٧، ٢٢٧،
٣٤٠.
الحريري، أبو محمد القاسم بن عليّ
٣٢٠.

الأخفش أبو الحسن سعيد بن مسعدة
٥٦، ٦٠، ١٧٠، ١٧٦، ٢٣١،
٢٨١، ٢٨٣، ٣٠٣، ٣١٢،
٣٣٩.
الأشموني، أبو الحسن علي نور الدين بن
محمد بن عيسى ٣٥، ٣٨، ٤١،
٤٨، ٥٧، ٧٥، ٨٢، ٨٨، ٩٢،
٩٣، ٩٤، ٩٥، ٩٦، ٩٧، ٩٩،
١٠٠، ١١٠، ١١١، ١٢٦،
١٢٨، ١٤٤، ١٤٥، ١٥٠،
١٥١، ١٥٣، ١٥٤، ١٥٧،
١٥٩، ١٦٣، ١٦٥، ١٦٦،
١٦٧، ١٧٣، ١٧٨، ١٨٠،
١٨١، ١٨٣، ١٨٧، ١٩٠،
١٩٢، ١٩٤، ١٩٦، ٢٠٠،
٢٠١، ٢٠٨، ٢١٢، ٢١٣،
٢١٤، ٢١٩، ٢٢١، ٢٢٨،
٢٣٠، ٢٣٣، ٢٥٤، ٢٦٠،
٢٦٤، ٢٦٥، ٢٧٥، ٢٧٧،
٢٧٩، ٢٨٠، ٢٨١، ٢٨٥،
٢٨٦، ٢٨٧، ٢٨٨، ٢٩٤.

٩٣ ، ٩٨ ، ٩٩ ، ١٠٠ ، ١٠٢ ،
١٠٩ ، ١١٢ ، ١٣٤ ، ١٦٣ ،
١٨٠ ، ١٨١ ، ١٨٤ ، ١٨٨ ،
١٩٢ ، ٢١٠ ، ٢٣٣ ، ٢٣٦ ،
٢٣٨ ، ٢٤١ ، ٢٤٢ ، ٢٤٣ ،
٢٤٥ ، ٢٥١ ، ٢٦٠ ، ٢٦٥ ،
٢٧١ ، ٢٧٢ ، ٢٨١ ، ٢٨٦ ،
٢٩٨ ، ٣١٣ ، ٣٥٦ ، ٣٥٨ .

ابن السيد، أبو محمد عبد الله بن محمد
٣٢٩ ، ٣٤٧ .

السيرافي، أبو سعيد الحسن بن عبد الله
ابن المرزبان ١٠٢ .

السيوطي، أبو الفضل عبد الرحمن جلال
الدين بن أبي بكر ٧٥ ، ٩٣ ،
٣٤٥ .

ابن الشجري، أبو السعادات هبة الله بن
عليّ الشريف البغدادي ١٦٩ .

الشريشي ٣٢٠ .

الشلوبين، أبو علي عمر بن محمد ٨٢ .

ابن الصائغ، محمد شمس الدين بن عبد
الرحمن ٢٤٥ .

أبو عبيدة ٢٨٩ .

ابن عصفور، أبو الحسن علي بن مؤمن
الإشبيلي ١٥٣ ، ١٩٠ ، ٢١٠ ،
٢٤٥ .

ابن عقيل، أبو عبد الرحمن عبد الله بهاء
الدين بن عبد الرحمن ٣٥ ، ٤٠ ،

أبو حيان، محمد أثير الدين بن يوسف
الغرناطي ١٥٩ ، ١٦٧ ، ١٨٣ ،
٢٠٢ ، ٢٥٥ ، ٢٥٦ .

الخليل، أبو عبد الرحمن الخليل بن
أحمد الفراهيدي الأزدي ١٠٢ ،
١٣٤ .

ابن درستويه، أبو محمد عبد الله بن جعفر
ابن درستويه الفسوي ١٥٣ ، ١٥٥ .

الرضي، محمد بن الحسن نجم الملة
والدين الأستراباذي ١٤٢ ، ١٥٩ ،
٢٢٧ ، ٢٣٢ ، ٢٩٣ .

الزجاج، أبو إسحاق إبراهيم بن السري
ابن سهل ٥٦ .

الزمخشري، أبو القاسم محمود بن عمر
جار الله ٥٢ ، ٨٠ ، ١٥٧ ، ١٥٩ ،

١٦٧ ، ٢٦٠ ، ٢٩٦ ، ٣٢٩ ،
٣٣١ ، ٣٤٠ .

أبو زيد الأنصاري ٣٨ ، ٢٨٨ .

السجاعي ٤٨ ، ١١٢ ، ١٢٥ ، ١٣٤ ،
٢٢٧ .

ابن السراج، أبو بكر محمد بن السري
٦٠ .

سعد الدين التفتازاني ٣٤٠ .

السهيلي، أبو القاسم وأبو زيد عبد
الرحمن بن عبد الله ٥٨ .

سيويه، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر
٣٦ ، ٣٨ ، ٥٧ ، ٥٨ ، ٦٥ ، ٨٨ ،

٣٤٨، ٣٤٦
المبرد، أبو العباس محمد بن يزيد بن
عبد الأكبر ٣٦، ٦٦، ١٨٠،
٢٢٧، ٢٣٨، ٢٧١، ٢٧٢،
٣١٣
المرادي، الحسن بن قاسم المصري
١٧٨، ٢٥٠
أبو مروان النحوي ٣٣٩
المطرزي، أبو الفتح ناصر صدر الأفاضل
ابن أبي المكارم عبد السيد ١٦٧.
ابن معط، أبو الحسين يحيى بن زين
الدين بن عبد المعطي الزواوي
١٥٣، ١٥٤، ١٥٥
ابن منظور، أبو الفضل جمال الدين
محمد بن مكرم ٣٦، ٦٦، ١٠٩.
الميداني، أبو الفضل أحمد بن محمد بن
إبراهيم ٢٢٧، ٣٢٠.
ابن الناظم، محمد بدر الدين بن محمد
ابن مالك ٢٨٣.
ابن هشام، أبو محمد عبد الله جمال
الدين بن يوسف الأنصاري
(المؤلف - المصنف - الشارح)
٣٥، ٣٨، ٤٠، ٤١، ٥٢، ٥٣،
٥٥، ٥٧، ٥٨، ٦١، ٧٥، ٨٠،
٨٢، ٨٣، ٨٤، ٨٥، ٨٦، ٨٧،
٨٨، ٨٩، ٩٢، ٩٣، ٩٤، ٩٥،
٩٧، ٩٩، ١٠٦، ١١١، ١١٤،

٤١، ٨٨، ٩٢، ٩٣، ٩٤، ٩٥،
٩٧، ٩٩، ١١١، ١٥٠، ١٥١،
١٥٣، ١٥٤، ١٦٣، ١٦٧،
١٦٩، ١٧٨، ١٨٣، ١٨٧،
١٩٤، ٢٠٨، ٢١٢، ٢١٤،
٢١٩، ٢٢٨، ٢٥٣، ٢٧١،
٢٧٥، ٢٧٩، ٢٨٠، ٢٩٨،
٣٠٢، ٣٠٤، ٣٠٦، ٣٢٣، ٣٣٣.
عيسى بن عمر ٨٣، ٣٣٩.
الفارسي، أبو علي الحسن بن أحمد ٥٦،
٨٢، ١٠٢، ٢٠٢.
الفراء، أبو زكرياء يحيى بن زياد بن عبد
الله بن منصور الديلمي ٨٣، ٩٦،
١٢٢، ١٨٨، ٢٤٩.
أبو الفرج الأصفهاني ٢٣٦.
ابن قتيبة، أبو محمد عبد الله بن مسلم
١٠٩، ٢٨٠.
القزويني ٢٣٣.
الكسائي، أبو الحسن علي بن حمزة ٨٣،
٩٤.
ابن مالك، أبو عبد الله محمد جمال
الدين بن عبد الله ٥٣، ٥٦، ٧٢،
١٣٣، ١٣٤، ١٤٢، ١٥٩،
١٦٢، ١٧٨، ٢٠٣، ٢١٠،
٢١١، ٢٢٧، ٢٣٧، ٢٥٢،
٢٥٥، ٢٧٧، ٢٨٣، ٢٩٢،
٣١٣، ٣١٦، ٣٣٠، ٣٤٥،

٢٧٧ ، ٢٧٦ ، ٢٧٥ ، ٢٧٣
 ٢٨٣ ، ٢٨١ ، ٢٨٠ ، ٢٧٩
 ٢٨٩ ، ٢٨٨ ، ٢٨٧ ، ٢٨٦
 ٢٩٨ ، ٢٩٠ ، ٢٩٦ ، ٢٩٤
 ٣٠٤ ، ٣٠٣ ، ٣٠٢ ، ٣٠١
 ٣١٦ ، ٣١٥ ، ٣٠٦ ، ٣٠٥
 ٣٢١ ، ٣٢٠ ، ٣١٩ ، ٣١٨
 ٣٣٠ ، ٣٢٩ ، ٣٢٤ ، ٣٢٣
 ٣٤٠ ، ٣٣٨ ، ٣٣٤ ، ٣٣٣
 ٣٥١ ، ٣٤٦ ، ٣٤٤ ، ٣٤١
 ٣٥٨ ، ٣٥٧ ، ٣٥٦ ، ٣٥٤
 ٣٦٤ ، ٣٦٢ ، ٣٦٠ ، ٣٥٩

ياقوت الحموي، شهاب الدين أبو عبد
 الله ياقوت بن عبد الله ٢٨٦،
 ٣٢٢.

ابن يسعون، يوسف بن يقي بن يوسف
 ابن مسعود بن عبد الرحمن ٥٨،
 ٥٩.

يونس بن حبيب الضبي ١٦١، ١٧٦،
 ٢٦٣.

١٢٢ ، ١٢٠ ، ١١٨ ، ١١٦
 ١٢٧ ، ١٢٦ ، ١٢٥ ، ١٢٤
 ١٣٩ ، ١٣٧ ، ١٣٤ ، ١٣٢
 ١٤٦ ، ١٤٥ ، ١٤٤ ، ١٤٢
 ١٥١ ، ١٥٠ ، ١٤٩ ، ١٤٧
 ١٥٥ ، ١٥٤ ، ١٥٣ ، ١٥٢
 ١٦٤ ، ١٦٣ ، ١٦٢ ، ١٥٩
 ١٦٩ ، ١٦٨ ، ١٦٧ ، ١٦٥
 ١٧٤ ، ١٧٣ ، ١٧١ ، ١٧٠
 ١٨٠ ، ١٧٩ ، ١٧٨ ، ١٧٧
 ١٨٧ ، ١٨٦ ، ١٨٤ ، ١٨١
 ١٩٥ ، ١٩٤ ، ١٩٣ ، ١٩٢
 ٢٠٠ ، ١٩٨ ، ١٩٧ ، ١٩٦
 ٢٠٨ ، ٢٠٣ ، ٢٠٢ ، ٢٠١
 ٢١٤ ، ٢١٣ ، ٢١٢ ، ٢١١
 ٢٣٠ ، ٢٢٨ ، ٢٢٤ ، ٢٢١
 ٢٤٤ ، ٢٤٢ ، ٢٣٥ ، ٢٣٣
 ٢٤٨ ، ٢٤٧ ، ٢٤٦ ، ٢٤٥
 ٢٦٠ ، ٢٥٦ ، ٢٥٤ ، ٢٥٢
 ٢٧٠ ، ٢٦٥ ، ٢٦٤ ، ٢٦٣

فهرس الأمم والقبائل العربية والجماعات النحوية الواردة في كتاب شرح قطر الندى وبل الصدى

العرب ٣٩، ٥٠، ٦٧، ١٠٣، ١٢٤،
٢٠٥، ٣١٤، ٣٠٧، ٣١٩،
٣٢٢، ٣٣٧، ٣٥٣، ٣٥٤،
٣٦٥.

عقيل ١٢٥، ٢٧٩.

الكوفيون ٤٧، ٤٨، ٩١، ١٢٨، ١٥٦،
١٨٧، ١٩٩، ٢١١، ٢١٣،
٢٢١، ٢٢٣، ٢٢٥، ٢٧٣،
٢٩٢، ٣٠٧، ٣٣٧، ٣٥٩،
٣٦٦.

بنو غدانة ١٦٦.

بنو لهب ٢٩٩، ٣٠٢، ٣٠٣.

النخع ٨٦.

هذيل ١٢٥، ٢٨٠.

هوازن ٨٦.

البصريون ٧٩، ٨٠، ١٢١، ١٤٢،
١٦٠، ١٨٧، ٢٢١، ٢٢٣،
٢٧٣، ٢٧٧، ٢٨٨، ٣٠٧،
٣٢٨، ٣٣٧، ٣٥٩.

تميم (بنو تميم) التميميون ٣٥، ٣٧،
٥١، ١٢٣، ١٢٨، ١٦٦، ٢٧٢،
٢٧٥، ٢٧٧، ٣٥٢، ٣٥٣،
٣٥٤.

التيمن ٢٢٨

الحجازيون (أهل الحجاز) ٣٣، ٣٤،
٣٥، ٥٠، ١٦٥، ٢٧٢، ٢٧٤،
٢٧٧، ٣٥٢، ٣٥٢.

حمير ١٣٧.

ربيعة ٣٦٥.

طبيء ١٢٢، ١٢٦.

فهرس البلاد والقبائل والأمم والجماعات النحوية في كتاب سبيل الهدى بتحقيق شرح قطر الندى

خزاعة ١٨٢.	بنو أسد ٣٠٠.
دمشق ١٨٥.	إياد ٢٣٥.
ربيعة ٣٦٥.	بلر ٣٣٤.
بلاد الروم ٥٢.	البصريون ٤٥، ٤٧، ٤٩، ٥٨، ٦٦،
زمزم ٣٠٢.	٨٠، ٨٣، ١٢٨، ١٢٩، ١٤٨،
الشام ٣٥٢.	١٥٢، ٢٢١، ٢٣٢، ٢٥٥،
ضبة ١٤٣، ٣٦١.	٢٦٣، ٢٧٤، ٣١٧، ٣٢٤،
طبي ١٦٧، ٣٠٢، ٣٠٦، ٣٥٨.	٣٥٠.
بنو عامر ١٦٤.	بغداديون ٢٦٣.
بنو عبد مناة ١٩٢.	آل بغض بن شماس ٩٩.
سجستان ١٢٨.	بنو بكر بن هوازن ١٩٤.
الصفاء ١٨٢، ١٨٣.	بنو بكر بن وائل ٣٣٣.
عبس ٨٦.	البيت الحرام ٣٠٢، ٣٣١.
العرب ٣٨، ٤٤، ٥٣، ٦١، ٦٧، ٧١،	بنو تميم ٣٥، ٣٦، ٤٨، ٤٩، ١٦٦،
٧٣، ٧٧، ٧٩، ٩١، ٩٨،	١٦٧، ٢٨٧، ٣٣٠.
١١٢، ١٢٠، ١٢٢، ١٣٥،	الحجازيون ٣٥، ٣٧، ٤٨، ١٦٧.
١٣٨، ١٤٨، ١٦١، ١٦٧،	الحجاز ٢٨٨.
١٦٩، ١٧٩، ٢١٥، ٢٤٤،	الحجون ١٨٢، ١٨٣.
٢٦٣، ٢٧٧، ٢٧٩، ٢٩٠،	حمير ٣٣، ٧٤، ١٣٨، ٣٦٢.
٢٩٩، ٣٠٤، ٣١٦، ٣٢٠،	الحطيم ٣٠٢.
٣٢١، ٣٣٠، ٣٤٧، ٣٥٠،	الحيرة ١٨٣.

المدينة المنورة ٢٢٨ ، ٢٩٢ .	٣٦٥ .
مكة المكرمة ٦٦ ، ١٨٢ ، ٢٢٨ ، ٢٨٦ ،	العقيق ٢٨٧ ، ٢٨٧ .
٣٠٢ .	عقيل ٢٧٩ .
بنو غلدانة ١٦٦ .	الكوفيون ٤٧ ، ٤٩ ، ٦٦ ، ٦٨ ، ٩١ ،
قريش ٣٣٤ ، ٣٦٤ .	١٢٨ ، ١٢٩ ، ١٤٨ ، ١٥٢ ،
كاهل ٢٩٩ ، ٣٠٠ .	١٨٠ ، ٢٦٤ ، ٢٣٢ ، ٢٦٣ ،
الكعبة ٣٣١ .	٢٧٣ ، ٢٧٤ ، ٢٩٣ ، ٣١٧ ،
نجد ٢٢٨ .	٣٣٩ ، ٣٥٠ .
نجران ٢٢٨ .	ملحج ٣٥٨ .
بنو نصر بن الأزد ٣٠٣ .	المسجد الحرام ١٨٢ .
هذيل ٢١٥ .	المصريون ٢٥١ .
بنو يربوع ١٦٦ .	بنو لهب ٣٠٢ ، ٣٠٣ .
اليمامة ٢٨٦ .	مالك ٢٩٩ ، ٣٠٠ .
اليمن ٢٢٨ ، ٢٨٨ .	

